

۱۱۷۹

بسم الله الرحمن الرحيم



مكتبة جامع مسجد في
مكة المكرمة

٢

الكتاب المأثور في الفقه المالكي

MAHDE-KHASHAN & F. BARAKAH

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المختار والواجب المطلق

سورة النور



جميع الحقوق محفوظة للنماسة

الطبعة الأولى

77-10-01446

هاتف: ۱۱۲۳۲۱۲۷۵ (۹۶۳)

تاکہ : ۱۱۴۱۱۸۴۸ (۹۷۴)

٢٠٥٩٧ : ٢٠٥٩٨

مَكْرُوتَاتُ لَمَعَاتٍ

تلفا کیس : ۳۰۲ : ۳۷۸ : ۹۷۹

(971) 340.3.2

موسم: ۱۳۸۵

Resalah
Publishers

Damascus - Syria

Tel: (963) 11 2321275

Page (963) 11 2311838

Р.О.В.05 30597

Telefax: (961) 1 700 302

(961) 1 700 304


P.O.Box 117460

Belirt - Belirgen

[Http://www.resalah.com](http://www.resalah.com)

E-mail: resalah@resalah.com

f facebook.com/ResalahPublishers

 twitter.com/resalah1970

ISBN 978-9933-23-005-0



حقوق الطبع محفوظة © 2015م لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني، يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، ولا يُسمح بالتعويض أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر. ①

الإيمان

في معنى الإيمان
وأسرار بن الحاج

تأليف

الإمام أبي زكريا محيي الدين بن عربي بن شرف النووي

٦٣١-٦٧٦ هـ

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

تحقيق

رضوان مامو

الجزء الثاني

مؤسسة الرسالة ناشرون



٨٠ - [باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى]

باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى

إعلم أنَّ مذهب أهل السنة بأجمعهم أن رؤية الله تعالى ممكنة غير مستحيلة عقلاً، وأجمعوا أيضاً على وقوعها في الآخرة، وأنَّ المؤمنين يرون الله تعالى دون الكافرين. وزعمت طوائف من أهل البدع، المعتزلة والخوارج وبعض المرجئة، أن الله تعالى لا يراه أحد من خلقه، وأن رؤيته مستحيلة عقلاً. وهذا الذي قالوه خطأ صريح، وجهل قبيح، وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة للمؤمنين، ورواها نحو من عشرين صحابياً عن رسول الله ﷺ، وآيات القرآن فيها مشهورة، واعتراضات المبتدعة عليها لها أجوبة مشهورة في كتب المتكلمين من أهل السنة، وكذلك باقي شئبهم، وهي مستقصاة في كتب الكلام، وليس بنا ضرورة إلى ذكرها هنا.

وأما رؤية الله تعالى في الدنيا فقد قدّمنا أنها ممكنة، ولكن الجمهور من السلف والخلف من المتكلمين وغيرهم أنها لا تقع في الدنيا، وحكى الإمام أبو القاسم القشيري في «رسالته» المعروف عن الإمام أبي بكر بن قزّك أنه حكى فيها قولين للإمام أبي الحسن الأشعري: أحدهما: وقوعها، والثاني: لا تقع^(١).

ثم مذهب أهل الحق أن الرؤية قوة يجعلها الله تعالى في خلقه، ولا يشترط فيها اتصال الأشعة، ولا مقابلة المرئي، ولا غير ذلك، ولكن جرت العادة في رؤية بعضنا بعضاً بوجوه ذلك على جهة الاتّفاق لا على سبيل الاشتراط، وقد قرّر أنّنا المتكلمون ذلك بدلائله الجليّة. ولا يلزم من رؤية الله تعالى إثبات جهة، تعالى الله عن ذلك، بل يراه المؤمنون لا في جهة، كما يعلمونه لا في جهة، والله أعلم.

(١) «الرسالة القشيرية»: (٢/ ٥٧٤).

[٤٤٨] ٢٩٦ - (١٨٠) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَأَبُو عَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍانَ الْجَوْنِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَجَنَّتَانِ مِنْ فَضَّةٍ، أَيْتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، أَيْتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِذَاءَ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ، لِي جَنَّةٍ عَذْنٍ».

[أحمد: ١٩٦٨٢، والطحاوي: ٤٨٧٨].

[٤٤٩] ٢٩٧ - (١٨١) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ،

قوله في الإسناد^(١): (الجهضمي وأبو عسان المسمعي) أما (الجهضمي) فبفتح الجيم والضاد المعجمة وإسكان الهاء بينهما - وقد تقدّم بيانه في أول شرح المقدمة^(٢). وكذلك تقدّم بيان (أبي عسان) وأنه يجوز صرفه وترك صرفه، وأن اسمه مالك بن عبد الواحد، وأن (المسمعي) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية، منسوب إلى سَمْعِ بْنِ ربيعة، جدّ القبيلة^(٣). وهذا كله وإن كان ظاهراً وقد تقدّم، إلا أنني أهيّذه لعلّول العهد بموضعه، والله أعلم.

قوله: (عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس) هو أبو بكر بن أبي موسى الأشعري، واسم أبي بكر عمرو، وقيل: عامر.

قوله ﷺ: «وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربّهم إلا رِذَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَذْنٍ»^(٤) قال العلماء: كان النبي ﷺ يخاطب العرب بما يفهمونه، ويقرّب الكلام إلى أفهامهم، ويستعمل الاستعارة وغيرها من أنواع المجاز ليقرّب متناولها، فعبر ﷺ عن زوال المانع ورفعه عن الأبصار بإزالة الرِذَاءِ.

قوله ﷺ: «في جنة عَذْنٍ» أي: والناظرون في جنة عَذْنٍ، فهي ظرف للناظر.

قوله: (حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة: حدثني عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا حماد بن سلمة،

(١) في (خ): إسناد.

(٢) (١٤٨/١).

(٣) (١٦٧/١، ٢٩٤).

(٤) في (خ) و(ص) و(ط): «إلا رِذَاءَ الْكَبِيرِ فِي جَنَّةٍ عَذْنٍ».

عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ ﷻ». [أحمد: ١٨٩٣٦].

[٤٥٠] ٢٩٨- (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَزَادَ: ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحْسنًا وَزِيَادَةً﴾ [يونس: ٢٦]. [أحمد: ١٨٩٣٥].

عن ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب، عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة...» الحديث.

هذا الحديث هكذا رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم^(١) من رواية حماد بن سلمة، عن ثابت، عن ابن أبي ليلى، عن صهيب، عن النبي ﷺ. قال أبو عيسى الترمذي وأبو مسعود الممشقي^(٢) وغيرهما: لم يروه هكذا مرفوعاً عن ثابت غير حماد بن سلمة، ورواه سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد وحماد بن واقد عن ثابت عن ابن أبي ليلى من قوله، ليس فيه ذكر النبي ﷺ ولا ذكر صهيب.

وهذا الذي قاله هؤلاء ليس بقادح في صحة الحديث، وقد قدمنا في الفصل^(٣) أن المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه الفقهاء وأصحاب الأصول والمحققون من المحدثين وصححه الخطيب البغدادي^(٤)؛ أن الحديث إذا رواه بعض الثقات متصلًا وبعضهم مرسلاً، أو بعضهم مرفوعاً وبعضهم موقوفاً، حكم بالمتصل وبالمرفوع^(٥) لأنهما^(٥) زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير من كل الطوائف، والله أعلم.

(١) الترمذي: ٢٧٢٨، والنسائي في الكبرى: ٧٧١٨، وابن ماجه: ١٨٧، وهو في المسند أحمد: ١٨٩٣٥.

(٢) هو الإمام إبراهيم بن محمد الممشقي، المتوفى سنة ٤٠١ هـ له أطراف الصحيحين، وانظر كلامه في «تحفة الأشراف»: (١٩٨/٤): ٤٩٦٨.

(٣) (٦٩/١٣).

(٤) انظر «الكفاية في علم الرواية» ص ٢٩٩.

(٥) في (ب) و(ط): «لأنها».

٨١ - [باب معرفة طريق الرؤية]

[٤٥١] ٢٩٩ - (١٨٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَغْفُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَيْثًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَكْرِ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: مَنْ

قوله ﷺ: «هل تضارون في القمر ليلة البدر؟» وفي الرواية الأخرى: «هل تضامون».

روي: «تضارون» بتشديد الراء وتخفيفها، والتاء مضمومة فيهما. ومعنى المشدّد: هل تضارون غيركم في حال الرؤية برحمة أو مخالفة في الرؤية أو غيرها لحفائه كما تضعلون أول ليلة من الشهر؟ ومعنى المخفّف: هل يلحقكم في رؤيته ضمير؟ وهو الضمير.

وروي أيضاً: «تضامون» بتشديد الميم وتخفيفها، فمن شدّدها ففتح التاء، ومن خفّفها ضمّ التاء. ومعنى المشدّد: هل تضامون وتلتصقون في التوصل إلى رؤيته؟ ومعنى المخفّف: هل يلحقكم ضمير؟ وهو المشقة والتعب.

قال القاضي عياض: وقال فيه بعض أهل اللغة: تضارون وتضامون، بفتح التاء وتشديد الراء والميم^(١). وأشار القاضي بهذا إلى أن غير هذا القائل يقولهما بضمّ التاء، سواء شدّد أو خفّف، وكلّ هذا صحيح ظاهر المعنى.

وفي رواية البخاري: «لا تضامون، أو لا تضاهون»^(٢) على الشك، ومعناه: لا يشتبه عليكم وترايون فيه، فيعارض بعضكم بعضاً في رؤيته، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فإنكم ترونه كذلك» معناه: تشبيه الرؤية بالرؤية في الوضوح، وزوال الشك والمشقة والاختلاف.

(١) في (خ): بتشديد الراء والميم، دون قوله: بفتح التاء، والمثبت موافق لما في «إكمال المعلم»: (١/٥٥٢). والله يشير كلام المصنف الأنبي. وقال في «الصحاح»: (ضرو): وبعضهم يقول: «لا تضارون» بفتح التاء، أي: لا تضامون.

(٢) البخاري: ٥٧٣.

كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يُعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرَ، وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتِ الطَّوَاغِيتِ، وَبَقِيَ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُتَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ:

قوله: «الطَّوَاغِيتِ» هو جمع طاغوت، قال الليث وأبو عبيدة والكسائي وجماهير أهل اللغة: الطاغوت: كل ما عُبد من دون الله تعالى. وقال ابن عباس ومقاتل والكلبي وغيرهم: الطاغوت: الشيطان. وقيل: هو الأصنام.

قال الواحدي: الطاغوت يكون واحداً وجمعاً، ويؤنث^(١)، قال الله تعالى: ﴿يُؤْيَدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [الباء: ٩٠] فهذا في الواحد، وقال الله تعالى في الجمع: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٧] وقال في المؤنث: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧]. قال الواحدي: ومثله من الأسماء: القُلُك، يكون واحداً وجمعاً، ومذكراً ومؤنثاً^(٢).

قال النحويون: وزنه: فَعْلُوت، والتاء زائدة، وهو مشتق من طَغَى، وتقديره: طَغَوْتُ، ثم قُلِيت الواو ألفاً، والله أعلم^(٣).

قوله ﷺ: «وَبَقِيَ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُتَافِقُوهَا» قال العلماء: إنما بقوا في رُمة المؤمنين لأنهم كانوا في الدنيا متستترين بهم: فيستترون أيضاً بهم في الآخرة، وسلخوا مسلكتهم، ودخلوا في جملتهم وأتبعوهم ومثوا في نورهم، حتى ضرب بينهم سور له باب، باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب، وذهب عنهم نور المؤمنين. قال بعض العلماء: هؤلاء هم المطرودون عن الحوض الذين يقال لهم: سُحْقًا سُحْقًا، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ تَعَالَى فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ:

(١) الوسيط: (١/٣٦٩).

(٢) الوسيط: (١/٢٤٧).

(٣) هنا شينان الأول: قوله: «يَقْرَأُونَ»، قال العكبري في الإملاء ما مر به الرحمن من ١٠٧: وأصله: «يَقْرَأُونَ» لأنهم من طغيت تطفئ، ويجوز أن يكون من الواو لأنه يقال فيه: يطفئ، أيضاً. والياء أكثر، وعليه جاء الطغيان. الثاني: قوله: وزنه: فَعْلُوت؛ هذا قبل الإعلال، أما بعده فوزنه: قَلْعُوت. قدمت لام الفعل فجعلت قبل العين فصار: طيعوت، أو طوعوت، فلما تحرك الحرف وانفتح ما قبله قلب ألفاً فصار: طاغوت. ذكره العكبري.

نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ تَعَالَى فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَيَتَّبِعُونَهُ.....

نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ تَعَالَى فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَيَتَّبِعُونَهُ.

الشرح:

اعلم أنَّ لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين:

أحدهما، وهو مذهب معظم السلف أو كلهم: أنه لا يُتَكَلَّمُ في معناها، بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى، مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثل شيء، وأنه منزَّه عن التجسُّم والانتقال والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق. وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققهم، وهو أسلم.

والقول الثاني، وهو مذهب معظم المتكلمين: أنها تُتَأَوَّلُ على ما يليق بها على حسب مواقعها، وإنما يَسُوغُ تأويلها لمن كان من أهلها، بأن^(١) يكون عارفاً بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضٍ في العلم.

فعلى هذا المذهب يقال في قوله ﷺ: «فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ»: إن الإتيان عبارة عن رؤيتهم إيَّاه، لأن العادة أن من غاب عن غيره لا يُمكنه رؤيته إلا بالإتيان، فعبر بالإتيان والمجيء هنا عن الرؤية مجازاً. وقيل: الإتيان فعل من أفعال الله تعالى سَمَّاهُ الله إتياناً. وقيل: المراد بـ«يَأْتِيهِمْ اللَّهُ» أي: يَأْتِيهِمْ بعض ملائكته.

قال القاضي عياض: وهذا الوجه أشبه عندني بالحديث. قال: ويكون هذا المَلَكُ الذي جاءهم في الصورة التي أنكروها من سمات الحَدَثِ الظاهرة على الملك والمخلوق. قال: أو يكون معناه: «يَأْتِيهِمْ اللَّهُ فِي صُورَةٍ» أي: يَأْتِيهِمْ بصورة تظهر لهم^(٢) من صور^(٣) ملائكته ومخلوقاته التي لا تُشبه صفات الإله ليختبرهم، وهذا آخر امتحان المؤمنين، فإذا قال لهم هذا المَلَكُ أو هذه الصورة: «أَنَا رَبُّكُمْ» رَأَوْا عليه من علامة^(٤) المخلوق ما يُنكرونه ويعلمون به أنه ليس ربهم، ويستعينون بالله منه.

(١) في (نخ): ويأت.

(٢) في (إكمال المعلم): (١/٥٤٥). ويظهرها لهم. وفي (ص) (ح) و(هـ): ويظهر لهم.

(٣) في (نخ): صورة.

(٤) في (ص) و(هـ): علامات. وفي (إكمال المعلم): سببا الخلق.

وَيُضْرَبُ الصَّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيرُ.....

وأما قوله ﷺ «فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ النَّبِيُّ يَعْرِفُونَ» والمراد بالصورة هما الصفة، ومعناه: فيشجلى الله سبحانه وتعالى لهم على الصفة التي يعلمونها ويعرفونها بها، وثم عرفوه بصفته وإن لم تكن تقدمت لهم رؤية له سبحانه وتعالى؛ لأنهم يرونه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته، وقد علموا أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته، فيسمون أنه ربهم، فيقولون: أنت ربنا. ونمى عثر عن الصفة بالصورة لمشاهدتها إياها ولمجانسة الكلام: فإنه تقدم ذكر الصورة.

وأما قولهم: (نعوذ بالله منك) فقال نخطبني رحمه الله؛ يحتمل أن تكون هذه لاستعداد من المصدقين خاصة^(١)، وأكرر لفصلي عياض رحمه الله هذا وقال: لا يصح أن تكون من قول المصدقين، ولا يستقيم الكلام به^(٢). وهذا الذي قاله لفصلي رحمه الله هو الصواب، ولفظ الحديث مصرح به أو ظاهر فيه، ولم استعاضوا منه بما قدمه من كونهم وأو سميت المخلوق.

وأما قوله ﷺ «يَتَّبِعُونَهُ» فمعناه: يتبعون أمره بإهم يلعبهم إلى الجنة، أو يتبعون ملائكتهم الذين يذهبون بهم إلى الجنة، والله أعلم.

قوله ﷺ «وَيُضْرَبُ الصَّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَي جَهَنَّمَ» هو بفتح الطاء وسكون الهاء، ومعناه: يمد الصراط عليها. وفي هذا إنبات الصراط، وهذا على الحق إنباته، وقد أجمع السلف على إنباته، وهو جسر على متن جهنم يمر عليه الناس كلهم، فالمؤمنون ينجون على حسب منازلهم، والآخرون يسقطون فيها، أعاد الله الكريم، وصعدت المتكلمون وغيرهم من السلف يقولون: إن الصراط أدق من الشعرة وأشد من السيف، كما ذكره أبو سعيد الخدري هذا في روايته الأخرى المذكورة في الكتاب^(٣)، والله أعلم.

قوله ﷺ «فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيرُ» هو بضم ليم وكسر الحيم والزاوي. ومعناه: يكون أول من يمضي عليه ويقطعه، يقال: أجزت المودي وجزته، لغدتن بمعنى، وقال الأصمعي: أجزته: قطعته، وجزته: مكثت فيه، والله أعلم.

(١) «أعلام الحديث» ٥/٦٢٨.

(٢) «إكمال المعجم» ١/٥٤٨.

(٣) في الحديث: ٥٥.

وَلَا يَتَكَلَّمُ بِؤَمِّيدٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعَا الرُّسُلُ بِؤَمِّيدٍ. اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِبُ
مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانِ؟ قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ لَفَّيْنَاهَا بِمِثْلِ شَوْكِ
السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا قَدَّرَ عَظَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، تَحْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ الْمُؤْمِنُ
بَقِيَ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ الْمُجَارَى حَتَّى يَنْجَى، حَتَّى إِذَا قَرَعَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعَادِ، وَأَرَادَ أَنْ
يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ

قوله ﷺ: «وَلَا يَتَكَلَّمُ بِؤَمِّيدٍ إِلَّا الرُّسُلُ» معناه: نُشْدَةُ لَأَهْوَلُ، وَلَمْ يَدْرُ لَا يَتَكَلَّمُ فِي حَالِ
الْإِحَادَةِ، وَلَا فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَوَاطِنُ يَتَكَلَّمُ لِنَفْسِ فِيهَا، وَتَجَادِدُ كُلُّ نَفْسٍ عَنْ نَفْسِهَا، وَمِنْهَا بَعْضُهُمْ
بِعَمَلِهِ، وَيَتَلَاوَمُونَ، وَيَخَاصِمُ التَّابِعُونَ الْمُتَبَوِّعِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «وَدَعَا الرُّسُلُ بِؤَمِّيدٍ اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ» هذا من كمال شِفَقَتِهِمْ وَرَحْمَتِهِمْ لِخَلْقٍ وَفِيهِ
أَنْ ادْعَوْا تَكُونُ بِحَسَبِ الْمَوَاطِنِ، فَيَدْعِي فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِمَا يَلِيقُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ» أَمِ «الْكَلَالِبُ» فَحْصَعُ كُتُوبٍ، يَنْتَحِ الْكَافِرُ
وَصَمُّ الْإِلَامِ الْمَشْدُودَةِ، وَهُوَ حَدِيدَةٌ مَعْطُوفَةٌ لِرَأْسٍ يُعَلَّقُ عَلَيْهَا اللَّحْمُ وَتُرْسَلُ فِي الشُّوْرِ، وَقَدْ صَاحِبُ
«الْمَطْلَعِ» هِيَ خَشِيشَةٌ فِي رَأْسِهَا عُقْدَةٌ حَدِيدٌ، وَقَدْ تَكُونُ حَدِيدًا كُلُّهَا، وَيُقَالُ لَهَا أَيْصًا. كُتُوبٌ وَأَمِ
«السَّعْدَانِ» فَتَفْتَحُ السَّيْنِ وَاسْكَدِ الْعَيْنِ الْمُهِمْلَتَيْنِ^(١)، وَهُوَ سَتُّ لَهُ شَوْكَةٌ عَظِيمَةٌ مِثْلُ الْحَسَكِ مِنْ كُلِّ
لِجَوَانِبٍ.

قوله ﷺ: «تَحْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ» هُوَ يَفْتَحُ الْعِلْمَ، وَيَجُوزُ كَسْرُهُ، بِقَدْ خَطَفَ وَخَطَفَ. بِكَسْرِ
الطَّاءِ وَفَتْحِهَا، وَالْكَسْرُ أَفْصَحُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: تَحْطَفُهُمْ بِسَبِّ أَعْمَالِهِمْ الْقَبِيحَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ مَعْنَاهُ: تَحْطَفُهُمْ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «فَمِنْهُمْ الْمُؤْمِنُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ الْمُجَارَى حَتَّى يَنْجَى» أَمِ لَأَوْ فَذَكَرَ لِقَضِي عِيَاضٍ
وَحَمْدَهُ اللَّهُ أَنَّهُ رُوِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهُ: «الْمُؤْمِنُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ» بِاسْمِهِ وَتَوْنٍ، وَالْقِي^(٢) بِالْهَاءِ^(٣) وَالْقَافِ

(١) فِي (ص) وَ(هـ) : الْهِمْلَةُ

(٢) فِي (ص) وَ(هـ) : يَنْجَى. وَنُشِبَ مَوْضِعُهَا فِي تَرْكُومِ الْمَعْمُومِ (١/٢٥١) وَنُظِرَ كَلَامُ شَدْرَحِ لَاتِي

(٣) فِي (هـ) : يَنْجَى

(٤) فِي (ص) وَ(هـ) : بِالْهَاءِ

بِالله شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَرْحَمَهُ، يَمَّنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ، يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ. تَأْكُلُ النَّارُ مِنْ ابْنِ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، حَرَّمَ اللهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ.....

والثاني: «الموقوف» بالمثلثة والفتحة

والثالث: «الموقوف» يعني «بعملة» و «الموقوف» بلباء الموحدة ولفاف، و(يعني) بفتح الياء اسمثة ويعدها لعين ثم الموق (٢). قال القاضي: هذا أصحُّه. وكذا قال صاحب «المطالع»: هذا الثالث هو الصواب.

قال: وفي «بقي» على الوجه الأول ضبطن: أحدهما بلباء لموحدة والثاني: بلباء المثناة من تحت، من لوقية قلت: ولموجود في معظم الأصولي بلادنا هو الوجه الأول.

وأما قوله ﷺ: «رسمهم للمجرى» فصبطه هكذا بالجيم^٣ ولزي، من أمجدرة، وهكذا هو في أصول بلادنا في هذا الموضع. وذكر القاضي عياض في ضبطه خلافًا، فقال: روه بخدي وغيره: «المجرى» كم ذكرناه ورواه بعضهم: «المخرزل» بالحاء المعجمة والدال واللام ورواه بعضهم في البخاري: «المخرزل» بالجيم^(٤). فأنت الذي بالحاء فعده: لمقصع، أي. بالكلايب، يقال: خرقلت اللحم، أي. قطعته، وقيل: خرقلت بمعنى صرعت، ويقال بذلك المعجمة أيضًا والمخرولة، بالجيم: لإشراكه على الهلاك والسقوط^(٥).

قوله ﷺ: «تأكل النار من ابن آدم إلا أثر لسجود، حرّم الله على النار أن تأكل أثر السجود» ظاهره هل أن النار لا تأكل جميع أعضاء السجود السبعة المأمور بالسجود عليها، وهي: السجدة واليدان والركبتان والقدمان. وهكذا قاله بعض العلماء. ونكره القاضي عياض، وقد مرّ أن أثر السجود

(١) نظمة يعني. ساقطة من (د) قال ابن حجر في فتح الباري^(١) (١١/٤٥٤) وفي نسخة بعض روة مسلم (يعني) بعين مهمله ساكنة ثم ثوب مكسورة يثني (يعني) وهو تصحيفه. اجب

(٢) قوله: و(يعني) بفتح الياء إلخ. من كلام الفارح ومن من كلام القاضي عياض

(٣) في (خ) هي نجم.

(٤) قال ابن حجر في «فتح» (١١/٤٥٤) وقع في روية لأصمعي من الجيم، وكذا لأمي أحمد بن حنبل في روية شعيب، ورواه عياض. وقد لقاضي عياض في «فتح» (١١/٤٦٦): كذا روية لأصمعي في كتاب «رفائق الجيم» ولعله المعجمة فتح حدث عنه بعض روة ساكنة وذاك مهمله. وروية أكثر روية بخاري «المخرزل» بالحاء

معجمة، وكذا روه بخاري، وهو الصواب. فثبت ذلك وكذا هو في نسخة لأبي بكر بن أبي عمير من نسخة

(٥) الكامل معجم (١١/٥٥٦)

فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ وَقَدْ امْتَحَسُوا، فَيَصَّبُ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَبْتَثُونَ مِنْهُ كَمَا تَبْتَثُ الْحَيَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَقْرَأُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولاً الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَصْرِفَ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَسَبَنِي رِيحُهَا، وَأَخْرَفَنِي ذُكَاؤُهَا، فَيَدْعُو اللَّهَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُوهُ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

لعمري حادثة^(١). وامتحان الأول. فإن قيل. قد ذكر مسلم بعد هذا مرفوعاً أن قوماً يخرجون من النار يحترفون فيها. لا دارت بوجوه، فاجوب أن هؤلاء القوم مخصوصون من جملة محارجين من النار بأنه لا يسلم منهم من النار إلا دارت لوجوه، وأم غيرهم فيسلم جميع أعضاء السجود منهم، عملاً بعموم هذا الحديث. فهذا الحديث عامٌ وذلك خاصٌ، فعمل بالعام لا مخصص، والله أعلم.

قوله ﷺ: «يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَسُوا» هو بالحاء المهملة والشين لمعجمة، وهو يفتح التاء والحاء. هكذا هو في لروايات، وكذا نقله القاسمي عياضاً عن متقني شيوخهم؛ قال: وهو وجه الكلام، وبه ضبطه الخطابي والهروي، وقالوا في معناه حترقوا^(٢). قال القاسمي ورواه بعض شيوخنا بضم التاء وكسر الحاء^(٣)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «يَبْتَثُونَ مِنْهُ كَمَا تَبْتَثُ الْحَيَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ» هكذا هو في الأصول. «يَبْتَثُونَ مِنْهُ» بالميم والتثنية، وهو صحيح، ومعناه: يَبْتَثُونَ بِسَبَبِهِ^(٤).

وأما «الوجه» فكسر الحاء، وهي يزر لتقوم ولعشب تنبت في البراري وحواشي سبيل، وجمعها: حَبِيب، بكسر الحاء وفتح الباء. وأما «حَمِيلِ السَّيْلِ» فيفتح الحاء وكسر الميم، وهو ما جاء به السيل من طين أو غُذاء، ومعناه: محمول لسيل، والمراد تشبيهه في سرعة الابدان وحسنه وظروته. قوله ﷺ: «قَسَبَنِي رِيحُهَا» وأخرفني ذُكَاؤُهَا» أما «قَسَبَنِي» فثقاف مفتوحة ثم شين معجمة محققة مفتوحة ومجناه سَمَنِي وآذاني وأهلكني. كذا قاله جماعة من أهل اللغة والغريب؛ وقال اللّودي^(٥): معناه: خيّر جفندي وصورتي.

(١) التكملة المعجم: (١/ ٥٦٠ - ٥٦١).

(٢) «أعلام الحديث» (١/ ٥٣٣) والاعراب: (٩: معشر).

(٣) «مكتاب المعجم»، (٩/ ٥٥٤).

(٤) يشير رحمه الله تعالى إلى أن تقيس فيه مسود فيه، كما في رواية أخرى في باب لآني.

(٥) هو أبو جعفر أحمد بن نصر بن داود الأسدي البجلي شافعي، المتوفى سنة ٤١٢ هـ من أئمة لمالكية بالبحرين.

كتبه: «شرح لموطأ» والشرح صحيح البيهقي. «ترتيب لمعجم»، (١/ ١٠٢).

هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي رَبَّهُ مِنْ عَهْدِهِ وَمَوَائِقَ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أُقْبِلَ عَلَى الْجَنَّةِ وَرَأَاهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، قَدَّمْتَنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ عَهْدَكَ وَمَوَائِقَكَ لَا تَسْأَلُنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطَيْتُكَ؟! وَتِلْكَ يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَهْدَرَكَ! فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، وَيَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَقُولَ لَهُ: فَهَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطَيْتُكَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا، وَعِزَّتِكَ، فَيُعْطِي رَبَّهُ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ عَهْدِهِ وَمَوَائِقَ، فَيَقْدُمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا قَامَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ انْفَهَقَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْخَيْرِ وَالسُّرُورِ،

وَأَمَّا «ذُكَاؤُهَا» فَكَذَا وَقَعَ فِي جَمِيعِ رَوَايَاتِ لِحْدِيثِ «ذُكَاؤُهَا» بِإِلْمَدَ، وَهُوَ يَفْتَحُ اسْمًا لِلْمَعْجَمَةِ، وَمَعْنَاهُ: لَهَا، وَاسْتَعْدَلَهَا وَشَدَّ وَهَجَهَا، وَالْأَشْهُرُ فِي لُغَةِ: «ذُكَاؤُهَا» مَقْصُورٌ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّ الْقَصْرَ وَالْمَدَّ لِعَتَادٍ، يَقَالُ: ذُكْتُ الدُّرُودَ ذُكًّا، إِذَا شَتَمْتَ، وَأَدَكَيْتُهَا أَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله عز وجل: «هَلْ عَسَيْتَ» هُوَ يَفْتَحُ الدَّاءَ عَلَى احْطَابٍ، وَيَقَالُ يَفْتَحُ السَّيْنَ وَكُسْرَهُ، لِفَتْحِ قُرْئِ بِهِمْ فِي السَّبْعِ: قَرَأَ نَافِعٌ بِالْكَسْرِ، وَلِهَا قَوْلٌ بِالْفَتْحِ^(١)، وَهُوَ «لَا أَفْصَحُ»^(٢) لِأَشْهُرٍ فِي السَّبْعِ، قَالَ ابْنُ السَّبْكِيتِ: وَلَا يُنْطَقُ فِي (عَسَيْتَ) بِهَسْتَيْنِ^(٣).

قوله ﷺ: «إِذَا قَامَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ انْفَهَقَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»، فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْخَيْرِ، أَمَّا «الْخَيْرُ» فَبِلُحْدَةِ الْمَعْجَمَةِ وَالْبَاءُ لِمَثْنَةِ تَحْتٍ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ فِي لِرَوَايَاتٍ وَأَصُولٍ. وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّصٌ أَنَّ بَعْضَ الزُّوْرَةِ فِي «مُسْلِمٍ» رَوَى: «الْخَيْرُ» يَفْتَحُ لِحْدَةَ الْمَهْمَلَةِ وَسَكَاتِ لِبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَمَعْنَاهُ 'السُّرُورُ'^(٤). قَالِ صَاحِبُ «الْمَطْلَعِ». كَلَاهِمُ صَحِيحٌ، قَالَ: وَلِثَانِي أَطْهَرُ وَرَوَاهُ الْبُحَارِيُّ: «لِخَيْرَةِ وَالسُّرُورِ» وَالْحَبْرَةُ: «النَّسْرَةُ»^(٥).

وَأَمَّا «انْفَهَقَتْ» يَفْتَحُ الدَّاءَ وَالْبَاءَ وَالْقَافَ، وَمَعْنَاهُ: انْفَتَحَتْ وَتَسَعَّتْ.

(١) المسبعة ص ١٨٦، «وَالْأَشْهُرُ فِي الْقُرْآنِ» ثَابِتُ الْعَشِيرَةِ، (٢/٢٣٠).

(٢) فِي (ط): لَا أَفْصَحُ.

(٣) إِبْرَاهِيمُ السَّمْعَانِيُّ ص ١٨٨.

(٤) الْإِكْمَالُ الْمَحْمُودُ: (١/٥٥٧-٥٥٨).

(٥) وَالتَّعْمَةُ، كَذَلِكَ فِي «مَجَالِصِ الْأَثَرِ» (٢/٢٢١-٢٢٢).

فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَدْخَلَنِي الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ عَهْدَكَ وَمَوَائِقَكَ أَلَا تَسْأَلُ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ؟ وَبَيْنَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَهْدَرَكَ! فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، لَا أَكُونُ أَشْقَى خَلْقِكَ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ اللَّهُ مِنْهُ قَالَ: أَدْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللَّهُ لَهُ تَمَنَّهُ، فَيَسْأَلُ رَبَّهُ وَيَتَمَنَّى، حَتَّى إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِيَذْكُرَهُ مِنْ كَذَا وَكَذَا، حَتَّى إِذَا انْقَطَعَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ.

قَالَ عِظَاءُ بْنُ يَزِيدَ: وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ مِنْ حَبِيبِهِ شَيْئاً، حَتَّى إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِيَذَلِكَ الرَّجُلِ: وَمِثْلُهُ مَعَهُ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ يَا أَبَ هُرَيْرَةَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا حَفِظْتُ إِلَّا قَوْلَهُ «ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلَهُ: «ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَذَلِكَ الرَّجُلُ أَجْرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولاً الْجَنَّةَ. [الحدود: ٧٩٢٧، وسنن أبي داود: ٧٤٣٧ و٧٤٣٨]

[٤٥٢] ٣٠٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو لَيْثَانَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعِظَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا أَنَّ النَّاسَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَتَقَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ إِبراهيم بن سعيد. [السنة: ٨١٦] [انظر: ٤٥١].

[٤٥٣] ٣٠١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ

قوله «فَلَا يَزَالُ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ» قَالَ لِعِظَاءَ: ضَحِكَ اللَّهُ تَعَالَى. هُوَ وَصَدَّ بِعَمَلِ عِبْدِهِ وَمَحَبَّتِهِ بِهِ وَظَهَرَ رِجْمَتُهُ عَلَيْهِ وَإِجَابَتُهُ لَهُ، وَلَهُ أَعْم

قوله ﷺ «فَيَسْأَلُ رَبَّهُ وَيَتَمَنَّى، حَتَّى إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِيَذْكُرَهُ مِنْ كَذَا وَكَذَا» مَعْنَاهُ: يَقُولُ لَهُ تَمَنَّى مِنْ الشَّيْءِ الْعَالِيِّ وَمِنْ الشَّيْءِ الْآخِرِ، يَسْأَلُ لَهُ أَجْزَأَ مَا يَتَمَنَّى، وَهَذَا مِنْ عَظِيمِ رَحْمَتِهِ مَبْعُودُهُ وَتَعَالَى لَهُ

قوله فِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ «لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ» وَفِي رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ «وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ» قَالَ لِعِظَاءَ وَجَدَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْلَمَ أَوَّلًا بِمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ تَكَرَّرَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَادَى فِي رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ، فَأَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَسْمَعْهُ أَبُو هُرَيْرَةَ.

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَدُهُمَا بِهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَدْنَى مَقْعِدِ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ أَنْ يَقُولَ لَهُ: نَعَمْ، فَيَتَمَنَّى وَيَتَمَنَّى، فَيَقُولَ لَهُ: هَلْ تَمَنَيْتَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقُولَ لَهُ: فَإِنَّ لَكَ مَا تَمَنَيْتَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ». (احمد ٨١٦٨).

[٤٥٤] ٣٠٢ - (١٨٣) وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَصَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ نَاسًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ» قَالَ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظُّلُمِ صَبَحًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ؟ وَهَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةً الْبَدْرُ صَبَحًا لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «مَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا؟ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَذْنٌ مُؤَدَّنٌ لِيَتَّبِعَ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ كَانَ يَعْْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَنْصَابِ إِلَّا يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ. حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ وَفَاحِرٍ، وَغَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَيُدْعَى الْيَهُودُ فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عَزِيرَ ابْنِ اللَّهِ، فَيَقَالُ: كَذَبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَمَاذَا تَبْعُونَ؟ قَالُوا: عَطِشْنَا يَا رَبَّنَا، فَاسْقِنَا، فَيُسَارُ إِلَيْهِمْ: أَلَا تَرُدُّونَ؟ فَيُحْسَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحِطُّ بِبَعْضِهَا بَعْضًا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، ثُمَّ يُدْعَى النَّصَارَى فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ،

قوله ﷺ: «مَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا» معناه: لا تُضَارُونَ أَصْلًا، كما لا تُضَارُونَ فِي رُؤْيِهِمَا أَصْلًا.

قوله ﷺ: «حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ بَرٍّ وَفَاحِرٍ، وَغَيْرِ أَهْلِ كِتَابٍ» أم (لبر) فهو لمطيع، وأم (غبر) فقصم العين المعجمة وفتح ساء الموحدة المشددة ومعناه: بقاياهم، جمع غدير.

قوله ﷺ: «فَيُحْسَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحِطُّ بِبَعْضِهَا بَعْضًا» أم (سراب) وهو الذي يترعى لندس في الأرض يُفْقَرُ والقاع لمستوي وسط النهار في الحر الشديد لا ماءً مثل الماء ﴿يَحْسَرُهُ أَهْلُ الدُّنْيَا﴾ ماءً حَتَّىٰ إِذَا سَكَتُ لَوْحَتُهُ شَبَّكَهُ السُّورُ ١٣٩ فالكفر يأتون جهنم - أعادنا الله لكریم وسافر المسلمين منها ومن كل مكروه - وهم عطاش فيحسبونها ماءً فيتساقطون فيها.

فَيَقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَيَقَالُ لَهُمْ: مَاذَا تَبْعُونَ؟ فَيَقُولُونَ: عَطِشْنَا يَا رَبَّنَا، فَاسْقِنَا، قَالَ: فُبْشَارُ إِلَيْهِمْ: أَلَا تَرُدُّونَ؟ فَيُخْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ كَأَنَّهُا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَيَسْأَلُطُونَ فِي النَّارِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا، قَالَ: فَمَا تَسْتَظِرُّونَ؟ تَتَّبِعْ كُلُّ أُمَّةٍ مِمَّا كَانَتْ تَعْبُدُ، قَالُوا: يَا رَبَّنَا، فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرًا مِمَّا كُنَّا إِلَيْهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - حَتَّى إِذَا بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَنُكَادٌ أَنْ يَنْقَلِبَ، فَيَقُولُ: هَلْ يَبِينُكُمْ وَيَبِّئُهُ آيَةُ فَتَمَرُّ قُوَّتُهُ بِهَا؟ فَيَقُولُونَ:

وَأَمَّا «يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا» فمعناه: لشدة قُدْرَتِهَا وَتَلَاطُمِ أَمْوَاجِ لَهَبِهَا، وَ«يَحْطِمُ» الْكُسُوفُ وَالْإِهْلَاكُ، وَ«الْحَطَطُ»: انْحِسَارٌ مِنْ أَسْفَلِ النَّارِ لِكُورِهَا تُحْطِمُ مَا يُقْلَى فِيهَا.

قوله ﷺ: «اتَّاهَمُ رَبُّ الْعَالَمِينَ فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا» معنى «رَأَوْهُ فِيهَا»: عَظَمَوهَا لَهُ، وَهِيَ صَعْنَةُ الْمَعْلُومَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهِيَ أَنَّهُ لَا يُشَبِّهُ شَيْءًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الْإِتْيَابِ وَالصُّورَةِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله «قَالُوا: يَا رَبَّنَا، فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرًا مِمَّا كُنَّا إِلَيْهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ» معنى قَوْلِهِمْ اسْتَصْرَحَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي كَشْفِ هَذِهِ شِدَّةِ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَوْجِدُوا طَاعَتَهُ سَبِيحَةً وَتَعَالَى، وَهَدَقُوا فِي الدُّنْيَا الدِّينَ، رَغَوْا عَنْ طَاعَتِهِ سَحَابَةً مِنَ فِرَاقِهِمْ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ كَانُوا يَحْتَاجُونَ فِي مَعِيشَتِهِمْ وَمَصْلَحَتِهِمْ إِلَى مَعَاشِرَتِهِمْ لِلارْتِفَاقِ بِهِمْ، وَهَذَا كَمَا جَرَى لِلصَّاحِبَةِ لِمَهْجَرِ بْنِ وَغَيْرِهِمْ، وَمِنْ أَشْهُمِهِمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي جَمِيعِ الْأَرْوَاحِ، فَهَنَّهُمْ يَقْطَعُونَ مَنْ حَادَّ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولَهُ ﷺ مَعَ حَاجَتِهِمْ فِي مَعِيشَتِهِمْ إِلَى الْارْتِفَاقِ بِهِمْ وَالْاعْتِصَامِ بِمَحَلِّطَتِهِمْ، فَاتَّزَوْا بِمَا اللَّهُ تَعَالَى عَمَى ذَلِكَ، فَهَذَا مَعْنَى ظَاهِرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَا شَكَّ فِي خُصْمِهِ وَقَدْ أَكْبَرُ انْقِصَاصِي عِبَادَتِهِ الْكَلَامَ الْوَقْعَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» وَذَكَرَ أَنَّهُ مَعْنِي^(٢)؟ وَلَيْسَ كَمَا قَالَهُ بَنُو الصَّوَابِ بِمَا ذَكَرْتَهُ.

قوله ﷺ: «حَتَّى إِذَا بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَنُكَادٌ أَنْ يَنْقَلِبَ» هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ: «لَيَكْدُ أَنْ يَنْقَلِبَ» بِإِثْبَاتِ «أَنْ» وَإِثْبَاتِهَا مَعَ (كَد) نَغَّةً، كَمَا أَنَّ حَذْفُهَا مَعَ (عَسَى) لَفْظًا. وَ«يَنْقَلِبُ» بِأَفْعَالٍ مَثَلُهُ مِنْ نَحْتٍ ثُمَّ نَوْبُهُ ثُمَّ قَافٍ ثُمَّ

نَعَمْ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ، فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ مِنْ يَلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ
بِالسُّجُودِ، وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءَ وَرِيَاءٍ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ

لَا مَ نَم بَاء مَوْحَدَةً، وَبَعْدَهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - . يَنْقَلِبُ عَنِ الصُّرُوبِ وَيَرْجِعُ عَنْهُ : لِلِاسْتِحْدَادِ الشَّدِيدِ الَّذِي
جَرَى : وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله ﷺ «فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ» ضبط «يكشف» بفتح الياء وضمها، وهما صحيحان .

وفسر ابن عباس رحمه الله أهل لمة وغريب الحديث الساق هنا بالشدة، أي : يكشف عن شدة وأمر
مهُول . قالوا : وهذا مثل نضربه العرب لشدة الأمر : ولهذا يقولون : قدمت الحرب على ساق وأصده
أن الإنسان إذ وقع في أمر شديد شمر^(١) عن ساعده وكشف عن ساقه، للاهتمام به .

قال القاضي عياض رحمه الله : وقيل : المراد بالساق هنا سور عظيم، وورد ذلك في حديث عن
لنبي ﷺ^(٢) قال ابن قورك : ومعنى ذلك ما يتجدد للمؤمنين عند رؤية الله تعالى من الفوائد والألطاف^(٣) .

قال القاضي : وقيل : قد يكون الساق علامة بينه وبين المؤمنين من ظهور جماعته من الملائكة على
جلقة عظيمة^(٤) ؛ لأنه يقال : ساق من الناس، كما يقال : رجل من جرادة . وقيل : قد يكون ساقاً مخلوقة
جعلها الله تعالى علامة للمؤمنين خدجة عن الشوق المعتادة . وقيل : معناه كشف لخوف ورعدة لرعب
عندهم وما كان غلب على عقولهم من الأهوال فتطمئن حيث تدنو نفوسهم عند ذلك ويتجلى لهم، فيعترفون
سجداً . قال الخطابي^(٥) . وهذه الرؤية^(٦) التي هي هذا المقام يوم القيمة غير الرؤية التي هي لحنة
لكرامة أولياء الله تعالى، وإنما هذه للاستعداد^(٧) ، والله أعلم .

قوله ﷺ «فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ اتِّقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِالسُّجُودِ، وَلَا يَبْقَى
مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءَ وَرِيَاءٍ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً» .

(١) في (خ) : يقرب له شبر . وفي (ط) : يقول : شمر

(٢) أخرجه أبو يعنى ٧٢٨٣ من حديث أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ «يَوْمَ تَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ» قال : نفس نور عظيم يخرج
له سبحانه . ورواه ضعيف .

(٣) «مشكل الحديث» ورواهه من ٤٤٢

(٤) يختلف في «أكتان» المعنى . (٥٤٩/١) : شبيعة

(٥) في «أعلام الحديث» : (١/٥٢٣ - ٥٢٤) .

(٦) في (خ) : رؤية . وهو خطأ .

(٧) «إكمال لمعجم» (١/٥٤٩) .

يَسْجُدْ خَرًّا عَلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَرْقَعُونَ رُؤُوسَهُمْ وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبَّنَا، ثُمَّ يَصْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ.

هذا السجود متحد من الله تعالى لعباده، وقد استدلل بعض العلماء بهذا مع قول الله تعالى ﴿وَيَرْقَعُونَ رُؤُوسَهُمْ عَلَى أَسْفَلِهِمْ﴾ [١٦] على جواز تكليف ما لا يطرق، وهذا استدلال باطل، ومن لاخرة ليست دار تكليف بالسجود، وإنما المراد امتحانهم.

وأما قوله ﷺ: «طَبَقَةُ» فمشتق من «طَبَخَ» والياء: قال الهروي وغيره: «لَطَّقَ قَفَارَ الظَّهْرِ» أي: صدر قفاره واحدة كالصفحة^(١)، فلا يغير على السجود، والله أعلم.

ثم اعلم أن هذا حديث قد يترجم منه أن المسافقين يرون الله تعالى مع المؤمنين، وقد ذهب إلى هذا طائفة، حكاه ابن قورك^(٢)، لقوله ﷺ: «لَوْ تَبَقَّى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهِمْ مَنَاقِفُوهَا، غَيَّبَ اللَّهُ عَنْهُمْ» وهذا الذي قالوه باطل، بل لا يراه المسافقون بجماع من يعتقد به من علماء المسلمين، وليس في هذا حديث تصريح برؤيتهم لله تعالى، وإنما فيه أن الجمع بين المؤمنين والمسافقين يرون الصورة، ثم بعد ذلك يرون الله تعالى، وهذا لا يقتضي أن يراه جميعهم، وقد قامت دلائل الكتب والسنة على أن المسافق لا يراه سبحانه وتعالى، والله أعلم.

قوله ﷺ: «يَرْقَعُونَ رُؤُوسَهُمْ وَهُمْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ» هكذا ضبطناه. «صورته» بالهاء في آخرها، ووقع في أكثر الأصول أو كثير منها: «في صورة» بغير هاء، وكذا هو في «الجمع بين الصحيحين» لحمدي^(٣)، ولأول أظهر، وهو الموجود في «الجمع بين الصحيحين» لحافظ عبد الحق^(٤)، ومجناه: وقد أزال المنع لهم من رؤيته وتجلي لهم.

قوله ﷺ: «ثُمَّ يَصْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ» «الجسر» بفتح الجيم وكسره، لغتان مشهورتان، وهو لضراط ومعنى «تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ» - بكسر الحاء، وقيل: بضمها - أي: تقع ويؤذن فيها.

(١) هي (ص): كالصفحة وهذه لفظة سم ترد في كلام الهروي في «العربيين» (طريق)

(٢) في «مشكل الحديث» ص ١٧

(٣) وفي لطبوع من كتبه ١٧٤٤: في صورته بالهاء

(٤) الجمع بين الصحيحين: ٢٤٥

وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْجَسْرُ؟ قَالَ: «دَحْضُ مَزَلَّةٍ فِيهِوَ
خَطَاطِيفٌ وَكَالَالِيبِ وَخَسَكٌ، تَكُونُ يَنْجِدٌ، فِيهَا شَوْيَكَةٌ يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ، فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُونَ
كَطَرَفِ الْعَيْنِ، وَكَالْبَرَقِ، وَكَالرَّيْحِ، وَكَالطَّيْرِ، وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرَّكَابِ، فَتَنَاجُ مُسَلِّمٌ،
وَتَمُخْذُوشُ مُرْسَلٌ، وَتَمُكْدُوشُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، قَوْلَ الَّذِي
نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشِدَةً لَهُ فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا، وَيُصَلُّونَ، وَيَحُجُّونَ، فَيُقَالُ
لَهُمْ: أَخْرِجُوا مِنْ عَرَفَتُمْ، فَتَحَرَّمَ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، قَدْ أَخَذَتْ النَّارُ

قوله: (قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْجَسْرُ؟) قال: «دَحْضُ مَزَلَّةٍ» هو بتقوين «دَحْضُ» و«دَالُهُ» مفتوحة،
و«حَاءُ» ساكنة، و«مَزَلَّةٌ» بفتح الميم، وفي الراي لعنن مشهورون: لَمْ تَحْ وَكَسَرٌ، وَلَمْ تَحْضِ وَالْمَزَلَةُ
بمعنى: وهو الموضع الذي تزلُّ وتزلق فيه الأقدام ولا تستقر، ومنه: دَحَضْتُ شَمْسٌ، أَي: دَلَّتْ،
وَحُجَّةٌ دَحَضَةٌ: لَا ثَبَاتَ لَهَا.

قوله ﷺ: «فِيهِ خَطَاطِيفٌ وَكَالَالِيبِ وَخَسَكٌ» أم: «لِخَطَاطِيفٍ» فجمع خَطَافٍ، بضم الخاء في
المفرد، و«كَالَالِيبِ» بمعناه، وقد تقدَّم بيانهما. وأما «الْخَسَكُ» فبفتح الخاء والسين المهملتين،
وهو شَوْكٌ مُسْتَبِطٌ من الحديد.

قوله ﷺ: «فَتَنَاجُ مُسَلِّمٌ، وَتَمُخْذُوشُ مُرْسَلٌ، وَتَمُكْدُوشُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ» معناه أنهم ثلاثة أقسام: قسم
يَسْلَمُ فلا يذله شيء أصلاً، وقسم يُخَدِّشُ ثم يُرْسِ فَيُحْصِرُ، وقسم يُكْدِّشُ^(٢) ويلقى فيسقط في جهنم
وأم «تَمُكْدُوشُ» فهو بالسين المهملة، هكذا هو في الأصوات، وكذا نقله القاضي عياض عن أكثر
الرواة؛ قال: ورواه العُدري بالسين المعجمة، ومعناه بالمعجمة: الشَّوْقُ، وبالمهملة: كَوْنُ الْأَشْيَاءِ
بعضها على بعض، ومنه: تَكْدَّسَتْ الدَّوَابُّ فِي سِيرِهَا - إِذْ رَكِبَتْ بَعْضُهَا بَعْضًا^(٣)

قوله ﷺ: «فَوَلَدِي نَفْسِي بِيَدِهِ» ما من أحد منكم بأشدَّ مَاشِدَةً لله تعالى في سَنِيصَاءِ^(٤) الحق من
المؤمنين لله تعالى يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ» اعلم أن هذه اللفظة ضطت على أوجه:

(١) من ١٢

(٢) في (ج) و(ص) 'يُكْدِّشُ' وهو قريب في المعنى كما سيذكر المصنف من ٦٨

(٣) في (ك) معناه ١، ٥٥٢ - ٥٥٢

(٤) في (ص) و(هـ): سَنِيصَاءُ

إِلَى نَصْفِ سَاقَيْهِ، وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْنَا بِهِ، فَيَقُولُ:

أحدهم: «استقصاء» منه مئة من فوق ثم ياء مئة من تحت ثم ضار معجمة.

والثاني: «استقصاء» بحذف المنة من تحت.

والثالث: «استقصاء» بإثبات المنة من تحت وبالفاء بدل لصاد.

والرابع: «استقصاء» بمئة من فوق ثم قاف ثم ضار مهملة.

فالأول موجود في كثير من الأصول بلادن، والثاني هو الموجود في أكثرهم، وهو الموجود في «الجمع بين الصحيحين» للحميدي^(١)، والثالث في بعضهم، وهو الموجود في «الجمع بين الصحيحين» لعبد الحق الحافظ^(٢)، والرابع في بعضهم، ولم يذكر القاضي عياض غيره، وأدعى الرواة وجميع النسخ عليه، وأدعى أنه تصحيف ووهم فيه تعبير، وأن صوابه ب وقع في كتاب لبحري من رواية ابن بكير: «أشد مناشدة لي في استقصاء الحق»^(٣) يعني: في الدنيا من المؤمنين لله يوم القيمة لإخوانهم. وبه يحتمل الكلام ويتوجه. هذا آخر كلام القاضي رحمه الله^(٤).

وليس الأمر على ما قاله، بل جميع الروايات التي ذكرها صحيحة، لكل منها معنى حسن، وقد جاء في رواية يحيى بن بكير عن الليث «فما أنتم بأشد مناشدة في الحق قد بين لكم، من المؤمنين يومئذ للجبار إذا رأوا أنهم قد نجوا في إخوانهم» وهذه الرواية التي ذكرها الليث توضح المعنى.

فمعنى الرواية الأولى والثانية: إنكم إذا عرض لكم في الدنيا أمر مهم والناس يحارون فيه، وسأتم الله تعالى بيته واشتدتموه في استقصائه وبلغتم فيها؛ لا تكون مناشدة أشدكم^(٥) مناشدة من مناشدة المؤمنين لله تعالى في الشفاعة لإخوانهم.

وأما الرواية الثالثة والرابعة، فمعناها أيضاً: ما منكم من أحد يشهد الله تعالى في الدنيا في استقصاء حقه أو استقصائه وتحصيله من خصمه والمتعدي^(٦) عليه، بأشد من مناشدة المؤمنين الله تعالى في الشفاعة لإخوانهم يوم القيمة؛ والله أعلم.

(١) في نسخة من كتابه ١٧٥٤: استقصاء

(٢) «الجمع بين الصحيحين» ٢٤٥

(٣) في الصحيحين: يعني: «أشد مناشدة في الحق» ويشكره لبعضهم

(٤) الكتاب معلوم، (١/٥٦٠).

(٥) في (ص) و(هـ) أحذركم

(٦) في (ج) والمتعدي

ارْجِعُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ، فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْنَا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نَصِيفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ، فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا مِمَّنْ أَمَرْنَا أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، فَأَخْرِجُوهُ،

قوله سبحانه وتعالى: «مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ» و«نَصِيفَ مِثْقَالٍ مِنْ خَيْرٍ» و«مِثْقَالَ ذَرَّةٍ»

قال لقاضي عياض رحمه الله: قيل معنى لخير ههنا اليقين. قال: والصحيح أن معناه شيء زائد على مجرد الإيمان؛ لأن مجرد الإيمان الذي هو تصديق لا يتجزأ، وإنما يكون ههنا التجزؤ لشيء زائد عليه، من عمل صالح، أو ذكر حقيقي، أو عمل من أعمال لقلب، من شفقة على مسكين، أو حوق من الله تعالى، ونسبة صادقة؛ ويدل عليه قوله في الرواية الأخرى في الكتاب: «يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَبِيتُ كَذِبًا»^(١) ومثله الرواية الأخرى^(٢): «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: شَفَعْتُ الْمَلَائِكَةَ، وَشَفَعَ لِبَنِيَّ، وَشَفَعَ امْرُؤَانِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا آرَحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيُقْبَضُ قَبْضَةً مِنْ لَدُنِّي، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ» وفي الحديث الآخر^(٣): «الْأَخْرَجُ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

قال القاضي رحمه الله: فهو لاء هم الذين معهم مجرد الإيمان، وهم الذين لم يؤدوا في الشفاعة فيهم، وإنما دلت الآثار على أنه أدنى لمن عبده شيء زائد من العمل على مجرد الإيمان، وجعل للشافعين من الملائكة والنبيين صلوات الله وسلامه عليهم دليلًا عليه، وتعمد الله عز وجل بعلم ما يُكِنُّه بقبول والرحمة لمن ليس عبده إلا مجرد الإيمان. وصارت بعثت لذرَّة المثل لأقل الخير؛ فونها أقل المستدير.

قال القاضي: وقوله تعالى: «مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ ذَرَّةٌ وَكَذِبًا» دليل على أنه لا يتنفع من العمل إلا ما حضر له القلب وصحبته نية وفيه دليل على زيادة الإيمان ونقصه، وهو منهج أهل سنة هذا آخر كلام لقاضي رحمه الله تعالى، والله أعلم^(٤).

(١) في إكمال المعجم: (١/٥٦٧): «كَذِبًا وَكَذِبًا» ومع حديث علي أشار إليه القاضي رحمه الله: «وَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا» ثم سرح من سار ما يرونه. في رواية ذرة وسبأني بوقم ٤٧٨.

(٢) هي هذه رواية ذرة.

(٣) سبأني بوقم، ٤٧٩.

(٤) في إكمال المعجم: (١/٥٦٧) وفيه دليل على لزوم زيادة الإيمان ونقصه، وهو خلاف به حسب التحصيف، ومحب أهل السنة لعون بأنه بعد مضاعفة ونقصه بالمعصية، وثوق ما أتت مرة في نقصاته، وقيل مرة أم لكسة فلا يعني أنه ليس بها زيادة ولا نقص؛ يعني: والله أعلم - مجرد الإيمان والمعرفة، وبني هذا ذهب من - يقل فيه بالنقص والزيادة. أمه

فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَدْرُ فِيهَا خَيْرًا^(١) وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُبَرِيُّ يَقُولُ - إِنَّ لَمْ تُصَدِّقُونِي بِبَيْدَا الْحَبِيبِ، فَذَرُّوْا إِنِّ تُشْتَمُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْلُمُوا دَرَجَاتِكُمْ وَخَلَقْتُمْ خَلْقًا كَثِيرًا﴾ وَتُؤْتَى مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا^(٢) ٢٠ ﴿فَيَقُولُ اللَّهُ ﷻ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: نَهْرُ الْحَيَاةِ، فَيُخْرِجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحَبَّةُ فِي حُمُولِ السَّيْلِ، أَلَّا تَرَوْنَهَا تَكُونُ إِلَى الْحَجَرِ - أَوْ إِلَى الشَّجَرِ - مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْسِ أَضْيَقُ وَأَخْضَرُ، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ تَكُونُ أَتَبَّضُ؟^(٣)

قوله ﷺ: «ثم يقولون ربنا لم ندر فيها خيراً» حكاه هو: «خبراً» بسكان الياء، أي صاحب خبر، قوله سبحانه وتعالى: «شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ» هو يفتح الفاء، وثم ذكرته وإن كان طهره: لأنني رأيت من يصححه، ولا خلاف فيه، يقال: شَفَعَ يَشْفَعُ شَفَاعَةً، وهو شافعٌ وشَفِيع، وشفِيع - بكسر الفاء - الذي يقبل الشَّفَاعَةَ، والمشفِيع - بفتحها - الذي يقبل شفاعته.

قوله ﷺ: «فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ» معتدٌ يجمع جماعته.

قوله ﷺ: «فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا» معنى «عادوا» صاروا وليس ملازم في (عاد) أن يصير إلى حاله كد عبيد قبل ذلك، من معناه صار وأما (حُمَم) فبضم الحاء وفتح الميم لأولى لمحققة^(١)، وهو المصحح، الواحدة حُمَمَةٌ، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ» أم (نهر) ففيه لغتان معروفتان، فتح الياء وإسكانها، والفتح أجود، وبه جاء القرآن العزيز^(٢) وأما (الأفواه) فجمع قُوَّة، بضم لفاء ونسب إلى الوو المفتوحة، وهو جمع سُبُوح من عرب على غير قياس، وأفواه الأرقعة ولأنهار. أو ثلها قال صاحب «المصالح»، كأن مراد في الحديث مقتبَع من مساكن قصور الجنة ومنازلها^(٣).

قوله ﷺ: «مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْسِ أَضْيَقُ وَأَخْضَرُ، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ تَكُونُ أَتَبَّضُ» أم

(١) قوله: لأولى، لتبينة الانبساط، وإلا فلا حاجة إليه؛ لأن غاية حسب موقعه من الإعراب

(٢) في مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْلُمُوا دَرَجَاتِكُمْ وَخَلَقْتُمْ خَلْقًا كَثِيرًا﴾ [النور: ٢١]

(٣) «مطالع الأنوار» (٢٧٨/٥١)

فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّكَ كُنْتَ تُرْعَى بِالْبِدْيَةِ، قَالَ: «فَيَخْرُجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِمْ
الْخَوَاتِيمِ، يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ اللَّهِ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ،
وَلَا خَيْرَ قَدَمُوهُ، ثُمَّ يَقُولُ: ادْخُلُوا الْجَنَّةَ فَمَا رَأَيْتُمُوهُ فَهُوَ لَكُمْ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا، أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ
تُعْطِ أَحَدًا مِّنْ لِّعَالَمِينَ، يَقُولُ: لَكُمْ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ هَذَا، يَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا، أَيُّ شَيْءٍ
أَفْضَلُ مِنْ هَذَا؟ يَقُولُ: رِضَايَ، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا» (المسند ١١٢٧ وسنن أبي داود ٤٥٨١)

مختصرًا

[٤٥٥] قَالَ مُسْلِمٌ: قَرَأْتُ عَلَى عِيْسَى بْنِ حَمَادٍ رُغْنَةً لِمِصْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الشَّفَاعَةِ،
وَقُلْتُ لَهُ: أَحَدَثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْكَ أَنَّكَ سَمِعْتَ مِنَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ
لِعِيْسَى بْنِ حَمَادٍ: أَخْبَرَكُمُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ
زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: قُتِلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ،
أَتَرَى رَبَّنَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ إِذَا كَانَ يَوْمَ صَحْوٍ؟» قُلْنَا:
لَا، وَسُقُتِ الْحَدِيثُ حَتَّى تُقْضَى آخِرُهُ، وَهُوَ نَحْوُ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَسْرُورٍ،

«يَكُونُ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فَتَأْتِي لَيْسَ لَهَا خَبَرٌ، مَعْنَاهُ «مَ يَبْقَى»، وَالْأَخِيرُ «وَأَخْبِرُ» مَرْبُوعَانِ
وَأَمَّا «يَكُونُ أَيْضًا» فَالْيَكُونُ فِيهِ نَقْصَةٌ، وَالْأَيْضُ «مَنْصُوبٌ»، وَهُوَ حَرْفٌ.

قَوْلُهُ ﷺ «فَيَخْرُجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِيمِ» أَمَّا (اللُّؤْلُؤُ) فَمَعْرُوفٌ، وَفِيهِ أَرْبَعُ قُرَءَاتٍ فِي
الشَّعْبِ: يَهْمَزُ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، وَحَذْفُهَا، وَيَرْبُطُ الْهَمْزُ فِي أَوَّلِهِ دُونَ آخِرِهِ، وَعَكْسُهُ^(١).

وَأَمَّا «لِخَوَاتِيمِ» فَجَمْعُ خَاتِمٍ، بِفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا، وَيُقَالُ أَيْضًا خَيْمٌ وَخَاتِمٌ قَدْ صَحِبَ
«التَّحْرِيرُ»: الْخَوَاتِيمُ بِالْحَوِ تَمِ هُنَّ أَشْيَاءٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ تُعَلَّقُ فِي أَعْنَاقِهِمْ عَلَامَةٌ يُعْرَفُونَ بِهَا، قَالَ:
مَعْنَاهُ تَشْبِيهُ صِفَاتِهِمْ وَتَأْتِيهِمْ بِالْقَبُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ «يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ اللَّهِ» أَيُّ يَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: (قَرَأْتُ عَلَى عِيْسَى بْنِ حَمَادٍ رُغْنَةً) هُوَ بَعْضُ زَيٍّ وَاسْكَوْ الْغَيْبِ، الْمَعْجَمَةُ وَبَعْدَهَا بِـ
مَوْحَدَةٍ، وَهُوَ لَقَبُ لِحَمَادٍ وَالِدِ عِيْسَى، ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْعَسْكَرِيُّ الْجَيْبِيُّ.

وَرَأَى بَعْدَ قَوْلِهِ: «بَغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ»: «يُقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»

[بخاري: ٧٤٣٩] أو غيره: [٤٥٤].

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ بَلَّغَنِي أَنَّ الْحُسَيْنَ أَدَقَّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَخَذَ مِنَ السَّيْفِ.
وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الثَّيْبِ: «فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ»، وَمَا بَعْدَهُ.
فَأَقْرَبُهُ عِيسَى بْنُ حَمَادٍ.

[٤٥٦] ٣٠٣ (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، بِإِسْنَادِهِمَا نَحْوَ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مِيسَرَةَ، إِلَى أَجْرِهِ، وَقَدْ رَأَى
وَقَصَّ شَيْئًا مَر ١٤٥١

قوله: (ورأى بعد قوله: «بغير عمل عملوه، ولا قدم قدموه») هذا مما قد يسأل عنه فيقال: لم يتقدم في الرواية الأولى ذكر القدم، وإنما تقدم: «ولا خير قدموه»، وإذا كان كذلك^(١)، لم يكن لمسلم أن يقول: رأى بعد قوله: «ولا قدم قدموه»؛ إذ لم يتجر لتقدم ذكر.

وحوايه: أن هذه الرواية التي فيها الزيادة وقع فيها. «ولا قدم» بدل قوله في الأولى: «الخير» ووقع فيها الزيادة، وأرد مسلم رحمه الله بيان الزيادة ولم يتمكن أن يقول: رأى بعد قوله: «ولا خير قدموه»؛ إذ لم يتجر له ذكر في هذه الرواية، فقال: رأى بعد قوله: «ولا قدم قدموه» أي: رأى بعد قوله في روايته: «ولا قدم قدموه» دعاهم أبي المخاطب أن هذا^(٢) لفظه في روايته، وأن زيادته بعد هذه والله أعلم (ولقد هممت بفتح القاف والذال، ومعه: الحير، كما في الرواية لأخرى، والله أعلم).

قوله: (وليس في حديث الثيب: «فيقولون: ربنا أعطيتنا ما لم تعط أحدا من العالمين» وما بعده. فأقر به عيسى بن حماد) أما قوله: (ومعناه) فمعطوف على «فيقولون ربنا» أي: ليس فيه «فيقولون ربنا» ولا ما بعده وأما قوله: (فأقر به عيسى) فمعناه: أقر بقولي له أولاً. (أحسركم أسيرت بن سعد...) إلى آخره، والله أعلم.

قوله: (وحديثه أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا جعفر بن عون: حدثنا هشام بن سعد: حدثنا زيد بن أسلم، بإسنادهما، نحو حديث حفص بن ميسرة).

(١) في (ج) و(ط): كذا.

(٢) في (ج): «له».

فقوله . (بإسادهما) يعني بإسناد حفص بن غيسرة وإسناد سعيد بن أبي هلال ، الراويين في طريقين المتقدمين عن زيد بن أسلم ، عن عطية بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، ومرد مسلم رحمه الله أن زيد بن أسلم رواه عن عطية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، ورواه عن زيد بهذا الإسناد ثلاثة من أصحابه - حفص بن غيسرة ، وسعيد بن أبي هلال ، وهشام بن سعد ، أما روايتنا سعيد وحفص فتقدمتا سبئتين في الكتاب ، وأما رواية هشام فهي من حيث الإسناد بمسندهما ، ومن حيث ^(١) الحسن نحو حديث حفص ، والله أعلم .



(١) أي (حسن) : حديث . وهو خطأ .

٨٢ - [باب إثبات الشفاعة

وأخراج الموحدين من النار]

[٤٥٧] ٣٠٤ - (١٨٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو زُهَيْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ نَحْسٍ بْنِ خُمَرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ لُحْدَرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُدْخِلُ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ: انظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قُلُوبِهِمْ ثِقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خُرْدٍ مِنْ إِيْمَانِهِ فَأَخْرِجُوهُ،

باب إثبات الشفاعة

وأخراج الموحدين من النار

قال القاضي عياض رحمه الله: مذهب أهل السنة حوزة الشفاعة عقلاً ووجوبها سمعاً، بصريح قوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ اللَّهُ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَانُوا يُدْعَوْنَ﴾ (١٠٩) وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّكَ﴾ (١٠٦) وأمثالهما، وبخبر الصادق عليه السلام، وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لحديثي المؤمنين، وأجمع ألف الصالحين ومن بعدهم من أهل السنة عبيها، وسعت إخراج بعض المعتزلة منها، وتعمقوا بمذاهبهم في تحصيل المنين في النار، وحتجوا بقوله تعالى ﴿قَدْ نَعَّمْنَا شِيعَةَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٤٨) ويقولون: ﴿مَا يُظْلَمُونَ مِنْ شَيْءٍ وَلَا يَفْعَلُ شَيْعٌ طَائِفَةً﴾ (١٤٨) وهذه الآيات في الكفار، وأما تأويلهم أحاديث الشفاعة بكونها في زيادة لدرجات باطل، وألفاظ الأحاديث في كتب وغيره صريحة في بطلان مذهبهم وإخراج من استوجب النار. لكن الشفاعة خمسة أقسام:

أولها: محتصة بنبي محمد ﷺ، وهي الراحة من هول الموقف وتحجيل الحساب، كما سيأتي بيانه.

ثانية: في إدخال قوم الجنة بغير حساب، وهذه أيضاً وردت لنبي محمد ﷺ، وقد ذكرها مسلم.

الثالثة: الشفاعة لقوم سترجوا النار، فيشفع فيهم نبي ﷺ ومن شاء الله تعالى، وستنبه على

موضعها قريباً إن شاء الله تعالى.

(١) في (ج) و(د) سبب الخلف وهو خطأ لقوله ومن بعدهم وأصله موافق لما في الكتاب معناه (١/٥٦٥)

(٢) في (ج): لاية.

فَيُخْرِجُونَ مِنْهَا حُمَمًا قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ - أَوْ: الْحَيَاةِ - فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ
الْحَبَّةُ إِلَى جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَوْهَا كَيْفَ تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً؟^(١) . [بخاري: ٢٢٢] [توضيح: ٢٥٨] .

الرابعة: فيمن دخل النار من تائبين؛ فقد جاءت هذه الأحاديث بخارجهم من النار بشفاعة
نبيِّ ﷺ والملائكة وإخوانهم من المؤمنين، ثم يُخرج الله تعالى كلَّ من قل: لا إله إلا الله، كما جاء
في الحديث [حتى] ^(٢) لا يبقى فيه إلا الكافرون.

لخدمسة: الشفاعة في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها، وهذه لا يُكره المعترضة، ولا يُكفرون
أيضاً شفاعَةَ المحضر الأولى ^(٣).

قال القاضي: وقد عُرِفَ بالنقل المستفيض سؤالُ لسلف الصالح ﷺ شفاعَةَ لبيِّنا محمدٍ ﷺ
ورعتهم فيها، وعنى هذا لا يُنتَقَضُ إلى قول مَنْ قال: إنه يُكره أن يسأل الإنسانُ الله تعالى ^(٤) أن يرزقه
شفاعة لبيِّ ﷺ لكونها لا تكون إلا لمتدين، فإنها قد تكون - كما قدَّمت - لتخفيف الحساب وزيادة
الدرجات، ثم كلُّ عاقلٍ معترفٌ بالتقصير، محتاجٌ إلى العفو، غيرُ معتمدٍ بعمده، مشفقٌ من أن يكونَ من
لبيِّكَيْن، ويلزم هذا القائلُ ألا يدعوا بالمغفرة والرحمة، لأنها لأصحاب الدروب، وهذا كله خلاف ما
عُرِفَ من دعاء لسلف والخلف. هذا آخر كلام القاضي رحمه الله، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَيُخْرِجُونَ مِنْهَا حُمَمًا قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ - أَوْ: الْحَيَاةِ - فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا
تَنْبُتُ الْحَبَّةُ» أم (لَحْمَم) فتقدَّم بيانُه في الباب السابق ^(٥)، وهو ضمُّ الحاء وفتح الميم المحمَّمة، وهو
الفحم، وقد تقدَّم فيه بيْدُنُ (الجنة) و(سهر) وبيانُ (امتَحَشُوا) ^(٦) وأنه مفتوح الداء على لمختار، وقيل:
بضمِّها، ومعناه: احترقوا.

وقوله: «الْحَبَّةُ أَوْ الْحَبَا» هكذا وقع هنا وفي «لبخري» من رواية مالك، وقد صرح البخاري في
أوَّل «صحيحه» بأن هذا الشكُّ من مالك ^(٧)، وروى يثقب غيره «الحياة» بقاء من غير شك، ثم إن «الحبا»

(١) ما بين معقوفين من «إكمال» بفتحهم: ٥٦٦/١.

(٢) في (ص) و(هـ): لأول. والمثبت من فرق ليد في «الإكمال».

(٣) قوله: «المتدين» ليس في (ج) و(ط) و«الإكمال».

(٤) ص ٢٤.

(٥) ص ١٤ و ٢٤.

(٦) البخاري: ٢٢٢.

[٤٥٨] ٣٠٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ (ح).
وَحَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرُو بْنِ يَحْيَى
بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرٍ يُقَالُ لَهُ: الْحَيَاءُ» وَلَمْ يَشْكُرْ. وَفِي حَدِيثِ خَالِدٍ: «كَمَا
تَنَبَّأَ الْغَنَاءُ فِي جَانِبِ السَّبِيلِ»، وَفِي حَدِيثِ وَهْبٍ: «كَمَا تَنَبَّأَ الْجَنَّةُ فِي حِمَيْةٍ - أَوْ حَمِيلَةٍ -
السَّبِيلِ». [المحدث: ١١٥٣٣، والبخاري: ٦٥٦٠].

[٤٥٩] ٣٠٦ - (١٨٥) وَحَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الْجَهْضَمِيِّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُقْصِلِ -
عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَهْلُ النَّارِ
الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمْ النَّارُ يُلْغَوِيهِمْ
- أَوْ قَالَ - بِحَطَايَاهُمْ - فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً، حَتَّى إِذَا كَانُوا قَحْماً، أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فَحُيِّىَ بِهِمْ

هذه مقصور، وهو المطر، سُمِّيَ حياً لأنه تحبب به الأرض، وكذلك هذا الماء يحب به هؤلاء
المحترقون، وتحدث فيهم لُبَّةٌ مرة كما يُحدث المطر ذلك في الأرض، والله أعلم.

قوله: «كما ست الغناء» هو بضم الغين المعجمة وباء المشقة المختصة بالمد والخرء هاء، وهو
كر ما جاء به لسل، وقيل: المراد من حتمته السيل من الدور وجاء في غير «مستم». «كما تنبت
الجنة في غناء السبل» حذف الياء من آخره، وهو ما احتمله السيل من الزيد والعيدن ويصيرهما من
الأفناء، والله أعلم.

قوله: «وفي حديث وهب» «كما تنبت الجنة في حميلة أو حميلة السبل» أم لا أول وهو «حميلة»
بفتح حاء وكسر ميم وبعدهم همزة، وهي الطين الأسود الذي يكون في أصفار النهر. وأم الذي
فهو «خوبيلة» وهي وحدة لتحميل لمذكور في الروايات الأخرى. بمعنى المحمول، وهو الغناء الذي
يعتمده السيل، والله أعلم.

قوله ﷺ: «أهل النار الذين هم أهلها، فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناسٌ أصابتهم
النار يُلْغَوِيهِمْ - أَوْ قَالَ - بِحَطَايَاهُمْ - فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً، حَتَّى إِذَا كَانُوا قَحْماً، أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فَحُيِّىَ بِهِمْ

صَبَائِرُ صَبَائِرٍ، فَبُنُوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحَيَّةِ تَكُونُ فِي حَبِيلِ السَّيْلِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: كَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ بِالْبَدِيَّةِ. [المعنى: ١١٧-١١٨].

صَبَائِرُ صَبَائِرٍ فَبُنُوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحَيَّةِ تَكُونُ فِي حَبِيلِ السَّيْلِ.

الشرح:

هكذا وقع في معظم النسخ. «أهل النار» وفي بعضها: «أهل النار»^(١) بزيادة: «أهل» وهذا واضح^(٢)، والأول صحيح، ونكون لفظة «عليهم» رائدة، وهو جائر وقوله: «أمائتهم» أي: أمائتهم الله^(٣)، وحذف لمعهم به وفي بعض النسخ: «أمائتهم» بدلين، أي: أمائتهم لنار.

وأم معنى حديث، فالظاهر - والله أعلم - من معنى هذا الحديث أن للكفار ندين هم أهل النار والمستحقون للحدود لا يموتون فيها ولا يحيون حياة ينتفعون بها ويستريحون معها، كما قال الله سبحانه وتعالى: «وَلَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا وَلَا يُحْيَىٰ عَنْهُمْ مَنَ عَذَابُهُمْ» [النار: ٣٠]، وكما قال تعالى: «وَنُفِثَ لَا نَفْثَ فِيهَا وَلَا يَخْرُجُ» [الصافات: ١٢]. وهذا حار على مذهب أهل الحق أن يعذب أهل الجنة قائم^(٤) وأن عذاب أهل الخلود في النار دائم.

وأم قوله ﷺ: «ولكن ناساً أصابتهم النار» إلى آخره، فمعناه: أن لمنسبين من المؤمنين يُميتهم الله تعالى إمته بعد أن يعذبوا المدة التي أَرَادَهَا اللهُ تعالى، وهذه لإمته حقيقة يذهب معها الإحسان، ويكون عذابهم على قدر ذنوبهم، ثم يُميتهم ثم يكونون محسوسين في النار من غير إحسان المدة التي قَدَّرَهَا اللهُ تعالى، ثم يُخْرِجُونَ من النار مَوْتَى قَدْ صَدَرُوا مِنْهَا، فيُحْمَلُونَ ضَرْبًا كَمَا تُحْمَلُ الْأَمْعَةُ، وَيُثَقَّلُونَ عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءٌ لَحِيدٌ، فيُحْبَبُونَ وَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ لِحَّةٍ فِي حَبِيلِ سَبِيلٍ فِي سُرْعَةِ سَائِيهَا وَضَعْفِهَا، فتخرج لضعفها صخرة متبوعة، ثم تُشَدُّ قُوَّتُهُمْ بِهَا فَتَلْثُ وَيُصِيرُونَ إِلَى مَنَازِلِهِمْ وَتُكْمَلُ أحوَالُهُمْ، وهذا هو الظاهر من لفظ الحديث ومعناه.

(١) وكذلك هي في نسخة من أحمد صحيح مسلم.

(٢) في (ص) و(ج) و(هـ) أوضح.

(٣) في (ص): أمائتهم إمته، وفي (هـ): أمائتهم لله ومعه.

(٤) في (ص) و(ج) و(هـ): قائم.

[٤٦٠] ٣٠٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ : قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي مُسْلَمَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نُضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ إِلَى قَوْلِهِ : «فِي حَمِيلِ السَّيْلِ» وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ . اح ١١٧٤٦

وحكى القاضي عياض رحمه الله فيه وجهين أحدهما أنها إمالة حقيقية وشي ليس بموت حقيقي، ولكن يُعْتَبَرُ^(١) عنهم حسبهم للألام. قال. ويجوز أن تكون آلامهم أخف، فهذا كلام القاضي، ولمختار ما قدمناه، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ «صَاحِبُ ضَبْرٍ» فكذا هو في الروايات والأصول: «صَبْرٌ صَبْرٌ» مَكْرُورٌ مَرَّتَيْنِ، وهو منصوبٌ على الحال، وهو مفتوح الضاد بمعجمة، وهو جمع ضبرة، مفتوح الصاد وكسرها، نغتن، حكاهم القاضي عياض وصاحب «المعالم»^(٢) وغيرهما، أشهرهم الكسري^(٣) - ولم يذكر الهروي^(٤) وغيره إلا بكسر، ويقع فيها أيضاً ضبرة، بكسر الهمزة. قال أهل اللغة الصنوبر جمعٌ في تفرقة. وروى: «صَاحِبُ ضَبْرَاتٍ»^(٥)

وأما قوله ﷺ «فُشُو» فهو بالباء الموحدة المصنوعة عنده ثمة مبتلثة، ومعه. فُرقوا، والله أعلم. قوله (عن أبي مسلمة قال: سمعت أبا نُضْرَةَ، عن أبي سعيد الخدري) أما أبو سعيد، فاسمه سعد بن مالك بن بشان. وأما أبو نُضْرَةَ، فاسمه أنشد بن مالك بن قطعة، بكسر القاف. وأما أبو مسلمة، فبفتح الميم وإسكان السين، واسمه سعيد بن يزيد الأزدِيُّ البصري، والله أعلم.



(١) في (ص): نعيم، وفي الإكمال اسمهم: (٥٦١/١): غيب عنهم حسبهم للألام بلفظ منه.

(٢) «مشارك: لأموال: (٥٥/٢) و«المعالم: (٤٣٤/٤)

(٣) ولم يذكر غيره في الكتب، لمعلم: (٥٦٢/١)

(٤) في (نعمين): (غير).

(٥) ثنائي في «الكبرى» ١٩: ١٢٢٦٤ وأحمد: ١١٢٠٠ من حديث أبي سعيد الخدري رحمه الله.

٨٣ - [باب آخر أهل النار خروجاً]

[٤٦١] ٣٠٨ (١٨٦) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَمِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجاً مِنْهَا، وَآخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولاً الْجَنَّةَ. رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ حَبَوًّا، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَأْتِيهَا فَيُخَبِّرُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلَأَى، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، وَجَدْتُهَا مَلَأَى، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، قَالَ: فَيَأْتِيهَا فَيُخَبِّرُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلَأَى، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، وَجَدْتُهَا مَلَأَى، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَثْنَابِهَا - أَوْ: إِنَّ لَكَ عَشْرَةَ أَثْنَابِ الدُّنْيَا - قَالَ: فَيَقُولُ: أَتَسْخَرُ بِي - أَوْ: أَتُضْحَكُ بِي - وَأَنْتَ الْمَلِكُ؟»

قوله . (حدثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، كِلَاهُمَا) هكذا وقع في معظم لأصول (كِلَاهُمَا) بآلية، ووقع في بعضها . (كِلَاهُمَا) بالالف مُصَدَّحًا، وقد قُدِّمَتْ في الفصول التي في أوَّل الكتاب بين جوازها بهله^(١).

قوله: (عن عَمِيَّة) هو يفتح العين، وهو عَمِيَّة لِسُلَّمَانِي.

قوله ﷺ: «رجلٌ يخرج من النار حَوًّا» وفي الرواية الأخرى: «رحفًا» قال أهل اللغة: الحَبْو: المشي على اليدين وأرجلين، ويريم قلوب على اليدين والركبتين، ويريم قلوباً على يديه ومقعدته. وأمَّ الرِّحْف: فقال ابن قُريَّة وغيره: هو المشي على الأست مع إشرافه بصدرة^(٢). فحصل من هذا أن الحَبْو والرِّحْف متماثلان أو متقاربان، ولو ثبت اختلافهما حُومَل على أنه في حدِّ الرِّحْف وفي حدِّ الحَبْو، والله أعلم.

قوله «أتَسْخَرُ بِي - أَوْ أَتُضْحَكُ بِي - وَأَنْتَ الْمَلِكُ؟» هذا شكٌّ من الراوي هل قال: «أتَسْخَرُ بِي؟» أَوْ قَالَ: «أَتُضْحَكُ بِي؟» فَإِنَّ كِلَا سَوَاقِعٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. «أَتُضْحَكُ بِي؟» فمعناه: أتَسْخَرُ بِي؟ لِأَنَّ السَّخَرَ فِي لُغَةِ بَعْضِهِمْ مِمَّنْ يَسْخَرُ بِهِ، فَوَصَّحَ لِضَحِكِ مَوْضِعِ السَّخَرَةِ مَجَرَّةً.

(١) في غير بعض في المقدمة

(٢) هذا كلام ابن قُريَّة في مادة (حبر) من «جوهرة نعمة» (١ ٢٨٦) وقال في (رحفه ٥٢٧) «رحف»

قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَحِبْتُ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، قَالَ: فَكَانَ يُقَالُ: ذَاكَ أَذْنَى أَهْلِ
لَجْنَةٍ مَثَلَةٍ. [حدود، ١: ٢٣٩، ح ١٦٥٧].

وَأَمَّا عَمَّا «أَتَسْحَرُ بِهِ؟» هَذَا فَقِيلَ أَقْوَالٌ:

أحدها: قاله المازري أنه خرج عن المقابلة الموجودة في معنى المعصية دون إعطائه، لأنه عهد الله
تعالى مراراً ألا يسأله غير ما سأله، ثم غدر، فحلَّ عمره محلَّ الاستهراء والسحرية، فقلَّ الرجل أن
قول لله تعالى له: «ادخل الجنة» وتردُّه إليه وتخييل كونها مملوءة، ضربت من الإطماع به والسحرية
به جزءاً لما تقدَّم من غدره وعقوبة له، فسَمِّيَ الجزاء على السحرية بسحرية فقال: «أَتَسْحَرُ بِهِ؟! أي:
أَتُعَذِّبُنِي بِالْإِطْمَاعِ؟! (١)».

والقول الثاني قاله أبو بكر الصوفي (٢) أن معناه نفى لسحرية تبي لا تجوز على الله تعالى، كأنه
قال: «أَعَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَهْزَأُ بِي لِأَمْرٍ رَبِّ عَالَمِينَ، وَمَا أَعْصَيْتَنِي مِنْ جَزِيلٍ لِعَطَاءٍ وَأَصْعَابٍ مِثْلَ الدُّنْيَا
حَقٌّ، وَلَكِنَّ الْعَجَبَ أَنَّكَ أَعْظَيْتَنِي هَذَا وَأَنْ عَيْرُ أَهْلٍ لَهُ. قَالَ: وَلِهَمْزَةُ فِي «أَتَسْحَرُ بِهِ؟!» هَمْزَةُ نَفْيٍ
قَالَ: وَهَذَا كَلَامٌ مُنْهَضٌ مُتَدَلِّلٌ.

والقول الثالث قاله القاضي عياض: أن يكون هذا الكلام صدر من هذا الرجل وهو غير صابط له
قلبه، لم يسه من اشتور صوغ ما لم يحظر بباله، فمِمَّ يَضَعُ لِسَانَهُ دَهْشاً وَهَرَجاً، فَقَالَ وَهُوَ لَا يَعْتَقِدُ
حَقِيقَةَ مَعْنَاهُ، وَجَرَى عَلَى عَادَتِهِ فِي الذُّنْبِ فِي مُحَاطَةِ الْمَحْلُوقِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الرَّجُلِ
الْآخِرِ أَنَّهُ لَمْ يَضِيقْ نَفْسَهُ مِنَ الْفُرْجِ فَقَالَ: «أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ» (٣) وَهُوَ أَعْلَمُ.

واعلم أنه وقع في الروايات: «أَتَسْحَرُ بِهِ؟» وهو صحيح، يقال: سَحَرْتُ بِهِ، وَسَحَرْتَهُ،
وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَفْصَحُ الْأَشْهُرُ بِهِ جَاءَ الْقُرْآنُ (٤)، وَالثَّانِي فَصِيحٌ أَيْضاً، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ لَمْ
يَجَأْ بِهَذَا لِإِزْدَادِهِ مَعْنَاهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَتَهْزَأُ بِي؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَحِبْتُ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ) هو بالجمع ولذا لم يسمه، قال أبو العباس

(١) المصنف: (١: ٢٣٩ - ٢٤٠)

(٢) كذا في النسخ وإكمال المعجم: (١: ٥٥٩) ولعلَّ صوابه: لتعريفه، كما في النسخة الأحوزية: (١٣/ ١٢٩) مؤسَّسة
برسنة (مُتْرُون) وقد ورد ذكره غير مرة في كتاب هذا، وسبق التعريف به (١/ ٦٨) وكذا عند كُتُب حاشية في النسخة
الأحوزية: مسنداً لهذا، وفيه:

(٣) إكمال المعجم: (١: ٥٥٩ - ٥٦٠) «صَحِبْتُ أَخْرَجَهُ مَسْمُومٌ، ٦٩٦٠ مَرَّ حَدَّثَ أَسَى ﷺ، وَهُوَ عَمْدُ سُخْرِي

١٣١٩، وَأَحْمَدُ: ١٣٢٩٧ دَوْرٌ مَعَ سَمْعِهِ

(٤) لَقَدْ قُوِيَ تَعَالَى: «يَسْحَرُونَ بِتِلْكَ سِحْرِ اللَّهِ وَتِلْكَ» [التوبة: ٢٧٩]

[٤٦٢] ٣٠٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَعْرِفُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ، وَجَلَّ يُخْرَجُ مِنْهَا رَحْفًا، فَيَقَالُ لَهُ: انْطَلِقْ فَأَدْخُلِ الْجَنَّةَ، قَالَ: فَيَذْهَبُ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ، فَيَجِدُ النَّاسَ قَدْ أَخَذُوا الْمَنَازِلَ، فَيَقَالُ لَهُ: أَتَذْكُرُ الزَّمَانَ الَّذِي كُنْتَ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقَالُ لَهُ: تَمَنَّ، فَيَتَمَنَّى، فَيَقَالُ لَهُ: لَكَ الَّذِي تَمَنَيْتَ وَعَشْرَةُ أَضْعَافِ الدُّنْيَا. قَالَ: فَيَقُولُ: أَتَسْخَرُ مِنِّي وَأَنْتَ الْمَلِكُ؟ قَالَ: فَقَدْ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَحِيحًا حَتَّى تَدْتَ نَوَاجِذَهُ، [حدود: ٢٥٩٥٠] [نظر: ٤٦١،

تعب وجماعهم لعمد من أهل اللغة وغريب حديث وغيرهم - لم يرد بالثبوت، حد هذه الأنبا، وقبل لم يرد بالوجود هذه الضواحيك، وقيل: لم يرد بها لأضراس، وهذا هو الأشهر في إطلاق الواجدي اللغة، ولكن الصواب عند لجماعهم ما قدمناه.

وفي هذا حرز لضعف، وأنه ليس بمكروه في بعض المواطن، ولا بمسقط للمروءة إذا لم يجاوز به الحد المعتقد من أمثاله في مثل تلك الحال، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ: اذْهَبْ فَأَدْخُلِ الْجَنَّةَ، عَيْنُ لَكَ مِثْلُ الدُّنْيَا وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهَا» وفي الرواية الأخرى «لَكَ الَّذِي تَمَنَيْتَ وَعَشْرَةُ أَضْعَافِ الدُّنْيَا» هاتان روايتان بمعنى واحد، وإحداهما تفسير^(١) الأخرى، فالمراد بالأضغاف الأمثال، فإن المحتار عند أهل اللغة أن الضعف المثل

وأما قوله ﷺ في الأخرى في الكتاب: «فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَتُرْصِيكَ أَنْ أُعْطِيَتِ الدُّنْيَا وَمِثْلُهَا مَعَهَا» وفي الرواية الأخرى: «أَتُرْصِي أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ مِثْلِكَ مَلِكٌ مِنْ مَلُوكِ الدُّنْيَا؟» فيقول: وصيت رب، فيقول: لك ذلك، ومثله، ومثله، ومثله، فقال في الخامسة: وصيت رب، فيقول: هذا لك وعشْرَةُ أَمْثَالِهَا» فهذه الروايتان لا تختلفان لأولين، فإن المراد بالأولى من هاتين أن يقال له أولاً: لك الدنيا ومثلها، ثم يُزاد على تمام عشر أمثالها، كما بيّنه في رواية الأخيرة، وأما الأخيرة فلم يرد بها أن أحد ملوك الدنيا لا يسهي ملكه إلى جميع لأرض، بل يملك بعض منها، ثم منهم من يكثُر الميعيش ليدى يملكه، ومنهم من يقبُ بعضه، فيعطى هذا أنوَجُلٌ مثل أحد ملوك الدنيا شخص مرات، وذلك كنه قدّر سبب كنه، ثم يرد له: لك عشر أمثال هذا، فيعود معنى هذه الرواية إلى موافقة لروايت المتقدمة، والله الحمد، وهو أعلم.

[٤٦٣] ٣١٠ - (١٨٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ، فَهُوَ يَمْشِي مَرَّةً، وَيَكْبُو مَرَّةً، وَتَسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً، فَإِذَا مَا حَاوَرَهَا التَّفَتَّ إِلَيْهَا فَقَالَ تَبَارَكَ الَّذِي نَجَّانِي مِنْكَ، لَقَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ شَيْئًا مَا أَعْطَاهُ أَحَدًا مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، فَتَرَفُّعَ لَهُ شَجَرَةٌ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَذْنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا سِتْظِلَّ بِظِلِّهَا، وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، فَيَقُولُ اللَّهُ ﷻ: يَا ابْنَ آدَمَ، لَعَلِّي إِنْ أَعْطَيْتُكَهَا سَأَلْتَنِي غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، وَتُعَاهِدُهُ أَلَّا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ، لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيُذْنِبُ مِنْهَا، فَيَسْتِظِلُّ بِظِلِّهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا، ثُمَّ تَرَفُّعَ لَهُ شَجَرَةٌ هِيَ أَحْسَنُ مِنَ الْأُولَى، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَذْنِي مِنْ هَذِهِ لِأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، وَأَسْتِظِلُّ بِظِلِّهَا، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَلَمْ تُعَاهِدْنِي أَلَّا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا؟ فَيَقُولُ: لَعَلِّي إِنْ أَذْنَيْتُكَ مِنْهَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا؟ فَيُعَاهِدُهُ أَلَّا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ، لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيُذْنِبُ مِنْهَا، فَيَسْتِظِلُّ بِظِلِّهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا، ثُمَّ تَرَفُّعَ لَهُ شَجَرَةٌ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ هِيَ أَحْسَنُ مِنَ الْأَوَّلِينَ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَذْنِي مِنْ هَذِهِ لِأَسْتِظِلُّ بِظِلِّهَا، وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَلَمْ تُعَاهِدْنِي أَلَّا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا؟ قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ، هَذِهِ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ، لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهَا، فَيُذْنِبُ مِنْهَا، فَإِذَا أَدْنَاهُ مِنْهَا، فَيَسْمَعُ أَصْوَاتَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ:

قوله ﷺ «آخر من يدخل الجنة رجل» فهو يمشي مرةً، ويكبو مرةً، ونفسه النار مرةً أم يكبو لمعه: يسقط على وجهه. وأم «تسفعه» فهو يفتح يده ويسكن السنين المهمة وفتح الماء، ومعه: تضرب وجهه وتجوذه و«تؤثر فيه أثرًا».

قوله ﷺ «لأنه يرى ما لا صبر له عليه» كذا هو في الأصوات في المرتين الأولى، وأم الثالثة فوق في أكثر الأصوات «لا صبر له عليها» وفي بعض «عليه» وكلاهما صحيح، ومعنى «عليها» أي: نعمته لا صبر له عليها، أي: عنها.

أَيُّ رَبِّ، أَذْخَلْنِيهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَا يَصْرِيَنِي مِنْكَ؟ أَفُرِضِيكَ أَنْ أُعْطِيكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا؟ قَالَ: يَا رَبِّ، أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟^(١) فَصَحَّحْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ نَقَلَ: أَلَا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَصَحَّحْتُ؟ فَقَالُوا: مِمَّ تَصَحَّحْتُ؟ قَالَ: هَكَذَا صَحَّحْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: مِمَّ تَصَحَّحْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مِنْ صَحَّحْتُ رَبُّ الْعَالَمِينَ حِينَ قَالَ: أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟^(٢) فَيَقُولُ: إِنِّي لَا أَتَسْتَهْزِئُ مِنْكَ، وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَمْسَأُ قَائِدٌ».

قوله عز وجل: «يا ابن آدم، ما يَصْرِيَنِي مِنْكَ؟» هو بفتح الـ «وسكان الصاد المهملة، ومعناه: يقطع مسألتك مني».

قال أهل اللغة: الصَّرِي، بفتح الصاد وسكان الراء: هو القطع وروي في غير «مسلم». «ما يَصْرِيكَ مِنِّي؟»^(١) قال إبراهيم نحوي: هو لصواب، وأنكر الرواية التي في «صحيح مسلم» وغيره. «ما يَصْرِيَنِي مِنْكَ؟».

وليس هو كما قال، بل كلاهما صحيح، فمن سأل متى انقطع من المسؤول انقطع المسؤول منه، ولمعنى أي شيء يُرضيت ويقطع السؤال بيني وبينك؟ والله أعلم.

قوله: (قالوا: مِمَّ تصحَّحت يا رسول الله؟ قال: من صحَّحت رب العالمين) قد قدَّمنا معنى لصحَّحت من الله سبحانه وتعالى^(٢)، وهو الرِّضَا والرحمة وإرادة الخير لمن يشاء رحمته من عباده، والله أعلم.



(١) ذكره لروايه أبو عبيد الهروي في «غريب الحديث»، (٣/ ٨٢ - ٨٣) وم أجدد نسخة (ط) بصريته

(٢) من ٣٣ - ٢٤ من هذا الجزء

٨٤ - [باب أذننى أهل الجنة منزلة فيها]

[٤٦٤] ٣١١- (١٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ شُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَدَّ شَرِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ رَجُلٌ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ قَبِيلَ الْجَنَّةِ، وَمَثَلُ لَهُ شَجَرَةٌ ذَاتُ ظِلٍّ، فَقَالَ: أَيُّ رَبٍّ، قَدَّمَنِي إِلَى هَذِهِ الشَّجَرَةِ أَكُونُ فِي ظِلِّهَا» وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِخَوِ حَبِيبِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَنَمْ يَذْكُرُ. «فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَا يَهْضُبُنِي مِنْكَ؟» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، وَرَوَاهُ فِيهِ: أَبُو ذَكْوَانَ اللَّهِ: سَلَّ كَذَا وَكَذَا، فَإِذَا انْقَطَعَتْ بِهِ الْأَمْيَالُ، قَالَ اللَّهُ: هُوَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ» قَالَ «ثُمَّ يَدْخُلُ بَيْتُهُ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ رُوحَتَاهُ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ، فَيَقُولَانِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَاكَ لَنَا وَأَحْيَانَا لَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: مَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُعْطِيَ». الحديث ١١٢١٦.

قوله: (عن النعمان بن أبي عياش) هو بدلسين المعجمة، وهو أبو عبد الله الزرقي الأنصاري، الصحابي المعروف، في سنده خلاف مشهور، قيل: زيد بن لصاست، وقيل: زيد بن النعمان، وقيل: عبيد، وقيل: عبد الرحمن.

قوله ﷺ: «فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ رُوحَتَاهُ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ، فَيَقُولَانِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَاكَ لَنَا وَأَحْيَانَا لَكَ» هكذا ثبت في الروايات والأصوات: «رُوحَتَاهُ» بابتداء، تنبيه (روحة) بالهاء، وهي لغة صحيحة معروفة، وفيها أبيات كثيرة من شعر العرب، وذكرها ابن السكيت^(١) وجماهير من أهل اللغة.

وقوله ﷺ: «فَيَقُولَانِ» هو ابتداء لمثناة من فوق، ويتم صطوت هذا وإن كان ظهراً، لكونه معاً يغلب فيه بعض من لا يميز فيقوله بالهشة من تحت، وذلك نحو^(٢) لا شك فيه، قال الله تعالى: ﴿يُذْهِبُ غَمَمَاتِ بَنَاتٍ بِبَحْبُوحٍ﴾ ١٢٢. وقال تعالى: ﴿وَوَجَدَهُمْ أَهْلًا لَدُنْهُمْ﴾ ١٢٣. وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُصِيفُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ ١٢٤. وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي النَّبِيُّ بِالْحَقِّ﴾ ١٢٥.

(١) في «إصلاح لمطوق» ص ٢٣٥، وذكر من الشعر: «وَجَدَهُمْ أَهْلًا لَدُنْهُمْ».

وإن الذي يسمى ليظف زوجي كساع إلى أشد الشرى، يظف يظف.

(٢) لم تجود في (ج)

[٤٦٥] ٣١٢- (١٨٩) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَبِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ أَبِي أُبَيْرٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ رَوَايَةً عَنْ شَاءِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ، سَمِعَا الشَّعْبِيَّ يُخْبِرُ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُهُ عَلَى الْمُنْبَرِ، يَرْفَعُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: وَحَدَّثَنِي بِشَرِّ بْنِ الْحَكَمِ - وَاللَّمْظَلَةُ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ أَبِي أُبَيْرٍ، سَمِعَ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ عَلَى الْمُنْبَرِ - قَالَ سُفْيَانُ: رَفَعَهُ أَحَدُهُمَا، أَرَاهُ ابْنَ أُبَيْرٍ - قَالَ: «سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ: مَا أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً؟ قَالَ: هُوَ رَجُلٌ يَجِيءُ بَعْدَ مَا أُدْخِلَ أَهْلُ

وَأَم قَوْلُهُمَا: «لِحَمْدِ اللَّهِ الَّذِي أَحْيَاكَ لَنَا وَأَحْيَاكَ لَنَا» فَمَعْنَاهُ: الَّذِي خَلَقَكَ لَنَا وَخَلَقْتَ لَنَا، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي هَذِهِ الدَّارِ لِدَائِمَةِ الشُّرُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله (حدثنا سعيد بن عمرو لأشعبي) هو بدلاء لثلاثة بعد العين المهملة، مسووب إلى حذو الأشعبي، وقد تقدم بيانه (١).

قوله: (عن ابن أبيجر) هو بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وفتح الجيم، واسمه عبد الملك بن سعيد بن خيكان بن أبيجر، وهو تابعي، سمع أبا الطفيل عامر بن واثمة، وقد سماه مسلماً في الطريق الذي قال: حدثنا عبد الملك بن سعيد.

قوله (عن مطرف وابن أبيجر، عن الشعبي، عن المغيرة بن شعبة رواية إن شاء الله) وفي الرواية الأخرى: (سمعت على المنبر، يرفعه إلى رسول الله ﷺ) وفي الرواية لأخرى: (عن سفيان، عن مطرف وابن أبيجر، عن الشعبي، عن المغيرة - قال سفيان رفعه أحدهما، أو ابن أبيجر - قال «سأل موسى ربه: ما أدنى أهل الجنة منزلة؟»).

الشرح:

عنه أنه قد تقدم في الفصول (٢) لني في أوّل الكتاب أن قولهم: رواية، أو يرفعه، أو يُنميه، أو يُسَمِّعُ بِهِ، كُلُّهُ أَلْفَاظُ مَوْضُوعَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لِإِضَافَةِ الْحَدِيثِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَقَوْلُهُ: (رواية) معناه. قل: قل، رسول الله ﷺ وقد بيّنه هنا في رواية الثانية وأما قوله (رواية إن شاء الله) فلا بصره هذا لشك والاشتداد، لأنه جزء به في الروايات لبقية

(١) (١٣٨/١)

(٢) (٦٥/١)

الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، يُقَالُ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، كَيْفَ وَقَدْ نَزَلَ النَّاسُ مَنَارِلَهُمْ وَأَخَذُوا أَخْدَانِيَهُمْ؟ فَيُقَالُ لَهُ: أَنْتَرَضِي أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ مُلْكِ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا؟ فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: لَكَ ذَلِكَ، وَمِثْلُهُ، وَمِثْلُهُ، وَمِثْلُهُ، فَقَالَ فِي الْخَامِسَةِ رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: هَذَا لَكَ وَعَشْرَةُ أَثْقَالِهِ، وَلَكَ مَا اسْتَهْتِ نَفْسُكَ وَلَذَّتْ عَيْنُكَ، فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ. قَالَ: رَبِّ، فَأَعْلَاهُمْ مَنْرَةً؟ قَالَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ، عَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ بِيَدِي، وَخَتَمْتُ عَلَيْهَا، فَلَمْ تَرَ عَيْنٌ، وَلَمْ تَسْمَعْ أُذُنٌ، وَلَمْ يَحْطُرْ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٌ، قَالَ: «وَمُصَدِّقُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ» ﴿فَلَا نَعْبُدُكَ فَتَى مَرَّ أَحَقَى لَكُمْ مِنْ قُرَى انْتَبِهِ﴾ الآية (١٧ - ١٨)

وام قوله في الرواية الأخيرة: (رفعه أحدهم) فمعناه أن أحدهما رفعه وأصافه إلى رسول الله ﷺ، ولا حَرَّ وَقَفَّه على لمعيرة فقد عن لمعيرة دل سأل موسى) ولصمير في (أحدهم) يعود على منطوق وابن أجز شيعي سفيد، فقال أحدهم، عن الشعبي، عن سميرة، عن سبي ﷺ قال: «سأل موسى...» وقال الآخر: عن لشعبي، عن لمعيرة قال: «سأل موسى...»

ثم إنه يحصل من هذا أن حديث روي مرفوعاً وموقوفاً، وقد قدم في الفصول المتقدمة في أول الكتاب^(١) أن مذهب لصحيح المختار الذي عليه لفقه وأصحاب الأصول والمحققون من محدثين أن الحديث إذا روي متصلاً وروي مرسلاً، أو روي مرفوعاً وروي موقوفاً، فالحكم بالموصول والمرفوع؛ لأني ريادة ثقة، وهي مقبولة عند أصحابها من أصحاب فنون العلوم، فلا يقدح احتلالهم^(٢) هذا في رفع حديث ووقفه، لا سيما وقد رواه الأكثر مرفوعاً، والله أعلم.

وأما قول ميرسي ﷺ: «أدنى أهل الجنة؟» فكذلك هو في الأصول: «أدنى» وهو صحيح، ومعناه: ما صفة، أو ما علامة أدنى أهل الجنة؟

وقد تقدم أن (لمعيرة) يقال بضم الميم وكسر هاء، لغتان، والصيغة أشهر، والله أعلم قوه: «كيف وقد نزل الناس منارلهم وأخذوا أخذانهم»^(٣) هو بفتح الهاء والضم. قال القاضي: هو مأخوذ من كرامة مولاهم وحضوبه أو يكون معناه: فصدوا منارلهم. قال: وذكره ثعلب بكسر الهمزة^(٤) قوله ﷺ: «أعلاهم منزلة؟» قال: أولئك الذين أردت، عرس كرامتهم بيدي، وختمت عليها، فلم تر عين، ولم تسمع أذن، ولم يحط على قلب بشر» قال: «ومصدقته في كتاب الله تعالى»

(١) (٦٩/١)

(٢) في (ج) و(ط) - اختلافاً.

(٣) لأصحاب المصنف: (٥٦٣/١)

[٤٦٦] ٣١٣- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَنَجَرَ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ عَلَى الْجَنَّةِ: إِنَّ مُوسَى عليه السلام سَأَلَ اللَّهَ ﷻ عَنْ أَخْسَرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْهَا حَطًّا وَسَأَقِ لِحَدِيثِ بَنَحْوِهِ.

[٤٦٧] ٣١٤- (١٩٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ أَجْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ وَأَجْرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا، رَجُلٌ يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُقَالُ: ااغْرِضُوا عَلَيْهِ صِغَارَ ذُنُوبِهِ، وَارْقُمُوا عَنْهُ كِبَارَهَا، فَتُعَرَّضُ عَلَيْهِ صِغَارُ ذُنُوبِهِ، فَيُقَالُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا، وَعَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُنْكِرَ، وَهُوَ مُشْفِقٌ مِنْ كِبَارِ ذُنُوبِهِ أَنْ تُعَرَّضَ عَلَيْهِ، فَيُقَالُ لَهُ: فَإِنَّ لَكَ مَكَانَ كُلِّ سَبْتَةٍ حَسَنَةً، فَيَقُولُ: رَبِّ، قَدْ عَمِلْتُ أَشْيَاءَ لَا أَرَاهَا هَاهُنَا» فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَبَحًا حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِدُهُ [نظر- ٤٦٨].

[٤٦٨] ٣١٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أحمد ٢١٣٩٢، ٢١٤٩٧.

أما «أردت» فبضم الداء، ومعناه احتارث واصطفت وأما «غرست» كرمهم بيدي.. إلى آخره، فمعناه. صغبتهم وتوأتيتهم، فلا يتطرق إلى كرامتهم تغيير. وفي آخر الكلام حذف اختصروا للعلم به، تقديره: ولم يخطر على قلب بشر ما أكرمهم به وأعدته لهم.

وقوله: «ومصادقه» هو بكسر الميم، ومعناه: دليله وما يصدق به، والله أعلم.

قوله عليه السلام (١): «إِنَّ مُوسَى عليه السلام سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى عَنْ أَخْسَرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» هكذا ضبطه بالحاء لمعجمة ومعناه السنين المشددة، وهكذا رواه جميع الرواة، ومعناه أذاهم، كما تقدم في الرواية الأخرى.

قوله: (عن المعرور بن سويد) هو بالعين المهملة والراء المكسرة.

(١) هو في لسان من كلام لميسره من شعبة عليه السلام، لا أنه مرموح حكماً كما في الرواية السابقة

[٤٦٩] ٣١٦- (١٩١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، كِلَاهُمَا عَنْ رَوْحٍ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَدَةَ الْقَيْسِيُّ -: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْوُرُودِ، فَقَالَ: نَجِيءُ نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا، نَنْظُرُ - أَيْ ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ - قَالَ: فَتُدْعَى الْأُمَمُ بِأَوْتَانِيهَا وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ، الْأَوَّلُ فَلَاؤُهُ، ثُمَّ يَأْتِيَنَّ رَبُّنَا بَعْدَ ذَلِكَ فَيَقُولُ: مَنْ تَنْظُرُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نَنْظُرُ رَبَّنَا، فَيَقُولُ: أَلَا رُبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: حَتَّى

قوله: (عن أبي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يُسْأَلُ عَنِ الْوُرُودِ، فَقَالَ: نَجِيءُ نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا، نَنْظُرُ - أَيْ ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ - قَالَ: فَتُدْعَى الْأُمَمُ بِأَوْتَانِيهَا،) إلى آخره، هكذا وقع هذا اللفظ في جميع الأصول من «صحيح مسلم» واتفق المتقدمون والمتأخرون على أنه تصحيح وتغيير وختلاط في اللفظ

قال الحافظ عبد الحق في كتابه «الجمع بين الصحيحين» هذا الذي وقع في كتاب مسلم تحليط من أحد الناسخين أو كيف كان^(١).

وقال لقاضي عياض رحمه الله: هذه صورة الحديث في جميع النسخ، وفيه تغيير كثير وتصحيح. قدس وجهه «انجيه يوم القيامة على قوم» هكذا روه بعض أهل الحديث^(٢)، وفي كتاب ابن أبي حيثمة من طريق كعب بن مالك «يُحْضَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى ثَلٍّ، وَأَمَّتِي عَلَى ثَلٍّ» وذكر الطبري في «التفسير» من حديث ابن عمر - فيرقى هو - يعني محمداً رسول الله ﷺ، وَأَمَّتِي عَلَى ثَلٍّ فَوْقَ النَّاسِ^(٣). وذكر من حديث كعب بن مالك: «يُحْضَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَنَا وَأَمَّتِي عَلَى ثَلٍّ»^(٤)

قال لقاضي هذا كله يبين ما تغير من الحديث، وأنه كذا^(٥) أعظم هذا الخوف على الراوي أو مَحْيٍ، فعبر عنه بـ (كذا وكذا) وفُسِّرَ بقوله (أي، فوق الناس) وكتب عليه: (نظر) تبينها، فجمع لُفْظُهُ لِكُلِّ مَنْشُوقَةٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَثَلِ لِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي، وَقَدْ تَبَيَّنَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «الجمع بين الصحيحين»: ٢٥٥

(٢) في رواية أحمد: ٦٤٧٢١: «نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى قَوْمٍ».

(٣) «التفسير للطبري»: ٥٠/٦٥.

(٤) «التفسير للطبري»: ٥١/١٥، ٤٨/١٥، وعنده لرواية محمد أحمد: ١٥٧٨٣.

(٥) في «إكمال لمسلم»: ٥٦٩/١، كتابه

نَنْظُرَ إِلَيْكَ، فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ، قَالَ: فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ وَيَتَّبِعُونَهُ، وَيُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ - مُنَافِقٍ أَوْ مُؤْمِنٍ - نُورًا، ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُ، وَعَلَى جَسْرِ جَهَنَّمَ كَلَالِيبٌ وَحَسَكٌ، تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُطْفَأُ نُورُ الْمُنَافِقِينَ، ثُمَّ يَنْجُو الْمُؤْمِنُونَ، فَتَجُوْا أَوَّلَ رُمْقَةٍ وَجُوهُهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، مَسْعُونَ أَلْفًا لَا يُحَاسِبُونَ، ثُمَّ الْقِدِينَ يُلَوْنَهُمْ كَأَصْوَابِ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ كَذَلِكَ، ثُمَّ تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيَجْعَلُونَ بِقِنَاءِ الْجَنَّةِ، وَيَجْعَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَرُشُونَ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ، وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ، ثُمَّ يَسْأَلُ حَتَّى تُجْعَلَ لَهُ الدُّنْيَا وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهَا مَعَهَا. (الحمد ۱۴۲۶۱ ص ۷۷)

قال القاضي ثم إن هذا لحديث جاء كله من كلام جابر موقوفاً عليه، وليس هذا من شروء مسلم؛ إذ ليس فيه ذكر النبي ﷺ، وإنما ذكره مسلم وأدخله في الممسند لأنه روي مسنداً من غير هذا الطريق، فذكر ابن أبي خيثمة عن ابن خريج - يرفعه - بعد قوله: يصحك، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «فينطلق بهم» وقد نهى على هذا مسلم بعد هذا في حديث ابن أبي شيبة وغيره في الشفاعة وإخراج من يخرج من النار. وذكر سنده وسماعه عن النبي ﷺ، بمعنى بعض ما في هذا الحديث، والله أعلم.

قوله: (فيتجلى لهم يضحك، فينطلق بهم ويتبعونه) أم قوله (فينطلق ويتبعونه) فتقدم بينهما في أوّل الباب^(۱)، وكذلك تقدم قريباً معنى الضحك^(۲). وأم التحني، فهو الضهور وإزالة المانع من الرقبة، ومعنى (يتجلى يضحك) أي: يظهر وهو راضٍ عنهم.

قوله، (ثم يطفأ نور المنافقين) روي بفتح الياء وصمها، وهم صحيحان معاهم ظاهر.

قوله (ثم ينجو المؤمنون) هكذا هو في كثير من الأصوب، وفي أكثرها: (المؤمنين) بياء.

قوله: (أول زمرة) أي: جماعة.

قوله: (حتى ينبؤوا نبات الشيء في السيل، ويذهب حرقه، ثم يسأل حتى تجعل له الدنيا وعشرة أمثالها) هكذا هو في جميع الأصول ببلاط^(۱) (نبات الشيء) وكذا نقله لقاصي عياض عن رواية

(۱) ح ۱۰

(۲) ص ۳۷

[٤٧٠] ٣١٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ. سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِأُذُنِهِ يَقُولُ «إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ نَاسًا مِنَ النَّارِ، فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ». [أحمد ١٤٣١٧] [رواه ٤٧١].

[٤٧١] ٣١٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرُّبَيْعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لَعَمْرُو بْنِ زَيْنَارٍ أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ قَوْمًا مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ؟» قَالَ: نَعَمْ. [بخاري ٦٥٥٨] [رواه ٤٧٠].

[٤٧٢] ٣١٩- (٠٠٠) حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ سَلِيمٍ الْحَبَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ الْقَفِيرُ. حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

لَا كَثْرِينَ. وَعَنْ بَعْضِ رُؤَاةِ مُسْلِمٍ. (نَبَاتُ الدُّمْنِ)^(١) يَعْنِي كَسْرَ الدَّلِّ وَاسْكَانَ الْمِيمِ. وَهَذِهِ لِرُؤْيَا هِيَ لِمَوْجُودَةٍ فِي «الْمَجْمَعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» لِعَبْدِ الْحَقِّ^(٢)، وَكَلَامُهُمْ صَحِيحٌ، لَكِنْ الْأَوَّلُ هُوَ لِمَشْهُورٍ لَظْهَرُ، وَهُوَ بِمَعْنَى رُؤَايَا السَّفَرَةِ، النَّبَاتُ الْجَنَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ.

وَأَمَّا «نَبَاتُ الدُّمْنِ» فَمَعْنَاهَا أَيْضًا كَذَلِكَ، فَإِنَّ الدُّمْنَ ابْتَعَرَ، وَالتَّقْدِيرُ نَبَاتُ ذِي الدُّمْنِ فِي النَّسَبِ، أَيْ: كَمَا يَنْبَغُ الشَّيْءُ الْحَاصِلُ فِي الْبَعْرِ وَالْعُتَاءِ الْمَوْجُودِ فِي أَطْرَافِ الْمُنْهَرِ، وَالْمِرَادُ التَّشْبِيهُ بِهِ فِي السَّرْعَةِ وَالنَّصَرَةِ، وَقَدْ أَشَارَ صَاحِبُ «الْمُطْلَعِ» إِلَى بَصَحِ هَذِهِ لِرُؤْيَا، وَلَكِنْ لَمْ يَنْفُحِ الْكَلَامَ فِي تَحْقِيقِهَا، بَلْ قَالَ. عِنْدِي أَنَّهَا رُؤْيَا صَحِيحَةٌ، وَمَعْنَاهُ سَرْعَةُ نَبَاتِ الدُّمْنِ مَعَ ضَعْفِ مَا يُنْتَبَغُ فِيهِ وَحُسْنِ سَطَرِهِ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْصُهُ (وَيَذْهَبُ خَرِاقُهُ) فَهُوَ بَضْمُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَحْقِيقُ الرَّاءِ، وَالصَّمِيرُ فِي (خَرِاقُهُ) يَعُودُ عَلَى الْمُخْرِجِ مِنَ الدُّرِّ، وَعِنْدَهُ يَعُودُ الصَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (ثُمَّ يَسْأَلُ) وَمَعْنَى خَرَقَهُ أَثَرُ الدُّرِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ قُوَّةً. (حَدَّثَنِي) يَزِيدُ الْقَفِيرُ هُوَ يَزِيدُ بْنُ صَهْبِيٍّ كُوفِيٍّ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ، أَبُو عُثْمَانَ. فَبَيْنَ لَهُ لِقَاءُ لِقَائِهِ أَصِيبَ فِي فَتَاوَاهُ ظَهَرَ فَكَانَ يَأْلَمُ بِهِ حَتَّى يَنْجُو إِلَهُ.

(١) إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُسْلِمٍ: (١/٥٧٠).

(٢) الْمَجْمَعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ: ٢٥٤، وَقَدْ غَيَّرَهُ لِمُحَقِّقِيهِ: (شَيْخُ).

(٣) الْمَطْلَعُ: (٣/٣٣).

(٤) فِي (ج) (ط) - لَمْ.

أحمد ١٤٨٧٨.

«إِنْ قَوْمًا يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا إِلَّا دَارَاتٍ وَجُوهِهِمْ، حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ».

[٤٧٣] ٣٢٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَ حُجْرُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ - يَغْنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي أُثُوبٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي يَرْبُودُ بْنُ لَقَيْمٍ قَالَ: كُنْتُ قَدْ شَغَفَنِي رَأْيُ رَأْيِ الْخَوَارِجِ، فَخَرَجْتُ فِي عَصَاةِ ذُوِي عَدَدٍ نُرِيدُ أَنْ نَحْجَّ ثُمَّ نَخْرُجَ عَلَى النَّاسِ، قَالَ: فَمَرَرْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ فَإِذَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ - جَالِسٌ إِلَى مَسْرِيَّةٍ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَإِذَا هُوَ قَدْ ذَكَرَ الْجَهَنَّمِيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الَّذِي نَحْدُثُونَ وَاللَّهِ يَقُولُ: ﴿لَنْ يَكُنَّ مِنَ الْفَاحِشِينَ الَّذِينَ قَدْ أُخْرِجُوا مِنْهَا﴾ [١٩٧] وَكَلِمًا أَرَدُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أَيْمِينًا فِيهَا [٢٠٠]! قَمَا هَذَا الَّذِي تَقُولُونَ؟ قَالَ: فَقَدْ أَتَقَرُّ الْقُرْآنُ؟ قُلْتُ:

قوله ﷺ «إِنْ قَوْمًا يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا إِلَّا دَارَاتٍ وَجُوهِهِمْ - حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ» هكذا هو في الأصول، «حتى يدخلون» باتون، وهو صحيح، وهي لغة سبق بيانها^(١) وأما «دارات» وجوه» فهي جمع دارق، وهي ما يُحِيطُ بِالْوَجْهِ مِنْ جَوَانِهِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ النَّارَ لَا تَأْكُلُ دَرَّةَ الْوَجْهِ لَكُونِهَا مَحَلَّ السَّجُودِ وَوَقَعَ هُنَا: «إِلَّا دَارَاتِ الْوُجُوهِ» وَسَقَّ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «إِلَّا مُوَاضِعَ السَّجُودِ» وَسَقَّ هُنَاكَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (كنت قد شَغَفَنِي رَأْيُ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ) هكذا هو في الأصول والروايات (شَغَفَنِي) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ؛ وَحَكَى الْقَاصِي رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣) أَنَّهُ رَوَى بِالْعَيْنِ لِمَهْمَةٍ، وَهِيَ مُتَقَارِبَةٌ، وَمَعْنَاهُ: لَصِيقٌ يَشْعُفُ قَسِي، وَهُوَ غِلَافُهُ

وَأَمَّا (رَأْيِ الْخَوَارِجِ) فَهُوَ مَا قَدَّمَ مِنْهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكِبَرِ يَدْخُلُونَ فِي لَدَرٍ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ دَخَلَ.

قوله: (فَخَرَجْنَا فِي عَصَاةِ ذُوِي عَدَدٍ نُرِيدُ أَنْ نَحْجَّ ثُمَّ نَخْرُجَ عَلَى النَّاسِ) مَعْنَاهُ: خَرَجْنَا مِنْ بِلَادِنَا وَنَحْنُ حِمَاةٌ كَثِيرَةٌ لِنَحْجَّ ثُمَّ نَخْرُجَ عَلَى النَّاسِ مَظْهَرِينَ مَذْهَبَ الْخَوَارِجِ وَنَدْعُو إِلَيْهِ وَنُحَدِّثُ عَلَيْهِ.

(١) (٥٤٩/١)

(٢) ص ١٣ - ١٤ وَضَعَهُ هُنَاكَ: «إِلَّا أَوَّلُ سَجُودٍ».

(٣) فِي الْإِسْمَاءِ الْمَعْجَمَةِ: (٥٧١، ١).

نَعَمْ، قَالَ فَهَنْ سَمِعْتَ بِمَقَامِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ - يَعْنِي الَّذِي يَبْعَثُهُ اللَّهُ فِيهِ - قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ مَقَامُ مُحَمَّدٍ ﷺ الْمَحْمُودُ الَّذِي يُخْرِجُ اللَّهُ بِهِ مَنْ يُخْرِجُ، قَالَ: ثُمَّ نَعَتْ وَضَعَ الصِّرَاطَ وَمَرَّ النَّاسَ عَلَيْهِ، قَالَ: وَأَخَافُ أَلَّا أَكُونَ أَحْفَظُ ذَلِكَ، قَالَ: حَبِيرُ أَنَّهُ قَدْ رَعِمَ أَنْ قَوْمًا يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَنْ يَكُونُوا فِيهَا، قَالَ: يَعْنِي: فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ عِيدَانُ السَّماسِمِ، قَالَ:

قوله: (حَبِيرُ أَنَّهُ قَدْ رَعِمَ أَنْ قَوْمًا يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ) (زعم) هت بمعنى (قال) وقد تقدّم في أوّل الكتاب أيضاً، ونقل كلام الأئمة فيها^(١)، والله أعلم.

قوله: (فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ عِيدَانُ السَّماسِمِ) هو بالسين المهملة، الأولى مفتوحة ولثانية مكسورة، وهو جمع سَمِسِم، وهو هذا السَمِسِم المعروف الذي يُسْتخرج منه الشَّيْرَج.

قال الإمام أبو السَّعْدَاتِ المِبادِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الحَزْرِيُّ، المعروف بابن الأثير رحمه الله: معناه - والله أعلم -: أَنَّ السَّماسِمِ جمع سَمِسِم، وعيدانه تراها إذا قُلعت وتُركت^(٢) ليؤخذ حبها وفقاً لسود^(٣)، كأنها محترقة، فشبّه بها هؤلاء. قال: وطالما طُطِبْتُ هذه اللفظة وسألت عنه فلم أجده فيها شائفاً، قال: وما أشبه أن تكون اللفظة محرقة! وربما كانت عيداناً لسَمَسِم^(٤)، وهو خشب أسود كالأبنوس هذا كلام أبي السَّعْدَاتِ، والسَمَسِم^(٥) الذي ذكره هو بحذف الميم وفتح السين الذبية، كذا قاله الجوهري^(٦) وغيره.

وأما الفاصي عياض رحمه الله فقال: لا يُعرف معنى سَماسِمِ هذا، قال: ولعل صوابه لسَمَسِم، وهو أشبه، وهو عودٌ أسود، وقيل: هو الأبنوس^(٦).

وأما صاحب «المطالع» فقال: قال بعضهم لسَمَسِم. كلُّ بيتٍ ضعيف كلسميسم وكثيرة، وقال آخرون: بعله لسَماسِم^(٧)، مهموز، وهو الأبنوس، شبههم به في سواده.

فهذا مختصر ما قالوه فيه، والمختار أنه السَمِسِم، كما قدّمناه على ما بينه أبو السَّعْدَاتِ، والله أعلم.

(١) (٩٤/١)

(٢) في (ص) و(هـ): وتُركت في السَمِسِم، أي: وهذه التريفة ليست في (الذبية)؛ (سَمَسِم)

(٣) في (ج): دَقَق سود.

(٤) في (ج): اسَماسِم. وهو خطأ.

(٥) في (ك) تصحاح: (سَمَسِم)

(٦) في كتاب المعجم: (٥٧٧/١).

(٧) في (ص) و(هـ) و(ج): لسَماسِم. والمثبت موافق لما في «مطالع الأنوار»، (٥١١/٥)

فَيُخْرِجُونَ نَهْرًا مِنْ أُنْهَارِ الْجَنَّةِ فَيَغْتَسِلُونَ فِيهِ، فَيُخْرِجُونَ كَأَنَّهُمْ الْقَوَاطِسُ، فَرَجَعْنَا قُلْنَا . وَيَحْكُمُ . أَتَرُونَ الشَّيْخَ يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ! فَرَجَعْنَا ، فَلَا وَاللَّهِ مَا خَرَجَ مِنَّا غَيْرُ رَجُلٍ وَاحِدٍ . أَوْ كَمَا قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ .

[٤٧٤] ٣٢١- (١٩٢) حَدَّثَنَا هَذَا بْنُ حَالِدٍ الْأُرْدِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ وَثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ أَرْبَعَةً،

و علم أنه وقع في كثير من الأصول: (كانه عيذان لسمسم) باللف بعد الهاء، والصحيح الموجود في معظم الأصول والكتب: (كانهم) بميم بعد الهاء، ولأول أيضاً وجه، وهو أن يكون الضمير في (كانها) حادداً على الضور، أي: كان ضورهم عيذان لسمسم، والله أعلم.

قوله: (يخرجون كأنهم القواطس) لقرطيس: جمع قواطس، بكسر القاف وضمها، لغتان، وهو الصيغة التي يكتب فيها، شبههم بالقواطس لشدة بياضهم بعد اغتسلهم وزوايا كبد عبيهم من السواد، والله أعلم.

قوله: (قلنا: ويحكم، أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ) يعني بالشيخ جابر بن عبد الله ﷺ، وهو استعظام تكذيبه، أي: لا يظن به الكذب بلا شك.

قوله: (فرجعنا، فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد) معناه: رجعنا من حجب ولم نتعرض لرأي الخوارج، بل كففنا عنه وثبتنا منه، إلا رجلاً منا فإنه لم يوقف في الانكشاف عنه.

قوله: (أو كما قال أبو نعيم) المراد، أبي نعيم لفصل بن ذكوان، بضم الدال المهملة، المذكور في أوّل الإسناد، وهو شيخ شيخ مسم، وهذا الذي فعله أدب معروف من آداب الرواة، وهو أنه ينبغي للراوي إذا روى بالمعنى أن يقول غفرت روايته: أو كما قال، احتياطاً وخوفاً من تعيير حصل

قوله: (حدثنا هذا بن خالد الأردني: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي عمر بن وثابت، عن أنس بن ﷺ) هذا الإسناد كله بصريون، أما (هذا) فهو بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة وآخره باء موحدة، وينقل فيه أيضاً: هذلة، بضم الهاء وسكون الدال، فأحدهما سم ولا آخر لقب، واحتلف فيهم، وقد قدمنا بيانه^(١) وأما (أبو عمران) فهو الحوزي^(٢)، واسمه عبد الملك بن حبيب. وأما (ثابت) فهو الثاني.

(١) (١/ ٣٢٩-٣٣٠)

(٢) (ج)، الحوزي، وهو شاذ.

فَيَعْرِضُونَ عَلَى اللَّهِ، فَيَلْتَفِتُ أَحَدُهُمْ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ. إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنْهَا فَلَا تُعَذِّبْنِي فِيهَا،
فَيُنْجِبِهِ اللَّهُ مِنْهَا». [الحمد: ١٤١-١٤٢].

[٤٧٥] ٣٢٢ - (١٩٣) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ، الْجَحْدَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الْعُبَيْرِيِّ
- وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَهْتَمُونَ لَدَيْكَ - وَقَالَ ابْنُ عَبِيدٍ - فَيَلْهَمُونَ
لَدَيْكَ - يَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا» قَالَ: «فَيَأْتُونَ أَدَمَ ﷺ

قوله في الإسناد (الجحدري) هو بفتح الجيم وبعدم حدة سهلة بكسرة ثم دل مهملة مفتوحة،
منسوب إلى جد له اسمه: جُحْدَرٌ، وقد تقدم بيانه أوَّلُ الكتاب (١٤).

قوله (محمد بن عبد العري) هو بضم العين لمعجمة وفتح لباء الموحدة، منسوب إلى عن جَدِّ
القبيلة، تقدم أيضاً بيانه (١٥).

قوله ﷺ «يجمع له الناس يوم القيامة، يهتمون لَدَيْكَ» وفي رواية «فيلهمون» معنى للفظتين
متقرب، بمعنى الأولى. أنهم يهتمون بسؤال الشفاعة وزوال الكرب الذي هم فيه، ومعنى الثانية:
أن الله تعالى يهتمهم سؤال ذلك، وإلهام أن يُقَيَّ الله تعالى في النفس أمراً يحصل على فعل شيء أو
تركه: والله أعلم.

قوله ﷺ هي الدس أنهم يأتون آدم وحواء وبما في الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، يطلبون
شفاعتهم، فيقولون: لست هناك، ويدكرون خطاياهم إلى آخره.

اعلم أن العلماء من أهل الفقه والأصول وغيرهم اختلفوا في حوار المعاصي على الأنبياء
صلى الله وسلامه عليهم، وقد اختلف القاضي عيسى بن عيسى رحمه الله تعالى مقاصد المسألة فذهب
لا خلاف أن الكفر عليهم بعد نبيوة ليس بجائر، بل هم معصومون منه، واحتلف فيه قبل النبوة،
والصحيح أنه لا يجوز.

وأما المعاصي، فلا خلاف أنهم معصومون من كل كبيرة، واختلف العلماء هل ذلك بطريق العقل
أو لشرع؛ فقال الأستاذ أبو إسحاق (١٦) ومن معه: ذلك ممتنع من مقتضى دليل المعجزة، وقال القاضي

(١) (١/١٦٦).

(٢) (١/١٢٢).

(٣) هو لإسفريني.

أبو بكر^(١) ومن وافقه ذلك من طريق إجماع، وذهب المعتزلة إلى أن ذلك من طريق لعن.
وكذلك تعفو على أن كل ما كان طريقه الإبلاغ في القول فهم معصومون فيه على كل حال، وقد
ما كان طريقه الإبلاغ في العن، فذهب بعضهم إلى العصمة فيه رأساً، وأن السهو والنسب لا يحور
عنيهم فيه، وتأولوا حديث لسهو في الصلاة وغيرها بما سنده في مواضعه. وهذا مذهب الأستاذ
أبي لمظفر الإسفريني^(٢) من أئمتنا^(٣)، الخواسيين المتكلمين وغيره من مشايخ المعتزلة وذهب
معظم المحققين وجمهور العلماء إلى جواز ذلك ووقوعه منهم، وهذا هو الحق ثم لا بد من سيئهم
عنده وذكرهم به، وفي حين على قول جمهور المتكلمين، وما قل وقتهم على قول بعضهم،
ليست حكمة ذلك ويؤنوه قبل انحراف مدنتهم، ويصح تبليغها ما أنزل إليهم، وكذلك لا خلاف أنهم
معصومون من لصعته التي تزي في فعلها وتخطئ منزلته وتقتل مروءته.

وختلوا في وقوع غيرها من الصفات منهم؛ فذهب معظم الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من
السلف والحلف إلى جواز وقوعها منهم، وحدثهم طواهر لقرآن والأخبار وذهب جماعة من أهل
تحقيق النظر من الفقهاء^(٤) والمتكلمين من أئمتنا إلى عصمتهم من صفات كعصمتهم من الكبائر،
وأن منصب النبوة يحل عن موافقتها وعن مخالفة الله تعالى عمداً، وتكلموا على الآيات والآحاديث
الواردة في ذلك وتأولوها، وأن ما ذكر عنهم من ذلك إنما هو فيما كان منهم على تأويل أو سهو عنه أو
عن^(٥) بذن من الله تعالى في أشياء أشفقوا من مؤاخذة بها، وأشياء منهم قبل النبوة.

وهذا المذهب هو الحق؛ لما قدمته، ولأنه لو صح ذلك منهم لم يلزم الاقتداء بأفعالهم ووقوعهم
وكثير من أقوالهم، ولا خلاف في الاقتداء بذلك، وإنما احتلاف العلماء من ذلك على الوجوب أو
على الندب أو الإبلاغ أو التفريق فيما كان من باب القرب أو غيرها.

فإن القاضي - وقد بسطنا القول في هذا باب في كتابنا^(٦) - يلعب فيه الملع الذي لا يوجد

(١) هو ثيافاني.

(٢) هو أبو محمد طاهر بن محمد الإسفريني الشافعي، أمتوى سنة ٤٧١ هـ من كتب التصدير في السير وتعبير لفظة

لناحية عن طريق الهندكي.

(٣) في (ج) أنه

(٤) في (خ) و (غ) و (ق).

(٥) في (ج) و (س) و (هـ) من وفي إكمال المعجم: (١/ ٥٧٤)، غير

(٦) (٢٢٣، ٢)

فَيَقُولُونَ: أَأَنْتَ آدَمُ أَبُو الْخَلْقِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، اشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، فَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، فَيَسْتَحْيِي رَبَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنْ اتُّوا نُوحًا، أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ قَالَ:

في غيره، وتكتموا على لظواهر في ذلك بما فيه كفاية، ولا يهولنك أن نسب قوم هذا لمذمت إلى الحوارج، والمعتزلة وطوائف من المستدعة، يدّعونهم فيه مزع آخر من التكفير بالصغار، ونحن نتبرأ إلى الله تعالى من هذا مذهب، وبصر هذه الخطايا التي ذكوت للأنبياء من أكل آدم ﷺ من الشجرة ناسياً، ومن دعوة نوح ﷺ على قوم كفار، وقتل موسى ﷺ للكافر، ثم يؤمر بقتله، ومداومة إبراهيم ﷺ الكفار بقول عرض به هو فيه من وجوه صدق، وهذه كلها في حق غيرهم ليست بذنوب، لكنهم أشفقوا منها، إذ لم تكن عن أمر الله تعالى، وعصيت على بعضهم فيها لقدر منزلتهم من معرفة الله تعالى هذا آخر كلام القاصي عيسى عليه السلام، رحمه الله، والله أعلم.

قوله في آدم: «خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ» هو من باب إضافة التشريف

قوله ﷺ: «لَسْتُ هُنَاكُمْ» معناه: لَسْتُ أَهْلًا لِلْمَكَانِ.

قوله ﷺ: «وَلَكِنْ اتُّوا نُوحًا، أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى» قال الإمام أبو عبد الله المازري: وقد ذكر مؤرخون أن إدريس أحد نوح ﷺ، فإن قدم دليل على أن إدريس أرسل أيضاً، لم يصح قول نسب بين أنه قيل نوح، لإخبار النبي ﷺ عن آدم أن نوحاً أَوَّلَ رَسُولٍ بُعِثَ، وإن لم يقدّم دليل جازم قاطع، وصح أن يُحمل أن إدريس كان نبياً غير موسى (١)

قال القاضي عياض: وقد قيل إن إدريس هو إلياس، وإنه كان نبياً في بني إسرائيل كما جاء في بعض الأخبار - مع يوشع بن نون، فإن كان هكذا سقط الاعتراض، قال القاضي، ويمثل هذا يستند لاعتراض آدم وإدريس ورسلهم إلى من معهم، وإن كانا رسولين، فإن آدم إنما أرسل لبيته ولم يكونوا كفاراً، بل أمر بتعليمهم لإيمان وطاعة الله تعالى، وكذلك خلقه شيت بعده فيهم، بخلاف رسالة نوح إلى كفار أهل الأرض

(١) في (ج): الكافر.

(٢) للمعجم، ٣٤١/١.

«فَيَأْتُونَ نُوحًا ۖ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، فَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، فَيَسْتَحْيِي رَبَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنْ أَتُوا إِبْرَاهِيمَ ۖ الَّذِي اتَّخَذَهُ اللَّهُ خَلِيلًا، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ ۖ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ.

قال لقاضي: وقد رأيت أبا الحسن بن مَعْدَلٍ ذهب إلى أن آدم ليس برسول^(١)، ليسم من هذا الاعتراض، وحديث أبي ذرٍّ لطويل ينصُّ على أن آدم وإدريس رسولان^(٢)، هذا آخر كلام القاضي^(٣)، والله أعلم.

قوله: «اتُّوا إِبْرَاهِيمَ الَّذِي اتَّخَذَهُ اللَّهُ خَلِيلًا» قال لقاضي رحمه الله: أصل لُحْلَةٍ الاختصاصُ والاستصفاة. وقيل: أصبها الاقْطَعُ إلى من حدثت. مأخوذ من لَحَنَةٍ، وهي حاجة، فسمي إبراهيم ۖ بذلك لأنه قُضِرَ حاجته على ربه سبحانه وتعالى^(٤). وقيل: لُحْلَةٌ صفاء لمودة لتي توجب تحللَ الأسرار. وقيل: معناها المحبة والإلحاق. هذا كلام القاضي.

وقال بن الأنباري: التحليل معناه المحبُّ الكامل المحبَّة، والمحبوب لموفي بحقيقة المحبة. اللذان ليس في حبِّهم نقص ولا تحلل^(٥)، قال أبو حدي، هذا القول هو الاختيار؛ لأن الله عزَّ وجلَّ خليل إبراهيم، وإبراهيم خليل لله، ولا يجوز أن يقال: الله تعالى خليل إبراهيم من الخلَّة لتي هي لِحاجة، والله أعلم.

قوله ۖ: أن كلَّ واحد من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم يقول: «لست هناكم» أو «لست لها» قال الدصي عياض: هذا يقولونه نواضعاً وإكباراً لما يُسألونه، قال: وقد تكون إشارةً من كلِّ واحد منهم إلى أن هذه الشفعة وهذا المقام ليس له بل لغيره، وكلُّ واحد منهم يدلُّ على الآخر حتى انتهى الأمر إلى صاحبه قال: ويحتمل أنهم علموا أن صاحبها محمدٌ ۖ معيَّناً، وتكون إحالة كلِّ واحد منهم على الآخر على تسريع الشفعة في ذلك إلى نبيِّنا محمدٍ ۖ قال: وفيه تقديم ذوي الأسمان والآباء على الآباء في الأمور لتي لها بالٌ قد وأما مبدرة لنبي ۖ لذلك وإجيبته لرغبتهم؛ فلتحققه ۖ أن هذه الكرامة ولمقدم له ۖ خاصة. هذا كلام القاضي^(٦).

(١) شرح صحيح البخاري: (١٠/٤٤٠)

(٢) سلف مرقم: ٤٦٥

(٣) إكمال المعجم: (١/٥٧٦).

(٤) بغية في إكمال المعجم: (١/٥٧٦)؛ حين أتته الميك وهو في المجتمع يبرهن في النار.

(٥) نزهة: (١/٤٩٣)

(٦) إكمال المعجم: (١/٥٧٧).

وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، فَيَسْتَخِي رَبَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنْ اتُّوا مُوسَى ﷺ الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ وَأَعْطَاهُ التَّوْرَةَ. قَالَ: «فَيَأْتُونَ مُوسَى ﷺ، فَيَقُولُ لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، فَيَسْتَخِي رَبَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنْ اتُّوا عِيسَى رُوحَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى رُوحَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنْ اتُّوا مُحَمَّدًا ﷺ، عَبْدًا قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ» قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَيَأْتُونِي، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، فَإِذَا أَنَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، قُلْ تَسْمَعُ، سَلْ تُعْطَى، اسْفَعْ

والحكمة في أن الله تعالى ألهمهم سؤال آدم ومن بعده صلوات الله وسلامه عليهم في الابتداء وسه
يلهمهم سؤال سيد محمد ﷺ، هي - والله أعلم - إصهار فصيحة سيد محمد ﷺ، فإنهم لو سألوه بتدنية لكان
يحتمل أن غيره يقدر على هذا ويحصله، وأما إذا سألوا غيره من رسل الله تعالى وأصفى به فامتنعوا ثم
سألوه فأجاب وحصل غرضهم، فهو النهاية في ارتداد السئلة وكمد القرب وعظيم الإدلال ولأنس
وبه تفضيله ﷺ على جميع المخلوقين من لرسول والآدميين والملائكة، يود هذا الأمر لعظيم
- وهي الشفاعة العظمى - لا يقدر على الإقدام عليه غيره ﷺ وعليهم أجمعين، والله أعلم
قوله ﷺ في موسى ﷺ: «لَدَى كُلِّهِ أَنْ تَحِيماً» هذا يرجع أهل السنة على طهره، وأن الله تعالى
كلم موسى حقيقة كلاماً سمعه بهير واسطة، وهذا يؤكد بالمصدر والكلام صفة شدة الله تعالى لا يشبه
كلام غيره.

قوله في عيسى: «رُوحَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ» تقدم الكلام في معناه في أوائل كتاب الإيمان
قوله ﷺ «اتُّوا مُحَمَّدًا ﷺ، عَبْدًا قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ» هذا مما اختلف
العلماء في معناه، قال القاضي: قيل: يستقدم ما كان قبل السئلة، والمتأخر: عصمت بعده. وقيل
لمراد به ذنوب أمته ﷺ. هت فحسب هذا يكون لمراد العبران لبعضهم، أو سلامتهم من حدود في
النار، وقيل المراد ما وقع منه ﷺ عن سهو وتوويل، حكاه الطبري، واحتاره الفثيري. وقيل: ما
تقدم لأبي آدم، وما تأخر من ذنوب أمته. وقيل: المراد أنه معفو له غير مؤخذ بذنوب لو كان
وقيل: هو تنزيهه عن المنسوب، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَيَأْتُونِي، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي» قال القاضي عياض رحمه الله: معناه والله

تُسْفَعُ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدِ يَعْلَمُنِي رَبِّي. ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحْدُ لِي حَدًّا، فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ. وَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَهْوُو قَائِعَ سَاجِدًا، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْعُنِي، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ يَا مُحَمَّدُ، قُلْ تَسْمَعُ، سَلْ تُعْطَى، اشْفَعْ تُسْفَعُ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدِ يَعْلَمُنِي. ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحْدُ لِي حَدًّا، فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ، وَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ. قَالَ: فَلَا تُدْرِي فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ قَالَ: فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ»

أعلم :- مَبْرُؤُنَ هـ^(١) في الشفاعة لموعود بها والمقدم المحمود الذي ذكره الله تعالى له وأعلمه أنه يبعثه فيه

قال لقاضي - وجاء في حديث أنس وحديث أبي هريرة رضي الله عنه بتداء النبي ﷺ بعد سجوده وحمده والإذن له في الشفاعة بقوله: «أُمِّي أُمِّي»^(٢) وجاء في حديث حذيفة بعد هذا في هذا الحديث نفسه^(٣) قال: «فَيُذَنُّونَ مَعَهُ» فيقوم ويؤذن له وترسل الأمانة والرجم، فتقومان جنبتي الصراط يمينًا وشمالًا، فيمرُّ أَوْهَمُ كَلْبِقٍ... وساق حديث، وبهذا يتصل الحديث؛ لأن هذه هي لشفاعة التي لحجاً الناس إليه فيها، وهي الإِزْحَاقُ من الموقف والمصل بين العباد، ثم بعد ذلك حُتَّتِ الشفاعة في أمته ﷺ وفي المذنبين، وحلَّتْ شفاعة الأنبياء وسلائكهم وغيرهم صموات الله وسلامته عليهم، كما جاء في الأحاديث الأخرى. وجاء في الأحاديث المتقدمة في سلفية وحشر الناس اتباع كل أمة ما كنت تعبد، ثم تمييز المؤمنين من المشركين، ثم حلول الشفاعة ووضع الصراط، فيجتمعون أمراً بشياع الأمم ما^(٤) كنت تعبد هو أول الفصل والإِزْحَاقُ من هول الموقف، وهو أول لمقام المحمود، وبالشفاعة التي ذكر حلولها هي لشفاعة في المذنبين على الصراط، وهو ظاهر الأحاديث، وأنه لنبيك محمد ﷺ ولغيره، كما نص عليه في الأحاديث، ثم ذكر بعده الشفاعة فيمن دخل النار، وبهذا تجتمع متون الأحاديث^(٥) وتترتب معانيها، إن شاء الله تعالى. هذا آخر كلام لقاضي رحمه الله. والله أعلم

قوله ﷺ: «ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن» أي: وجب عليه الحود، وبين مسلم رحمه الله أن

(١) في (ص) و(ط) و(هـ): لي.

(٢) سبأ في الحديثين قريباً رقم ٤٧٩، ٤٨٠.

(٣) رقم: ٤٨٢.

(٤) في (نخ) و(ص): من. ولشئت موافق لما في (إكمال المعجم): (٥٧٨/١)

(٥) في (ص) و(هـ): الحديث

أَيَّ: وَجِبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ، قَالَ ابْنُ عُيَيْنٍ فِي رَوَائِيهِ: قَالَ قَتَادَةُ: أَيَّ وَجِبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ.

سحري [٦٥٦٥] [وسط ٤٧٦]

[٤٧٦] ٣٢٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَجْتَمِعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَهْتَمُونَ بِذَلِكَ، أَوْ: يُلْهَمُونَ ذَلِكَ» بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «ثُمَّ آتِيهِ الرَّابِعَةُ - أَوْ: أَعْوَدُ الرَّابِعَةَ - فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا بَقِيَ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ».

الحديث ١٢١٥٣، المسند ٤٧٦، مسند أبي بكر ٢٧٥.

[٤٧٧] ٣٢٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَجْمَعُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْهَمُونَ لِذَلِكَ» بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا، وَذَكَرَ فِي الرَّابِعَةِ: «فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ» أَيَّ وَجِبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ. [سحري ٤٧٦] [وسط ٤٧٦].

[٤٧٨] ٣٢٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِثْلٍ الضَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوتَةَ وَهْشَامُ صَاحِبُ الدُّسْتَوَائِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ

قوله (أي. وجب عليه الخلود) هو تفسير قَتَادَةَ الراوي، وهذا لتفسير صحيح، ومعناه: مَنْ أَخْبَرَهُ الْقُرْآنُ أَنَّهُ مَخْلُودٌ فِي النَّارِ، وَهُوَ الْكَافِرُ. كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [اسماء ٤٨] وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ وَهُمْ أَجْمَعٌ عَلَيْهِ السَّلَفُ أَنَّهُ لَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ أَحَدٌ سِوَاكَ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ ﷺ، «ثُمَّ آتِيهِ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ» مَعْنَى «آتِيهِ» أَيَّ: أَعْوَدُ إِلَى الْمَقَامِ الَّذِي نَعَثْتُ فِيهِ أَوَّلًا وَسَأَلْتُ، وَهُوَ مَقَامُ الشَّفَاعَةِ.

قوله. (حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار) قالا - حدثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قَتَادَةَ، عن أنس)

قال مسلم: (وحدثنا محمد بن المثنى - حدثنا معاذ بن هشام قال - حدثني أبي، عن قَتَادَةَ، عن أنس)

قال مسلم: (وحدثنا محمد بن مِثْلٍ الضَّرِيرُ - حدثنا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ - حدثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوتَةَ وَهْشَامُ صَاحِبُ الدُّسْتَوَائِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسَمَّعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى؛ قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَمِيرَةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ

قال مسلم: (وحدثني أبو عسان المسمعي ومحمد بن المثنى؛ قالا: حدثنا معاذ - وهو ابن هشام - قال: حدثني أبي، عن قتادة قال: حدثنا أنس بن مالك).

قال مسلم: (حدثنا أبو الربيع العتكي حدثنا حماد بن زيد: حدثنا معاذ بن هلال لغري) يعني عن أنس هذه الأسانيد رجالها كلهم بصريون، وهذا الاتفاق في عيادة من الخمس ونهية من الدور، أعني اتفاق خمسة أسانيد في «صحيح مسلم» متولية جميعهم بصريون، والحمد لله على ما هدانا له فأما (ابن أبي عمير) فاسمه محمد بن إبراهيم بن أبي علي.

وأما (سعيد بن أبي عروبة) فقد قدمنا^(١) أنه هكذا يروى في كتب الحديث وغيره، وأن ابن قتيبة قال في كتابه «أدب الكاتب»: «صواب ابن أبي العروبة، بالألف واللام. واسم أبي عروبة مهران، وقد قدمنا^(٢) أيضاً أن سعيد بن أبي عروبة ممن حنط في حجر عمره، وأن المحتلط لا يحتج بما رواه في حال الاحتلط، أو شككنا هل رواه في الاحتلط أم في الصحة؟ وقدما^(٣) أن ما كان في «الصحاح» عن المحتلطين محمول على أنه عرف أنه رواه قبل الاحتلط - والله أعلم.

وأما (هشام صاحب لئستوائي) فهو يفتح الدال ويسكن الهمزة الميمليين وبعدهما مثناة من فوق مفتوحة وبعدهما الألف ياء من غير نون. هكذا ضبطه، وهكذا هو المشهور في كتب الحديث قال صاحب «المطلع»: «ومهم من يريد فيه نون الألف والياء، وهو مسنوب إلى دئستوى^(٤)، وهي كورة من كور الأهواز، كان يبيع الثياب لئى تجب منها، فسب إليها، فيقال: هشام لئستوائي، وهشام صاحب لئستوائي، أي: صاحب لئى لئستوائي.

ونذكره مسلم في أول كتاب الصلاة بعبارة أخرى أوهمت لئس، فقال في باب صفة لأدان^(٥)

(١) (٢٧٨/١)

(٢) (٢٧٨، ٧٢، ٥٥/١)

(٣) في (ص): دئستوى

(٤) برقم: ٨٤٢

قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْحَبْرِ مَا يَزُنُ ذَرَّةً^(١). 'حمد ١٧١٥٣، بحدري ٤٤

زاد ابن متهل في روايته: قَالَ يَزِيدُ قَمِيئْتُ شُعْبَةَ فَحَدَّثَنِي، فَقَالَ شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا بِهِ

حَدَّثَنِي أَبُو غَسَدٍ وَاسْحَقُ بْنُ يَرْهِيَه، قَالَ إِسْحَقُ، أَخْبَرَنَا مَعْدُ بْنُ هِشَامٍ صَاحِبُ الدُّسْتَوَائِي، فَتَوَقَّه
صَاحِبُ الدُّسْتَوَائِي، وَأَبُو قَتَنِه (صَاحِبُ الدُّسْتَوَائِي) مَرْفُوعٌ، وَأَنَّهُ صَفَةُ لِمَعَادٍ، فَقَالَ: يَقُولُ صَاحِبُ
الدُّسْتَوَائِي، وَهَذَا هُوَ ابْنُهُ وَهَذَا لَدَيْ قَالِهِ صَاحِبُ الدُّسْتَوَائِي لَيْسَ شَيْءٌ، وَهَذَا (صَاحِبُ) هَذَا مَجْرُورٌ
صَفَةُ لِمَعَادٍ، كَمَا جَاءَ مَصْرُوحًا بِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي نَحْنُ الْآنَ فِيهِ^(٢)، وَاللَّهُ عَلِيمٌ

وَأَمَّا (أَبُو عَمَدٍ لَيْسَ شَيْءٌ) فَتَقَدَّمَ بَيْنَهُ مَرَّتَ^(٣)، وَأَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُهُ وَتَرْكُهُ، وَأَمَّا (الْمُسْتَعْيِي) فَكُسِرَ
الْمِيمُ الْأُولَى وَفُتِحَ الثَّانِيَّةُ، فَصُوبَ إِلَى وَسَمِعَ جَدُّ الْقَبِيلَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا مَعْدُ بْنُ هِشَامٍ) فَتَقَدَّمَ بَيْنَهُ فِي الْفُصُولِ^(٤)، وَفِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ^(٥)، وَأَنَّهُ
فَدَّعَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَقْعُ قَوْلُهُ: أَسْ هِشَامٌ، فِي الرُّوَايَةِ، فَأَرَادَ أَنَّهُ يَبِينُهُ، وَلَمْ يَسْتَجِزْ أَنَّهُ يَقُولُ: مَعْدُ بْنُ هِشَامٍ،
لِكُونِهِ لَمْ يَتَّعَ فِي الرُّوَايَةِ، فَقَالَ: وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ. وَهَذَا وَأَشْبَهَهُ مِمَّا تَكُونُ ذِكْرُهُ أَقْصَدُ بِهِ الْمَبَالِغَةُ فِي
الِإِيضَاحِ وَالتَّسْهِيلِ، فَإِنَّهُ إِذَا صَدَلَ لِعَهْدِهِ بِهِ قَدْ يُسَى، وَقَدْ يَقِفُ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ مَنْ لَا حَبْرَةَ لَهُ
بِالْمَوْضِعِ الْمُتَقَدِّمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَبُو لَرِيحٍ لَعَنَكِي) فَهُوَ فَتَحَ الْعَيْنَ وَلِئَاءِ، وَهُوَ أَبُو الرَّبِيعِ سُرَهَرِيُّ لَدَيْ يَكُونُهُ مَسْمُومٌ
فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، وَاسْمُهُ سَبِيحُ بْنُ دَاوُدَ. قَالَ لِقَاضِي عِبَاصٍ: نَسَبُهُ مَسْمُومٌ مَرَّةً زَهْرِيًّا، وَمَرَّةً عَكْبِيًّا،
وَمَرَّةً جَمَعَ لَهُ الْمُسْتَنِينَ، وَلَا يَجْتَمِعُ بَوَاحُ، وَكَلَامُهُمْ يَرْجِعُ إِلَى الْأَرْدِ، إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ لِمَجْمَعِ سِتٍّ مِنْ
جَوَارِ أَوْ جُلُفٍ^(٦)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا (مَعْبِدٌ مَعْتَرِي) فَهُوَ بِالْعَيْنِ لِمَهْمِلَةٍ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَبَدَلِ زَايٍ، وَهِيَ أَعْمَمُ
قَوْلُهُ: «وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْحَبْرِ مَا يَزُنُ ذَرَّةً» الْعُرْدُ لِلْبُرَّةِ وَاحِدَةً لَمَرًا، وَهُوَ الْحَيَوَانُ الْمَعْرُوفُ
الصَّغِيرُ مِنَ النَّمْلِ، وَهِيَ تَفْتَحُ الذَّلَّ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ، وَمَعْنَى «يَزُنُ» أَيُّ يَغْدُنُ

(١) وَجَاءَ مَصْرُوحًا بِهِ أَيْضًا فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى: ٢٤٢٣، ٢٤٠٩

(٢) ظَر (٢٩٤، ١) وَ (٦، ٢)

(٣) (٤٩/١) قَمَا يَمَدُ

(٤) مَصْرُوحًا (٢٢٨، ١)

(٥) «لِكَمَامٍ لِمَعْلُومٍ»: (٥٨١/١)، وَوَقَعَ فِي (ص): «جَوَارِ أَوْ جُلُفٍ». وَهُوَ مَحْرُوفٌ

قَدْرُهُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِالحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّ شُعْبَةَ جَعَلَ مَكَانَ لَمْزَةِ ذُرَّةٍ، قَالَ يَزِيدُ: صَحَّفَ فِيهَا أَبُو إِسْطَاسَمَ.

[٤٧٩] ٣٢٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو لَرِيْبٍ اَنْعَكِي: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ اَلْعَنَرِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنصُورٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ اَلْعَنَرِيُّ قَالَ: اَنْطَلَقْنَا اِلَى اَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَتَشَقَّقَتْ بِشَيْءٍ، فَدَنَيْنَا اِلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي الصُّحَى، فَاسْتَأْذَنَ لَنَا ثَابِتٌ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، وَاجْلَسَ نَيْبَ مَعَهُ عَلَى سَرِيرِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا اَنَا حَمْرَةٌ، اِنَّ اِخْوَانَكَ مِنْ اَهْلِ الْبَصْرَةِ يَسْأَلُونَكَ اَنْ تُحَدِّثَهُمْ حَدِيثَ لَشُعْبَةَ. قَالَ حَدَّثْتُ مُحَمَّدٌ ﷺ قَالَ: (اِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ اِلَى بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ اَدَمَ فَيَقُولُونَ لَهُ: اسْتَفْعْ لِذُرِّيَّتِكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِاِبْرَاهِيمَ ﷺ؛ فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَّهِ، فَيَأْتُونَ اِسْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى ﷺ؛ فَإِنَّهُ كَلَّمَ اِلَهًا، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى ﷺ؛ فَإِنَّهُ رُوحُ اِلَهٍ وَكَلِمَتُهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَوْتَى، فَأَقُولُ اَنَا لَهَا، فَأَنْطَلِقُ، فَاسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، فَأَقُومُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَحْمَدُهُ بِمَحَامِدِ لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ اِلَّا اَنْ، يُلْهِمُنِيهِ اِلَهُ، ثُمَّ أُخْرِجُهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يَسْمَعُ لَكَ، وَاسَلْ تُعْطَى، وَاسْتَفْعْ تُشْفَعُ.

وأما قوله (أن شعبة جعل مكان الذرة ذرة) فمعناه: أنه روه بصم الدل وتحفيف الرء، وأنفقوا على أنه تصحيف منه، وهذا معنى قوله في الكتاب: قد يزيد، صحف فيها أبو إسعاص، يعني شعبة قوله. (ودخلنا عليه، واجلس ثابتاً معه على سريره) فيه أنه ينبغي للعالم وكبير المحسن أن يكرم فضلاء الداعين عليه ويميزهم بهزيد إكرام في المجلس وغيره.

قوله: (إخوانك من أهل البصرة) قد غُذِّمنا في أوائل الكتاب^(١) أن في (البصرة) ثلاث لغات: فتح ليه، وضمها، وكسرها، ولفتح هو المشهور.

قوله ﷺ «أحمدته بمحامد لا أقدر عليه إلا أن» هكذا هو في الأصول «لا أقدر عليه» وهو صحيح، ويعود الضمير في «عليه» إلى الحميد.

فَأَقُولُ. رَبِّ، أُمِّتِي، أُمِّتِي، فَيَقَالُ: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ بُرَّةٍ، أَوْ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأُخْرِجَهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلْ، ثُمَّ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّي، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِلِ، ثُمَّ أُخْرِجُهُ سَاجِدًا، فَيَقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْقِعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعَ، فَأَقُولُ. أُمِّتِي، أُمِّتِي، فَيَقَالُ لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خُرْدٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأُخْرِجَهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلْ، ثُمَّ أَعُودُ إِلَى رَبِّي، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِلِ، ثُمَّ أُخْرِجُهُ سَاجِدًا، فَيَقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، ارْقِعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمِّتِي، أُمِّتِي، فَيَقَالُ لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خُرْدٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأُخْرِجَهُ مِنَ النَّارِ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلْ.

هَذَا حَدِيثٌ أَنَسٍ لَدَى أَبِي نَافِعٍ، فَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ، فَلَمَّا كُنَّا بَطْهَرِ الْجَبَانِ قُلْتُ: لَوْ مَلَكَ إِلَى الْحَسَنِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُسْتَحْفٍ فِي دَارِ أَبِي خَلِيفَةَ، قَالَ: فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ.

قوله ﷺ: «فَيَقَالُ انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ بُرَّةٍ، أَوْ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأُخْرِجَهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلْ» ثم قال ﷺ بعده: «فَيَقَالُ انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خُرْدٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأُخْرِجَهُ» ثم قال ﷺ: «فَيَقَالُ لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خُرْدٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأُخْرِجَهُ»

أَمِ الثَّانِي وَثَالِثٌ، فَتَقَعَتِ الْأَصُولُ عَلَى أَنَّهُ: «فَأُخْرِجُهُ» بِضَمِّهِ ﷺ وَحْدَهُ وَأَمَّا الْأَوَّلُ، فَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ «فَأُخْرِجُهُ» كَمَا ذَكَرْنَا عَلَى نَصِّ السَّامِعِ، وَفِي بَعْضِهِ «فَأُخْرِجُهُ» وَفِي أَكْثَرِهَا «فَأُخْرِجُوهُ» بِفَتْحِ هَاءٍ، وَكُلُّهُ صَحِيحٌ. فَمِنْ رِوَايَةٍ: «فَأُخْرِجُوهُ» يَكُونُ خَطْبًا لِمُسَبِّحِ ﷺ وَمِنْ صَحَابِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَمَنْ خَلَفَ الْهَادِيَ فَخَلَفَ فِيهِ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ فَصْلَةٌ يَكْثُرُ حَذْفُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله ﷺ: «أَذْنَى أَذْنَى» هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ، مَكْرُورٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ

وَفِي هَذَا، لِحَدِيثِ ذَلَالَةِ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ وَمَنْ وَفَّقَهُمْ مِنْ لِمَتَكْتَبِينَ فِي أَنَّ لِإِيْمَانٍ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَنَظَائِرُهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ، وَقَدْ قَدَّمْنَا تَقْرِيرَ هَذِهِ بَعْدَ عِدَّةٍ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْإِيْمَانِ وَأَوْصَحَتِ الْمَذَاهِبُ فِيهَا وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «هَذَا حَدِيثٌ أَنَسٍ لَدَى أَبِي نَافِعٍ، فَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ، فَلَمَّا كُنَّا بَطْهَرِ الْجَبَانِ قُلْنَا: لَوْ

قُلْتُ: يَا أبا سَعِيدٍ، جِئْنَا مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَبِي حَمْرَةَ، فَلَمْ نَسْمَعْ بِشَيْءٍ حَدَّثَنَا بِهِ فِي السَّمَاعَةِ، قَالَ: هَيْه، فَحَدَّثَنَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: هَيْه، قُلْنَا: مَا زِدْنَا، قَالَ: قَدْ حَدَّثَنَا بِهِ مُنْذُ عَشْرِينَ سَنَةً وَهُوَ يَوْمَئِذٍ جَمِيعٌ، وَلَقَدْ تَرَكْتُ شَيْئًا مَا أَذْرِي أَنِّي السَّمِيعُ، أَوْ كَرِهَ أَنْ يُحَدِّثَكُمْ فَتَتَكَلَّمُوا، قُلْنَا لَهُ: حَدِّثْنَا، فَضَحِكَ وَقَالَ: خُلِّقَ لِلْإِنْسَانِ مِنْ عَجَلٍ، مَا ذَكَرْتُ لَكُمْ هَذَا إِلَّا وَأَنَا أَرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْوه: «ثُمَّ أَرْجِعْ إِلَى رَبِّي فِي الرَّابِعَةِ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْحَمْدِ، ثُمَّ أَخْبِرْ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ، أَرْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْكَ - وَلَكِنْ وَعِزَّتِي، وَكِبْرِيَائِي، وَعَظَمَتِي، وَجَبْرِيَائِي، لِأُخْرِجَنَّ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» قَالَ: فَشَهِدَ عَلَى الْحَسَنِ أَنَّهُ حَدَّثَنَا بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، أَرَاهُ قَالَ: قَبْلَ عَشْرِينَ سَنَةً وَهُوَ يَوْمَئِذٍ جَمِيعٌ. [بخاری ٧٥٠٠، ٤٧٦، ٤٧٥]

فقلت: يا أبا سعيد، جئنا من عند أخيك أبي حمرة، فلم نسمع من حديث حدثنا في السماع، قال: هيه، فحدثناه الحديث، فقال: هيه، قلنا: ما زدنا، قال: قد حدثنا به منذ عشرين سنة وهو يومئذٍ جميع، ولقد تركت منه شيئاً ما أذري أنني السميع، أو كره أن يحدثكم فتتكلّموا، فدنا له حديث، فضحك وقال: خلق للإنسان من عجل، ما ذكرت لكم هذا إلا وأنا أريد أن أحدثكموه: «ثم أرجع إلى ربي في الرابعة، فأحمده بتلك الحمْد، ثم أخبر له ساجداً، فيقال لي: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع، فأقول: يا رب، ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله، قال: ليس ذلك لك - أو قال: ليس ذلك إليك - ولكن وعزتي، وكبريائي، وعظمتي، وجبريائي، لأخرجن من قال: لا إله إلا الله، قال: فأشهد على الحسن أنه حدثنا به أنه سمع أنس بن مالك، أراه قال: قبل عشرين سنة وهو يومئذٍ جميع»

الشرح:

هذا الكلام فيه فوائد كثيرة؛ فبهذه نقلت لمتن بقطعة مطوّلاً ليعرف مطالعها مقاصده.

أما قوله (بظهر الحسان) فالجواب بفتح الجيم وتشديد الباء قال أهل اللغة: الجيدان والعبادة هما الصّحرا، وتسمّى بهما المقابر لأنها تكون في الصحرا، وهو من تسمية الشيء باسم موصفه. وقوله: (بظهر العجّان) أي: بظهورها وأعلامها والمرتفع^(١) منها.

(١) في (ص) و(هـ) بفتح دو وواو، وأثبتت موفق في «الديح» بسو وواو (١٠٦٠)

وقوله: (مبت إلى الحسن) يعني: عدلتا، وهو الحسن البصري.

وقوله: (وهو مستخف) يعني: متغيب خوفاً عن الحجاج بن يوسف.

وقوله: (قد هيز) هو كسر الهاء وسكّن الـياء وكسر الـهاء الثانية. قال أهل اللغة: يهز في منزلة الحديث. إليه، ويقال: هيزه بالهاء بدل لهمزة، قال الجوهري: يه اسم سمي به الفعل، لأن معناه الأمر، تقول لمرجل إذا استزدته من حديث أو عمل: يه، يكسر الهمزة^(١) قال ابن السكيت: فور وصيت بؤت، ففت. يه حدثت، قال ابن السري: إذا قلت يه، فبما تأمره بأمر يبتك من الحديث المجهود بينكم، كأنك قلت: هبت الحديث، وإن قلت: يه، بالثنتين، كأنك قلت: هبت حديثاً، لأن الثنتين تكبر، فأما إذا أسكتته^(٢) وكففته فبنت تقول: يهياً عتاً.

وأما قوله: (وهو يومئذ جميع) فهو يفتح الجيم وكسر الميم، ومعناه: مجتمع بقوة والحفظ.

وقوله: (فضحت) فيه أنه لا بأس بفضحت العالم حضرة أصحابه إذ كان بينه وبينهم أمان، ولم يخرج بضمهم إلى حد يُعد تركاً للمروءة.

وقوله: (فضحت وقال: ﴿حَقَّ الْإِسْلَامُ مِنْ حَبْلِ﴾ الآية ٤٣٧) فيه جواب الاستشهاد بالقرآن في مثل هذا الموضع، وقد ثبت في «نصحيح» مثله من عن رسول الله ﷺ لَمَّا طَرَفَ فَاطِمَةُ وَعَلِيٌّ ﷺ ثم انصرف وهو يقول: ﴿وَكَانَ الْإِسْلَامُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدًّا﴾^(٣) لكونه ١٥٤. ونظائر هذا كثيرة.

وقوله: (م ذكرت لكم هذا) لا وأنت أريد أن أحدثكموه: «ثم أرجع إلى رأيي» هكذا هو في الرويت، وهو ظاهر، وثمة الكلام على قوله (أحدثكموه) ثم ابتدأ: «ثم أرجع إلى رأيي» ثم أرجع معناه: قال رسول الله ﷺ: «ثم أرجع إلى رأيي».

وقوله ﷺ: «أند لي فيما قد: لا إله إلا الله، قال: ليس ذلك لك ولكن وعزتي، وكبريتي، وعظمتي، وجبريتي» لأخرج من قال: لا إله إلا الله معناه: لأفضلن عليهم بإخراجهم بغير شفاعتي كما تقدم

(١) في «نصحيح»: يكسر الهاء.

(٢) في (ج) و(ص) و(هـ): حديثاً. ومثله مرفق به في «صحاح» و«مختار» «صحيح» (أيه) و«اصلاح» «نسخة» ص ٢٠٩ وأظب المصنف.

(٣) في (ج) و(ص) و(هـ): أسكتته، ونسخت من (هـ) وهو مرفق به في «صحاح» و«اصلاح» «نسخة».

(٤) البخاري: ٦١٢٧، ومسلم: ١٨١٨. وهو في «مستدرج» ٥٧٢ و ٧٠٥.

(٥) في (ص) ١٢٥.

[٤٨٠] ٣٢٧ (١٩٤) حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَانْقَافَا فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ، إِلَّا مَا يَزِيدُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْحَرْفِ بَعْدَ الْحَرْفِ - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ. حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أُرِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَنْحُمُ، قَرَفَعَ إِلَيْهِ الذَّرَاعُ وَكَانَتْ تُعْجِيهِ - فَتَهَسَّ مِنْهَا تَهَسَةً فَقَالَ:

في الحديث السابق: «شَقَقَتِ الْمَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ».

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَرَّ «وَجِبَاتِي» يَهُو بِكسر المعجم، أَي: عَصَمَتِي وَشُصَانِي وَقَهْرِي^(١)

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فَأَشْهَدُ عَلَى النَّحْسِ أَنَّهُ حَدَّثَنَا بِهِ -) إِلَى آخِرِهِ، فَإِنَّمَا ذَكَرَهُ تَأَكِيداً وَمِهْلَعَةً فِي تَحْقِيقِهِ وَتَقْرِيرِهِ فِي نَفْسِ الْمُخْطَلَبِ، وَإِلَّا فَقَدْ سَبَقَ هَذَا فِي أَوَّلِ لِكَلَامٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ) أَمَّا (حَيَّانَ) فَبِهَلْمُشَّةً، وَتَقَدَّمَ بَيَانُ أَبِي حَيَّانَ وَأَبِي زُرْعَةَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْإِيمَانِ^(٢)، وَأَنْ سَمَّيْتُ أَبِي زُرْعَةَ هَرَجَمَ، وَقِيلَ: هَرَجَمُ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ، وَقِيلَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَاسْمُ أَبِي حَيَّانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ.

قَوْلُهُ: (قَرَفَعَ إِلَيْهِ الذَّرَاعُ وَكَانَتْ تُعْجِيهِ، قَالَ لِقَاضِي عِيَّاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. مَحَبَّتُهُ ﷺ لِلذَّرَاعِ لِنُصْحِهِ وَسُرْعَةِ اسْتِمْرَارِهِ، مَعَ زِيَادَةِ لَذْنِهِ وَحِلَاوَةِ مَذَقِهِ، وَتُعْبِيهِ عَنِ مَوَاضِعِ الْأَذَى. هَذَا حَرَكَةُ كَلَامِ الْقَاضِي^(٣)، وَرَوَى لَتُرْمِذِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا كُنْتُ أَلْذَرُ أَحَبَّ إِلَيَّ إِلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ كُنْتُ لَا يَجِدُ لِللَّحْمِ لَا عَجَبٌ، فَكَانَ يَعْجَلُ بِيَهَا لِأَنَّهُ أَحْبَبْتُهَا بِنُصْبٍ^(٤)).

قَوْلُهُ: (فَتَهَسَّ مِنْهَا تَهَسَةً) هُوَ بِالسَّيْنِ لِمَهْمَةٍ، قَالَ لِقَاضِي عِيَّاضٍ: أَكْثَرُ أَرْوَةِ زَوَّوهِ بِالْمَهْمَةِ، وَوَقَعَ لَابِنٌ مَدَانٌ بِالْمَعْمَةِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ بِمَعْنَى أَخَذَ بِأَصْرَافِ أَسْنَانِهِ. قَالَ الْهَرَوِيُّ^(٥) قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: النَّهْسُ بِالْمَهْمَةِ بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ، وَبِالْمَعْمَةِ بِأَطْرَافِ^(٦).

(١) فِي (ص) : أَوْ قَهْرِي.

(٢) (٢٤١/١)

(٣) فِي (ن) (ص) وَ(هـ) : عِيدٌ وَالْمَلَكُ مَوْفَقٌ لِمَا فِي التَّنْقِيحِ: ١٠٦٣ وَغَيْرِهِ

(٤) الْإِسْنَادُ الْمَعْمُورُ: (١/٨٨٣).

(٥) لَتُرْمِذِي: ١٩٤٣. بِإِسْنَادِهِ ضَعِيفٌ

(٦) فِي «الْعَرَبِيِّينَ» - (نَهْشَر)

(٧) الْإِسْنَادُ الْمَعْمُورُ: (١/٥٨١ - ٥٨٢) وَأَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ تَعْلِيْقُ

«أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَذَرُونَ بِي ذَلِكَ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيَسْمَعُهُمُ الدَّاعِي، وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ، وَتَذَنُّو الشَّمْسُ، فَيَلْبُغُ النَّاسُ مِنَ الْعَمِّ

قوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» إِنَّمَا قَالَ هَذَا ﷺ تَحَدُّثًا بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَبَصِيحَةٌ بِتَعْرِيفِ حَقِّهِ ﷺ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ. قِيلَ: أَسَيِّدٌ سَدَى يَفُوقُ قَوْمَهُ، وَالَّذِي يُفْزَعُ إِلَيْهِ فِي الشُّدَّةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ سَيِّدُهُمْ فِي الْمُنَى وَالْآخِرَةِ، وَإِنَّمَا حَصَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَارْتِفَاعِ لِسُوْدُدِهَا وَتَسْلِيمِ جَمِيعِهِمْ لَهُ، وَكَوْنِ أَدَمَ وَجَمِيعِ أَوْلَادِهِ تَحْتَ لَوْنِهِ ﷺ. كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﷻ: «يَوْمَ لَا تُنْفَعُ الْجَاهِدُ لِلَّهِ الْوَحِيدِ الْقَهَّارِ» (سورة ١٠٦ آي). انْقَطَعَتْ دَعَاوِي سُلْبِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُهُ ﷺ: «يَجْمَعُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيَسْمَعُهُمُ الدَّاعِي، وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ» أَمَّا (الضَّعِيدُ) فَهُوَ الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ الْمُسْتَوِيَّةُ.

وَأَمَّا «يَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ» فَهُوَ بَفَتْحِ الْبَاءِ وَبِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ. وَذَكَرَ لَهْرُوي^(٢) وَصَاحِبُ «الْمَطَالِعِ» وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ رُوِيَ بِضَمِّ الْبَاءِ وَيَنْفُذُهَا؛ قَالَ صَاحِبُ «الْمَطَالِعِ»^(٣) رَوَاهُ الْأَكْثَرُونَ بِالْفَتْحِ، وَيَعْصِبُهُمْ بِالضَّمِّ^(٤). قَالَ لَهْرُوي. قَالَ الْكِسَائِيُّ. يَقَالُ: تَنْفُذِي بِهَمْزَةٍ إِذَا نَفَخِي وَحَازَنِي؛ قَالَ: وَيَقَالُ: أَنْفَذْتُ لَهْومَ إِذَا حَرَقْتَهُ^(٥) وَمَشَيْتُ فِي وَسْطِهِمْ، فَإِنْ جُرْتَهُمْ حَتَّى تَخْفُقَهُمْ قُلْتَ: نَفَذْتَهُمْ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَأَمَّ مَعْنَاهُ، فَقَالَ لَهْرُوي. قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ^(٦) مَعْنَاهُ: يَنْفُذُهُمْ بَصَرُ الرَّحْمَنِ بَارِكُ وَتَعَالَى، حَتَّى يَأْتِي عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ. قَالَ وَقَالَ غَيْرُ أَبِي عَيْدٍ. أَرَادَ: تَحَرَّقَهُمْ أَبْصَارُ النَّازِلِينَ لِاسْتِثْنَاءِ الضَّعِيدِ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَحَادَهُ بِالنَّاسِ أَوَّلًا وَآخِرًا. هَذَا كَلَامُ لَهْرُوي^(٧).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْمَطَالِعِ» مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يُحِيطُ بِهِمُ الدَّلُّ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِاسْتِثْنَاءِ الْأَرْضِ، أَيْ: لَيْسَ فِيهَا مَنْ يَسْتَتِرُ بِهِ أَحَدٌ عَنِ الْآخِرِينَ قَالَ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ قَوْلِ أَبِي عُيَيْدٍ يَأْتِي عَلَيْهِمْ

(١) إكمال المعجم: (٦/ ٥٨٢ - ٥٨٣).

(٢) هي «الخرين» (علا).

(٣) في المطالع لأبوزر، (٤/ ١٨٩) «انفذههم بصر» مضى لعمري، رَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِالْفَتْحِ، أَيْ: يَحْرَقُهُمْ وَيَجْذِبُهُمْ رَوَاهُ تَكَاةٌ بِفَتْحِهِ. وَهَذَا قَدْ لَمْ يَحْقُقْ عَلَيْهِ نَوَاحِي (مُضْمَنُ نَفَا) فِي تَمْثِيلِ الْحَقِيقَةِ، بِمَعْنَاهُ «وَأَمَشَيْتُ مِنْ الْأَعْدَاءِ» (٢/ ٢٠) ج.

قِيلَ: لَمْ أَحْضَرْ ذَكَرَ نَفَا، وَكُنْ شَرُوحٌ وَغَرِيبٌ وَسَعَةٌ مَذْكُورَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ خَلَطَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) فِي (ج): أَخْرَقَهُمْ وَهُوَ خَصٌّ.

(٥) فِي «عَرَبِ حَدِيثِ» (٤/ ٥٢).

(٦) فَالْفَرَسِيْنِ، (نَقْل).

وَالْكَرْبَ مَا لَا يُطِيقُونَ وَمَا لَا يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَلَا تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ؟
أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ
إِبْنَادَنَا إِلَى مَوْلَانَا، فَإِنَّا نَسْجُدُ لَهُ سَجْدَةً كَمَا سَجَدْنَا لَكَ، أَشَفَعَ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى
إِلَى مَا قَدْ بَلَغْنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلُهُ، وَلَكِنْ يَغْضَبُ
بَعْدَهُ مِثْلُهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ، فَقُسِيَ، فَقُسِيَ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى
نُوحٍ، فَإِنَّا نُوْحًا فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى الْأَرْضِ، وَسَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا
شَكُورًا، أَشَفَعَ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغْنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ

بصير لرحمن سبحانه وتعاسي، لأن رؤية الله تعالى تُحيط بجميعهم في كل حال، في الصَّعيد المستوي
وعيب، هذا قول صاحب «المطلع»^(١).

قال الإمام أبو السعادات لحرري، بعد أن ذكر الخلاف بين أبي عبيد وغيره في أن المراد بصر
الرحم سببونه وتعالى أو بصر لظاهر من الخلق: قال أبو حاتم: أصحُّ الحديث يروونه بالدال
المحمّلة، ورسماً هو دهممة، أي: يطلع ولهم وآخرهم حتى يراهم كلّهم ويستوعبهم، من: بعد لشيء
وأفدته. قال: وحمس الحديث على بصر لظاهر أولى من حملة على بصر لرحمن. هذا كلام أبي
السعادات^{٢٧}.

فحصر خلاف في فتح اليد، وضمها، وفي لذل والذل، وفي الضمير في التثنية، والأصح فتح
 اليد، وبذل المعجزة، وأنه بصر المخلوق، والله أعلم.

قوله «ألا ترى إلى ما قد بَلَغْنَا؟» هو بفتح الحَيْن، هُنْد، هو مُصَحِّحٌ لِمَعْرِفٍ، وَضَبَطُهُ بَعْضُ الْأَثَمَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ، وَهَذَا لَهُ وَجْهٌ، وَلَكِنْ مَخْذُومٌ مَا قَدَّمَاهُ، وَيَمُكِّنُ تَعْدِيَةَ قَوْلِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قِيلَ هَذَا. «أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟» وَنُكَتَ بِسُكُونِ لُغَيْنٍ لِقَوْلِهِ بَغْتَةً.

قوله ﷺ: «يقول آدم وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»، المراد بغضب الله تعالى ما يظهر من انتقامه ممن عصوه، وما

(١) المصنف لأبوزيد (٤١٩٩)

(۴) الحروف العلة (ا، و، ي)

رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُ بِهَا عَلَى قَوْمِي، نَفْسِي، نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ ﷺ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُونَ أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَا يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ. وَذَكَرَ كَذِبَاتِهِ، نَفْسِي، نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى عِبْرِي. اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى، فَيَأْتُونَ مُوسَى ﷺ، فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَضَلَّكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَتَكْلِيمِهِ عَلَى النَّاسِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ مُوسَى ﷺ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أَوْمَرَ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي، نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى ﷺ، فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَكَلَّمْتُ النَّاسَ فِي السَّهْدِ، وَكَلِمَةُ مِنْهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْتَمٍ. وَرُوحُ مِنْهُ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى ﷺ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ ذَنْبًا، نَفْسِي، نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى عِبْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، فَيَأْتُونَ. يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَغَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَأَنْطَلِقُ. فَأَتِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَأَقْعُ سَاجِدًا لِرَبِّي، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ، وَيُلْهِمُنِي مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ لِأَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهُ، اشْفَعْ تُشْفَعْ، فَارْفَعْ رَأْسِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمِّي أُمِّي، فَيَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مِنْ أُمِّكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مَنْ

يروده من أليم عذابه، وما يشهده أهل منافع من لأهول آتٍ لم تكن ولا يكون مثله، ولا شك في أن هذا كله لم يتقدم قبل ذلك اليوم مثله، ولا يكون بعده مثله فهذا معنى غضب الله تعالى، كما أن رضاه ظهور رحمته وطيبه بمن أراد به الخير والكرامة؛ لأن الله تعالى يستحيل في حقه تغيير في

الغضب والرضا، والله أعلم.

الْأَبْوَابِ، وَالَّذِي نَفْسٌ مُّحَمَّدٍ يَبْدِيهِ، إِنْ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مِّصْرَاعِ الْجَنَّةِ لَكَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى. [أحمد: ٩٦٢٣، وبيهقي: ٤٧١٢].

[٤٨١] - ٣٢٨ - (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ لُقَعْقَاعٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَضِعَتْ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُضْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ وَلَحْمٍ، فَتَنَاولَ الدَّرَجَ، وَكَانَتْ أَحَبَّ الشَّأْءِ إِلَيْهِ، فَتَهَسَّ نَهْسَةً فَقَالَ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ثُمَّ نَهَسَ أُخْرَى فَقَالَ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَلَمْ رَأَى أَصْحَابَهُ لَا يَسْأَلُونَهُ قَالَ: «أَلَا تَقُولُونَ: كَيْفَهُ؟» قَالُوا: كَيْفَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» وَسَاقَ

قوله. «إِنْ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مِّصْرَاعِ لَجَنَةِ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى» لميصراعان^(١) بكسر الميم: جدرانها.

و«هجر» بفتح الهاء و لجيم، وهي مدينة عظيمة، هي قاعدة لبحرين، قال الجوهري في «اصحاحه»: هَجَرَ، اسم بليد مدكر مصروف، قال: ولنسبة إليه هجري^(٢) وقال أبو الفاسم الزجاجي في «الجمس»: هجر: يدكر ويؤنث. قلت. وهجر هذه غير هجر المذكورة في حديث: «إذا بلغ الماء قلنتين يظلال هجر»^(٣) تلك قرية من قرى مدينة، كانت القلال تُصنع بها، وهي غير مصروفة، وقد أوضحها في أول «شرح المهذب»^(٤).

وأم البصري فبضم ابيه، وهي مدينة معروفة بينها وبين دمشق نحو ثلاث مراحل، وهي مدينة حوران، وبها وبين مكة شهر.

قوله ﷺ: «(أَلَا تَقُولُونَ كَيْفَهُ؟) قَالُوا كَيْفَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» هذه لهاء هي هاء السكت، تُلحق في الوقف. وأم قول الصحابة (كَيْفَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) فأتيتو لهاء في حالة لدخ، فنه وجهر، حكاه صاحب «التحجير» وغيره:

أحبهما: أن من العرب من يُجري لدخ تجري الوقف،

(١) في (ج)، لمصرهين.

(٢) اصحاح: (هجر).

(٣) أخرجه شافعي في مسنده ٣٧ (ترجيح نسبي) عن مسلم بن حنبل، عن ابن جريج، بمسند لا يحصر في ذكره، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان الماء قنيتين لم يظلل جهنم» وفي هذا الحديث: «الظلال هجر» به، وأصل الحديث عند أبي ذر: ٦٣، وبنو مزي، ٦٧، وسنن أبي داود، ٥٢، وابن ماجه: ٥١٧، وأحمد: ٤٦١٥، فوالظلال هجر.

(٤) (١، ١١٥، ١٢١).

الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي حَيَّانَ عَنْ أَبِي رَزَعَةَ، وَزَادَ فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: وَذَكَرَ قَوْلَهُ فِي الْكُتُبِ: هَذَا رَبِّي، وَقَوْلَهُ لِأَهْلِيهِمْ: بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا، وَقَوْلَهُ: إِنِّي سَقِيمٌ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِعِ الْجَنَّةِ إِلَى عِضَادَتِي الْبَابِ لَكَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ، أَوْ هَجَرَ وَمَكَّةَ» قَالَ: لَا أَذْرِي أَيْ ذَلِكَ قَالَ. (ص: ٢٤٨).

[٤٨٢] ٣٢٩ - (١٩٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ بْنُ خُلَيْفَةَ الْبَجَلِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ أَبِي حَرِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ وَأَبُو مَالِكٍ، عَنْ رُبْعِيٍّ، عَنْ خُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَجْمَعُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى النَّاسَ، فَيَقُومُ الْمُؤْمِنُونَ حَتَّى تُزَلَّفَ لَهُمُ الْجَنَّةُ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا أَبَانَا، اسْتَفْتِحْ لَنَا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: وَهَلْ أَخْرَجَكُم مِّنَ الْجَنَّةِ إِلَّا خَطِيئَةُ أَبِيكُمْ آدَمَ! لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، أَذْهَبُوا إِلَى ابْنِي إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ، قَالَ: فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ، أَهْبُوا إِلَى مُوسَى ﷺ الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ تَكْلِيمًا، فَيَأْتُونَ مُوسَى ﷺ، فَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، أَذْهَبُوا

والثاني: أن الصَّحَابَةَ ﷺ قصصوا اتِّسَاعَ لِقَظِ النَّبِيِّ ﷺ الذي حُثِّمَ عَلَيْهِ، وهو قَدْوٌ، كيف؟ لَمَّا كَانُوا سَائِلِينَ عَنِ النَّفْثِ الَّذِي حُثِّمَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «إِلَى عِضَادَتِي الْبَابِ» هو كسر عين، قال الجوهري: «عِضَادَتِي لِدَابِّ هَذِهِ خَشَبَتُهُ مِنْ حَتَبِهِ» قوله ﷺ: «فَيَقُومُ الْمُؤْمِنُونَ حَتَّى تُزَلَّفَ لَهُمُ الْجَنَّةُ» هو بضم الفاء وسكان الراء، ومعناه: تَقَرُّبُ. كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَزَلَّتْ أَلَمَةُ السَّيْفِ﴾ [الشعراء: ٩٠] أَيْ: قَرِبَتْ.

قوله ﷺ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، «إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ» قَالَ صَاحِبُ «التَّحْوِيرِ»: هَذِهِ كَلِمَةٌ تُذَكِّرُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَضُّعِ، أَيْ: لَسْتُ^(٢) ثَلَاثَ الدَّرَجَةِ الرَّفِيعَةِ قَالَ: وَقَدْ وَقَعَ لِي مَعْنَى مَبِيتِ فِيهِ، وَهُوَ أَنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْمَكَادِمَ لَيْسَتْ أُعْطِيَتْهَا كَانَتْ بَوَسْطَةِ سِفَرَةِ جَسْرِيْلَ ﷺ، وَلَكِنْ أَتَوْا مُوسَى فِيهِ حَصَلَ لِي سَمْعُ الْكَلَامِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ قَالَ: وَإِنَّمَا كَرَّرَ «وَرَاءَ وَرَاءَ» لِيَكُونَ بَيِّنًا مُحَمَّدٍ ﷺ حَصَلَ لَهُ السَّمْعُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ وَحَصَلَ لَهُ الرَّفُوعَةُ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ: أَنَّ وَرَاءَ مُوسَى الَّذِي هُوَ وَرَاءَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا أَجْمَعِينَ وَسَلَّم. هَذَا كَلَامُ صَاحِبِ «التَّحْوِيرِ».

وَأَمَّا ضَرْفُ «وَرَاءَ وَرَاءَ» فَلَمْ يَشْهَدُ فِيهِ لَفْظٌ فِيهِمْ بِلَا تَنْوِينٍ، وَيَحْتَزُّ عِدَّةُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ بِتَوْهَمِهِ عَلَى

(١) «بصاح». (عصا).

(٢) في (ج) يست وهو عضا

إِلَى عِيسَى، كَلِمَةُ اللَّهِ وَرُوحِهِ، فَيَقُولُ عِيسَى ﷺ لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ، فَيَقُومُ، فَيُؤَذِّنُ لَهُ، وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ، فَتَقُومَانِ جَنَّتَيْنِ الصَّرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَيَمُرُّ

لِضَمِّهِ، وقد جرى في هذا كلام^(١) بين الحافظ أبي الخطاب بن دحية ولامد الأديب أبي ليث بن بكندى^(٢)، مرواهما ابن دحية بالفتح ودعى أنه لصواب، فأنكره لكندى وادّعى أن الضم هو الصواب، وكذا قال أبو اليقظة. لصواب الضم؛ لأن تقديره من وراء ذلك، أو من وراء شيء آخر. قال: فإن صحّ لفتح قبل^(٣)؛ وقد أدّني هذا الحرف الشيخ لأمدم أبو عبد الله محمد بن أمية^(٤) آدم الله بضمه عليه، وقال: الفتح صحيح، وتكون الكلمة مؤكدة، كـ (قَسَرَ مَذَرَ) و (شَعَرَ يَحَرَ)^(٥) و (سَقَطَ يَهِنُ) بين مركبهما وبتهما على الفتح قال: وإن ورد منصوباً مؤناً جار جوازاً جيداً.

قلت: ونقل الجوهري في «صحيحه» عن الأخفش أنه يفتاب. لقيته بن وراء، مرفوعاً على العدة، كقولك: من قبل ومن بعد. قال: وأنشد الأخفش رحمه الله:

إِذَا أَنْ لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ^(٦)
بِضَمِّهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ «وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ، فَتَقُومَانِ جَنَّتَيْنِ الصَّرَاطِ» أما (تقومان) فبالفتح أمثلة من فوق، وقد قُسمت بين ذلك^(٧)، وأن المؤنثين الغائبين تكونان بالفتحة من فوق.

وَأَمَّا (جَنَّتَيْنِ الصَّرَاطِ) فبفتح لجيم و لنون، ومعناهما: جانباه.

وَأَمَّا يُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ، فهو لعظم أمرهما وكبير موقعهما، فتصوران مشخصتين على الصفة التي يريد بها الله تعالى.

قال صاحب «لتحرير» في الكلام اختصار، والسامع فهم أنهم تقومان لتطابق كثر من يريد نحواً بحققهما.

(١) في (ج): الكلام

(٢) هو داود بن زيد بن الحسن بن بكندى ثم له مثنوي، سحوي لمعوي سقري لحافظ، نجام لأسبب نقصان توفي سنة ٦١٣ هـ. نوبت لأعيان ٥٠ (٢/ ٣٣٩).

(٣) «أعرب» ويتكلم من القاطع حديثه ص ٧٩

(٤) جثاني أديب معوي عزمي توفي في حدود سنة ٦١١ هـ. «بغية نوحة» (١/ ٥٨)، وعنده مذكورة ذكره مو إبقاء العكبرية، «لا أنه لم يعزه لأحد» وتوفي، لمكبري سنة ٦١٦ هـ.

(٥) هو مكي، شاعر مدني، أي: تقو، في كل وجه.

(٦) «صحيح» (وري) وجب نعتي بن مارت نعتي كذا في «الكامل» (١/ ١٥٧) ولا بعد العريضة، (٢/ ٣١٥)

(٧) ص ٣٨ من م: لحر.

أَوَّلُكُمْ كَالْبَرْقِ قَالَ قُلْتُ - يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي - أَيُّ شَيْءٍ كَمَرُ الْبَرْقِ؟ قَالَ: «أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الْبَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ وَيَرْجِعُ فِي ظَرْفَةِ عَيْنٍ؟ ثُمَّ كَمَرُ الرِّيحِ، ثُمَّ كَمَرُ الطَّيْرِ، وَشَدُّ الرَّجَالِ، تُجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وَيُنِيْلُكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصَّرَاطِ يَقُولُ: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ، حَتَّى تُعْجِزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ، حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ فَلَا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا رَحْطًا، قَالَ: وَفِي خَافَتِي الصَّرَاطُ كَلَالِبُ مُعَلَّقَةٍ، مَأْمُورَةٌ بِأَحَدٍ مَنِ أُجِرَتْ بِهِ، فَمَحْدُوشٌ نَاجٍ، وَمَكْدُوسٌ فِي النَّارِ» وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي شَرِيَّةٌ بِيَدِهِ إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيْفًا. [تفسير: ٥٨٠].

قوله ﷺ «يَمُرُّ أَوَّلُكُمْ» كالبرق، ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، وشد الرجال، تجري بهم أعمالهم» أم «شد الرجال» فهو بالجمع، جمع رجل، هذا هو الصحيح المعروف لمشهور، ونقل القاضي أنه في رواية بن مهران بالحاء، قل القاضي، وهذا متقرب في المعنى^(١)، وشدها بالبع وجريها.

وأما قوله ﷺ «تجري بهم أعمالهم» فهو كالتفسير لقوله ﷺ. «يَمُرُّ أَوَّلُكُمْ» كالبرق، ثم كمر الريح. «إلى آخره» ومعه: أنهم يكونون في سرعة المرور على حسب مراتبهم وأعمالهم.

قوله ﷺ «وفي خافتي الصراط» هو متخفيف القاء، وهو حبيب، وأم (الكلالب) فتقدم بينها^(٢). قوله ﷺ «محْدُوشٌ نَاجٍ، ومَكْدُوسٌ» هو بالسين، وقد تقدم شأنه في هذا الباب^(٣). ووقع في أكثر الأصوب هـ. «مُكْدُوسٌ» بالراء ثم الدال، وهو قريب من معنى المكْدُوس.

قوله (وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي شَرِيَّةٌ بِيَدِهِ إِذْ قَعَرَ جَهَنَّمَ لِسَبْعِينَ خَرِيْفًا) هكذا هو في بعض الأصول «لِسَبْعُونَ» بالواو، وهذا ظاهر، وفيه حذف، تقديره: إن مسافة قعر جهنم سبعمائة سنة، ووقع في معظم الأصول ولروايات «لِسَبْعِينَ» بالياء، وهو صحيح أيضاً، وإما على مذهب من يحذف المضاف ويوفي المضاف إليه على جرّه، فيكون التقدير: سبعمائة، وإما على أن قعر جهنم مصدر، يقال قعرت الشيء إذا بلغت قعره، ويكون (سبعين) ظرف زمان، وفيه خبر (رب)، التقدير: إن بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفاً، والتعريف السنة، والله أعلم.

(١) في (ج) و(ص) و(ط) أولهم

(٢) إكمال المعجم: (٥٨٥/١).

(٣) في (ج): أولهم

(٤) ص ٢١ من هذا الجزء

(٥) ص ٢١

٨٥ - [باب في قول النبي ﷺ:

«أنا أول الناس يشفع في الجنة. وأنا أكثر الأنبياء تبعاً»]

[٤٨٣] ٣٣٠ - (١٩٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَبُشَيْرُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْمُحْتَارِ بْنِ قُلْفٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا». [ص ٢٤٨٥].

[٤٨٤] ٣٣١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا مَعْوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قُلْفٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يَفْرُغُ بَابَ الْجَنَّةِ». [ص ٢٤٨٥].

[٤٨٥] ٣٣٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ الْمُحْتَارِ بْنِ قُلْفٍ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ فِي الْجَنَّةِ، لَمْ يُصَدَّقْ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَا صُدِّقْتُ، وَإِنَّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيًّا مَا يُصَدِّقُهُ مِنْ أُمَّتِهِ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ». [حد ١٢٤١٩ محصر ٢].

[٤٨٦] ٣٣٣ - (١٩٧) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ. عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتَ بَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَاسْتَفْتِحْ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ بِكَ أُبْرَتْ، لَا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ». [حد ٢١٢٣٩٧].



٨٦ - [باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته]

[٤٨٧] ٣٣٤ - (١٩٨) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُوهَا، فَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِئَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». (أحمد: ٨٩٥٩، ومسلم: ١٧٤٧٤).

[٤٨٨] ٣٣٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: قَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غَمٍّ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ، وَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِئَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [بهر: ٤٨٧].

قوله ﷺ «لكل نبي دعوة يدعوها، فأريد أن أختبئ دعوتي شفاعاً لأمتي يوم القيامة» وفي رواية أخرى: «لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل سيء دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعاً لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة - إن شاء الله - من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً» وفي لرواية لأخرى: «لكل سيء دعوة دعا بها هي أئنه فاستحيب له، وإني أريد - إن شاء الله - أن أؤخر دعوتي شفاعاً لأمتي يوم القيامة» وفي الرواية الأخرى: «لكل سيء دعوة دعاها لأمتي، وإني اختبأت دعوتي شفاعاً لأمتي يوم القيامة».

هذه الأحاديث يفسر بعضها بعضاً، ومعناها: أن كل نبي له دعوة متيقنة^(١) الإجابة وهو على يقين من إحسانها، وأما باقي دعواتهم فهم على طمع من إحسانها، وبعضها يجب وبعضها لا يجب، وذكر القاضي عياض رحمه الله أنه يحتمل أن يكون المراد لكل نبي دعوة لأمتي، كما هي لروايتين الأخيرتين^(٢)، والله أعلم.

وفي هذا الحديث بيان كمال شفاعة النبي ﷺ على أمتي ورافته بهم وعتده بالنظر في مصالحهم لمهمته، فأؤخر ﷺ دعوته لأمتي إلى أهم أوقاف حياتهم.

(١) أي (خ) سجيئة

(٢) أي (خ) لمعلم (٥٨٩/١)

[٤٨٩] ٣٣٦- (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَغَبُورُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ أَبِي سَيْدٍ بِنِ جَارِيَةٍ، الثَّقَفِيُّ مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [بهر ٤٨٧]

[٤٩٠] ٣٣٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَبِي سُوَيْدٍ بِنِ جَارِيَةِ الثَّقَفِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ لِكَعْبِ الْأَخْبَرِ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُوهَا، فَأَنَا أُرِيدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْ أُخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

فَقَالَ كَعْبٌ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ.

[بهر ٤٨٧]

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «يَعْنِي، ثَمَّةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا» فَفِيهِ دَلَالَةٌ لِمُسْتَعْبِدٍ أَوْ لِحَقٍّ أَوْ كُلِّ مَرَاتٍ غَيْرِ مُشْرِكٍ بِاللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَخْذُلْ فِي الذَّرِّ وَإِنْ كَانَ مُضْراً عَلَى الْكَبِيرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ دَلَالَتُهُ وَيَدْرُكُهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ^(١).

وقوله ﷺ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» هُوَ عَلَى جِهَةِ التَّبَرُّكِ وَالْإِمْتِنَانِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكُمْ عَبْدٌ عَزَّ (ج) لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الكهف: ٦٣] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (أُسَيْدُ بْنُ جَارِيَةٍ) هُوَ يَفْتَحُ الْهَمْزَ وَكَسْرَ السِّينِ. (وَجَارِيَةٍ) بِالْجِيمِ.

قوله (كَعْبُ الْأَحْمَارِ) هُوَ كَعْبُ بْنُ مَانِعٍ، بِالْمِيمِ وَالْمِثَّةُ مِنْ فَوْقِ بَعْضِ عَيْنٍ. وَالْأَخْبَرُ الْعَمَاءُ، وَاحِدُهُمْ خَبَرٌ، يَفْتَحُ الْحَاءَ وَكَسْرُهَا، لَخْتَانٍ، أَيْ. كَعْبُ الْعِلْمَاءِ كَذَا قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ. سُمِّيَ كَعْبُ الْأَحْمَارِ لِكَوْنِهِ صَاحِبَ كِتَابِ الْأَحْمَارِ، جَمْعُ حَمْرٍ، وَهُوَ مَا يُكْتَبُ بِهِ^(٢). وَهُوَ مَكْسُورٌ لِحَاءً، وَكَانَ كَعْبٌ مِنْ عَمَمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ، ثُمَّ أَسْلَمَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَقَبِلَ. بَلْ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ لِحَطَّابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تَوَفَّى بِحِمَصٍ سِتَّةَ ثَلَاثِينَ وَثَلَاثِينَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مِنْ قُصَاةِ التَّابِعِينَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١) نظر (٣١٦/١) ج ٣ بهر

(٢) لغيره [بهر ٨٧، ١]

[٤٩١] ٣٣٨ - (١٩٩) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَجْعَلْ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا» . [أحمد ٩٥٠٤ (٢٨٧) رقم ٤٨٧]

[٤٩٢] ٣٣٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ - وَهُوَ ابْنُ الْقَعْقَعِ - عَنْ أَبِي رُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ يَدْعُو بِهَا، فَيُسْتَجَابُ لَهُ، فَيُقَاتَلُهَا، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» . [أحمد ٩٥٠٤ (٢٨٧) رقم ٤٨٧]

[٤٩٣] ٣٤٠ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ لِعَبْرِي: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ دَعَا بِهَا فِي أُمَّتِهِ فَاسْتَجِيبَ لَهُ، وَإِنِّي أُرِيدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْ أُؤَخَّرَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» .

[أحمد ٩٣٠٣ (٢٨٧) رقم ٤٨٧]

[٤٩٤] ٣٤١ - (٢٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا - وَاللَّفْظُ لِأَبِي غَسَّانَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - يَعْنُونَ ابْنَ هَاشِمٍ - قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، .

قوله: (وحدثني أبو غسان المسمع، ومحمد بن مثنى وابن بشار حدثنا - واللفظ لأبي غسان - قالوا: حدثنا معاذ - يعنون ابن هاشم).

هذا اللفظ مما قد يستدركه من لا معرفته له بتحقيق مسند وتقديره وكذا ورعته وجدقه وعرفانه، فيتوهم أن في الكلام طولا، فيقول: كان ينبغي أن يحدث قوله (حدثنا) وهذه عمدة ممن يصير إليها، من في كلام مسند فتلة لطيفة، فإنه سمع هذا الحديث من فظ أبي عبد الله ولم يكن مع مسند غيره، وسمعه من محمد بن مثنى وابن بشار وكان معه غيره، وقد تقدمنا في القبول^(١) أن المستحب والمختار عند أهل الحديث أن من سمع وحده قال: (حدثني) ومن سمع مع غيره قال: (حدثنا) فحدثه مسلم وعمل بهذا المستحب فقال (حدثني أبو غسان) أي سمعته منه وحدي، ثم امتدأ فقال: (ومحمد بن مثنى وابن بشار حدثنا) أي سمعته منهم مع عيري، ف(محمد بن المثنى) مستد، و(حدثنا) منحصر، وليس هو معطوفاً على أبي غسان، والله عز وجل أعلم.

عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ دَعَاَهَا لِأُمَّتِهِ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (أحمد: ١٨٤١٩، أبو داود: ٤٩٧).

[٤٩٥] ٣٤٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهِذِهِ الْإِسْنَادِ (ح) أحمد: ١٨٣١٧، أبو داود: ٤٩٧.

[٤٩٦] ٣٤٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنِي إِسْرَاهِيلُ بْنُ سَعْدٍ الْجَوْهَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، جَمِيعًا عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ قَالَ: قَالَ: «أَعْطِي» وَفِي حَدِيثِ أَبِي أَسَمَةَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ [أحمد: ١٨٣٨١، أبو داود: ٤٩٧].

[٤٩٧] ٣٤٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ. رَحِمَهُ ١٣٢٩٠، وَحَدَّثَنِي ٦٣٠٥.

[٤٩٨] ٣٤٥- (٢٠١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ قَدْ دَعَا بِهَا فِي أُمَّتِهِ، وَخَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». (أحمد: ١٥١١٦).

وقوله: «قلوا» حدثنا معاذ يعني به (قالوا) محمد بن المشي وابن بشر وأب غسان، والله أعلم.

قوله: (عن قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ») ثم ذكر مسلم طريقاً آخر عن وكيع وأبي أسامة، عن ميسرة، عن قَتَادَةَ؛ ثم قال: (غير أن في حديث وكيع قال قال: «أَعْطِي»)

وحديث أبي أسامة عن النبي ﷺ هذا من احتياط مسلم رحمه الله، وسماه: أن روي عنهم اختلفت في كيفية لفظ أنس، ففي الرواية الأولى: عن أنس، أن النبي ﷺ قال «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ». وفي رواية وكيع: عن أنس قال قال النبي ﷺ «أَعْطِي كُلَّ نَبِيٍّ دَعْوَةً» وفي رواية أبي أسامة عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ». والله أعلم.

قوله: (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ) هذا الإسناد كله بصريون، والله أعلم.



ويكابه شفقه عليهما

باب دعاء النبي ﷺ لأُمَّته

وَبِكَافَّةِ شَفَعَةِ عَلَيْهِمُ

وأما (العُصْفِيُّ) ففتُح العَصَادُ والِدُ سَهْمَتَيْنِ وبِالْفَاءِ، مَسْبُوبٌ إِلَى الصَّدْفِ، يَفْتَحُ الصَّدَادَ وَكَسْرُ الدَّالِ، قَبِيلَةٌ مَعْرُوفَةٌ. قَالَ أَبُو مَعْيَدٍ بْنُ يُونُسَ: دَعَوْتُهُمْ فِي الصَّدْفِ، وَلَيْسَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَلَا مِنْ مَوَالِيهِمْ. تَوَفَّى يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْيِ هَذَا فِي شَهْرِ رَجَبٍ لِأَخْرِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ مَوْلَاهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ مِائَتَيْنِ وَثَلَاثَةٍ (٣). فَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ رَوِيَّةٌ مَسْمُومَةٌ عَنْ شَيْخٍ عَاشَرَ بَعْدَهُ، فَإِنَّ مَسْلَمًا تَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَتَيْنِ وَمِائَتَيْنِ، كَمَا تَقْدِّمُ (٤).

وَأَمَّا لَبِكرٌ بِنْتُ سَيِّدَةِ (فَفُتِحَ السِّينُ وَتَخْفِيفُ الْوَاوِ) وَهُوَ اللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (عن عبد الله بن عمرو بن العاصي: أن النبي ﷺ تلا قول الله عز وجل في إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّمَا أَصْلَنَ أَخُو رَبِّكَ مِنَ النَّاسِ﴾، الآية، وقال عيسى عليه السلام: ﴿يَنْ تَعْبُدُونَهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادٌ لِّي﴾)

(۹) فی (بی) و (صی) و (ط): جیسی صورت، و نحو جھٹلا.

(1991, 9) (7)

(۳) **تشریح معصوم:** (۵۹۷-۵۹۵/۱)

(84/85) (2)

فَإِنَّكَ أَنْتَ أَلَمْبِزُ الْحَكِيمِ» [البقرة: ١١٨] قَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أُمَّتِي أُمَّتِي» وَيَكِي، فَقَالَ اللَّهُ ﷻ يَا جِبْرِيلُ، إِذْهَبْ إِلَى مُحَمَّدٍ - وَرَبُّكَ أَعْلَمُ - فَسَلْهُ: مَا يُبْكِيكَ؟ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا قَالَ - وَهُوَ أَعْلَمُ - فَقَالَ اللَّهُ: يَا جِبْرِيلُ، إِذْهَبْ إِلَى مُحَمَّدٍ فَقُلْ إِنَّا سَرُضِيكَ فِي أُمَّتِكَ وَلَا نَسُوذُكَ.

هكذا هو في الأصول (وقال عيسى) قال لقاضي عيسى: قال بعضهم: قوله: (قال) هو اسم للقول لا فعل، يقال: قال قولاً وقالاً وقيلاً، كأنه قال: ونلا قول عيسى. هذا كلام القاضي^(١). قوله عن النبي ﷺ (أنه رفع يديه وقال «اللهم أمتي أمتي» ويكي، فقال الله عز وجل. يا جبريل، اذهب إلى محمد - ورثك أعلم - فسله: ما يبكيك؟ فاتاه جبريل عليه السلام فساله، فأخبره النبي ﷺ بما قال - وهو أعلم - فقال الله تعالى: يا جبريل، اذهب إلى محمد فقل: إنا سرضيك في أمتك ولا نسوذك).

هذا الحديث مشتمل على أنواع من الفوائد:

مها: يدل كمال شفقة النبي ﷺ على أمته واعتدائه بمصالحهم وإهتمامه بهم.

ومها: استحباب رفع اليدين في الدعاء.

ومها: البشارة لعظيمة لهذه الأمة - زادها الله تعالى شرفاً - بما وعدها الله تعالى بقوله: «سَرُضِيكَ فِي أُمَّتِكَ وَلَا نَسُوذُكَ» وهذا من أرجى الأحاديث لهذه الأمة، أو أرحا.

ومنها: يدل عظم منزلة النبي ﷺ عند الله تعالى وعظيم لطفه سبحانه به ﷺ. والحكمة في إرسال جبريل لسؤاله ﷺ، طهار شرف النبي ﷺ وأنه بالمعجل لأعلى، فيسترضى ويكرم بما يرضيه، والله أعلم.

وهذا الحديث موافق لقول الله عز وجل: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [التحريم: ٢].

وأما قوله تعالى: «وَلَا نَسُوذُكَ» فقد صاحب «التحريم» هو تأكيد للمعنى، أي لا نحزنك؛ لأن لإرضاء قد يحصل في حق البعض بلغفوا عنهم ويدخل الباقي النار، فقل تعالى: ترصيت ولا تدخل عديت حزناً، بل تُنجي الجميع، والله أعلم.

٨٨ - [باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار،

ولا تناله شفاعَةٌ، ولا تنفعه قرابة المقربين]

[٥٠٠] ٣٤٧ - (٢٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَنَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَدَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أَبِي؟ قَالَ: «فِي النَّارِ» فَلَمَّا قُتِيَ دَعَاهُ فَقَالَ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ». [أحمد: ١٣٨٣٩].

باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار،

ولا تناله شفاعَةٌ، ولا تنفعه قرابة المقربين

قوله: (ان رجلاً قال يا رسول الله، أين أبي؟ قال «في النار» فدعا قُتِيَ دعاه فقال «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ») فيه أن من مات على الكفر فهو في النار، ولا تنفعه قرابة لمقرئين وفيه أن من مات في الفترة على ما كنت عليه الميراث من عبادة الأوثان فهو من أهل النار، وليس هذا مؤاخذه قبل بلوغ الدعوة، فإن هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم ورسالاته.

وقوله ﷺ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» هو من خمس عشرة: (١) الاشتراك في المصيبة. ومعنى (قُتِيَ): «وُلِيَ قصده منصرفاً»



٨٩ - [باب في قوله تعالى:

﴿وَأَنْذَرْتُ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]

[٥٠١] ٣٤٨ - (٢٠٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ لَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ آيَةُ ﴿وَأَنْذَرْتُ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [سورة الشعراء: ٢١٤] دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرَيْشًا، فَاجْتَمَعُوا، فَعَمَّ وَحَصَّ، فَقَالَ: «يَا بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ، أَنْذَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ، أَنْذَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، أَنْذَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، أَنْذَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي هَاشِمٍ، أَنْذَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَنْذَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا فَاطِمَةُ، أَنْذِرِي نَفْسَكَ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، غَيْرَ أَنَّ لَكُمْ رَحِمًا سَابِلَهَا بِلَالُهَا». أحمد ٢٨٤٠٢ وأبو داود ٤٥٠٥.

قوله ﷺ: «يَا بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ» قل صاحب «المطالع» (لؤي) يهزم ولا يهزم، والهمز أكثر^(١)

قوله ﷺ: «يَا فَاطِمَةُ، أَنْذِرِي نَفْسَكَ» هكذا وقع في بعض الأصول «فاطمة» وفي بعضها أو أكثره: «يَا فَاطِمُ» بحذف الهاء على لترخيم، وعلى هذا يجوز ضم الميم وفتحها كما عُرف في نظائره.

قوله ﷺ: «إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا» معناه: لَا تَتَكَلَّفُوا عَلَى قُرَاتِي، فِيمَا لَا أَقْدِرُ عَلَى دَفْعِ مَكْرُورِهِ بِرِضَى اللَّهِ تَعَالَى بِكُمْ.

قوله ﷺ: «غَيْرَ أَنَّ لَكُمْ رَحِمًا سَابِلَهَا بِلَالُهَا» ضبطناه بفتح الباء الثانية وكسرها، وهم وجهان مشهوران، ذكرهما جماعت من العلماء. وقال القاضي عياض رحمه الله: رويته بالكسر، قال: ورأيت للخطابي أنه بالفتح^(٢).

وقال صاحب «المطالع»: رويته بكسر الباء وفتحها، من: يَلَّهُ يَلْتُهُ، وبإبدال الميم ومعنى

(١) «معجم لأورد»: (٤٨٢/٣).

(٢) «الكملة للمعجم»: (٥٩٢/١) و (٥٩٣) ونظر «أعلام المحققين»: (٢١٦٧/٣ - ٢١٦٨).

[٥٠٢] ٣٤٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْمَوْرِي: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ

عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، بِهَذَا الْإِسَادِ، وَحَدِيثُ جَرِيرٍ أَثْمَ وَأَشْبَعُ. [ج ١٠٧٢٥، ص ٥٠٥].

[٥٠٣] ٣٥٠- (٢٠٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ،

قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَالَّذِينَ عَشِرْتَهُمْ

الْأَقْرَبُونَ﴾ [نور: ٢١٤] قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّفَا فَقَالَ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، يَا صَفِيَّةُ

بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، سَلُونِي مِنْ مَالِي مَا

يُسْتَمُّ». [مسند: ٢٥٠٤٤].

[٥٠٤] ٣٥١- (٢٠٦) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِئْتُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَالَّذِينَ عَشِرْتَهُمْ الْأَقْرَبُونَ﴾ [نور: ٢١٤] «يَا مَعْشَرَ

قُرَيْشٍ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا أُغْنِي

عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةُ

رَسُولِ اللَّهِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ، سَلِينِي بِمَا شِئْتِ، لَا أُغْنِي

عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا». [البيهقي: ٢٧٥٣] [والمعجم: ٢٥٠٥].

الحديث: سأصيدها، شبهت قطيعة لرجم بالحوارة، ووصفها بطيء الحر رقيق البرودة، ومنه: «بَلُّوا

أرحامكم» أي: صلوا^(١).

قوله ﷺ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، يَا صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» يجوز

نصب ما طمة وصفية وعباس، ووضعتهم، ولانصب أفصح وأشهر. أمّا (بنت) و(ابن) فمنصوب

لا غير، وهذا ورد كان ظهراً معروفاً فلا بأس بالتشبيه عليه لمن لا يحفظه، وأورد ﷺ هؤلاء لشدة

قربهم.

(١) المطالع لأبو... (٤٩٦-٤٩٥/١) الحديث أخرجه الحسين بن حريز في «سير وصلة»، ١١٦، وابن أبي عمير في

«مكرر» لأحلاق، ٢٠٧، والبيهقي في «شعب الإيمان» ٧٦٠٢ من حديث سويد بن عامر ﷺ، وهو حسن بطريقه

[٥٠٥] ٣٥٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو. حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ السَّيِّدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُ هَذَا. أحمد: ٨٦١١. ونساق: ٣٥٢٧.

[٥٠٦] ٣٥٣ - (٢٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَذَرِيُّ: حَدَّثَنَا يَرِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا لَتَيْمِي، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ وَزُهَيْرِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَيُّ عَشِيرَتِكَ الْأَقْرَبُ﴾ [الشعر: ٣١٤] قَالَ: انْطَلَقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَضْمَةٍ مِنْ جَبَلٍ، فَعَلَا أَغْلَاهَا حَجَرًا، ثُمَّ نَادَى: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَاظَاهُ، إِنِّي نَذِيرٌ، إِنَّمَا مَقَلِّي وَمَثْلُكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ وَأَيُّ الْعَدُوِّ فَاَنْطَلِقْ بِرِيَاءِ أَهْلِهِ، فَخَشِي أَنْ يَسْبِقُوهُ، فَجَعَلَ يَهْتَفُ: يَا صَبَا حَاهُ». أحمد: ٢١٦٠٥.

قوله: (عن قبيصة بن المخارق وزهير بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قال لما نزلت ﴿وَأَيُّ عَشِيرَتِكَ الْأَقْرَبُ﴾ قال: نطق نبي الله ﷺ إلى رضة من جبل، فعلا أعلاها حجراً، ثم نادى: يا بني عبد مناظاه، إني نذير، إنما مثلي ومثلكم كمثال رجل وأي العدو فانطلق برياؤه، فخشي أن يسبقوه فجعل يهتف: يا صبا حاه.

الشرح:

أما قوله أولاً: (قال: انطق) فمعناه: قلا، لأن المراد أن قبيصة وزهيراً قالا، ولكن لما كانا متفقين وهما كائرجل لواحد، أورد فعلهما، ولو حذف لفظة (قال) كان الكلام واضحاً منتظماً، ولكن لما حصل في الكلام بعض الطول، حسن عادة (قل) لتأكيد، ومثله في القرآن العزيز: ﴿أَيُّكُمْ أَكْثَرُ بِرًا وَكُنُفَرًا وَعَظًّا أَمْ أَكْثَرُ تُجْرِمُونَ﴾ [سورس: ٣٥] فأعاد ﴿تَكُفُّمْ﴾. وله نظائر كثيرة في القرآن العزيز والحديث، وقد تقدم بيانه في مواضع من هذا الكتاب^(١)، والله أعلم.

وأما (المُخَارِقُ) وأد قبيصة، فهضم التميمي والمخارِق الممخمة

وأما (الرَضْمَةُ) فيفتح الراء وسكان الضد المعجمة ويغنيها، لعتد، حكاهم صاحب «المطالع»^(٢) وغيره، واقتصر صاحب «العبر» والهروي والجوهري^(٣) وغيرهم على الإسكان.

(١) نمر (١) ٣٣٨

(٢) المطالع الأثري: (٣/ ١٦٢).

(٣) نظر العين: (٣٨/ ٧) والعبريين: والمصباح: (رضم).

[٥٠٧] ٣٥٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى . حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا

أَبُو عُثْمَانَ، عَنْ رُفَيْرِ بْنِ عَمْرٍو وَفَيْصَةَ بْنِ مَخَارِقٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِحُجْرِهِ. ١٥٦.

[٥٠٨] ٣٥٥ - (٢٠٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ

الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ:

﴿وَأَيُّدٌ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [نسر ٢١٤] وَرَهْطُكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى

صَعِدَ الصَّفَا، فَوَيْتَبَ: «يَا صَبَاحَا»، فَقَالُوا مَنْ هَذَا الَّذِي يَهْتَفُ؟ قَالُوا مُحَمَّدٌ، فَاجْتَمَعُوا

إِلَيْهِ، فَقَالَ: «يَا بَنِي فُلَانٍ، يَا بَنِي فُلَانٍ، يَا بَنِي فُلَانٍ، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، يَا بَنِي

عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا تَخْرُجُ يَسْفَحُ هَذَا الْجَبَلَ

أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِي؟» قَالُوا: هَذَا جَرِينٌ عَلَيْكَ كَذِبٌ، قَالَ: «فَوَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيَّ عَذَابٍ شَدِيدٍ»

وَأَنَّ فَرَسًا^(١) وَبَعْضُهُمْ عَلَى الْفَتْحِ؛ قَالُوا: وَلِرُصْمَةٍ وَاحِدَةٍ الرُّصْمُ وَالرُّصْمُ، وَهِيَ صَحُورٌ يَنْفَخُ

بَعْضُهَا فِي فَوْقِ بَعْضٍ، وَفِيلٌ. هِيَ دُونَ لِهَصَابٍ؛ وَقَالَ صَاحِبُ «الْعَيْنِ» لِرُصْمَةٍ^(٢): خِجَارَةٌ مَجْتَمِعَةٌ

لَيْسَتْ بِثَاقِلَةٍ فِي الْأَرْضِ كَانِهَا مَشُورَةٌ.

وَأَمَّ «يَرِيأ» هُوَ يَفْتَحُ الْيَاءُ وَاسْكَنْ الرَاءَ وَبَعْدَهُ يَاءٌ مُوَحَّدَةٌ ثُمَّ هَمْزَةٌ، عَلَى وَزْنِ يَفْرَأُ، وَمَعْنَاهُ:

يَحْفَظُهُمْ وَيَتَطَّعُ لَهُمْ، وَيُقَالُ مَدَّ عِلْ ذَلِكَ رَيْبَةً، وَهُوَ لَعِينٌ وَالطَّلْبَةُ «بَنِي يَنْظُرُ لِقَوِهِ لَثَلَا يَذْهَبَهُمْ

لَعَنُوا، وَلَا يَكُونُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا عَلَى جَبَلٍ أَوْ شَرَفٍ أَوْ شَيْءٍ مَرْتَفِعٍ يَنْهَضُ إِلَى بَعْدِ.

وَأَمَّ «يَهْتَفُ» فَيَفْتَحُ الْيَاءَ وَتَكْسِي لُثَامًا، وَمَعْنَاهُ: يَقْصِيحُ وَيَصْرِخُ

وَقَوْلُهُمْ: «يَا صَبَاحَا» كَلِمَةٌ يَتَعَادَلُهَا عِدَّةٌ وَقَوْعٌ أَمْرٌ عَظِيمٌ، فَيَقُولُونَهَا لِيَحْتَمِعُوا وَيَتَأَقْبُوا لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) قَانَ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَأَيُّدٌ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ وَرَهْطُكَ مِنْهُمْ

لِلْمَحْلُوسِ هُوَ يَفْتَحُ اللَّامَ، فَطَرَهُ هَذِهِ لِعِبَارَةِ أَنْ قَوْلَهُ: (وَرَهْطُكَ مِنْهُمْ لِمُخْلِصِينَ) كَانَ قَرَأَنَ أَنْزَلَ ثُمَّ

نَسَخَتْ تِلَاوَتُهُ، وَلَمْ تَقَعْ هَذِهِ التِّلَاوَةُ فِي رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ

قَوْلُهُ ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا يَسْفَحُ هَذَا الْجَبَلَ أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِي؟» أَمَّا (يَسْفَحُ الْجَبَلَ) فَيَفْتَحُ

الْحَشِينَ، وَهُوَ أَسْفَلُهُ، وَقِيلَ: عَرَضَهُ وَأَمَّا «مُصَدِّقِي» فَيَشْدِيدُ الدَّلِيلَ وَلِيَعْلَمَ.

(١) يَنْظُرُ فَجَبَلٌ لِنَجَّةٍ. (١) (٣٨١)، «الْمُنْبِشُ لِنَجَّةٍ» (٤٠١/٢) وَمِنْ أَحَدِ الْأَحَادِ مِنْ هَوْلَاءِ يَفْعَلُ عَلَى نَصْطٍ.

(٢) فِي «الْعَيْنِ»: الرُّصْمُ

قَالَ: فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ: نَبَا لَكَ، أَنَّا جَمَعْتَنَا وَلَا لِهَذَا؟ ثُمَّ قَامَ، فَزَلَّتْ هَلِيلَةُ السُّورَةِ: (كَبَّتْ يَدُ أَبِي لَهَبٍ وَفَدَتْ) كَذَا قَرَأَ الْأَعْمَشُ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ. [السجدي ٤٩٧١] [وسطر ٥٠٩]

[٥٠٩] ٣٥٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو ثَرْيَابٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا لِإِسْنَادِهِ، قَالَ: ضَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ الْمَصْفَا فَقَالَ: «يَا صَبَاحَا» بِسُحُوحِ حَدِيثِ أَبِي أَسَمَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ نَزُولَ لَايَةٍ: ﴿وَأَنبِئْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [السجدة ٢١٤].

[أحمد: ٢٥٤٤، وسجدي ٤٩٧٢].

قوله: «فزلت هذه السورة» (تنت يد أبي لهب وقد كب) كذا قرأ^(١) الأعمش إلى آخر السورة معناه: أن الأعمش زاد المظنة (قد) بخلاف القراءة لمشهورة. وقوله: (إلى آخر السورة) يعني: أنتم لقراءة إلى آخر السورة كتب يقرؤها الناس

وفي (السورة) لعدد. لهمز وزكاه. حكاهما بن قتيبة^(٢)، ولمشهور بغير همز، كسور البلد لا ارتفاعها، ومن همز قاء هي قطعة من القرآن، كسور الطعام والشراب، وهي لبقية فيه.

وفي (أبي لهب) لغتان قرأ بهما فتح الهاء ويسكنها^(٣). واسمه عبد العزى. ومعنى (كب) خسر

قال القاضي عياض وقد استدلل بهذه السورة على جواز تكتية الكفر، وقد اختلف العلماء في ذلك، وختلفت الرواية عن مالك في تكتية الكافر^(٤) بالحوز والكرهه، وقال بعضهم، إنما يجوز من ذلك ما كان على جهة التألف، والأفلا، إذ في التكتية تعظيم وتكبير. وأم تكتية الله عز وجل لأبي لهب عيسى من هذا، ولا حجة فيه، إذ كان اسمه عبد العزى، وهذه تسمية باطلة، فلهذا كنى عنه، وقيل: لأنه إما كان يُعرف بهذا، وقيل: إن أبا لهب لقب وليس بتكنية، وكنيته أبو عتبة، وقيل: جاء ذكر أبي لهب لمجانسة الكلام، والله أعلم.



(١) في (خ) و(ط) قال

(٢) في تاريخ، لقراءة من ٣٤، وفي غير نسخة ٢٤١/٢

(٣) قرأ ابن كثير يسكن بها، واليقول بالفتح. [التيسير] من ٢٢٥، وفي نسخة ٤٠٤/٢

(٤) في [إكمال المعجم]، (٥٩٥/١): القلي

٩٠ - [باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب،

والتخفيف عنه بسببه]

[٥١٠] ٣٥٧- (٢٠٩) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَمْوِيُّ؛ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَفَعَتْ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحْوَطُكَ وَيَغْضِبُ لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُوَ فِي صَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ» [أحمد ١٧١٨ وسنن ١٢١٨].

[٥١١] ٣٥٨- (٤٠٠) حَدَّثَنَا بْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ يَقُولُ: قُبْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا طَالِبٍ كَانَ يَحْوَطُكَ وَيَنْصُرُكَ، فَهَلْ نَفَعَهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَجَدْتُهُ فِي عَمَرَاتٍ مِنَ النَّارِ، فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى صَحْضَاحٍ» [أحمد ٥١٠].

باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب

والتخفيف عنه بسببه

قوله - (كان يحوطك) هو بفتح الباء وضم الحاء - قال أهل اللغة - يقدح - حافته يحوطه حوطاً وجبلة؛ إذ صدته وحفظه وذبح عنه وتوقر على مصالحه.

قوله ﷺ «وجدته في عمرات من النار، فأخرجته إلى صحضاح» أم (الصحضاح) فهو بصاكين معجمتين مفتوحتين والصحضاح - ما رقى من الماء على وجه الأرض إلى نحو الكعيعين، واستعبر في النار - وأم (العمرات) ففتح الغين والميم، واحدها غمرة، ويسكن الميم، وهي لمعظم من لشيء.

قوله ﷺ «ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار» قال أهل اللغة - هي (الدرك) لغتان فصيحان مشهورتان فتح الراء وإسكانها، وقرأ مهم في القراءات لسبع^(١) قال القراء - هم لعن^(٢).

(١) قرأ عيسى وحمره والكسائي - الإسكان، وبقول يفتح التيسير من ٩٨، ولا شوا (٢) ٢٥٣

(٢) فعدي لعراء (١) ٢٩٣

[٥١٢] ٣٥٩- (٥٥٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَحَارِثٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ. [أحمد ١٧٦٣ و ١٧٧٤، وصحاحي ٢٣٨٨٣-]

[٥١٣] ٣٦٠- (٢١٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ عِنْدَهُ عَنْهُ أَبُو طَالِبٍ، فَقَالَ: «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ. فَيُحْمَلُ فِي صَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، يَبْلُغُ كَعْبَتَيْهِ، يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ». [أحمد ١١٠٥٨، والبخاري ٣٨٨٥].

جمعهما^(١)، أدرك^(٢)، وقال الزَّجَّاج: اللُّغَتَانِ جَمِيعًا حَكَاهُمَا أَهْلُ لُغَةٍ، لَا أَنَّ الْاِخْتِيَارَ فَتَحَ لِرَاءِ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِي لِسَانِهِمْ^(٣). وقال أبو حَاتِمٍ: جَمَعَ لَدْرَكَ، بِالْفَتْحِ: أَدْرَكَ، كَقَبَلٍ وَأَجْمَلَ، وَقَرَسَ وَأَفْرَسَ، وَجَمَعَ لَدْرَكَ، بِالِإِسْكَانِ: أَدْرَكَ، كَقَلَسَ وَأَقْلَسَ، وَأَمَّ مَعَهُ، فَقَالَ جَمِيعُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْمَعَايِ وَالْغَرِيبِ وَجَمَاهِيرُ الْمُتَفَسِّرِينَ: «الْدْرَكَ الْأَسْمَلُ» - قَعَرُ جَهَنَّمَ وَأَقْصَى أَسْفَلِهَا - قَالُوا: وَلِجَهَنَّمَ أَدْرَاكٌ، فَكُلُّ طَيْفَةٍ مِنْ أَطْبَاقِهَا تَسْمَى دَرَكًا، وَهِيَ أَعْدَمُ.



(١) أي (جمع) - جمعيهما.

(٢) أي (شد) - أدرك.

(٣) «تختصر المصنف رحمه الله تعالى كلام الزَّجَّاج: ففي المعاي نفراً» (٢/ ٢٤) - لَا أَنَّ لاختيار فتح ر - لا إجماع

لمتنبين وابصرين عنها، وأن أحداً من السخنة م يروى، لا لدركة بفتح لراء.

٩١ - [باب أهون أهل النار عذاباً]

[٥١٤] ٣٦١- (٢١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ الشَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَذْنَى أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَنْتَمِلُ بِتَعْلَيْنِ مِنْ نَارٍ، يَغْلِي دِمَاعُهُ مِنْ حَرَارَةِ نَعْلَيْهِ». [ح ١٢١٦ ميو]

[٥١٥] ٣٦٢- (٢١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُقْدَةُ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ سَلَمَةَ. حَدَّثَنَا دَبِثٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا أَبُو ظَالِمٍ، وَهُوَ مُتَمَلِّ بِتَعْلَيْنِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ». [ح ٢٦٣٦]

[٥١٦] ٣٦٣- (٢١٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِرَجُلٍ نُوْضِعُ فِي أَحْمَصِ قَدَمَيْهِ جَمْرَتَانِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ». [ح ١٨١٣، ح ٦٥٦١]

قوله ﷺ «نوضع في أحمص قدميه» هو تمنح الهمزة. وهو المتحافي من لرجل عن الأرض.

قوله ﷺ «أهون أهل النار عذاباً من له نعلان وشراكان من نار، يغلي منهما دماغه» كما بعلي المرحل «أم (الشراك) فكسر الشين، وهو أحد شبور النعل، وهو الذي يكون على وجهه وعلى ظهر القدم. و(النعلان) معروف، وهو شدة اضطراب الماء ونحوه على النار لشدة اتقادها، يقال: غدت لبقدر تغلي غلب وغساناً، وأحسبها أ.».

وأما (المرجل) فيكسر لميم وفتح الجيم، وهو قدر معروف، سواء كان من حديد أو نحاس أو حجارة أو خرف، هذا هو الأصح؛ وقد صاحب «لمطالع»: وقيل: هو لقدر من النحاس^(١). يعني خاصة؛ ولأول أحرف. والميم فيه زائدة.

[٥١٧] ٣٦٤- (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَّةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ النَّارِ عَذَاباً مِنْ لَهُ نَعْلَانِ وَشِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ، يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ كَمَا يَغْلِي الْمِرْجَلُ، مَا يَرَى أَنَّ أَحَدًا أَشَدُّ مِنْهُ عَذَابًا، وَإِنَّهُ لَأَهْوَنُهُمْ عَذَابًا» [٥١٦].

وفي هذا الحديث وما أشبهه تصريحٌ بتفاوت عذاب أهل النار، كما أن نعيم أهل الجنة متفاوت، والله أعلم.



٩٢ - [باب الدليل على أن من مات على الكفر

لا ينفعه عمل]

[٥١٨] ٣٦٥ - (٢١٤) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ جُدْعَانَ، كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ، وَيُطْعِمُ الْمَسْكِينَ، فَهَلْ ذَاكَ نَائِعَةٌ؟ قَالَ: «لَا يَنْفَعُهُ، إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا: رَبِّ اعْمُرْ لِي خُطْبَتِي يَوْمَ الدِّينِ» [مسند أحمد - ٢١٤٦٢١].

باب الدليل على أن من مات على الكفر

لا ينفعه عمل

فيه حديث عائشة رضي الله عنها (قالت قلت. يا رسول الله، ابن جُدعان، كان في الجاهلية يصل الرحم، ويطعم المسكين، فهل ذلك نافعة؟ قال: «لا ينفعه، إنه لم يقل يومًا. رب اعمر لي خطبتي يوم الدين»).

معنى هذا الحديث: أن ما كان يعمه من لئمة والإطعام ووجوه المكافاة لا ينفعه في الآخرة، لكونه كاهراً، وهو معنى قوله ﷺ: «لم يقل رب اعمر لي خطبتي يوم الدين» أي لم يكن مصداقاً نابعاً، ومن لم يصدق به كفر ولا ينفعه عمل. قال القاضي عياض رحمه الله. وقد انعقد الإجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تحفيظ عذاب. كن بعضهم أشدّ علناً من بعض بحسب جرائمهم. هذا آخر كلام القاضي ^(١)

وذكر الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي في كتابه «البعث والنشور» نحو هذا عن بعض أهل العلم والنظر، قال البيهقي: وقد يجوز أن يكون حديث ابن جُدعان وما ورد من الآيات والأخبار في بطلان خيرات الكافر إذ مات على الكفر، ورد في أنه لا يكون لها موقع لتخليص من النار ويدخل الجنة، ولكن يخفف عنه من عذابه الذي يسترحبه على جنائبات ارتكبتها سوى كفر بما فعل من الخيرات، هذا كلام البيهقي رحمه الله ^(٢).

(١) إسناده صحيح (١/٥٩٧)

(٢) البعث والنشور: بعد حديث: ١٤

قال لعمراء. وكان ابن جُعدان كثير الإصعاع، وكان اتخذ للضيّفين جُفّة يرقى إليها سُدُم، وكان من بني تميم^(١) بن مُرّة، أقرباء عائشة رضي الله عنها، وكان من رؤساء قُريش، واسمه عبد الله. و(جُعدان) ضمّ لجيم وسكان الدب المهمة ويدلّعين المهمة.

وأم (صبة الرّجيم) فهي لإحسان إلى الأقرب، وقد تقدّم بياها^(٢)،
وأما (لجاهليّة) فما كان قبل لنوّة، سمّوا بذلك لكثرة جهالاتهم، والله أعلم.



(١) بني تميم (وهذا) تميم. وهو خطأ

(٢) (١/٦٠٣)

٩٣ - [باب موالاة المؤمنين

ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم]

[٥١٩] ٣٦٦- (٢١٥) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَبِيلٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ النَّاصِرِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَهَاراً ، غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ : «أَلَا إِنَّ آلَ أَبِي - يَعْنِي فُلَاناً - لَيُسَوُّوْا لِي بِأَوْلِيَاءَ ، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ» . [تحيه: ٢-١٧٨ ، والبخاري: ٥٨٩٩] .

باب موالاة المؤمنين

ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم

قوله: (سمعت رسول الله ﷺ جَهَاراً غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ «أَلَا إِنَّ آلَ أَبِي - يَعْنِي فُلَاناً - لَيُسَوُّوْا لِي بِأَوْلِيَاءَ ، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ»).

هذه كناية بقوله (يعني فلاناً) هي من بعض الرواة؛ خشي أن يسميه فيترتب عليه مفسدة وفتنه، إما في حق نفسه، وإما في حق غيره، فكتم عنه، ولغرض إما هو قوله ﷺ: «إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ» ومعناه: إنما وليي من كان صالحاً وإن بعد نسبته سي، وليس وليي من كان غير صالح وإن كان نسبه قريباً.

قال القاضي عياض رحمه الله: قيل: إنَّ المكنى عنه هنا هو الحكم بن أبي العاص^(١)، والله أعلم. وأما قوله: (جَهَاراً) فمعناه: علانية لم يخفه، بل سخر به وأظهره وأشاعه، ففيه لتبرؤ من المخالفين وموالاة الصالحين، والإعلان بذلك ما لم يخف ترتب عنه عيب، والله أعلم.



٩٤ - [باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة

بغير حساب ولا عذاب]

[٥٢٠] ٣٦٧ - (٢١٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُمَحِيُّ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي الْجَنَّةُ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دُعِ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ» ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دُعِ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ». [انظر: ٥٢٢].

[٥٢١] ٣٦٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، يَمِثِلُ حَدِيثُ الرَّبِيعِ - [أحمد: ٩٨٨٣] [وانظر: ٥٢٢].

[٥٢٢] ٣٦٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي رُمَّةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا، تُضِيءُ وَجُوهَهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَدْ عَكَّاشَتْهُ مِنْ مُحْصَنٍ الْأَسْلَدِيِّ

باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة

بغير حساب ولا عذاب

قوله ﷺ: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي الْجَنَّةُ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ» هِيَ عِصْمَةٌ مِنْ كُفْرٍ، اللَّهُ سَبَّحَهُ وَتَعَالَى بِهِ السَّيِّئُ وَأَمَّتَهُ وَدَفَعَ اللَّهُ تَعَالَى عَصَا وَشَرَفًا وَقَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ^(١) «صَحِيحِ مُسْلِمٍ». «سَبْعُونَ أَلْفًا، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا»^(٢).

قوله (عُكَّاشَةُ بْنُ مُحْصَنٍ) هُوَ بِصَمٍّ لَعِينٌ وَتَشْدِيدُ الْكَافِ وَتَخْفِيفُهَا، لَعْنَتُهُ مَشْهُورَةٌ، ذَكَرَهُمَا

(١) قُوَّةٌ قَبِيرٌ، مَقْطُوعٌ (ص) وَ(ط) وَ(هـ).

(٢) أَخْرَجَهُ لِتَوْرَةِ ٦٦٣٦، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأُحْفَدُ ٢٢، مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

- يَرْفَعُ نَمْرَةً عَلَيْهِ - فَقَالَ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
 «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ» ، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي
 مِنْهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «سَبَقَكَ بِهَا عَكَاشَةٌ» . [حدود ٩٢٠٧ والبيهقي ٦٥٤٧] .
 [٥٢٣] ٣٧٠ - (٢١٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهَبٍ : أَخْبَرَنِي خِيَوَةُ
 قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،

حمدت ، منهم ثعلبٌ والجوهريُّ وآخرون ؛ قال الجوهريُّ : قال ثعلب : هو مشدّد ، وقد يخفّف^(١)
 وقال صاحبُ «المطالع» : التشديدُ أكثرُ^(٢) . ولم يذكر القاضي عياضُ هنا غيرَ التشديد^(٣) . وأما
 (وخصّص) فبكسر الميم وفتح الصاد .

وأما قوله ﷺ : لِرَجُلٍ النسي : «سَبَقَتْ بِهَا عَكَاشَةٌ» فقال القاضي عياض : قيل : إنَّ الرَّجُلَ نَسِيَ لَمْ
 يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ ثَلَاثَ الْمَثَلَةِ وَلَا كَانَ بِصِفَةِ أَهْلِهَا ، بِحِلَافِ عَكَاشَةٍ . وقيل : بل كان منافقاً ، فأجابته
 سيئُ ﷺ بكلامٍ محتول ، ولم يرَ ﷺ لتصريح له بأنك لستَ منهم ؛ لما كان عليه ﷺ من حُسنِ العشرة .
 وقيل : قد يكون سبقُ عَكَاشَةٍ بوحى أنه يجب فيه ولم يحصل ذلك للأحرار^(٤)

قلت : وقد ذكر الخصيبُ البغداديُّ في كتابه في «الأسماء المهمة» أنه يقال : إنَّ هَذَا الرَّجُلَ هُوَ سَعْدُ
 ابنِ عَدَةَ^(٥) . فإنَّ صَحَّ هَذَا ، بطلَ قولُ من زعمَ أنه منافقٌ ، والأظهرُ لمختار هو قولُ الأخير ،
 والله أعلم .

قوله (رفع نمرة) النمرة كساءٌ فيه خطوطٌ بيضٌ وسودٌ وحُمْرٌ ، كأنها أخذت من جلد النمرِ
 لا اشتراكهما في التلوّن ، وهي من مدوّرٍ لعرب .

قوله : (حدثني أبو يونس ، عن أبي هريرة) اسمُ أبي يونسَ هَذَا سُلَيْمُ بْنُ جُبَيْرٍ ، بضمُّ السين
 والجيم ، لَدُنْهُ لِمَصْرُوعٍ ، مولى أبي هريرة^(٦) .

(١) «المصباح» : (١/١٠٠) .

(٢) «المطالع لأتوزر» : (٥/٢٣) .

(٣) «الكبرى لمصنف» : (١/٦٠٤) وذكر في «المسارِق» (٢/١١١) للفتن وقد : والتشديد أكثر

(٤) «الكبرى للمصنف» : (١/٦٠٤) .

(٥) «الأسماء المهمة» : (٢/١٠٦) وساق في ذلك حديثاً يستدلُّه من موطأه ، فمراداً

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ أَمَّنِيَ سَبْعُونَ أَلْفًا، رُمْرَةً وَاحِدَةً مِنْهُمْ، عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ» [أحمد (٨٦١٤) إسناده صحيح (٥٢٧)]

[٥٢٤] ٣٧١ - (٢١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَاهِلِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ - يَتَنِي ابْنَ سِيرِينَ - قَالَ. حَدَّثَنِي عُمَرَانُ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ أَمَّنِيَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ» قَالُوا: وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ «هُمْ الَّذِينَ لَا يَكْتَوُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» فَقَامَ عُكَّاشَةُ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ» [أحمد (١٩٩٦٦) مختصراً]

قوله ﷺ «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ أَمَّنِيَ سَبْعُونَ أَلْفًا، رُمْرَةً وَاحِدَةً مِنْهُمْ، عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ» رُوي: «زُمْرَةً وَاحِدَةً» بِالضَّمِّ وَالرُّفْعِ، وَالزُّمْرَةُ: الْجَمَاعَةُ فِي تَفَرُّقٍ بَعْضُهَا فِي شَيْءٍ بَعْضُ

قوله ﷺ «هُمْ الَّذِينَ لَا يَكْتَوُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» اختلف العلماء في معنى هذا الحديث؛ فقال الإمام أبو عبد الله لم أرَ حَتَجَ بَعْضُ الدُّسِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ التَّدَاوِيَّ مَكْرُوهٌ، وَسَعَطُ الْعَمَلِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَاحْتِجُّوا بِمَا وَقَعَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ لِمَنْ دَفَعَ الْأَدْوِيَةَ وَالْأَطْعِمَةَ، كَالْحَبَّةِ السُّودَاءِ وَالْقُسْطِ وَالصَّبْرِ^(١) وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ وَبِأَنَّ اللَّهَ ﷻ تَدَوَّى، وَبِإِخْبَارِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِكَثْرَةِ تَدَاوِيهِ، وَبِمَا عُثِرَ مِنْ لَاسْتِشْفَاءِ بَرَقَاهُ، وَبِالْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ أَخَذُوا عَلَى الرَّقِيَّةِ أَجْرًا، فِيمَا ثَبَتَ هَذَا، حُجِّلَ مَا فِي حَدِيثٍ عَلَى قَوْمٍ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْأَدْوِيَةَ نَاعَةٌ طَبْعُهَا وَلَا يَقْضُونَ الْأَمْرَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^(٢).

قد القاضى عياض قد ذهب إلى هذا التأويل غير واحد ممن تكلم على هذا الحديث، ولا يستقيم هذا التأويل، وإنما أخبر ﷺ أن هؤلاء لهم منزلة وفضل يدخولون الجنة بغير حساب، وبأن وجودهم تضيء بغية القمر ليلة البدر، ولو كان كما تأوله هؤلاء، لم احتض هؤلاء بهذه الفضيلة؛ لأن تلك هي عقوبة جميع المؤمنين، ومن اعتقد بخلاف ذلك كفر.

وقد تكلم العلماء وأصحاب المعاني على هذا فذهب أبو سميان الحنفي وغيره إلى أن مراد من تركه توكلاً على الله تعالى ورضاً بفضله وبلائه؛ قال الخطابي: وهذه من أرفع درجات

(١) القسط: من عقاب البحر والصبر مواضع، «الصبر» (قسط) والصبر.

(٢) للمعجم (١/٣٤٥-٣٤٦)

[٥٢٥] ٣٧٢- (٥٠٠) حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ:

المتحققين^(١) بالإيمان، قال: وإلى هذا ذهب جماعة، منهم قال القاضي: وهذا طاهر الحديث، ومقتضاه أنه لا فرق بين ما ذكر من الكُفَى والرُقَى وسائر أنواع الطب

وفن الله ودي. المراد بالحديث الذي يفعله في نصحة، فإنه يكره لمن ليس به علة أن يتخذ التماساً ويستعمل الرُقَى، وأما من يستعمل ذلك ممن به مرض فهو جائز.

وذهب بعضهم إلى تخصيص الرُقَى والكُفَى من بين أنواع الطب لمعنى، وأن الطب غير قدح في التوكل. إذ تطب النبي ﷺ والعضلاء من السف، وكل سبب مقطوع به، كالأكس والشرب للغذاء ولرقي، لا يقدح في التوكل عند المتكلمين في هذا الباب^(٢)، ولهذا لم يصب عنهم لتصب، ولهذا لم يجعلوا الاكتساب للقوت وعلى الجبل قادحاً في التوكل إذا لم تكن ثقته في رقه بكتسبه، وكان معرضاً في كل ذلك إلى الله تعالى.

ولكلا في الفرق بين لطف والكُفَى بطول، وقد أباحهم النبي ﷺ وأثنى عليهم، لكنني أذكر عنه لكفة تكفي، وهي أنه ﷺ تطب في نفسه وطب غيره، ولم يكتو وكوى غيره، وبه في «الصحيح» أمته عن النبي، وقال: «ما أحب أن أكتوي»^(٣) هذا آخر كلام القاضي، والله أعلم.

والظاهر من معنى الحديث ما اختاره الخفسي ومن وفقه كما تقدم، وحاصله أن هؤلاء كمل تفويضهم إلى الله عز وجل فلم يتسوس في دفع ما أوقعه بهم، ولا شئت في مضية هذه لحالة ورجحان صاحبها، وأما تطب النبي ﷺ ففعله ليبين لالجوز، والله أعلم.

قوله ﷺ: «وعلى ربهم يتوكلون» اختصت عبارات العلماء من السف والمحقق في حقيقة التوكل؛ فحكى الإمام أبو جعفر لطري وغيره عن طائفة من سلف أنهم قالو: لا يستحق سم التوكل إلا من لم يحاط قلبه غير خوف الله تعالى من منيع أو عدو، وحتى يترك السعي في طلب لوزق ثقة بصمد الله تعالى له رقه، واحتجوا بما جاء في ذلك من الآثار وقالت طائفة: حده الثقة بالله تعالى والإيقان بأن

(١) في (ص) (هـ) محققين، ولم تجرد في (ج) وسببت مرفقة في «إكمال معجم» ١٠ (١٢٦) وأعلام حديثه (٢١١٥/٣)

(٢) في «إكمال معجم» ذكر سبب مقطوع به، كالأكس للغذاء وشرب امرئ، لا يقدح في التوكل، وكذلك لعضون، كالطب للرء وسبب مدح لبعضهم من عدو، غير مدح في التوكل، وباب التوكل ولطيفة وكفي باب موهوم، وموهوم قدح في التوكل عند متكلمين في هذا الباب.

(٣) أخرجه البخاري ٥٦٨٣، ومسلم ٥٧٤٢ من حديث جابر رضي الله عنه وهو في «معجم أحمد» ٢٠١

خَدَّثَنَا حَاجِبُ بْنُ عُمَرَ أَبُو حُسَيْنَةَ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْأَعْرَجِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ آمَنَ بِسَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ» قَالُوا: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَنْتَظِرُونَ، وَلَا يَكْتُمُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». [مسند: ١٩٨٤].

[٥٢٦] ٣٧٣ - (٢١٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ - عَنْ

قضاء نافذ، وتباع سنة نبه ﷺ في اسمي فيم لا بد منه من المعطية والمشرب والتحرر من العدو، كما فعله الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين

قال القاضي عياض رحمه الله: وهذا المذهب هو اختيار المصري وجماعة الفقهاء، والأول مذهب بعض المتصوفة وأصحاب عدم انقبوب والإشارات، ومذهب المحققون منهم إلى نحو مذهب الجمهور، ولكن لا يصح عندهم اسم التوكل مع الالتفات ولطمأنينة إلى لأسباب، بل جعل لأسباب سنة لله وحكمته، والفتنة بأنه لا يجيب دعاء ولا يدفع ضرر^(١)؛ ولكن من الله تعالى وحده. هذا كلام القاضي.

قال الإمام الأستاذ أبو القاسم القشيري رحمه الله. اعلم أن التوكل محلله القلب، وأما الحركة بالظاهر، فلا تدفي التوكل لقلب بعد تحقق العبد أن استغنى^(٢) من قبل الله تعالى، فإن تيسر شيء فبتقديره، وإن تيسر فتيسره. وقد سهل بن عبد الله الششتري رحمه الله: التوكل: الاسترسال مع الله تعالى على ما يريد. وقال أبو عثمان الجبيري^(٣): التوكل: لاكتفاء بالله تعالى مع الاعتماد عليه. وقيل: التوكل: أن يستوي، لاكتثار وتقليل، والله أعلم.

قوله (حدثنا حاجب بن عمر أبو حُسَيْنَةَ) هو بضم الخاء وفتح الشين المعجمتين بعدهما ياء مشددة من تحت ثم نون ثم هاء (وحاجب) هذا هو أخو عيسى بن عمر الشحوي لإمام المشهور.

(١) بعده في الإكمال، معجم: (٦٠٤/٦): سبب ولا أحد.

(٢) في «الموسم القشيري»: (٢٩٩/١): لتقدير

(٣) أبو عثمان سعيد بن سعيد الجبيري، القشيري، الإمام المحدث أبو عطاء بقلوة. سمع من أبي جعفر بن محمد بن أبي حمزة، جازع على «الاسم» بلفظه، وكان إذ بلغ سنة ثم يستعمله. قلب عنده حتى يستعمله. توفي سنة ٢٩٨ هـ. تفسير أعلام النبلاء: (٦٢/١٤)

أَبِي حَارِثٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا، أَوْ سَبْعُ مِائَةِ أَلْفٍ - لَا يَدْرِي أَبُو حَارِثٍ أَيُّهُمَا قَالَ - مُتَمَسِكُونَ، أَخَذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَا يَدْخُلُ أَوْلَهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ، وَجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ». [أحمد ٢٢٨٣٩، صحيح،

رصد، ١: ٦٥٥].

[٥٢٧] ٣٧٤ - (٢٢٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ. أَخْبَرَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: أَيُّكُمْ رَأَى الْكُوكَبَ الَّذِي انْقَضَ الْبَارِحَةَ؟ قُلْتُ: أُنْ، ثُمَّ قُلْتُ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنِّي لُدِغْتُ، قَالَ: فَمَاذَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ:

قوله ﷺ. «لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا، مُتَمَسِكُونَ أَحَدُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَا يَدْخُلُ أَوْلَهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ» هكذا هو في مُعْظَمِ الْأَصُولِ. «مُتَمَسِكُونَ» بِالْوَاوِ، وَ«أَخَذَ» بِالرَّفْعِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ. «مُتَمَسِكِينَ» وَ«أَحَدًا» بِالْيَاءِ وَالْأَلْفِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ. وَمَعْنَى (مُتَمَسِكِينَ) مَعْسُكٌ بَعْضُهُمْ بِيَدِ بَعْضٍ، وَيَدْخُلُونَ مُعْتَرِضِينَ صَفًّا وَحَدًّا بَعْضُهُمْ بِحُجُبِ بَعْضٍ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِوَضْعِ شُعَةِ دَبِّ الْجَنَّةِ، نَسَأَلَ اللَّهُ لكَرِيمِ رَحْمَةً، وَلِجَعْلِكَ وَالْأَحَابِدِ وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ

قوله. (أَيُّكُمْ رَأَى الْكُوكَبَ الَّذِي انْقَضَ الْبَارِحَةَ؟) هُوَ بِالْقَافِ وَلِضَائِدِ الْمَعْجَمَةِ، وَمَعْنَاهُ مَقْطُوعٌ.

وَأَمَّا (الْبَارِحَةُ) فَهِيَ أَقْرَبُ لَيْلَةٍ مَضَتْ، قَالَ أَبُو الْعِيسَى ثَعْبٌ: يَقُولُ قُلُوبُ الزُّوَالِ رَأَيْتَ اللَّيْلَةَ. وَيَعْدُ الزُّوَالُ: رَأَيْتَ الْبَارِحَةَ، وَهَكَذَا قَالَهُ غَيْرُ ثَعْبٍ قَالُوا: وَهِيَ مُسْتَقَّةٌ مِنْ بَرِّحٍ^(١): إِذَا زَالَتْ؛ وَقَدْ ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فِي كِتَابِ الرُّؤْيَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ قَالَ: «أَهْلُ رَأَيْ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْبَارِحَةَ رُؤْيَا»^(٢)

قوله. (أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنِّي لُدِغْتُ) أَرَادَ أَنْ يَقُولَ عَنِ نَفْسِهِ يَهْدَى لِعِبَادَةِ وَالسَّهْرِ فِي الصَّلَاةِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهَا. وَقَوْلُهُ (لُدِغْتُ) هُوَ بِالْدَالِ بِمَهْمَلَةٍ وَالْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ. قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ يَقَالُ: دَغَفَتْ، دَغَفَرْتُ وَذَوَّبْتُ السُّمُومَ: إِذَا أَصَابَتْهُ سُمُّهُ، وَدَلَّتْ دَأْرَ تَأْرِهِ بِشَوْكَتِهِ^(٣)

(١) فِي (ج) نَرْجَحُ

(٢) مَسْنَدُ ٥٩٣٧ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ: ١٣٨٦، وَأَحْمَدُ ٢٠٠٩٤٤ بِالْقَافِ أُخْرَى.

(٣) فِي (ج) شَوْكَةٌ

اسْتَرْقَيْتُ، قَالَ: فَمَا حَمَمَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قُلْتُ حَدِيثَ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ، فَقَالَ: وَمَا حَدَّثَكُمْ الشَّعْبِيُّ؟ قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْنٍ الْأَسْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ، فَقَالَ: قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَرِضْتُ عَلَى الْأُمَمِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيَّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى ﷺ وَقَوْمُهُ، وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ، لَنَنْظُرْتُ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ الْآخَرِ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ

قوله: (لا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ) أم (الحمة) فهي بضم الحاء السهمية وتخفيف لميم، وهي سم لعقرب وشبهها، وقيل: قَوْعة لسم، وهي جدته وحرارته، والمراد: أو ذي حُمَةٍ، كالعقرب وشبهها، أي: لا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ لَدُنْ دِي حُمَةٍ.

وأمد (العين) فهي ^(١) صانة العين عيره بعينه، والعين حق، قال لخطابي: ومعنى الحديث: لا رُقِيَّةَ أَشْفَى وَأَوْلَى مِنْ رُقِيَّةِ الْعَيْنِ وَذِي لَحْمَةٍ، وقد رقى لبيبي ﷺ ورقي ^(٢) وأمر بها، فإذا كنت بالقرآن وبأسماء الله تعالى فهي مباحة، وإنما ^(٣) جاءت لكرهة منها بما كان يعير لسان العرب، فإنه ربما كان كفراً أو قولاً يَدْخُلُهُ الشُّرْكُ. قد: ويحتمل أن يكون الذي كره من الرُقِيَّةِ ما كان منها على مذهب الجاهلية في العُود التي كانوا يتعاطونها ويزعمون أنها تدفع عنهم الأفات، ويعتقدون أنها من قبل الجن ويعونتهم. هذا كلام لخطابي رحمه الله، والله أعلم.

قوله: (بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْنٍ) هو بضم الحاء وفتح الصاد المهملة.

قوله ﷺ: «فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ» هو بضم الراء، تصغير رهط، وهي لجماعة دون العشرة

قوله ﷺ: «إِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ

(١) في (ج) فهو

(٢) فهو: ورقي، ليس في (ص) و(هـ) وهو موجود في الإكمال لمحمد (١/٦٠٦) وغير موجود في كلام لخطابي في

الأعلام الحديث (٣/٢١١٥) وقد نقل كلامه معناه

(٣) في (ج) ورد

وَلَا عَذَابٌ ثُمَّ نَهَضَ فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَخَاصَ النَّاسَ فِي أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ جِسَدٍ وَلَا عَذَابٍ، فَقَالَ نَعُضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحَّحُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ نَعُضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ، وَذَكَرُوا أَسْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا الَّذِي تَحُوضُونَ فِيهِ؟» فَأَجَبُوهُ، فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَنْتَطِیِرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» فَقَامَ عُبَّاسُ بْنُ مِحْصَنِ فَقَالَ: «دَعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» ثُمَّ قَامَ زُجْرٌ آخَرٌ فَقَالَ: «ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ» فَقَالَ: «سَبَقْتُ بِهَا عُبَّاسَةً» [حمد بن محمد بن سحاري ٦٥٤].

[٥٢٨] ٣٧٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْبٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ» ثُمَّ ذَكَرَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ نَحْوَ حَدِيثِ هُشَيْمٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوْلَى حَدِيثِهِ، [سحاري ٥٧١٥] روي به ٥٢٧.

ولا عذاب معه ومع هؤلاء سبعون ألفاً من أمته، هكؤنهم من أمته ﷺ لا شك فيه، وأما تقديره، فيحتمل أن يكون معه وسبعون ألفاً من أمته غير هؤلاء وليسو مع هؤلاء. ويحتمل أن يكون معه في جملة سبعون ألفاً، ويؤيد هذا رواية لحارثي في «صححه»: «هذه أمته»، ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفاً^(١) والله أعلم.

قوله: (فخاض الناس) هو بالحاء والضاد المعجمتين، أي: تكلموا وتناظروا، وفي هذا إيحاء الباطل في العلم والمعرفة في بصره اشرع على جهة الاستفادة وإظهار الحق، والله أعلم.



٩٥ - [باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة]

[٥٢٩] ٢٧٦ (٢٧١) حَدَّثَنَا هَادُّ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قَالَ: فَكُتِرَ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قَالَ: فَكُتِرْنَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا سَطَرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَسَأُخْبِرُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: مَا الْمُسْلِمُونَ فِي الْكُفَّارِ إِلَّا كَشَعْرَةٍ بَيْضَاءَ فِي ثَوْبٍ أَسْوَدَ، أَوْ: كَشَعْرَةٍ سَوْدَاءَ فِي ثَوْبٍ أَيْضَ» بط ٥٢٩.

[٥٣٠] ٣٧٧ (٣١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةٍ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ رَجُلًا، فَقَالَ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قَالَ: قُنْنَا: نَعَمْ، فَقَالَ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَذَلِكَ أَنْ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَمَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشُّرْكِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ»، أَوْ: «كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَحْمَرِ». [أحمد: ٤١٩٦، والتحاوي: ٦٥٢٨].

[٥٣١] ٣٧٨ - (٣٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مَالِكٌ - وَهُوَ ابْنُ مَجْزُولٍ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَخَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

باب بيان كون هذه الأمة نصف أهل الجنة

قال مسلم: (حدثنا هاد بن السري حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله) هذا الإسناد كله كوفيون، واسم (أبي الأحوص) سلام بن سليم، و(أبو إسحاق) هو السبيعي، واسم عمرو بن عبد الله، و(عبد الله) هو ابن مسعود.

قوله: «كشعرة بيضاء في ثوب أسود، أو كشعرة سوداء في ثوب أبيض» هذا شك من الروي

قوله (حدثنا محمد بن عبد الله بن نعيم - حدثنا أبي: حدثنا مالك - وهو ابن مَجْزُولٍ - عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله) هذا الإسناد كله كوفيون.

فَأَسَدَ ظَهْرَهُ إِلَى قُبَّةِ آدَمَ، فَقَالَ: «أَلَا لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ؟
اللَّهُمَّ اشْهَدْ، أَتُحِبُّونَ أَنْتُمْ رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» فَقُنْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَتُحِبُّونَ أَنْ
تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ
الْجَنَّةِ، مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأَمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ» أَوْ «كَالشَّعْرَةِ
الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ». ١٥١٠

قوله: (قال لنا رسول الله ﷺ: «أما تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قال: فَكَبَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا
تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» فَكَبَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ») أما
تكبيرهم! فنشروهم بهذه البشارة العظيمة.

وَأَمَّ قَوْلُهُ ﷺ «رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» ثُمَّ «ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» ثُمَّ «الشَّطْرَ» وَلَمْ يَقُلْ أَوْ لَا؟ شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛
فَلَعْنَةُ حَسَّةٍ، وَهِيَ أَنْ ذَلِكَ أَوْقَعَ فِي نَفْسِهِمْ وَأُبْلَغَ فِي إِكْرَامِهِمْ؛ مِنْ عِطَاءِ الْإِنْسَانِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى
دَلِيلٌ عَلَى الْاعْتِنَاءِ بِهِ وَدَوِّمِ مِلْحَفَتِهِ وَفِيهِ فَائِدَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ تَكْرِيرُ الْبَشَارَةِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى. وَفِيهِ
أَيْضاً حَمْلُهُمْ عَلَى تَجْدِيدِ شُكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَكْبِيرِهِ وَحَمْدِهِ عَلَى كَثْرَةِ نِعَمِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ إِنَّهُ وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ «شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» وَفِي الرِّوَايَةِ لِأُخْرَى: «النَّصِيفُ أَهْلُ الْجَنَّةِ» وَقَدْ قُبِلَتْ
فِي حَدِيثٍ الْآخَرِ أَنَّ «أَهْلَ الْجَنَّةِ عَشْرُونَ وَمِئَةً صَفًّا»، هَذِهِ الْأَمَّةُ مِنْهَا ثَمَانُونَ صَفًّا^(١) فَبِذَا دَلِيلٌ عَلَى
أَنَّهُمْ يَكُونُونَ ثُلَاثِي أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَكُونَ لِسَبِيٍّ ﷺ أَحْمَرُ أَوْ لَا بِحَدِيثِ لَشَّطْرَ، ثُمَّ تَقْصُرُ اللَّهُ سَعْدَهُ بِالرِّبَاذَةِ
فَاعْلَمْ حَدِيثَ الصُّمُوفِ، فَأَحْمَرُ لِسَبِيٍّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ وَلِهَذَا نَعْدُّهُ كَثِيرَةً فِي الْحَدِيثِ مَعْرُوفَةً،
كَحَدِيثِ «الْجَمَاعَةُ تَقْضِلُ صَلَاةَ الْمُنْفَرِدِ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً» وَ«بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً» عَلَى أَحَدٍ^(٢)
الْتَوَاتُوتِ فِيهِ، وَسَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ فِي مَوْضِعِهِ^(٣) إِنْ وَضَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ» هَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ لَا يَدْخُلُ
الْجَنَّةَ أَصَلًا، وَهَذَا النِّصُّ عَلَى عَمُومِهِ يُوجِبُ مَعَ الْمُصْلَمِينَ.

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ؟» اللَّهُمَّ اشْهَدْ» مَعْنَاهُ أَنْ التَّسْبِيحَ وَاجِبٌ عَلَيَّ وَقَدْ بَلَغْتُ، وَاشْهَدْ لِي بِهِ

(١) بحرجه ترمذي ٢٧٢٢، ومسنوده ٤٢٨٩، وأحمد ٢٢٩٤٠ من حديث يزيد بن حبيب (رحمه الله) وحسنه ترمذي

(٢) في (ص): إحدى

(٣) (٩٤/٣٦)

٩٦ - [باب قوله: «يقول الله لأدم: أخرج بعث النار»

مَنْ كُلَّ أَلْفٍ تَشَعْ مِئَةً وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ]

[٥٣٢] ٣٧٩ - (٢٢٢) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْعَبْسِيُّ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: يَا آدَمُ، فَبَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، قَالَ: يَقُولُ: أَخْرِجْ بَعَثَ النَّارِ، قَالَ: وَمَا بَعَثَ النَّارِ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَ مِئَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، قَالَ: فَذَاكَ حِينَ يَثِيبُ الصَّغِيرَ، وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا، وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى، وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ» قَالَ: فَاشْتَدَّ ذَلِكَ

قوله: (حدثنا عثمان بن أبي شيبة العبسي) هو بلقاء الموحدة والسين المهمة.

قوله ﷺ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ» والحير في يديك» معنى «في يديك»: عندك. وتقدم بيد «لَبَّيْتُ» وسعديت» في حديثك معاذي ﷺ.

قوله سبحانه وتعالى لأدم ﷺ: «أَخْرِجْ بَعَثَ النَّارِ» (المبعث) هنا بمعنى المبعوث لموجه إليه، و«عنه»: يجوز أهل النار من غيرهم.

قوله ﷺ: «فَذَاكَ حِينَ يَثِيبُ الصَّغِيرَ» وتضع كل ذات حمل حملها، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى، ولكن عذاب الله شديد» معناه: موقفة لاية في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَزَّازُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿يَوْمَ تَرَوْهُمْ نَادَهُمْ فَكُلُّهُمْ رُجُوعٌ عَصَا أَصْعَتْ﴾، سج ٢، إلى آخره، وقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَقُولُونَ إِن كُفَرْتُمْ يَوْمًا يَحْمِلُ الْوَلَدُ نِشَابًا﴾ اسرسل ١٧.

وقد اختلف لعلماء في وقت وضع كل ذات حمل حملها وغيره من المذكور، فقيل: عند رزلة لساعة قبل خروجهم من ثيب وقيل: هو في القبة. فعلى الأول هو على ظاهره، وعلى الثاني يكون مجازاً، لأن القبة ليس فيها حمل ولا ولادة وتقميره: ينتهي به الأهل والشداقد إلى أنه لو نظورت الحوامل هناك لوصعن أحماهن، كما تقول لعرب: أصابت أمراً يشيب منه الوليد، يريدون شيبته، والله أعلم.

عَنْهُمْ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ ذَلِكَ الرَّحْلُ؟ فَقَالَ: «أَبَشِّرُوا، فَإِنَّ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفَ^(*)، وَمِنْكُمْ رَجُلٌ». قَالَ: ثُمَّ قَالَ «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَظْمَعُ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» فَحَمِدَنَ اللَّهُ وَكَبَّرَنَاهُ، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَظْمَعُ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» فَحَمِدَنَ اللَّهُ وَكَبَّرَنَاهُ، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَظْمَعُ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، إِنْ تَمَلَّكُكُمْ فِي الْأَمَمِ كَمَثَلِ الشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالرَّقْمَةِ فِي فِرَازِ الْحِمَارِ». [البخاري: ٦٥٣٠ وانظر: ٥٥٣٣].

[٥٣٣] - ٣٨٠ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، بِإِسْنَانٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَانِ، حَبَرَهُمْ قَالَا: «مَا أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ فِي النَّاسِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالرَّقْمَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ» وَلَمْ يَذْكُرَا: «أَوْ كَالرَّقْمَةِ فِي فِرَازِ الْحِمَارِ». [إسناده: ١١٢٨٨ وانظر: ٥٣٣٢].

قوله **عَنْهُمْ**: «إِنَّ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفَ وَمِنْكُمْ رَجُلٌ» هكذا هو في الأصول والروايات: «ألف» و«رجل» بالرفع فيهما، وهو صحيح، وتقديره أنه يلهي الذي هي ضمير الشأن، وحذفت الهاء، وهو جديرٌ معروف.

وأم «يأجوج ومأجوج» فهم غير مهموزين عند جمهور القراء وأهل اللغة، وقراء صم بالهمز فيهما وأصله من أحيج لذر، وهو صوتها وشررها، شُبِّهَ به لكثرةهم وشدةهم واضطرابهم بعضهم في بعض. قال وهب بن منبه ومقاتل بن سليمان: هم من ولد يافث بن نوح. وقال الصَّحَّاحُ: هم حيل من قُتِرَك. وقال كعب: هم بادرة من ولد آدم من غير حواء، قال: وذلك أن آدم **ﷺ** احتلم فمترحت صفته بشراً به، فخلق الله تعالى منها يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، والله أعلم.

قوله **عَنْهُمْ**: «كَالرَّقْمَةِ فِي فِرَازِ الْحِمَارِ» هي بفتح الراء وإسكان القاف قال أهل اللغة. لرقمتان في الحمار هما الأثران في باطن غصائيه وقيل: هي الدائرة في ذرعه ^(١). وقيل: هي الهمة الدتة في ذراع الدابة من داخل. والله أعلم بالصواب، وه الحمد والثناء، وه لتوفيق ولعصمة.

آخر كتاب الإيمان من «المنهاج في شرح صحيح مسلم» رحمه الله تعالى.

(*) في نسخة من «صحيح مسلم»: أَلْفًا، ولم يثبت من كلام الشرح.

(١) التفسير: ١٤٥ - ١٤٦.

(٢) في (ص) و(هـ): ذرعيه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢ - [كتاب الطهارة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطهارة

قال جمهورُ أهل اللغة: يقال: لَوَضُوءٌ وظُهُورٌ، بضمُّ أولهما، إذا أريد الفعلُ الذي هو المصدر، ويقال: لَوَضُوءٌ وظُهُورٌ، بفتح أولهما، إذا أريد الماءُ الذي يتطهَّرُ به. حكى ثقله، بنُ الأَعرابي^(١) وجماعات^(٢) من أهل اللغة وغيرهم عن أكثر أهل السنة وذهب الحلبي^(٣) ولأصمعي وأبو حاتم السجستاني والأزهري^(٤) وجماعةٌ إلى أنه ما لفتح فوهما. قال صاحب «المطالع» وخُكي انضمَّ فيهما جميعاً^(٥) وأصل الوضوء من الوضء، وهي لُحْسُنٌ ولُطْفَةٌ، وسُمِّيَ وضوءُ الصلاة وضوءاً، لأنه ينظف المتوضِّع ويحسِّنه، وكذلك الطهارة أصنَّها لِنُظْفَةِ ولِتُسْرَةٍ.

وأما الغسل، فإِذا أريد به الماءُ فهو مصمومٌ الغي، وإذا أريد به المصدر، فيجوز بضم الغين وفتحه، لغتان مشهورتان. وبعضهم يقول: إن كان مصدرٌ لـ «غَسَلْتُ» فهو بالفتح، كضربت ضرباً، وإن كان بمعنى الاغتسال فهو بالضم، كقولك: غَسَلْتُ الجُمُعة مسنون، وكذلك: الغُس من الجنَّة واجب، وما أشبهه.

(١) في «الأزهري»: (١/٤١، ٤١).

(٢) في (ج) جماعة.

(٣) في «معجم» (٧/٧٦).

(٤) في «تهذيب اللغة» (١٢/٧٠).

(٥) «المطالع لأثر» (٣/٢٨٠).

وأما ما ذكره بعض من صنّف في لحن الفقهاء من أنّ قولهم: غسل لجنبه، وعسل الجمعة، وشبهه، بالضم، لحن^(١) فهو خطأ منه، بل لذي قالوه صواب كما ذكرناه. وأما الغسل، بكسر لغين، فهو اسم لما يُغسل به الرأس، من حطمي وغيره، والله أعلم.



(١) «عبد القهار» ص ١٧. وهو لا يبين بركة وإنما في أنه لا يوجد مع لغين.

١ - [باب فضل الوضوء]

[٥٣٤] ١ - (٢٢٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

باب فضل الوضوء

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا يَحْيَى - أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ) هَذَا الْإِسْنَادُ مِنْ تَكْلِيمِ فِيهِ لِسَارِقُطْنِي وَغَيْرِهِ، فَقَالُوا - سَقَطَ فِيهِ رَجُلٌ مِنْ أَبِي سَلَامٍ وَأَبِي مَالِكٍ، وَالسَّقَطُ عَبْدٌ لِرَحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، قَالُوا - وَبَدِيلٌ عَلَى سَقَطِهِ أَنَّ مَعْدِيَّةَ بْنَ سَلَامٍ رَوَاهُ عَنْ أَخِيهِ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ^(١) وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَبَنِي مَرْجَةٍ^(٢) وَغَيْرُهُمْ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَجِبَ لِمُسْلِمٍ عَنْ هَذَا بَيِّنَاتُ الظَّاهِرِ مِنْ أَنَّ مَسْمُومَ أَنَّهُ عَمَّ سَمَاعَ أَبِي سَلَامٍ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي مَالِكٍ، فَيَكُونُ أَبُو سَلَامٍ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي مَالِكٍ، وَسَمِعَهُ أَيْضًا مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، فَرَوَاهُ مَرَّةً عَنْهُ، وَمَرَّةً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٣)، وَكَفَى كَانَ فَلَمْ يَثْبُتْ صَحِيحٌ لَا يَطْعَمُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا (حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ) فَهَبَشَجُ الْحَافِي وَبِالْبَاءِ الْمَوْحَقَّةُ.

وَأَمَّا (أَبَانُ) فَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(٤) أَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُهُ وَتَرْكُهُ، وَأَنْ لَمْ يَخْتَارَ صَرْفَهُ.

وَأَمَّا (أَبُو سَلَامٍ) فَاسْمُهُ مَمْظُورٌ، الْأَعْرَجُ الْحَنْثِيُّ لِدِمَشْقِي، نُسِبَ إِلَى حَيٍّ مِنْ جَمِيزٍ مِنَ الْيَمَنِ، لَا إِلَى الْحَبَشَةِ.

وَأَمَّا (أَبُو مَالِكٍ) فَخُتْلَفَ فِي سَمِّهِ، فَقِيلَ: الْحَدِيثُ، وَقِيلَ: عُيَيْدٌ، وَقِيلَ: كَعْبٌ بْنُ عَدِصَمٍ، وَقِيلَ:

عَمْرُو، وَهُوَ مَعْدُودٌ فِي الشَّامِيِّينَ.

(١) «الإكرامات والشمع» ص ١٥٩ - ١٦١.

(٢) التَّمَنِي: ٢٤٣٧، وَبَنِي مَرْجَةٍ: ٢٥١.

(٣) يَحْتَقِقُ فِي (ج) عَنْهُ.

(٤) (١٦١/١).

«الظُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ - أَوْ: تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَايَعُ نَفْسَهُ، فَمُعْتَقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا» . [الحديث: ٢٢٩٠٢]

قوله ﷺ: «الظُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ - أَوْ: تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَايَعُ نَفْسَهُ، فَمُعْتَقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا»

المشرح:

هذا حديث عظيم، أصل من أصول الإسلام، قد شتم على من هتكت من قو بعد الإسلام. وأما «ظهور» فاصراً ذيه الفعل، فهو مصدوم الغاء على لمختار وقوي الأكثرين، ويجوز فتحها كما تقدم، وأصل الشطر النصف.

وختلف في معنى قوله ﷺ: «الظُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ» ف قيل: معناه: أن لأجر فيه يستجى تضعيفه إلى نصفه أجزا الإيمان. وقيل: معناه: أن الإيمان يعجب ما قدمه من الخطايا، وكذلك الوضوء؛ لأن الوضوء لا يصح إلا مع الإيمان، فصار لتوفقه على الإيمان في معنى شعر وقيل: امرؤ الإيمان هو الصلاة، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُفْسِدَ يَسْئِرَكُمْ﴾ . لقره ١٤٣، وبظهوره شرط في صحة الصلاة، فصدت كالشطر، وليس يره في الشطر أن يكون نصفاً حقيقياً

وهذا القول أقرب لأقوال ورجحتم أن يكون معناه: أن الإيمان أن تصديق بالقلب، ونقيض بالظاهر، وهم شطران للإيمان، والظهر متضمنة للصلاة، فهي التيقن في ظاهر، والله أعلم.

وأي قوله ﷺ: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ» فمعناه: عظم أجرها، وأنه يملأ الميزان، وقد نظهرت نصوص القرآن والسنة على وزن الأعمال وثقل الموازين وخفتها.

وأما قوله ﷺ: «وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ - أَوْ: تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» فصبطه بالثناء المثناة من فوق في (تملآن) و(تملأ) وهو صحيح، ولأول صميم مؤنثين عائيتين، والثاني صميم هذه الجملة من الكلام.

وقال صاحب «التحريض»: يجوز: تملأ، بالتأنيث والتذكير جميعاً، فتأنيث على ما ذكرت، والتذكير على إرادة لتوعين من الكلام، أو للتكرير. قال: وأم «تملاً» فمذكّر على إرادة الذكر وأم معناه: فيحتمل أن يقال: لو قدر ثوابهما جسمًا لملأ ما بين السماوات والأرض وسبب عظم فضلهما ما اشتملت عليه من لشكره لله تعالى بقوله: سبحانه الله، والتفويض ولا تقدر إلى الله بقوله: الحمد لله والله أعلم.

وأم قوله ﷺ: «والصدقة نور» فمعناه: أنها تمنع من المعصية وتنبه عن المحشاء والمسكر وتهدي إلى الصواب، كما أن النور يستضاء به وقيل: معناه: أنه يكون أجره نوراً لصاحبها يوم القيامة. وقيل: لأنها سبب لإشراق أنوار المعارف، وإشراح القلوب، ومكشفت الحقائق، لفرغ القلب فيها ومقابلة إلى الله تعالى بطهره وبطه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَسْتَبِشُوا نُصْرًا وَالْقَبْلُؤُا﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقيل: معناه: أنها تكون نوراً ظهراً على وجهه يوم القيامة، ويكون في الدنيا أيضاً على وجهه البهاء، بخلاف من لم يعمل، والله أعلم.

وأم قوله ﷺ: «والصدقة برهان» فقال صاحب «التحريض»: معناه: يُفزع إليها كما يُفزع إلى البراهين، كأن العبد إذا سئل يوم القيامة عن مصرف ماله، كانت صدقاته براهين في جواب ذلك السؤال، فيقول تصدقت به. قال: ويجوز أن يوسم المتصدق بيمينه بها، فيكون برهاناً له على حاله، ولا يسأل عن مصرف ماله. وقال غير صاحب «التحريض»: معناه: الصدقة حجة على إيمان فاعبائها فإن المنافق يمتنع عنها لكونه لا يعتقد، فمن تصدق استدل بصدقته على صدق إيمانه، والله أعلم.

قوله ﷺ: «والصبر ضياء» فمعناه: الصبر المحبوب في الشرع، وهو الصبر على طاعة الله تعالى، والصبر عن معصيته، والصبر أيضاً على مذنبات وأنواع المكروه في الدين، ومنه أن الصبر محمود، لا يزال صاحبه مستضيئاً مهتدياً مستمرّاً على الصواب.

قال إبراهيم الخواف رحمه الله^(١): «صبر: هو ثبات على الكتاب والسنة. وقال

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سعد بن الخواف من أقارب لحيد رحمه الله تعالى توفي سنة ٢٩١هـ/٩٨٤م

«طهارة الصوفية» ص ٢١٠، والتاريخ بعدة: (٤٩٣/٦)

عن عطاء^(١): الصبر، الوقوف مع الملاء بحسن لأدب وقد الأستاذ أبو علي الدقاق، حقيقة لصبر
 ألا يعترض على المقدور، فأما إظهار الملاء لا على وجه الشكوى فلا ينافي بالصبر، قال الله تعالى في
 أيوب عليه السلام: ﴿يَا وَدَّعْهُ صَبْرًا يَمْزِجُ لَكُمْ آيَاتِهِ أَتُوبُكُمْ﴾ [ص: ١٢] مع أنه قال: ﴿فَسَبَّيْ الصُّرُوفَ﴾ والله أعلم
 وأما قوله عليه السلام: «والقرآن حجة لك أو عليك» فمعناه ضربه، أي: تمتنع به من ثلوثه وعملت به، ولا
 فهو حجة عندك

وأما قوله عليه السلام: «كن أناس يغدو، فأنفع نفسه، ومعشقتها أو موبقها» فمعناه أن كل من يسعى
 نفسه، فمنهم من يبيعها لله تعالى بصاعته فيعتقها من لعاب، ومنهم من يبيعها للشيطان والهرى
 باتباعها فيوبقها، أي: يهلكها، والله أعلم.



(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن مهدي بن عطاء، صاحب الجليل من فوائده من التوشاح توفي سنة ٣١٩ هـ لطيفات
 الصوفية ص ٢٧٤، وتاريخ بغداد، (١٦٤/٦)

٢ - [باب وجوب الطهارة للصلاة]

[٥٣٥] (٢٢٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَتُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ - وَاللُّقْظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ يَعُوذُهُ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَقَالَ: أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لِي يَا ابْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ» وَكُنْتُ عَلَى الْبَصْرَةِ. (احمد، ٢٥١٩).

باب وجوب الطهارة للصلاة

في سنده (أبو كامل الجحدري) يفتح الحميم وإسكان الحاء المهملة وفتح الدال، واسمه المفضيل بن حسين، «نسب إلى جد له اسمه» جحدرو، وتقدم يده مرآته.

وفيه (أبو عوانة) واسمه الوضاح بن عبد الله.

قوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول» هذا الحديث نص في وجوب الطهارة للصلاة، وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة.

قال القاضي عياض رحمه الله: واحتلّفوا متى فُرِضَت الطهارة للصلاة؛ فذهب ابن الجهم^(١) إلى أن الوضوء في أول الإسلام كن سنة، ثم نزل فرضه في آية التيمم. قال لجمهور - بن كاد قبل ذلك فرضاً.

قال: واحتلّفوا، في أن الوضوء فرض على كل قائم إلى الصلاة أم على السجدة خاصة؛ فذهب جمهور من السلف إلى أن الوضوء لكل صلاة فرض، بدليل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية [سورة ١٦] وذهب قوم إلى أن ذلك قد كان ثم نسيح. وقيل: الأمر به لكل صلاة على الثدب. وقيل: بل لم يُشرع إلا لمن أحدث، ولكن تجديده لكل صلاة مستحب، وعلى هذا أجمع أهل الفتوى بعد.

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم البجلي، ويعرف بابن ورق ضروري، من كتبه مسائل خلافه و«الحجة مناهج مالكة» توفي سنة ٢٢٩هـ وقيل: سنة ٢٣٣هـ «مناهج المذهب»: (٩/٢٤٢).

ذلك ولم يبق بينهم فيه خلاف، ومعنى الآية عندهم: إذا قمتم^(١) مُعِدِّين. هذا كلام القاضي رحمه الله^(٢).

واختلف أصحابنا في الموجب للوضوء على ثلاثة أوجه: أحدها: أنه يجب بالحدث وجوباً موشعاً. والثاني: لا يجب إلا عند القيام إلى الصلاة. والثالث: يجب بالأمرين، وهو الرجوع عند أصبحائنا.

وأجمعت الأمة على تحريم الصلاة بغير طهارة من ماء أو تراب، ولا فرق بين الصلاة لمفروضة وانفلتة وسجود التلاوة ولشكر وصلاة لجأزة، إلا ما حكى عن الشعبي ومحمد بن جرير الطبري من قولهم: تحوز صلاة الجسرة بغير طهارة. وهذا مذهب باطل، وأجمع العلماء على خلافه.

ولو صلي مُحْدِثٌ متعمداً بلا عُذر أثم، ولا يكفر عند وعند أحمد هير، وحكى عن أبي حنيفة أنه يكفر؛ لتلاعبه، ودليلك أن الكفر بالاعتقاد، وهذا المصلي اعتقده صحيح.

وهذا كله إذا لم يكن للمصلي مُحْدِثاً عذر، أم المعدور، كمن لم يجد ماء ولا تراباً، ففيه أربعة أقوال للشافعي. وهي مذهب لعنماء، قال نكل وحديثها قتلون، أصحها عند أصحابنا: يجب عليه أن يصلي على حاله، ويجب أن يعيد إذا تمكن من الطهارة.

والثاني: يحرم عليه أن يصلي ويجب القضاء.

والثالث: يستحب أن يصلي ويجب لقضاء.

والرابع: يجب أن يصلي ولا يجب لقضاء. وهذا لقول اختيار القرني، وهو أقوى الأقوال دليلاً، فأما وجوب الصلاة؛ فنقلوه ﷺ. «إذا أمرتكم بأمر فافعلوا منه ما استطعتم»^(٣) وأما الإعادة، فمنما تجب بأمرٍ مجدّد، ولأصل عدمه. وكذا يقول القرني: كل صلاة أبر بغيرها في الوقت على نوع من الكُلِّ لا يجب قصورها، والله أعلم.

(١) في (ص): كتم.

(٢) «كبد للمص» (١٠/٢) (١١)

(٣) أخرجه بخاري ٧٢٨٨، ومسلم ٣٢٥٧ و٦١١٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في

[٥٣٦] (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ؛ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح) ، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ - وَوَكَيْعٌ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، كُلُّهُمَا عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، بِهِذَا لِإِسْنَدٍ عَنْ لُثَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمِثْلِهِ . أَحْمَدُ ٤٩٦٩ ، ٥١٢٣ ، ٥٢٠٥ .

[٥٣٧] ٢ - (٢٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ : حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ زَادِيهِ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ - أَخْبَاهُ وَهَبُ بْنُ مُنَبِّهٍ - قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا ؛ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» ، [الحميد ٨٢٢٢ ، «البيهقي» ٦٩٥٤] .

وأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الثاني ' «لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» فمعناه : حتى يتطهر بما أو تر ب . وإنما اقتصر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الوضوء لكونه الأصل ولعائب ، والله أعلم .

وأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «ولا صدقة من غلول» فهو بصم غيب ، ولغلول : الحيلة ، وأصله السرقة من مال لغتية قبل القسمة .

وأما قول ابن عاصم : (ادع لي ، فقال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول «لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ بَقِيرٍ طُهور ، ولا صدقة من غلول» وكنث على البصرة) ومعناه : أنت لست بسالم من الغلول ، فقد كنت ولياً على البصرة ، وتعلقت بث تبعدت من حقوق الله تعالى وحقوق لعداء ، ولا يقبل الدعاء لمن هذه صفته ، كما لا تقبل الصلاة والصدقة إلا من متطوِّر . والظاهر - والله أعلم - أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قصد زجر ابن عدي وجعله على التوبة ، وتحريضه على الإفلاع عن المخالعة ، وله يُرد مقطع حقيقة بأن ادعاء لفساق لا يمنع ، فلم يزل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والسلف والخلف يذكرون للكفر وأصحاب المعاصي بالهداية والتوبة ، والله أعلم ^(١) .

قوله . (حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار ؛ قالوا : حدثنا محمد بن جعفر - حدثنا شعبة (ح) .) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة - حدثنا حسين بن علي ، عن زائدة ، قال أبو بكر : ووَكَيْعٌ حدثنا عن إسرائيل ، كلهم عن سيماك بن حرب) أم قوله : (كلهم) فيعني به شعبة وزائدة وإسرائيل .

وأما قوله : (قال أبو بكر . ووَكَيْعٌ حدثنا) فمعناه . أن أبا بكر بن أبي شيبة رواه عن حسين بن علي عن زائدة ، ورواه أبو بكر أيضاً عن وَكَيْعٍ عن إسرائيل ، فقال أبو بكر : ووَكَيْعٌ حدثنا ، وهو بمعنى قوله : حدثنا وَكَيْعٌ ، وسقط في بعض لأصول لفظة : (حدثنا) وبني قوله : (قال أبو بكر ووَكَيْعٌ عن إسرائيل) وهو صحيح أيضاً ، ويكون معطوفاً على قول أبي بكر أولاً - حدثنا حسين ، أي : وحدثنا وَكَيْعٌ عن إسرائيل . ووقع في بعض الأصول هكذا : (قال أبو بكر : وحدثنا وَكَيْعٌ) وكله صحيح ، والله أعلم .

(١) وابن عاصم هو عبد الله بن عاصم بن كريب . رأى سي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وروى عنه حديثاً . توفي سنة ٥٥٩ هـ .

٣ - [باب صفة الوضوء وكماله]

[٥٣٨] ٣ - (٢٢٦) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَرْحٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الشُّجَيْيُّ ٢ قَالَا : أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهَبٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ اللَّيْثِيَّ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رضي الله عنه دَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ ، فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ

باب صفة الوضوء وكماله

فيه (مرحلة الشجوي) هو يضم الماء وتجهاء وقد تقدم بيانه في أوّل الكتاب^(١) وفي مواضع .
قوله : (عن ابن شهاب) أن عطاء بن يزيد أخبره ، أن حمران أخبره ، هؤلاء ثلاثة تابعون بعضهم عن بعض ، (حمران) يضم لعماء .
قوله : (فعسل كفيه ثلاث مرات) هذا دليل على أن عليهما في أوّل الوضوء سنة ، وهو كذلك باتفاق العلماء .

وقوله : (ثم تمضمض واستنشر) قد جمهور أهل لغة والفقه والمحدثون . الاستنثار هو إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق . وقيل ابن الأعرابي وابن قتيبة^(٢) : الاستنثار هو الاستنشاق . والصوت الأول ، ويدل عليه الرواية الأخرى^(٣) : (استنشق واستنثر) فجمع بينهما . قال أهل اللغة هو مأخوذ من النثرة ، وهي طرف الأنف . وقال المحطاي^(٤) وغيره : هي الأنف . والعشور لأول . قال الأزهرى : روى سلمة عن الفراء أنه يقال : نثر الرجل ونثر واستنثر إذا حرث لنثرة في الطهارة^(٥) ، والله أعلم .

(١) (١٣٥/١)

(٢) في تهذيب المعجم : (١٦٠ - ١٦١) .

(٣) في تهذيب المعجم : (١٦٤) . وفي مستدرج : (٤٨٩) ، وانظر : (٤١٨) .

(٤) في (ع) : نثر

(٥) في تهذيب المعجم : (١٣٦/١)

(٦) هو أبو محمد سلمة بن عاصم الحنفي . روى عن الفراء كنية : حدث عنه ثعلب وغيره ، وكان لغة شبرا دوتا . انظر : (١٣٦/١)

بمناداة : (١٩٤/١٠) ، (١٩٤/١٠) ، (٥٦/١) .

(٧) نظر التهذيب : (٥٥/١٥) . وليس فيه نسبة عن الفراء .

وأم حقيقة المضمضة، فقد أضحينا. كمالها أن يجعل الماء في فمه ثم يديره فيه ثم يتجعه. وأم آكلها، فإن يجعل الماء في فيه، ولا يشترط إدارته على المشهور لذي قلله الجمهور. وقال جماعة من أصحابنا يشترط. وهو مثل الخلاف في مسح لرأسه لو وضع يده لمبتدئة على رأسه ولم يؤمرها هل يحصل المسح؟ والأصح لحصول، كما يكفي يصال الماء إلى باقي الأعضاء من غير ذلك.

وأم لاستنشاق فهو يصال الماء إلى داخل الأنف وجلده بالنفث إلى أقصى.

ويستحب المبالغة في المضمضة والاستنشاق إلا أن يكون صائماً فيكره ذلك. لحديث لقيط رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» وهو حديث صحيح، روه أبو داود وترمذي وغيرهما بالأمانة للصحيحة^(١). قال الترمذي: هو حسن صحيح.

قال أصحابنا: وعلى أي صفة أوصل الماء إلى لعم والأنف حصلت المضمضة والاستنشاق؟ وفي الأفضل خمسة أوجه:

الأصح: يتمضمض ويستشق بثلاث غرفات، يتمضمض من كل واحدة ثم يستشق منها.

والوجه الثاني: يجمع بينهما بخرقة واحدة، يتمضمض منها ثلاث ثم يستشق منها ثلاث.

والوجه الثالث: يجمع أيضاً بخرقة، ولكن يتمضمض منها ثم يستشق، ثم يتمضمض منها ثم يستشق، ثم يتمضمض منها ثم يستشق.

والرابع: يقص بيتهما بخرقتين، يتمضمض من إحدهما ثلاث، ثم يستشق من الأخرى ثلاثاً.

والخامس: يقص بيست غرفات، يتمضمض بثلاث غرفات، ثم يستشق بثلاث غرفات.

والصحيح الوجه الأول، وبه جاءت الأحاديث الصحيحة في «لحاري» و«مسلم» وغيرهما، وأم حديث لفصل فضعيف^(٢)، يتعين المصير إلى الجمع بثلاث غرفات كما ذكرنا، لحديث عبد الله بن زيد المديني في الكتاب^(٣).

وأنفقوا على أن المضمضة على كل قور مقدمة على الاستنشاق، وعلى كل صفة؛ وهو هو تقديم

(١) أبو داود ١٤٢ و٢٣٦٦، وترمذي ٧٩٨، وسنن أبي داود ٨٧، وابن ماجه ٤٠٧، وأحمد ١٦٣٨٠.

(٢) أخرجه أبو داود ١٣٩ عن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده.

(٣) سنن أبي داود ٥٥٥.

ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْبِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا .

ستحب أو اشتراط؟ فيه وجهان، أظهرهما: اشتراط؛ لاختلاف العضوين. والثاني: استحباب، كتقديم يده اليمنى على اليسرى، والله أعلم.

قوله: (ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يده اليمنى إلى البرفق ثلاث مرات، ثم غسل يده اليسرى مثل ذلك، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات، ثم غسل اليسرى مثل ذلك).

هذا الحديث أصل عظيم في صحة وضوءه. وقد أجمع المسموعون على أن الوجه في غسل لأعضاء مرة مرة، وعلى أن الثلاث سنة، وقد جاءت الأحاديث لصحيحة بالغسل مرة مرة، وثلاثاً ثلاثاً، وبعض الأعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين وبعضها مرة. قال العمدة: فاختلافها دليل على جواز ذلك كله، وأن الثلاث هي الكمال، والوحدة تجوز، فعلى هذا يحمل اختلاف الأحاديث، وأما اختلاف الرواية فيه عن الصحابي الواحد في القصة الواحدة، فذلك محمول على أن بعضهم حفظ وبعضهم نسي، فيؤخذ بعد زوال الثقة كما تقرّر من قبول زيادة الثقة الضابط.

واختلف العلماء في مسح الرأس؛ فذهب الشافعي في طائفة إلى أنه يستحب فيه المسح ثلاث مرات، كما في باقي الأعضاء. وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والأكثرون إلى أن السنة مرة واحدة ولا يزداد عليها. ولأحاديث الصحيحة فيها مسح مرة واحدة، وفي بعضها الاقتصار على قومه (مسح) واحتج الشافعي بحديث عثمان رضي الله عنه في «صحيح مسلم»^(١) أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثَ ثَلَاثًا. وبما رواه أبو داود في «سننه» أنه ﷺ مسح رأسه ثلاثاً^(٢)، والقيس على باقي الأعضاء، وأجاب عن أحاديث لمسح مرة واحدة بأن ذلك لبيان الجور، وواظب ﷺ على الأفضل، والله أعلم وأجمع لعلماء على وجوب غسل الوجه واليدين والرجلين واستيعاب جميعها بالغسل، وانفردت

(١) برقم ٥٤٥. وهو في مسند أحمد: ٤١٣.

(٢) أبو داود ١٠٧ و ١١٠ من حديث عثمان رضي الله عنه وهو في مسند أحمد: ٤٣٦. وقال أبو ذر بعد حديث ١٠٨: أحاديث

عثمان رضي الله عنه صحيح كتب تدل على مسح الرأس أنه مرة؛ فذهبوا لوضوء ثلاثاً وقالوا فيها: ومسح رأسه، ولو أنكروا قلنا: كيف ذكروا في غيرهم؟

لرفضة عن العشاء فقلو : الواجب في الرجسين لمسح . وهذا خصاً بهم ، فقد تظاهرت النصوص بإيجاب غسلهم ، وكذلك اتفق كل من نقل وصوة رسول الله ﷺ على أنه غسلهم وأجمعوا على وجوب مسح الرأس ، واختلوا في قدر الواجب فيه ، فذهب الشافعي في جماعة إلى أن الواجب ما يطبق عليه لاسم ولو شعرة واحدة ، وذهب مالك وأحمد وحامد إلى وجوب استيعابه ، وقال أبو حنيفة في رواية : الواجب ريعه .

واختلوا في وجوب المضيق والاستشاق على أربعة مذاهب :

أحدها : مذهب مالك والشافعي وأصحابهما أنهما سئلت في الوضوء والغسل ، وذهب إليه من السلف الحسن البصري والزهري وأحمد وقتادة وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي والليث بن سعد ، وهو رواية عن عطاء وأحمد .

والمذهب الثاني : أنهما واجبت في الوضوء والغسل لا يصحان إلا بهما ، وهو المشهور عن أحمد ابن حنبل ، وهو مذهب ابن أبي ليلى وحامد وإسحاق بن رهويه ورواية عن عطاء والمذهب الثالث : أنهما واجبتان في الغسل دون الوضوء ، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري .

والمذهب الرابع : أن الاستشاق واجبت في الوضوء والغسل ، والمضغضة ستة فيهما ، وهو مذهب أبي ثور وأبي عبيد ود وذا الظهري وأبي بكر بن لمذر ورواية عن أحمد ، والله أعلم .
واتفق الجمهور على أنه يكفي في غسل الأعضاء في الوضوء والغسل جريان الماء على الأعضاء ، ولا يشترط التدليك ، فقد روي مالك ولما في بشرطه ، والله أعلم .

واتفق الجمهور على وجوب غسل الكعنين والجرفقين ، وامرؤ زفر وسن دود^(١) لظهوري بقولهما : لا يجبه والله أعلم .

واتفق العلماء على أن السر ذالكعنين لعظم من الساقين بين الساق والقدم ، وفي كل رجل كعب ، وشئت لرفضة فقالت . في كل رجل كعب . وهو العظم الذي في ظهر القدم ، وحكي هذا عن محمد

(١) في (ص) و(هـ) : ودود . في نسخة موافق لما في «المجموع» : (١/٤٢٣)

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»

بن الحسن، ولا يصح عنه وحجة العلم في ذلك نقل أهل اللعة والاشفاق، وهذا الحديث الصحيح الذي مر فيه، وهو قوله، (يعمل رجله يميني إلى الكعنين، ويرجحه اليسرى كذلك) فأثبت في كل رجلي كعنين.

والأدلة في لمسألة كثيرة، وقد أوصحها بشواهد وأصولها في «المجموع في شرح المذهب»^(١) وكذلك بسطت فيه أدلة هذه المسائل، واختلاف المذهب، وخُجِّجَ الجميع من لطائف وأحاديث، والجمع بين النصوص المختلفة فيها، وأُظهِرَ فيها غاية لإطنا، وليس مرادي هنا إلا الإشارة إلى ما يتعلق بالحديث، والله أعلم.

قال أصحابنا: ولو شُحِقَ بالإنسان وجهان وجب غسلهما. ولو شُحِقَ ثلاث^(٢) أي أو رجل أو أكثر وهي متساويات، وجب غسل الجميع. وإن كانت اليد الرثة ناقصة وهي باقية في محل إغراض، وجب غسلها مع الأصلية، وإن كانت ثلثة فوق المرفق ولم تُحَاطَ محل الإغراض، لم يجب غسلها، وإن حاذته وجب غسل لمحادي حاذية على مذهب الصحيح المختار، وقال بعض أصحابنا لا يجب. ولو قُطعت يده من فوق المرفق فلا فرض عليه فيها، ويستحب أن يغسل بعض ما بقي لئلا يعضو لعضو من طهارة. فلو قُطع بعض الأطراف وجب غسل باقيه، والله أعلم.

قوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» إنما قال ﷺ: «لِلنَّحْوِ وَوُضُوئِي» ولم يقل: «مِثْلُ» لأنَّ «مِثْلَهُ» لا يقدر عليها غيره والمراد بالغفران الصفح دون الكبائر.

وفيه استحباب صلاة ركعتين فأكثر عقب كل وضوء، وهي سنة مؤكدة قال جماعة من أصحابنا ويعمل هذه صلاة في أوقات التهيؤ وغيرها: لأن لها سببا، واستدلوا فيه بحديث بلال^(٣) المحرج في «صحيح البخاري» أنه كان متى تَوَضَّأَ صَلَّى، وقال: «به أرجى عمل»^(٤). ولو صَلَّى فريضة أو نافذة مقصودة حصلت له هذه الفضيلة، كما تحصيل تحية المسجد بذلك، والله أعلم.

(١) المجموع في شرح المذهب.

(٢) في (ص) و(ع): ثلاثة.

(٣) البخاري: ١١٤٩ من حديث أبي هريرة^(٥). وأخرجه مسلم: ٦٣٧٤، وأحمد: ٨٤٠٣.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ عُلَمَاؤُنَا يَقُولُونَ: هَذَا الْوُضُوءُ أَسْبَغُ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ أَحَدٌ لِلصَّلَاةِ.

[ص ۵۳۹]

وَأَمَّا قَوْلُهُ **﴿لَا يَحْدُثُ فِيهِمَا نَفْسُهُ﴾** فالمراد: لَا يَحْدُثُ بِشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ، وَلَوْ عَرَّضَ لَهُ حَدِيثٌ فَأَعْرَضَ عَنْهُ مَجْرُودَ غَرَضِهِ، عَفِيَ عَنْ ذَلِكَ وَحَصَصَتْ لَهُ هَذِهِ الْمُضِيْلَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ فَعْلِهِ، وَقَدْ عَفِيَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَنِ الْخَوَطِ الْمُنِيِّ تَعَرُّضَ وَلَا تَسْتَقَرُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي كِتَابِ الْإِسْبَاطِ ^(۱)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ قَالَ مَعْنَى مَا ذَكَرْتُهُ لِإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَارُوزِيِّ ^(۲)، وَدَبَّغَهُ عَلَيْهِ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فَقَالَ: يَرِيدُ بِحَدِيثِ النَّفْسِ لِحَدِيثِ **لِمَجْتَلَبٍ وَلِمَكْتَسَبٍ**، وَأَمَّا مَا يَقَعُ فِي لِحَاطِطٍ عَالِيًا فَيَسِرُّ هُوَ الْمُرَادُ. قَالَ: وَقَوْلُهُ **﴿يَحْدُثُ نَفْسُهُ فِيهِ﴾** إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ مِمَّا يُكْتَسَبُ؛ لِإِضَاحَتِهِ إِلَيْهِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا الَّذِي يَكُونُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ يُرْجَى أَنْ تَقْبَلَ مَعَهُ لَصَلَاةٌ، وَيَكُونُ دُونَ صَلَاةٍ مَنْ لَمْ يَحْدُثْ نَفْسُهُ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ **﴿صَلَّى﴾** إِنَّمَا تَمَيَّنَ الْغُفْرَانَ لِمَوَاجِئِ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ قُلٌّ مِنْ تَسْمِ صَلَاتِهِ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ، وَإِنَّمَا حَصَصَتْ لَهُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ لِمَجَاهِدَةِ نَفْسِهِ مِنْ خَطَرَاتِ الشَّيْطَانِ وَتَفْهِيمِ عَنِّهِ وَمَحَافَظَتِهِ عَلَيْهِ. حَتَّى لَمْ يَشْتَغَلْ عَنْهُ طَرَفَةٌ عَيْنٍ، وَسَيَمَّ مِنَ الشَّيْطَانِ بِأَجْنَدِهِ وَتَفْرِيعِهِ قَلْبَهُ. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي ^(۳) وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْتُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ - (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ عُلَمَاؤُنَا يَقُولُونَ: هَذَا أَسْبَغُ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ أَحَدٌ لِلصَّلَاةِ) مَعْنَاهُ: هَذَا أَتَمُّ الْمَوْضُوءِ وَقَدْ أَجْمَعَ ائِمَّةَاءُ عَلَى كَرَاهَةِ الرِّيَادَةِ عَلَى ثَلَاثٍ، وَالْمُرَادُ بِالثَّلَاثِ الْمُسْتَوَعِبَةُ لِلْعَضْوِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَسْتَوِعِبِ الْعَضْوَ إِلَّا بِعَرَفَتَيْنِ فَهِيَ غَسْلَةٌ وَاحِدَةٌ. وَلَوْ شِئْتَ هَلْ غَسَلْتَ ثَلَاثًا أَمْ اثْنَتَيْنِ، جَعَلَ ذَلِكَ اثْنَتَيْنِ وَأَتَى ثَالِثَةً، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي قَدَّمْتُهُ لِمَجْمَعِهِمْ مِنْ أَصْحَابِنَا. وَقَالَ لَشَيْخُ أَبِي مُحَمَّدٍ الْجَوَيْنِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا: يَجْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا، وَلَا يُزِيدُ عَلَيْهِ مَخَافَةً مِنْ ارْتِكَابِ مَدْعَةٍ بِالرَّابِعَةِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْجَوْدِيُّ عَلَى الْقَوَاعِدِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الرَّابِعَةُ مَدْعَةً وَمَكْرُوهَةً إِذَا تَعَمَّدَ كَوْنُهَا رَابِعَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ يَسْتَدَلُّ بِقَوْلِ ابْنِ شِهَابٍ هَذَا مَنْ يَكْرَهُ غَسْلَ مَا يَوْقُ الْمَرْفُوقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَكْرُوهٍ

(۱) (۵۴۱/۱)

(۲) * لمعجم، (۳۵۶/۱)

(۳) (الكمال، معجم، ۱۹/۲)

[٥٣٩] ٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ
ابن شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ، أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِإِذَاءٍ،
فَأَفْرَغَ عَلَى كَتِفَيْهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ، فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِذَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ
عَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَبَدَّيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ عَسَلَ رِجْلَيْهِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ
لَا يَحْدُثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». (الحدود ٤١٨، وسنن أبي داود ١١٥٩).

عندنا، بل هو سنة محبوبة، وسيأتي بيانه في بابها قريباً إن شاء الله تعالى، ولا دلالة في قول ابن
شِهَابٍ على كراهته، فإن مرده العدد كما تقدمه، ولو صرح ابن شِهَابٍ أو غيره بكراهة ذلك، كانت
سنة النبي ﷺ الصحيحة مقدمة عليه، والله أعلم.

قوله (أنه رأى عثمان رضي الله عنه) دعا بإِذَاءٍ، فأفرغ على كتفيه ثلاث مِرَارٍ، فعسلهما، ثم أدخل يمينه في
الإِذَاءِ، فمضمض واستنشق، ثم عسل وجهه ثلاث مَرَّاتٍ، فيه أن السنة في مضمضه ولاستنشق أن
يأخذ الماء لهم يمينه. وقد يستدل به على أن مضمضه ولاستنشق يكونان بغرفة واحدة، وهو أحد
الأوجه الخمسة التي قدمتها^(١)، ووجه للدلالة منه أنه ذكر تكرار غسل الكفين والوجه وأطلق أخذ الماء
للمضمضمة، والله أعلم.

ويُستدل به على استحباب غسل الكفين قبل إدخالهما الإِذَاءِ وإن لم يكن قد قدم من التَّوَمُّمِ إذا شئت في
تحاسة يده، وهو مذهبنا، والدلالة منه ظاهرة، وسيأتي بيان هذه المسألة في بابها قريباً إن شاء الله
تعالى، والله أعلم.



٤ - [باب فضل الوضوء والصلاة عقبه]

[٥٤٠] ٥ - (٢٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَاقُ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَهُوَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ، فَجَاءَهُ الْمُؤَدُّ عِنْدَ الْعَصْرِ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَحَدٌ نَكُنُّكُمْ حَبِيبًا لَوْلَا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ.....»

باب فضل الوضوء والصلاة عقبه

قوله: (وهو ببناء المسجد) هو بكسر ناء وبسند أي، بين يدي المسجد وهي جواره، والله أعلم.

قوله: (والله لأحدثكم حديثاً) فيه جوهر لحب من غير ضرورة ولا استحلاف.

قوله: (لولا أنه في كتاب الله ما حدثتكم)، ثم قال قال عروة الآية: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَاهُم مِنَ الْكِتَابِ﴾ (آية رقم ١٥٩). معناه: لولا أن الله تعالى أوجب على من علم علماً بإلغاه، لم يكتب حريصاً على تحديثكم، وليس مشكراً بحدثتكم.

وهذا كله على ما وقع في الأصول التي بيلاذنه، ولاكثر الناس من غيرهم: (لولا آية) بالياء ومدة لألف. قال القاضي عياض: وقع للرؤاة في الحديثين: (لولا آية) بالياء، ولا الباجي فيه رواه في حديث الأول: (لولا أنه) بالنون. قال واحتلف رواية مالك في هذين اللفظين قال. واختلف العمدة في تأويل ذلك، ففي «مسم» قول عروة: إن الآية هي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَاهُم مِنَ الْكِتَابِ﴾ (آية رقم ١٥٩) وفي «الموطأ» قال مالك: إنه يريد هذه الآية: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ الْأُكْبَرَيَيْنِ﴾ (آية رقم ١١١) وعلى هذا تصح الروايتان^(١)، ويكون معنى رواية النون. لولا أن معنى ما أحدثكم به في كتاب الله تعالى ما حدثتكم به؛ لثلاثاً تتكلم.

قال القاضي: والآية التي ذكرها عروة وإن كانت نزلت في أهل الكتاب، ففيها تنبيه وتحذير لمن

(١) «الموطأ» ٦٤.

(٢) في (ج) لروايت

فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ، فَيُصَلِّي صَلَاةً، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا». [حدود ٥١٠].
[روى ٥٤٢].

[٥٤١] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِبْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ: «فَيُحْسِنُ وَضُوءَهُ، ثُمَّ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ» [حدود ٥١٠، ٥٤٢].
[٥٤٢] ٦- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَكِنَّ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ حُمْرَانَ أَنَّهُ قَالَ: فَلَمَّا تَوَضَّأَ عُثْمَانُ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثاً، وَاهِ لَوْلَا أَنَّهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْوه، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ فَيُحْسِنُ وَضُوءَهُ، ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلَاةَ، إِلَّا غَفَرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا».

فعل معنهم وسنت سبيلهم، مع أن النبي ﷺ قد عم في الحديث المشهور: «مَنْ كَتَمَ عِلْماً أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(١). هذا كلام القاضي^(٢)، والصحيح تأويل عروة، والله أعلم.
قوله ﷺ: «فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ» أي: يأتي به تامةً بكمال صفته وأدائه.

وفي هذا الحديث المحث على الاعتناء بتعمم أدب الوضوء وشروطه والعمل بذلك ولاحتياط فيه، والمحرض على أن يتوضأ على وجه يصح عند جميع العلماء ولا يترخص بخلافه، فيسعي أن يحرض على التسمية والنية والمضمضة والاستنشاق والاستنثار واستيعاب مسح الرأس ومسح الأذنين وذلك الأعضاء والالتفات في الوضوء وترتيبه، وغير ذلك من المختلف فيه، وتحصيل ماء ظهوره بالإجماع، والله أعلم.

قوله ﷺ: «اعمل ما به وبين لصلاة التي تليها» أي: التي بعدها؛ فقد جاء في «الموطأ»^(٣) التي تليها حتى يصلّيها^(٤).

قوله (عن صالح قال: قال ابن شهاب: ولكن عروة يحدث عن حمران أنه قال: توضأ عثمان) هذا إسناد جتمع فيه أربعة تدوير مدنيون يروي بعضهم عن بعض، وفيه لطيفة أخرى، وهي رواية الأَكْبَر عن الأصغر، فإن صالح بن كيسان أكبر سن من الزهري وقوله (ولكن) هو متعلق بحديث قبله

(١) أخرجه أبو داود: ٣٦٥٨، وترمذي: ٢٨٤٠، وابن ماجه: ٢٦١، وأحمد: ٧٥٧١ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) إكمال المعتمد: (١٨، ١٦/٢).

(٣) «الموطأ»: ٦٤، وهو عند البخاري: ٢٦٠، وأحمد: ٤٠١.

قَالَ عُرْوَةُ الْإِيَّةُ: ﴿رَبِّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَانَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿الَّذِينَ﴾

سنة ١٢٥٩ (سحري ١٦٠) [وفى ١٥٤٠]

[٥٤٣] ٧- (٢٢٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَخِجَّاحُ بْنُ الشَّاعِرِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ - قَالَ عَيْدٌ: حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ -: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَعِينِ بْنِ لَدَاسٍ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عُمَانَ، فَدَعَا بِصُفْوَى فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ، فَيُحْسِنُ وُضْوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يَأْتِ كَبِيرَةٌ، وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ».

قوله ﷺ «كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة، وذلك الدهر كله» معناه أن الذنوب كلها تُعفى، لا الكبائر فيها، لا تُعفى، وليس لمرء أن الذنوب تُعفى ما لم تكن كبيرة، فإن كانت لا يُعفى شيء من الصغائر؛ فإن هذا وإن كان محتملاً فسباقاً لأحد حديثي أبيه، قال القاضي عياض رحمه الله: هذا، المذكور في الحديث من عُفْرِ الذنوب ما لم يؤت كبيرة هو مذهب أهل السنة، وأن الكبائر إنما تُكْفَرُ لتوبة أو رحمة الله تعالى وفضله^(١)، والله أعلم.

وقوله ﷺ «وذلك الدهر كله» أي: ذلك مستمر في جميع الأيام.

ثم إنه وقع في هذا الحديث: «ما من امرئ مسلم يحضره صلاة مكتوبة، فيحس وضوءها وخشوعها وركوعها، إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة» وفي الرواية لمتقدمة: «من توضأ بحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه» وفي الرواية الأخرى: «إلا عُفِرَ له ما بينه وبين الصلاة التي تليها» وفي الحديث الآخر: «من توضأ هكذا، غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه، وكانت صلاته ومشيئه إلى المسجد تلة» وفي الحديث الآخر: «الصلوات الخمس كفارة لما بينهن» وفي الحديث الآخر: «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان، مكفّرات ما بينهن إذا اجتنب الكبائر».

فهذه الألفاظ كلها ذكرها مسلم في هذا الباب وقد يقال: إذ كفر الوضوء، فماذا تكفر الصلاة؟ وإذا كفر الصلوات فماذا تكفر الجمعة ورمضان، وكذلك صوم يوم عرفة كفارة ستين

[٥٤٤] ٨ - (٢٢٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عَدَّةِ النَّضْبِيِّ ، قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ الدَّرَّ وَرْدِيُّ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسَمٍ ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ قَالَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَوْمَ ضَوْءٍ ، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ إِنَّ نَسَاءً يَتَخَذَتُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ لَا أُدْرِي مَا هِيَ؟ إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضُوءِي هَذَا ، ثُمَّ قَالَ «مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً» وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَدَّةٍ أَتَيْتُ عُثْمَانَ فَتَوَضَّأَ . [نشر: ٢٥٣٩].

[٥٤٥] ٩ - (٢٣٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ أَبِي أَنَسٍ: أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ بِالْمِقَاعِ فَقَالَ: «أَلَا أُرِيكُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا . وَزَادَ قُتَيْبَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ سُفْيَانٌ: قَالَ أَبُو النَّضْرِ: عَنْ أَبِي أَنَسٍ قَالَ: وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

ويوم عاشوراء كفارة سنة^(١) ، وإن وفق تأمينة تأمير الملائكة فغفر له ما تقدم من ذنبه^(٢)

ولجوت ما أجب به لعامة: أن كل واحد من هذه المذكورات صالح لتكفير، فإن وجد ما يكفره من الصلوات كثره، وإن لم يصدق صغيرة ولا كبيرة، كتبت به حسنة ورفعت به درجات، وإن صادف كبيرة أو كذا لم يصدق صغيرة، رُحِمَ أن يخفف من الكفائر، والله أعلم

قوله . (عن أبي النصر، عن أبي أنس، عن عثمان بن عفان) توضحاً بالمقاعد فقال ألا أريكم وضوء رسول الله ﷺ؟ ثم توضحاً ثلاثاً ثلاثاً . وزاد قُتَيْبَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ سُفْيَانٌ قَالَ أَبُو النَّضْرِ عَنْ أَبِي أَنَسٍ قَالَ: وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

أما (أبو النصر) فاسمه سالم بن أبي أمية^(٣) ، المذني القرشي، يُقْبَلُ «موسى عمر بن عبد الله»^(٤) ، القمي

(١) أخرجه بسائلي في «الكبرى»: ٢٨٠٩ ، وأحمد: ٢٢٥١٧ من حديث أبي قتادة ﷺ ، وخرجه بحقه مسلم: ٢٧٤٦ ، وأحمد: ٢٢٦٤٠ .

(٢) أخرجه بحري: ٧٨٠ ، ومسلم: ٩١٥ من حديث أبي هريرة ﷺ ، وهو في مسند أحمد: ٧١٨٧ .

(٣) في (ص): ابن أمية ، وهو خطأ

(٤) في (ص) و(هـ): عبد الله ، وهو خطأ

[٥٤٦] ١٠ - (٢٣١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ

وَكُثْبَةَ. وَأَمَّا (أَبُو أَنَسٍ) فَاسْمُهُ مَالِكُ بْنُ أَبِي عَمْرِو الْأَصْبَحِيِّ لِمَدَنِي، وَهُوَ جَدُّ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ لِإِمَامِهِ، وَوَلَدَهُ أَبِي شَهْبِيزٍ هَمٌّ مَالِكٌ.

وَأَمَّا (الْمَفْعَلُ) فَيَفْتَحُ الْعَبِيدَ بِالْقَدَفِ. قِيلَ: هِيَ ذِكْرُ كَيْفٍ عِنْدَ عَثْمَانَ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقِيلَ: ذَرْحٌ، وَقِيلَ: مَوْصِعٌ يَقْرُبُ لِمَسْجِدٍ تَحْتَهُ لِقَعُودُ فِيهِ لِقَضَاءِ حَوَائِجِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (تَوْضُؤًا ثَلَاثًا ثَلَاثًا) فَهُوَ أَصْلٌ عَظِيمٌ فِي أَنْ لَسْتَهُ فِي لَوْصُوءٍ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَدْ قُلِمَتْ لَهُ مُجْمَعٌ عَلَى أَنَّهُ سَلَّةٌ وَأَنْ أَوْجِبَ مَرَّةً وَاحِدَةً. وَفِيهِ دَلَالَةٌ لِلشَّفْعِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ فِي أَنَّ الْمُسْتَحْتَ فِي الرَّأْسِ أَنْ يَمْسَحَ ثَلَاثًا كَيْفِي الْأَعْصَاءِ. وَقَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ بِعَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ جُمِعَتْ فِي مَبْنًى فِي «شَرْحِ الْمَهْذُوبِ»^(١) وَنُيِّهَتْ عَلَى صَحِيحَتِهَا مِنْ ضَعْفِهَا وَمَوْصِعِ الدَّلَالَةِ مِنْهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فَمَعْنَاهُ: أَنَّ عَثْمَانَ قَرِيبًا قَالَهُ وَالرَّجُلُ عِنْدَهُ لَمْ يَخْلُفُوهُ. وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ رِوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ: أَنَّ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوْضُؤًا ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: هَلْ رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَّ هَذَا؟ قَالُوا: بَعْدَ^(٢) وَلَهُ أَعْمَدٌ.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الثَّغَرِ، عَنْ أَبِي أَنَسٍ. أَنَّ عَثْمَانَ تَوْضُؤًا) هَذَا الْإِسْنَادُ مِنْ جَمْعِهِ مَا اسْتَدْرَكَهُ ابْنُ رِظْوَنِي^(٣) وَغَيْرُهُ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ لِمُسَانِي الْحَبَّائِيِّ: يُذَكَّرُ أَنَّ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ وَهَمٌّ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي قَوْلِهِ: عَنْ أَبِي أَنَسٍ، وَنَحْوُ هَذَا أَبُو الثَّغَرِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَثْمَانَ، رَوَاهُ هَذَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ^(٤) وَغَيْرِهِ. قَالَ: وَهَكَذَا قَالَ ابْنُ رِظْوَنِي هَذَا مَا وَهَمَ فِيهِ وَكِيعٌ عَلَى الثَّوْرِيِّ، وَخَالَفَهُ أَصْحَابُ ابْنِ ثَوْرٍ الْحَدَّثُ، مِنْهُمْ الْأَشْجَعِيُّ عُبَيْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ وَبِزْدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ وَالتَّرْبِيعِيُّ وَمَعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُمْ، زَوْهَ عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي الثَّغَرِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَثْمَانَ، أَنَّ عَثْمَانَ، وَهُوَ النَّصْرَانِي، هَذَا أَخْرَجَ كَلَامَ أَبِي عَمْرِو^(٥).

(١) «المصنف» ٤: (١/٤٣٢).

(٢) «الشيخون نكحوا» (١/٧٨)، وهو في «مسند أحمد» ٤٠٤.

(٣) في «الأذنية والتبعية» ص ٣١٢ - ٣١٣.

(٤) «المعنى ومعرفته» (٢/٢٨١).

(٥) «تقريب المصنف» (٣/٧٨٤ - ٧٨٥).

قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ - عَنْ مُسْعَرٍ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ أَبِي صَخْرَةَ قَالَ - سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ قَالَ: كُنْتُ أَصْعُ لِعُثْمَانَ طَهُورَهُ، فَمَا أَتَى عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ يُقَيِّضُ عَلَيْهِ نُظْفَةً. وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ انْصِرَافَتِ مِنْ صَلَاتِنَا هَذِهِ - قَالَ مُسْعَرٌ أَرَاهَا الْعَصْرَ - فَقَالَ: «مَا أَذْرِي أَحَدُكُمْ بِشَيْءٍ أَوْ أَسْكُتُ؟» فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كَانَ خَيْرًا فَحَدِّثْ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَطَهَّرُ فَيُتِمُّ الطَّهْوَرَ الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيُصَلِّيَ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الْحَمْسَ، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَاتٍ لِمَا بَيْنَهَا». [ص ١٥٧]

هواه (عمر جامع بن شداد أبي صخرة) هو يفتح الصاد المهملة ثم خاء معجمة ساكنة ثم دال و هاء وقد تقدم ضبطه (١).

قوله: (فما أتى عليه يومٌ إلا وهو يُقَيِّضُ عليه نطفة) (النطفة) بضم النون، وهي الماء لقبيل ومراذه. لم يكن يمرُّ عليه يومٌ إلا عتسل فيه، وكانت ملازمته للاغتسال محافظة على تكثير الطهر وتحسين ما فيه من عظم الأجر الذي ذكره في حديثه، والله أعلم.

قوله ﷺ: «(ما أدرى أحدُكم بشيءٍ أو أسكت؟» قال قلنا يا رسول الله، إن كان خيراً فحدثنا، وإن كان غير ذلك فالله ورسوله أعلم).

أما قوله ﷺ: «(ما أدرى أحدُكم أو أسكت؟» فيحتمل أن يكون معناه: ما أدرى هل ذكرى لكم هذا الحديث في هذ الزمان مصلحة أم لا؟ ثم ظهرت مصلحته في الحاش عند ﷺ فحدثهم به، لما فيه من ترغيبهم في الطهارة وسائر أنواع الصاعات، وسبب توفيقه أولاً أنه خاف مفسدة أنكأهم، ثم رأى المصلحة في التحديث به.

وأما قولهم (ما كان خيراً فحدث) فيحتمل أن يكون معناه: إن كان يشرُّكك رسلاً لشخص وترعياً في الأعمام، أو تحليلاً وتغييراً من المعاصي والمخالفات، فحدث به، لتحرص على عمل الخير والإعراض عن الشر. وإن كان حديث لا يتعلق بالأعمال ولا ترغيب فيه ولا ترهيب، فالله ورسوله أعلم، ومعناه: فتروى فيه وأنتك، والله أعلم.

قوله ﷺ: «(ما من مسلم يتطهر فيتم الطهور الذي كتب الله عليه، فيصلي هذه الصلوات الخمس، إلا كانت كفارة لما بينهن)» هذه الرواية فيها فائدة نفيسة، وهي قوله ﷺ: «(الطهور الذي كتب الله تعالى

[٥٤٧] ١١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَامِصِ بْنِ سَدَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبِي بَرْزَةَ يُحَدِّثُ أَبَا بَرْزَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ فِي إِمَارَةِ بَشْرِ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ آتَمَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ» [أحد ٥٠٣].

هَذَا حَدِيثُ ابْنِ مُعَاذٍ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عُثْمَانَ: فِي إِمَارَةِ بَشْرِ، وَلَا ذِكْرُ الْمَكْتُوباتِ.

[٥٤٨] ١٢ - (٢٣٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ بَكَّيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ قَالَ: تَوَضَّأَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ يَوْمًا وَضُوءًا حَسَنًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ، ثُمَّ قَالَ «مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَنْهَازُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، فُفِّرَ لَهُ مَا خَلَا مِنْ ذَنْبِهِ» [أحد ٥٠٩].

[٥٤٩] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ رِثْوَنُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى؛ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ الْحَكِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَاهُ،

عليه «فَإِنَّهُ دَأَى عَلَى أَنْ مَنْ اقْتَصَرَ فِي وَضُوءِهِ عَلَى طَهْرَةٍ الْأَعْصَاءِ الْوَاجِبَةِ وَتَرَكَ الشُّنَنَ وَالْمُسْتَحْضَاتِ، كَانَتْ لَهُ نَفْضِلَةٌ حَاصِلَةٌ لَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَتَى بِالشُّنَنِ أَكْمَلَ وَأَشَدَّ تَكْفِيرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قوله ﷺ «لَا يَنْهَازُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ» هُوَ مِفْتَاحُ لِبَاءِ وَالْهَاءِ وَإِسْكَانِ التَّوْنِ بَيْنَهُمَا، وَمَعْنَاهُ: لَا يَدْفَعُهُ وَشَهْطُهُ وَيَحْرُكُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ. قُلْ أَهْلُ لُغَةٍ: نَهَزَتْ الرِّيحُ أَهْزَهُ: إِذَا دَفَعَتْهُ، وَنَهَرَ رَأْسَهُ، أَيَّ حَرَّكَهُ. قُلْ صَاحِبُ «المطالع»: وَضِيطُهُ بَعْضُهُمْ: «يَنْهَازُهُ» بِضَمِّ الْيَاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ، ثُمَّ قَالَ وَقِيلَ «» هِيَ لُغَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ لَحْظٌ عَلَى الْإِحْلَاصِ فِي الطَّاهَاتِ، وَأَنْ تَكُونَ مَتَحَضَّةً لِلَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «فُفِّرَ لَهُ مَا خَلَا مِنْ ذَنْبِهِ» أَيُّ: مَا مَضَى.

قوله (أَنَّ الْحَكِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَاهُ،

أَنَّ مُعَاذَ بْنَ عَفْفَانَ الرَّحْمَنَ حَدَّثَهُمَا عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، فَصَلَّاهَا مَعَ النَّاسِ أَوْ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ». (احمد ٤٨٣).

١. بخاری ٦٤٣٣، احمد ٤٨٣.

ان معاذ بن عبد الرحمن حدثهما عن حمران) هذا الإسناد اجتمع فيه أربعة تابعين (بحكيم) بصم الحاء ويصح الكاف، و(اذفع عن مجير) و(معلد) و(حمران).



٥ - [باب: الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان

مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر]

[٥٥٠] ١٤ (٢٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، كُتِبَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ -: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ مَوْلَى الْحُرَقَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّلَاةُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا لَمْ تُقَسَّ الْكَبَائِرُ». [تحفة ١٠٢٨٥].

[٥٥١] ١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ». [تحفة ٨٧١٥].

[٥٥٢] ١٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَّابُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي صَخْرٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ إِمْحَانَ مَوْلَى رَافِدَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكْفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ.....»

قوله (مولى الحُرَقَة) هو بضم الحاء المهملة وفتح الراء، تقدّم بيته أول الكتاب^(١)

قوله: (حدثنا بن وهب، عن أبي صخر) هو أبو صخر، من غير هذا في آخره، واسمه حميد بن زيد، وقيل حميد بن صخر، وقيل: حماد بن زيد، ويقال له أبو صخر الخُرَاط، صاحب لُعباء المديني، سكن بصر.

قوله ﷺ «ورمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما» فيه حوار قول (رمضان) من غير إضافة شهر إليه، وهذا هو لصواب، ولا وجه لإكراه من أنكره. وستأتي لمسألة في كتاب صيامنا شاء الله تعالى وأضحية مبسوطة بشواهد^(٢).

(١) (٤١١/١)

(٢) عقد تحفيظ ٢٤٩٥.

إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ». [احمد، ٩١٩٧].

قوله عَلَيْهِ السَّلَام : «إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ» هكذا هو في أكثر الأصول : «اجتنب» آخره ياء موحدة ، ولا لكثرة « منصوب ، أي إذا اجتنب ما عليها الكبائر ، وفي بعض الأصول « حُتِبَتْ » بزيادة تاء مثناة في آخره على ما لم يسم فاعله ، ورفع «الكبائر» وكلاهما صحيح ظاهر ،

حُتِبَتْ ، حُتِبَتْ ، حُتِبَتْ

٦ - [باب الذكر المستحب عقب الوضوء]

[٥٥٣] ١٧ - (٢٣٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ - يَعْنِي بِنَ يُزَيْدَ - عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ (ج) - وَحَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: ..

باب الذكر المستحب عقب الوضوء

قال مسلم: (حدثني محمد بن حاتم قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال حدثنا معاوية بن صالح، عن ربعة - يعني ابن يزيد - عن أبي إدريس الخولاني، عن عقبة بن عامر. قال وحدثني أبو عثمان، عن جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر) له قال مسلم: (وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا زيد بن الحباب قال حدثنا معاوية بن صالح عن ربعة بن يزيد عن أبي إدريس، وأبي عثمان عن جبير بن نفير، عن عقبة).

اعلم أن العلماء اختلفوا في لقائل في الطريق الأول: (وحدثني أبو عثمان) من هو؟ فقيل: هو معاوية بن صالح، وقيل: ربعة بن يزيد.

قال أبو علي الغساني المجتبى في "تفصيل المهمل": لصواب أن القائل ذلك هو معاوية بن صالح. قال: وكتب أبو عبد الله بن الحذاء في سخته: (قال ربعة بن يزيد: وحدثني أبو عثمان) عن جبير، عن عقبة) قال أبو علي: والذي أتى في النسخ المروية عن مسلم هو ما ذكره أولاً - يعني ما قدمته أنا هنا - قال: وهو الصواب؛ قال وما أتى به ابن الحذاء وهم منه، وهذا بين من رواية الأئمة لتثبت لحفظه، وهذا الحديث يرويه معاوية بن صالح بإسنادين أحدهما عن ربعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن عقبة، والثاني: عن أبي عثمان عن جبير بن نفير، عن عقبة.

قال أبو عبيد: وعلى ما ذكرنا من الصواب خرجه أبو مسعود للمشتقي، فصرح وقال (قال معاوية بن صالح، وحدثني أبو عثمان، عن جبير، عن عقبة) ثم ذكر أبو عبيد طرقاً كثيرة فيها التصريح بأهه معاوية بن صالح، وأثبت أبو عبيد في إيضاح ما صوّبه وكذلك جاء التصريح بكون القائل هو

(١) في (ج): زيد. في نسخة كذا، وهو خطأ

معاوية بن صالح في «مس أبي داود» فقال أبو داود حدثنا أحمد بن سعيد، عن أبي زغب، عن معاوية بن صالح، عن أبي عثمان، وأبيه سعد بن هاشم، عن جبير بن نفير، عن عقبة، قال معاوية: وحديثي ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن عقبة، حدثنا نسطور بن أبي داود^(١)، وهو صريح في تقديمه.

وأما قوله في الرواية الأخرى من طريق ابن أبي شيبة: (حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس، وأبي عثمان عن جبير) فهو محمود على ما تقدم، فقوله: (وأبي عثمان) معصوف على (ربيعة) وتقديره. حدث معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس عن جبير، وحدث معاوية عن أبي عثمان عن جبير. والمسل على هذا التأويل ولتقدير ما رواه أبو علي الغساني بإسناده عن عبد الله بن محمد النخعي قال: حدثت أبو بكر بن أبي شيبة، حدث زيد بن الحباب، حدث معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن عقبة، قال معاوية وأبو عثمان، عن جبير بن نفير، عن عقبة.

قال أبو علي: فهذا الإسناد يبين ما أشكل من رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة. فإن أبو علي: وقد روى عبد الله بن وهب عن معاوية بن صالح هذا الحديث أيضاً فيبين لإسنادين معاً، ومن أين مخرجهما، فذكر ما قدمه من رواية أبي داود عن أحمد بن سعيد عن بن زغب.

قال أبو علي: وقد خرج أبو عيسى الترمذي في مصنفه هذا الحديث من طريق زيد بن الحباب عن شيخه لم يقم إسناده، عن زيد^(٢)، وحق أبو عيسى في قلت علي زيد بن الحباب، وزيد يرى من هذه الملة، والوهم في ذلك من أبي عيسى أو من شيعته الذي حدثه به؛ لأننا قدمنا من رواية أئمة حنفية عن زيد بن الحباب ما يخالف ما ذكره أبو عيسى والحمد لله وذكره أبو عيسى أيضاً في كتاب «العلم وسؤالاته» محمد بن إسماعيل البخاري^(٣) فم يخرجه، وأتى فيه عنه بقول يحذف ما ذكرنا عن الأئمة، ولعله لم يحفظ عنه.

وهذا حديث مختلف في إسناده، وأحسن طرقه ما أخرجه مسلم بن الحجاج من حديث أبي مهدي وزيد بن الحباب عن معاوية بن صالح قال أبو علي: وقد رواه عثمان بن أبي شيبة أخو أبي بكر عن زيد بن الحباب، فرد في إسناده رجلاً، وهو جبير بن نفير، ذكره أبو داود وفي «سننه» في باب كراهة

(١) في «سننه»: ٦٦٩.

(٢) ترمذي ٥٥.

كَانَتْ عَلَيْنَا رِعَايَةُ الْإِبِلِ، فَجَاءَتْ نَوَيْتِي، فَرَوَّحْتُهَا بِعَشِيٍّ، فَأَذْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا يُحَدِّثُ النَّاسَ، فَأَذْرَكْتُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ، إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» قَالَ: فَقُلْتُ: مَا أَجُودَ هَذَا قِيَادَ قَائِلٍ بَيْنَ يَدَيَّ يَقُولُ: الَّتِي قَنَنْهَا أَجُودُ، فَتَنْظَرُثُ فَرَدَا عُمَرُ، قَالَ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتُكَ جِئْتَ آتِفًا،

الرَّسُومَةُ بِحَدِيثِ النَّفْسِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ حَدَّثَنَا مَعْدُوَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ بَرِيدٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْحَوَّلَانِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ عُقْمَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَافِي^(١)، وَقَدْ أَتَقَنَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْإِسْتَدَ عَدِيَّةَ الْإِتْقَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَسَمُ (أَبِي إِدْرِيسَ) عَثْمَانُ اللَّهِ، بِالنِّدَالِ لِمُعْجَمَةٍ، أَيْ عَبْدُ اللَّهِ. وَأَمَّا (زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ) فَبُضْمُ لَحَاءِ لِمُهْمَلَةٍ وَيُدْنَى «الْمَوْحَلَّةُ الْمَكْرُورَةُ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (كَانَتْ عَلَيْنَا رِعَايَةُ الْإِبِلِ، فَجَاءَتْ نَوَيْتِي، فَرَوَّحْتُهَا بِعَشِيٍّ) مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَسَّوْنَ رِعَى بَيْنَهُمْ، فَيُجْتَمِعُ الْجَمَاعَةُ وَيُصَلُّونَ إِيَّاهُمْ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَيُرْعَاهُ كُلُّ يَوْمٍ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لِيَكُونَ أَوْفَقَ بِهِمْ، وَيَتَصَرَّفُ بِأَقْوَمٍ فِي مَصَالِحِهِمْ.

وَالرُّعَايَةُ بِكسر الرَّاءِ، وَهِيَ الرُّعْيُ. وَقَوْلُهُ: (رَوَّحْتُهَا بِعَشِيٍّ) أَيْ: رَزَقْتُهَا إِلَى مُرَاحَتِهَا فِي حَرِّ النَّهْرِ وَتَفَرُّعَتْ مِنْ أَمْرِهَا، ثُمَّ جِئْتُ إِلَى مَجْلِسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ» هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ: «مُقْبِلٌ أَيْ: وَهُوَ مُقْبِلٌ، وَقَدْ جَمَعَ ﷺ بَيْنَ التَّفْطِئَتَيْنِ أَنْوَاعَ الْحَضُوعِ وَالْحَشُوعِ؛ لِأَنَّ الْحَضُوعَ فِي الْأَعْضَاءِ وَالْحَشُوعَ بِالْقَسْبِ عَلَى مَا قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ.

قَوْلُهُ: (مَا أَجُودَ هَذَا) يَعْنِي هَذِهِ الْكَلِمَةُ أَوْ مُفَادَتُهَا أَوْ الْبُشْرَةُ أَوْ الْعَادَةُ، وَجُودَتِهَا مِنْ جِهَاتٍ، مِنْهَا: أَنَّهُ سَهْلَةٌ مُتَيَسِّرَةٌ يَتَوَسَّلُ عَلَيْهَا كُلُّ أَحَدٍ بِأَمْسَقَةٍ، مِنْهَا: أَنَّ أَحْرَفَ عَظِيمٍ.

قَوْلُهُ: (جِئْتَ آتِفًا) أَيْ: قَرِيبًا، وَهُوَ بِالْمَدِّ عَلَى لُغَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَبِالْقَصْرِ عَلَى لُغَةِ صَحِيحَةِ ثَوْرِيٍّ فِيهِ فِي اسْتِغْنَاءٍ^(٢).

(١) أَبُو دَاوُدَ: ٩٠٦.

(٢) «تَقْدِيرُ سَهْلٍ» (٣/ ٧٨٥ - ٧٩٠).

(٣) قَرَأَ بِهِ بَنُ كَثِيرٍ فِي رَوَايَةِ ثَوْرِيٍّ بِتَفْخِيمٍ، عَنْهُ (الْمُتَبَسِّرَةُ) حَتَّى ٢٠١، وَهُوَ مُنْشَرٌّ: (٢/ ٣٧٤).

قَالَ «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُبَلِّغُ - أَوْ: فَيُسَبِّحُ - الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، إِلَّا قُتِلَتْ لَهُ أَنْوَابُ الْجَنَّةِ السَّمَاوِيَّةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

[حد ١٧٣٩٣].

[٥٥٤] (•••) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْحَوَّلَانِيِّ: وَأَبِي عَثْمَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ بْنِ هَالِكِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ هَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فَذَكَرَ مِنْهُ عَيْرٌ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

[غير ٥٥٣]

قوله ﷺ: «فَيُسَبِّحُ - أَوْ: فَيُسَبِّحُ - الْوُضُوءَ» هما بمعنى واحد، أي: يُتِمُّهُ وَيُكْمِلُهُ فَيُوصِلُهُ مَوَاضِعَهُ عَلَى نَوَاحِيهِ الْمُسْتَوْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أما أحكام الحديث، ففيه أنه يستحبُّ للمتوضِّئ أن يقول عقيباً ووضوئه: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله». وهذا متفق عليه، وينبغي أن يصمَّ إليه ما جاء في رواية الترمذي متصلاً بهذا الحديث: «اللَّهُمَّ اجْعَلْني من التَّوَّابِينَ واجْعَلْني من الْمُتَطَهِّرِينَ»^(١).

ويستحبُّ أن يصمَّ بهما ما روه النسائي في كتابه «عمل اليوم والليلة» مرفوعاً: «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، أستغفرُكَ وأتوبُ إليك»^(٢). قول أصحابنا: ويُستحبُّ هذه الأذكار للمغتسل أيضاً، والله أعلم.



(١) الترمذي ٥٥٤.

(٢) «عمل اليوم والليلة» ٨١ من حديث أبي سعيد الخدري (ص ١٠٠). وهو في «سنن الكبرى» ٩٨٢٩ قال حماد بن عمار.

أبو يعقوب ثم روه معروف.

٧ - [باب في وضوء النبي ﷺ]

[٥٥٥] ١٨ - (٢٣٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَاصِمٍ الْأَنْصَارِيِّ - وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ - قَالَ: قِيلَ لَهُ: تَوَضَّأَ لَكَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا بِإِنَاءٍ، فَأَكْفَأَ مِنْهَا عَلَى يَدَيْهِ، فَعَسَسَهُمَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَحْرَحَهَا، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا،

باب آخر في صفة الوضوء

فيه حديث عبد الله بن زيد بن عاصم، وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد الله صاحب الأذن، كذا قاله الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين، وغلطوا سقياً بن عيينة في قوله: هو هو، ومن نص على غلطه في ذلك البخاري في كتاب الاستسقاء من «صحيحه»^(١) وقد قيل: إن صاحب الأذن لا يعرف له غير حديث الأذن، والله أعلم.

قوله: (دعا بإناء، فأكفا منها على يديه) هكذا هو في الأصول: (مها) وهو صحيح. أي: من المظهرة أو الإداوة، وقوله: (فأكفا) هو بالهمزة، أي: آمال وصب. ولله استجاب تقديم فمسل الكفين قبل غسلهما في الإناء.

قوله: (فمضمض واستنشق من كف واحدة، ففعل ذلك ثلاثاً) وفي الرواية التي بعدها: (فمضمض واستنشق واستتر من ثلاث غرفات) في هذا الحديث دلالة ظاهرة لمذهب الصحيح بمختار أن لسنة في مضمضة والاستنشاق أن يكون ثلاث غرفات، يتمضمض ويستنشق من كل واحدة منها وقد قدمت إيضاح هذه المسألة وحلاف فيها في الباب الأول^(٢)، والله أعلم.

وقوله في هذه الرواية لثانيه: (فمضمض واستنشق واستتر) فيه حجة للمذهب لمحدث الذي عليه الجمهور من أهل السنة وغيرهم أن الاستتر غير الاستنشاق، خلافاً لما قاله ابن الأعرابي وابن قتيبة أنهما بمعنى واحد وقد تقدم في الباب الأول إيضاحه^(٣)، والله أعلم.

(١) بعد حديثه: ١٠١٢

(٢) ص ١١١

(٣) ص ١١٠

ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَحْرَجَهَا، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَحْرَجَهَا، فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْبِرْفَقَيْنِ، مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَحْرَجَهَا،

قوله: (ثم أدخل يده فاستخرجها، فغسل وجهه ثلاثاً) هكذا وقع في «صحيح مسلم» (أدخل يده) يلفظ الإعراد، وكذا في أكثر روایات البخاري. وفي رواية لبيدري في حديث عبد الله بن ربيع: ثم أدخل يديه فغترف بهما، فغسل وجهه ثلاثاً^(١). وفي «صحيح البخاري» أيضاً من رواية ابن عباس: ثم أخذ عرفة فجعل بها هكذا، أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ^(٢). وفي «سنن» أبي داود والبيهقي من رواية عيسى عليه السلام في صفة وضوء رسول الله ﷺ: ثم أدخل يده في الإناء جميعاً، فأخذ بهما خفة من ماء فضرب بهما على وجهه^(٣). هذه أحاديث في بعضها: (يده) وفي بعضها: (يديه) وفي بعضها: (يده وضمه إليها الأخرى) فهي دالة على جواز الأمور الثلاثة وإن الجميع سنة، ويجمع بين الأحاديث بأنه عليه السلام فعل ذلك في مرأتين، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا، ولكن صحيح منها واشهر الذي قطع بها الجمهور ونص عليه الشافعي رحمه الله في التوضي^(٤) والمؤني، أن المستحب أحد ماء لموجه ياليدين جميعاً، لكونه أسهل وأقرب إلى الإسراع، والله أعلم.

قال أصحابنا: ويستحب أن يبدأ في غسل وجهه بأعلىه، لكونه أشرف، ولأنه أقرب إلى الاستيعاب، والله أعلم.

قوله (فغسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه إلى البرفقتين، مرتين مرتين) فيه دلالة على جواز محبة الأعضاء، وغسل بعضها ثلاثاً، وبعضها مرتين وبعضها مرة، وهذا جائز، والوضوء على هذه الصفة صحيح بلا شك، ولكن مستحب تطهير الأعضاء كلها ثلاثاً ثلاثاً كما قدمناه، وإنما كانت مخالفتها من النبي ﷺ في بعض الأوقات يبدأ للجوار، كما توضأ ﷺ مرة مرة في بعض الأوقات، يبدأ للجوز، وكان في ذلك الوقت أفضل في حقه ﷺ؛ لأن اليدين واجب عليه ﷺ.

(١) هي رواية بن عسكرو أبي حنيفة كما في طبعة الدكتور زهير الناصر: ١٩٩.

(٢) البخاري: ١٤٠.

(٣) أبو داود: ١١٧، والبيهقي: (٥٣/١).

(٤) هو أبو يعقوب يوسف بن يحيى لبويحي المصري المتوفى سنة ٣٣٩ هـ في سجن بغداد وهو كبر أصحابنا شافعي المصريين، وله المختصر مشهور ملي ختصره من كلام الشافعي رحمه الله تعالى «سير أعلام النبلاء» (٥٨/١٢) وطبع في الطبعة الشافعية الكبرى، (٢، ١٦٦).

فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَذْبَرَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد، ١٦٤٤٥، والبخاري، ١٧٩١، ...]

[٥٥٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَّاءَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ - هُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْكَعْبَيْنِ. [البحري ١٩٩، وسط ٥٥٥، ...]

[٥٥٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَهَابُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَقُلْ: مِنْ كَفِّ وَاجِدَةٍ، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَيَّ فَقَالَ: ثُمَّ رَدَّاهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَابِ لَذِي بَدَأَ مِنْهُ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ. [أحمد ١٦٤٣١، وسحر ١٨٥، ...]

[٥٥٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بَهْرٌ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، بِمِثْلِ إِسْنَادِهِمْ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَ مِنْ ثَلَاثِ غَرَفَاتٍ، وَقَالَ أَيْضًا: فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَذْبَرَ مَرَّةً وَاجِدَةً. [سحر ١٨٦، ...]

[وغير ٥٥٥]

فإن قيل لابدَّ يَحْصُرُ بالقول، والجواب أنه بالفعل أَوْقَعَ فِي التَّمُوسِ، وَأَعَدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَهُوَ أَعْلَمُ.

قوله: (فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَذْبَرَ) هذا مستحبُّ بدائع العمداء، فربه طريقٌ إلى استيعاب لرأس ووصول الماء إلى جميع شعره. قال أصحابنا: وهذا الرُّدُّ إنما يُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ غَيْرُ مَضْفُورٍ، أَمْ مَنْ لَا شَعْرَ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ كَانَ شَعْرُهُ مَضْفُورًا، فَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُ لَرُّدٌ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَلَوْ رُدَّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَمْ يُحْسَبْ لَرُّدٌ مَسْحَةً ثَانِيَةً، لِأَنَّ الْمَاءَ صَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا سَوَى تِلْكَ الْمَسْحَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وليس في هذا الحديث دلالةٌ لوجوب استيعاب الرأس بالمسح، لأن الحديث ورد في كمال الوضوء لا فيما لا بدَّ منه، والله أعلم.

قوله: (فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِهِ) أي: بالمسح.

قَالَ بَهْرُ: أَمَلَنِي عَلِيُّ وَهَيْبٌ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ وَهَيْبٌ: أَمَلَنِي عَلِيُّ عَمْرُو بْنُ يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ ثَرَتَيْنِ

[٥٥٩] ١٩ - (٢٣٦) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ (ح). وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ حَبَّانَ بْنَ وَاسِعٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ بْنِ هَاشِمٍ الْهَاشِمِيَّ يَذْكُرُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَهَضَمَ، ثُمَّ اسْتَنْكَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ الثَّلَاثِي ثَلَاثًا، وَالْأُخْرَى ثَلَاثًا،

قوله: (حدثنا هارون بن معروف. وحدثني هارون بن سعيد الأيلي وأبو الطاهر، قالوا: حدثنا ابن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث أن حبان بن واسع حدثه) فذكر الحديث، ثم قال في آخره: (قال أبو الطاهر: حدثنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث).

هذا من حديث مسلم رحمه الله تعالى ووفور علمه وورعه، ففرق بين روايته عن شيخه هارون بن سعد في الأول (حدث) وفي الثاني: (حدثني) فإن روايته عن الأول كانت سماعاً من لفظ الشيخ به ولغيره، وروايته عن الثاني كانت له خاصة من غير شريك له، وقد قلنا^(١) أن المستحب في مثل لأب أن يقول: حدثت، وفي الثاني: حدثني، وهذا مستحب بالاتفاق وليس بواجب، فاستعمله مسلم رحمه الله تعالى، وقد أكثر رحمه الله من التحري في مثل هذا، وقد قلنا له نظائر، وسيأتي بإشادة الله تعالى التنبية على نظائره كثيرة، والله أعلم.

وأما قوله: (قال أبو الطاهر: حدثنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث) فهو أيضاً من حديث مسلم وورعه، فإنه روى الحديث أولاً عن شيوخه الثلاثة: الهارون بن أبي الطاهر، عن ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، ولم يكن في رواية أبي الطاهر أخبرني، إنما كان فيها عن عمرو بن الحارث، وقد تقرر أن لفظة (عن) مختلف في حملها على الانحصار، والقائمون بأنها لا اتصل - وهم الجماهير - يوافقون على أنها دون (أخبرنا) فاحتج مسلم ويؤيد ذلك رحمه الله، وكم في كتابه من التردد والقائس لم يبهت لهذا رحمه الله وجمع بينا وبينه في ذكر كرامته^(٢)، والله أعلم.

(١) (٢٢٨/١)

(٢) من باب

وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فُضْلِ يَدَيْهِ، وَعَسَىٰ وَجَنَّهُ حَتَّىٰ أَتَقَهُمَا. قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَارِثِ، [حد ١٦٤٦٧] روى [٥٥٥].

و(حيث) بفتح الحاء وبالموحدة. و(الأيدي) بفتح الهمزة وإسكان الميم، والله أعلم.
قوله (ومسح برأسه بماء غير فضل يديه) وفي بعض النسخ: (يدويه) معناه: أنه مسح الرأس بماء جديد، لا ببقية ماء يديه ولا يستدل بهذا على أن ماء المستعمل لا تصح اصطفاؤه به؛ لأن هذا حيارٌ عن الإتيان بماء جديد للرأس، ولا يَنزِمُ من ذلك شترائعه، والله أعلم.



[٥٦١] ٢١ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ ، مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ ، فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرَيْهِ بَيْنَ الْمَاءِ ثُمَّ لِيَنْشِئْ» . [أحمد ٨١٩٤] [رواه ٥٦١] .

[٥٦٢] ٢٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ

«مَنْ اسْتَحْمَرَ فَلْيُوتِرْ ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ»^(١) ويحمدون حديث الساب على الثلاث وعلى^(٢) اللَّدْب فيه ، والله أعلم .

وأما قوله ﷺ : «فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَنْشِئْ» ففيه دلالة ظاهرة على أن لا انتشار^(٣) غير الاستنشاق ، وأن الانتثار هو إخراج الماء بعد الاستنشاق مع ما في الأنف من مخاط وشبهه ، وقد تقدّم ذكر هذا^(٤)

وفيه دلالة لمذهب من بقوا ، الاستنشاق واجب لمطلق الأمر ، ومن سم يوجبه يحمل الأمر على التَّدْب ، بدليل أن الأمر به حقيقة - وهو الانتثار - ليس بواجب بالاتفاق .

فرد قائلو : ففي الرواية الأخرى : «إِذَا تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرَيْهِ مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ لِيَنْشِئْ» فهذا فيه دلالة ظاهرة لوجود ، لكن حمله على اللَّدْب محتمل ، ليجتمع بينه وبين الأدلة الدالة على الاستحباب ، والله أعلم .

قوله في حديث هَمَّامٍ : (فذكر أحاديث ، منها) وقال رسول الله ﷺ (قد قدمت مراتب يابرة لفائدة في هذه العبدية) وإنما نثبه على تقدّمها ليتعاهد^(٥) .

قوله : «بمَنْخَرَيْهِ»^(٦) هو بفتح الميم وكسر الخاء ، وكسرهما جميعاً ، غتان معروفتان

(١) أبو داود : ٣٥ ، وابن ماجه : ٣٣٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في المسند أحمد : ٨٨٣٨ . وقد منحه لمصنف مع

أنه في سنده لحسين الخريزي ، وهو مجهول ، والله أعلم

(٢) في (ج) : أو على .

(٣) في (ص) : (وهذا) : الاستنثار .

(٤) من ٢١٠

(٥) نظم (٥١/١)

(٦) في (ج) : بمَنْخَرَيْهِ

أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ» . [أحمد: ٧٢٢١] [بخاري: ٥٦٠].

[٥٦٣] (٥٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَرِيدٍ (ح) - وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. أحمد: ٥٠٩١٠، بخاري: ١٠١.

[٥٦٤] ٢٣ - (٢٣٨) حَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعُبَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَزِيَّ - عَنْ ابْنِ الْهَدَوْدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشِيمِهِ» . [أحمد: ٨٦٤٢] [بخاري: ٣٢٩٥].

[٥٦٥] ٢٤ - (٢٣٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُوتِرْ» . أحمد: ١٤٢٢٨.

قوله ﷺ: «الْفَرْقُ شَرْ»، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشِيمِهِ «فَاسْتَنْثِرْ» أَعْنَى الْأَنْفِ، وَقِيلَ هُوَ الْأَنْفُ كُنْهٌ، وَقِيلَ: هِيَ عِظَامُ رَدَقِ اللَّيْلِ هِيَ أَفْصَى الْأَنْفِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّمَاعِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَهُوَ اخْتِلَافٌ مُتَقَرِّبٌ الْمَعْنَى.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: يحتمل أن يكون قوله ﷺ: «فَاسْتَنْثِرْ» الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشِيمِهِ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ فَإِنَّ الْأَنْفَ أَحَدُ مَنَاحِدِ الْجِسْمِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ إِلَى الْقَدْبِ مِنْهَا، لَا سَبِيلَ وَلَيْسَ مِنْ مَنَافِذِ الْجِسْمِ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ عَلَقٌ سِوَاهُ وَسْوَى الْأَذْنِ، وَفِي لَحْظِهِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ عِلَاقَةً» وَجَاءَ فِي التَّشْوِبِ الْأَمْرُ بِكَظْمِهِ^(١) مِنْ أَجْلِ دُخُولِ الشَّيْطَانِ حِينَئِذٍ فِي الْفَمِ قَالَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمُسْتَعَارَةِ؛ فَإِنَّ مَا يَعْقِدُ مِنَ الْغَدْرِ وَرَطُوبَةِ الْخَيْشِيمِ فِدَارَةٌ تَوَافِقُ الشَّيْطَانَ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه ترمذي: ١٩١٥، وأحمد: ١٥١٤٥ من حديث جابر ﷺ، وأخرجه بخاري: ٣٣٠٤، ومسلم: ٥٢٥٠، سنن أبي داود: ١٤٢٢٨.

(٢) أخرجه بخاري: ٣٢٨٩، ومسلم: ٧٤٩٠ من حديث أبي هريرة ﷺ، وهو في مسند أحمد: ٧٢٩٤.

(٣) في كتابي المستعمل: (٣٧ / ٢).

٩ - [باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما]

[٥٦٦] ٢٥ - (٢٤٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ؛ قَالُوا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ بَكِيرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَلِيمِ مَوْلَى شَدَّادٍ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ تُوُفِّيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، فَدَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي تَكْرِ ، فَتَوَضَّأَ عِنْدَهَا ، فَقَالَتْ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، أَسْعِ الْوُضُوءَ ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» . [أحمد : ٢٤٥٦٦] .

باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما

قوله ﷺ ، «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ، أَسْعِوا الْوُضُوءَ» ومراد مسلم رحمه الله تعالى بديره هنا لا استدلال به على وجوب غسل الرجلين ، وأن لمسح لا يُجزئ ، وهذه مسألة اختلف الناس فيها على مذاهب :

فذهب جميع العلماء الفقهاء^(١) من أهل لفتوى في الأضراس والأصابع إلى أن لواجب غسل القدمين مع الكعبين ، ولا يُجزئ مسحهم ، ولا يجب مسح مع الغسل ، ولم يثبت خلاف هذا عن أحدٍ يُعتدُّ به في الإجماع . وقالت الشيعة : لو جب مسحهم . وقال محمد بن جرير والجبائي رأس المعتزلة يتخير بين المسح والغسل^(٢) . وقال بعض أهل الظاهر : يجب لجمع بين المسح والغسل

وتعلق هؤلاء المخالفون لجمهير بما لا يظهر فيه دلالة ، وقد أوضحت دلائل المسألة من الكتاب والسنة وشواهدنا ، وجواب ما تعلق به المخالفون بأبسط العبارات المنقحة في «شرح المذهب»^(٣) بحث لم يبق للمخالف شبهة أصلاً إلا وصحح حولها من غير وجه ، والمقصود ههنا شرح متون الأحاديث والألفاظ ، دون بسط الأدلة وأجوبة المخالفين ، ومن أخصي ما ذكره أن جميع من وصف وضوء رسول الله ﷺ في مواطن مختلفة وعلى صفات متعددة متفقون على غسل الرجلين ، وقوله ﷺ :

(١) أي (ص) و(هـ) : جمع من فقهاء .

(٢) مذهب بن جرير طري أنه يجب تعميم مسح الرجلين ، ليكون مسحاً تاماً ، كما هي صوابه ، انظر تفسيره (١٩٨ أ)

(٣) المجموع (١ ، ٤١٧) قيد بعد .

[٥٦٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [المهر ٢٥٦٦].

«وبلّ للأعقاب من النار» فتواضع بالسر لعدم صهرنها، ولو كان المسح كافياً لم تواضع من ترك غسل عقبيه، وقد صحّ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلاً قال: يا رسول الله، كيف لظهور؟ فدعا بعاء فغسل كفيه ثلاثاً، إلى أن قال: ثم غسل حليته ثلاثاً، ثم قال «هكذا الوضوء»، فعن زاذ على هذا أن نقص فقد أساء وظلم» وهذا حديث صحيح، أخرجه أبو داود وغيره بأسانيدهم الصحيحة^(١)، والله أعلم.

قوله: (عن سالم مولى شذاد) وفي لرواية الأخرى (أن أبا عبد الله مولى شذاد بن الهاد) وهي الثالثة: (سالم مولى المهري)^(٢).

هذه كلها صفات له، وهو شخص واحد، يقال له: سالم مولى شذاد بن الهاد، وسالم مولى المهري، وسالم مولى دؤس^(٣)، وسالم مولى مالك بن أوس بن الحذاتان النصري، سالمون والصد الميمنة، وسالم سلال^(٤)، مفتاح السنين المهمة والباء لموئدة، وسالم البراد، وسالم مولى النصريين^(٥)، وسالم أبو عبد الله الدؤسي^(٦)، وسالم أبو عبد الله المني^(٧)، وسالم بن عبد الله، وأبو عبد^(٨) الله موسى شذاد بن الهاد.

هذه كلها تقال فيه. قال أبو حاتم: كان سالم هك من جبار المسلمين. وقال عطية بن السائب حدثني سالم البراد وكان أوثق حديثي عن نفسي^(٩).

(١) أبو داود: ١٣٥، والنسائي: ١٤٠، ابن ماجه: ٤٢٢، وأحمد: ٦٦٨٤، وأبو داود: ١٥٤، وأبو يعقوب:

(٢) في (خ): (ص): (في موضعين) وهو خطأ.

(٣) في (ص): وسالم دؤوس.

(٤) في (ص): سبد، وهو خطأ.

(٥) في (ص): نصريين. وهو خطأ.

(٦) وهذه بيت في (ص).

(٧) في (ص): (ص): (ص): وسالم مولى لما في «تهذيب لكتاب»: (١٥٤/١٠) ومروعه

(٨) في (ص): عبيد وهو خطأ.

(٩) «الجرج والتمني» (١٤٠/٤)

[٥٦٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ ٥ قَالَا: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي - أَوْ: حَدَّثَنَا - أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ قَالَ: حَرَجْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرِ فِي جَنَازَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَمَرَرْنَا عَلَى بَابِ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَذَكَرَ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

نظر ٥٦٦

[٥٦٩] (٠٠٠) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْيَسَ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنِي نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى ابْنِ^(١) شَدَّادٍ بْنِ لَهَادٍ قَالَ: كُنْتُ أُنَاقِ عَائِشَةَ، فَذَكَرَ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، نظر ٥٦٦.

وأما قوله (حدثني سلمة بن شبيب) حدثنا الحسن بن أغيس حدثنا فليح حدثني نعيم بن عبد الله، عن سالم مولى ابن شداد) فكذا وقع في الأصول: (مولى ابن شداد) قيل إنه خطأ، والصواب حذف لفظ (ابن) كما تقدم، والظاهر أنه صحيح، فإن مولى شدد مولى لابته، وإذا أمكن تأويل ما صحت به لرويته لم يُجْزِ إبطالها، لا سيما في هذا الذي قد قيل فيه هذه الأقوال، والله أعلم.

قوله: (حدثنا عكرمة بن عمار) حدثنا يحيى بن أبي كثير قال حدثني - أَوْ: حدثنا - أبو سلمة بن عبد الرحمن قال: حدثنا سالم مولى المهري) هذا إسنادٌ اجتمع فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض، (فالسالم) و(أبو سلمة) و(يحيى) تابعيون معروفون، و(عكرمة بن عمار) أيضاً تابعي، سمع النهرواس بن زياد البهلي الصحابي^(٢)، وفي «سنن أبي داود»^(٣) التصريح بسماعه منه، والله أعلم.

وقوله: (حدثني أبو حدثنا) فيه أحسن احتياط، وقد تقدم تشبيهه على مثله قريباً وسبقاً^(٤)، والله أعلم.

قوله: (وحدثني محمد بن حاتم وأبو معن الرقاشي) اسم أبي معن زيد بن يزيد، وقد تقدم بيانه في أوائل كتاب الإيمان^(٥).

قوله: (كنت أنا مع عائشة) هكذا هو في الأصول المحققة التي ضبطها المتقنون: (أن مع) بالنون

(١) في نسخة من الصحيح نسخة أخرى شدد

(٢) في الحديث، ١٩٥٤

(٣) ص ١٣٤ من هذا الجزء و(١/٢٢٨).

(٤) (١/٥٦٦).

[٥٧٠] ٢٦- (٢٤١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: رَجَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَاءِ الطَّرِيقِ، تَعَجَّلَ قَوْمٌ عِنْدَ الْعَصْرِ، فَتَوَضَّؤُوا وَهُمْ عَجَالٌ، فَاسْتَهْنَأْنَا إِلَيْهِمْ وَأَعْقَبَهُمْ تَلَوُّحٌ لَمْ يَمَسَّهَا الْمَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ. أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ» [١٥٧٢].

[٥٧١] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ (ح)، وَحَدَّثَنَا أَبُو الْأَمَثِلِ وَابْنُ بَشِيرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِكِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا

والميم بينهما الألف، ووقع في كثير من الأصون وكثير من الرواة المشدقة والمعدية (أبيع عائشة) بدلية الموحدة والياء المشددة، من السبعة قل القصي عياض: الصواب هو الأول^(١) قلت. وللثاني أيضاً وجه.

قوله (عن هلال بن إساف، عن أبي يحيى) أم (يساف) ففيه ثلاث لغات: فتح الياء وكسرها، ويساف، بكسر الهمزة. قال صاحب «المطالع»: يقوله لمحدثون بكسر الياء، قال. وقال بعضهم: هو بفتح الياء، لأنه لم يأت في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة إلا يسارٌ لبید^(٢). قلت. والأشهر عند أهل اللغة إساف، دالهمزة، وقد ذكره ابن السكيت^(٣) وابن قتيبة^(٤) وغيرهما ميم يعبره الناس ويتخفون فيه، فقلوه: هو هلال بن إساف.

وأما (أبو يحيى) فالأكثر على أن اسمه وصنع، بكسر الميم وإسكان الصاد وفتح الدال وبالعين المهملات. وقال يحيى بن معين: اسمه زيدٌ الأعرج المعروف الأنصاري^(٥)، والله أعلم.

قوله: (فتوضؤوا وهم عجال) هو بكسر العين، جمع عجلال، وهو المستعجل، كعصيان وغصب.

(١) الإكمال للمعلم: (٢٩/٢) ووقع فيه: أنبيع.

(٢) المطالع لأخراجه: (٢٩٤/٦).

(٣) في إصلاح المنطق: ص ١٣٣.

(٤) في أدب الكاتب: ص ٤٢٧.

(٥) التاريخ بن معين ٢٥ (١٦٨/٣) رواية لثوري.

الإِسْنَادُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ «أَسْبَغُوا الوُضُوءَ» وَفِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي يَحْيَى الْأَعْرَجِ

[أحمد ٦٥٢٨ و٦١٨٨٣] [وغيره: ٥٧٢].

[٥٧٢] ٢٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَأَبُو كَابِلٍ الْحَمْدَرِيُّ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ -

قَالَ أَبُو كَامِلٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهُكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

قَالَ: تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ سَقَرَهُ، فَأَذْرَكَ وَقَدْ حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَحَعَلْنَا

نَمَسَحُ عَلَى أَرْجُلَيْهِ، فَنَادَى: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». [أحمد ٦٩٧٦ - ٠٠٠، حديث ٩٦]

[٥٧٣] ٢٨ - (٢٤٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ - يَغْنِي ابْنُ

مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا لَمْ يَغْسِلْ عَقِيَّتَهُ

فَقَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». [مسند: ٥٧٤، ٠٠٠]

[٥٧٤] ٢٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأُمُّو بَكْرٌ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ،

عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ رَأَى قَوْمًا يَتَوَضَّؤُونَ مِنَ الْمَطْهَرَةِ فَقَالَ:

قوله: (حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن يوسف بن ماهك) أم (أبو عوانة) فتقدم أن اسمه

الوُضَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١) - وأم (أبو بشر) فهو جعفر بن أبي وحشية، وأم (ماهك) فبفتح الهمزة وهو غير

مصري وفي لأنه اسمٌ عجميٌّ عَلمٌ.

قوله: (وقد حصرت صلاة العصر) أي. جاء وقت فعلها، ويقال: حَصَرْتُ، بفتح الضاد وكسرها،

لغتان معروفتان، المتخ أشهر.

قوله: (يتوضؤون من المطهرة) قال العلماء: مطهرة كلُّ إناء يُتَطَهَّرُ به، وهي بكسر الميم

وفتحها، لغتان مشهورتان، ذكرهما ابن السكيت وجماعات من الأئمة، قال ابن السكيت: من كسرها

جعلها آنية، ومن فتحها جعلها موضعاً يُغْتَسَلُ فيه^(٢).

(١) (١٢٢/١)

(٢) (الإصلاح المنقح، ص ١٦١)

أَسْبَغُوا الْمَوْضُوءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ عليه السلام يَقُولُ «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِبِ مِنَ النَّارِ». [أحمد: ١١٠٩٩]

١٦٥ .

[٥٧٥] ٣٠- (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». [أحمد: ٧٧٩١] [بصر: ٥٧٤]

قوله ﷺ : «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِبِ مِنَ النَّارِ» (لعراقيب) جمع عُرْقُوب، بضمَّ لعين في المفرد وفتحها في الجمع، وهو العَصْبَةُ التي تَرُقُّ الْعَقَبَ.
ومعنى «ويل»: لهم هلكة وخيبة.



١٠ - [باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة]

[٥٧٦] ٣١ - (٢٤٣) حَدَّثَنِي سَمْعَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أُعَيْنٍ حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظُفْرِ عَلَى قَدَمِهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ» فَرَجَعَ ثُمَّ صَلَّى. (احمد ١١٣٤..)

باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة

فيه: (ان رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه^(١)، فأبصره النبي ﷺ فقال «ارجع فأحسن وضوءك» فرجع ثم صلى).

في هذا الحديث أن من ترك جزءاً يسيراً مما يجب تظهيره لا تصح طهرته، وهذا متفق عليه. واحتنفوا في المتيمم يترك بعض وجهه فمدهنت ومدهب الجمهور أنه لا يصح، كما لا يصح وضوءه وعن أبي حنيفة ثلاث روايات، أحدها: إذا ترك أقل من النصف أجزاءه، ولكنه إذا ترك أقل من قدر درهمه أجزاءه، ولثلاثة إذا ترك الربع فما دونه أجرأه^(٢). ولجمهور أن يحتجوا بالقيس، والله أعلم.

وفي هذا الحديث دليل على أن من ترك شيئاً من أعضاء طهرته جاهلاً لم تصح طهارته وفيه تعميم الجاهل والرفق به.

وقد استدلل به جماعة على أن الواجب في الرجلين الغسل دون لمسح

واستدل القاضي عياض رحمه الله تعالى وغيره بهذا الحديث على وجوب الموالاة في وضوءه؛ لقوله ﷺ: «أحس وضوءك» ولم يقل: اغسل الموضع الذي تركته^(٣). وهذا الاستدلال ضعيف أو باطل، فإن قوله ﷺ: «أحس وضوءك» محتمل للتيمم ولا يستند، وليس حمله على أحدهما بأولى من الآخر، والله أعلم.

وفي (الظفر) لغات، أجودهم ظفر، يضم الفاء والفاء، وبه جاء القرآن العزيز^(٤)، ويجوز إسكان

(١) في (ج) قدمه

(٢) وكل حديث خلاف ظاهر الرواية عنه «رحمة الله تعالى» فظاهر الرواية أن لا يستيعب شرط.

(٣) إكمال المعجم: (٤٠/٢)

(٤) في قوله تعالى: «وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ هَلْكَاءَ حَدِيدٍ كَانَ فِي ظَلَمَةٍ» (الأنعام: ١١٤٦).

الغنة^(١)، ويقال: يظفر بكسر لظاء وإسكان الفاء^(٢)، وظفر بكسر هـ^(٣)، وتروى بهم في الشواذ، وجمعه: أظفر، وجمع الجمع: أظفير، ويقال في لواحيه أيضاً: أظفور، والله أعلم



(١) هي قردة أبي والحسن والأعرج، وهي قردة شاذة. «البحر المحيط»: (٤/٢٤٥).

(٢) هي قردة أحسن أيضاً وأبي شمالك تعجب. «البحر المحيط»

(٣) هي قردة أبي لسمان. «الكشف وسبيل الشفا»: (٤/٢٠٦) و«البحر المحيط»: (٥/٢٠١).

١١ - [باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء]

[٥٧٧] ٣٢ - (٢٤٤) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ - أَوْ: الْمُؤْمِنُ - فَغَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِمِيعَتِهِ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ: مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ، خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَتْ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ: مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - فَإِذَا فَسَلَ رِجْلَيْهِ، خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَسَّتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ: مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ». [أحمد ٨٠٢٠].

باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء

فيه قوله ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ - أَوْ: الْمُؤْمِنُ - فَغَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِمِيعَتِهِ»^(١) مع الماء - أَوْ: مع آخر قطر الماء - فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ، خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَتْ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ: مع آخر قطر الماء - فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ، خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَسَّتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ: مع آخر قطر الماء - حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ».

الشرح:

أما قوله: «المسلم» أَوْ: «المؤمن» فهو شذُّ من لُرَاوِي. وكذا قوله «مع الماء»، أَوْ: مع آخر قطر الماء» هو شذُّ أيضًا.

والمراد بالحطية، الصغائر دون الكبائر، كما تقدَّم بيانه^(٢)، وكما في الحديث «لَا خَيْرَ»^(٣) «مَا لَمْ تُعَشِّرْ»^(٤) لِكِبَائِرِ»^(٥).

(١) في (هـ) - بعينه.

(٢) ص ٩١٤.

(٣) أخرجه مسلم، ٥٥٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو في المصنف أحمد: ١٠٢٨٥.

[٥٧٨] ٣٣ - (٢٤٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنِ رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ - وَهُوَ ابْنُ زَيْادٍ -: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَكِدِّرِ، عَنْ حُمْرَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ» (احمد ١٤٧٠).

قال لقاضي والمراد بخروجها مع الماء لمجار ولا استعداد في غمرانها، لأنها ليست بأجسام فتخرج حقيقة^(١)، والله أعلم.

وهي هذا الحديث دليل على انخفاضه وإبطال لقولهم. الواجب مسح الرجلين.

وقوله ﷺ: «بَطَّشَتْهَا بِدَاهٍ» و«مَشَتْهَا رِجْلَاهُ» بمعنى: اكتسبتها.

قوله: (حدثنا محمد بن معمر بن ربيع القيسي: حدثنا أبو هشام المخزومي) هكذا هو في جميع الأصول التي بلاد (أبو هشام) وهو الصواب، وكذا حكاة القاضي عياض عن بعض روايتهم: قال ووقع لأكثر نروا أبو هشام، قال: والصواب الأول، واسمه المعيرة من سلمة^(٢)، وكان من الأخيار المشعبدين المتواضعين رحمه الله.



(١) إكمال المعجم: ٢/ ٢١

(٢) إكمال المعجم: ٤/ ٢٢

١٢ - [باب استحباب إطالة العرة

والتججيل في الوضوء]

[٥٧٩] ٣٤ - (٢٤٦) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَالْقَاسِمُ بْنُ زُكْرِيَاءَ بْنِ دِينَارٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ مَخْدَمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ غَرِيَّةٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحْمَرِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقَوِّضُ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ، فَأَسْبَغَ

باب استحباب إطالة العرة

والتججيل في الوضوء

اعلم أن هذه الأحاديث مصرحة باستحباب تطويل العرة والتججيل أما تطويل العرة، فقد أصحابت؛ هو غسل شيء من مقدم الرأس وما يجاور لوحة زائدة على لجزء الذي يجب غسله؛ لاستيقاظ كمال الوجه. وأما تطويل التججيل، فهو غسل ما فوق المرفقين ولكعبيْن. وهذا مستحب بلا خلاف بين أصحابنا.

وختلفوا في قدر المستحب على وجه أحده أنه يُستحب لريضة فوق المرفقين وللكعبيْن من غير توقيت والذي يُستحب إلى نصف لعقد ولساق. وثالث: يُستحب إلى لمركب والمركبتين. وأما حديث الباب فيقتضي هذه كله.

وأما دعوى الإمام أبي الحسن بن بطلال المالكي^(١) والفاصي عياض^(٢) اتفاق العلماء على أنه لا يُستحب الريضة فوق المرفق وللكعب، فباصحة، وكيف تصح دعواهما وقد ثبت فعل ذلك عن رسول الله ﷺ وأبي هريرة رضي الله عنه، وهو مذهب لا خلاف فيه عندكم كما ذكرناه، ولو حلف فيه من حالف كان محجوجاً بهذه الشئ الصريحة الصريحة. وأما احتجاجهم بقوله ﷺ: «مَنْ رَأَى عَلَى هَذَا أَوْ أَقْصَى فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ»^(٣) فلا يصح: لأن المراد من راد في عدد المرات، والله أعلم

قوله: (عن نعيم بن عبد الله المجرى) هو بضم الميم، الأولى وإسكان الجيم وكسر الميم الثانية.

(١) في الشرح صحيح البخاري: (١/٢٢١).

(٢) غير إكمال المعلم: (٢/٤٤).

(٣) تقدم قريباً ص ١٤٠.

الوضوء، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَصْدِ، ثُمَّ يَدَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَصْدِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ إِسْبَاحِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ عُرَّتَهُ وَتَحَجَّجِلْهُ». [ص ٥٨٠]

[٥٨٠] ٣٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنِي بَنُو وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغَ الْمَنْكِبَيْنِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَى السَّاقَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ عُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ». [ص ٥٨٠] واحد ٩١٥ وساجي ١٣٦.

[٥٨١] ٣٦ - (٢٤٧) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ مَرْوَانَ الْقَزَائِي - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةٍ مِنْ عَدَنَ، لَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ التَّلَاجِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ بِاللَّبَنِ، وَلَآئِنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ النُّجُومِ، وَإِنِّي لَأَصُدُّ النَّاسَ عَنْهُ كَمَا يَصُدُّ الرَّجُلُ لِبِلِ النَّاسِ عَنْ حَوْضِهِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَعْرِفُنَا يَوْمَئِذٍ؟

ويقول: المحجمر، بفتح الحيم وتشديد الميم الداية المكسورة، وقيل له: المحجمر، لأنه كان يُجبر مسجد رسول الله ﷺ، أي: يبحره، ولمحجر صفة لعبد الله، ويُطلق على ابنه نعيم مجراً، والله أعلم.

قوله: (أشرع في العصد) (وأشرع في الساق) معناه: أدخل النفس فيه.

قوله ﷺ: «أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ آثَرِ الْوُضُوءِ» قال أهل اللغة: العرة: بياض في جهة الفرس، والتحجج: بياض في يديها ورجليها. قال العمدة: سمي سور لذي يكون على موضع الوضوء يوم القيامة عرةً وتحججلاً، تشبيهاً بعرّة لفرس، والله أعلم.

قَالَ: «نَعَمْ، لَكُمْ سِيَمًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ، تَرُدُّونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَرِ الْوُضُوءِ».

[٥٨٧] ٣٧- (٠٠٠) وَحَدَّثْتُ أَبُو ثَرْيَابٍ وَوَصَّ بِنُ عَبْدِ اللَّهِ - وَاللَّفْظُ لِوَاصِلٍ - قَالَا:

حَدَّثْتُ ابْنَ قُضَيْلٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي حَزِيمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرُدُّ عَلَيَّ أُمْنِي الْحَوْضِ، وَأَنَا أَذُودُ النَّاسَ عَنْهُ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ إِبِلَ الرَّجُلِ عَنْ إِبِلِهِ» قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَتُغَرِّقُنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، لَكُمْ سِيَمًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ خَيْرُكُمْ، تَرُدُّونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَرِ الْوُضُوءِ، وَلَيْصَدَّنَّ عَنِّي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ فَلَا يَصِلُونَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، هَؤُلَاءِ مِنْ أَصْحَابِي، فَيُحِجِّبُنِي مَلَكٌ فَيَقُولُ: وَهَلْ تَدْرِي مَا أَخَذْتُمْ بَعْدَكَ؟».

قوله ﷺ: «لَكُمْ سِيَمًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ - تَرُدُّونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَرِ الْوُضُوءِ» أما (السِّيَمَا) فهي العلامة، وهي مقصورة ومعدودة، لغتاء، ويقال: السِّيَويَّة، يبيء بعد الميم مع المد.

وقد استدلل جماعة من أهل العلم بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة زاده الله تعالى شرفاً. وقال آخرون: ليس للوضوء مختص، وإنما لذي اختصاص به هذه الأمة المرفة والتحجيل، واحتجوا بالحديث الآخر: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي»^(١). وأجاب الأولون عن هذا بجوابين: أحدهما: أنه حديث ضعيف معروف لضعف. ولثاني: لو صحح احتمل أن يكون لأنبياء اختصاصت بالوضوء دون أممهم إلا هذه الأمة، والله أعلم.

قوله ﷺ: «وَأَتَى لَأَصُدُّ نَاسَ عَنْهُ» وفي الرواية الأخرى: «وَأَنَا أَذُودُ النَّاسَ عَنْهُ» هذا بمعنى أطرده وأمنع.

قوله ﷺ: «فَيُحِجِّبُنِي مَلَكٌ» هكذا هو في جميع الأصول: «فَيُحِجِّبُنِي» بالياء الحواعدة، من الجواب، وكذا نقله الفصيح عياض عن جميع الرواة، إلا بن أبي جعفر من روايتهم، فإنه عنده: «فَيُحِجِّبُنِي» بالهمزة، من المحجب^(٢)، والأول أظهر، ولثاني وجه، والله أعلم.

قوله: «وَهَلْ تَدْرِي مَا أَخَذْتُمْ بَعْدَكَ؟» وفي الرواية الأخرى: «قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَنَاقُونَ مُحَقَّقًا سَحَقًا».

هذا مما يختلف العلماء في التمراده على أقوال:

(١) أخرجه أحمد - ٥٧٣٥ من حديث بن عمر ر. وأخرجه بن ماجه - ٤٢٠ من حديث أبي بن كعب ر.

(٢) كلمة المعلم، (٥٧/٢)

[٥٨٣] ٣٨ - (٢٤٨) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رُبَيْعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُلَيْفَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ حَوْضِي لَأَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةٍ مِنْ عَدَنَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَذُودُ عَنْهُ الرِّجَالَ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ الْإِبِلَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ أَثْلَةٍ مِنْ عَدَنَ».

أحد أن المراد به لصافقود والمرتدود، فيجوز أن يُحْشَرُوا بِالْعُرَّةِ وَلِتَحْجِيلٍ، فيناديهم النبي ﷺ مُسَبِّحًا أَلَتِي عَلَيْهِمْ، فيقال: ليس هؤلاء ممن وُعِدَتْ بهم - إِنْ هَؤُلَاءِ بَدَلُوا بِعَدَنَ. أي: لم يموتوا على ما ظنهم من إسلامهم.

والذي: أن المراد من كان في زمن النبي ﷺ ثم ارتد بعده، فيناديهم النبي ﷺ وإن لم يكن عليهم بيمين، لوضوئه؛ لما كان يعرفه ﷺ في حياته من إسلامهم، فيقال: ارتدوا بعَدَنَ.

والثالث: أن المراد أصحاب المعاصي لكثيرين^(١) الذين ماتوا على التوحيد، أو أصحاب^(٢) يدع الذين لم يخرجوا بسعتهم عن الإسلام. وعلى هذا القول لا يُقْطَعُ لَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ يُدْعُونَ بِالدَّرِّ، بل يجوز أن يدادوا عقوبة لهم، ثم يرحسهم الله سبحانه وتعالى فيسجدتهم الحية من غير عذاب. قال أصحاب هذا القول: ولا يمتنع أن يكون لهم عُرَّةٌ ونحجيل، ويحتمل أن يكونوا كانوا في زمن النبي ﷺ ويعدون، لكن عرفهم بالتسمية.

وقد الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر^(٣) كل من أحدث في الدين^(٤) فهو من المطرودين عن الحوض، كالحوارج ولرو فض وسدر أصحاب الأهرام. قال: وكذلك لظمة المسرفون^(٥) في الجور وضرب الحق، والمعنون بالكبائر. قال: وكل هؤلاء يحاف عليهم أن يكونوا من عُتُوٍّ بهذا الخير، والله أعلم.

قوله ﷺ: «الذي نفسي بيده» فيه جواز الحيف بالله تعالى من غير استحلاب ولا ضرورة، ودلائله كثيرة.

(١) في (ص) و(هـ): والكثير.

(٢) في (ص) و(هـ): وأصحابه، والمحدث عن الحق لله في الإكمال المصنوع: (٥٢/٢).

(٣) جندب في التكملة: (٢٦٢/٢) ما لا يرحسه الله وهم يأذن به الله.

(٤) في (ج): الإكمال معجم المسرفون والمحدث مرفق لما في التمهيد: (١٨٤/٢) لا يستكره (١٨٤).

حَوْضِهِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَتَارِ
الْوُضُوءِ، لَيْسَتْ لِأَخِي غَيْرِكُمْ».

[٥٨٤] ٣٩ - (٢٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَسُرَيْحُ بْنُ يُونُسَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ
خُزَيْمٍ، جَمِيعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى لِمَقْبَرَةٍ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ
مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ».....

قوله (سُرَيْحُ بْنُ يُونُسَ) هو سُلَيْسٌ لمهمة ولجيم. وتقدم أن يونسَ بضم النون وكسرِها وفتحها،
مع لهمز فيهن وتريكة^(١).

قوله (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْمَقْبَرَةَ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ
لَآحِقُونَ») أم (لمقبرة) بضم لاء وفتحها وكسرِها، ثلاث لغات، لكسر قبيه

وأم «دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» فهو ينصب «دار» قال صاحب «المطالع»، هو منصوبٌ على الاختصاص أو
لُتَدْرِجِ المضاف، والأول أظهر. قال: ويصح الخفض على البديل من الكاف ولجيم في «عليكم»
ولمراد بالدار على هذين الوجهين الأخيرين لجماعة أو أهل الدار، وعلى الأول مثله، أو لسنزل^(٢).

وأم قوله ﷺ - «وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ» فأتى بالاستثناء مع أن الموت لا شئ فيه، ولنعناء
فيه أقول.

أظهره: أنه ليس للشئ، ولكنه ﷺ قاله المتبرك ومثله أمر الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ
لِشَاقِقٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكُمْ عَبْدٌ لَّهِ﴾ وَلَا أَلَيْسَ اللَّهُ؟ وكهف ٢٣-٢٤ والثاني حكاه الخطابي^(٣) وغيره أنه
عادة لمعتكم يحسن به كلامه. ولذلك: أن الاستثناء عائد إلى اللحق في هذا المكان. وقيل - معه.
إذ شاء الله.

وقيل أقول آخر ضعيفة جداً، تركتها لضعفها وعدم الحاجة إليها. منها قول من قال: الاستثناء
راجع^(٤) إلى منصحات الإيمان. وقول من قال: كان معه ﷺ مؤمنون حقيقّة واحيرون يُقرُّ بهم
البدق، فعاد لاستثناء بهم، وهذان القولان قد كانا مشهورين فهما خطأ ظاهر، والله أعلم.

(١) (١٣١ ١)

(٢) مصطاح الأتوم: (٥٢/٣).

(٣) في المعجم النبوي، (١، ٤٣٤).

(٤) في (جس) و(جس): متعجب راجع، وانظر معجم النبوي.

وَدِدْتُ أَنَا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا» قَالُوا: أَوْلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ» فَقَالُوا: «كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قوله ﷺ: «وددت أنا قد رأينا إخواننا» قالوا: أولسا إخوانك يا رسول الله؟ قال: «بل أنتم أصحابي» وإخواننا الذين لم يأتوا بعد».

قال العلماء: في هذا الحديث جواز التمني، لا سيما في الخير ولقاء لفصلاء وأهل الصلاح. والمراد بقوله ﷺ: «وددت أنا قد رأيت إخواننا» أي: رأيتهم في الحياة لدنيا. قال القاضي عبيد بن ربيع: المودة تستلحق لقاءهم بعد الموت.

قال الإمام الساجي^(١): قوله ﷺ: «بل أنتم أصحابي» ليس نفياً لأخوتهم، ولكن ذكر مرتبتهم الرائدة بالصُحبة، فهؤلاء إخوة صحابة، والذين لم يأتوا إخوة ليسوا بصحابة؛ كما قال الله تعالى: «يَوْمَئِذٍ الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ» [سجرات: ١٠].

قال القاضي عياض: ذهب أبو عمر بن عبد البر^(٢) في هذا الحديث وغيره من الأحاديث في فضل من يأتي تحز الرماح إلى أنه قد يكون فيمن يأتي بعد صحابة من هو أفضل ممن كان من جملة الصحابة، وأن قوله ﷺ: «خيركم قرني»^(٣) على الخصوص معناه: خير الناس قرني، أي: السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ومن سلك مسلكهم، فهؤلاء أفضل الأمة، وهم المرادون بالحديث، وأما من خلط في زمنه ﷺ وإن رآه وصحبه، أو لم يكن له سابقة ولا أثر في الدين، فقد يكون في لقرون التي تأتي بعد القرن الأول من يقضهم على ما دللت عليه الآثار.

قال القاضي: وقد ذهب إلى هذا أيضاً غيره من المتكلمين على المعاني قال: وذهب معظم العلماء إلى خلاف هذا، وأن من صحب النبي ﷺ وراه مرة من عمره وحصلت له منزلة الصُحبة، أفضل من كل من يأتي بعد، وأن فضيلة الصُحبة لا يعينها عمل؛ قالوا: وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، واحتجوا بقوله ﷺ: «لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»^(٤) هذا كلام القاضي، والله أعلم.

(١) في المتن: (١٠٧)

(٢) في المتن: (٢٠١/٢٥٠ قد بعد)

(٣) أخرجه البخاري: ٢٦٥١، ومسلم: ٦٤٧٥ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو في نسخة أحمد: ١٩٨٣٥

(٤) أخرجه البخاري: ٣٦٧٣، ومسلم: ٦٤٨٨ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وهو في نسخة

فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَبِلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرِي خَبِلٍ دُهِمٌ بِهِمْ، أَلَا يَعْرِفُ خَبِلَةً؟»
قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى
الْحَوْضِ، أَلَا لَيَذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يَذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، أَنَادِيهِمْ: أَلَا هَلَمْ، فَيَقَالَ:
إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سَحَقًا سَحَقًا» (١) . [٧٩٩٣]

قوله «لو أن رجلاً له خبلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ بين ظهري خبلٍ دُهِمٌ بِهِمْ» أم «بِيس ظَهْرِي» فمعناه بينها،
وهو يفتح الضاء واسكن الهمزة وأما (الدُّهِم) فجمع أدَهم، وهو لأسود، وللدُّفحة لسواد. وأم
(البهم) فقبيل أسود أيضاً، وقيل: لبهم الذي لا يخلط لونه لوناً سواه، سواء كان أبيض أو أسود أو
أحمر، بل يكون لونه خالصاً، وهذا قول ابن السكيت وأبي حاتم السجستاني وغيرهما.

قوله ﷺ «وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ» قال الهروي وغيره: معناه: أنا أتقدمهم إلى الحوض، يقال:
فَرَضْتُ، ألقوم: إذا تقدمتهم لترتاد لهم الجماعة وتتهيأ لهم الدلاء والرشاء (٢).

وفي هذا الحديث بشرة لهذه الأمة زادها الله شرفاً، فهنيئاً لمن كان رسول الله ﷺ فرطه.

قوله ﷺ «أناديهم: ألا هلم» معناه: تعالوا. قال أهل اللغة: هي (هبة) لغتان:

أفصحهما: (هبة) لرجل والرجلين والجماعة من الصنفين تصيغو واحدة، وبهذه اللفظة جاء
القرآن في قوله تعالى: «هَلُمَّ شَهْدَاكُمْ» [الأنعام ١٥٠] «وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْهَا» [الحجرات ١٨].

واللغة الثانية: هلم يا رجل، وهلم يا رجلاً، وهلموا يا رجال، وللمرأة هلمّي، وللمرأتين هلمّا،
وللنساء هلمن (٣). قال ابن السكيت وغيره: الأولى أفصح، كما قدمناه.

قوله ﷺ «فَأَقُولُ سَحَقًا سَحَقًا» هكذا هو في لروايت: «سحَقًا سَحَقًا» مرتين، ومعناه بعداً
بعداً، والمكان السحيق هو البعيد. وفي «سحَقًا سَحَقًا» لغتان قرئ بهما في السبع، إسكان إحياء

كلام لقاصي عريضي في «الكمال»: (٢ ٤٩)، وحججه الآخر عن عبد الله بن أبي سفيان رضي الله عنهما عن بعض الصحابة أن ذلك
للمحوض لا للصوم.

(١) هي (هي) ولها السجستاني وهي هبة في (ج).

(٢) غريبين: (فرط).

(٣) هي (هي) ولها. هلمن والجمعت هلمن، وهي الإصلاخ المبطون من (أ).

[٥٨٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، يَعْنِي الدَّرَاوَزِيَّ (ح)، وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، جَمِيعًا عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ» بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ. غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ مَالِكٍ: «فَلْيَلِدَاكَ رَجُلَانِ عَنْ حَوْضِي». [حد ٨٨٦٨ محتسب .]

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، وَابْنُ قُورَيْبٍ بِإِسْنَادٍ وَثِيقٍ عَنِ الْقَلْبِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ» بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ. غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ مَالِكٍ: «فَلْيَلِدَاكَ رَجُلَانِ عَنْ حَوْضِي». [حد ٨٨٦٨ محتسب .]



١٣ - [باب: تبلُّغ الحليَّة حيث يبلغ الوُضوء]

[٥٨٦] ٤٠ - (٢٥٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا خَلْفٌ - يَعْنِي ابْنَ خَلِيفَةَ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، فَكَانَ يَمُدُّ يَدَهُ حَتَّى تَبْلُغَ إِبْطَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا هَذَا الْوُضُوءُ؟ فَقَالَ: يَا بَنِي قُرُوحَ، أَنْتُمْ هَاهُنَا؟ نَوَعِمْتُ أَنْتُمْ هَاهُنَا تَوَضَّأْتُ هَذَا الْوُضُوءَ، سَمِعْتُ خَلِيلِي ﷺ يَقُولُ: «تَبْلُغُ الْحَلِيَّةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ» [أحمد ٨٨٤٠].

قوله: «فقلت يا أبا هريرة، ما هذا الوُضُوء؟ فقال يا بني قُرُوحَ، أنتم هاهنا» لو عمت أنكم هاهنا ما تَوَضَّأْتُ هذا الوُضُوءَ، سمعت خليلي ﷺ يقول «تبلغ الحلية من المؤمن حيث يسف الوُضُوء»^(١).

أم (قُرُوح) ففتح الميم وتشديد الراء وبالألف المعجمة، قال صاحب «العين»: قُرُوح، بلغ أنه كان من ولد إبراهيم عليه السلام، من ولد كان بعد إسماعيل وإسحاق، كثر سنده ونما عُدُّه، فولد لعجم بلدين هم في وسط البلاد^(٢).

قال القاضي عياض رحمه الله: أراد أبو هريرة هذا الموالى، وكان خطبته لأبي حارم. قال القاضي: وإنما أراد أبو هريرة بكلامه هذا أنه لا ينبغي لمن يقتدى به إذ ترخص في أمر لضرورة، أو تشدد فيه لوسوسة، أو لاعتقاده في ذلك مذهباً شذ به عن الناس، أن يجعله بحضرة العدة الجهة؛ لئلا يترخصوا برخصته لغير ضرورة، أو يعتقدوا أن ما تشدد فيه هو الفرض اللازم. هذا كلام القاضي رحمه الله^(٣). والله أعلم.



(١) يعني لعرق. كذا في «العين»: (٢٥٣/٤).

(٢) إكمال المعجم: (٥٣/٢ - ٥٤).

١٤ - [باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره]

[٥٨٧] ٤١ - (٢٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَاسْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟» قَالُوا: نَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ». ١٤٨ هـ .

باب فضل 'إسباغ الوضوء على المكاره

فيه قوله ﷺ: «(أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟» قَالُوا: نَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ».

قال القاضي عياض رحمه الله: محو الخطايا كذا عن عُفْرِهَا: قال: «محتمل محو من كتاب الحَقَّة، ويكون دليلاً على عُفْرِهَا، ورفع الدرجات بعلاء منار في الجنة ويسبغ الوضوء إتمامه، والمكاره تكون شدة لبرد أو ألم الجسم وسحو ذلك. وكثرة الخط تكون بعد الدر وكثرة التكرار وانتظار لصلاة بعد الصلاة؛ قال القاضي أبو الوبيد البجلي: هذا في المشتركين من الصموات في الوقت، وأما غيرهما فلم يكن من عمل الناس»^(١).

وقوله ﷺ: «فذلکم للربط أي الربط لمرغّب فيه وأصل الربط الحبس على الشيء، كأنه حبس نفسه على هذه الطاعة قيل ويحتمل أنه أفصل الرباط كما قيل. الجهد جهده لنفسه. ويحتمل أنه الربط لمتيسر للممكن، أي أنه من أنواع الربط هذا آخر كلام القاضي^(٢)، وكله حسن، إلا قول البجلي في انتظار الصلاة، فإن فيه نظراً، والله أعلم.

(١) في (نخ) بزيادة

(٢) «المعنى: (١/٢٨٥). ويقصد بالمشتركتين هاتين الصلوات الفجر والعصر وصلاتي المغرب والعشاء

(٣) في كتاب المعجم، (٢/٥٥-٥٦)

[٥٨٨] (٠٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح) .
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، جَمِيعًا عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ ذِكْرُ الرَّبَاطِ ، وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ ثَنَتَيْنِ :
«فَذَلِّكُمُ الرَّبَاطُ ، فَذَلِّكُمُ الرَّبَاطُ» راجد ٧٢٠٩ و ٧٢٢٩ .

قوله : (وفي حديث مَالِكٍ ثَنَتَيْنِ : «فَذَلِّكُمُ الرَّبَاطُ ، فَذَلِّكُمُ الرَّبَاطُ» هكذا هو في الأصول : (ثَنَتَيْنِ)
وهو صحيح ، ونصبه بتقدير فعل ، أي : «ذَكَرَ ثَنَتَيْنِ ، أَوْ كَرَّرَ ثَنَتَيْنِ . ثم إنه كذا وقع في رواية مسلم تكراراً
مرتين ، وفي «الموطأ» ثلاث مرات «فَذَلِّكُمُ الرَّبَاطُ ، فَذَلِّكُمُ الرَّبَاطُ ، فَذَلِّكُمُ الرَّبَاطُ»^(١) وأما حكمة
تكرره ، فقليل : للاهتمام به وتعظيم شأنه ، وقيل . كرّره ﷺ على عبادته في تكرره ، الكلاءة ليفهم عنه ،
والأَوَّلُ أَظْهَرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



١٥ - [بَابُ السُّوَاكِ]

[٥٨٩] ٤٣ - (٢٥٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ؛ قَالُوا: حَدَّثَنَا

باب السواك

قال أهل اللغة: السواك كسكر لسين، وهو يُطلق على الفعل، وعلى العود الذي يُسوك به وهو مذخر، قال ابن ميث وتوفي في الحرب أصبأ قال الأزهري: هذا من عُدو^١ لكث أي: من أغالطه القبيحة. وذكر صاحب «المحكم» أنه يؤنث ويذكر. والمُسواك، فعُنت بالمسوك، ويقال: سأك منه^٢ يُسوكه سوكاً، فإن قلت: سأك، لم يُذكر الفم، وجمع السواك: سواك، بصميتين، ككتاب وكتب، وذكر صاحب «المحكم» أنه يجوز أيضاً سواك، بالهمز ثم قيل: إن السواك مأخوذ من «سأك» يد ذلك، وقيل: من: جدت لأبئ تساوكتُ أي: تمتدبل فزالاً.

وهو في اصطلاح العلماء: استعمال عود أو نحوه في الاستنار لتذهب الصفرة وغيرها، والله أعلم.

ثم إن السواك سنة ليس بواجب في حال من الأحوال لا هي لصلاة ولا في غيرها، إجماع من يُعند في الإجماع. وقد حكى الشيخ أبو حامد الإسفراييني إمام أصحاب العراقين^٣ عن داود لظاهري أنه أوجب صلاة، وحكه لداودي عن داود، وقال: هو عنه وجب تركه لا يُبطل صلاته. وحكى عن إسحاق بن راهويه أنه قال: هو واجب، فإن تركه عمداً بطلت صلاته^٤.

وقد أنكر أصحاب المتأخرون على الشيخ أبي حامد وغيره نقل نوحوب عن داود، وقيل: ملغنه أنه سنة كل جماعة، ولو صحَّ يعجبه عن داود، لم نُضَرَّ صحفته في انعقاد الإجماع على المختار بلدي عليه المحققون والأكثرُونَ وأما إسحاق فلم يصحَّ هذا المحكي عنه، والله أعلم.

(١) غي (هـ) و(هـ) عمد والمثبت موثق له في «المسألة» في «التاج» (سواك) بعبارة لأزهري هي: تهذيب نسخة (١٧٤/٩)؛ ما حديث أحدنا من الثنوين جمع السواك مؤنثاً وهو مذكور عندني

(٢) في (ج) فيه

(٣) هو أبو حامد أحمد بن محمد الإسفراييني القسري سنة ٦٤٤ هـ شيخ الشافعية بعد داود، جمع مجلسه ثلاث مئة متلفه أسير عام ٥٠٥ هـ (١٩٣/١٧)

(٤) لداودي لكثير (١) ٨٣

سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّدِّي، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ - «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ - وَفِي حَدِيثٍ ذُوَيْرٍ عَلَى أُمِّي - لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

[أحمد ٧٣٣٩، وسوي ٢٨٨٧].

ثم إن السُّوَكَ مستحبٌّ في جميع الأوقات، ولكن في خمسة أوقات أشدُّ استحباباً:

أحدها: عند الصَّلَاةِ، سواءً كان متطهراً به، أو تراباً، أو غير متطهر، كمن لم يجد ماءً ولا تراباً الثاني: عند الوُضوءِ، لذلك: عند قراءة القرآن الرابع: عند الاستيقاظ من النوم الخامس: عند تغير القم. وتغيره يكون بأشياء، منها ترك الأكل والشرب. ومنها: كثر ما به رائحة كريهة. ومنها: طول السُّكُوت، ومنها كثرة الكلام

ومذهب الشافعي أن السواك يكره للمصائب بعد رواب الشمس؛ لئلا يُزيل رائحة الحبوب المستحبة

ويستحبُّ أن يستاك بعد من أرك، وبأي شيء استاك مما يُزيل عنه حص السواك، كالبخرقة الخشنة والسُّفَدَ والْأَثَنَاءَ، وأما الأصبع، فإن كانت لينة لم يحصل بها السواك، وإن كانت خشنة ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا، المشهور: لا تُعجزى. والثاني: تُعجزى، والثالث: تُعجزى إن لم يجد غيرها، ولا تُعجزى إن وجد.

والمستحبُّ أن يستاك بعد متوسط، لا شديد اليبس يجرح، ولا رطب لا يُزيل ويستحبُّ أن يستاك غرضاً ولا يستاك طويلاً؛ لئلا يُدْمِيَ لَحْمَ أَسْنَنِهِ، فيرد خدك واستاك طويلاً حصل السواك مع الكراهة. ويستحبُّ أن يُمرَّ السواك أيضاً على أطراف أُسْنَانِهِ وكرواسي أظراسه وسقف حلقه إمر لطيفاً. ويستحبُّ أن يبدأ في سواكه بالجانب الأيمن من فمه ولا بأس باستعمال سواك غيره بإذنه ويستحبُّ أن يُعوذَ بالصبي لسواك ليعتقه.

قوله ﷺ «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ - أَوْ عَلَى أُمِّي - لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» فيه دليل على أن السُّوَكَ ليس بواجب؛ قد ثبت في حق الله تعالى: لو كان واجباً لأمرهم به، شقَّ أول لم يُسَقِّ.

قال جماعة من العلماء من الطوائف: فيه دليل على أن الأمر لموجوب، وهو مذهب أكثر الفقهاء

[٥٩٠] ٤٣ - (٢٥٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشِيرٍ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ
الْمُقَدَّامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ
بَيْتَهُ؟ قَالَتْ: بِالسَّوَالِكِ. ١- حد ٢٤١٤٤.

[٥٩١] ٤٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا عِنْدَ لِرَحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ،
عَنِ الْمُقَدَّامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ يَبْدَأُ بِالسَّوَالِكِ.
١- حد ٢٥٥٥٢.

[٥٩٢] ٤٥ - (٢٥٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَلَانَ
- وَهُوَ ابْنُ جَرِيرٍ الْمَعُولِي - عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَضَرَفْتُ
السَّوَالِكَ عَلَى لِسَانِهِ. [أحمد: ١٩٧٣٧، والبيهقي: ٢٤٤١ بصري].

المتروك هو ريجانه. وهذا الاستدلال يحتاج في إتمامه إلى دليل على أن السؤك كان مستنونا حالة
قوله ﷺ: «لَوْلَا أَنِ اشْتَقُّ عَلَى أُمَّتِي^(١) لَأَمَرْتَهُمْ».

وقد جماعة أيضاً: فيه دليل على أن المنسوت ليس مأموراً به. وهذا فيه خلاف لأصحاب
الأصول، ويقال في هذا الاستدلال ما قدمته في الاستدلال على الوجوب، والله أعلم.

وفيه دليل على جواز الاجتهاد للنبي ﷺ فيما سم يرد فيه نصر من الله تعالى، وهذا مذهب أكثر
لفقهاء وأصحاب الأصول، وهو الصحيح لمختار

وفيه يبدأ ما كان عليه النبي ﷺ من الرفق بأُمَّته. وفيه دليل على فضيلة السؤك عند كل صلاة. وقد
تقدم بيان وقت استحبابه^(٢)، والله أعلم.

قوله: (حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي قال: حدثنا حماد بن زيد، عن علان - وهو ابن جرير
المعولي - عن أبي بردة، عن أبي موسى ﷺ).

هذا لإسناد كله بصريون، إلا أبو بردة فإنه كوفي، وأما أبو موسى الأشعري فكوني بصري. وأما
أبي بردة صمد، وقيل: لحارث. والمعولي (شريح لميم) سكن العين المهملة وفتح الواو، منسوت

(١) في (نسخ) عليه

٢. في نسخة مضافة

[٥٩٣] ٤٦ - (٢٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ لِيَتَهَجَّدَ، يَشُورُ قَاهُ بِالسُّوَاكِ -

[أحمد ٢٣٣١٦، وسخري: ١١٣٦].

[٥٩٤] (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو هُمَيْدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، يَمْشِي، وَلَمْ يَقُولُوا: لِيَتَهَجَّدَ. أحمد ٢٣٢٤٢، ٢٣٣١٦.

[وسخري ٢٤٥].

[٥٩٥] ٤٧ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ مَنْصُورٍ؛ وَحُصَيْنٍ وَالْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُورُ قَاهُ بِالسُّوَاكِ. أحمد ٢٣٤١٥، وسخري ٨٨٩.

إلى لمغول بطن من الأرد، وهذا الذي ذكرته من ضبطه متفق عليه عند أهل العلم بهذا الفن، وكنهم يصيرون به^(١)، والله أعلم.

قوله. (إذا دخل بيته بدأ بالسواك) فيه بيان فضيلة السواك في جميع الأوقات، وشدة الاهتمام به، وتكرره، والله أعلم.

قوله (إذا قام ليتهجد^(٢) يشور قاه بالسواك) أم التهجد فهو الصلاة في الليل، ويقال تهجد الرجل: إذا نام، وتهجد. إذا خرج من الهجود وهو النوم - بالصلاة، كما يقال: تحنن وتأثم وتخرج: إذا^(٣) جئت الجئت والإثم في الحرج

وأما قوله - (يشور قاه بالسواك) فهو بفتح الياء وضم الشين المعجمة وباصد المهملة، والشور - ذلك، لأن السواك غرضه، قاله ابن الأعرابي وإبراهيم الحاربي^(٤) وأبو سيمن

(١) كذا قال رحمه الله تعالى، وقد ضبطه حماده بكسر ليم ونظر دمشق (هـ) وأما رق لأبوه (٤٠٤/١) والآنساب (١٢٧/٣٥٨ - ٣٦٠) والآنساب في تهذيب الأنساب (٢٢٨/٣) والآنساب ص ٢٤٩، لا يصح بمشبهه: (٢٣٠/٨ - ٢٣١) والمصنف مستنبطه، (٤٠٤/١٣٧٨ - ١٣٧٩)، والمعاني لأخباره: (٤٥٥/٣)، والآنساب تهذيب التهذيب، ص ٣٤٧.

(٢) في (ع): يتهجد.

(٣) في (ع): أي.

(٤) في (ع) غريب الحديث: (٣٦٢/٢) به أن يشور الغسل، كالمشور.

[٥٩٦] ٤٨ - (٢٥٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ مِنْ اجْرِ اللَّيْلِ، فَخَرَجَ فَنَظَرَ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَتَخْلُفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ حَتَّى نَلَّغَ ﴿فَيَقَامُ عَذَابَ الَّذِي﴾ [٢٥٦] ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ، فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ قَامَ، فَخَرَجَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى. أحمد ٢٤٨٨.

الخطابي وأخرون. وقيل: هو الغسل، قاله الهروي^١ وغيره. وقيل: شقيقة، قاله أبو غبيد^٢ وداودي. وقيل: هو الحث. قال^٣ أبو عمر بن عبد البر: تأوله بعضهم أنه بأصبعه^٤ فهذه أقوال الأئمة فيه، وأكثرهم متقدمة، وأصحها الأول وما في معناه، والله أعلم.

قوله: (حدثنا أبو المتوكِّل أن ابن عباس حدثه) إلى آخره. هذا الحديث فيه فوائد كثيرة، ويستنتج منه أحكام مفيدة، وقد ذكره مسلم رحمه الله هنا مختصراً، وقد سطر طرقه في كتاب الصلاة^٥، وذلك بسط شرحه وفوائده إن شاء الله تعالى، ونذكر هنا أحرفاً تتعلق بهذا، لقدّر منه هنا:

فسم أبي المتوكِّل علي بن دود، ويقال: ابن دود^٦ البصري

وقوله: (فخرج فنظر في السماء) ثم تلا هذه الآية في آل عمران ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ انْزِلْ فِي السَّمَاءِ﴾ حينئذٍ أنزل القرآن^٧ الآية. فيه أنه يستحب قراءة هذه الآية عند الاستيقاظ في الليل مع النظر إلى السماء، إما في ذلك من عظيم التدبر، فيد تكرر نومه واستيقاظه وخروجه، استحباب تكريره قراءة هؤلاء الآيات كما ذكر في الحديث، والله أعلم.

(١) في إعلام النبيلة: (٢٩٣/١)، وفيه: ويقال: إن سحوس قريب منه، ويقال: بل لموصي قسطنطين في ابن هرون، وقد في إعلام النبيلة: (١٦/٨١). معناه: يحسن، يقال: شحوصه بشوصه، وبشوصه بوجوه، بمعنى واحد إن عساه.

(٢) في القريين: (١): (شوصي).

(٣) معناه: هروي. وفي إعراب الحديث: (٢٦١/١) أنه أن لسحوس بغسل، وكذا موصي ثم قال في شرح فروع عائشة: (معتمده كما يروى في ثوب). نقول: خرج فلاناً فيما كان فيه.

(٤) في (ص): (هـ): قد.

(٥) لا يمتنع أن يقصد أنه كان يبيت أمهات بأصبعه يس تسوك في قوله: (تسوك) بمعنى يبيت ولا يخفى ما فيه.

(٦) بوقم: ١٧٨٨ قد بعد.

(٧) في النسخ الثلاثة: دود. والمثبت بن أبيه.

١٦ - [باب خصال الفطرة]

[٥٩٧] ٤٩ - (٢٥٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِلُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ - أَوْ - خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ -: الْخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ». [أحمد: ٧٢٦٦، وصححه: ٢٥٨٨٩].

[٥٩٨] ٥٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ الْإِخْتِنَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ». [مطهر: ٥٩٧].

باب خصال الفطرة

فيه قوله ﷺ: «لِفِطْرَةِ خَمْسٍ» أَوْ خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ هذا شك من الراوي، هل قال لأَوَّلِ أو الثاني؟ وقد حزم في الرواية الثانية فقال: «لِفِطْرَةِ خَمْسٍ» ثم فسّر ﷺ الخمس فقال: «الاحتناء، والاستحداد، وتقليم الأظفار، وتنف الإبط، وقص الشارب» وهي لحديث الآخر: («عشر من لفطرة قص الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستباق الماء، وقص الأظفار، وعسل البراحم، وتنف الإبط، وحلق العانة، وتقاص الماء» قال مصنف ويست العاشرة، إلا أن تكون المصنفة).

الشرح:

أما قوله ﷺ: «لِفِطْرَةِ خَمْسٍ» فمعناه: خمس من الفطرة، كما في الرواية الأخرى: «عشر من المفطرة» وليست منحصرة في العشر، وقد أشد ﷺ إلى عدم تحصيلها فيها بقوله: «من المفطرة» والله أعلم.

وما «المفطرة» فقد اختلف في المراد به، فقال لإمام أبو سليمان الخطابي ذهب أكثر العلماء إلى أنها تسمة^(١)، وكذا ذكره جماعة غير الخطابي؛ قالوا: ومعناه أنها من سنن الأنبياء صلوات الله

(١) معجم سب: (٧٨/١)

وسلامته عليهم وقيل: هي الذئب. ثم إن معظم هذه الخصالي سنة ليست بواجبة عند العلماء، وفي بعضها خلاف في وجوبه، كالختن والمضمضة والاستنشاق، ولا يمتنع قرآن الواجب بغيره، كما قال الله تعالى: ﴿حَكِّمُوا بَيْنَ نَفْسَيْهِ إِذَا أَتَمَّرَ وَهَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصْرِهِ﴾ [الأنعام ١١١] والإيتاء واجب، والأكل ليس بواجب، والله أعلم.

أم تفصيلها فله الجنان واجب عند الشافعي وكثير من العلماء، وسنة عند مالك وأكثر العلماء، وهو عند الشافعي واجب على لرجل والنساء جميعاً. ثم الواجب في الرجل أن يقطع جميع الجلد التي تغطي الحشفة حتى يتكشف جميع الحشفة، وفي المرأة يجب قطع أدنى جزء من الجلد التي هي أعلى الفرج. والصحيح من مذهبنا الذي عليه جمهور أصحابنا أن لختن جائز في حال الصغر ليس بواجب، ولو وجّه أنه يجب على الولي أن يختن الصغير قبل بلوغه، ووجه أنه يحرم ختانه قبل عشر سنين.

وإذا قلت بالصحيح، استحب أن يختن في اليوم السابع من ولادته. وهل يحسب يوم الولادة من السبع أم تكون سبعة سواء فيه وجهان: أظهرهما يحسب.

واختلف أصحابنا في الختن المشكوك، فقيل: يجب ختانه في فرجه بعد البلوغ، وقيل: لا يجوز حتى يتبين. وهو لأظهر. وأما من له ذكران، فإن كانا عاملين وجب ختانهما، وإن كان أحدهما عملاً دون الآخر ختن أحدهما، وفيما يعتبر العمل به وجهان: أحدهما بالبول، والآخر بالجماع.

ولو مات إنسان غير مختون، ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا: لصحيح المشهور أنه لا يحن، صغيراً كان أو كبيراً، ولثاني: يحن. والثالث: يحن لكبير دون الصغير، والله أعلم.

وأما الاستحادة فهو خلق لعانة، سعي مستحداً لاستئصال لعديد، وهي الموشى وهو سنة، والمراد به نظافة ذلك لموضع، والأفضل فيه حلق، ويجوز بالقص والشف والثورة^(١) وسرد بدعانة الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه، وكذا لشعر الذي حولي فرج المرأة، ونقل عن أبي العباس بن سريج أنه الشعر الذي حول حافة الثدي، فيحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والظهر وحواليهما.

(١) ثورة: أحاطه من أملاح الكبريت، وأما يؤمن يستعمل لإزالة الشعر المعجم لوسيلة.

وأما وقت حلقه، فله محذور أنه يُضبط بالمحاجة^(١) وطوله، فإذا طُل حُلِق، وكذلك لضبط في قص الشعر والشرب وتنف الإنط وتقديم الأظفر، وأما حديث أنس المذكور في الكتاب (وقت لنا في قص الشعر، وتقليم الأظفار، وتنف الإبط، وحلق العانة، ألا تترك أكثر من أربعين ليلة) فمعه: لا تترك تركاً يتجاوز به أربعين، لا أنهم وقت لهم ترك أربعين، والله أعلم.

وأما «تقديم الأظفار» فسنة ليس بواجب، وهو تعمير من النقص، وهو القطع، ويُستحب أن يبدأ باليدين قبل الرجلين، فيبدأ بمسحة يده اليمنى، ثم الوسطى، ثم اليسرى، ثم الحصى، ثم الإبهام، ثم يعود إلى اليسرى يبدأ بحصيرها ثم ينصيرها إلى أخرى، ثم يعود إلى لرجل^(٢) اليمنى فيبدأ بحصيرها ويختتم بختيم اليسرى، والله أعلم.

وأما «تنف الإبط» فسنة بالاتفاق، والأفضل فيه انتف لمن قوي عليه، ويحصل أيضاً بالحلق وبإزالة؛ وحكي عن يوسف بن عبد الحميد لأبي قال: دخلت على الشافعي وعنده لمرئٍ يحلق إبطه، فقد الشافعي، عمدت أن انتف، ولكن لا أقوى على الوجع. ويُستحب أن يبدأ بالإبط الأيمن.

وأما «قص الشعر» فسنة أيضاً، ويُستحب أن يبدأ بالجانب الأيسر. وهو محيز بين القص بنفسه وبين أن يوكل ذلك غيره؛ للحصول المقصود من غير هتك مروءة ولا حرمة، بخلاف الإنف والعانة. وأما حذم بقضه، فلمختار أنه بقص حتى يندو طرف الشعرة، ولا يحف من أصله. وأما رويته «أحرقوا أشواوب» فموجها: أحرقوا به طال من الشفتين، والله أعلم.

وأما «عفاء اللحية» فمعه توطئها، وهو بمعنى «أوفوا المني» في الرواية الأخرى. وكان من عادة القوم قص اللحية، ففيه الشرع عن ذلك.

وقد ذكر العلماء في اللحية ثني عشرة خصلة^(٣) مكروهة بعضها أشد قبحاً من بعض:

أحدها: حضائها بالسواد لا تعرض لجهد. الثانية: خضبها بالصفرة تشبيهاً بالصدحين، لا لأدع لسنة الثالثة: تبييضها بالكسيت أو غيره، استعجالاً للشحوخة؛ لأجل الرخصة والتعظيم وبهاهم

(١) في (خ): بالجدرة

(٢) في (ص): الرجلين

(٣) في (خ) و(ص): عشر خصلة

لُقِيَ لِمَشَاحٍ^(١)، الرابعة: مَنَعَهُ، أو حَقَّبَهُ أَوَّلَ طَلْعِهَا، بِإِثَارٍ مُعْرُودَةٍ وَخَسِرَ الصُّورَةَ، الخامسة: نَتَفَّهَ لَشَيْبٍ، السادسة: تَصَفَّيْهَا طَافَةً فَوْقَ حَافَةِ تَصْنَعُ، لَيْسَتْ حَسَنَةً السَّاءِ وَغَيْرُهَا السَّابِعَةِ: الزُّبْدَةُ فِيهِ، وَالتَّقْصُصُ مِنْهَا، بِالزُّبْدَةِ فِي شَعْرِ الْعَذَارِيِّ مِنَ الصُّعْدَعِيِّ، وَآخِذٍ بَعْضُهَا بِجِدْرِ فِي حَقِّ الرَّأْسِ وَتَتَفَ جَنَبِي الْعَقْفَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، الثَّامَةِ: تَسْرِيعُهَا تَصْنَعُ لِأَجْلِ النَّاسِ، الثَّامَةِ: تَرْكُهَا شَوْثَةً مَتْنَعَةً^(٢)، إِظْهَاراً سَرَّهَدَةً وَقَفِيَّةً لِمَبَالَاةٍ بِفِيهِ، الْعَاشِرَةِ: لِنَظَرٍ إِلَى سَوَادِهَا أَوْ بِهَاضِهَا، بِعَجْدٍ وَخِيَالَةٍ وَغَرَّةٍ بِالشَّيْبِ، وَغَضَرًا بِالشَّيْبِ وَتَطَوَّلًا عَلَى لَشَيْبٍ، الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: عَقْدُهُ وَصَفَرُهُ، الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: حَلَقُهَا، لَا إِذَا تَبَيَّنَتْ لِمَرْأَةٍ لِحْيَةٌ فَيُسْتَحَبُّ لَهَا حَقُّهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا «لَا سِتِّشَاقٌ» فَتَقْسِمُ بِإِثَارٍ صِفَتُهُ وَاجْتِلَافُ لَعْدِمَائِهِ فِي وَجْهِهِ وَاسْتِحْبَابِهِ^(٣).

وَأَمَّا «عَسَلُ لِبَرَايِمٍ» فَسُئِلَ مُسْتَقَلَّةً بَيِّنَتْ مَحْكُفَةً بِالْوَصْوَةِ، وَتَوَاجِمُ، يَفْتَحُ الدَّاءُ وَبِزَجِيمٍ^(٤) - جَمْعُ بَزَجِيمَةٍ، ضَمُّ لِيَاءٍ وَاجِيمٍ، وَهِيَ عُقْدُ الْأَصْبَعِ وَتَصَدُّعُهَا كُلُّهَا

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَيَلْتَحَقُّ بِالْبَرَايِمِ مَا يَجْتَمِعُ مِنْ أَوْسُخٍ فِي مَعْطَفٍ لِأَكْثَرِ، وَقَفَرٍ^(٥) لِنُفْسَاحٍ، فَيُزَيِّدُهُ بِالْمَسْحِ؛ لِأَنَّهُ رِيحٌ أَضْرَتْ كَثْرَتُهُ بِالسَّمْعِ، وَكَذَلِكَ يَجْتَمِعُ فِي دَاخِلِ الْأَنْفِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْوَسْخِ لِيَجْتَمِعَ عَلَى أَيْ مَوْضِعٍ كَانَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِالْفَرْقِ وَبِالْعَبَارِ وَبِالْوَحْوَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا «الْتَقَاصُ لِمَاءٍ» فَهُوَ بِالْقَفِّ وَلِصَادٍ لِمَهْمَلَةٍ، وَقَدْ قُشِرَ وَكُيِّعَ فِي الْكَتَبِ دَائِمَةً لَاسْتِجْدَاءً، وَقَدْ أَبْرَزَ غُرْبَهُ، وَغَيْرُهُ: مَعْنَاهُ: الْإِتْقَانُ الْبُولِي سَبَبُ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِي غَسْلِ مَذَاكِيرِهِ^(٦)، وَلَيْلٍ: هُوَ الْإِنْتِضَاحُ؛ وَقَدْ حَاءَ فِي رَوِيَّةٍ «الْإِنْتِضَاحُ»^(٧)، بَذَلِ «الْتَقَاصُ الْمَاءُ» قَدْ لَجَّجَهُور. الْإِنْتِضَاحُ نَضْحُ لَفْرَجٍ بِمَاءٍ قَبْلَ عَدِّ الْوَصْوَةِ لِيَهَيَّ عَنْهُ لَوْسُوسٌ وَقِيلَ: هُوَ الْإِسْتِجْدَاءُ دَائِمًا

(١) فِي (ص) وَ(هـ): وَيَتَدَبَّرُ أَنَّهُ فِيهِ مَشَاحٍ

(٢) فِي (ص) وَ(هـ): مَبْنَعَةٌ.

(٣) ص ١١٠ وَ ١١١

(٤) فِي (ص) ١٠١ وَ ١٠٢

(٥) فِي (ص)، وَهُوَ وَجْهُ خَصَا

(٦) الْعَرَبُ جَمَعَتْهُ (٢/ ٣٨)

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو ذَرَّةَ ٥٥، وَبِهِ مَا حَ ٢٩٤، وَاحْمَدُ ١٨٣٢٧ مِنْ حَدِيثِ عَمَّارٍ بْنِ رَاسِمٍ رَضِيَ

[٥٩٩] ٥١ - (٢٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ جَعْفَرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ قَالَ أَنَسُ: وَقْتُ لَنَا فِي قَصْرِ لِسَارِبٍ، وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ، وَتَنَفِّهِ الْإِبْطِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ، أَلَّا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً. (أحمد: ٤١٢٢٢٢).

وذكر بن الأثير أنه روي: «انقصاص الماء» بالفاء ولصاحبه المهمة^(١)؛ وقال في قصص الفداء: قيل انصبوب أنه بالفاء قال: والمراد بضمه على الذكور، من قولهم لتصح الدم عقيل: نُقْصَة، وجمعها نُقْصَة، وهذا الذي نقله عنه، والصواب ما سبق، والله أعلم.

وأما قوله: (وسبب العاشرة، إلا أن تكون المضمضة) فهذا شئت منه فيها، قال القاضي عياض: ولعنها البخاري المذكور مع الخمس، وهو أولى^(٢)، والله أعلم.

فهذه مختصر ما يتعلق بالفطرة، وقد أشعث القول فيها بدلائلها وفروعها في «شرح لمهذب»^(٣) والله أعلم.

قوله، (عن جعفر بن سليمان، عن أبي عمران الجوني، عن أنس بن مالك) قال وقت لنا في قصر السارب، وتقليم الأظفار، وتنفي الإبط، وحلق العانة، ألا نترك أكثر من أربعين ليلة). قد تقدم بيانه وأن معناه: لا نترك تركاً يتجاوز أربعين^(٤).

وقوله: (وقُتِلَ لَنَا) هو من الأحاديث المرفوعة مثل قوله: أَمَرْنَا بِكَذَا، وقد تقدم بيان هذا في لفصول المذكورة في أول هذا الكتاب^(٥). وقد جاء في غير «صحيح مسلم» (وقُتِلَ لَنَا رسول الله ﷺ)^(٦) والله أعلم.

قال القاضي عياض: قال العقيلي^(٧). في حديث جعفر هذا نظر وقد أبو عمر - يعني

(١) النهاية: (نقص).

(٢) إكمال المعلم: (٢/٤٦١).

(٣) (١/٢٨٣) قبل بعد.

(٤) في بداية ليلته.

(٥) (١/٢٥٠).

(٦) أخرجه أبو داود: ٢٢٠٠، والترمذي: ٢٩٦٣، وأحمد: ١٢٢٢٢.

(٧) في التمهيد الكبير: (٢/٢٠٨).

[٦٠٠] ٥٢ - (٢٥٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - (ح). وَحَدَّثَنَا

ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ صُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ
«أَحْفُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللَّحَى». [حد ٤٦٥٤، ح ٥٨٩٣].

[٦٠١] ٥٣ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ نَافِعٍ،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ صُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ، وَإِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ. [حد ٦١٠].

[٦٠٢] ٥٤ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ.
حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَالِفُوا الشُّسْرِيَّيْنِ، أَحْفُوا الشَّوَارِبَ.
وَأَوْفُوا اللَّحَى». [حد ٥٨٩٦، ح ٦١٠].

[٦٠٣] ٥٥ - (٢٦٠) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ مَوْلَى الْحَرْقَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ^(١). لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَلَيْسَ بِحَدِّثَةٍ سَوَاءَ حَفْطُهُ وَكَثْرَةُ غُطْلِهِ^(٢) قُلْتُ: قَدْ
وَقَّ كَثِيرٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَيَكْفِي فِي تَوْثِيقِهِ احْتِجَاجُ مَسْمُومٍ بِهِ، وَقَدْ نَافَعَهُ غَيْرُهُ.

قوله ﷺ «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللَّحَى» فِي إِثْرِهِ لِأَخْرَ: «وَأَوْفُوا اللَّحَى» هُوَ يَقْطَعُ
لِهَمْزَةٍ فِي: «أَحْفُوا» وَ«أَعْفُوا» وَ«أَوْفُوا» وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ يَقُولُ أَيْضاً حَفَّ لِلرَّجُلِ شَارِبُهُ يَحْفُوهُ حَفْوَ
ذَا اسْتَأْصَلَ حَذَّ شَعْرِهِ^(٣) فَعَلَى هَذَا تَكُونُ هَمْزُهُ «حَفُو» هَمْزَةً وَصَلْ وَقَالَ غَيْرُهُ غَفَوْتَ الشَّعْرَ
وَأَعْفَيْتَهُ، لَعَنَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَعْنَى إِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ وَإِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ^(٤).

وَأَمَّا «أَوْفُوا» فَهُوَ يَعْنِي أَعْفُوا، أَيْ: تَرَكُوهَا وَاقِيَةً كَامِلَةً لَا تُكْتَصَمُوهَا^(٥). قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ^(٦)
وَسِوَرُهُ يَقُولُ فِي جَمْعِ اللَّحْيَةِ: لَحَى وَلَحَى، بِكَسْرِ اللَّامِ وَضَمِّهَا، لَعَنَ، الْكَسْرُ أَصَحُّ.

(١) فِي الْأَسْطِذَارَةِ (٨/ ٣٣٦ - ٣٣٧)

(٢) إكمال لمسموم. (٢/ ٦٢)

(٣) جوهرة اللغات (٢/ ٥٥٧).

(٤) ص ١٦٧.

(٥) فِي (ص): لَا تَقْصِمُوا.

(٦) فِي «إِصْلَاحِ لِمَنْطِقٍ» ص ١٢٤

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جُرِّوْا الشَّوَارِبَ، وَأَرْجُوا اللَّحَى، خَالِفُوا الْمَجُوسَ».

[حدید ۸۷۸۸]

[۶۰۴] ۵۶ - (۲۶۱) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَشَّرَ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصَّ الشَّارِبِ، وَإِعْقَاءَ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكِ، وَاسْتِثْنَاءُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَحُلُقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ» قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُصْعَبٌ: وَسَيِّئُ الْعَاشِرَةِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ. زَادَ قُتَيْبَةُ: قَالَ وَكِيعٌ: انْتَقَاصُ الْمَاءِ يَعْنِي الْإِسْتِجْجَاءَ [حدید ۱۲۵۰۶].

وأما قوله ﷺ. «أَرْجُوا» فهو أيضاً بقطع الهمة ودلحاء المعجمة، ومعناه. تركوها ولا تتعرضوا لها بتغيير

وذكر القاضي عياض أنه وقع في رواية الأكثرين كما ذكرنا، وأنه وقع عند ابن مهران: «أَرْجُوا» بلجيم؛ قيل - هو بمعنى الأول، وأصله أَرْجُوا، بلهزم، فحذفت لهمة تحفيظاً ومعناه: أخرجوها وأتركوها. وجاء في رواية البخاري: «وَقَرُّوا اللَّحَى»^(١).

محصل خمس روایات. «أَعْفُوا» و«وَقَرُّوا» و«أَرْجُوا» و«أَرْجُوا» و«وَقَرُّوا» ومعناها كلها تركها على حالها، هذا هو الظاهر من الحديث الذي تقتضيه ألفاظه، وهو الذي قاله جماعة من أصحابنا وغيرهم من العلماء.

وقال نقضي بعض. يكره حقها وقصها وتحريقها، وأما الأخذ من طولها وعرضها فتحسن. وتكره الشهرة في تعظيمها^(٢)، كما تكره في قصها وجزها. قال وقد اختلف السلف هل للملك حد؟ فمنهم من لم يحدد شيئاً في ذلك، إلا أنه لا يتركها لحد الشهرة ويأخذ منها، وكره مالك طولها جداً.

ومهم من حددهم زاد على لقبصة فيزال. ومنهم من كره لأخذ منها، إلا في حج أو عمرة.

قال: وأما الشارب، فذهب كثير من السلف إلى ستنصاله وحلقه بظاهر قوله ﷺ: «أَخْفُوا»

(١) إكمال لمعجم، (٢/ ٦٣).

(٢) في إكمال المعجم، (٢/ ٦٤): وتجنبها.

٦٠٥. (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ قَالَ أَبُوهُ: وَسَيِّئُ الْعَاشِرَةِ (٦٠٦)

و«أنهكوا»^(١) وهو قول الكوفيين. وذهب كثير منهم إلى منع الحذف والاستئصال، وقوله مالك، وكان يرى حقه ثلثة ويأمر بأدب فاعله، وكان يكره أن يأخذ من أعلاه، ويذهب هؤلاء إلى أن الإحفاء والعجز والقصر بمعنى واحد، وهو الأخذ منه حتى يسو طرف شفة. وذهب بعض العلماء إلى التحجير بين الأمرين. هذا آخر كلام القاضى رحمه الله.

والسختار ترك اللحية على حالها، وألا يتعرض لها بتقصير شيء أصلاً. والسختار في الشارب ترك الاستئصال، والاقتصار على ما يبدو به طرف الشفة، والله أعلم.



(١) هي رواية ليخدي، ٥٨٩٣ لمحيث بن عمر

١٧ - [باب الاستطابة]

[٦٠٦] ٥٧ - (٢٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ (ج) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ. قَالَ فَقَالَ أَجَلٌ، لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةَ لِقَابِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ. [أحد ٢٣٧١٣ و ٢٣٧١٩].

[٦٠٧] (٥٥٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ قَالَ لَنَا الْمُشْرِكُونَ: إِنِّي أَرَى صَاحِبَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ حَتَّى يُعَلِّمَكُمْ الْخِرَاءَةَ، فَقَالَ: أَجَلٌ، إِنَّهُ نَهَانَا أَنْ نَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِيَمِينِهِ، أَوْ يَسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةَ، وَنَهَى عَنِ الرُّوثِ وَالْعِظَامِ، وَقَالَ: «لَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ». [أحد ٢٣٧٠٨].

[٦٠٨] ٥٨ - (٢٦٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْمَسَحَ بِعَظْمٍ أَوْ بِشَيْءٍ. [أحد ١٤٦٩٩].

باب الاستطابة

وهو مشتق من استطب، القبيلة هي القبضاء لغائط أو بول، وعن الاستنجاء باليمين، وعن مسح الذكور باليمين، وعن التحضي في لطريق واطل، وعن الاقتصر على أقل من ثلاثة أحجار، وعن الاستنجاء بالرجيع ولعظم، وعلى جوار الاستنجاء بالماء.

في الباب حديث سلمان الفارسي: (أنه قيل له: قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخيراءة. قال فقال: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبيلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو عظم).

[٦٠٩] ٥٩ - (٢٦٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح) قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: سَمِعْتَ الزُّهْرِيَّ يَذْكُرُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّثَمِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِتَوَلٍّ وَلَا غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَوَجَدْتَنِي مَرَّاجِصَ قَدْ بَنَيْتُ قِبَلَ الْقِبْلَةِ، فَسَحَرْتُ عَنْهَا وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أحمد ٢٣٥٧٩]

و البخاري ٣٩٤

[٦١٠] ٦٠ - (٢٦٥) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جَرَّاشٍ: حَدَّثَنَا غُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا بَرِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ دُرَيْجٍ -: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا». [أحمد ٧٣٦٨ نحوه مختلف]

[٦١١] ٦١ - (٢٦٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانٌ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمْرِو وَاسِعِ بْنِ خَنَانَ قَالَ: كُنْتُ أَصْلِي فِي الْحَسَجِدِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ مُسْنِدُ ظَهْرِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ، فَلَمَّا قَضَيْتُ صَلَاتِي، انْصَرَفْتُ إِلَيْهِ مِنْ شَيْئِي، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَقُولُ نَسْ. إِذَا قَعَدْتَ لِحَاجَةٍ تَكُونُ لَكَ، فَلَا تَقْعُدْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَلَقَدْ رَقِيتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى لَبَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ. [أحمد ٤٩٩، والبخاري ١١٦٥].

وفيه حديث أبي أيوب: «إذا أتيتم الغائط، فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط، ولكن شَرُّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».

وفيه حديث أبي هريرة: «إذا جلس أحدكم على حاجته، فلا يستقبل^(١) القبلة ولا يستدبرها».

وفيه حديث ابن عمر: (قال: رأيت رسول الله ﷺ قاعداً على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته) وفي رواية: (مستقبل الشام مستدبر القبلة) وفي غير ذلك من الأحاديث

(١) في (ح) و(ص): فلا يستقبل

[٦١٢] ٦٢ - (٥٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ لَعْنَيْ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَدٍ، عَنْ عَمْرِو وَاسِعِ بْنِ حَبَانَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رَقِيتُ عَلَى بَيْتِ أُخْتِي حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا لِحَا جَتِي مُسْتَقْبِلَ لِسَامِ مُسْتَدْبِرِ الْقِبْلَةِ . أحمد ٤٦٦ . وصحري ١٤٨ .

الشرح:

أم (الخبراء) فكسر الخاء لمعجمة وتخفيف لاء وبالمد، وهي اسم لهيئة الحدث. وأما نفس الحدث، فيجلب لاء وبالمد مع فتح الخاء وكسرها^(١).

وقوله: (أجر) معناه: نعم، وهي بتخفيف اللام ومراؤ سميان^(٢) أنه علمنا كل ما نحتج إليه في ديننا، حتى الخبراء لني ذكرت أيها القاتل، فإنه علمت آدائها، فنهت فيها عن كذا وكذا، والله أعلم

قوله: (نهنا أن نستقبل القبلة لعائط أو بول) كذا ضبطه في «مسلم»: (للعائط) بدل اللام. وروي في غيره (للعائط)^(٣) وروي (بفائط)^(٤) باللام وبالباء، وهم بمعنى، وأصل الفائط المطمئن من الأرض، ثم صار عبارة عن الخارج المعروف من دبر، لا دمي.

وأما النهي عن استقبال القبلة بالبول والغائط، فقد اختلف العلماء فيه على مذاهب.

أحدها: مذهب مالك والشافعي: أنه يحرم استقبال القصة في الصحراء بالبول والغائط، ولا يحرم ذلك في البنيان. وهذا مروي عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر^(٥)، والشعبي وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين، يرحمهم الله.

والمذهب الثاني لا يجوز ذلك لا في بنيان ولا في صحراء. وهو قول أبي أيوب الأنصاري الصحابي^(٦)، ومجاهد وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبي ثور وأحمد في رواية والمذهب الثالث: جواز ذلك في الصحراء والبنيان جميعاً. وهو مذهب عمرو بن الرزير وربيعة شيخ مالك ودودة لقدهري.

(١) قال في «مصحح المثير» (خري). والخبراء - بالفتح - طهرت.

(٢) أخرجه أحمد ٢٧٢٩٢ من حديث معقل بن أبي معقل الأنصاري^(٧).

(٣) أخرجه ابن ماجه ٣١٩، وأحمد ١٧٨٤٥ من حديث معقل^(٨) وابن ماجه ٣٢٥٠ من حديث أبي سعيد

لخسري^(٩) وأحمد ٢٣٥٧٩ من حديث أبي أيوب الأنصاري^(١٠)، و٢٣٧١٩ من حديث سفيان

والمذهب الرابع لا يجوز الاستقبال لا في الصحراء ولا في البين، ويجوز الاستقبال فيهما. وهي ^(١) إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد.

واحتج المانعون مطلقاً بالأحاديث، الصحيحة الواردة في النهي مطلقاً، كحديث سلمان المذكور، وحديث أبي أيوب وأبي هريرة وغيرهما؛ فالو. ولأنه إما منع لحُرمة القبلة، وهذا المعنى موجود في البين والصحراء، ولأنه لو كان لحائل كافي لجاز في الصحراء؛ لأن يساً وبين الكعبة حبلاً ودية وغير ذلك من أنواع الحائل.

واحتج من أباح مطلقاً بحديث ابن عمر المذكور في الكتاب أنه رأى النبي ﷺ مستقبلاً بيت المقدس مستدبر القبلة، وبحديث عائشة ؓ أن النبي ﷺ معه أبو سفيان يكرهون استقبال القبلة بمروءتهم. فقال ﷺ: «أولم تعلموها؟ حولوا بمقعدتي» أي: إلى القبلة. رواه أحمد بن حنبل في «مسنده» وأبو ماجة، وإسناده حسن ^(٢).

واحتج من أباح الاستدبار دون الاستقبال بحديث سلمان.

واحتج من حرم الاستقبال والاستدبار في الصحراء وأياهما في البين بحديث ابن عمر المذكور في الكتاب، وبحديث عائشة التي ذكرناه، وبحديث جابر قال: نهى سي الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول، فأرأته قبل أن يقبض نعام يستقبلها. رواه أبو داود ولترهدي وغيرهما، وإسناده حسن ^(٣). وبحديث مروان الأصغر قال: رأيت ابن عمر أحرم رحلت مستقبل القبلة ثم جلس يبوء إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، أليس قد نهى عن هذا؟ فقال: بلى، ثم نهى عن ذلك في بعضاء، فإذا كان بين وبين القبلة شيء استترك فلا بأس، رواه أبو داود وغيره ^(٤).

فهذه أحاديث صحيحة مصرحة بالجواز في البين، وحديث أبي أيوب وسلمان وأبي هريرة وغيرهم وردت بالنهي، فيحرم على الصحراء ليجمع بين الأحاديث، ولا خلاف بين العلماء أنه إذا أمكن الجمع بين الأحاديث لا يُصر إلى ترك بعضها، بل يجب الجمع بينها والعمل بجميعها، وقد أمكن

(١) في (خ): وهو

(٢) أحمد ٢٥١٦٣ و٢٥٨٣٧، رين ماجة ٣٢٤ وفي الحديث كلام طويل نظره في النصب لريقة ١٥٦/٢ (١٠٨).

(٣) أبو داود: ١٣، والترمذي: ٩. وأخرجه بن ماجة: ٣٢٥، وأحمد: ١٤٨٧٢

(٤) أبو داود: ١١

المجمع على ما ذكرناه، فوجب المصير إليه. وفرقوا بين صحراء البنيان من حيث المعنى بأنه يلحقه المشقة في البنيان في تكليفه ترك القبلة، بخلاف الصحراء.

وأما من أباح لاستنباطه، فيخرج على رد مذهبه بالأحاديث لصحبة المصحة بالنهي عن الاستنباط والاستنباط صحيحاً، كحديث أبي أيوب وغيره، والله أعلم.

فرع: في مسائل تتعلق باستقبال القبلة لقضاء الحاجة على مذهب الشافعي:

إحدها: المختار عند أصحابنا أنه إنما يجوز الاستقبال والاستنباط في البنيان إذا كان قريباً من سائر من عدا أو نحوه، بحيث يكون بينه وبينه ثلاث^(١) أذرع فما دونها، ويشترط آخر وهو أن يكون الحائز مرتفعاً بحيث يستر أسفل الإنسان، وقدروه بنجدة لرحل، وهي نحو ثلثي ذراع، فإن زاد به وبينه على ثلاث^(٢) أذرع، أو قصر الحائز عن آخرة الرجل فهو حرام كالصحراء، لا إذا كان في بيت بني لذلك، فلا حرج عليه كيف كان.

قلو: ولو كان في الصحراء وتستر شيء على الشرط المذكور من التحريم، فلا اعتبار بوجود سائر المذكور وعدمه، فيجوز في الصحراء والبنيان بوجوده، ويحرم فيهما لعدمه، هذا هو الصحيح المشهور عند أصحابنا، ومن أصحابنا من اعتبر الصحراء والبنيان مطلقاً ولم يعتبر الحائز، فأباح في البنيان بكل حال، وحرم في الصحراء بكل حال، والصحيح الأول.

وفرّقوا عليه فقالوا: لا فرق بين أن يكون السائر دابة أو جداراً أو هنة أو كثيباً رملياً أو جبلاً. ولو أوحى ذيله في قبالة القبلة، ففي حصول السترة^(٣) وجهان لأصحابنا: أحدهما عندهم وأشهرهما أنه سائر، فيحصل الحائل، والله أعلم.

المسألة الثانية: حيث حوّرنا الاستقبال والاستنباط، فإن جمعة من أصحابنا: هو مكروه، ولم يذكر الجمهور الكراهية، والمختار أنه إن كان عليه مشقة في تكيف التحرف عن القبلة فلا كراهية، وإن لم تكن مشقة فالأولى نجسها للخروج من خلاف العدماء، ولا تطبق عليه الكراهية؛ للأحاديث الصحيحة فيه، والله أعلم.

(١) هي (ص) و(ها): ثلاثة، بالدفع مؤنثة.

(٢) هي (ح) سبعة.

المسألة الثالثة: يجوز الجمع مستقبل القبة في الصحرى والبين هذا مذهبت ومذهب أبي حنيفة وأحمد وداود، واختلف فيه أصحاب مالك، فجوزه ابن مقاسم وكرهه ابن حبيب، والصواب لجوار، ومن الصحرى إنما يثبت بالشروع، ولم يرد فيه شيء، والله أعلم.

المسألة الرابعة: لا يحرم استقبال بيت المقدس ولا استنبأه بالبول والغائط، لكن يكره

المسألة الخامسة: إذا تعجب مستقبل القبة واستدبره حال خروج لبول والغائط ثم أراد الاستقبال أو الاستنبأه حال الاستنجاء، جاز، والله أعلم.

قوله: (أو أن نستنجي^(١) باليمين) هو من أدب الاستنجاء، وقد أجمع العلماء على أنه مهي عن الاستنجاء باليمين، ثم لجدهم على أنه يهي تربية وأدب، لا يهي تحریم، وذهب بعض أهل الفقه إلى أنه حرام، وأشد إلى تحریمه جماعة من أصحابنا، ولا تعويل على إشارتهم

قال أصحابنا: ويستحب ألا يستعين باليد اليمنى في شيء من أمور الاستنجاء إلا عذر، وإذا استنجى بعد صفة باليمين ومسح باليسرى، وإذا ستنحى بحجر، فإن كان في الدتر مسح ييسره^(٢). وإن كان في القبل وأمكنه وضع الحجر على الأرض أو بين قدميه بحيث يتأثر مسحه، أمسك الذكر ييسره ومسحه على الحجر، وإن لم يمكنه ذلك وشقوا إلى حمل الحجر، حمته يمينه وأمسك الذكر ييسره ومسح بها، ولا يحرك اليسرى، هذا هو الصواب، وقال بعض أصحابنا يأخذ لحجر ييسره ولذكر يمينه ويمسح ويحرك اليسرى وهذا ليس بصحيح؛ لأنه يتسأل الذكر بيمينه من غير ضرورة، وقد نهى عنه، والله أعلم.

ثم إن في النهي عن الاستنجاء باليمين تنبيه على إكرامها وصيانتها عن الأقدار ونحوها، وتوضيح هذه القاعدة قريباً في أواخر الباب إن شاء الله تعالى^(٣)، والله أعلم.

قوله: (أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار) هذا نص صريح صحيح في أن استيفاء ثلاث مسحات واجب لا بد منه، وهذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، فمذهبنا أنه لا بد في الاستنجاء بالحجر من إزالة عين النجاسة واستيفاء ثلاث مسحات، فهو مسح مرة أو مرتين فزالت عين النجاسة، وجب مسحه

(١) هي (ص) وإن لا يستنجي.

(٢) هي (ص) و(هـ) ييسره

(٣) ص ١٨٢.

ثالثة، وبهذا قال أحمد بن حنبل وسعد بن راهويه وأبو ثور وقال مالك ودود: الواجب الإنقاء، فإن حصل حجر أجزأه، وهو وجه لبعض أصحابنا، والمعروف من مذهبننا ما قدمناه

قال أصحابنا: ولو استنجى بحجر له ثلاثة أحرف نَسَحَ بكل حرف مسحة، أجزأه؛ لأن الحرف في المسحات^(١)، والأحجار الثلاثة أفضل من حجر له ثلاثة أحرف. ولو استنجى في القبل والذئير، وجب بهت مسحات، لكل واحد ثلاث^(٢) مسحات، والأفصل أن يكون ستة أحجار، فإن اقتصر على حجر واحد له ستة أحرف أجزأه، وكذلك الخرقفة الصفيقة بني إد مسح بأحد جانبيها، لا يصل البئر إلى الجانب الآخر، يجوز أن يمسح بجانبها، والله أعلم.

قال أصحابنا: وإذا حصل الإنقاء بثلاثة أحجار، فلا زيادة عليها، فإن لم يحصل بثلاثة، وجب ربيع، فإن حصل الإنقاء به لم تجب الزيادة، ولكن يستحب الإيتار بخمس، فإن لم يحصل بالأربعة وجب خمس، فإن حصل به فلا زيادة. وهكذا فيما زاد، متى حصل الإنقاء بوتر فلا زيادة، وإلا وجب الإنقاء واستحب الإيتار، والله أعلم.

وأما نُسْهُ ﷺ على لأحجار، فقد تعلق به بعض أهل ظاهر وقالوا: الحجر متعين لا يجوز غيره وذهب العلماء كافة من الطوائف كلها إلى أن الحجر ليس متعيناً، بل تقوم الخرق والحشب وغير ذلك مقدمه، وأن المعنى فيه كونه مزيلاً، وهذا يحصل بعير الحجر، وإنما قال ﷺ: «ثلاثة أحجار» لكونها الغالب لمتيمس، فلا يكون له مفهوم، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أُولَئِكَ هُم بَشَرٌ لِّمَتِّ﴾ [الأنعام: ١٥١] ونضائره ويدل على عدم تعين الحجر نهيه ﷺ عن لعظم ولبعر والرجيع، ولو كان الحجر متعيناً لنهى عنه سواء مطلقاً.

قال أصحابنا: والذي يقوم مقام الحجر كل جامد طاهر مزيل للعين ليس له حرمة ولا هو جزء من حيوان. قالوا: ولا يشترط اتحاد جنسه، فيجوز في القبل حجر وفي الذئير حرق، ويجوز في أحدهما حجر مع خرقتين أو مع خرقفة وخشبة ونحو ذلك، والله أعلم.

قوله: (أو أن نستنجي برجيع أو عظم) فيه النهي عن الاستحاضة بالنجاسات. وبه ﷺ بالرجيع على

(١) في (خ): بالمسحات

(٢) في (خ): ثلاثة.

جنس النجس؛ فإن الرجيع هو الروث وأما العظم، فكونه طعماً للرجع، فنه به على جميع المعصومات، وتتحقق به^(١) المحترقات، كأجزاء الحيوان وأوراق كتب العلم وغير ذلك.

ولا فرق في النجس بين الدائع والجمد، فذلك يستجى بتنجس لم يصح استجاءة ووجب عليه بعد ذلك الاستجاءة بالماء، ولا يُجرته الحجر، لأن الموضع صار نجساً منجاسة أجنبية، ولو استجى بمصعوم أو غيره من المحترقات الطهرات، فلا يصح أنه لا يصح استجاءة، ولكن يُجرته الحجر بعد ذلك إن لم يكن نقل النجاسة من موضعها. وقيل إن استجاءة الأول يُجرته مع المعصية، والله أعلم.

قوله: (عن سلمان رضي الله عنه) قال قال لنا المشركون: إني أرى صاحبكم هكذا، هو في الأصول، وهو صحيح، تقديره: قل لـ قتل المشركين، أو أنه أراد وحداً من المشركين وجمعه لكون باقيهم يوافقونه.

قوله رضي الله عنه: «ولكن شَرُّوا أو عَرَّبُوا» قال لعمري: هذا خطاب لأهل المدينة ومن في معناهم، بحيث إذا شَرَّق أو شَرَّب لا يستقبل الكعبة ولا يستديرها.

قوله: (وحدثنا **مراحيص**) هو بفتح الميم وبالهاء المهملة والصاد المعجمة، جمع مراحص، بكسر الميم، وهو البيت المتخذ لقتل حاجة الإنسان، أي: للتعوط.

قوله: (فتحرف عنها) هو بالتونين، معناه: تحرص على اجتنابها بالميل عنها بتصيب قدرتها.

قوله: (قال نعم) هو جواب لقوله أولاً. قلت لسفيان بن عُيينة: سمعت لُزْهري يذكر عن عطاء؟

قوله: (وحدثنا أحمد بن الحسن بن جراح: حدثنا عمرو بن عبد الوهاب: حدثنا يزيد - يعني ابن

زُرَيْج - حدثنا روح، عن سهيل، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة).

قال لدارقطني: هذا غير محفوظ عن سهيل، وإنما هو حديث ابن عجلان، حدث به عنه^(٢) روح

وغيره^(٣) وقد أمّو الفصيح حميد أبي سعيد^(٤) الهزوي: بخطأ فيه من عمرو بن عبد الوهاب؛ لأنه

(١) في (ص) و(هـ) به.

(٢) في (ص) و(هـ) عن. وهو خطأ.

(٣) في الإبراهيميات والشيخ هـ ١٤١.

(٤) في (ص) و(هـ) سعيد، والمثبت موثق به في الجرح والمعدن (٤ ٣١١) والريج بعدد وفي قوله (٢ ٢٣٢)

والسير اعلام النبلاء (١٤ ٥٣٩) وهو أبو سعد يحيى بن منصور لزمه الهروي، وحقيقه أبو الفضل محمد بن

أبي يحيى، بن سعد أبي الهروي، ومرفوع بن أبي سعد قال يحيى: خرج الحافظ

حديث يعرف بمحمد بن عجلان عن القعقع، وليس لشهيل في هذا الإسناد ذكر، رواه أمية بن بسطام، عن يزيد بن زريع - على الصحيح - عن روح، عن ابن عجلان، عن القعقع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بقوله: وحديث عمر بن عبد الوهاب مختصر.

قلت: ومثل هذا لا يظهر قدحاً؛ فإنه محمول على أن شهيلاً وابن عجلان سمعه جميعاً، وشتهرت روايته عن ابن عجلان وقئت عن شهيل، ولم يذكره أبو داود والنسائي وابن ماجة إلا من جهة ابن عجلان، رواه أبو داود عن ابن المبارك، عن ابن عجلان، عن القعقع، والنسائي عن يحيى، عن ابن عجلان، وابن ماجة عن سفيان بن عيينة ولمعة بن عبد الرحمن وعبد الله بن رجاء لمكي، ثلاثتهم عن ابن عجلان^(١)، والله أعلم.

(وأحمد بن حنبل) المذكور بالخاء، لم يصبه.

قوله: (عن حبان^(٢)) هو يفتح الحاء وبالياء الموحدة.

قوله: (لقد رقيت على ظهر بيت، فرأيت رسول الله ﷺ قاعداً على لبتين، مستقبلاً بيت المقدس) أما (رقيت) فيكسر لاد، ومعناه صعدت، هذه اللغة لفصيحة المشهورة، وحكى صاحب «المطلع» لغتين آخرين، أحدهما: فتح لاد بغير همزة والثانية: بفتحها مع الهمزة^(٣)، والله أعلم. وأما رويته، فوقعته نقداً من غير قصد لذلك.

وأما (للينة) فمعروفة، وهي بفتح لام وكسر لب، ويجوز إسكان لب مع فتح اللام ومع كسرها، وكذا كل ما كان على هذا الوزن. أعني مفتوح لأوّل مكسور الثاني - يجوز فيه الأوجه الثلاثة، كتثيف، فإن كان ثنيه أو ثلثه حرف حلق، جاز فيه وجه رابع، وهو كسر لأوّل والثاني، كقيل. وأما (بيت المقدس) فتقدم بيان لعنه واشتقاقه في أوّل باب الإسراء، والله أعلم.

رسم الصحيح مسلم، ورايت له حراً مقبلاً به بضعة وثلاثون حديثاً من الأحاديث التي بين عنده في الصحيح مسلم، قلته

لقرينة على غلبة لكعبة الشرفة سنة ٣١٧ هـ. رحمه الله تعالى.

(١) أبو داود: ٨، والنسائي: ٤٤٠ وابن ماجة: ٣١٢ و٣١٣.

(٢) في ثمن عن عمه وسع بن حبان، وهذه طريقة السيوطي رحمه الله تعالى، لا يتقيد بعبرة بحسن آثمه شرح

(٣) (المطلع لأبوزنار): (١٨٤/٣)

١٨ - [باب النهي عن الاستنجاء باليمين]

[٦١٣] ٦٣ - (٢٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُسَمِّكُنْ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ يَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ».

[مكرر ٥٢٨٥] [نهر ٦١٤].

قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى) أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي. عن همام، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه) قال مسلم: (حدثنا يحيى بن يحيى) أخبرنا وكيع، عن همام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه)

هكذا هو في الأصول التي رأيناها، في الأول. (همام بن يحيى بن أبي كثير) وفي الثاني. (هشام بن علي) وأضرب لأول تصحيح من بعض شافعين عن مسلم؛ فإن لبيدري والشافعي وغيرهما من الأئمة روه عن هشام الدستوائي كما روه مسلم^(١) في الطريق الثاني، وقد أوضح ما قلته الإمام الحافظ أبو محمد حنبل الواسطي^(٢) فقال: روه مسلم عن يحيى بن يحيى، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن هشام؛ وعن يحيى بن يحيى، عن وكيع، عن هشام، عن يحيى بن أبي كثير، فصرح الإمام حنبل بأن مسلماً روه في الطريقين عن هشام الدستوائي، قدراً هذا على أن هماماً باليمين تصحيف وقع في نسخة من بعد مسلم، والله أعلم.

قوله ﷺ: «لَا يُسَمِّكُنْ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ يَمِينِهِ» أما يمسك الذكر باليمين فمكروه كراهة تنزيه لا تحریم، كما تقدم في الاستنجاء، وقد قدم ههنا أنه لا يستعين باليمين في شيء من الاستنجاء، وقد قدمنا ما يتعلق بهذه الفعل^(٣).

وأما قوله ﷺ: «لَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ يَمِينِهِ» ليس التقييد بالخلاء لاحترز عن لبول، بل هما مواءمة، والخلاء باليمين هو الخلاء، والله أعلم.

قوله ﷺ: «لَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ» معناه: لا يتنفس في نفس الإناء، وأما التنفس ثلاثاً خارج الإناء

(١) في (ج)، هشام بن علي، ونسخة مسند

(٢) أبو محمد، حنبل بن محمد بن علي بن حبيب بن موسى، مسند، ثم توفي بعد سنة ٢١٠ هـ صاحب كتاب «أطراف

أحداث صحابي البخاري ومسلم»، تاريخ بغداد: (٢٨٨/٩) وتاريخ دمشق: (١٦/١٧).

(٣) ص ١٧٨، روفع في (س) و(هـ) تفهيم، مسند فعل

[٦١٤] ٦٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَدْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ، فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ يَمِينَهُ» [أحمد ٠٢٢٥٣٤، وصحاح ١٥٣].

[٦١٥] ٦٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا لُقْطَيْي، عَنْ أُبُوتَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَدْدَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ، وَأَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ يَمِينَهُ، وَأَنْ يَسْتَطِيبَ يَمِينَهُ [أحمد ٢٢٥٣٢، وصحاح ٦١٤].

فُسِّنَتْ معروفة قال العلماء والنهي عن التنفُّس في الإناء هو على ^(١) طريق الأدب؛ محادثة من تقديره ويُسَبِّحُه وسقوط شيء من الفم والأنف فيه، ونحو ذلك، والله أعلم.



١٩ - [باب التيمّن في الطهور وغيره]

[٦١٦] ٦٦ - (٢٦٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَجِبُ التَّيْمُنُ فِي طَهْوَرِهِ إِذَا تَضَهَّرَ. وَفِي رَجُلِهِ إِذَا تَرَسَّلَ، وَفِي انْتَعَالِهِ إِذَا اشْتَعَلَ. لاسقته: ٦١٧.

قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحِبُّ التَّيْمُنَ فِي طَهْوَرِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَفِي رَجُلِهِ إِذَا تَرَحَّلَ، وَفِي انْتَعَالِهِ إِذَا انْتَعَلَ).

هذه قاعدة مستمرة في الشرع، وهي أنَّ ما كان من باب التكريم والتشريف، كمنس الثوب ولسرويل والخف ودحول المسجد والنوك والانتحال وتقسيم الأظفار وقصر الشارب وتقليم الشعر - وهو مشطه - ونفث الإنط وحلق الرأس والسلام من الصلاة وغسل أعصاء تطهارة والخروج من الخلاء والأكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الأسود، وغير ذلك مما هو في معناه، يُستحبُّ التيمّن فيه؛ وأما ما كان بضده، كدخول الخلاء والخروج من المسجد والامتخاط والاستنجاء وجمع الثوب والشرابيل والخف، وما أشبه ذلك، فُستحبُّ التيسر فيه، وذلك كونه لكرامة أحسين وشرها، والله أعلم.

وأجمع العلماء على أن تقديم اليمين على اليسار من اليدين والرجلين في أوضاع سنة، أو خلفها فإنه لفضل وصح وضوء، وقالت شعبة، هو واجب. ولا اعتداد بحلاف شعبة

واعلم أن الابتداء باليسار وإن كان مجزئاً، فهو مكروه؛ نص عليه الشافعي في «الأم»^(١) وهو ظاهر، وقد ثبت في «سنن» أبي داود والترمذي وغيرهما بأسانيد جيدة عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا تَبَسَّمْتَ وَإِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَبْدَأْ بِأَيْمَانِكَ»^(٢).

فهذا نص في الأمر بتقديم اليمين؛ فمحدثه مكروه أو محرّم، وقد انعقد إجماع العلماء على أنها ليست محرّمة، فوجب أن تكون مكروهة.

(١) (٤١/١)

(٢) أبو داود ٤١٤١، والترمذي ١٨٦٣، وابن ماجه ٤١٢، وأحمد ٨٦٥٢، ولفظ ترمذي: كان رسول الله ﷺ إذا لبس

تجديداً بدأ بيمينه

[٦١٧] ٦٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ لَاشَعْبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمُنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، فِي تَغْلِيهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطَهْوَرِهِ. [المعجم ١: ٢٤٦٢٧، ومبخر ١: ١١٦٨].

ثم علم أنه من أعضاء أبوصوء ما لا يستحب فيه التيمن، وهو الأذن^(١)، ولكن الخدان، بل يطهران دفعة واحدة، فإذا تعدد ذلك كما في حق الأتبع ونحوه، قدم ليمين، والله أعلم قوله: (كان رسول الله ﷺ يحب التيمن في شأنه كله، في نعله وترجله) هكذا وقع في بعض الأصول (في نعله) على أفراد النعل، وفي بعضها: (تعيه) بزيادة ياء على التثنية، وهم صحيحان، أي: في لبس نعليه أو في لبس نعله، أي: جنس النعل، ولم يتر في شيء من نسخ بلاد غير هذين لوجهين، وذكره الحميدي والحافظ عبد الحق في كتابيهما «المعجم بين الصحيحين» (في نعله)^(٢)، «ب» مثله [فوق] ثم نون وتشديد العين، وكذا هو في رواية البخاري وغيره^(٣)، وكله صحيح. ووقع في رواية البجلي: (يحب التيمن ما استطاع في شأنه كله)^(٤) وذكر الحديث في آخره. وفي قوله: (ما استطاع) إشارة إلى شدة المحظوظ على التيمن، والله أعلم.



(١) في (مع) الأذن.

(٢) الحميدي: ١٣٢٨٣، وفيه الحق: ٣٦١.

(٣) لبخري: ١٦٨.

(٤) لبخري: ٤٢٦.

٢٠ - [بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّخْلِ فِي الطَّرِيقِ وَالظَّلَالِ]

[٦١٨] ٦٨ - (٢٦٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - تَخْبُرُنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ» قَالُوا: وَمَا اللَّعَّانُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ فِي ظِلِّهِمْ». (مسند أحمد: ١٨٨٥٣).

قوله ﷺ: «اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ» قالوا: وما اللَّعَّان؟ يا رسول الله؟ قال «الذي يتخلى في طريق الناس، أو في ظلِّهم» أم (اللَّعَّان) ^(١)، فكذلك وقع في «مسلم» ووقع في رواية أبي داود «اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ» ^(٢) ولولوا يدين صحيحتان ظاهر تأن.

قال الإمام أبو سليمان الحَقَّابِيُّ رحمه الله: المراد باللَّعَّانين: لأمرين العجائيز لَعْنٌ، أصحابين الناس عليه والداعين إليه، وذلك أنَّ من فعلهما لَعْنٌ وشتم - يعني عدَّةُ الناس لعنه - فلمَّا صاروا بسبِّ لئلك أضيف اللَّعْنُ إليهما فدل وقد يكون اللَّعَّانُ بمعنى ملعون «وَاللَّعَّانِ»: موضع اللَّعْن ^(٣)

قلت: فعلى هذا يكون التقدير: اتَّقُوا الْأَمْرَيْنِ لِمَعْنَى فَعْنَهُمَا وقد على رواية أبي داود، وأم رواية مسلم: فمعناها - والله أعلم - اتَّقُوا فَعْلَ اللَّعَّانَيْنِ، أي: صاحبَي اللَّعْنِ، وهما اللذان يلعنهما الناس في العاقبة، والله أعلم.

قال الحَقَّابِيُّ وغيره من العلماء: المراد بالظُّلِّ هو مستطَلُّ الدَّسِّ الذي تُخْصِوه مَقِيلًا وَمُنَاحًا ينزلونه ويقعدون فيه، وليس كلُّ ظرٍّ محرَّم، القعود تحته؛ فقد قعد النبي ﷺ تحت حاشي النخيل لحاجته ^(٤)، وله ظِلٌّ بلا شك، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ» معناه: يتعَوَّضُ في موضع يمرُّ به الناس، ونهى عنه في الأصل والطريق بما فيه من إيذاء المسلمين بتعجيس من يمرُّ به ونهيه واستفادته، والله أعلم.

(١) غي: (خ): لعانين.

(٢) غي: (خ): للعنين.

(٣) أبو داود: ٢٥.

(٤) معجمه السنن: (٦٧/١) وعنه اللعَّانين: ورد في حديث أبي داود: ١٦.

(٥) أخرجه مسلم: ٧٧٤ من حديث عبد الله بن جعفر ﷺ. وهو في نسخة أحمد: ١٧٤٤.

٢١ - [باب الاستنجاء بالماء من التبرؤ]

[٦١٩] ٦٩ - (٢٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ حَائِطًا وَتَبِعَهُ غُلَامٌ مَعَهُ مِصْصَاةٌ هُوَ أَصْغَرُنَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ مِدرَةٍ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجَتَهُ، فَأَخْرَجَ عَلَيْنَا وَقَدْ اسْتَجَى بِالماءِ، [ص ٦٢٠].

[٦٢٠] ٧٠ - (٢٧١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَغُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْحَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَغَنَرَةً، فَيَسْتَجِي بِالماءِ. [ص ١٢٧٥٤، ولحري ١١٥٢]

قوله: (دخول حائطاً وتبعه غلامٌ معه مِصْصَاةٌ، فوضعها عند مِدرَةٍ، فقضى رسول الله ﷺ حاجته، فأخرج علينا وقد استجى بالماء).

وفي الرواية لأخرى: (كان رسول الله ﷺ يدخل الحلاء، فأحمل أنا وغلامٌ نحوي إدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَغَنَرَةً، فَيَسْتَجِي بِالماء).

وفي الرواية لأخرى: (كان رسول الله ﷺ يتبرؤ لحاجته، فأتته بالماء، فغُتْسِلَ^(١) به).

التشريح:

(المِصْصَاةُ) كسر الميم وبهجرة بعد لفاء المعجمة، وهي الإناء الذي يتوضأ به، كالزُكوة والإبريق وشبههما. وأم (لِحائِطٌ)، فهو البستان. وأم (لِغَنَرَةٍ) مفتاح العين والزاي. وهي عصاً طويلة في أسفلها رُجٌّ، ويقال: رُمح قصير. وإن كان يستصحبها ﷺ لأنه كان إذا توضأ صلى، فيحتج إلى نصبها بين يديه لتكون حائلاً يصلِّي إليه.

وأم قوله. (يتبرؤ) فمعه: يأتي البراز - بفتح لاء - وهو الحمل الواضع لظاهر من لأرض، ليحبو لحاجته ويستبرؤ ويتبرؤ عن أخين لظنهم.

(١) في (ص): فغُتْسِلَ

[٦٢١] ٧١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي رَهَيْزُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كَرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِرَهَيْزٍ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَغْنِي بْنِ عُثَيْبٍ -: حَدَّثَنِي رَوْحُ بْنُ الْقَابِسِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَرَوَّ لِحَاجَتِهِ، فَأَتِيَهُ بِالْمَاءِ، فَيَتَعَسَّلُ بِهِ. [أحمد: ١٦١٠٠، صحيح: ٢١٧]

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فَيَتَعَسَّلُ بِهِ) فَمَعْنَاهُ: يَسْتَحْجِي بِهِ وَيَقْمِلُ مَحَلَّ الاستنجاء، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا بَقِيَّةُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، فَفِيهَا اسْتِحْدِثُ التَّيْبَعِ لِقِصَاصِ الْحَاجَةِ عَنِ النَّاسِ وَالِاسْتِدْرَاجِ عَنْ أَعْيُنِ السَّاطِرِينَ. وَفِيهَا جَوَازُ اسْتِعْدَادِ الرَّجُلِ الْقَاضِلِ بَعْضَ أَصْحَابِهِ فِي حَاجَتِهِ ^(١)؛ فِيهَا عُدَّةُ الصَّالِحِينَ وَأَهْلِ الْفَضْلِ وَالتَّبَرُّكُ بِذَلِكَ.

وَفِيهَا جَوَازُ الاسْتِجَاءِ بِالْمَاءِ وَاسْتِحْبَابُهُ وَرُجْحَانُهُ عَلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْحَجَرِ وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَالَّذِي عَلَيْهِ الْجَمْعُ عِزُّ مِنَ الشُّلْفِ وَالْخُفِّ وَأَجْمَعُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْفَتَوَى مِنْ أَئِمَّةِ الْأَمْصَارِ، أَنْ الْأَفْضَلَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحَجَرِ، فَيَسْتَعْمِلُ الْحَجَرَ أَوَّلًا لِيُخَفِّفَ النِّجَاسَةَ وَيَنْقُلَ مَبَاشَرَتُهَا بِيَدِهِ، ثُمَّ يَسْتَعْمِلُ الْمَاءَ، فَإِنْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا جَرَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا شَاءَ، سَوَاءٌ وَحْدَ الْأَخَرِ أَوْ لَمْ يَحِدْهُ، فَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْحَجَرِ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ، وَيَجُوزُ عَكْسُهُ، فَإِنْ اِقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَالْمَاءُ أَفْضَلُ مِنَ الْحَجَرِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَطْهَرُ الْمَحَلَّ طَهَارَةً حَقِيقَةً، وَأَمَّا الْحَجَرُ فَلَا يَطْهَرُهُ، وَإِنَّمَا يَخَفِّفُ النِّجَاسَةَ وَيُبَيِّحُ لِمَصَلَاةٍ مَعَ لِحَاسَةِ الْمُعْتَمِرِ عَنْهَا وَدَهَبَ بَعْضُ لِسَانِهِ إِلَى أَنَّ الْحَجَرَ أَفْضَلُ. وَرَبِمَا أَوْهَمَ كَلَامُ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْمَاءَ لَا يُجْزَى وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ الْمَدَلِكِيُّ: لَا يُجْزَى الْحَجَرُ لِأَنَّ لَمْ يَكُنْ عِدَمُ الْمَاءِ وَهَذَا خِلَافٌ مَعْنَاهُ الْعِدَمَةُ مِنَ السُّفْهِ وَالْخُفِّ، وَخِلَافٌ ظَوَاهِرٌ لِسُنَنِ الْمُتَظَاهِرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنَ الْأَوَانِي دُونَ الْمَشْرِعِ وَالْمَرْكَ وَنَحْوِهِمَا؛ إِذْ لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَلَا يُوَافِقُ عَلَيْهِ أَحَدٌ فِيمَا نَعْمُ؛ قَدَّ الْقَاضِي عِيَّاضٌ هَذَا الَّذِي قَالَهُ هَذَا الْقَائِلُ لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَهُ فَعَدَلَ عَنْهَا إِلَى الْأَوَانِي ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ج)، حَاجَتِهِ.

(٢) لِكَمِّهِ لِمَعْلُومٍ: (٧٧/٢).

٢٢ - [باب المسح على الخفين]

[٦٢٢] ٧٢ - (٢٧٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى لِثُمَيْمِيٍّ وَشَقَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَوَكَيْعٌ - وَلِلْمَقْذُ لِيَحْيَى - قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ قَالَ: بَالَ جَرِيرٌ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، فَقِيلَ: تَفْعَلُ هَذَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ. رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ. قَالَ الْأَعْمَشُ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ: لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ لَمَدْنَةِ. (لحمه ١٩١٦٨، وسفري ٣٨٧).

باب المسح على الخفين

أجمع من يعتنق به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في الحضر وسفر، سواء كان لحاجة أو لغيرها، حتى يجوز للمرأة لملازمة بيته ولزمن الذي لا يمشي، وإنما أنكره الشيعة والخوارج، ولا يعتد بحلافهم. وقد روي عن مالك روي عنه، والمشهور من مذهبه كماله الجمهري، وقد روى المسح على الخفين حلائق لا يحضون من الصُّحابة؛ قال الحسن البصري: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يمسح على الخفين وقد نبت أسنانه^(١) جماعات كثيرين من الصُّحابة الذين رَوَوْهُ ﷺ في «شرح المهذب»^(٢) وذكرت فيه جملاً نفيسة مما يتعلق بذلك، وبالله التوفيق.

وختلف العلماء في أد المسح على الخفين أفضل أم غس الرجل؟ فذهب أصحابنا إلى أن لغسل أفضل؛ لكونه لأصل، وذهب إليه جماعة من الصحابة، منهم عمر بن الخطاب وبنو عبد الله وأبو أيوب الأنصاري ﷺ، وذهب جماعة من التابعين إلى أد المسح أفضل، وذهب إليه الشعبي والحكم وخماد، وعن أحمد روايتان، أصحهما، لمسح أفضل؛ وإثنية: هم سواء، واختاره أبو المنذر^(٣)، والله أعلم.

قوله: (كان يعجبهم هذا الحديث): لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة معناه أن الله تعالى قد

(١) في (ح): أصحابنا.

(٢) (٤٧٧/١).

(٣) النظر في الإشراف على مذهب العلماء: (١/٢٣٣ - ٢٣٤).

[٦٢٣] (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ؛ قَالَا أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ سُهَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَمْرَأُ فِي حَدِيثِ عِيسَى وَسُفْيَانَ قَالَ: فَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّهُ إِسْلَامٌ جَرِيرٌ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ. [المصدر: ١٩٦١، ١، ٦٢٣، ٥٥٠]

[٦٢٤] ٧٣ - (٢٧٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَنَهَى إِلَى سِبْطَةِ قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِمًا، فَتَنَحَّيْتُ، فَقَالَ: «إِذْهُ» فَذَنُوتُ حَتَّى قُمْتُ عِنْدَ عَقَبِيِّهِ، فَتَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ [المصدر: ١٩٦١، ٢٣٢٤، ٢٧٤، ٢٢٤، ٢٢٤]

في سورة المائدة: ﴿وَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] قدو
كان إسلام جرير متقدماً على نزول المائدة، لا تحمل كون حديثه في مسح الخُفِّ مسوخاً بآية المائدة،
عندما كان سلامه متأخراً، علمت أن حديثه يُعصم به، وهو مسين أن المراد بآية المائدة غير صاحب
الخُفِّ، فتكون المسألة مخضبة للأية، والله أعلم.

وروي في «سنن البيهقي» عن جرير بن عبد الله بن أسلم رحمه الله قال: ما سمعت في المسح على الخُفِّين
أحسن من حديث جرير رضي الله عنه ^(١)، والله أعلم.

قوله: (كتب مع النبي ﷺ)، فالهوى إلى سبطة قوم، فبال قائماً، فتخيب. فقال «دنه» فدوت حتى
قمت عند عقيب، فتوضأ فمسح على خُفَّيه ^(٢).

أما (السبحة) فمضمّن السين المهملة وتخفيف الباء الموحدة، وهي ملقمة القدماء والتراب ونحوهما
تكون بغير تدوير مرفقاً لأهلهما. قال الخطّابي ويكون ذلك في الغالب سهلاً مُتدلاً، يُحذف فيه البول
ولا يورثه على الباشل ^(٣).

(١) البيهقي، (١/٢٧٣ - ٢٧٤)

(٢) في (ح): حقه.

(٣) المعجم سنن، (١، ٦٥)

[٦٢٥] ٧٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي قَالِيلٍ

وَأَمَّ سَبَّ بُولِهِ ﷺ قَائِمًا، فَذَكَرَ الْعَمَاءُ فِيهِ أَوْجَهَا حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١) وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَثَمَةِ:

أَحَدُهُ، قَالَ - وَهُوَ لِمَرْوِيٍّ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ -: إِنْ لَعَرِبَ كَانَتْ تُسْتَشْفَى لَوَجَعِ الصُّلْبِ بِالْبَوْلِ قَائِمًا، قَالَ: فَتَرَى أَنَّهُ كَانَ بِهِ ﷺ وَجَعُ الصُّلْبِ بِذَلِكَ.

وَالثَّانِي أَنَّ سَبَّهَ رَوَى فِي رِوَايَةٍ ضَعِيفَةٍ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ ﷺ بَلَ قَائِمًا لِعَيْنَةٍ بِمَا بَصَهُ^(٢). وَالْمَاضِي بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ الْمِيمِ ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّشَةٌ، وَهُوَ يَاجُنُ الرُّكْبَةَ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا لِمَقْعُودٍ فَاضْطُرَّ إِلَى الْقِيَامِ، لِكُونَ الظَّرْفِ الَّذِي يَلِيهِ مِنْ لَشِبْطَةٍ كَانَ عَالِيًا مَرْتَعًا

وَذَكَرَ لِإِمَامٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَرِيُّ وَنَاقِصِي عِيَضٍ^(٣) وَجْهًا رَابِعًا، وَهُوَ أَنَّهُ بَلَ قَائِمًا لِكُونِهَا حَالَةً يَوْمَ فِيهَا حُرُوجُ الْحَدِيثِ مِنَ الشَّيْبِ لِأَخْرِ فِي الْعَصَبِ، مُخْلَافَ حَانَةِ الْقُعُودِ، وَلِلَّذَلِكَ قَالَ عُمَرُ ﷺ الْبَوْلُ قَائِمًا أَحْصَى لِلذُّبْرِ.

وَيَجُوزُ وَجْهٌ خَامِسٌ: أَنَّهُ ﷺ فَعَهُ بَابٌ لِلْجَوَازِ فِي هَذِهِ امْرَأَةٍ، وَكَانَتْ عَادَتُهُ لِمُسْتَمَرَّةِ الْبَوْلِ قَاعِدًا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ عَدِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مِنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تَصْدُقُوا، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالسَّائِي وَأَخْرُودُ، وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ رَوَى فِي لُتْهِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا أَحَادِيثٌ لَا تُثَبَّتُ، وَكَانَ حَدِيثُ عَدِثَةَ هَذَا ثَابِتًا، فَهَذَا قَرَأَ الْعُلَمَاءُ: يُكْرَهُ الْبَوْلُ قَائِمًا إِلَّا لِعَذْرَةٍ وَهِيَ كَرَاهَةُ تَنْزِيلِهِ لَا تَحْرِيمِهِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْإِشْرَافِ»: اخْتَلَفُوا فِي بَوَائِ قَائِمًا، فَثَبَّتَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَرَبِيعِ بْنِ ثَابِتٍ وَبَنِ عُمَرَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُمْ بَالَوْا قَائِمًا، قَالَ: وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَفَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ سِيرِينَ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَكَرَهُهُ بَنُو مَسْعُودٍ وَالشَّعْبِيُّ وَبِرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ^(٥)، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ

(١) «الْعَدْلُ الْمُسْنَدُ» (١/٦٥ - ٦٦) وَالْمُسْنَدُ لِكَبْرِ: (١/١٠١)

(٢) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (١/١٠١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ: ٦٤٥

(٣) «لِمُعْجَمٍ»: (١/٣٥٦) وَ«لِكِتَابِ الْمُعْجَمِ»: (٢/٨٣)

(٤) أَحْمَدُ: ٢٥٠٤٤، وَالتِّرْمِذِيُّ: ١٢، وَالسَّائِي: ٢٩، وَبَنِي سَاجِدٍ: ٣٠٧.

(٥) فِي «الْإِشْرَافِ» (١/١٧٣) وَغَيْرُهُ: سَعْدُ بْنُ بَرَاهِيمَ، وَكَانَ فِي الْمَوْجِعِ الْأَخْيَرِ.

قَالَ: كَانَ أَبُو مُوسَى يُشَدُّ فِي الْمَوْلِ، وَتَمُوتُ فِي قَدْرُوْرَةٍ، وَنَقُولُ: إِنَّ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا

أَسْ سَعِدَ لَا يُجِيزُ شَهَادَةَ مَنْ يَدُ قَائِمًا. وَفِيهِ قَوْلٌ ثَالِثٌ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي مَكَانٍ يَنْتَظِرُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَوْلِ شَيْءٌ، فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يَنْتَظِرُ فَلَا بَأْسَ بِهِ. وَهَذَا قَوْلُ مَنْكَثٍ. قَالَ أَبُو سِنْدَرٍ: وَلِبُولُ جَسَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَفَائِدَةُ مَسْحٍ، وَكُلُّ دَنَسٍ دَنَسٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. هَذَا كَلَامُ ابْنِ لَسْدَرٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا بَوْلُهُ ﷺ فِي سُبُلِ الْقَوْمِ فَيَحْتَمِلُ أَوْجُهًا:

أَحَدُهَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَرَّعُونَ ذَلِكَ وَلَا يَكْرَهُونَهُ، بَلْ يَفْرَحُونَ بِهِ، وَمَنْ كَانَ هَذَا حَالَهُ جَازَ لِبَوْلِهِ فِي أَرْضِهِ وَالْأَكْلِ مِنْ طَعَامِهِ، وَنَظَائِرُ هَذَا فِي لَسْدَةٍ أَكْثَرٍ مِنْ أَنْ تُحْصَى، وَقَدْ أَشْبَهَ إِلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ فِي جَنَهِتِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «يَحْتَفِزُ كَمَا يَحْتَفِزُ الْغُصْبُ»^(١).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ مَحْتَمَةً بِهِمْ، بَلْ كَانَتْ بَعْدَهُ دُورُهُمْ لِلنَّاسِ كَتَمِهِمْ، فَأَحْبَبَتْ إِلَيْهِمْ لِقَائَهَا مِنْهُمْ.

وَالثَّانِي أَنْ يَكُونُوا أَذْنَوْا مَنْ أَرَادَ قَضَاءَ لِحَاحَةٍ، إِمَّا بِصَرْيَحِ الْإِذْنِ، وَإِمَّا بِمَا فِي مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا بَوْلُهُ ﷺ فِي السُّبُلِ الَّتِي يَقْرُبُ الدُّورَ مَعَ أَدِ الْمَعْرُوفِ مِنْ عَادَتِهِ ﷺ لَسْدَةً فِي لِمَازِهِ، فَقَدْ ذَكَرَ الْفَاضِلُ عِبَّاسُ أَنَّ سَبِيحَهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ مِنَ الشُّعْلِ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ وَنَظَرٍ فِي مَصَالِحِهِمْ بِالْمَحَلِّ الْمَعْرُوفِ، فَعَمِلَهُ طُلُوعُ عَلَيْهِ مَحَلِّسٌ حَتَّى حَزَنَهُ الْبَوْلُ فَلَمْ يُمَكِّنْهُ الْمَتَدَعِدُ، وَلَوْ أَعَادَ لَتَضَرَّرَ، وَرَدَّ السُّبُلَ لَذَمَّتْهُ، وَقَامَ حَذِيفَةُ بِقَرْبِهِ يُسْتَرُّهُ عَنْ النَّاسِ^(٢)، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْفَاضِلُ مَعْنَى حَسَنٍ ظَاهِرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَسَحِيحٌ، فَقَدْ» «أَدْنَاهُ» فَدَسُوتُ حَتَّى قَعْتُ عِنْدَ عَقِيْبَةٍ فَقَدْ أَعْلَمْتُ إِمَّا اسْتِدْرَاجَهُ ﷺ لِيَسْتَتِرَ بِهِ عَنْ أَعْيُنِ الْمَارِئِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ لَسْدَرِيٍّ، لِكُونِهَا حَالَةً يُسْتَخْفَى بِهَا وَيُسْتَحْيَى مِنْهَا فِي الْعِدَّةِ، وَكَانَتْ الْحَاجَّةُ إِلَيَّ بِقَضَائِهِ بَوْلًا مِنْ قَبْلِمْ يُوَثِّقُ مَعَهُ حَرَجُ الْحَدِيثِ لِأَخْرَاقِهِ^(٣)، وَلِلرَّاحَةِ الْكَرِيمَةِ، فَلِهَذَا اسْتَدْرَجَهُ.

(١) (٣/١٦١).

(٢) إِنْ قَسَدَ لِمَعْلَمِهِ: (٨٣/٢).

(٣) فِي (ج): مِنْ لَأَخْرِ.

و بهجاری ۳۴۵

MAHDE-KHAYLAN & K-BABAH

المُهَاجِرُ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُعِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ الْمُعِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُعِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَّغَ مِنْ حَاجَتِهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رُمُحٍ مَكَانَ حِينَ: حَتَّى. (لمكرر ١٩٥٢ ١٨٧٢٦، وسيد ج ٢٠٢ و٢٢٦، ج ١).

[٦٢٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ

قوله: (أخبرنا الليث، عن يحيى بن سعيد، عن سعد بن إبراهيم، عن نافع بن جبير، عن عروة بن المعيرة، عن أبيه المعيرة) هذا الإسناد فيه أربعة تبعين يروي بعضهم عن بعض، وهم: يحيى بن سعيد، وهو الأنصاري، وسعد، ونافع، وعروة. وقد تقدم أن ميم (المعيرة) تَقْصُرُ وتُكْسَرُ^(١)، والله أعلم.

قوله: (عن عروة بن المعيرة، عن أبيه المعيرة بن شعبة، عن رسول الله ﷺ أنه خرج لحاجته، فأتته المعيرة بإداوة فيها ماء، فصب عليه حين فرغ من حاجته، فتوضأ ومسح على الخفين) وفي رواية: (حتى) مَكْنً (حين).

أما قوله: (فدئمه المعيرة) فهو من كلام عروة عن أبيه، وهذا كثير يقع مثله في الحديث، ينقل الروي عن المروي منه لفظه عن نفسه بلفظ الغيبة.

وأما (الإداوة) فهي الرُّكُوءُ والمبطهرة والميصأة بمعنى متقارب، وهو إداة الوضوء.

وأما قوله: (فصب عليه حين فرغ من حاجته) فمعناه: بعد انفصاله من موضع قضاء حاجته وانتقاله إلى موضع آخر، فصب عليه في وضوئه. وأما رويته: (حتى فرغ) فالحل معناها: فصب عليه في وضوئه حتى فرغ من الوضوء، فيكون المراد بالحاجة للوضوء، وقد جاء في الرواية لأخرى مبيناً أن صبّه عليه كان بعد رجوعه من قضاء الحاجة، والله أعلم.

وفي هذا الحديث دليل على جواز الاستعاذة في الوضوء، وقد ثبت في حديث أسامة بن زيد أنه صب على النبي ﷺ في وضوئه حين انصرف من عرفة^(٢). وقد جاء في الحديث ليست بثبة لها عن الاستعاذة، قال أصحابنا: الاستعاذة ثلاثة أقسام:

(١) (١١٦/١)

(٢) أخرجه ترمذي: ١٦٦٩، وسيد: ٣٠٨٧. وهو في المستدرج: ٢١٧٤٩.

سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ. فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ.

[بحاري ١٨٢، روعر ١٠٧٦.]

[٦٢٨] ٧٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الْأَشْوَدِ بْنِ هَلَالٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: بَيَّتَ أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِذْ نَزَلَ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِدْوَةٍ كَانَتْ مَعِي، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ. [نظر ١٦٧٦.]

[٦٢٩] ٧٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ أَبُو بَكْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «يَا مُغِيرَةُ، خُذِ الْإِدَاوَةَ» فَأَخَذْتُهَا ثُمَّ خَرَحْتُ مَعَهُ، فَأَتَظَنَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَةٌ صَبِيغَةٌ لَكُمَيْنِ، فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ، فَتَوَضَّأَ وَصُوغَةً لِبَصْلَاقٍ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى. [حمد ١٨١٩٠، وسجود ١٣٦٣.]

[٦٣٠] ٧٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، جَمِيعًا عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَقْضِيَ حَاجَتَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ تَنَقَّيْتُ بِإِدَاوَةٍ، فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ عَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَتَغَسَّلَ وَرَأْعِيهِ، فَضَاقَتْ لِحْيَتُهُ، فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ فَعَسَلَهُمَا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى بِنَا.

[بحر ٦٢٩.]

أحدهما: أن يستعمل بغيره في إحضار الماء، فلا كراهة فيه ولا نقص.

ولذا نرى أن يستعمل به في غسل لأعضاء من شر لأجبي بنفسه غسل لأعضاء، فهذا مكروه ولا الحاجة.

والثالث: أن يصب عليه، فهذا الأولى تركه. وعن يسقى مكروه؟ فيه وجهان: قد أصحاحنا

وقبرهم: وإذا صب عليه، وقف الصب عن يسار لموضعي، والله أعلم.

قوله: (فأخرجهما من تحت الجبة) فيه حوز مثلي عند الحاجة وفي الحلوة وأما بين السبي فيسعي

ألا يعمل لغير حاجة، لأن فيه إخلالاً بالمرودة.

[٦٣١] ٧٩- (***) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ
عَمْرِو قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الْمُعِيزَةِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ سَعَ لِسَيِّدَتِي ۖ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي مَعِيرٍ،
فَقَالَ لِي: «أَمَعَكَ مَاءٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَتَرَلَّ عَنْ رَأْسِهِ، فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى فِي سَوَادِ اللَّيْلِ،
ثُمَّ حَاءَ، فَأَقْرَعَتْ عَنْهُ مِنَ الْإِدَاوَةِ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ، وَغَلَبَهُ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ
يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْهَا حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ، فَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ
لِأَنْزَعِ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: «ادْفَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا [حمد ٨١٩٦
وحد ٥٧٩٩].

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير) حدثنا أبي حدثنا زكرياء، عن عمرو قال أخبرني عروة
ابن المعيرة، عن أبيه، هذا الإسناد كله كوفيون.

قوله ۞، «فإني أدخلتهما طاهرتين» فيه دليل على أن المسح على الخفين لا يجوز إلا إذا لبسهما
على طهارة كاملة، بأن يفرغ من لوضوء كماله ثم يلبسهما، لأن حقيقة إدخالهما طاهرتين أن تكون كل
واحدة منهما أديت وهذا طاهرتان.

وقد تحتلف العلماء في هذه المسألة، فذهبوا أنه يشترط لبسهما على طهارة كاملة، حتى لو غسل
رجله اليسرى^(١) ثم لبس خفها قبل غسل اليسرى، ثم غسل اليسرى ثم لبس خفها، لم يصح لبس
اليمنى، فلا يد من سرعها وإعادة لبسها، ولا يحتج إلى نزع اليسرى؛ لكونها لبست بعد كمال الطهارة،
وإذا بعض أصحابنا فأوجب نزع اليسرى أيضاً، وهذا الذي ذكرناه من اشتراط طهارة في اللبس هو
مذهب مالك وأحمد وإسحاق، وقد أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم^(٢) والمزني وأبو ثور
وداود: يجوز اللبس على حدث ثم يكمل طهرته، والله أعلم.

(١) في (خ): اليسرى.

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن آدم بن سفيان الأموي الكوفي، معالجه الحافظ للمجود، من كبار أئمة لا إمامة توفي سنة

٢٠٣ هـ. (تاريخ أعلام النبلاء: ٥٢٢/٩).

[٦٣٢] ٨٠ - (***) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ السَّمْعِينِ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ وَصَّاهُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ ، فَقَالَ : «إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» [٦٣١] .

قوله : (وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا إسحاق بن منصور ، حدثنا عمر بن أبي زائدة ، عن الشعبي ، عن عروة بن السمعينة ، عن أبيه) قال لحافظ أبو عليّ لئسبوري : هكذا روي لما عن مسند إسحاق هذا الحديث ، عن عمر بن أبي زائدة من جميع الطرق ، ليس بينه وبين شعبي أحد ، وذكر أبو مسعود أن مسند بن الحجاج خرجه عن ابن حاتم ، عن إسحاق ، عن عمر بن أبي زائدة ، عن عبد الله بن أبي السقر ، عن شعبي ، وهكذا قال أبو بكر لجوزقي في كتابه الكبير^(١) ، وذكر البخاري في «تاريخه» أن عمر بن أبي زائدة قد سمع من الشعبي ، وأنه كان يبعث ابن أبي السقر وذكريا إلى الشعبي يسألانه^(٢) . هذا آخر كلام أبي عليّ .

قلت : وقد ذكر لحافظ أبو محمد خلف الواسطي في «أطرافه» أن مسلماً روى عن ابن حاتم ، عن إسحاق ، عن عمر بن أبي زائدة ، عن الشعبي ، كما هو في الأصول ، ولم يذكر ابن أبي السقر ، والله أعلم .



(١) تقدم ذكره في المقدمة (٥٨/١)

(٢) «التاريخ الكبير» (١٥٢/٦) وذكره جليكو القاهر أنه أخوه الأصغر روى عن أبي زائدة .

٢٣ - [باب المنح على الناصية والعمامة]

[٢٣٣] ٨١ - (٢٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْبَعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّلَوِيُّ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُعِيرةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ قَالَ: «أَمَعَكُمَا؟» ٢٠٠

قوله . (وحدثني محمد بن عبد الله بن بربع قال حدثنا يزيد - يعني ابن زريع - : حدثنا حميد الطلوي قال حدثنا بكر بن عبد الله المزني . عن عروة بن المعيرة بن شعبة . عن أبيه) قال لحافظ أبو علي غساني : قال أبو مسعود الدمشقي : هكذا يقول مسلم في حديث س زريع عن يزيد بن زريع : عن عروة بن المعيرة ، وحالعه لاسن فقلو فيه - حمزة بن المعيرة ، بدل عروة ، وأما أبو الحسن الدارقطني فليس الوجه فيه إلى محمد بن عبد الله بن بربع لا إلى مسلم^(١) . هذا آخر كلامي بحديثي

قال القاضي عياض^(٢) - حمزة بن المعيرة هو^(٣) الصحيح عندهم في هذا الحديث ، وإنما عروة بن المعيرة في الأحاديث الأخرى ، وحمزة وعروة ابنا المعيرة ، والحديث مروى عنهما جميعاً ، لكن رواية بكر بن عبد الله المزني إما هي عن حمزة بن المعيرة ، وعن س المعيرة غير مسلمي ، ولا يقول بكر عروة ، ومن قال عروة عنه فقد وهم ، وكذلك اختلف عن بكر ، فروه معمر في أحد لوجهين عنه . عن بكر ، عن الحسن ، عن بن المعيرة ، وكذلك رواه يحيى بن سعيد عن الثبيتي ، وقد ذكره هذا مسلم وقال غيرهم : عن بكر ، عن الحفيرة ؛ قال دارقطني وهو وهم^(٤) هذا آخر كلام القاضي عياض^(٥) . والله أعلم .

(١) «الإمام في صحيحه» ص ٢١٥ - ٢١٦

(٢) في (ع) هذا .

(٣) لدي في (ع) الدارقطني (١٠٤/٧ - ١٠٥) روى عن حديث صحيح لأخوه ، عن بكر مرسل ، عن المعيرة وغيره عن علي بن مسهر ، عن يحيى بن سعيد لأصباري ، عن بكر . وهو وهم ؛ وإنما رواه يحيى بن مسهر عن سعيد بن أبي عروبة ، عن عاصم لأخوه ، عن بكر . اختلف عن سعيد ، عن أبي عروبة ، فرواه مرة عن الحسن بن سعيد عن أبي عروبة ، عن ثوبة ، عن بكر ، عن المعيرة ؛ واختلفه منيع بن عبد الرحمن فرواه عن أبيه عن معمر بن عطاء ، عن بكر ، عن المعيرة ، وكلاهما وهم ؛ لأن هذا حديث سمعه سعيد بن أبي عروبة عن بكر ، ليس بهما فيه فتد ولا قصر . هذا حديث يزيد بن زريع وحدثني عن علي بن مسهر . الله . فلوهم في الإسناد إلى بكر لا في إسناده بكر ، والله أعلم

(٤) (كتاب المعجم) : (٢) (٨٩)

فَأَيْتُهُ بِمُظَهَّرَةٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَحْسِرُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، فَضَاقَ كُمُ الْجُبَّةِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، وَأَلْقَى الْجُبَّةَ عَلَى مَكْبِيٍّ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى خُصْيِهِ، ثُمَّ رَكِبَ وَرَكِبَتْ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَوْمِ وَقَدْ قَامُوا فِي الصَّلَاةِ، يُصَلِّي بِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَقَدْ رَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً، فَلَمَّا أَحَسَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَوَّمَا إِلَيْهِ، فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْتُ، فَرَكَعْنَا الرُّكْعَةَ الَّتِي سَبَقْتُنَا رَاكِعًا [١٨١٧٢]

[لوهر ٦٣٩]

قوله: (فأيتته بمظهرة) قد تقدم قريبا أنَّ فيها لغتين: فتح الميم وكسرها، وأنه لائد الذي يتطهر منه.

قوله: (ثم ذهب يحسِر عن ذراعيه) هو يفتح الياء وكسر السين، أي، يكشف، والله أعلم.

قوله: (مسح بनावيته وعلى لعمامة) هذا مما احتج به أصحابنا على أن مسح بعض الرأس يكفي ولا يشترط لجميع، لأنه لو وجب للجميع لما اكتفى بالعمامة عن الباقي، فإن الجمع بين الأصل والبدل في عضو واحد لا يجوز، كما لو مسح على حُفٍّ واحد وغسل الرجلين لأخرى.

وإن التمسك بالعمامة، فهو عند الشافعي وجماعة على الاستحباب، لتكون طهارة على جميع الرأس. ولا فرق بين أن يكون ليس بالعمامة على ظهر أو على حدث، وكذا لو كان على رأسه قلنسوة وسم يزعها مسح بناصرته، ويستحب أن يُسَمَّ على القلنسوة كعمامة، ولو اقتصر على العمامة ولم يمسح شيئاً من الرأس، لم يُجِزْه ذلك عند بلا خلاف، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأكثر العلماء، وذهب أحمد بن حنبل إلى جواز الاقتصر، ووافقه عليه جمعة من السلف، والله أعلم. (والناصية) هي مقدم الرأس.

قوله: (فانتبهنا إلى القوم وقد قاموا في الصلاة، يصلي بهم عبد الرحمن بن عوف، وقد ركع بهم ركعة. فلما أحس بالنبي ﷺ ذهب يتأخر، فأومأ إليه، فصلى بهم، فلما سلم قام النبي ﷺ وقمت، فركعنا الركعة التي سبقتنا).

أعلم أن هذا الحديث فيه فروق كثيرة:

منها: جواز اقتصر الناظر بالعمامة وجواز صلاة النبي ﷺ خفي بعض أمته.

[٦٣٤] ٨٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَشْعَمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمَرُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْحُقَيْنِ وَمَقَّم رَأْسِهِ وَعَلَى عِمَامَتِهِ [١٦٣٣].

[٦٣٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمَرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [١٦٣٣]

[٦٣٦] ٨٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - نَحْوُ الثَّيْمِيِّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ

ومنها أن الإمام إذا تأخر عن أول الوقت، استحب للجماعة أن يقدموا أحدهم فيصلي بهم، إذا وثقوا بحسن خلق الإمام، وأنه لا يتأذى من ذلك ولا يترتب عليه فتنة، ثم إذا لم يأمنوا أذنه، فيبهم يصولون في أول الوقت فردي، ثم إن أدركوا الجماعة بعد ذلك استحب لهم إعادتها معهم.

ومنها أن من سبقه لإمام بعض الصلاة أتى بها أدرك، فإذا سلم للإمام أتى بها بقي عليه، ولا يسقط ذلك عنه، بخلاف قراءة الفاتحة، فإنها تسقط عن لمسوق إذا أدرك لإمام ركعة.

ومنها: أتبع المسوق للإمام في فعله في ركوعه وسجوده وجلوسته وإن لم يكن ذلك موضع فعهه لمأموم.

ومنها: أن للمسوق بعد بفارق الإمام بعد سلام الإمام، والله أعلم.

وأما بقائه عبداً لرحمن في صلاته وتأخر أبي بكر لصديق ﷺ ليقتد به النبي ﷺ، فلمرق بينهما أن في فضيلة عبد الرحمن كان قد ركع ركعة، فترك سني ﷺ لتقدم لثلاث يحتل ترتب صلاة لقوم، بخلاف فضيلة أبي بكر ﷺ، والله أعلم.

وأما قوله (فركع الركعة التي سبقت) فكل صعبه، وكذا هو في الأصول مفتوح لسين والباء والتأنيب، وبعد ثلثة من فوق ساكنة، أي: وجدت قبل حضوره، والله أعلم.

قوله (حدثنا المعتمر، عن أبيه، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه) هذا الإسناد فيه أربعة تابعون بعضهم عن بعض، وهم أبو لمعمر سبيد بن طرخان، وبكر بن عبد الله، والحسن البصري، وابن المغيرة، وسماه حمزة كذا تقدم، وهؤلاء التابعون الأربعة بصريون، لا ابن مغيرة فإنه

كوفي.

ابن المغيرة بن شعبه، عن أبيه - قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَنَى الْحُقُفَيْنِ. [المجموع ١٢١٨٢٣٤، نظر ٦٣١ -

[٦٣٧] ٨٤ - (٢٧٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو معاوية (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ. أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْحُقُفَيْنِ وَالْإِخْمَارِ. [المجموع: ٢٣٣٨٨٤].

وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ... حَدَّثَنِي بِلَالٌ.

قوله: (قال بكر وقد سمعت من ابن المغيرة) هكذا ضبطه، وكذا هو في لأصولي ببلادنا (سمعت) بالفتح في آخره وليس بعده هاء، وقال القاضي عياض: هو عند جميع شيوخنا. (سمعت) يعني بالهاء في آخره بعد التاء، قال: وكذا ذكره ابن أبي خيثمة والذرقطني^(١) وغيرهما. قال: ووقع عند بعضهم ولم أروه: (وقد سمعت من ابن المغيرة) يعني بحذف هاء. وقد تقدم سماعه الحديث منه. فهذا كلام القاضي^(٢).

قوله في حديث بلال (أن رسول الله ﷺ مسح على الحُقُفَيْنِ والإِخْمَارِ) يعني بالإِخْمَارِ العِمَامَةُ؛ لأنها تُخْفَرُ الرَّأْسَ، أي: تغطيه.

قوله: (وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء؛ قالا حدثنا أبو معاوية. وحدثنا إسحاق أخبرنا عيسى بن يونس، كلاهما عن الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب ابن عجرة، عن بلال، أن رسول الله ﷺ مسح على الحُقُفَيْنِ والإِخْمَارِ وفي حديث عيسى حدثني الحكم، حدثني بلال).

هذا الذي قاله في الأخير من دقيق علم الإسناد، أعني قوله (وفي حديث...) إلى آخره ومعنى هذا أن الأعمش يروي عنه هنا اثنين. أبو معاوية، وعيسى بن يونس، فقال أبو معاوية في روايته. (عن الأعمش، عن الحكم) وقال عيسى في روايته: (عن الأعمش، قال: حدثني الحكم) فأتى به (حدثني)^(٣)

(١) تاريخ ابن أبي حنيفة ٤٠٤ (٢/ ٩٨٣) وعلل الذرقطني: (١٠٤/ ٧)

(٢) إكتاف المعجم: (٩٢/ ٢)

(٣) غي (ج): حدثنا.

[٦٣٨] وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنُ مُسْهِرٍ - عَنِ الْأَعْمَشِ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. [نظر: ٦٣٧].

بدل (عن) ولا شك أن حدشا أقوى، لا سيما من الأعمش الذي هو معروف بالتدليس.

وقال أيضاً أبو معوية في روايته عن الأعمش، عن لحكم، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عُجرة، عن بلال^(١)، وقال عيسى في روايته عن الأعمش، حدثني لحكم، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عُجرة قال، حدثني بلال - فأتى به (حدثني بلال) موصغ (عن بلال) والله أعلم.

ثم، علم أن هذا الإسناد الذي ذكره مسلم رحمه الله تعالى مما تكلم عليه الدارقطني في كتاب «العلل» وذكر الخلاف في طريقه، والخلاف على الأعمش فيه، وأن بلالاً سقط منه عند بعض الرواة واقتصر على كعب بن عُجرة، وأن بعضهم عكسه فأسقط كعباً واقتصر على بلال، وأن بعضهم رد البراءة بين بلال وابن أبي ليلى، وأكثر من روجه رَوَاهُ كما هو في «مسلم» وقد رواه بعضهم عن علي بن أبي طالب عن بلال^(٢)، والله أعلم.



(١) في نسخة دلائل: عن بلال، عن كعب بن عُجرة، وهو مسلم.

(٢) «علي بن الدارقطني»: ١٧١/٧ (١٧٥).

٢٤ - [باب التوقيف في مسح الخفين]

[٦٣٩] ٨٥ - (٢٧٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا لُثُورِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْمَلَاتِيِّ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَخْجَمَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِئٍ قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَسَلْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمَسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. [أحمد ١٧٢٥].
قَالَ: وَكَانَ سُفْيَانُ إِذَا ذَكَرَ عَمْرًا أَشْنَى عَلَيْهِ.

[٦٤٠] (***) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ هَدْيٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [مسند ٦٣٩].

باب التوقيف في المسح على الخفين

فيه (عمر و بن قيس الملاتي، عن الحكم بن عتيبة، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ) قَالَ - أَتَيْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَسَأَلْتُهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمَسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ) وفي الرواية الأخرى. (عن الأعمش، عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح، عن عائشة).

مَا أَسْنَدُهُ: (فَلِ الْمَلَاتِيِّ) بضم الميم وبالمد، كـ يسبح الملاء، وهو جوع من لثياب معروفة، الواحدة: ملاعة، بالمد، وكان من الأحيار. (وعتيبة) بضم العين ويعده مائة من فوق ثم مائة من تحت ثم مائة (ومخيمرة) بضم الميم وبالفتح المعجمة. (وشريح) بالشين المعجمة وبالفتح (وهانئ) بهمزة آخره والأعمش والحكم والقاسم وشريح تابعون كوفيون

وأم أحكمه، فيه الحجة لبينة والدلالة الظاهرة ملهيب الجمهور أن المسح على الخفين مؤقت بثلاثة أيام في السفر ويوم وليلة في الحضر، وهذا مدح أبي حنيفة ولشافعي وأحمد وحامير العلماء من الصحابة فمن بعدهم، وقل منك في المشهور عنه: يمسح بلا توقيت، وهو قول

[٦٤١] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَخْبَرَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِئٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَتْ: آتَتْ غَدِيًّا، فَإِنَّهُ أَعْلَمَ بِذَلِكَ مِنِّي، فَأَتَيْتُ عَلِيًّا، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ - [أحمد ٩١٦]

الشافعي، واحتجوا بحديث أبي بن عديرة^(١) - بكسر العين - في ترك التوقيت، رواد أبو داود وغيره^(٢)، وهو حديث صحيح يتفق أهل الحديث، ووجه الدلالة منه على مذهب من يقول بالمفهوم ظهري، وعلى مذهب من لا يقول به، يقال^(٣): الأصل منع لمسح فيما زاد ومذهب الشافعي وكثيرين أن ابتداء لعمدة من حين المحدث بعد لبس الخف، لا من حين اللبس ولا من حين المسح.

ثم إن الحديث^(٤) عدم مخصوص بحديث صفوان بن عسال^(٥) قال: أمرن رسول الله ﷺ إذا كنت مسافراً أو سقراً ألا تنزع خفافك ثلاثة أيام وليبينهن، [لا من جدية^(٦)]. قال أصحابنا: فإذا أحسب قبل نقضاء الحقة، لم يجر المسح على الخف، فلو اغتسل وعبس رجليه في الخف أو تقفعت جردته وجازت صلاته، فلو أحدث بعد ذلك لم يجر له لمسح على الخف، بل لا بد من تخلعه ونسه على طهارة. بخلاف ما لو تنجست رجلاه في الخف فعبسها فيه؛ فإنه له المسح على الخف بعد ذلك، والله أعلم.

وفي هذا الحديث من لأدب ما قاله لعبداء أنه يستحب للمحدث وللمعلم ولمفتي إذا طلب منه ما يعلمه عند أجل مه أن يرشد إليه، وإن لم يعرفه قال: سأل عنه فلاناً قال أبو عمرو بن عبد التبر: واختلف الرواة في رفع هذا الحديث ووقفه على علي، قال: ومن رفعه أحفظ وأضبط^(٧).

(١) هي (م) و(ح) بن أبي عمير وهو حملاً

(٢) أبو داود ١٥٨، وسنن ماجه ٥٥٧ ولعله قال يا رسول الله، مسح على الخفين قال نعم قال - يومه قال -

يومه قال، ويومين قال - ويومين قال، وثلاثة قال، نعم وفي ثبوت - وصح بن ماجه حتى بلغ سبعاً

(٣) في (ع)، يقول.

(٤) في (ص) و(ه): التحدث

(٥) أخرجه ترمذي ٩٦، ونسائي ١٢٧، وسنن ماجه ٤٧٨، وتوفي السيد أحمد ١٨٠٩١ قال ترمذي حسن

صحيح

(٦) «العمدة (١٦/١٤٢ ١٤٣)

٢٥ - [باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد]

[٦٤٢] ٨٦ - (٢٧٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُحَيْلٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَالنَّفْطُ لَهُ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَقْمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْفَتْحِ بَوْضُوءٍ وَاحِدٍ، وَمَسَحَ عَلَى خُمُوءِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ، قَالَ: «عَمْدًا صَنَعْتُهُ يَا عُمَرُ». [حد - ٢٧٩٦٦]

باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد

فيه (ريادة ﷺ) أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد، ومسح على خفيه، فقال له عمر ﷺ: لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنع، قال: «عمداً صنعته يا عمر»

الشرح:

في هذا الحديث أنواع من لعلم:

مهما جاز المسح على الخف، وجواز الصلوات المفروضة والنوافل بوضوء واحد، لم يثبت، وهذا جائز بإجماع من يثبت به

وحكى أبو جعفر الطحاوي^(١) وأبو العصب بن بطل في «شرح صحيح البخاري»^(٢) عن طائفة من العلماء أنهم قالوا: يجب الوضوء لكل صلاة وإن كان يتطهراً، وحتجوا بقول الله تعالى ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية السبعة ١٦ وما أظن هذا المذهب يصح عن أحد، ولعلهم أرادوا استحباب تجديد الوضوء عند كل صلاة.

ودليل الجمهور لأحاديث الصحيحة، منها هذا الحديث، وحديث أسير في «صحيح البخاري» كـ رسول الله ﷺ يتوضأ عند كل صلاة، وكان أحداً يكفيه الوضوء، لم يثبت^(٣)، وحديث سويد بن الثعلبان في «صحيح البخاري» أيضاً: أن رسول الله ﷺ صلى العصر ثم أكل شويقاً، ثم صلى

(١) في (ج): الصافي. ونبذة سويد، وانظر كلامه في «شرح معاني الآثار» ١/ ٤١.

(٢) ١/ ٢١٤ نقلاً عن الطحاوي وغيره

(٣) لبخاري، ٢١٤، وهو في «مسند أحمد» - ١٣٠٢٧

لمغرب ولم يتوضأ^(١). وفي معناه أحاديث كثيرة، كحديث الجمع بين الصلاتين بعمرة ولمزدلفة وسائر الأسفار، والجمع بين الصلوات الفائتات يوم الخسوف، وغير ذلك. وأما الآية لكرامة، فالمراد بها والله أعلم: إذ قمتهم محدثين وفيها منسوخة بفعل نبي ﷺ. وهذا القول ضعيف، والله أعلم. قال أصحابنا: ويستحب تجديد الوضوء، وهو أن يكون على طهارة ثم ينظف ثوباً من غير حدث وفي شرط استحبابه التجديد أو نحوه:

أصحها أنه يستحب لمن صلى به صلاة، سواء كانت فريضة أو نافلة.

والثاني: لا يستحب إلا لمن صلى فريضة.

والثالث: يستحب لمن فعل به ما لا يحوز لا طهارة، كمس المصحف وسجود التلاوة

والرابع: يستحب وإن لم يفعل به شيئاً أصلاً، بشرط أن يتحلل بين التحدث والوضوء رسماً يقع مثله

تفريق

ولا يستحب تجديد الغسل على المذهب الصحيح المشهور. وحكى إمام الحرمين وجهاً أنه

يستحب^(٢)

وفي استحباب تجديد التيمم وجهان. أشهرهما لا يستحب، وصورته في الجريح وامرئ يصبر ونحوهما ممن يتيمم مع وجود الماء. ويتصور في غيره إذا قلنا لا يجب الطلب لمن تيمم ثانياً في موضعه، والله أعلم.

وأما قول عمر رضي الله عنه: (صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصعه) فبما نصريح بأد النبي ﷺ كان يوجب على الوضوء لكل صلاة عملاً لا أفضل، وصلى الصلوات في هذا اليوم بوضوء واحد بياناً للجواز كما قال ﷺ: (عملاً صنعت به عمرة).

وفي هذا الحديث جواز سؤال المفضول، ما ضار عن بعض أعماله التي في طهرها مخالفة لمعادة، لأنها قد تكون عن سبب يرجع عنها، وقد تكون تعمداً لمعنى حفي على المفضول فيستفيد، والله أعلم.

(١) نحاري ٢٠٩ وهو في المسند لأحمد: ١٥٨١١

(٢) النهاية لمصنف (١) ١٥٥

وأم إسناد، لباب، ففيه (بن نعيم قال حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد) وفي الطريق الآخر: (يحيى بن سعيد، عن سفيان قال: حدثني علقمة بن مرثد).

إنما فمن مسلم رحمه الله هذا وأعاد ذكر سفيان وعلقمة لفوائد:

مهما أن سفيان رحمه الله تعالى من المدلسين، وقال في الرواية الأولى: عن علقمة، والمدلس لا يحتج بعينه بالاتفق، إلا إن ثبت سماعه من طريق آخر، فذكر مسلم الطريق الثاني المصرح بسمع سفيان من علقمة، فقال: حدثني علقمة.

والفائدة لأخرى أن بن نعيم قال حدثنا سفيان، ويحيى بن سعيد قد: عن سفيان. فلم يستحز مسلم رحمه الله الرواية عن الاثنين بصيغة أحدهما، لأن (حدثنا) متفق على حمله على الاتصال، و(عن) مختلف فيه كما قلناه في شرح المقدمة^(١).



٢٦ - [باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها

في الإناء قبل غسلها ثلاثاً]

[٦٤٣] ٨٧ - (٢٧٨) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَخَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ أَنَسِيَّ رضي الله عنه قَالَ : «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ، فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيُّنَ بَاتَتْ يَدُهُ» . ر . ج . ٩٨٦٩ .

باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً

فيه قوله رضي الله عنه «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ، فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيُّنَ بَاتَتْ يَدُهُ» قال : لَشَاوَعِي وَعَبْرُهُ مِنَ الْعَامَّةِ ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ رضي الله عنه «لَا يَدْرِي أَيُّنَ بَاتَتْ يَدُهُ» . إِنْ أَهَلَ الْحِجَارَ كَدُو يَسْتَحْجُونَ بِالْأَحْجَرِ وَبِلَاؤُهُمْ حَارَّةً ، فَإِذَا نَامَ أَحَدُهُمْ غَرِقَ ، وَلَا يَأْمُرُ الدَّائِمُ أَنْ تَطُوفَ يَدُهُ عَلَى ذَلِكَ لِمَوْضِعِ النِّجَسِ ، أَوْ عَلَى ثَمَرَةٍ أَوْ قَمِيصَةٍ أَوْ قَنْدَرٍ غَيْرِ ذَلِكَ .
وفي هذا الحديث دلالة لمسائل كثيرة في مذهب ومذهب الجمهور .

منها : أَنَّ الْمَاءَ الْقَسِيلَ إِذَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ نَجَسَةٌ نَجَسَتْهُ ، وَنَ قُلْتُ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ فِيهِ نَجَسُهُ ، لِأَنَّ الَّذِي نَعَمَّقُ بِالْيَدِ وَلَا يُرَى قَلِيلٌ جَدًّا ، وَكَدَتْ عَادَتُهُمْ اسْتِعْمَالُ الْأَوْسِيِّ الصَّغِيرَةِ لَتِي تَقْصُرُ عَنْ قُلْتَيْنِ ، بَلْ لَا تَقْدِرُ بِهِمَا .

ومنها : الْفَرْقُ بَيْنَ وَرُودِ الْمَاءِ عَلَى النِّجَاسَةِ وَوُرُودِهِ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهَا إِذَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ نَجَسَتْهُ ، وَإِذَا وَرَدَ عَلَيْهَا أَرَسَ .

ومنها : أَنَّ الْغَسْلَ سَبْعًا لَيْسَ عَامًّا فِي جَمِيعِ النِّجَاسَاتِ ، وَإِنَّمَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ فِي وَلُوعٍ لَكِبٍ خَاصَّةٍ .

ومنها : أَنَّ مَوْضِعَ الْأَسْتِحْجَاءِ لَا يَطْهُرُ بِالْأَحْجَرِ ، بَلْ يَبْقَى نَجَسًا مَعْفُوزًا عَنْهُ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ .

ومنها : اسْتِحْبَابُ غَسْلِ النِّجَاسَةِ ثَلَاثًا ، لِأَنَّهُ إِذَا أَمَرَ بِهِ فِي مَتَوَهِّمَةٍ فَهِيَ الْمُحَقَّقَةُ أَوَّلَى .

ومنها : اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ ثَلَاثًا فِي الْمَتَوَهِّمَةِ .

ومنها : أَنَّ النِّجَاسَةَ الْمَتَوَهِّمَةَ يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْغَسْلُ وَلَا يَوْثُرُ فِيهَا لَرُشٌّ ، وَفِيهِ رضي الله عنه قَالَ : «حَتَّى يَغْسِلَهَا» .

وَلَمْ يَقُلْ : حَتَّى يَغْسِلَهَا أَوْ يَرُشَّهَا .

[٦٤٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ، قَدَا - حَدَّثَنَا وَيَكْبُ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، يَكْلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ

وَمِنْهَا. **استحبُّ الأحياء الاحتياط في لعبادات وغيرها ما لم يخرج من حدِّ الاحتياط إلى حدِّ التوسعة.** وهي الفرق بين الاحتياط والتوسعة كلام طوس أوضحته في باب **لأنية من «شرح المهذب»^(١)**

ومنها. **استحبُّ استعصم الفاظ الكذبات فيما يتحدث من التصريح به، فإنه ﷺ قال: «لا يدري أين باتت يده» ولم يقل: فعلت يده وقعت على ذنبه أو ذكره أو على نجاسة أو نحو ذلك، وإن كان هذا معنى قوله ﷺ، ولهذا نظائر كثيرة في القرآن العزيز والأحاديث الصحيحة، وهذا إذا عدم أن السامع يفهم بالكذبة المقصود، فإن لم يكن كذلك، فلا بد من التصريح لينفي لبس الوقوع في خلاف المطلوب؛ ونفي هذا يحتمل ما جاء من ذلك مصرحاً به، والله أعلم.**

هذه فوائد من الحديث غير الفائدة المقصودة هنا، وهي لنهي عن عمن اليد في الإناء قبل غسلها، وهذا شائع عليه لكن النجاسة من العساء المتقدمين والمتأخرين على أنه نهى تنزيه لا تحريم، ولو خالف وعمن لم نفسه الماء ولم يأنم العدم وحكى أصح حديث عن الحسن البصري أنه يحسن إن كان قدم من يوم الليل، وحكوه أيضاً عن إسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري، وهو ضعيف جداً؛ فإن الأصل في الماء واليد النظرة، فلا ينجس بالشك، وقوله الشريعة متظاهرة على هذا، ولا يمكن أن يقال: الظاهر في اليد النجاسة. وأما الحديث محمول على تنزيه

ثم مذهبه ومذهب المحققين أن هذا الحكم ليس مخصوصاً بالقيام من النوم، بل المعتبر فيه الشك في نجاسة اليد، متى شك في نجاستها، كره له غسلها في الإناء قبل غسلها، سواء كان قدم من نوم الليل أو النهار، أو شك في نجاستها من غير نوم، وهذا مذهب جمهور لعامة وحكي عن أحمد رحمه الله رواية أنه إن قام من نوم ليل كره كراهة تحريم، وإن قام من نوم ليل كره كراهة تنزيه، ووفقه داود الظاهري، اعتماداً على لفظ الميب في الحديث، وهذا مذهب ضعيف جداً، فإن النبي ﷺ عليه السلام على المجلة بقوله ﷺ: «فإنه لا يدري أين باتت يده» ومعناه أنه لا يأمن النجاسة على يده، وهذا عدم؛ لوجود احتمال لنجاسة في نوم الليل والنهار وفي البقطة، وذكر ليل أولاً لكونه العالب، ولم يقتصر عليه خوفاً من تركه أنه مخصوص به، بل ذكر لعل بعده، والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، [أعوذ بك يا ذا الجلال والإكرام]

وَكُنْ أَعْمَ وَأَحْسَنَ، وَهَلْ أَعْلَمَ.

بغيره، والله أعلم.

وأما أسديدُ الرأية ففيه (البَهْضِي) يفتح الجيم والضاد المعجمة، وتقدم يبيه في المقدمة⁽¹⁾.

بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ تُسَمَّى بِنَ الْعَارِثِ الْأَصْحَابِيِّ، فَتُسَمَّى حَامِدًا إِلَى جَدِّهِ.

وفيه (أبو زرين) اسمه مسعود بن صالح الكوفي، كد عالماً فقيهاً^(٤٣)، وهو مولد أبي وائل شقيق بن منقمة.

لأكثرين، إلا أن الأولى اجتباها، والله أعلم.

(16A/3) (3)

(۳) قی (قص) و (ع)، عیب، و غیر حصا

(۳۴) فی (ص) فیہ -

(75 1) (5)

[٦٤٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ الْقَدِّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ؛ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد ٧٢٨٧، ٧١٠٠]

[٦٤٦] ٨٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي لُرَيْثٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ لِسِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ فَلْيُصْرِغْ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ يَدَهُ فِي إِنْاءِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِيمَ بَاتَتْ يَدُهُ». [أحمد ٩٧٢٨]

[٦٤٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ - يَغْنِي الْجَزَامِي - عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح). وَحَدَّثَ بَصُرُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح) وَحَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَغْنِي ابْنَ مَخْلَدٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمْدَانَ بْنِ مُنْبِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ (ح) وَحَدَّثَنَا الْحُوتَانِيُّ وَابْنُ رَافِعٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ؛ قَالَا جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، أَنَّ ثَابِتًا مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، فِي رَوَيْتِهِمْ جَمِيعاً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، كُلُّهُمْ يَقُولُ: حَتَّى يَغْسِلَهَا، وَلَمْ يَقُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: ثَلَاثٌ، إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ رَوَايَةِ جَابِرٍ، وَابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ، وَأَبِي صَالِحٍ، وَأَبِي رَزِينٍ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِمْ ذِكْرَ الثَّلَاثِ. [أحمد: ٧٦٧٤ و ٨١٨٧ و ٩٩٩٦ و ١٠٥٩٠ و مسند أبي حنيفة: ١٦٦ موطأ]

وفيه (مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ) هو معقل، بفتح لميم وكسر القاف، و(أَبُو الزُّبَيْرِ) هو محمد بن مسلم بن زَيْدٍ؛ تقدم بيانه في مواضع^(١).

وفيه (الْمُغِيرَةُ الْجَزَامِي) بالزاي، و(لَمْغِيرَةُ بِضَمِّ الميم على المشهور، ويقال بكسره، تقدم ذكرهم في المقدمة^(٢)).

(١) مسند (١/٢٦٠).

(٢) (١/٨٨، ٨٩، ١١٦).

٢٧ - [باب حكم ولوغ الكلب]

[٦٤٨] ٨٩ - (٢٧٩) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ. عَنْ أَبِي رَبِيعٍ وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيُرْقَهُ، ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَاتٍ». [المعجم: ٤٧٤٧] [المعجم: ٦٥٠].

[٦٤٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ وَكِيعٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَقْنَنَةً، وَلَمْ يَقُلْ فَلْيُرْقَهُ. رُفَعُ ١٥٠.

[٦٥٠] ٩٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّرَّادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَاتٍ». [مسند: ٩٩٢٩] [مسند: ٧٢].

[٦٥١] ٩١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِينِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ظَهَرُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَعَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَاتٍ، أَوْ لَاهُنَ بِالتُّرَابِ». [مسند: ٩٥١١] [مسند: ٦٥٠].

باب حكم ولوغ الكلب

فيه قوله ﷺ: «إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيُرْقَهُ، ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَاتٍ» وفي الرواية الأخرى: «ظَهَرُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِيهِ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَاتٍ، أَوْ لَاهُنَ بِالتُّرَابِ» وفي الرواية الأخرى: «ظَهَرُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِيهِ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَاتٍ» وفي الأخرى (أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، ثم قال «إِنَّمَا نَأْتِيهِمْ وَبِالْكَلابِ» ثم رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّدِّ وَكَلْبِ الْغَنَمِ، وَقَالَ: «إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَدَعِبِلُوهُ سَبْعَ مَرَاتٍ، وَعَقُّوهُ النَّاسَةَ فِي التُّرَابِ») وفي رواية (ورَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزُّرْعِ).

(١) في (ب) ونع

(٢) في (ب)؛ صرح.

٦٥٣] ٩٣ - (٢٨٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ،

التفسير:

أما أعانيذ الباب ولغائه، ففيه (أبو زوين) تقدم ذكره في الباب قبله.

وفيه. «وَلَعَّ الكَلْبُ» قال أهل اللغة: يقول. وَلَعَّ الكَلْبُ في الإلقاء يَنع، بفتح اللام، قِيحاً، وَلَوَعَّ: إذا شرب بطرف^(١٦) نسيه، قال أبو زيد: يقول وَلَعَّ الكَلْبُ شرباً، وهي شراب، وهي شرابا
وفيه. «شهور أبناء أحييكم» الأشهر فيه ضمة الطاء، ويقال بفتحها، غتان تقدمتا في أول كتاب الموضوع.
وفيه قوله في صحيفة همد (فلذكر أحاديث منها) وقد تقدم في الفصول وغيرها بيان هذه العبارة^(١٧)

وفيه قوله في آخر الباب: (وليس ذكر الزرع في الرواية غير يحيى) هكذا هو في الأصول، وهو صحيح، و(ذكر) بفتح الكاف والذال، و(الزرع) منصوب، و(غير) مرفوع، معناه: لم يذكر هذه الرواية إلا يحيى.

وفيه (أبو التَّيَّاح) بفتح الهاء فوق، وبعدهم مثناة تحت مشددة وآخره حاء مهملة، واسمه يزيد بن حميد المصنعي لىصري، العبد الصالح. قال شعبة كنا نكنيه بأبي حمدا، قال - ويعني أنه كان يكنى بأبي التَّيَّاح وهو غلام.

وفيه (ابن المعقل) بضم الميم وفتح العين المعجمة والقاف ، وهو عبد الله بن معقل المُرِّي .

وقول مسهم (حدثنا عبيد الله بن معاذ. حدثني أبي. حدثنا شعبة، عن أبي التياح، سمع

(۱) غبی (خج) : پطیرف

(01/9) (7)

مُطَرَّفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَحْدُثُ عَنِ ابْنِ الْمُغْفَلِ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْتُلَ الْكَلَابَ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بِأَلَهُمْ وَيَا لَ الْكَلَابِ!» ثُمَّ رَحَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْعَسَمِ، وَقَالَ: «إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَأَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَغُفْرَةُ الثَّامِنَةِ فِي الثَّرَابِ». (مسند ١٥٤)

[٦٥٤] (٢٠٠) وَحَدَّثَنِي بِحَيْثُ مِنْ حَبِيبِ الْحَارِثِيِّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ (ج). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنِي بِحَيْثُ بْنُ سَعِيدٍ (ج) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ بِحَيْثُ بْنِ سَعِيدٍ

مُطَرَّفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ الْمُغْفَلِ (ق) مَسْنُودٌ (وَحَدَّثَنِي بِحَيْثُ بْنُ حَبِيبِ الْحَارِثِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ (ج) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا بِحَيْثُ بْنُ سَعِيدٍ (ج). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ).

هذه لأَسَانِيدُ مِنْ جَمِيعِ هَذِهِ لَطَرَفِ رَجُلَيْهِ بَصْرِيِّونَ، وَقَدْ قَدَّمَ مَرَّاتٍ أَنَّ شُعْبَةَ وَسَطِيٌّ ثُمَّ بَصْرِيٌّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْمَذْكُورُ هُوَ الْقَطَّانُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أما أَحْكَمُ سَابِ، فَفِيهِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ يَقُولُ بِعَدَسَةِ الْكَلْبِ - لَأَنَّ الطَّهَارَةَ تَكُونُ عَنْ حَدَثٍ أَوْ نَجَسٍ، وَلَيْسَ هَذَا حَدَثٌ، فَتُعَيَّنُ الشَّيْءُ. فَإِنَّ قِيلَ: الْمَرَاةُ طَهْرَةٌ الْمُعْرِوَّةُ، فَالْجَوَابُ: أَنَّ حَمْلَ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْمُعْرِوَّةِ.

وَفِيهِ أَيْضًا نَجَسَةٌ مَوْلَعٌ فِيهِ، وَأَنَّهُ كَانَ صَعْدًا مَائِعًا حَرَّمَ أَكْلَهُ؛ لِأَنَّ إِزَافَتَهُ إِصْدَاعَةً لَهُ، فَلَوْ كَانَ ظَاهِرًا لَمْ يَأْمُرْنَا بِإِزَافَتِهِ، بَلْ قَدْ نُهِيَ عَنْ إِصْدَاعَةِ الْمَاءِ، وَهَذَا مَذْهَبُ وَمَذْهَبُ الْجَمَاهِيرِ أَنَّهُ يَنْحُسُّ مَوْلَعٌ فِيهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ لِكَلْبِ الْمَادُونِ فِي اقْتِدَائِهِ وَغَيْرِهِ، وَلَا بَيْنَ كَلْبِ السُّوَيِّْ وَالْحَضْرِيِّ؛ لِعُمُومِ اللَّفْظِ وَفِي مَذْهَبِ مَالِكٍ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ: طَهَارَتُهُ، وَنَجَاسَتُهُ، وَظَهْرُهُ سَوْرُ الْمَادُونِ فِي اتِّخَاذِهِ دُونَ غَيْرِهِ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ عَنْ مَالِكٍ، وَالرَّابِعُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمَدِينِ الصَّالِكِيِّ^(١) أَنَّهُ يَفَرِّقُ بَيْنَ الْهَدْيِ وَالْحَضْرِيِّ

وَفِيهِ الْأَمْرُ بِإِزَافَتِهِ، وَهَذَا مُتَعَقِّقٌ عَلَيْهِ عِنْدَهُ. وَلَكِنْ هَلْ لِلْإِزَافَةِ وَجْهٌ لَعَيْنُهَا أَمْ لَا تَحِبُّ إِلَّا إِذَا أُرِدَ سَتَعْمَالُ الْإِنَاءِ؟ فِيهِ خِلَافٌ، فَذَكَرَ أَكْثَرُ أَصْحَابِهِ أَنَّ الْإِزَافَةَ لَا تَحِبُّ بَعَيْنُهَا بَلْ هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ، فَوَإِنْ أُرِدَ سَتَعْمَالُ الْإِنَاءِ أَرَاغَهُ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِلَى أَنَّهُ وَجْهٌ عَلَى سَفُورٍ وَلَوْ لَمْ يُرَدَّ سَتَعْمَالُهُ، حَكَاهُ

(١) هُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَعْدَةَ لِمَا حُشِنَ أَمْرُهُ سَنَةَ ٢١٢ أَوْ ٢١٣ أَوْ ٢١٤. مِنْ

أَصْحَابِ الْإِسْلَامِ مَاتَ وَجْهَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

مَنْ الزَّيَادَةِ: وَرَجَّحَ فِي كَلْبِ الْعَنَمِ وَالصَّيْبِ وَالزَّرْعِ. وَلَيْسَ ذَكَرَ لَزَرْعٍ فِي الرَّوَايَةِ غَيْرُ يَحْيَى.

[أحمد: ١٦٧٩٣ و ٢٠٥٦٦].

لما وردني من أصحابي في كتابه «الحاوي» ويحتج له بمطلق الأمر، وهو يقتضي الوجوب على المختار، وهو قول أكثر الفقهاء، ويحتج للأول بالقبس على باقي المبيدات لنجاسة، فإنه لا تحب إراقته إلا خلاف، ويمكن أن يجاب عنها بأن المراد في مسألة انولوغ الزجر والتعليط والمبلغة في التثفير من الكلاب، والله أعلم.

وفيه وحوث غسيل نجاسة ولوغ الكلب سبع مررات، وهذا مذهبنا ومذهب «الك» وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة: يكفي غسله ثلاث مررات، والله أعلم.

وأما الجمع بين الروايات، فقد جاء في رواية: «سبع مررات» وفي رواية: «سبع مررات أو لاهن» بشراب» وفي رواية: «آخرهن أو أولاهن»^(١) وفي رواية: «سبع مررات، المديعة بشراب»^(٢) وفي رواية: «سبع مررات، وعفروه الكمنة بشراب» وقد روي البيهقي وغيره هذه الروايات كلها^(٣). وفيها دليل على أن التنقيذ بالأوسى ويعبره ليس على الاشتراط، بل المراد إحداهن، وأم رواية: «وعفروه الكمنة بشراب» فمذهبت ومذهب الجمهور أن المراد: اغسبوه سبعاً واحدةً مهزاً بتراب مع الماء، وكان التراب قائماً مقام غسله، فسميت ثمانية لهذا، والله أعلم.

وعلم أنه لا فرق عند بين ولوغ الكلب وغيره من أجزاء، فإذا أصاب بوله أو دمه أو روثه أو غرقه أو شعره أو لده أو عضو من أعضائه شيئاً طهراً في أحد رطوبة أحدهما، وجب غسله سبع مررات إحداهن بالتراب.

ولو ولغ كلبان أو كلب واحد مررات في بناء، ففيه ثلاثة^(٤) أوجه لأصحابي، لصحيح أنه يكفي لجميع سبع مررات، والثاني، يجب لكل ولغة سبع، والثالث، يكفي لولغات لكل الواحد سبع، ويجب لكل كلب سبع.

ولو وقعت نجاسة أخرى في الإنة الذي ولغ فيه الكلب، كفى عن جميع سبع.

(١) لترمذي ٩١

(٢) أبو داود ٧٣٥٠

(٣) البيهقي: (١/ ٧٣٩، ٢٤٤)

(٤) في (خ) ثلاث

ولا تقوم لغسلة شاة بالماء وحده ولا غسل الإناء في ماء كثير ومكث فيه قدر سبع غسلات مقام التراب على الأصح، وقيل يقوم ولا يقوم الصابون والأشنان وما أشبههما مقام الشرب على الأصح.

ولا فرق بين وجود تراب وعدمه على الأصح. ولا يحصل الغسل بالتراب لتنجس على الأصح ولو كانت نجاسة الكلب دمه أو روثه فيه يُزال عنه، لا يستعمله مثلاً، فهل يُحسب ذلك مثلاً غسلات أم عسلة واحدة؟ أم لا يُحسب من السبع أصلاً؟ فيه ثلاثة أوجه، أصحها وحبها. وأم الجرب، فحكمه حكم كلب في هذا كله، هذا مذهبي، وذهب أكثر العلماء إلى أن الجرب لا يفتر إلى غسله سبعاً، وهو قول الشافعي، وهو قوي في الدليل.

قد أصحابنا: ومعنى الغسل بالتراب أن يخلط التراب بالماء حتى يتكدر، ولا فرق بين أن يطرح الماء على تراب أو التراب على الماء، أو يأخذ الماء لكثير من موضع فيغسل به عاماً مسح موضع لتجاسة بالتراب فلا يجزي ولا يجب إدخال اليد في الإناء بل يكفي أن يلقفه في الإناء ويحركه. ويستحب أن يكون التراب في غير العسلة الأخيرة؛ سيأتي عليه ثم ينظفه، والأفضل أن يكون في الأولى.

ولو ولغ لكنت في ماء كثير بحيث لم ينقص من بوعده عن قنيتين، سم ينجسه ولو ولغ في ماء قليل أو طعام، فأصاب ذلك الماء أو الطعام ثوباً أو بدن أو إناء آخر، وجب عسله سبعاً إحداهن بالتراب، ولو ولغ في إناء فيه طعام جامد، ألقى ما أصابه وما حوله وانتفع بالماء على طهرته السابقة، كما في الفأرة تعوت في السم المضاف والله أعلم.

وأما قوله: (أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، ثم قال: «أما دأهم وبال الكلاب؟» ثم رخص في كلب الصيد وكنب الغسم) وفي الرواية الأخرى (وكلب الرمح) فهذا بهي عن اقتنائها. وقد اتفق أصحابنا وغيرهم على أنه يحرم قتل كلب لغير حاجة، مثل أن يقتني كلباً إعجاباً بصورته أو للمفخرة به، فهذا حرام بلا خلاف. وأما الحاجة التي يجوز لاقتناء لها، فقد وردت بالحديث

وختلف أصحابنا في اقتناؤه بحرمة الدور والمدرج، وفي قتله العجز وليعلم، فمنهم من حرّمه؛ لأنّ لرخصة؛ بما وردت في الثلاثة المتقدمة، ومنهم من أباحه، وهو الأصح؛ لأنّه في معناه واختلفوا أيضاً فيمن اقتنى كلباً صبيداً وهو رجل لا يحميه، والله أعلم.

وأما الأمر بقتل الكلاب، فقد أصحابنا: إذا كان الكلب عقوراً قتل، وإذا لم يكن عقوراً لم يجر قتله، سواء كان فيه منفعة من المنافع المذكورة أو لم يكن؛ قال الإمام أبو المعالي يمام الحرميين: ولا أمر بقتل الكلاب منسوخ. قال: وقد صحّ أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب مرة، ثم صحّ أنّه نهى عن قتلها. قال: واستقرّ لشرع عليه على التفصيل الذي ذكره. قال: وأمر بقتل الأسود لبهيم، وكان هذا في الابتداء، وهو الآن منسوخ^(١). هذا كلام إمام الحرميين؛ ولا مزيد على تحقيقه، والله أعلم.



٢٨ - [باب النهي عن البول في الماء الزاكد]

[٦٥٥] ٩٤ - (٢٨١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ؛ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الزَّاكِدِ. [١٤٧٧٧٠].

[٦٥٦] ٩٥ - (٢٨٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سَبْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ» [١٤٧٧٧٠، ٨٧٤١، رِجَالُهُ ٢٢٣٩].

باب النهي عن البول في الماء الزاكد

فيه قوله ﷺ: «لَا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ» وفي الرواية الأخرى: «لَا تَبُلُ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَحْرِي ثُمَّ تَغْتَسِلُ مِنْهُ» وفي الرواية الأخرى (نهي أن يبَالَ في الماء الزاكد) الشرح:

الرواية: «يغتسل» مرفوع، أي: لا تَبُلْ ثُمَّ أَنْتَ تَغْتَسِلُ مِنْهُ. وذكر شيخنا أبو عبد الله بن هالٍ رحمه الله أنه يجوز أيضاً جزؤه عطفًا على موضع «يَبُولُنَّ» ونصبه بإضمار (أَنْ) وإعطاء «ثُمَّ» حكمه ورواها المجمع. فأما الجزم فظاهر، وأما النصب فلا يجوز؛ لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما دون أفراد أحدهما، وهذا لم يقه أحد، بل البول فيه مهين عنه، سواء أريد الاعتسَلُ فيه أو منه أم لا، والله أعلم وأما «الدائم» فهو الزاكد. وقوله ﷺ: «الذي لا يجري» تفسير للدائم ويصح لمعناه، ويحتمل أنه حذر به عن روايته لا يجري بعضه، كذا يركب ونحوه.

وهذا النهي في بعض المياه لتحريم وفي بعضها للكرهية ويؤخذ ذلك من حكم المسألة، فإن كان الماء كثيراً حرماً لم يحرم البول فيه؛ لمصهور حديث، ولكن الأولى اجتنابه، وإن كان قليلاً جازياً، فقد قال جماعة من أصحابنا: يكره، ولمختار أنه يكره؛ لأنه يقدره ويحسه على المشهور من مذهب الشافعي وغيره، ويعر غيرَه فيستعمله مع أنه نجس. وإن كان الماء كثيراً فكذلك أصحابنا يكره ولا يحرم، ولو قيل: يحرم، لم يكن بعيداً؛ فإن النهي يقتضي التحريم على المختار عند المحققين والأكثرين من أهل الأصول، وفيه من المعنى أنه يقدره، وربما أدى إلى تنجيسه.

[٦٥٧] ٩٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبُولُ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ تَغْتَسِلُ مِنْهُ». [احمد ٨١٨٦]

روى عنه [٦٥٦].

إلي تنجيسه عند أبي حنيفة وعن واقفة في أن الغدير الذي يتحرك طرفه يتحرك الصفرة الآخر يتنجس بوقوع نجاسة فيه وأما الراكد القليل، فقد أطلق جماعة من أصحاب أنه مكروه، والصواب لمختار أنه يحرم البول فيه؛ لأنه ينجسه ويؤلف مالهته، ويعر غير باستعماله، والله أعلم.

قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: والتعوط في الماء كالبول فيه وأقبح، وكذلك إذا دل في يده ثم صبّه في الماء، وكذلك إذا دل بقرب لهر بحيث يجري إليه البول، فكأنه مذموم فيجب مهي عنه على لتفصيل مذكور، ولم يخالف في هذا أحد من العلماء، إلا ما حكى عن دود بن علي الظاهري أن النهي يختص ببول الإنسان بنفسه، وأن الغائط ليس كالبول، وكذا إذا دل في يده ثم صبّه في الماء، أو دل بقرب ماء، وهذا الذي ذهب إليه خلافاً لجماع العلماء، وهو من أقبح ما نُقِر عنه في الحمود على الظاهر، والله أعلم.

قال العلماء: ويكره البول واستغوصه بقرب الماء وإن لم يصل إليه، لعدم نهى النبي ﷺ عن ليراز في المورود، وإنما فيه من يذم للمزتين من الماء، وإن يخاف من وصوله إلى الماء، والله أعلم. وأما نجاسة من سم يستنج في الماء ليستحي فيه، فإن كان قليلاً بحيث ينحس بوقوع النجاسة فيه، فهو حرام؛ لما فيه من تطخه بالنجاسة وتنجيس الماء، وإن كان كثيراً لا ينحس بوقوع النجاسة فيه، فهو كذا حارياً فلا بأس به، وإن كان راكداً فليس بحرم، ولا تطهر كراهته، لأنه ليس في معنى لبول ولا يدره، ولو اجتنب الإنسان هذا كان أحسن، والله أعلم.



٢٩ - [باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد]

[٦٥٨] ٩٧ - (٢٨٣) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ وَهْبٍ - قَالَ هَارُونُ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّحِ ، أَنَّ أَبَا سَلَيْبٍ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ حَدَّثَهُ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ » فَقَالَ : كَيْفَ يَقَعُلُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ يَتَاوَلُهُ تَتَاوُلًا . [المجموع ٩٥٩٦ نسخة].

باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد

فيه (أبو سائب) أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » فقال كيف يفعل يا أبا هريرة؟ قال يتاوله تاولًا.

الشرح:

أما (أبو سائب) فلا يُعرف سُمُّه

وَأما أَحَدُكُمْ الْمَسْأَلَةُ ، فَقَدْ عَلِمْنَا مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ ، يُكْرَهُ الْاِغْتِسَالُ فِي مَاءِ الرَّائِدِ ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا ، وَكَذَا يُكْرَهُ الْاِغْتِسَالُ فِي الْعَيْنِ الْجَارِيَةِ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي «الْبُيُوطِيِّ» ^١ ، أَكْرَهُ لِمُجْتَبِ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي الشَّرِّ ، مَعِيَّةً كَانَتْ أَوْ دَائِمَةً ، وَفِي مَاءِ الرَّائِدِ الَّذِي لَا يَجْوِي ، قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَسِوَاءَ قَلِيلٍ لِرَائِدٍ وَكَثِيرِهِ ، أَكْرَهُ الْاِغْتِسَالُ فِيهِ ، هَذَا نَحْنُ ، وَكُلُّ صَرَحٍ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ بِمَعْنَاهُ ، وَهَذَا كُنْهُ عَلَى كَرَاهَةِ التَّتَرُّؤِ لَا التَّحْرِيمِ .

وَإِذَا غَتَسَلَ فِيهِ مِنَ الْجَبَابَةِ فَهَلْ يَصِيرُ مَاءً مُسْتَعْمَلًا؟ فِيهِ تَفْصِيلٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَاءُ قَلِيلًا فَصَاعِدًا لَمْ يَصِرْ مُسْتَعْمَلًا ، وَإِنْ اِغْتَسَلَ فِيهِ جَمَاعَةٌ فِي أَوْقَاتٍ مُتَكَرِّرَاتٍ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لِمَاءٍ دُونَ الْقُلْتَيْنِ ، فَإِنْ اِغْتَسَلَ فِيهِ لِحَبِّ بَغِيرَةٍ ثُمَّ لَمْ يَصِرْ تَحْتَ الْمَاءِ نَوًى ، ارْتَفَعَتْ جَنَابَتُهُ وَصَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا ، وَإِنْ نَزَلَ فِيهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ مِثْلًا ثُمَّ نَوًى قَبْلَ اِغْتِمَاسِهِ بِقَبْلِهِ ، صَارَ الْمَاءُ فِي الْحُلِّ مُسْتَعْمَلًا

(١) قَالَ كَعْبُ بْنُ حَجَرٍ فِي الْمَدِينَةِ (٥٦٦/٤) وَقَعَ فِي النَّوْءِ لِأَصُولِهِ فِي الْأَصْلِ شَمْسٌ وَنَسْتَيْنِ أَنَّهُ جَهْمِي ، وَأَنَّ سَمِيحَةَ اللَّهِ بَيْنَ السَّائِبِ

(٢) أَيْ فِي الْمُسْتَعْمَلِ الْبُيُوطِيِّ ، رَأَيْتُ فِي ١٣٢ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

بالنسبة إلى غيره، وارتفعت المجتنبه عن ذلك لقدر المنعوس بلا خلاف، ورتفعت أيضاً عن لقدر
المدقي إذا تمم انعمسه، على المذهب الصحيح المحتر المنصوص لمشهور؛ لأن الماء إما يصير
مستعملاً بالنسبة إلى المتطهر إذا انفصل عنه. وقال أبو عبد الله الخضري^(١) من أصحابنا - وهو كسر
لخاء ومكاب الضاء المعجمتين - لا يرتفع عن بقيه. ولصواب الأول. وهذا إذا تمم الانعماس من
غير انفصاليه، فهو انفصل ثم عاد إليه، لم يُجزئه ما يغيبه به بعد قلت بلا خلاف
ولو انعمس رجلان تحت الماء لما قص عن قنبتين - إن ثقبوا - ثم نوب دفعة واحدة، ارتفعت
جنبتيهما وصار الماء مستعملاً، فإن نوى أحدهما قبل الآخر، رتفعت جنبته النوي، وصار الماء
مستعملاً بالنسبة إلى رفيقه، فلا ترتفع جنبته على المذهب الصحيح المشهور، وفيه وجه شدد أنه
ترتفع. وإن نزل فيه إلى ركنيهما فنويا، ارتفعت جنبتيهما عن ذلك لقدر وصار مستعملاً، فلا ترتفع
عن باقيهما إلا على الوجه الشاذ، والله أهدى.



١. هو أبو عبد الله محمد بن أحمد المروزي الحضري نسبة إلى نعضو بعض جده، هو من كبار الأئمة الشافعية أصحاب
مروءة ومتمسعين بهم مصرى في تاريخ وفاته، وهو الذي كان حاضراً في حدود خمسين إلى ستين وأربع مئة أكتفب
الاسماء ومعدت من ٤٣٨ - ٤٣٩، ونسب أعلام لسلافة. (١٨/ ١٧٢ - ١٧٣) وأطبقت الشافعية بكبرى (٣/ ١٠٠)

٣٠- [باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد،

وإن الأرض تظهر بالماء من غير حاجة إلى حفرها]

[٦٥٩] ٩٨ - (٢٨٤) وَحَدَّثَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَعْرَبِيًّا بَلَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَامَ إِيَّاهُ يَعْصُ الْقَوْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دُفُوءٌ، وَلَا تُرْمَوْهُ» قَالَ: فَنَمَّا فَرَعَ دَعَا بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ، فَضَبَّهُ عَلَيْهِ . رَجَدَ ١٣٦٨ وَبُحْرَى ١٠٢٥ .

باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد،

وإن الأرض تظهر بالماء من غير حاجة إلى حفرها

فيه حديث أبي أنس رضي الله عنه (أرأعنا ما في المسجد، مقام إليه بعض القوم، فقال رسول الله ﷺ: «لا تُرْمَوْهُ». فلما فرغ دعا بدلو من ماء، فضبه عليه) وفي الرواية الأخرى: (فصاح به الناس، فقال رسول الله ﷺ: «دعوه» فلما فرغ أمر رسول الله ﷺ بدنو، فضب على بوله)

الشرح:

(الأعربي) هو الذي يسكن لبادية. وقوله ﷺ: «لا تُرْمَوْهُ» هو بصم ثداء وإسكاب لري وبصم راء، أي: لا تقطعو، وإلزام القطع وما (الدلو) فيها لغتان لتذكير والتأنيث (الدلو) (الدلو) ففتح لذهاب وضم النون، وهي الدلو المملوءة ماء

وأم أحكم باب، ففيه إثبات نجاسة بول آدمي، وهو مجتمع عليه، ولا فرق بين الكبير والصغير بإجماع من يعتد به، لكن بول صغير يكفي فيه لتصح، كما ستوضحه في الباب لاني بإشاء الله تعالى.

وفيه احتياط لمسجد وتزويجه عن لأقدور.

وفيه أن لأرض تظهر بصم ماء عليها، ولا يشترط حفرها. هذا مذهب ومذهب جمهور، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا تطهر إلا بحفرها^(١).

(١) هذا متن عن الإمام أبي حنيفة عريب، ولم أجده في كتب حنفية ومخروفا من مذهبه أن نجاسة يكفي في طهارة لأرضها والله أعلم

[٦٦٠] ٩٩ (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ الدَّرَاوَزِيِّ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ لَمَدَنِي - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَامَ إِلَى نَاحِيَةِ فِي الْمَسْجِدِ قَبَالَ فِيهَا، فَصَاحَ بِهِ النَّاسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوهُ» فَلَمَّا فَرَّخَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنُّبُوءِ، فَصَبَّ عَلَى بَوْلِهِ. (المحد: ١٣١٣٢، والبخاري: ٢٢٤، ٢٢١/م).

[٦٦١] ١٠٠ - (٢٨٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - وَهُوَ عَمُّ إِسْحَاقَ - قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَامَ يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَهْ مَهْ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزْرِمُوهُ، دَعُوهُ» فَتَرَكَوهُ حَتَّى

وفيه أن غسل النجاسة ظاهرة وهذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، ولأصحت فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها طاهرة. والثاني: نجسة. والثالث: إن انفصلت وقد ظهر لمحل فهي طاهرة، وإن انفصلت ولم يظهر لمحل فهي نجسة. وهذا الثالث هو الصحيح. وهذا الخلاف إذا انفصلت غير متغيرة، أما إذا انفصلت متغيرة، فهي نجسة بإجماع المسلمين، سواء تغير طعمها أو لونها أو ريحها، وسواء كان متغيراً قليلاً أو كثيراً، وسواء كان الماء قليلاً أو كثيراً، والله أعلم.

وفيه الفرق بالجهل وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف ولا عداوة، إذ لم يأت بالمخالفة مستخفاً أو عناداً.

وفيه دفع أعظم الضررين باحتمال أحقهما، لقوله ﷺ «دعوه» قال العلماء: كأن قوله ﷺ «دعوه» لمصلحتين: إحداهما: أنه لو قطع عليه بوله تضرر، وأصل تنجيس قد حصل، فكان احتمال زيادة أولى من إيقاع الضرر به.

والثانية: أن لتنجيس قد حصل في جزء يسير من المسجد، فلو أقاموه في أثناء بوله، لتنجست ثيابه وبلده وهو أضر من تنجيسه من المسجد، والله أعلم.

قَالَ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِمَنْ مِنْ هَؤُلَاءِ الْبُؤَى وَلَا الْقَذَرِ، إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ ﷻ، وَالصَّلَاةِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ» أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قوله ﷺ (إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا السؤل ولا القلَر، إنما هي لذكر الله وقراءة القرآن) أو كما قال رسول الله ﷺ (فيه صيانة المساجد وتزيينها عن لأفذار وفقدى والبصق وروى الأصوات والخصومات والبيع والشراء وسائر العقور وما في معنى ذلك، وفي هذه لفصل مساقل ينبغي أن أذكر أطرافاً منها مختصرة:

إحداها : أجمع المسلمون على جواز الجيوس في المسجد للمُحَلِّث. فيون كان جيوسه عبادة من اعتكف أو قراءة علم أو تدريس موعظة أو انتظار صلاة أو تحوُّ ذلك، كان مستحباً، وإن لم يكن شيء من ذلك كان مباحاً. وقيل بعض أصحابنا: إنه مكروه، وهو ضعيف.

الثانية: يجوز الموت في المسجد عند: من عليه الشفاعة في «الأم». قال بن المنذر في «الإشارة»: رخص في سؤم في المسجد من لمسيب والحسن وعطاء والشافعي وقد ابن عباس لا يتخذوه مرقداً، ويروي عنه آله قول: إن كتبت تته فيه لصلاة فلا بأس. وقال الأوزاعي: يكره اليوم في المسجد. وقال مالك: لا بأس بملك للغيره، ولا أرى ذلك للحاضر. وقال أحمد: إن كان مسافراً أو ثيبه فلا بأس. وإن اتخذ مقلداً أو مبيتاً^(١) فلا، وهذا قول إسحاق. هذا ما حكاه ابن المنذر.

وَحِجَّ مِنْ جَوْرِهِ بِنَوْمِ عُمَيْ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ^(٦) وَبَيْنَ عَصْرِ ^(٧) وَأَهْلِ الضُّفَّةِ ^(٨) وَلِمَرْأَةِ صَدْحَةِ الْوُشَّاحِ ^(٩)

(١) في (ج) تحذف ضميراً مقبلاً ومبنيّاً وهو مبتدأ مؤخر على ما في (٢٥٥، ٢٠٠) وبما سأل الإمام أحمد ويصدق به في رواية الكشي (٧٣٧، ٢).

(٢) أخرجه البخاري: ٤٤١، ومسلم: ٦٦٦٩ عن خليث بن سعد رضي الله عنه.

(۳) آخرجه البخاری (۴)، زمزم ۱۳۷۰ هـ حدیث بی عمر  و رهوشی لایسنس احقره ۵۳۸۹

(٢) أخرجه أبو داود ١٥٠٤، و ابن ماجه ٧٥٢ من حديث صفية بن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وهو في الصحيحين حقه ١٥٥٤

[illegible]

(۵) اکتبر ۱۹۶۹ء میں تعلیمات ڈائری،

والعربيين^(١) وثممة بن أذل^(٢) وصفوان بن أمية^(٣) وغيرهم، وأحاديثهم في «الصحيح» مشهورة، والله أعلم.

ويجوز أن يُمكن الكافر من دخول المسجد يردن المسلمين، ويُمنع^(٤) من دخوله غير إذن، والله أعلم.

الثالثة: قال ابن لندر^(٥). أباح كل من يُحفظ عنه العلم بالوضوء في المسجد، إلا أن يتوضأ في مكان يئنه أو يتأذى الناس به، فإنه مكروه، ونقل الإمام أبو الحسن بن بطل المالكى هذا عن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس والشافعي وربي القاسم المالكى وأكثر أهل العلم، وعن ابن سيرين ومالك وسُحنون أنهم كرهوه لتزيهاً للمسجد^(٦)، والله أعلم.

الرابعة: قال جماعة من أصحابنا يكره دخول ليهائم والمجانين والصبيان الذين لا يميرون المسجد غير حاجة مقصودة، لأنه لا يؤمن تحيئهم المسجد، ولا يحترمون؛ لأن نبي ﷺ صاف على غير^(٧)، ولا يهي هذا الكراهة؛ لأنه ﷺ فعل ذلك بيناً لحوزة، أو ليظهر ليقتدى به ﷺ، والله أعلم.

الخامسة: يحرم إدخال النجاسة إلى المسجد، وأم من على بذنه نجاسة، فهو خاف تعجيس المسجد لم يجز له للدخول، فإن أمن ذلك جاز. وأم إذا اقتصد في لمسجد، فإن كان في غير إنء محرام، وإن فطر ذمه في إنء مكرهه. وإن بال في المسجد في إنء فيه وجهان: أصحهما أنه حرام، والثاني أنه مكروه.

سادسة: يجوز الاستنقاء في لمسجد، وهز الرجل، وتشيت الأصابع؛ للأحاديث الصحيحة المشهورة في ذلك من قول رسول الله ﷺ^(٨).

(١) أخرجه البخاري، ٦٨٠٤، ومسلم: ٤٣٥٣ من حديث أنس ؓ، وهو في مسند أحمد: ١٧٠٤٢.

(٢) أخرجه البخاري: ٤٣٧٤، ومسلم: ٥٥٨٩ من حديث أبي هريرة ؓ، وهو في مسند أحمد: ٢٣٦٦.

(٣) أخرجه أبو داود: ٤٣٩٤، ومسندي: ٤٨٨٣، وفي نسخة: ٢٥٩٥ من حديث صفوان بن أمية ؓ، وهو في مسند أحمد: ١٥٣٠٣، وهو حديث صحيح.

(٤) في (ج) ويمنع.

(٥) في الأوسط: (١٣٩/٥).

(٦) شرح صحيح بخاري: ٢٢٢/٩.

(٧) أخرجه البخاري: ١٦٠٧، ومسلم: ٣٠٧٣ من حديث ابن عباس ؓ، وهو في مسند أحمد: ١٨٤١.

(٨) حديث الاستنقاء أخرجه البخاري: ٤٧٥، ومسلم: ٥٥٠٤ من حديث عبد الله بن زهد بن عباس ؓ.

قَالَ: فَأَمَرَ رَجُلًا مِنَ الْقَوْمِ، فَجَاءَ يَدُلُّو مِنْ مَاءٍ فَشَنَّهُ عَلَيْهِ. (أحمد: ٢٢٩٨٤، والبخاري: ٢١٩ مختصراً).

السابعة. يُستحب استحباً متاكداً كنس المسجد وتطيقه؛ للأحاديث الصحيحة المشهورة^(١) فيه، والله أعلم.

قوله: (فقال أصحاب رسول الله ﷺ مَهْ مَهْ) هي كلمة رجز، ويقال: نَهْ نَهْ، بالياء أيضاً، قال العلماء: هو سمٌ مبيحٌ على الشكون، معناه: اسكت. قال صاحب «المطالع»: هي كلمة زحر، قيل: أصلها: ما هذا؟ ثم حذف تخفيفاً. قال: وتقال مكررة: مَهْ مَهْ، وتقال فردةً مَهْ، ومثله نَهْ. وقال يعقوب: هي لتعظيم الأمر، كَنَحْ نَحْ، وقد توثق مع كسر، وينون الأول ويكسر الثاني بخير تنوين. هذا كلام صاحب «المطالع»^(٢) وذكره أيضاً غيره، والله أعلم.

قوله (فجاء يدلو فشَنَّهُ عليه) يروى بالشين للمعجمة وبالمهملة، وهو في أكثر لأصول والروايات بالمعجمة، ومعناه: صَنَّهُ، وفرق بعض العلماء بينهما، فقال هو بالمهملة الضبُّ في سهولة، وبالمعجمة التفريق في صيغته، والله أعلم.



١- أحمد: ١٦٤٤٤ وحديث ثعلبي لأصابع أخرجه البخاري. ٤٨٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه مسلم ٢٩٥٠ في حديث جابر رضي الله عنه لطويل وهو في مسند أحمد: ١٤٤٤٠.

(١) كما في بخاري ٤٥٨، ومسلم ٢٢١٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في مسند أحمد: ٨٦٣٤.

(٢) المطبع لأور، (٦٥/٤).

٣١ - [باب حكم بول الطفل الرضيع، وكيفية غسله]

[٦٦٢] ١٠١ - (٢٨٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصِيرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالصَّبِيِّ، فَيَبْرُكُ عَلَيْهِمْ وَيُحَنِّكُهُمْ، فَأَتَيْ بِصَبِيٍّ، فَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ بَوْلَهُ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ. [المجموع: ٢٤١٩٢، والبخاري: ٤٦٣٥٥].

[٦٦٣] ١٠٢ - (٤٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ يَرْضَعُ، فَبَالَ فِي حَجْرِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ [ع: ٦٦٢].

[٦٦٤] (٤٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ نَصِيرٍ. [مط: ٦٦٢].

باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله

فيه (عن عائشة ؓ) أن رسول الله ﷺ كان يؤتي بالصبيان، يبرك عليهم، ويحنكهم، فأني بصي، فبال عليه، فدعا بماء فصبه^(١) فأتبعه بولّه، ولم يغسله) وفي لروية الأخرى (أني أتي الصبي ﷺ يرضع، فبال في حجره، فدعا بماء فصبه عليه) وفي رواية أم قيس ؓ (أنها أتت النبي ﷺ بابن لها لم يأكل الطعام، فوضعت في حجره، فبال. فلم يزد على أن نضح بالماء) وفي رواية: (دعا بماء فركه) وفي رواية: (فنضجه عليه، ولم يغسله غسلًا).

الشرح:

(الصبيان) بكسر الصاد، هذه لغة مشهورة. وحكى ابن ذريرة ضمنها^(٢).

وقولها. (فبرك عليهم) أي: يدعو لهم ويمسح عليهم وأصل البركة ثبوت الخير وكثرته. وقولها: (فيحنكهم) قال أهل اللغة: التحنيت: أن تمصغ لتمر أو يحوه ثم يدس به خنث الصخير، وفيه لغتان مشهورتان: حنكته وحنكه، بالتحقيق والتشديد، ورواية هما (فيحنكهم) بالتشديد، وهي أشهر اللغتين

(١) قوله، فصبه، ليس في (ص) و(هـ).

(٢) الجمهرة للغة: (١٢٧٦/٣)

[٦٦٥] ١٠٣ - (٢٨٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زُمْجٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَحْصَنٍ أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ سَهَا لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَوَضَعَتْهُ فِي جُجْرِهِ، فَقَالَ، قَالَ: فَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ نَضَحَ بِالْمَاءِ. [مكرر ٥٧٦٢] [نقد ٦٦٦].

[٦٦٦] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَثُوْبَكِرُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَدِّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَذَعَّ بِمَاءٍ فَرَشَهُ.

أحمد ٢٦٩٩٦، وسنن ١٤٦٩٣

[٦٦٧] ١٠٤ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي ثُوْبَانُ بْنُ

وَقَوْلُهَا: (فَبَالَ فِي جَجْرِهِ) يُقَالُ يَجْجَحُ الْحَدَّ وَكَسْرُهَا، لَعْنَتِيْ مَشْهُورَةٌ.

وَقَوْلُهَا: (بَصِيٍّ يَرْضَعُ) هُوَ يَفْتَحُ لِيَدِهِ، آيَةٌ وَضَعَهَا وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَمْطَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أما أحكامُ الباب، ففيه استحداثٌ تحصيلُ المولود وفيه التمرُّكُ لأهلِ الصَّلاحِ وبفضل. وفيه استحداثٌ عَنِ الْأَطْفَالِ إِلَى أَهْلِ الْفَضْلِ لِيَتَرُكُوا بِهِمْ، مَوْلًا فِي هَذَا الْأَسْتَحْبَابِ لِمَوْلُودِ حَدَلٍ وَلَادَتِهِ وَيَعْبُدُ. وفيه الذُّبُّ إِلَى حُسْنِ الْمَعَاشِرَةِ وَاللَّيْنِ وَالْفَرَضِ وَالرُّفْقِ بِالصَّغِيرِ وَغَيْرِهِمْ

وفيه مقصودٌ سَابِقٌ، وَهُوَ أَنَّ بَوْلَ الْبَصِيٍّ يَكْفِي فِيهِ الْمَصْحُحُ وَقَدْ خْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي كَيْفِيَّةِ طَهْرَةِ بَوْلِ الْبَصِيٍّ وَالْجَارِيَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَوْجُوهٌ لِأَصْحَابِنَا:

الْبَصِيحُ لِمَشْهُورِ الْمُخْتَارِ: أَنَّهُ يَكْفِي النَّضْحُ فِي بَوْلِ الْبَصِيٍّ وَلَا يَكْفِي فِي بَوْلِ الْجَارِيَةِ، بَلْ لَا يَكْفِي مِنْ غَسَلِهِ كَغَيْرِهِ مِنَ النَّجَسَاتِ، وَالثَّانِي، أَنَّهُ يَكْفِي النَّضْحُ فِيهِمَا. وَالثَّالِثُ: لَا يَكْفِي النَّضْحُ فِيهِمَا، وَهَذَا الْوَحِيدُ حَكَاهُمَا صَاحِبُ «الْتِمَّةِ» وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَهِيَ شَدَائِدٌ صَعِيفَانِ

وَمَنْ قَالَ بِالْفَرْقِ عَلَى سِوَى أَبِي طَالِبٍ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَسَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ دَاوُدَ، وَجَمَاعَةً مِنْ سَلَفِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَابْنُ وَهْبٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَدُرُودِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَمَنْ قَالَ بِوَحْوَحِ غَسَلِهِمَا أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ فِي لِمَشْهُورِ عَنِيْهَا وَأَهْلُ الْكُوفَةِ.

(١) هُوَ أَبُو سَعْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَأْمُونٍ، مَعْرُوفٌ بِالْكُتُولِيِّ، يَمُوتُ فِي سَنَةِ ٢٧٨ هـ. أَحَدُ الْأَئِمَّةِ لِرَفْعَةِ عِدَائِهِ فَعِيَّة. وَاسْمُ كِتَابِهِ «تِمَّةُ الْإِسْلَامِ» وَالْإِسْلَامُ شَيْخُهُ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغُزَلِيِّ، سَمِعَ أَعْلَامَ سَلَاةٍ (٥٨٥/١٨) وَتَوَافَى بِالرُّبُوعِ (١٣٣/١٨) وَطَبَقَتْ إِسْنَادُهُ لِكَبِيرٍ (١٠٦/٥)

يُرِيدُ، أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بَثَّتْ وَمَحْضَنٌ - وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولَى اللَّاتِي بَايَعَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ أُخْتُ عُنْكُشَةَ بْنِ مَحْضَنٍ، أَحَدِ بَنِي أَسَدٍ مِنْ حُزَيْمَةَ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَايَرْتَنَاهَا لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَأْكُلَ الطَّعَامَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرْتَنِي أَنَّ ابْنَهُ ذَلِكَ بَلَ فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ فَتَضَخَهُ عَلَى ثَوْبِهِ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ غَسْلًا، [نظر ١٦٦٦].

واعلم أن هذا الخلاف إنما هو في كيفية تطهير الشيء الذي مل عليه الصبي، ولا خلاف في نجاسته، وقد نقل بعض أصحابنا إجماع العلماء على نجاسة ثوب الصبي، وأنه لم يخالف فيه إلا داود الطاهري. قال لحطاي وغيره: ليس تجوز من حوز لمصح في الصبي من أجل أن بول لصبي ليس نجس، ولكنه من أجل التخفيف في إزالته^(١) فهذا هو المصوب، وأم ما حكاه أبو الحسن بن بطال^(٢) ثم لقد ضي عبص^(٣) عن الشافعي وغيره أنهم قالوا: بول لصبي طهر فيصح، فحكايه ملة قطعاً، والله أعلم.

وأم حقيقة النضح هنا، فقد اختلف أصحابنا فيها، فذهب الشيخ أبو محمد الحويني ولقاضي حسين^(٤) والبيهقي إلى أن معناه أن الشيء الذي أصابه لول يغمر بالماء كسائر سجدات، بحيث لو غصّر لا يغصّر، قالوا: وإنما يخالف هذا غيره في أن غيره يشترط عصره على أحد وجهين، وهذا لا يشترط اتفاقاً، وذهب إمام الحرمين^(٥) والمحققون إلى أن المصح أن يغمر ويكثر بالماء مكثرة لا يبلغ جريان الماء وتروذده وتقطره بخلاف لمكثرة في غيره، فإنه يشترط فيها أن يكون بحيث يجري بعض الماء ويتقطر من المصح وإن لم يشترط عصره، وهذا هو الصحيح المختار، ويدل عليه قولهم: (فتضخه ولم يغسله) وقولها: (فرشه) والله أعلم.

ثم إن نضح إنما يجزي ما دام الصبي يقتصر به على الرضاع، أم إذا أكل الطعام على جهة التغذية، فإنه يجب الغسل بلا خلاف، والله أعلم.

(١) المعالم سنه (١٨٣١)

(٢) في شرح صحيح البخاري ١١ (١/٢٣٢).

(٣) في إكمال المعلم (٢/١١٢).

(٤) هو أبو علي الحسين بن محمد لقروذي، ويقال له: ترمذوذي، متوفى سنة ٤٦٢ هـ. شيخ شافعية بحر سنن

التهذيب للأسماء والبعثه من ١٢٠ هـ، وأسير أعلام النبلاء (١٨/٢٢٠)

(٥) في نهاية المسيرة: (٢/٣١٣).

٣٢ - [باب حكم المنى]

[٦٦٨] ١٠٥ - (٢٨٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِعَائِشَةَ، فَأَصْبَحَ يَغْسِلُ ثَوْبَهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّمَا كَانَ يُجِزُّكَ إِنْ رَأَيْتُهُ أَنْ تَغْسِلَ مَكَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَرَ، نَصَحْتُ حَوْلَهُ، وَلَقَدْ رَأَيْتِي أَفْرَكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكًا فَيُصَلِّي فِيهِ. [ص ٢٦٩ و ٢٧٣].

[٦٦٩] ١٠٦ - (٢٩٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَغَمَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ فِي الْمَنِيِّ، قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرَكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد، ٢٧٨٦١٢].

باب حكم المنى

فيه (أن رجلاً نزل بعائشة ﷺ، فأصبح يغسل ثوبه، فقالت عائشة: إنما كان يجزئك إن رأيت أنه يغسل مكاها. فإن لم تر، نصحت حوله، لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً فيصلني فيه) وفي لرواية لأخرى: (كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ) وفي الرواية الأخرى: (أن رسول الله ﷺ كان يغسل الحصى، ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب) وفي الرواية لأخرى (أن عائشة قالت للذي احتلم في ثوبه وغسلهما هل رأيت فيهما شيئاً؟ قال لا، قالت فلو رأيت شيئاً غسلته، لقد رأيتني رأيتني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري).

الشرح:

يختلف العلماء في طهره مني الآدمي^(١) هل ذهب مالك وأبو حنيفة إلى نجاسته، إلا أن أبا حنيفة قال يكفي في تطهيره فركه إذا كان يديساً وهو رواية عن أحمد. وقد مدلك لا بد من غسله وظن يديساً، وقد لبث هو نجس، ولا تعد الصلاة منه وقال الحسن بن صالح^(٢) لا تعد الصلاة من المني في الثوب وإن كان كثيراً، وتعد منه إن كان في الجسد وإن قل.

(١) في (خ): آدمي لآدمي

(٢) في (ص) و(هـ) وقد حصر، ولم يثبت موقوف في أحقية الصلاة للشاقي نقول. (١) ٢٣٩

[٦٧٢] ١٠٨ - (٢٨٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنِ الْغَنِيِّ يُصِيبُ ثَوْبَ الرَّجُلِ، أَيْعِيشُهُ أَمْ يَغْسِلُ الثَّوْبَ؟ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ، ثُمَّ يَخْرِجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ فِيهِ. ر. هـ. [٦٧٣]

[٦٧٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ لِحَجَّادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوَّاحِدٍ، بِغَنِيٍّ ابْنِ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَبْنُ أَبِي رَافِدَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ بِهِذِهِ الْإِسْنَادُ أَمَّا ابْنُ أَبِي رَافِدَةَ، فَحَدِيثُهُ كَمَا قَالَ بَشْرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ وَأَمَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ، فَفِي حَدِيثِهِمَا قَالَتْ: كُنْتُ أُعِيشُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد ٢٥٠٩٨، وصيغته ٣٢٩٠ و ٤٧٣٠].

[٦٧٤] ١٠٩ - (٢٩٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَوَّاسٍ الْحَنْفِيُّ أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عُرْقَدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَهَابٍ الْخَوْلَانِيِّ قَالَ: كُنْتُ نَازِلًا عَلَى عَائِشَةَ، فَاحْتَلَمْتُ فِي ثَوْبِي، فَغَسَّسْتُهُمَا فِي الْمَاءِ، فَأَتَيْتُ حَارِثَةَ لِعَائِشَةَ، فَأَحْبَرْتَنِي، فَبَعَثَتْ إِلَيَّ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَعَلْتَ بِثَوْبِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ، رَأَيْتُ مَا يَرَى النَّاسُ فِي مَنَامِهِ، قَالَتْ: هَلْ رَأَيْتَ فِيهِمَا شَيْءٌ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: فَلَوْ رَأَيْتَ شَيْئًا غَسَلْتَهُ؟ لَقَدْ رَأَيْتَنِي وَإِنِّي لَأَحْكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَابِسًا بَطْفَرِي. ر. هـ. [٦٧٣]

كُتِبَ تَمِيمِي حَظْلِي لِكُوفِي. وَأَمَّا حَالِدُ الْأَوَّلِ، فَهُوَ الْوَاسِطِيُّ الصَّحَّانُ. وَأَمَّا خَالِدُ الدُّنْيِ، فَهُوَ لِحَدَّادٍ وَهُوَ خَالِدُ بْنُ مِهْرَنْ، أَبُو الْمَذَرِ، بَصَمٌ لَهَيْمٌ، بَصْرِي

وفيه قرأه: (كَانَ يُجْرِكَ) هُوَ بَصَمٌ الْيَاوِي وَالْهَمَزُ

وفيه (أحمد بن جَوَّاسٍ) هُوَ بِجَوِيمٍ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ وَاوٍ مُشَدَّدَةٌ ثُمَّ أَلِفٌ ثُمَّ سَيْنٌ مُهْمَلَةٌ وَفِيهِ (شَيْبِ بْنِ عُرْقَدَةَ) هُوَ يَفْتَحُ لُغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَإِسْكَانِي الرَّاءِ وَفَتْحُ الْقَافِ.

وفيه قولها: (فَلَوْ رَأَيْتَ شَيْئًا غَسَلْتَهُ؟) هُوَ اسْتَفْهَمَ أَنْكَارَ حَدَّثَتْ مِنْهُ بِهَمْزَةٍ، تَقْدِيرُهُ أَكْثَرُ غَسَلَهُ مَعْتَقِدًا وَحَوْتَ غَسَلَهُ؟ وَكَيْفَ نَعْلُ هَذَا، وَقَدْ كُنْتُ أَحْكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَابِسًا بَطْفَرِي، وَهُوَ كَنْزُ الْأَنْدَالِ الَّذِي رَوَى هَذَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

واستدل جمعة من العلماء بهذا الحديث على طهارة رطوبة فرج المرأة، وفيها خلاف مشهور عند وعده غيرنا، والأصح طهارتها، وتعلق المحتجون بهذا الحديث بأن قالوا: الاحتلام مستحيل في حق النبي ﷺ؛ لأنه من تلاعب الشيطان بسائهم، فلا يكون سمي لذي عبي ثوبه ﷺ، إلا من الجمع، ويلزم من ذلك مرور اسمي على موضع أصاب رطوبة لفرج، فلو كانت الرطوبة نجسة لتنجس بها المني، ولما تركه في ثوبه ولم يكتفى فيه بالفرج.

وأجاب انقائلون بتجاسة رطوبة فرج المرأة بجوابين:

أحدهما: جرت بعضهم أنه يمتنع استحالة الاحتلام منه ﷺ، وكوبها من تلاعب الشيطان، بل الاحتلام منه حائر وليس هو من تلاعب الشيطان، بل هو يضر زيادة المني يخرج في وقت والثاني: أنه يجوز أن يكون ذلك المني حصل بمقدمات جمع فسقط منه شيء على ثوب، وأم المتلطف بالرطوبة فلم يكن عبي ثوب، والله أعلم.



٣٣ - [باب نجاسة الدم، وكيفية غسله]

[٦٧٥] ١١٠ - (٢٩١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي فاطمة، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبَهَا مِنْ دَمِ الْخَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: «تُحْتَتُّ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضِجُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ». [المعجم: ٢٦٩٣٢، والبحري: ٢٢٧].

باب نجاسة الدم وكيفية غسله

فيه (أسماء) قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبَهَا مِنْ دَمِ الْخَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: «تُحْتَتُّ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضِجُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ»

الشرح:

(الخيضة) بفتح الحاء، أي: الحيض، ومعنى (تحتت) تقشره وتحك وتنتجه ومعنى (تقرصه) تقطعه بأطراف الأصابع مع الماء ليتحلل. وروى: (تقرصه) بفتح القاف وإسكان القاف وضم الواو، وروى بضم اللام وفتح القاف وكسر الواو المشددة، قال القاضي عياض: رويناه بهما جميعاً^(١) ومعنى (تنضجه) تعبسه، وهو بكسر الصاد، وكذا قاله الجوهري^(٢) وغيره.

وفي هذا الحديث وحوب غسل النجاسة بالماء. ويؤخذ منه أن من غسل بالحل أو غيره من المائعات لم يجزه، لأنه ترك الماء ليتحلل. وروى: (تقرصه) بفتح القاف وإسكان القاف وضم الواو، وروى بضم اللام وفتح القاف وكسر الواو المشددة، قال القاضي عياض: رويناه بهما جميعاً^(١) ومعنى (تنضجه) تعبسه، وهو بكسر الصاد، وكذا قاله الجوهري^(٢) وغيره.

وعلم أن الواجب في إزالة النجاسة (إلقاء)، فإن كانت النجاسة حكمية، وهي التي لا تشهد بالعين، كدبول ونحوه، وجب غسلها مرة، ولا تجب لزيادة، ولكن يستحب الغسل ثنية وثالثة.

(١) إكمال المعجم: ٢٦٩٣٢/٣.

(٢) في الصحاح: (نضج).

[٦٧٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ (ح)، وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنِي أَبُو وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، [إسنادي، ٣٠٧] [رواه نظر ٦٧٥].

لِقَوْلِهِ ﷺ «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغُوسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا» وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيْنَهُ (١).

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ لِنَجَاسَةٍ عَيْنِيَّةٍ، كَالدَّمِ وَغَيْرِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ عَيْنِهَا، وَيُسْحَبُ عِيسُهَا بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ ثَانِيَةً وَثَلَاثَةً.

وَهَلْ يُشْتَرَطُ عَصْرُ الثُّوبِ إِذَا غَسَلَهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ، وَإِذَا غَسَلَ النَجَاسَةَ الْعَيْنِيَّةَ فَبَقِيَ لَوْنُهَا لَمْ يَضُرَّهُ، بَلْ قَدْ حَصَلَتِ الطَّهَارَةُ، وَإِنْ بَقِيَ طَعْمُهَا، فَالثُّوبُ نَجَسٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ الطَّعْمِ، وَإِنْ بَقِيَ لِرَاحَةٍ فِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ أَصَحُّهُمَا يَطْهَرُ، وَلِشَايٍ لَا يَطْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ



٣٤ - [باب الدليل على نجاسة البول.

ووجوب الاستبراء منه]

[٦٧٧، ١١١ - (٢٩٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ لَأَسْجٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّهُمَا لَبَعْدَانِ، وَمَا يُعْدَّانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَبِرُّ مِنْ بَوْلِهِ» قَالَ: فَدَعَا بِغَسِيِبٍ رَطْبٍ، فَشَقَّهُ بِإِثْنَيْنِ، ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسُ» . (حمد ١٩٨٠، ونجدي ٥٢ ٦)

باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء

فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (مر النبي ﷺ على قبرين، فقال: «إنهما لبعدان، وما يعدان في كبير، أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة، وأما الثاني فكان لا يستبر من بوله» قال فدعا بغسيب رطب، فشقّه بإثنين. ثم غرس على هذا واحداً وعلى هذا واحداً، ثم قال: «لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبس» وفي الرواية لأخرى: «كان لا يستبره عن البول، أو من البول».

الشرح:

أم (لغسيب) ففتح الغي وكسر السين المهمتين، وهو التجريد والعص من النخل، ويقدر له العنكل. وقوله: (إثنين) هذه الباء رائدة لتوكيد، و(إثنين) منصوب على الحال، وزيدة الماء هي الحال صحيحة معروفة (وييسب) مفتوح الاء الموحدة قبل السين، ويحور كسرهم، لغتان.

وأما (النميمة) فتحقيقتها نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض على جهة الإفساد. وقد تقدم في باب غنظ تحريم النميمة من كتاب الإيمان بيانها وأصفاً مستقصى^(١).

وأما قوله ﷺ: «لا يستبر من بوله» فروي ثلاث روايات: «لا يستبر» بفتح السين، «لا يستبره» بالزاي

[٦٧٨] (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَكَانَ الْآخَرُ لَا يَسْتَنْزَهُ عَنِ الْبَوْلِ، أَوْ مِنَ الْبَوْلِ». [٦٧٧]

والهاء، و«يستبرئ» بلباء الموحدة ولهمزة بعد الراء. وهذه لثالثة في «البخاري»^(١) وغيره، وكلها صحيحة، ومعناها: لا يتنجس ويتحرز منه، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «وما يعذبان في كبير» فقد جاء في رواية البخاري: «وما يعذبان في كبير، وإنه لكبير»، كان أحدهما لا يستتر من البول، الحديث، ذكره في كتاب الأدب في باب التيممة من لكبير^(٢)، وفي كتاب الوضوء من «البخاري» أيضاً: «وما يعذبان في كبير، بلى»^(٣) إنه كبير^(٤) ثبت بهاتين الزيادتين الصحيحتين أنه كبير.

فيجب تأويل قوله ﷺ: «وما يعذبان في كبير» وقد ذكر العلماء فيه تأويلين، أحدهم: ليس بكبير في زعمهما. والثاني: ليس بكبير تركه عندهما.

وحكى القاضي رحمه الله تأويلاً ثالثاً أي ليس بكبير الكد^(٥) قلت: فعلى هذا يكون المراد بهذا الرجز والتحذير غيرهم، أي: لا يتوهم أحد أن التعذيب لا يكون إلا في أكبر لكبير لمواقات، فإنه يكون في غيرها، والله أعلم.

وسبب كونهما كبيرين أن عدم التنزه من البول يلزم منه بطلان الصلاة، وتركها^(٦) كبيرة بلا شك، ولمشي بالتميمة ولسعي بانفساد من قبح لقبح، لا مبيم مع قوله ﷺ: «كأن يمشي» بلفظ «كأن» التي للتحالة المستمرة غالباً، والله أعلم.

وأما وضعه ﷺ البحر يمتين على القبر، فقد لعلماء: هو محمول على أنه ﷺ سأل الشفاعة لهما فأجبت شفاعة ﷺ بالتخفيف عنهما إلى أن يسب. وقد ذكر مسلم في آخر الكتاب في الحديث الطويل

(١) في رواية ابن عساکر كما في الصحيح البخاري: ٢١٦ (طبعة الدكتور زهير الناصر)

(٢) البخاري: ٦٠٥٥

(٣) في (ج) بن. وهو خطأ

(٤) البخاري: ٢١٦. وليس فيه: إنه كبير

(٥) الإكمال لمصنف: ١١٨/٢

(٦) في (هـ) و(هـ): فترك

حديث جابر في صاحبي لقبرين: «أُجِيتَ شَفَعَتِي»^(١) أَوْ يَرْفَعُ^(٢) ذَلِكَ عَنْهُمَا مِمَّا دُمَ الْعَصَنَ رَظِينَ»

وقيل: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَدْعُو لَهُمَا تِلْكَ الْمَلَكَةَ

وفيل: لكونهما يسبحان مداما رَظِينَ، وليس للباس تسبيح، وهذا مذهب كثيرين أو الأكثرين من المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْ رَاقَ﴾ لَا تُسَبِّحُ بِحَبْلٍ إِلَّا سَبَّحُوا بِكَلِمَاتِ الْإِسْمِ ۚ ١١٤ قَالُوا: مَعَهُ ۚ وَرَأَى مِنْ شَيْءٍ خَفِيٍّ ۖ ثُمَّ قَالُوا: حَيَاةُ كُلِّ شَيْءٍ بِخَشْيِهِ، فحياة الخشب ما له ينس، والحجر ما لم يقطع

ودهب المحققون من المفسرين وغيرهم إلى أنه على عمومه. ثم اختلف هؤلاء هل يسبح حقيقة أم فيه دلالة على الصانع فيكون مسبحة مزمها بصورة حاله؟ وسحقون على أنه يسبح حقيقة، وقد أحر الله سبحانه وتعالى: وَمِنْ الْحَجَرِ لَمَّا يَهَيِّطُ مِنْ حَشِيَّةِ اللَّهِ^(٣). وإذا كان العقل لا يحيل جعل التمييز فيها وجهه، فنص به، وجب التصريح إليه، والله أعلم.

وستحب العلماء قراءة القرآن عند القبر لهذا الحديث؛ لأنه إذا كان يرجى التخفيف لتسبح الجريد، فتلاوة القرآن أولى، والله أعلم. وقد ذكر اسحاري في «صحيحه» أن بريده بن الخصيب المصحب ﷺ أوصى أن يجعل في قبره جريدتان^(٤). ففيه أنه ﷺ ترك سئل عن النبي ﷺ. وقد أنكر الحطابي ما يفعله الناس على القبور من الأخواص ونحوها متعلقين بهذا الحديث، وقال لا أصل له^(٥). ولا وجه له، والله أعلم.

أما فقه الباب، ففيه ثلاث عديد القبر، وهو مذهب أهل لحق خلا للمعتزلة، وفيه نجاسة الأبول؛ لرواية الثانية «لا يستتره». وفيه علق تحريم التسمية وغير ذلك مما تقدم، والله أعلم.

(١) كذا هو في النسخ الثلاث، وهو موافق لكلام المصنف في قبر فأجيت شفعته ﷺ... إلخ، ولكن في «صحيح مسلم»: ٧٥١٨ وسائل مسندون: فأجيت شفعتي

(٢) أي: يرفع ويخفف. «للهيئة» (رواه)، ووقع في (أص) و(ع) يرفع ولم أجده بهذا المعنى

(٣) ليعطى الآية: ﴿وَرَأَى مِنْ شَيْءٍ خَفِيٍّ ۖ لَمَّا يَهَيِّطُ مِنْ حَشِيَّةِ اللَّهِ﴾ وَرَأَى مِنْ شَيْءٍ خَفِيٍّ ۖ لَمَّا يَهَيِّطُ مِنْ حَشِيَّةِ اللَّهِ وَرَأَى مِنْ شَيْءٍ خَفِيٍّ ۖ لَمَّا يَهَيِّطُ مِنْ حَشِيَّةِ اللَّهِ [البقرة: ٧٤].

(٤) البحاري، قبل حديث: ١٣٦١ ورواه ابن سعد في «الطبقات»: (٨/٧)

(٥) المعجم لسنن: (١/٦٤، ٦٥)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣ - [كتاب الحيض]

١ - [باب مباشرة الحائض فوق الإزار]

[٦٧٩] ١ - (٢٩٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَدُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَتَّصُونَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَأْتِرُ بِإِزَارٍ، ثُمَّ يَبَاشِرُهَا

[أحمد: ٢٥٠٣١، وشيخه: ٣٠٠].

كتاب الحيض

باب مباشرة الحائض فوق الإزار

فيه (عائشة رضي الله عنها) قالت: 'كان إحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَأْتِرَ فِي قُبُرِ حَيْضَتِهَا، ثُمَّ يَبَاشِرُهَا، قَالَتْ: وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبَهُ'.
وفيه (ميمونة رضي الله عنها) قالت: 'كان رسول الله ﷺ يباشر نساءه فوق الإزار وهم حِيصٌ'.

الشرح:

هكذا وقع في الأصول في الرواية الثانية^(١) في لكتاب: (عن عائشة كان إحْدَانَا) من غير تاء في (كان)^(٢) وهو صحيح، فقد حكى سيوطي في «كتابه» في (باب ما جرى من الأسماء التي هي من لأفعل

(١) قوله الثانية، ليس في (ص) فت هي في لرويتين، في (طبعة الترمذي) (كان) من غير تاء، وأشير في هامش مستندة عند لرواية الأولى: (١٦٦/١) إلى أن في نسخة، (كانت)

(٢) في (ج): كانت

[٦٨٠] ٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ (ح) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَحْبَبْتُ عَلِيَّ بْنَ مُسْهِرٍ: أَحَبَّتْ أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ إِحْدَانَا إِذَا كُنْتُ حَائِضًا،

وَمَا أَشْبَهَهَا مِنْ نَضَدَاتٍ مَجْرَى مَعْنَاهَا قَدْ، وَدَلَّ بَعْضُ الْعَرَبِ: أَنَّ مَرَأَةً أُلِّ - وَهَذَا يَقُلُّ إِسْمُهُ هَذِهِ الصَّنِيعَةُ أَنَّهُ يَجُوزُ حَلْفُ الدِّمِ مِنْ فِعْلِ مَا لَهُ قَرَجٌ مِنْ غَيْرِ فِعْلِ، وَقَدْ نَقَلَهُ أَيْضًا الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ خُرُوفٍ فِي «شرح لجمل» وَذَكَرَهُ آخَرُونَ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (كَانَ) هَذَا الَّتِي لِلشَّانِ وَالْقِصَّةِ، أَيِ كُنْ لَأَمْرٍ أَوْ الْحَالِ، ثُمَّ بَدَأَتْ فَقَالَتْ إِحْدَانَا إِذَا كُنْتُ حَائِضًا أَمْرُهُ. . . وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَوْلُهَا: (لِي فُورٌ خَيْضَتُهَا) هُوَ يَفْتَحُ لِقَاءَ بَوَسْكَاتِ الرِّوَاءِ، وَسَعْدَةُ: سَعَطَهَا وَوَقْتُ كَثْرَتِهَا وَلَا حَيْضَةٌ هُنَا يَفْتَحُ الْمَاءَ، أَيِ: الْحَيْضُ.

وقولها: (أَنْ تَأْتِرَ) مَعْنَاهُ: تَشْدُ إِزَارًا يَسْتُرُ سُرَّتَهَا وَمَا تَحْتَهَا إِلَى الرُّكْبَةِ فَمَا تَحْتَهَا وَقَوْلُهَا: (وَأَيْكُمُ يَمُتُ رِيَّةً) أَكْثَرُ الرِّوَاءِ فِيهِ سَكْرُ الْهَمْزَةِ مَعَ إِسْكَاتِ الرَّاءِ، وَمَعْنَاهُ عَصِيْبُهُ الَّذِي يَسْتَمْتَعُ بِهِ، أَيِ: الْفَرْجُ. وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَالرَّاءَ، وَمَعْنَاهُ: حَاجَتُهُ، وَهِيَ شَهْوَةُ الْجَمَاعِ، وَالْمَقْصُودُ: أَمْلَكْتُكُمْ لَعَنَهُ، فَيَأْمَنُ مَعَ هَذِهِ الْمَاشِرَةِ لَوُقُوعِ فِي الْمَحْرَمِ، وَهُوَ سَبْشَرَةُ قَرَجِ الْخَدَّيْنِ. وَاخْتَارَ الْحَظَّيِّي^(٢) هَذِهِ الرِّوَايَةَ، وَأَنْكَرَ الْأَوَّلَى وَعَنِهَا عَنِ الْمُحَدِّثِينَ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَمَّا الْحَيْضُ، فَأَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ السَّيْلَانِ، وَحَاضِرُ لَوَادِي: إِذَا سَارَ، قَدْ الْأَرْهَرِيُّ وَالْهَرَوِيُّ^(٤) وَغَيْرُهُمَا مِنْ لَائِمَةِ الْحَيْضِ: جَرِيدٌ دَمٌ لِمَرَأَةٍ فِي وَقْتِ مَعْلُومَةٍ يُرْخِيهِ زَحْمٌ لِمَرَأَةٍ بَعْدَ سَوْغَةٍ، وَالِاسْتِحْضَاءُ جَوَابُ الدِّمِ فِي عَيْرِ أَوْ يَهْ وَدَمُ الْحَيْضِ يَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ لَرْجِمٍ، وَدَمُ الْاسْتِحْضَاءِ يَسِيلُ مِنَ الْعَادِلِ - بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرِ الدَّالِ لِمَعْجَمَةٍ - وَهُوَ عِزْقٌ، قَعْمَةُ الَّذِي يَسِيلُ مِنْهُ فِي أَدْنَى لَرْجِمٍ دُونَ قَعْرِه. قَالَ أَهْلُ الدُّعَا: يَقْدَرُ حَاجَتُ الْمَرَأَةِ تَحْيِضَ خَيْضًا وَمَحْيِضًا وَمَحَاضًا، فَهِيَ حَائِضٌ، بِلَا هَاءٍ، هَذِهِ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ الْمَشْهُورَةُ. وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ^(٥) عَنْ بَقَرَةَ^(٦) حَائِضَةً، بِأَلْهَاءٍ وَقَالَ: حَاضَتْ

(١) عُبَيْدَةُ فِي الْكِتَابِ: (٣٨/٧)؛ قَدْ قَلَّاهُ

(٢) فِي أَجْرِبِ الْمَحَلِّ: (٣/٢٢٣).

(٣) وَجَمْعُهُمْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي الْمَعْلَمِ السَّيْلَانِ: (١/٢٤٦ - ١٤٧) وَلَمْ يَنْكَرْ عَنْهُ الْمُحَدِّثِينَ.

(٤) الْهَرَوِيُّ صَدَقَ: (٥/١٠٣) وَفِي الْفَرَسِيِّ: (حَيْضُ).

(٥) فِي الْمَحَاضِ: (حَيْضُ).

أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَنْتَوِي فِي قَوْرِ حَيْضَتِهَا، ثُمَّ يَبْشُرُهَا، قَالَتْ: وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ رِيَّةَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ رِيَّةَ. [أحمد، ٢٤٠٤٠، وصحري، ٣٠٢].

وتحيضت ودرست وظومت وغركت وضجكت ونفست، كله بمعنى واحد، وزاد بعضهم: أكثرت وأعصرت، بمعنى حاضت، والله أعلم.

وأما أحكام الباب، فاعلم أن مباحثة الجائز أقسام:

أحدها: أن يباشرها بالجماع في الفرج، عهداً حراماً يجماع المسميين، بصح القرآن العزير والسنة الصحيحة. قال أصحابنا: ولو اعتقد مسلم جن حرام حدث في فرجها صدر كافر، مرثد، ولو فمه يسد غير معتقد جنه، فإن كان ناسياً أو جاهلاً بوجود الحيض أو جاهلاً بتحريمه أو عكراً، فلا يتم عليه ولا كفارة، فإن وطئها عمدًا وعلمًا بالحيض والتحريم محترماً، فقد ركب معصية كبيرة، نص الشافعي على أنها كبيرة وتجب عليه التوبة.

وفي وجوب الكفارة قولان لشافعي، أصحهما - وهو الجنبية وقول مالك وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين وجهير السف - أنه لا كفارة عليه، ومن ذهب إليه من لشافعي وعطاء بن أبي مليك ولشعبي ولشعبي ومكحول والزهرري وأبو الزناد وربيعة وحامد بن أبي سفيان وأيوب السختياني وسفيان الثوري والليث بن سعد، رحمهم الله أجمعين.

ولقول الثاني، وهو القديع ضعيف، أنه يجب عليه الكفارة، وهو مروى عن ابن عباس والحسن البصري وسعيد بن خبير وقتادة والأوزاعي وسحاق وأحمد في الرواية الثانية عنه.

واختلف هؤلاء في الكفارة، فقال لحسن وسعيد: عتق رقبة، وقال الباقون: دينار أو نصف دينار، على اختلاف بينهم في الحال الذي يجب فيه الديار ونصف الديار، هل دينار في أول الدم ونصفه في آخره، أو دينار في زمن الدم ونصفه بعد انقضاءه وتعتقوا بحديث من عبد بن المرفوع^(١): «من أتى امرأته وهي حائض، فليتصدق بدينار أو نصف دينار» وهو حديث ضعيف يتفق الحفاظ^(٢)، فالصواب أن لا كفارة، والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦ مرفوعاً وموقوفاً، وصححه ١٣٦، وصححه ٢٨٩، وابن ماجه ٦٤٠، وهو في مسند أحمد ٢٠٣٢.

(٢) كذا قال رحمه الله تعالى، والحديث فيه كلام طويل، فمنهم من صححه، ومنهم من صححه وقفه، فنظر الكلام عليه في لبر لتبيرة، (٣/ ٧٥ - ١٠١) لاس لبعضه ولا لبعضه لحيرة (١/ ٢٩١ - ٢٩٣) لابن حجر، وقد ضوب تصحيحه متعباً كلام الثوري، رحمه الله تعالى.

[٦٨١] ٣ - (٢٩٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَشِّرُ نِسَاءَهُ فَوْقَ الْإِزَارِ وَهُنَّ حِصْنٌ . [أحمد : ٢٦٨٥٤ ، وإبي داود : ٣٠٠٣] .

لقسم الثاني : المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة ، بالذكر أو بالقبض أو المصافحة أو للمس أو غير ذلك ، وهو حلال باتفاق العلماء ، وقد نقل لشيخ أبو حامد الإسفراييني وجماعة كثيرة لإجماع على هذا . وأما ما حكى عن عبيدة السلماني وغيره من أنه لا يبشر شيئا منها بشيء منه ، فهذا منكر صريح معروف ولا مقبول ، ولو صح عنه لكان مردوداً بالأحاديث الصحيحة المشهورة المذكورة في «الطحاين» وغيرهم في مبشرة النبي ﷺ فوق الإزار ورويته في ذلك ، وبإجماع المسلمين قبل المخالفين بعده .

ثم إنه لا فرق بين أن يكون على الموضع الذي يستمتع به شيء من الدم أو لا يكون ، هذا هو الصواب المشهور الذي قطع به جماهير أصحاب وغيرهم من العلماء ؛ للأحاديث المطلقة وحكي المحامي^(١) من أصحاب وجهاً لبعض أصحابها أنه يحرم مباشرة ما فوق السرة وتحت الركبة إذا كان عليه شيء من دم الحيض ، وهذا الوجه باطل لا شك في بطلانه . والله أعلم .

القسم الثالث : المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير الثقل والدر ، وفيها ثلاثة أوجه لأصحاب أصحها عند جماهيرهم وأشهرهم في المذهب : أنها حرام .

والثاني : أنها ليست بحرام ، ولكنها مكروهة كراهة تنزيه . وهذا الوجه أقوى من حيث الدليل ، فهو المختار .

والوجه الثالث : إن كان المباشرة يضبط نفسه عن الفرج ويثني من نفسه حاجته ، إما لضعف شهوته ، وإما لشدة ورعه ، جاز ، وإلا فلا . وهذا الوجه حسن ، قاله أبو الفياض^(٢) البصري من أصحاب

(١) هو أبو الحسن أحمد بن محمد القمي بقمي ، من محدثي أبي حمزة الثمالين سنة ١٨٠ هـ . لإمام كبيره كان عن زعمه أصح من شيخ أبي حمزة الإسفراييني . له مصنفات كثيرة في مختلف المذاهب ، منها «المجموع» والمصنف وغير ذلك . أسير أهلام ببلاده (١٧/ ١٧٣) وأبيدات الشافعية بكره (٤٨ ٤) .

(٢) هي (هي) (ها) . أبو العباس وهو أبو بعض محمد بن الحسن بن منصور البصري تلميذ القاضي أبي حمزة لم يرد من تصانيفه إلا ما نقله في «المجموع» و«المصنف» شيخه أبي حمزة . «طبقات علماء الشافعية» (١٨٦/١) وطبقات الشافعية (١٦٣ ١) .

ومن ذهب إلى الوجه الأول - وهو التحريم مطلقاً - مالك وأبو حنيفة، وهو قول أكثر العلماء، منهم سعيد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة ومن ذهب إلى الجواز عكرمة ومجاهد والشعبي ولسغي ولحكيم والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن وأصنع^(١) وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وداود، وقد قدمت أن هذا المذهب أقوى دليلاً، واحتجوا بحديث أنس الآتي^(٢): «صنعوا كل شيء إلا التكااح» قالوا: وأما اقتصر النبي ﷺ في مباشرة على ما فوق الإزار، فمحمول على الاستحباب، والله أعلم.

واعلم أن تحريم الوطء ولمباشرة على قوبا من يحرمها يكون في مدة الحيض وبعد نقطه إلى أن تعتس أو تتيتم إن علمت لاء بشرطه. هذا مذهب ومذهب مالك وأحمد وجمهير لسلف والخصم، وقال أبو حنيفة: إذ قطع الدم لأكثر الحيض حل وطؤها في الحاء، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهَا حَتَّى يَطْهَرَا فَإِذَا تَطَهَّرَا فَأَوْفَرَا﴾ [البقرة: ٢٢٢] والله أعلم.



(١) هو أبو عبد الله أصنع بن لرجح لاهوي بصري لمولى سنة ٢٢٥ هـ. مفتي لدير المصرية وعالمها. أحد المتفقه من عبد الله بن وحب وس بقسم واشتهر بترتب لمدركه^(١) (١٧٤) وتسير اعلام للاء (١٠/١٥٦)

(٢) برقم ١٩٤

٢ - [باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد]

[٦٨٢، ٤ - (٢٩٥)] حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى؛ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْطَجِعُ مَعِيَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَيَتَنِي وَيَمْنَهُ تَوْبٌ. [المعجم ٣٦٨١٩ - (ص ٦٨)].

باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد

فيه حديث ميمونة ؓ قالت: (كان رسول الله ﷺ يضطجع معي وأنا حائض، ويسني ويسه توب) وفيه أم سمة ؓ قالت: (يسما أنا مضطجعة مع رسول الله ﷺ في الخُميلة إذ حصت، فانسَلت، فأخذت ثياب جِصِّي، فقال لي رسول الله ﷺ «أنسيت؟» قلت: نعم، فدعاني، فاضطجعت معه في الخُميلة).

الشرح:

(الخُميلة) يفتح لحاف المعجمة وكسر الميم. قال أهل اللغة: لخميلة والخميلة - تحذف الهاء هي القطيعة، وهي كلُّ توبٍ له خُمْل من أي شيء كان وقيل هي الأسود من الثياب وقولها: (انسَلت) أي ذهبت في جُمبة ويحتمل ذهبها، أنها خافت وصول شيء من الدم إليه ﷺ، أو تقدّرت بنفسها ولم تر ترثصها لمصاجعته ﷺ، وخافت أن يطلب الاستمخاع بها وهي على هذه الحالة التي لا يتمكن فيها الاستمخاع، والله أعلم.

وقولها: (أأخذت ثياب جِصِّي) هي بكسر الجيم، وهي حالة الحيض، أي أخذت الثياب المعدة لرأس الحيض. هذا هو الصحيح المشهور المعروف في ضبط (جِصِّي) في هذا الموضع؛ قال القاضي عياض: ويحتمل فتح الجيم، أي ثياب التي ألتصق في حال جِصِّي^(١)، فإن الحيضة بالفتح هي الحيض.

(١) في (ص) و(ع): وكل. والمثبت هو الذي لما في «اللبية» والنساء (حصت)

(٢) في الإكمال المعجم: (١٣٧/٢): يحسن لكسر أي: الثياب التي ألتصق في حال حصتي، وصحيفته يفتح أي: الثياب التي ألتصق بها أيام لنجم ولا أنقض بها من الحيض وأثره غيره من ثياب حصت وصلاة عن ذلك الكثر أن لا يفتح في موضع آخر

[٦٨٣] ٥ - (٢٩٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهَا قَالَتْ: بَيْنَمَا أَنَا مُضْطَجِعَةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَبِيلَةِ إِذْ جِئْتُ، فَأَنْسَلْتُ، فَأَخَذْتُ بِيَابِ حَيْضَتِي، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْفُسَتْ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي، فَاضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخَبِيلَةِ قَالَتْ: وَكَأَنْتُ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلَانِ فِي لِنَاءِ الْوَاحِدِ مِنَ الْحَايَةِ [حد ٢٩٦، ٣ ربيع ١٩٢٩].

وقوله ﷺ «أنفست؟» هو يفتح النون وكسر الفاء هذا هو المعروف في الرواية، وهو الصحيح المشهور في اللغة أن (نَفَسْتُ) يفتح النون وكسر الفاء معناه: حاصت، وأم في الولادة يقال (نَفَسْتُ) بضم النون وكسر الفاء أيضاً، وقد الهروي في الولادة: نَفَسْتُ، بضم النون وفتحها، وهي الحيض بالفتح لا غير^(١). وقد القاضي عياض: روينا فيه في «مسم» بضم النون هـ، قد، وهي رواية أهل الحديث، وذلك صحيح، وقد نقل أبو حاتم عن الأصمعي لوجهين في الحيض والولادة، وذكر ذلك غير واحد، وأصل ذلك كله خروج الدم، والدم يسمى نفساً^(٢)، والله أعلم.

أما أحكام اللب، ففيه جواز اليوم مع الحائض والاضطجاع معها في لحاف واحد إذا كان ذلك حائلاً يمنع من ملاقة الشرة فيما بين السرة والركبة، أو يمنع الفرج وحده عند من لا يحرم إلا الفرج. قال العلماء: لا تكره مضجعة الحائض ولا قبستها ولا الاستمتاع بها فيما فوق السرة وتحت الركبة، ولا بكره وضع يدها في شيء من أعضائها، ولا يكره غسلها رأس زوجها أو غيره من محارمها وترجيئها، ولا يكره طسحها وعمجنها وغير ذلك من لطائف، وسؤرؤها وغرقها طاهر. وكره هذا متفق عليه. وقد نقل الإمام أبو جعفر محمد بن جرير في كتابه في مذاهب العلماء إجماع المسلمين على هذا كله، ودلائله من لسنه ظاهرة مشهورة؛ وأما قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ الْيَسَّاءَ فِي الْمَجْعِ وَلَا تَقْرُوهُنَّ حَتَّى يَخْرُجْنَ﴾ البقرة، ٢٢٢، فالمراد: عتزلوه وطاهرن ولا تغربن وطاهرن، والله أعلم.



(١) لا تعين بين (نفس) (نفس).

(٢) إكمال معلوم: (١٧٨/٢)

٣- [باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، وطهارة سؤرها،

والإتكاء في حجرها، وقراءة القرآن فيه]

[٦٨٤] ٦- (٢٩٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَفَ يَدِي إِلَى رَأْسِهِ فَأَرْجَلَهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ. [أحمد ٢٤٧٣١، رطه ٦٨٥،

[٦٨٥] ٧- (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ ابْنَتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَا دُخْلَ الْبَيْتِ لِلْحَاجَةِ وَالْمَرِيضِ فِيهِ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَرَّةٌ، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ عَلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا، وَقَالَ ابْنُ رُمَحٍ: إِذَا كَانُوا مُعْتَكِفِينَ. [أحمد ٢٤٥٧١، وسحري ٧٠٢٩،

باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله،

وطهارة سؤرها، والاتكاء في حجرها، وقراءة القرآن فيه

فيه حديث عائشة قالت: (كان رسول الله ﷺ إذا احكف يدي إلى رأسه فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان) وفي رواية: (فأغسله).

وفيه حديث متاولة للعمرة وغيره

الشرح:

قد تقدم مفسود فقهِ هذا الباب في الباب الذي قبله. (وترجيل لشعر) تسريحه، وهو نحو قولها: (فأغسله). وأصل (الاعتكاف) في اللغة لحيض، وهو في الشرع: حبس النفس في المسجد خاصة مع النية. وقولها: (وهو مجاور) أي: معتكف.

وفي هذا الحديث فوائد كثيرة تتعلق بالاعتكاف، ستأتي في باب إن شاء الله تعالى، ومن تقدمه أن فيه أن المعتكف إذا أخرج بعضه من المسجد، كيد ورجله ورأسه، لم يبطل اعتكافه وأن من حلف لا يدخل داراً أو لا يخرج منها، فادخل أو أخرج بعضه، لا يبعث، والله أعلم.

[٦٨٦] ٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا عَنْ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ إِلَيَّ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ - وَهُوَ مُجَاوِرٌ - فَأَعْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ. [الحجري ٣٠١] [ويعر ٦٨٧]

[٦٨٧] ٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنَا عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَأَنَا فِي حُجْرَتِي، فَأَرْجُلُ رَأْسَهُ وَأَنَا حَائِضٌ. [أحمد ٢٤٢٣٨، والبخاري ٢٩٦]

[٦٨٨] ١٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَيْنَبِ عَمْرٍاءَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَعْسِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ. [أحمد ٢٤٥٦٣ مطبوعاً، وحجري ٣٠١]

[٦٨٩] ١١ - (٢٩٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَاوِلِينِي الْخُمْرَةَ» مِنَ الْمَسْجِدِ قَالَتْ: قُلْتُ: إِلَيَّ حَائِضٌ، فَقَالَ: «إِنْ حَبِطَتْكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ». [أحمد ٢٤١٨٤]

وفي حوازي استخدام الزوجة في غسل والطبخ ولحيز وغيرها برضاها، وعلى هذا تظاهرت دلائل السنة وعمل السلف وإجماع الأمة، ولم يغير رصاها فلا يجوز؛ لأن لواجب عليها تمكين لزوج من نفسها وملازمة بيته فقط، والله أعلم.

وقولها: (قال رسول الله ﷺ: «نَاوِلِينِي الْخُمْرَةَ» مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «إِنْ حَبِطَتْكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ»)،

أم (الْخُمْرَةَ) فضم الحاء وسكّن الميم. قال الهروي وغيره: هي هذه السجدة، وهي ما يضع عليه الرجل جزء وجهه في سجوده، من حصير أو سبيحة من حوص^(١). هكذا قاله لهروي ولا كثرون، وصرح جماعة منهم بأنها لا تكون إلا هذا لِقَدَر. وقال الخطابي: هي السجدة يسجد عليها

(١) التعريش، (حصير). ولعمري: ورق لخل

[٦٩٠] ١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَافِدَةَ، عَنْ حَجَّاجٍ وَابْنِ أَبِي عِيْنَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ هَاشِمَةَ قَالَتْ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَدْوِلَهُ الْحُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «تَنَاوَلِيهَا» فَإِنَّ الْحَيْضَةَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» [حد: ٢٤٨٣٩].

مُصَلِّي^(١) وقد جاء في «سُئِلَ أَبِي دَاوُدَ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَتْ فَارَةُ فَأَحْذَتْ تُجْرُ الْقَتِيلَةَ، فَجَاءَتْ بِهَا فَأَلْقَتْهَا مِنْ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْحُمْرَةِ الَّتِي كَانَ قَاعِدٌ عَلَيْهَا، فَأَحْرَقَتْ مَعَهَا بَشَرٌ مَوْضِعَ دَوَاهِمِ^(٢)» وهذا «صَبْرِيحٌ بِإِطْلَاقِ الْحُمْرَةِ عَلَى مَا زَادَ عَلَى قَدْرِ الْوَجْهِ» وَتُسَمَّى حُمْرَةً لِأَنَّهَا تَحْمَرُ الْوَجْهَ، أَيْ، تَغْطِيهِ، وَأَصْلُ تَحْمِيرٍ تَغْطِيهِ، وَمِنْهُ خِمَارُ سَرَاةٍ وَالْحُمْرُ، لِأَنَّهَا تَغْطِي لِعَقْلِ وَقَوْلُهَا (مِنَ الْمَسْجِدِ) فَإِنَّ الْقَاضِي عِيَّاضٌ مَعَهُ، أَنْ لِنَبِيِّ ﷺ قَالَ قُلْتُ لَهَا: مِنَ الْمَسْجِدِ، أَيْ: وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ لِتَدْوِلَهُ إِلَيْهَا مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ، لَا أَنْ^(٣) النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تُخْرِجَهَا لَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ مَعْتَكِفًا وَكَانَتْ عَائِشَةُ فِي حُجْرَتِهَا وَهِيَ حَائِضٌ، وَقَوْلُهُ^(٤) «إِنْ خِصَصْتِ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» قَوْلُهُ حَافِظٌ مِنْ إِدْخَالِ يَدِهَا الْمَسْجِدَ، وَلَوْ كَانَ أَمْرُهُ بِدُخُولِ الْمَسْجِدِ لَمْ يَكُنْ لِمُخْتَصِمِ يَدِهَا مَعْنَى: وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ «إِنْ خِصَصْتِ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» فَهُوَ بِفَتْحِ الْحَاءِ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الرُّوَايَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَقَالَ لِأَمِّ أَبِي سَلَمَةَ الْخَطَّابِي لَمُحَدِّثُونَ يَقُولُونَهَا بِفَتْحِ الْحَاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَصَوَابُهَا بِالْكَسْرِ، أَيْ: الْحَالَةُ وَالْهَيْئَةُ^(٥) وَأَنْكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ هَذَا عَلَى الْخَطَّابِيِّ، وَقَالَ: الصَّوَابُ هَذَا قَوْلُهُ لَمُحَدِّثُونَ مِنَ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ لَدُّمَ، وَهُوَ لَحِيصَةٌ^(٦) بِالْفَتْحِ - بَلَا شَكٍّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ «لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» مَعْنَاهُ: أَنَّ الْقَاضِيَةَ الَّتِي يَصْنَعُ الْمَسْجِدَ عَلَيْهَا - وَهِيَ دَمُ الْحَيْضِ - لَيْسَتْ فِي يَدِكَ، وَهَذَا بِخِلَافِ حَدِيثِ أُمِّ سَمَةَ: فَأَحْذَتْ ثِيَابَ حَيْصَتِي، فَوَيْ الصُّوَابُ فِيهِ الْكَسَرُ. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي عِيَّاضٍ^(٧)، وَهَذَا سَيِّئٌ اخْتَرَهُ مِنْ لَفْظِهِ هُوَ الظَّاهِرُ هَذَا، وَلَمْ يَلِمْ قَوْلَ الْخَطَّابِيِّ وَجْهَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مجمع: ١/ ١٤٥)

(٢) أبو داود: ٥٢٤٧

(٣) في (ع) لأن، وهو خطأ

(٤) في (ص) و(هـ): لقوله. وبحثت في قوله في (إكمال: مجمع: ١/ ١٣٩)

(٥) في (ع) الحديث: (٣/ ٢٢٠).

(٦) في (ص) و(هـ): الحيض.

(٧) في (إكمال: مجمع: ١/ ١٦٧) وحديث أم سلمة (ع) أخرجه في (الأيام: لمزيد)

[٦٩١] ١٣ - (٣٩٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كَامِلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: تَنِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، تَأْوِيلِي الثُّوبَ» فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «إِنَّ حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» فَتَوَلَّيْتُ. [احمد ٩٥٢٣].

[٦٩٢] ١٤ - (٣٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ وَشُعَيْبٍ، عَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ أَدْوَأْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِيَّ فَيَشْرَبُ، وَأَتَعْرِقُ لَعَرَقٍ وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ أَدْوَأْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِيَّ. وَلَمْ يَذْكُرْ زُهَيْرٌ: فَيَشْرَبُ. [احمد ٣٥٥٩٤].

[٦٩٣] ١٥ - (٣٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَحْبَبَنَا دَوْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَكِّيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَكَبَّرُ فِي حَجَرِي وَأَنَا حَائِضٌ فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ. [احمد ٢٥٢٤٦، وسجدي ١٢٩٧].

[٦٩٤] ١٦ - (٣٠٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِبُوها

وقولها: (وأَتَعْرِقُ لَعَرَقٍ) هو ففتح العين وإسكان الراء، وهو العظم الذي عصبه ببقية من لحم، هذا هو لأشهر في معناه وقد أبو عبيد. هو لفظة (١) من لُحْمٍ وقد الخليل: هو العظم بلا لحم، وجمعه عُرُق، بضم العين (٢)، ويقال: عُرِقَ العظم وتعرقت واعترفته، إذا أخذت عنه اللحم بأسدك، والله أعلم.

قولها: (كان رسول الله ﷺ يتكبر في حجري وأنا حائض فيقرأ القرآن) فيه جواز قراءة القرآن مضطجاً ومتكئاً على الحائض، وتقرب موضع التماسه، والله أعلم.

(١) في (ص) و(هـ) القتل، والقدرة: قطعة

(٢) في كتاب «معبر» (١٥٤/١) عرق: نعظم لبي قد أحده عنه لحمه، فإذا كان نعظم بجمعه فهو عرق. وقد نقل عنه

القاضي عبيد بن أبي عمير في «المعبر» (٧٦/٢)، وجميع العرق على عرق من مجموع لحدرة، وعنده رجل وخذاء: نوع

ونحوه: انظر لسان العرب: (عرق)

وَلَمْ يُجَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَلْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا إِلَيْهَا﴾ [البقرة: ٢٢٢] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» مَبْلَعُ ذَلِكَ الْيَهُودُ، فَقَالُوا: مَا يُرِيدُ هَذَا، الرَّجُلُ أَنْ يَدَعَ مَنْ أَمَرْنَا شَيْئًا إِلَّا خَالَفَنَا فِيهِ، فَجَاءَ أُسَيْدُ بْنُ حُصَيْنٍ وَعَمَّادُ بْنُ بَشْرٍ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، فَلَا نَجَامِعُهُنَّ؟ فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَنَّنَا أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا، فَخَرَجَا، فَاسْتَقْبَلَهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَنٍ وَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِهِمَا فَسَقَاهُمَا، فَعَرَفَا أَنْ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا [البقرة: ٢٣٥]..

قوله (ولم يجامعوهن في البيوت) أي: لم يخالصوهن ولم يسكنوهن في بيوت وحمد.

قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا إِلَيْهَا﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أما (محيض) الأول، فالمراد به لدم، وأما الثاني فاختلف فيه، فمدهسها أنه الحيض ونفس الدَّم، وقد يعرض العلماء. هو الفرج، وقال آخرون: هو زمن الحيض، والله أعلم.

قوله: (جاء أسيد بن حُصير) هم بضم أولهما، وحُصير بالحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة.

قوله: (وجد عليهما) أي: مضىب.



[٦٩٦] ١٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُبَرَّراً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَحْيَيْتَ أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَدْيِ مِنْ أَجْلِ قَاطِمَةَ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ الْوُضُوءُ. - ج ١٠٨٢ أو ٦٩٥ -

[٦٩٧] ١٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى: قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ ثَكْبَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَرْسَلْنَا الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ لِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَدْيِ يَخْرُجُ مِنْ

وفي الحديث من لفو قد آله لا يوجب الغسل، وأنه يوجب الوضوء، وأنه نجس، ولهذا أوجب ﷺ غسل الذكر، والمراد به عند شافعي ولحمه غير غسل ما أصابه المدي لا غسل جميع الذكر - وحكي عن مالك وأحمد في رواية منهما يوجب غسل جميع الذكر.

وفيه أن الاستحابة بالحجر إنما يحوز الاقتصار عليه في النجاسة المعتددة، وهي البول والعدس، أم الددر، كالدم والمدي وغيرهما، فلا بد فيه من الماء، وهذا أصح القولين في مذهبنا، وللقائل الآخر يجوز الاقتصار فيه على الحجر قياساً على المعتد أن يجيب عن هذا الحديث بأنه يخرج عني الغلب فيمن هو في يده أنه يستنجى بالماء، أو يجعله على الاستحباب.

وفيه حور لا متدية في الاستفناء، وأنه يحوز الاعتماد على الحبر المطبوع مع القدرة على لمقطوع به، لكون عليٍّ اقتصر على قول المقاداد مع ثبوته من سؤال النبي ﷺ إلا أن هذا قد بُدِّع فيه ويقر: لعل عبداً كان حاصراً معجس رسول الله ﷺ وقت المزل، وإنما استحب أن يكون سؤالاً منه بنفسه وفيه استحباب حسن العشرة مع الأصهار، وأن لزوم استحباب له ألا يذكر ما يتعلق به جماع النساء والاستمتاع بهن بحضرة أبيه وأخيه وأبيه وغيرهم من أقاربه، ولهذا قال عليٌّ ﷺ: فكنت أستحي أن أسأل رسول الله ﷺ: لمكان ابتته معه: أن المدي يكون غالباً عند ملاعبة لزوجته وقطلتها ويحوي ذلك من أنواع الاستمتاع، والله أعلم.

وقوله في الإسناد الأخير من الباب: (وحدثني هارون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى: قالا - حدثنا ابن وهب قال أخبرني مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس قال: قال علي بن أبي طالب ﷺ: أرسنا المقداد).

الإنسان، كيف يفعل به؟ فقال رسول الله ﷺ: «تَوْضُحًا وَانْضِحَ قَرَجَتُ». [حد ٨٢٢] [روى ٦٩٥].

هذا الإسناد جيد استدرجته الدارقطني وقال: قال حماد بن خالد^(١): سألت مخرمة: هي سمعت من أبيك؟ فقال: لا. وقد خالفه الليث عن بكير فلم يذكر فيه ابن عباس، وتبعه مالك عن أبي ليلى. هذا كلام الدارقطني^(٢). وقد قال النسائي أيضاً في «سننه»^(٣): مخرمة لم يسمع من أبيه شيئا. وروى النسائي هذا الحديث من طرق، وبعضها طريق مسند هذه المذكورة^(٤)، وفي بعضها: عن الليث بن سعد، عن بكير، عن سيمان بن يسار قال: أرسل عليّ المقداد هكذا أتني به مرسلًا^(٥).

وقد اختلف العلماء في مخرمة من أبيه: فقال مالك رحمه الله: قلت لمخرمة: ما حدثت به عن أبيك سمعته منه؟ فحلف بالله: لقد سمعته. قال مالك: وكان مخرمة رجلاً صالحاً. وكذا قال عث بن عيسى. إن مخرمة سمع من أبيه. وذهب جماعة إلى أنه لم يسمعه، قال أحمد بن حنبل: لم يسمع مخرمة من أبيه شيئاً، يمد بروي من كتاب أبيه^(٦). وقد يحيى بن معين وابن أبي خيثمة: يقال: وقع إليه كتاب أبيه ولم يسمع منه^(٧). وقال موسى بن سلعة^(٨): قلت لمخرمة: حدثت أبوك؟ فقال: لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه. وقال أبو حاتم: مخرمة صالح لحديث إن كان سمع من أبيه^(٩). وقال علي بن المديني: ولا أظن مخرمة سمع من أبيه كتاب سيمان بن يسار، لعله سمع لشيء اليسير، ولم أجد أحداً بالمدينة يحبر عن مخرمة أنه كان يقول في شيء من حديثه. سمعت أبي، والله أعلم.

فهذه كلام أئمة هذا الفن، وكيف كان فتمت الحديث صحيح من لظروف التي ذكرها مسند قبل هذه الطريق ومن الطريق التي ذكرها غيره، والله أعلم.

- (١) هو أبو عبد الله حماد بن خالد خفيط بصري، تروى عنه مائة وأربعة تروى في حدود مئتين التصحيح
- (٢) يندرج (٥/٩) والروى في الوفيات: (٩٣/٣)
- (٣) في «الإيضاح» والتوضيح: ص ٢٨٣.
- (٤) بعد الحديث: ٤٣٨.
- (٥) النسائي: ٤٣٨
- (٦) سنن أبيه ٤٣٩ وروى من طريق مالك ٤٤٠ عن مالك، عن أبي ليلى، عن سيمان بن يسار، عن المقداد بن الأسود، عن علي بن أبي حمزة أنه قال: «إنه» وقد أشار الدارقطني إلى هذه الطريق.
- (٧) العمل ومعرفة الرجال: (٣١٦/٩)، (٤٨٩)
- (٨) التصحيح: (٣٣٤/٢)
- (٩) هو موسى بن سنان بن أبي مريم بصري، تروى عنه سنة ١٦٣ هـ. روى عن مالك وشام بن عروة وغيرهم التصحيح
- (١٠) بن يونس: (٤٨٧/٩) والتهذيب: (٧٢/٢٩).
- (١١) «التجريح والتعديل»: (٣٦٤/٨)

هـ - [باب غسل الوجه واليدين

إذا استيقظ من النوم]

[٦٩٨] ٢٠ - (٣٠٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ. [النظر: ١١٧٨].

باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم

هـ (ابن عباس رضي الله عنه) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ (الظاهر - والله أعلم - أن المراد بعصاء الحاحية). حَدَّثَنَا، وَكَذَا قَالَهُ الْقَاضِي عِيَّاشٌ ^(١) وَاحْكُمْتُ فِي غَسْلِ الْوَجْهِ بِذِهِ الثُّعَسُ وَأَنَّهُ النَّوْمُ وَأَمَّا غَسْلُ الْيَدَيْنِ فَقَالَ الْقَاضِي: لَعَنَهُ كُنْ لَشَيْءٍ بِهِ ^(٢). وفي هذا الحديث أن سؤم بعد الاستيقاظ من نيل ليس بمكروه، وقد جاء عن بعض زهاد لسلف كراهة ذلك، ولعلهم أرادوا أن لم يأمن استغراق النوم بحيث يموتة وظيفته، ولا يكون مخلعاً لم فعله النبي ﷺ، قَالَهُ ﷺ كَذَلِكَ يَأْمَنُ فَوَائِدُ وَرَدَهُ وَوَضِيقَتُهُ، وَبِهِ أَهْلُهُ.



(١) في التكملة لمختلطة: (١٤٣/٢)

(٢) في (ص) و(هـ) + ناهية

٦ - [باب جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له وغسل الفرج

إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجمع]

[٦٩٩] ٢١ - (٣٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا النُّسَيْبِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِبَصَلَاةٍ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ. [أحمد، ٢٤٠٨٣، والبخاري، ٢٢٨٩].

[٧٠٠] ٢٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ وَوَكَيْعٌ وَعُثْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ إِسْرَافِيلَ، عَنِ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا، فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِبَصَلَاةٍ. [أحمد، ٢٤٩٤٩، ٢٥٥٩٧، ومسلم، ١٦٩٩].

[٧٠١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسَادِ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ: سَمِعْتُ ابْنَ إِسْرَافِيلَ يُحَدِّثُ. [أحمد، ٢٦٩٩].

[٧٠٢] ٢٣ - (٣٠٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عُيَيْنَةَ اللَّهِ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْرَقِدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ». [أحمد، ٤٦٦٢، والبخاري، ٢٢٨٧].

باب جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له وغسل الفرج

إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجمع

فيه حديث عائشة رضي الله عنها (أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضع وضوءه للصلاة قبل أن ينام) وفي رواية (إذا كان جنباً، فأراد أن يأكل أو ينام، توضع وضوءه للصلاة).

وفي رواية عمر رضي الله عنه: (يا رسول الله، أيرقد أحدنا وهو جنب؟ قال: «نعم إذا»)

[٧٠٣] ٢٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: هَلْ يَدُمُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، لِيَتَوَضَّأَ ثُمَّ لِيَنِمَّ حَتَّى يَغْتَسِلَ إِذَا شَاءَ» [ط: ٧٠٢].

[٧٠٤] ٢٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تَصَيَّهَ جَنَابَةً مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّأْ وَاغْتَسِلْ ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَمْ». [ط: ٥٣، برطاني ٢٩٠].

[٧٠٥] ٢٦ - (٣٠٧) حَدَّثَنَا، قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ وَثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قُلْتُ: كَيْفَ كَانَ يَضَعُ فِي الْجَنَابَةِ؟ أَكَانَ يَغْتَسِلُ قَبْلَ أَنْ يَدُمَ، أَمْ يَدُمُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ؟ قَالَتْ: كُنَّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يَفْعَلُ، رَبَّمَا اغْتَسَلَ قَدَمًا، وَرَبَّمَا تَوَضَّأَ قَدَمًا، قُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ مَعْقَةً. [أحمد: ٢٤٥٣ مطولاً].

«نعم، ليتوضأ ثم ليم حتى يغتسل إذا شاء» وهي رواية: «توضأ واطسل ذكرك ثم نم»

وفي رواية: (أن رسول الله ﷺ كان إذا كان جنباً ربما اغتسل لثام، وربما توضأ فنام)

وفي رواية: «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود، فليتوضأ بيتهما وضوءاً»

وفي رواية: (أن رسول الله ﷺ كان يطوف على نسائه بمسل واحد)

المشروح:

حصل لأحدبث كُله أنه يحوز للجُنب أن يأكُر ويشرب ويجمَع ويسم قبل لاعتسال، وهذ مجمَع عليه. وأجمَعوا على أن يذلل الجنب وعرقه طاهران.

وفيها أنه يستحب أن يتوضأ ويغسل قَرَجَه لهذه الأمور كُله، ولاسيما إذا أراد جماع من لم يجمعه، فيه يتأكد استحباب غسل ذكره، وقد نص أصحاب أنه يكره لئوم والأكل والشرب والجماع قبل الوضوء، وهذه لأحدبث تدل عليه ولا خلاف عند أن هذا الوضوء ليس بواجب، بهذا قال مالك والجمهور، وذهب من خيب من أصحاب مالك إلى وجوبه، وهو منذهب داود الطهري

[٧٠٦] (***) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (ح). وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو وَهْبٍ، جَمِيعاً عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [أحمد ٢٥١٦٠ مطبوعاً .]

والمراد بلوضوء وضوء الصلاة الكمر، وأم حديث بن عباس المتقدم في الباب قبله في لا يقتصر على اوجه وبدين، فقد قدمت أن ذلك لم يكن في الجذبة، بل في الحدث الأصغر.

وأم حديث أبي إسحاق السبيعي، عن الأسود، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يدم وهو جُبَّ ولا يَمْسُ ماءً، رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم^(١)، فقد أبو داود عن يزيد بن هارون - وهم أبو إسحاق في هذا، يعني في قوله لا يَمْسُ ماءً - وقال الترمذي: يرون أن هذا غلط من أبي إسحاق. وقد البيهقي: صنع الحفاظ في هذه اللفظة^(٢)، فبين ما ذكرناه ضعف الحديث، وإد ثبت ضعفه، لم يبق فيه ما يعترض به على ما قلناه، ولو صح لم يكن أيضاً مخالفاً، بل كان له جوابان:

أحدهما: جواب الممنوعين الجليلين أبي العباس بن سريح^(٣) وأبي بكر البيهقي أن المراد لا يَمْسُ ماءً للغسل

والثاني، وهو عندي أحسن: أن المراد أنه كان في بعض الأوقات لا يَمْسُ ماءً أصلاً لبين الجواز، إذ لو واطب عليه لوثهم وجوبه، والله أعلم.

وأم طوقه ﷺ على نسائه بغسل واحد، فيحتمل أنه ﷺ كان يتوضأ بيدهم، أو يكون المراد بين جواز ترك لوضوء، وقد جاء في «سنن أبي داود» أنه ﷺ طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وهذه، فقيل: يا رسول الله، ألا تجعله غسلاً واحداً؟ فقد «هذا أزكى وأطيب وأطهر» قال أبو داود: الحديث الأول أصح^(٤). قلت: وعلى تقدير صحته يكون هذا في وقت وذاك في وقت، والله أعلم.

وختلف العلماء في حكمة هذا الوضوء، فقل أصحابنا: لأنه يخفف الحدث، فإنه يرفع الحدث

(١) أبو داود، ٢٢٨، والترمذي ١١٨، والسنن الكبرى ٩٠١٣، وابن ماجه ٥٨٣، وهو في المسند أحمد، ٢٤١٦١

(٢) «السنن الكبرى»: ٤/١ (٢٠١).

(٣) في (ص) شريح. وهو تصحيف، ونظر كلامه وكلام جعفي في «السنن الكبرى» (١/٢٠٢)

(٤) أبو داود، ٢١٩ من حديث أبي رافع ﷺ وأخرجه ابن ماجه ٥٩١، وحمد ٢٣٨٦٢، ومقصود بالحديث لأول

طوافه ﷺ على نسائه بغسل واحد

[٧٠٧] ٢٧ - (٣٠٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَيْدَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْقُدِّ وَابْنُ نُمَيْرٍ: قَالَا: حَدَّثَنَا

عن أعضاء اوصوه. وقال أبو عبد الله المازري: **اختلف في تعليله**، فقيس: ليست على إحدى الظاهرتين، خشية أن يموت في ماله. وقيل: بل لعله أن ينشط إلى النفس إذا كان الماء أعضاء قال المازري: ويجري هذا الخلاف في وضوء لحائض قبل أن تنام، فمن علل باسميت على طهارة استحبه لها^(١)

هذا كلام المازري، وأما أصحابنا، فإنهم متفقون على أنه لا يستحب الوضوء للحائض والنفساء؛ لأن الوضوء لا يؤثر في حديثهما، قد كانت الحائض قد انقطع حيضها، صارت كل جنب، والله أعلم وأما طواف النبي ﷺ على سائده غسل واحد، فهو محمول على أنه كان برضاهن، أو برضى صاحبة النوبة إن كانت نوبة واحدة وهذا التأويل يحتاج إليه من يقول: كان القسم واجباً على رسول الله ﷺ في الدوم كما يجب علينا، وأما من لا يوجب، فلا يحتاج إلى تأويل؛ فويل له أن يضع ما يشاء وهذا الخلاف في وجوب القسم هو وجه لأصحابنا، والله أعلم

وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب أن غسل سجدتي ليس على العمرة وإنما يتصديق على الإنصات عند انقياد إلى الصلاة، وهذا يجمع المسمعين.

وقد اختلف أصحابنا في الموجب لغسل الحائض، هل هو حصول النجاسة بالقاء الجنائس أو إنزال السني؟ أم هو القيام إلى الصلاة؟ أم هو حصول الجذبة مع القيام إلى الصلاة؟ فيه ثلاثة أوجه لأصحابنا. ومن قال: يجب بالجذبة، قال: هو وجوب عوسج.

وكذا اختلفوا في موجب الوضوء هل هو الحدث أم القيام إلى الصلاة أم المجموع؟ وكل اختلفوا في الموجب لغسل الحيض: هل هو خروج الدم أم انقطاعه؟ والله أعلم

وأما ما يتعلق بأسانيد الباب، فقولته (قال ابن المنى في حديثه حدث الحكم، سمعت إبراهيم يحدث) معناه: قال ابن المنى في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبة: قال شعبة: حدثت الحكم قال: سمعت إبراهيم يحدث. وفي الرواية المتقدمة (شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم) ولمقصود أن الرواية

مَرْوَانُ بْنُ مَعْدِيَةَ الْفَزَارِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ عَدِيصٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ» زَادَ أَبُو بَكْرٍ فِي حَدِيثِهِ: «بَيْنَهُمَا وَضُوءٌ» وَقَالَ: «ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ» [تحفة ١١٦٦].

[٧٠٨] ٢٨ - (٣٠٩) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ. حَدَّثَنَا بِكَيْرُ بْنُ يَغْنِي بْنِ بَكِيرٍ الْحَدَّادُ - عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ. [تحفة ١٣٣٥٥، والبيهقي: ٢٨٩، مسند].

لثانيه أقوى من الأولى، فإن الأولى ب: (عن، عن) ولثانية ب (حدث، وسمعت) وقد علم أن (حدث) و(سمعت) أقوى من (عن) وقد قامت جماعة من العلماء ب: (عن) لا تقتضي الاتصال ولو كانت من غير مدلس، وقد قدمت إيضاح هذا في فصول وفي موضع كثير بعد هذا^(١)، والله أعلم. وفيه (محمد بن أبي بكر العقلمي) هو مفتاح الدب المشددة، منسوب إلى حذو مقدم، وقد تقدم بيانه مروت^(٢).

وفيه. (أبو المتوكل، عن أبي سعيد) هو أبو المتوكل الناجي، واسمه علي بن دود، وقيل. ابن دؤاد، بضم دؤال، منسوب إلى يحيى ناجية قبيلة معروفة، والله أعلم.



(١) مصر (١) ٦٨.

(٢) ثم أحمد، قبل قوله لمرة.

٧ - [باب وجوب الغسل على المرأة

بمخرج المني منها]

[٧٠٩] ٢٩ - (٣١٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ الْحَنْظَلِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ قَالَ قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ - وَهِيَ جَدَّةُ إِسْحَاقَ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ لَهُ - وَعَائِشَةُ عِنْدَهُ -: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْمَرْأَةُ تَرَى مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي الْمَنَامِ، فَتَرَى مِنْ نَفْسِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ مِنْ نَفْسِهِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ - يَا أُمُّ سُلَيْمٍ، فَضَحِبِ السَّيِّءَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، فَقَالَ لِعَائِشَةَ: «بَلْ أَنْتِ فَتَرَبَّتْ يَمِينُكَ، نَعَمْ، فَلْتَعْتَلِ يَا أُمُّ سُلَيْمٍ إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ». [احمد ١٢٢٢٢ هـ].

باب وجوب الغسل على المرأة بمخرج المني منها

فيه (أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَعِنْدَهُ عَائِشَةُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْمَرْأَةُ تَرَى مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي الْمَنَامِ، فَتَرَى مِنْ نَفْسِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ مِنْ نَفْسِهِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ - يَا أُمُّ سُلَيْمٍ، فَضَحِبِ السَّيِّءَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، قَوْلُهَا تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، حَيْرٌ - فَعَالِ عَائِشَةَ «بَلْ أَنْتِ فَتَرَبَّتْ يَمِينُكَ، نَعَمْ، فَلْتَعْتَلِ يَا أُمُّ سُلَيْمٍ إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ» وَفِي لَبِّهِ الرُّوَايَاتُ الْبَاقِيَةُ، وَتَمْتَعُ عِنْدَ إِسْنَادِهِ لِهَذَا شَيْءٌ لَّهُ تَعَالَى.

الشرح:

علم أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا حَرَجَ مِنْهَا الْمَنِيُّ وَحَبَّ عَلَيْهَا الْغُسْلُ كَمَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ بِخُرُوجِهِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَجوبِ غُسْلِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ أَوْ يَبْلَاجِ الذَّكَرِ فِي الْفَرْجِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى وَجوبِهِ عَلَيْهَا بِالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي وَجوبِهِ عَلَى مَنْ وَلَدَتْ وَلَمْ تَرُدِّهَا أَصْلًا، وَالْأَصْحَحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَجوبُ الْغُسْلِ، وَكَذَا الْحَلَائِلُ فِيمَا إِذَا أَلْقَتْ مُصْغَةً أَوْ عُلَقَةً، وَالْأَصْحَحُ وَجوبُ الْغُسْلِ، وَمَنْ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ يَجِبُ الْوُضُوءُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم إن مذهبنا أَنَّهُ يَجِبُ الْغُسْلُ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ، سَوَاءً كَانَ بِشَهْوَةٍ وَذَفَقٍ، أَمْ نَضْرَ، أَمْ فِي لُثُومٍ، أَمْ فِي الْبَقِصَةِ، وَسَوَاءً أَحْسَنَ بِخُرُوجِهِ أَمْ لَا، وَسَوَاءً خَرَجَ مِنَ الْعَاقِلِ أَمْ مِنَ الْمَجْنُونِ،

ثم إن المرأة بخروج المني أن يخرج إلى ظهرها، أما ما سم يخرج فلا يجب لغسل، وذلك بأن يرى النائم أنه يجمع وأنه قد أنزل ثم يستيقظ فلا يرى شيئاً، فلا غسل عليه بجماع لمسمين. وكذا لو اضطرب بدنه لمبدئ خروج المني فلم يخرج. وكذا لو نزل سمني إلى أصل الذكر ثم لم يخرج، فلا غسل. وكذا لو صدر المني في وسط الذكر وهو في صلاة فأمسك بيده عن ذكره فوق حائل فلم يخرج المني حتى سلم من صلاته، صححت صلاته، فإنه ما زال متصهراً حتى خرج.

والمرأة كلزحل في هذا، إلا أنها إذا كانت نائمة فتمني إلى فرجها ووصل الموضع الذي يجب عليه غسله في الجنابة والاستنجاء، وهو الذي يظهر حال قعوده لقضاء الحاجة، وجب عليه الغسل بوصول المني إلى ذلك الموضع؛ لأنه في حكم لظهر، وإن كانت بكراً، لم يلزمها ما سم يخرج من فرجها؛ لأن داخل فرجها كداخل إحصاء الرجل، والله أعلم.

وأما ألفاظ الباب ومعانيه، ففيه (أُم سَليم) وهي أُم أنس بن مالك. واحتلف في اسمها، فقيل: اسمها سَهْلة، وقيل (رُميلة^(١))، وقيل: (رُمَيْة)، وقيل: أُنَيْة، ويقال: الرُمَيْساء، والرُمَيْصاء، وكانت من فضلات الصحبات ومشهوراتهن، وهي أخت أُم حَرَام بنت ملحان رضي الله عنها، والله أعلم.

وأما قول عائشة رضي الله عنها: (فضحت لفساء) فمعناه: حكيت عنهن أمراً يستحي من وصفهن به ويكتمنه؛ وذلك أن نزول المني منهن يدل على شدة شهواتهن لرجالهن.

وأما قولها: (تربت يمينك) ففيه خلاف كثير منتشر، حد لسنف ولخلف من لطوائف كلها، والأصح الأقوى الذي عليه لمحققون في معناه أنها كذمت أصداها. فنشرت، ولكن العرب اعتادت استعمالها غير قصد حقيقة معناها الأصلي، فيذكرون: تربت يداك، وقائه لله ما أشجع، ولا أم له، ولا أب لك، وتكتمته أمه، وويل أمه^(٢)، وما أشبه هذا من ألفاظهم، يقولونها عند إنكار الشيء، أو الزجر عنه، أو الدم عليه، أو استعظامه، أو لحن عليه، أو الإعجاب به، والله أعلم.

وأما قوله رضي الله عنها: «هل أنت فترت يمينك؟» أنت أختي أن يقال لك هذا؛ فإنها فعلت ما

(١) أي (خ): فلا

(٢) أي (من) و(ما): مليكة، وكلاهما صواب.

(٣) يقال بقطع الهمزة ووصلها تخفيفاً.

[٧١٠] ٣٠ - (٣١١) حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ حَدَّثَتْ أَنَّهَا سَأَلَتْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِمْرَأَةٍ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ فَلْتَفْتِنِ نَفْسَهَا» فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: وَاسْتَحْيَيْتُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَتْ: وَهَلْ يَكُونُ هَذَا؟ فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ:

يجب عليها من سُؤْلِ عَنْ دِينِهَا، فَمَنْ نَسَتْهُ لِيُنْكَارَ، وَاسْتَحْقَقَتْ أَمْتُ الْإِنْكَارِ لِإِنْكَارِكَ مَا لَا إِنْكَارَ فِيهِ.

وأما قوله: (قولها: تربت بيمينك خير) هكذا وقع في أكثر الأصول، وهو تفسير، ولم يقع هذا التفسير في كثير من الأصول، وكذلك ذكر لاختلاف في إثباته وحديثه لقاضي عياض^(١) ثم اختلف المثلثون في ضبعه، فقل صاحب «المطالع» وغيره عن الأكثرين أنه (خير) بوسكان الياء لمتنة من تحت، ضد الشر، وعن بعضهم أنه (خير) بفتح لاء الموحدة^(٢)، قل القاضي عياض وهذا لثاني ليس بشيء^(٣). قلت كلاهما صحيح، فالأول معتد به ثم ترد بهد شتماً، ولكنها كلمة تحري على اللسان، ومعنى الثاني: أب هذا ليس بدعاء، بل هو خبر لا يرد حقيقته، والله أعلم.

قوله: (حدثنا عباس بن الوليد قال حدثنا يزيد بن زريع) هو عباس، بساء لموحدة ونسب لمهملة، وصححه بعض الرواة لكتاب مسلم فقال: عياض، بالياء المثناة والشين المعجمة، وهو غلط صريح، فإن عياضاً بالمهملة هو عياض بن الوليد لرقام لبصري، ولم يرو عنه مسلم شيئاً، وروى عنه البخاري. وأب عباس، بالمهملة، فهو ابن الوليد النرسي^(٤) لبصري، روى عنه البخاري ومسلم جميعاً، وهذا لا خلاف فيه، وكان غلط هذا القائل وقع له من حيث إنهما مشتركان في اللفظ ونسب ولعصر، والله أعلم.

قوله: (فقال أم سليم. واستحييت من ذلك) هكذا هو في الأصول، وذكر لحافظ أبو عبيد الغضائري أنه هكذا في أكثر النسخ، وأنه غير في بعض النسخ فجعل: (فقال أم سلمة) ولمحمود من

(١) في الإكمال للمصنف: (١٤٩/٢)

(٢) المصدر لأبوزيد (٤١١/٢)

(٣) وقال ابن خروف: صاحب «المصنف»: وهو بعيد في المعنى

(٤) في النسخ، ثلاث: النرسي، وهو خطأ.

«تَعْمَ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّيْبُ؟» إِنْ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَبْيَضُ، وَمَاءَ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ،

صَرَقَ شَيْءٌ أُمَّ سَمَةَ^(١) قَبْلَ الْقَاضِي عِيَّاسٍ وَهَذَا هُوَ الصُّوَابُ، لِأَن سَمَةَ هِيَ أُمُّ سَلِيمٍ، وَالرَّادَةُ عِنْدَهَا أُمُّ سَمَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَعَدَّتْهُ فِي الْحَدِيثِ لِمَتَقَدِّمٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ عَدَّتْهُ وَأُمُّ سَلَمَةَ حَمِيمَةً أَنْكَرْنَا عِنْدَهَا وَإِنْ كَانَ أَهْلُ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: الصَّحِيحُ هَذَا أُمَّ سَمَةَ لَا عَائِشَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ **﴿٢﴾**: «فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّيْبُ؟» مَعْنَاهُ: أَنَّ لَوْلَاهُ مَثَلُهُ مِنْ مَاءِ الرَّجُلِ وَمَاءِ الْمَرْأَةِ، فَأَيُّهُمَا غَلَبَ كَانَ الشَّيْبُ لَهُ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَرْأَةِ مَنِيٌّ، فَهَذَا وَخُرُوجُهُ مِنْهَا مُمْكِنٌ وَيُقَالُ: شَيْبُهُ وَشَيْبَهُ، لِقَتْنٍ مَشْهُورَيْنِ، إِحْدَاهُمَا بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَرِسْكَانِ لِبَدَاءِ، وَالثَّانِيَةُ بِفَتْحِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ **﴿٣﴾**: «إِنْ مَاءُ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَبْيَضُ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ» هَذَا أَصْلُ عَصِيمٍ فِي بَيَانِ صِفَةِ لَمْنِيٍّ، وَهَذِهِ صِفَتُهُ فِي حَالِ السَّلَامَةِ وَهِيَ الْغَلَبُ قَبْلَ الْعَدَمِ: مَنِيٌّ لِرَجُلٍ فِي حَالِ لَصْحَةٍ أَبْيَضُ تَخْيِيزٌ يَتَدَفَّقُ فِي خُرُوجِهِ دَفْعَةً^(٢) بَعْدَ دَفْعَةٍ^(٣)، وَيُخْرِجُ شَهْوَةً وَيَتَلَذَّذُ بِخُرُوجِهَا وَإِذَا خَرَجَ، اسْتَعْقَبَ خُرُوجَهُ قُتُورًا، وَرَائِحَتُهُ كَرِاحَةِ الطَّلَعِ، وَرَائِحَتُهُ لَطِيفَةٌ مِنْ رَائِحَةِ الْعَجِينِ، وَقِيلَ: تَشْهُ رَائِحَتُهُ رَائِحَةُ الْفَصِيلِ، وَقِيلَ: إِذَا تَبَسَّ كَانَتْ رَائِحَتُهُ كَرَائِحَةِ الْبُولِ.

فَهَذِهِ صِفَاتُهُ، وَقَدْ يَفْرُقُ بَعْضُهَا مَعَ بَقَاءِ مَا يَسْتَقِلُّ بِكَوْنِهِ مَنِيًّا، وَذَلِكَ بِأَن يَمْرُضَ فَيَصِيرُ مَنِيٌّ رَقِيقًا أَوْ أَصْفَرًا، أَوْ يَسْتَرْجِي عَوَاءَ الْمَنِيِّ فَيَسِيلُ مِنْ غَيْرِ التَّلَذُّذِ وَشَهْوَةٍ، أَوْ يَسْتَكْثِرُ مِنْ جَمَاعٍ فَيَحْمُرُ وَيَصِيرُ كَمَا لِلْحَمِ، وَرِمَا خَرَجَ دَمًا غَلِيظًا، وَإِذَا خَرَجَ لَمْنِيٌّ أَحْمَرٌ، فَهُوَ طَاهِرٌ مُوجِبٌ لِلْغُسْلِ كَمَا لَوْ كَانَ أَبْيَضُ ثُمَّ لَمْ يَخْرُصْ الْمَنِيُّ لَمَنِ عَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ فِي كَوْنِهِ مَنِيًّا ثَلَاثَ إِحْدَاهَا: الْخُرُوجُ بِشَهْوَةٍ مَعَ الْعَتُورِ عَقِيبَهُ، وَالثَّانِيَةُ: الرَّائِحَةُ الَّتِي تَشْهُ رَائِحَةَ الطَّلَعِ، كَمَا سَبَقَ. الثَّلَاثَةُ: الْخُرُوجُ بِتَزْرِيْقٍ^(٤) وَدَفْقٍ وَدَفْعَاتٍ^(٥). وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ ثَلَاثٌ كَافِيَةٌ فِي إِثْبَاتِ كَوْنِهِ مَنِيًّا، وَلَا يُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُهَا فِيهِ، وَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِنْهَا لَمْ يُحْكَمْ بِكَوْنِهِ مَنِيًّا، وَعَلَبَ عَلَى الظَّنِّ كَوْنَهُ لَيْسَ مَنِيًّا

هَذَا كُلُّهُ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ، وَأَمَّا مَنِيُّ الْمَرْأَةِ، فَهِيَ أَصْفَرٌ رَقِيقٌ، وَقَدْ يَبْيَضُ لِقُصَصِ قَوْنِهَا، وَلَهُ خَاصَّةٌ تَعْرِفُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا: إِحْدَاهُمَا: أَنَّ رَائِحَتَهُ كَرَائِحَةِ مَنِيِّ الرَّجُلِ وَالثَّانِيَةُ: التَّلَذُّذُ بِخُرُوجِهَا

(١) فِي (ج): سَلِيمٍ. وَالْمَشْهُورُ يَقُولُ لَهَا هِيَ الْإِسْمَاءُ لَعَلَّهَا: (١٥٠/٢)

(٢) فِي (ص): وَ(هـ): دَفْعَةً

(٣) فِي (ص): وَ(هـ): يَزْرِيْقُ، وَالثَّلَاثُ حَوَاقِفُ لَهَا فِي «الْمَجْمُوع» (١٤١/٢) وَالتَّزْرِيْقُ، الرَّمِي

(٤) فِي «الْمَجْمُوع»: فِي دَفْعَاتٍ.

فَمَنْ أَبَيْهَا عَلَا أَوْ سَبَقَ يَكُونُ مِنْهُ الشُّبْهَةُ. [أحمد: ٢٧١٤٢ تنوير].

[٧١١] ٣١- (٣١٢) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَأَلْتُ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ امْرَأَةٍ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي مَنَامِهِ؟ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ مِنْهَا مَا يَكُونُ مِنَ الرَّجُلِ فَلْتَعْتَسِلْ». [١ هر ١٧٠٩]

[٧١٢] ٣٢- (٣١٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِثَبِ بْنِ أَبِي سَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا احْتَلَسَتْ؟

وَفَتَوْرُ شَهْرِنِهَا عَقِبَ خُرُوجِهِ قَالُوا: وَيَجِبُ الْغُسُّ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ، بِأَيِّ صِفَةٍ وَحَدِّ كَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
قَوْلُهُ ﷺ: «فَمَنْ أَبَيْهَا عَلَا أَوْ سَبَقَ يَكُونُ مِنْهُ الشُّبْهَةُ» وَفِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى: «إِذَا عَلَا مَا وَهَا مَاءُ الرَّجُلِ... وَإِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَامَهَا...»

قَالَ الْعَصَمَاءُ: بِجُوزِ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةٌ بِالْعَمَلِ هَذَا اسْتَقْبَلَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ الْكَثْرَةُ وَالْقُوَّةُ، بِحَسَبِ كَثْرَةِ الشُّبْهَةِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَمَنْ أَبَيْهَا عَلَا» هَكَذَا هُوَ فِي الْأَمْثَالِ «فَمَنْ أَبَيْهَا» بِكَسْرِ أَيْمِمْ وَيَعْنِي نَوْبَ سَكَتِهِ، وَهِيَ الْحَرْفُ الْمَعْرُوفُ، وَنَسَبَ صِفَتَهُ لِفَالٍ يَصْغَفُ بِ(مَنِيٍّ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ
قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ) هُوَ بِضَمِّ الْوَاوِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا كَانَ مِنْهَا مَا يَكُونُ مِنَ الرَّجُلِ فَلْتَعْتَسِلْ» مَعْنَاهُ: إِذَا حَرَجَ مِنْهُ الْمَنِيُّ فَتَغْتَسِلْ، كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَرَجَ مِنْهُ الْمَنِيُّ فَغَسَلَ وَهُوَ مِنْ حُسْرِ لَيْسَةِ وَلُغْفٍ لِحُطَابِ، وَاسْتَعْمَلَ الْبَقْطُ الْجَمِيلُ مَوْضِعَ الْبَقْطِ الَّذِي يَسْتَحْيِي مِنْهُ فِي الْعَادَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ) قَالَ الْعَصَمَاءُ: مَعْنَاهُ: لَا يَمْتَنِعُ مِنْ بَيَانِ الْحَقِّ وَضَرْبِ الْمَثَلِ بِالْمَعْرُوضَةِ وَتَبَيُّهَا، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَشَرًا كَمَا تَفُوقُهُ﴾ [البقرة: ٢٦] فَكَذَلِكَ أَنَا لَا أَمْتَنِعُ مِنْ مَوْاَلِيٍّ عَمَّا أَنَا مُحْتَاجَةٌ إِلَيْهِ وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْحُبِّ فِي الْحَقِّ وَلَا يَبِيحُهُ. وَإِنَّمَا قَالَتْ هَذَا عِندَ رَأْيِ يَدِي سَوَّلَ لَهَا عَمَّا دَعَتْ لِحَاجَةٍ إِلَيْهِ هَذَا يَسْتَحْيِي النِّسَاءَ فِي الْعِدَّةِ مِنَ السُّؤَالِ عَنْهُ وَذَكَرَهُ بِحَضْرَةِ الرَّجُلِ

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ» فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَتَحْتِمُ الْمَرْأَةُ؟
فَقَالَ: «تَرَبَّتْ يَدَاكِ، فِيمَ يُشْبِهُهَا وَلَدَهَا؟» . [أحمد ٢٦٥٠٣، وصحري ١٣٠].

[٧١٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَدَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).
وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَاهُ،
وَرَوَاهُ. قَالَتْ: قُلْتُ: فَضَحَّتِ النِّسَاءُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ ٢٦٦٦٢ (وغيره ٧١٢).

[٧١٤] (٣١٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي
عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ
أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ أُمَّ بَنِي أَبِي طَلْحَةَ دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ هِشَامٍ، غَيْرَ
أَنَّ فِيهِ: قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهَا: أَفْ لَكَ، أَتَرَى الْمَرْأَةَ ذَلِكَ؟ . [نور ٧١٥].

ليس بحية حقيقي، لأن الحية خير كله، والحية لا يأتي لا بحير، والإسناد عن السؤال في هذا
الحال ليس بخير، بل هو شر، فكيف يكون حياء؟ وقد تقدم أيضاً هذه المسألة في أوائل كتاب
الإيمان^(١)، وقد قلت عائشة: بعم لنساء نساء لأبصار، لم يسمعن الحياء أن يتفقهن في تدبير^(٢).
والله أعلم.

قال أهل لغوية: يقدر: ستحي، بيد قبل الألف، يستحي، يبايعن، ويقدر أيضاً يسحي، بيد
واحدة في المضارع^(٣)، والله أعلم.

قوله. (قالت عائشة. نقلت لها أف لك) معناه: استحقاقاً^(٤) لها ولم تكنمت به، وهي كدنة
تستعمل في الاحتقر والاستفد والإنكار. قال لياجي^(٥) والجور بها هنا الإنكار. وأصل الأفت
وسخ لاظفار. وفي أف عشر لغات: أف وأف وأف، يضم الهمزة مع كسر الفاء وتحتها وضمة غير
تنوين، وبالتنوين، فهذه ستة. والسابعة: أفك، بكسر الهمزة وفتح الفاء، والامنة: أفك، يضم الهمزة
والساكنان الفاء، والثامنة: أهى، يضم الهمزة وبتاء، وأفك، يالهاء.

(١) (٣٥٣/١)

(٢) أخرجه مسلم: ٧٥٠، وعلقه البخاري قبل الحديث. ١٣٠، وهو في مسند أحمد: ٢٥١٤٥.

(٣) وفي النسخ أيضاً.

(٤) في (ع): استحقاق. والمثبت يوافق لما في الإكمال لمعناه: (١٥١/٢)

(٥) في «مغنى» (١٠٥/١)

[٧١٥] ٣٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ وَسَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَالْقُفْطِيُّ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَ سَهْلٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا أَبُو أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ مُسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ هَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا احْتَدَمَتْ وَأَبْصَرَتِ الْمَاءَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ» فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: تَرَبَّتْ بِذَاكَ وَأَلَّتْ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعِيهَا، وَهَلْ يَكُونُ الشَّبَّةُ إِلَّا مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ؟» إِذَا عَلَا مَاءُهَا مَاءَ الرَّجُلِ أَشْبَهَ الْوَلَدُ أَخْوَالَهُ، وَإِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَهَا أَشْبَهَ أَعْمَامَهُ» [أحمد ٣٤٦١]

وهذه لغات مشهورات ذكرهن كلهن ابن الأسي^(١) وجماعات من العلماء، ودلائلها مشهورة، ومن أخصرها ما ذكره الزحاج^(٢) وابن الأسي^(٣)، واختصره أبو البقاء فقل: مَنْ كَسَرَ بَاءَهُ عَلَى الْأَصْلِ، وَمَنْ فَتَحَ طَلَبَ التَّخْفِيفِ، وَمَنْ صَمَّ أَتْبَعَ، وَمَنْ بَوَّنَ أَرَادَ التَّنْكِيرَ، وَمَنْ لَمْ يَبَوِّنْ أَرَادَ التَّعْرِيفَ، وَمَنْ خَفَّفَ الْفَاءَ حَذَفَ أَحَدَ لِثْلَيْنِ تَخْفِيفًا^(٤). وقد الأحسن^(٥) وابن الأسي^(٦) في اللغة التسعة بآباء: كَانَهُ أَهْبَفَهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله (عن مسافع بن عبد الله) هو بضم الميم وبالسّين المهملة وبكسر الفاء^(٧)

قولها: (تربت يداك وألّت) هو بضم الهمزة وفتح اللام المشددة وإسكان التاء، هكذا الرواية فيه، ومعه أصلها الألة، بفتح الهمزة وتشديد اللام، وهي الحربة، وأنكر بعض الأئمة هذا للعطف وزعم أن صوته: (ألّيت) بلامين، الأولى مكسورة ولثنية ساكنة وبكسر التاء، وهذا لا ينكر وقد صدق ما صحت به الرواية صحيح، وأصله (ألّيت) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية وإسكان التاء، كَرُدَّتْ، أَصْلُهُ رُدَّدَتْ، وَلَا يَحْوَرُ هَذَا لِإِدْغَامِ يَاءٍ مَعَ الْمَخْطَبِ. وإمّا وَحْدَ (ألّت) مع ثنية (يداك) لوحين، أحدهما: أنه أَرَادَ الْجَنْسَ، والثاني: صِدْقَةُ الْيَدَيْنِ، أي: وَأَصَابَتْ لَأْلَةً، فَيَكُونُ جَمْعًا بَيْنَ مَقَامَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في التمهيد: (١٨١/١) وقد يقع بها صاحب تاج العروس: ابن حبيب له

(٢) في المعاني لقراء: (٣/٢٣٤ و ٣٩٨).

(٣) لا يخلو ما مر به من الرجوع: (٢/٢٩١).

(٤) في المعاني لقراء: (٢/٢٢٢).

(٥) في (خ) - تلفظ: بلعله سهو

٨ - [باب بيان صفة مني الرجل والمرأة،

وأن الولد مخلوق من مائهما]

[٧١٦] ٣٤ - (٣١٥) حَدَّثَنِي لَحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو ثَوْبَةَ، وَهُوَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ - عَنْ زَيْدٍ - يَعْنِي أَخَاهُ - أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَسْمَاءَ الرَّحْبِيُّ، أَنَّ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ خَبِيرٌ مِنْ أَحْزَابِ الْيَهُودِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ، فَدَفَعْتُهُ دَفْعَةً كَادَ يُضْرَعُ مِنْهَا؛ فَقَالَ لِمَ تَدْفَعُنِي؟ فَقُلْتُ: أَلَا تَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: إِنَّمَا نَدْعُوهُ بِاسْمِهِ الَّذِي سَمَّاهُ بِهِ أَهْلُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اسْمِي مُحَمَّدٌ الَّذِي سَمَّانِي بِهِ أَهْلِي» فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: جِئْتُ أَسْأَلُكَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَنْفَعُكَ شَيْءٌ إِنْ حَدَّثْتُكَ؟» قَالَ: أَسْمَعُ بِأُذُنِي، فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعُودٍ مَعَهُ فَقَالَ «سَلْ» فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: أَيْنَ يَكُونُ التَّسْ يَوْمَ تُبَدَّلُ

باب بيان صفة مني الرجل والمرأة

وأن الولد مخلوق من مائهما

فيه حديث ثوبان رضي الله عنه في قصة لخبر اليهودي، وقد تقدم في الباب الذي قبله بيان صفة النبي وأما (الخبر) فهو بفتح الحاء وكسر هاء، لغتان مشهورتان، وهو العالم.

قوله - (حدثني أبو أسماء الرحبي) هو بفتح الراء ولحاء^(١)، واسمه عمرو بن مَرْثِدٍ الشاميّ الدمشقي. قال أبو سليمان بن زبير^(٢): كان أبو أسماء رحبي من رغبة دمشق، قرية من قرى همدان، بين دمشق وميل، رأيتها عامرة، والله أعلم.

قوله - (فكتب رسول الله ﷺ بعود) هو بفتح الهمزة والكاف، وبالناء لمثثة من فوق. ومعناه: يخط

(١) في (خ): بفتح الحاء والياء

(٢) في نسخة ثلاث: زيد، ولحقب من تاريخ دمشق: (٤٦، ٣٣٥) وتهلّب بكاء: (٢٢، ٢٢٤) وأسير أعلام النبلاء: (٤٩١/٤) وهو أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد الحنفي متوفى سنة ٣٧٩ هـ. محدث دمشق، له كتاب تاريخ مولد حمزة رضي الله عنهم: تاريخ دمشق: (٥٣/٣١٥) وأسير أعلام النبلاء: (١٦، ٤٤٠)

الْأَرْضُ غَيْرِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. «هُمْ فِي الظُّلُمَةِ دُونَ الْجَسْرِ» قَالَ: فَمَنْ أَوَّلُ النَّاسِ إِجَارَةً؟ قَالَ: «فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ» قَالَ الْيَهُودِيُّ. فَمَا تُحَفَّتُهُمْ حِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «زِيَادَةُ كَيْدِ النَّوْنِ» قَالَ: فَمَا غِنَاؤُهُمْ عَلَى نَثَرِهَا؟ قَالَ: «يُنْحَرُ لَهُمْ نُورُ الْجَنَّةِ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِهَا» قَالَ: فَمَا شَرَابُهُمْ عَنِو؟ قَالَ: «مِنْ حَيْنٍ فِيهَا تُسَمَّى سُلْسِيلًا»

يدلّون في الأرض ويؤثرون به فيها، وهذا يفعله المفكر، وفي هذا دليل على جواز فعل مثل هذا، وأنه ليس مُخْتَلًا: حروءة، والله أعلم

قوله ﷺ «هم في الظُّلُمَةِ دُونَ الْجَسْرِ» هو بفتح الجيم وكسر هاء، لغتان مشهورتان، والمراد به هنا الضُّرَابَةُ^(١).

قوله. (فَمَنْ أَوَّلُ النَّاسِ إِجَارَةً؟) هو بكسر الهمزة وبلدي^(٢)، ومعناه: جوازاً وغوراً قوله: (فَمَا تُحَفَّتُهُمْ؟) هي بفتح الحاء وفتحها، لغتان، وهي ما يُهْدَى إلى الرجل ويُخَصَّر به ويلاطف. وقال إبراهيم الحري^(٣): هي طَرَفَةُ الضَّكَّةِ. والله أعلم.

قوله ﷺ. «زِيَادَةُ كَيْدِ النَّوْنِ» هو النَّوْنُ، بوزن، الأولى مضمومة، وهو الحَوْت، وجمعه: نِسْن. وفي الرواية الأخرى: «زِيَادَةُ كَيْدِ النَّوْنِ» والزيادة ولزادة بمعنى واحد، وهو في ضرب الكَيْدِ وهو أطيها.

قوله: (فَمَا غِنَاؤُهُمْ؟) روي على وجهين: أحدهما بكسر العين وبالدال المعجمة، والثاني بفتح العين وبالدال المهملة. قال القاضي عياض: هذا الثاني هو الصحيح، وهو رواية الأكثرين، قال: والأول ليس بشيء^(٤). قلت: وله وجه، وتقديره: ما غنواهم في ذلك الوقت؟ وليس المراد السؤال عن غلاتهم دائماً، والله أعلم.

قوله: (على نَثَرِهَا) بكسر الهمزة مع إسكان الناء، ويفتحها جميعاً، لغتان مشهورتان. قوله ﷺ «مِنْ حَيْنٍ فِيهَا تُسَمَّى سُلْسِيلًا» قال جماعة من أهل اللغة والمفسرين السُّلْسِيلُ: اسم للعين. وقال مجاهد وغيره هي شديدة الجري وقيل هي السَّيْسَةُ الدَّيْثَةُ.

(١) في (خ): لسر ه، وهي لغة في الضُّرَابَةُ.

(٢) في (خ): بدساق.

(٣) في (خ): الحري، وفي (ص): (وهنا: الحري). والمجتب من (المعجم): (١٥٣/٢).

(٤) (إكمال المعجم): (١٥٤/٢).

قَالَ: صَدَقْتُ. قَالَ: وَجِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنْ شَيْءٍ لَا يَغْنَمُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ إِلَّا نَبِيٌّ، أَوْ رَجُلٌ، أَوْ رَجُلَانِ، قَالَ: «يَنْفَعُكَ إِنْ حَدَّثْتُكَ؟» قَالَ: أَسْمَعُ بِأُذُنِي، قَالَ: جِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنِ الْوَلَدِ؟ قَالَ: «مَاءُ الرَّجُلِ أَبْيَضُ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا، فَعَلَا مِنْهُ الرَّجُلُ مِنْهُ الْمَرْأَةُ، أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَإِذَا هَلَكَ مِنْهُ الْمَرْأَةُ مِنْهُ الرَّجُلُ، أَتْنَا بِإِذْنِ اللَّهِ» قَالَ الْيَهُودِيُّ: لَقَدْ صَدَقْتَ، وَإِنَّكَ لَنَبِيٌّ، ثُمَّ نَصَرَفَ فَذَهَبَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ سَأَلَنِي هَذَا عَنِ الَّذِي سَأَلَنِي عَنْهُ وَمَا لِي عِلْمٌ بِشَيْءٍ مِنْهُ حَتَّى أَتَانِي اللَّهُ بِهِ».

[٧١٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَدَارِمِي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ خَافَقٌ مُعَاوِيَةَ بْنُ سَلَامٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ يُمِثِّلُهُ، عَمِرَ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «رَأَيْدَةُ كَيْدِ النَّونِ» وَقَالَ: «أَذْكَرُ، وَأَنْثُ» وَلَمْ يَقُلْ: «أَذْكَرَا، وَأَنْثَا».

قوله ﷺ «أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللَّهِ» و«أَنْثَا بِإِذْنِ اللَّهِ» معنى الأول كان الولد ذكراً، ومعنى الثاني كان أنثى وقوله: «أَنْثَا» بلمد في أوله وتخفيف النون، وقد روي بالقصر وتشديد النون، والله أعلم.



٩ - [باب صفة غسل الجنابة]

[٧١٨] ٣٥ - (٣١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَارِثَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ

باب صفة غسل الجنابة

قال أصحابنا: كما غسل الحنابلة أن يبدأ المعتسل فنعسان ثلثه ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء، ثم يغسل ما على فرجه وسائر بدنه من الأذى، ثم يتوضأ وضوءاً للصلاة بكامله، ثم يدخل أصابعه كلها في الماء فيغرف غرفة يخلل بها أصول شعره من رأسه وحقيقته، ثم يحثي على رأسه ثلاثاً حثيثاً، ويتعهد معاجيف بدنه، كالإبطيين وداخل الأذنين والسرّة وما بين الأبيتين وأصابع الرجلين وعكس البطن وغير ذلك، فيوصل الماء إلى جميع دمه، ثم يفيض على رأسه ثلاثاً حثيثاً، ثم يفيض الماء على سائر جسده ثلاثاً مرات، بذلك في كل مرة ما تصل إليه يداؤه من بدنه، وإن كان يعتسل في نهر أو بركة، اعلم فيه ^(١) ثلاث مرات، ويوصل الماء إلى جميع بشرته والشعور الكثيفة والحفيفة، ويعم بالغسل ظهر الشعر وباطنه وأصول جنابته.

ولمستحب أن يبدأ بيمينه وأعلى بدنه، وأن يكون مستقبلاً القبلة، وأن يقول بعد لفراغ أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وينوي الغسل من قول شروعه فيما ذكرته، ويستحب ^(٢) لية إلى أن يفرغ من غسله، فهذا كمال الغسل.

وساغت من هذا النية في أول ملاقة أول جزء من لبدن للماء، وتعميم لبدن بشعره ونشره بالماء ومن شرعه أن يكون لبدن طاهراً من النجاسة وما رد على هذا مما ذكره شافعية.

وينبغي لمن اعتسل من لبدن كالأبريق وبحره أن يتحقق لدقيقته قد يعمل عنها، وهي أنه إذا استنجى وطهر محل الاستنجاء بالماء، فينبغي أن يغسل محل الاستنجاء بعد ذلك بنية غسل الجنابة؛ لأنه إذا لم تعبثه الآن ربما غفل عنه بعد ذلك، فلا يصح غسله لترك ذلك، وإن ذكره احتج إلى من فرجه، فيتفضل وضوءه، أو محتج إلى كثرة في لف نخرة على يده، والله أعلم.

(١) في (ص) و(هـ): فيها.

(٢) في (خ): ويستحب.

يَدْيِهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ يَمِينِيهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ قَرَجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِبَصَلَاةٍ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ

هذا مذهبا ومذهب كثير من الأئمة. ولم يوجب أحد من لعلماء لدنك في الغسل ولا في الوضوء إلا مالك و لمؤني، ومن مواهم يقول: هو سنة، لو تركه صححت طهارته في الوضوء والغسل، ولم يوجب أيضاً الوضوء في غسل الجنابة إلا داود الظاهري، ومن سواه يقولون: هو سنة، فلو أهمل لماء على جميع يديه من غير وضوء، صح غسله واستباح به الصلاة وغيرها، ولكن الأفضل أن يتوضأ كما ذكر. وتحصل القصيدة بالوضوء قبل الغسل أو بعده، وإذا توضأ أولاً لا يأتي به ثانياً فقد انفق العلماء على أنه لا يستحب وضوءه، والله أعلم.

فهذا مختصر ما يتفق بصفة الغسل، وأحاديث الباب تدل على معظم ما ذكرناه، وما بقي فله دلالة مشهورة، والله أعلم.

وعلم أنه جاء في روایات عائشة رضي الله عنها في «صحيح البخاري» ومسلم: أنه ﷺ توضأ وضوءه للصلاة قبل إفضاؤه لمداء عليه، فظاهر هذا أنه ﷺ أكمل الوضوء بغسل الرجلين، وقد جاء في أكثر روایات ميمونة: أنه توضأ، ثم أفاض الماء عليه، ثم تمحى فغسل رجله. وجاء في رواية من حديثه رواه البخاري: توضأ وضوءه للصلاة غير قدميه، ثم أفاض الماء عليه، ثم نحى قدميه فغسلهما ^(١). وهذا تصريح بتأخير غسل القدمين.

وللشافعي رحمه الله قولان: أحدهما وأشهرهما والمختار منهما أنه يكمل وضوءه بغسل القدمين. والثاني: أنه يؤخر غسل القدمين.

فعنى لقول الضعيف ينادي روايات عائشة وأكثر روایات ميمونة على أن المراد بوضوء الصلاة أكثره، وهو ما سوى الرجلين كما بينته ميمونة في رواية البخاري، فهذه الرواية صريحة، وتدل الرواية ^(٢) معجزة للتأويل، فيجمع بينهما بما ذكرناه

وأما على المشهور الصحيح فيمس بظاهر الروایات المشهورة المستفيضة عن عائشة وميمونة جميعاً في تقديم وضوء الصلاة، فإن ظاهره كمال الوضوء، وهذا كان الغلب والعادة المعروفة له ﷺ، وكان يُعيد غسل القدمين بعد إفرغ لإزالة لطيف لا لأجل الحنية، فتكون رُحْل مغسولة مرتين، وهذا هو لأكمل لأفضل، فكان ﷺ يواظب عليه.

(١) البخاري ٢٤٩.

(٢) في (ص) و(هـ) مروي.

يُدْحَلُ أَصْبَعُهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّ قَدْ اسْتَبْرَأَ، حَقَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ خَفَاتٍ ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. [بخاري ٢٤٨، أبو داود ١٧٢٠].

[٧١٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا اسْنُ ثُمَيْرٍ، كُنْهُمُ عَنْ هِشَامٍ فِي هَذَا الْإِسْنَدِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ. [مسند ٧١٨، ٧٢٠].

[٧٢٠] ٣٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَبَدَأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ ذَكَرَ فَنَحَوَ حَوِيتِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلَ الرَّجْلَيْنِ. [أحمد ٢٤٢٥٧].

[٧٢١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْقُدْسِ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَذَّ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، يَدَا فَغَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ بِمِثْلِ وَضُوئِهِ لِلصَّلَاةِ. [أحمد ٧١٨، ٧٢٠].

[٧٢٢] ٣٧- (٣١٧) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ لِسَعْدِيِّ: حَدَّثَنِي عُمَيْسُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ بَرِّ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي خَالَتِي سَيْمُونَةُ

وَأُمُّ رُوَيْةُ الْبُخَارِيُّ عَنْ سَيْمُونَةَ، فَجَرَى ذَلِكَ مَرَّةً أَوْ نَحْوَهَا يَدَا لِحْجَاوَاهُ، وَهَذَا كَمَا ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثَ ثَلَاثًا، وَمَرَّةً مَرَّةً، فَكَانَ لثَلَاثٍ فِي مَعْظَمِ الْأَوْقَاتِ يَكُونُهُ الْأَفْضَلُ، وَالْمَرَّةُ فِي نَادِرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ لِيَدُنِ الْحِجَاوَاهُ، وَنَظَرْتُ هَذَا كَثِيرَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَأَمَّا نِيَّةُ هَذِهِ لَوَضُوءٍ، فَيُسَوَّى بِهِ دَفْعُ الْحَدَثِ لِأَصْغَرٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا غَيْرَ مُحَدِّثٍ فِيهِ يَسُوَّى بِهِ سِنَّةُ الْغُسْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (يُدْحَلُ أَصْبَعُهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ) إنما فعل ذلك ليلئس لشعره ويرطبه فيسهل مرور الماء عليه.

قوله: (حتى إذا رأى أن قد استبرا، حقن على رأسه ثلاث خفّات) معنى (استبرا) - أوصل البَلْلَ إلى جميعه - ومعنى (حقن) أخذ الماء بيديه جميعاً

(١) في (غ): بألف. وفي (ص): أله.

قَالَتْ: أَذْنَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُسْلَهُ مِنَ الْحَبَابَةِ، فَعَسَلَ كَفَّيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَتَخَلَّ بِدُهُ فِي لَانَاءٍ، ثُمَّ أَفْرَغَ بِهِ عَلَى فَرْجِهِ وَعَسَنَهُ بِشِمَالِيهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِيهِ الْأَرْضَ فَدَلَكَهَا ذَلِكَ شَدِيدًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَاتٍ مِنْ دُهُ كَفَّهُ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِزْلِيلِ فَرَدَّهٗ. (أحاديث ٢٥٧)

[رواه ٢٧٣].

قولها: (أذنيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُسْلَهُ مِنَ الْحَبَابَةِ) هو بضم لغوي، وهو الماء الذي يُغسل به.

قولها: (ثم ضرب بيده الأرض، فدلكها دلكاً شديداً) فيه أنه يُستحبُّ لمسححي بالماء إذا فرغ أن يغسل بيده بتراب أو أَشْتَلًا^(١)، أو يدلكها بالتراب أو بالحنطة ليذهب الاستسقاء منها

قولها: (ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفات ملء كفه) هكذا هو في الأصول التي سالت. (كفه) بمعنى لإفراجه، وكذا نقله القاضي عياض عن رواية الأكثرين؛ قال: وفي رواية الطبري: (كفّيه) بالفتح، وهي معسرة لرواية الأكثرين^(٢). و(الحفنة) ملء لكفين جميعاً.

قولها: (ثم أتيت بالمزليل، فردّه) فيه استحباب ترك تنشيف لأعضاء؛ وقد اختلف أصحابنا في تنشيف الأعضاء في الوضوء والغسل على خمسة أوجه:

أشهرها: أن يستحب تركه، ولا يقاد فعله مكروه. والثاني: أنه مكروه. والثالث: أنه مباح يستوي فعله وتركه، وهذا هو الذي نخدّره؛ فإن لمع ولا استحباب يحتاج إلى دليل ظاهر. والرابع أنه مستحب؛ لم فيه من الاحتراز عن الأوساخ. وخامس: يُكره في الضيف دون الشتاء. هذا ما ذكره أصحابنا.

وقد اختلف لصحة وغيرهم في التنشيف على ثلاثة مذاهب:

أحدهم: أنه لا بأس به في الوضوء والغسل. وهو قول أنس بن مالك ومالك والثوري.

والثاني: أنه مكروه فيهما. وهو قول ابن عمر وابن أبي شيبة.

والثالث: يُكره في الوضوء دون الغسل. وهو قول بن عباس رضي الله عنهما.

(١) لأشهر. نوع من الشجر يستعمل في أو بعده في غسل الشارب والأيدي. (المعجم الوسيط) (أش)

(٢) إكمال المعجم: (١٥٦/٢)

[٧٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّاحِ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَالأَشْجُ وَرَسْحَاقُ، كُلُّهُمْ عَنْ وَكِيعٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا إِفْرَاقٌ لثَلَاثِ حَقَائِقَ عَلَى الرُّأْسِ، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ وَصْفُ الوُضُوءِ كُلِّهِ، يَذْكُرُ المَضْمَضَةَ وَالاِسْتِشْقَ فِيهِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ ذِكْرُ المُنْبِيلِ. [حمد ٢٦٧٩٨، ٢٦٧٩٩، روبر ١٧٢٢].

[٧٢٤] ٣٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ مَنْبَلٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِي خَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِمَنْبَلٍ فَلَمْ يَمْسَهُ، وَجَعَلَ يَقُولُ بِالماءِ هَكَذَا، يَعْنِي: يَنْفُضُهُ. روبر ٧٢٢، ٧٢٣.

وود جاء في ترك التشفيف هذا الحديث والحديث الآخر في «المصحيح» أنه ﷺ اغتسل وخرج ورأسه يقطر ماء^(١).

وأما فعل التشفيف، فقد رواه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم من أوجه، لكن أسانيدنا ضعيفة؛ قال الترمذي لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء^(٢) وقد احتج بعض العلماء على إباحة التشفيف بحول ميمونة في هذا الحديث (وجعل يقول بالماء هكذا، يعني: ينفضه) قال: فإذا كان العوض مباحاً كان التشفيف منه، أو أولى؛ لا اشتراكهم في إزالة الماء، والله أعلم.

وأما (منديل) فبكسر الميم، وهو معروف. وقال ابن عارص: لعنه مأخوذ من المنديل، وهو المنقش^(٣) وقال غيره: هو مأخوذ من المنديل، وهو الوسخ؛ لأنه ينال به. ويقال: تنذلت بالمنديل قال الجوهري: ويقال أيضاً: تمسكت به، وأنكره الكسائي^(٤)، والله أعلم.

قولها: (وجعل يقول بالماء هكذا، يعني: ينفضه) فيه دليل على أن نفض اليد بعد الوضوء والغسل لا بأس به، وقد اختلف أصحابنا فيه على أوجه.

أشهرها أن المستحب تركه، ولا يقال إنه مكروه. والثاني، أنه مكروه. والثالث: أنه مباح.

(١) البخاري: ٦٤١، ومسلم: ١٣٦٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وهو في «مسند أحمد»: ٧٢٣٨.

(٢) قوله بعد: «روى فيه حديثان: ٥٣، ٥٤».

(٣) المعجم: ٨٦٢ (١) والمفرد: ٤٠٠ (٥/٤١٠).

(٤) «المصباح»: (منديل).

[٧٢٥] ٣٩ - (٣١٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْقُرَيْيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غُتَّسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْجَلَابِ، فَتَأْخُذُ بِكَفِّهِ، بَدَأُ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ. [المغازي: ٢٩٨].

يستوي فعله وتركه. وهذا هو الأطهر لمختار، فقد جاء هذا الحديث الصحيح في الإباحة، ولم يشتر في لئله شيء أصلاً، والله أعلم.

قوله: (وحدثنا محمد بن لمثى القرري) هو يفتح عين و لتوب ويدلزي

فوله: (دعا شيء نحو الجلاب) هو بكسر الحاء وتحفيف اللام وآخره باء موحدة، وهو إذا يحب فيه، ويقال له: المخلب، أيضاً، بكسر الميم. قال الخطابي: هو إذا يسع قذراً حلبة ناقة^(١). وهذا هو المشهور الصحيح المعروف في الرواية، وذكر الهروي^(٢) عن الأزهري^(٣) أنه الجلاب، يضم لجيم وتشديد للام. قال الأزهري: وأردته ماء لورد، وهو فارسي معرب وأنكر الهروي هذا وقال: أراه للجلاب، وذكر نحوه ما قدمته، والله أعلم^(٤).



(١) معالم التنزيل: (١٤١/١) وفروجه لحيث: (١٦٦/١)

(٢) في التوقيف: (جيب).

(٣) تهذيب لمعة: (١١/٦٣)

(٤) في (ج) بعد هذا آخر الجزء الأول، ونحمد الله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وأصحابه

وأروجه وذريته وسليم، والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً

١٠ - [باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة

في إناء واحد في حالة واحدة، وغسل أحدهما بفضل الآخر]

[٧٢٦] ٤٠ - (٣١٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَرْثُورٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَادَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِنَاءٍ - هُوَ لَفَرَقٌ - مِنْ الْجَنَابَةِ.

[نظر: ٧٢٦].

باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة

من إناء واحد في حالة واحدة، وغسل أحدهما بفضل الآخر

أجمع المسمون على أن الماء الذي يجري في الوضوء ولُحْسِلَ غيرُ مَقْدَرٍ، بل يكفي فيه القليل والكثير إذا وجد شرطُ الغُسلِ، وهو جريانُ الماءِ على الأعضاء - قال أشافعي رحمه الله تعالى - وقد يرفق بالقليل فيكفي، ويُحرق بالكثير فلا يكفي^(١).

قال العلماء: والمستحبُّ ألا يَقْصُرَ في الغُسلِ عن صاع، ولا في الوضوء عن مُدٍّ، والصَّاعُ خمسة أروطال وثُلُثٌ^(٢)، والمُدُّ رطل وثلث، وذلك معتبرٌ على التقريب لا على التحديد. هذا هو لصواب مشهور، وذكر جماعة من أصحابنا وجهاً لبعض أصحابنا أن الصَّاعَ هنا ثمانية أروطال، والمُدُّ رطلان. وأجمع العلماء على النهي عن الإسراف في الماء ولو كان على شاطئ البحر، والأظهر أنه مكروه كراهة تنزيه. وقال بعض أصحابنا: الإسراف حرام، والله أعلم.

وأما تطهر^(٣) لرجل والمرأة من إناء واحد، فهو جائز بإجماع المسلمين؛ لهذه الأحاديث التي في الباب وأما تطهر^(٣) المرأة بفضل الرجل، فمختار بالإجماع أيضاً.

وأما تطهر^(٣) الرجل بفضلها، فهو جائز عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وجمهور العلماء، سواء خلت به أو لم تحل. قال بعض أصحابنا: ولا كراهة في ذلك؛ للأحاديث الصحيحة الواردة به وذهب أحمد بن حنبل وداود إلى أنها إذا خلت بالماء واستعمته لا يجوز للرجل استعمال فضلها، ورؤي هذا

(١) (لام) (٤٤/١)

(٢) ينفذ في (ص) و(هـ). يذهب لـ (ج)

(٣) في (ص) و(هـ). تطهر

[٧٢٧] ٤١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا
اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدِ، وَرَهْبِيُّ بْنُ خَرَبٍ،
قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ

عن عبد الله بن سرجس^(١) ولحسن البصري، ورؤي عن أحمد كملهين ورؤي عن الحسن وسعيد بن
المسيب كراهة فضيها مطلقاً.

والمحترم قاله الجهمهيه لهذه لأحاديث بصحيحة في تطهره ﷺ مع أزواجه، وكل واحد منهما
يستعمل فضل صاحبه، ولا تأثير لخلوة، وقد ثبت في الحديث الآخر أنه ﷺ اعتس بقض بعض أزواجه،
رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأصحاب «لسن» قال الترمذي. هو حديث حسن صحيح^(٢).

وأما الحديث الذي جاء به، وهو حديث الحكم بن عمرو^(٣)، فأجاب العلماء عنه بأجوبة:

أحدها. أنه ضعيف، ضعفه أئمة الحديث، منهم بخاري وغيره

الثاني: أن لمروءة لنهي عن فصل أعضائها، وهو لم يتفق قط منها، وذلك مستعمل

الثالث: أن النهي للاستحباب والأفضل، والله أعلم.

قوله: (الفرق، قال سفیان هو ثلاثة أصح) أما كونه ثلاثة أصح، فكنا قال الجهمهيه، وهو فتح
الفاء وفتح الراء وإسكانها، لعن حكما من ثريد^(٤) وجماعة غيره، وفتح أفصح وأشهر، وزعم
ليجتي^(٥) أنه الصواب، وليس كما قال، بن هما لغتان.

وأما قوله. (ثلاثة أصح) فصحيح، وقد جهل من أكره هذا وزعم أنه لا يجوز إلا أصح^(٦)،
وهذه منه عقدة بيئة أو حيلة ظاهرة، فإنه يجوز أصح وأصح، فالأول هو لأصل، والثاني على

(١) لمربي، لصحابي معمر ؓ مات في دولة عبد الملك بن مروان سنة سبع وثلاثين بمصر «سير أعلام النبلاء»
(٤٢٦/٣)

(٢) أبو داود ٦٨٠، والترمذي ٦٥، والبيهقي ٣٢٥، وابن ماجه ٣٧٠ من حديث ابن عمر ؓ وهو في المسند
أحمد ٢٩٠٢.

(٣) أخرجه أبو داود ٨٢، والترمذي ٦٤، والنسائي ٣٤٣، وابن ماجه ٣٧٢، وأحمد ١٧٨٦٣، وحسن الترمذي

(٤) في الجهمهيه البعثة: (٧٨٥/٢)

(٥) في المتنقي ٩٥/١.

(٦) سذكر المصنف عند حديث ٢٨٨٣ أن هذا قول ابن مكى في كذبه التتقيف المسند مع شيء من تفصيل

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ فِي الْقَدَحِ - وَهُوَ الْفَرْقُ - وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَهُوَ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ. وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. قَالَ قُتَيْبَةُ قَالَ سُفْيَانُ: وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ.

[تجويد: ٢٤٠٨٩، ر. سجاري: ٢٥٠].

[٧٢٨] ٤٢ - (٣٢٠). وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: خَلَلْنَا شَعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ خَفْصٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ أُنْ وَأَخُوهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَسَأَلَهَا عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ قَدِيرٍ الصَّاعِ، فَاعْتَسَلْتُ، وَبَيْنَمَا سَتَرُ، وَأَفْرَعْتُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا. قَالَ: ...

لقب، فتقدم إناؤه على الماء وتقلب ألفاً، وهذه كما قالوا: ^(١) أَلْفٌ، وشبهه. وفي الصَّاع لُغَتَانِ: التَّكْثِيرُ والتَّأْيِثُ، ويقال: صَدَعٌ، وصَوَّعٌ، بفتح لصاد ولو أو، وصَوَّاعٌ، ثلاث لغات.

وَأَمَّ قَوْلَهَا (كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْفَرْقِ) لَعَطَةً (مِنْ) هَذَا الْمَرْذُوبِ لِحَيْضٍ وَالْإِنَاءِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ الْمَاءُ مِنْهُ، وَلَيْسَ الْمَرْذُوبُ أَنَّهُ يَغْتَسِلُ بِمِلْءِ الْفَرْقِ. بِدَلِيلِ الْحَدِيثِ الْآخَرِ (كَنْتُ أَغْتَسِلُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَدَحٍ يَقُلُّ لَهُ: لَفَرْقٍ) وَبِدَلِيلِ الْحَدِيثِ الْآخَرِ (يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ فِي الْقَدَحِ) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ: (فِي الْقَدَحِ) وَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَعْنَاهُ مِنَ الْقَدَحِ.

قَوْلُهُ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ أَنَا وَأَخُوهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَسَأَلَهَا عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ قَدِيرٍ الصَّاعِ، فَاعْتَسَلْتُ وَبَيْنَمَا سَتَرُ، وَأَفْرَعْتُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا)

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ظَهَرَ الْحَدِيثُ أَنَّهُمَا رَأَى عَمَلَهَا فِي رَأْسِهَا وَأَعَالِي حَسِيدهَا، يَجِلُّ لَآيِ النَّحَرِ النَّصْرُ إِلَيْهِ مِنْ ذَاتِ الْمَحْرَمِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا أَثَرًا مِنَ الرِّضَاعَةِ كَمَا ذَكَرَ، قَبْلَ سَمْعِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ ^(٢)، وَكَانَ أَبُو سَلَمَةَ ابْنَ أَخْتِهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْهُ أُمُّ كَثُومَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ الْقَاضِي: وَلَوْ لَا أَنَّهُمَا شَهِدَا ذَلِكَ وَرَأَيَاهُ، لَمْ يَكُنْ لاسْتِدْعَائِهِ الْمَاءَ وَظَهْرِ رِجْلَيْهَا بِحَضْرَتِهِمْ مَعْنَى، إِذْ لَوْ

(١) جمع درء وأصله أَكْثَرُ.

(٢) في (ج): مِنْ

(٣) في (ج): زَيْدٌ، وَاتَّكَيْتُ هُوَ قَوْلُ لَمَّا فِي (كَمَا لَا تَعْنِي) (٢/٢٦٣)

وَكَانَ أَرْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَأْخُذْنِي مِنْ رُؤُوسِهِنَّ حَتَّى تَكُونَ كَالْوُفَرَةِ . [أحمد ٢٤٤٣٠، البيهقي ٢٥١].
 [٧٢٩] ٤٣ - (٣٢١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ
 بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا
 غُتِّلَ بِدَأْ يَمِينِهِ، فَصَبَّ عَلَيْهَا مِنْ لَمَاءٍ فَغَسَلَهَا، ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ عَلَى الْأَذَى الَّذِي بِهِ يَمِينُهُ،
 وَغَسَلَ عَنْهُ شِمَالَهُ، حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ ذَلِكَ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا
 وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ وَنَحْنُ جُثَيَانِ [أحمد ٢٤٠١٤، مسنداً لرواه البيهقي ٧٢٧].

فعلت ذلك كله في ستر عنهما، لكن عبثاً ورجع الحال إلى وصفها له، وإنما فعلت لستر لبستر أسافل
 البدن وما لا يحسن للشعر نظره، والله أعلم.

و(الرخصة) و(الرضاع) بفتح لاء وكسره فيهما، لغتان، الفتح أفصح.

وفي هذا الذي فعلته عائشة دلالة على استحباب لتعقيم ما يوصف بالعمل، فإنه أوقع في النفس من
 لغزله، ويثبت في الحفظ ما لا يثبت بالقول، والله أعلم.

قوله (وكان أرواج رسول الله ﷺ يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوفرة) الوفرة أوسع وأكثر من
 للثة، واللمة ما يُلْمُ بالمتكبرين من الشعر، قوله لأصمعي وقد غيره: الوفرة أقل من اللمة، وهي ما
 لا يحاوز الأذنين وقال أبو حنيفة وفرة ما غطى الأذنين من شعر.

قال القاضي عياض لمعروف أن نسبة لعربٍ إنما كن يتخذن لقرون ونُدُون، ولعن أرواج
 النبي ﷺ فعلمن هذا بعد وفاته ﷺ لتركهن التزُّين واستغنائهن عن تطويل الشعر، وتخفيفاً^(١) لمؤنة
 رؤوسهن. وهذا الذي ذكره القاضي من كونهن فعلته بعد وفاته ﷺ لا في حياته، كذا قاله أيضاً غيره،
 وهو متعين، ولا يُظن بهن فعله في حياته ﷺ.

وفيهِ دليل على جواز تخفيف الشعر للنساء، والله أعلم.

قولها. (ونحن جُثَيَان) هذا جارٍ على إحدى اللغتين في الجُثْب أنه يثنى ويُجمع، فيقال: جنب
 وجنبان وجُثَيَان وأجانباء، والمغة الأخرى: رَجَبٌ جَصِبٌ، ورجلان جُثْبٌ، ورجلٌ جنبٌ ونسبة جنب،
 ملقط واحد، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ جُنْبًا﴾ [سورة ١٦] وقال تعالى: ﴿وَلَا جُنْبًا﴾ [سورة ٤٣] وهذه

(١) في (نسخ) صحيح، وأبو حنيفة، في (١٦٤/٢) في (المعجم) ١٦٤/٢.

[٧٣٠] ٤٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَكْرٍ - وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُتَنَبِّهِ بْنِ الرَّبِيعِ - أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي الْيَوْمِ الْوَحِيدِ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ، أَوْ قَرِيباً مِنْ ذَلِكَ. (إسناده ٧٢٧)

[٧٣١] ٤٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَعْتَسِلُ ثَلَاثَ أَمْدَادٍ مِنْ إِيَّاهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ - تَخْتَلِفُ أَيْلِينَا فِيهِ مِنَ الْحَنَانَةِ الْحَبِيبَةِ ٢٠٥٥٩٣. (إسناده ٧٦١)

اللمعة أقصَحُ وأشهر، ويُقال في لفعل أَجْنَبَ الرَّحْلَ، وَجُنِبَ، بِضَمِّ لَجِيمٍ وَكسْرِ النُّونِ، وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ وأشهر وأصلُ الحديثِ في اللُّغَةِ لُجْدٌ، وَطُطِقَ عَلَى الذِّئْبِ وَجِبَ عَلَيْهِ عُسٌّ بِجَمْعٍ أَوْ خُرُوجٍ مَنِئٍ، لِأَنَّهُ يَجْتَنِبُ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ وَالْمَسْجِدَ وَيَتَعَدَّى عَنْهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُهُ: (عَنْ عِرَاكِ) هُوَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ.

قَوْلُهُ: (أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي الْيَوْمِ الْوَحِيدِ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ) وَفِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى: (مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ أَيْلِينَا فِيهِ)

قَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي فِي تَفْسِيرِ الرُّوَايَةِ الْأُولَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْفَرِدُ فِي اعْتِسَالِهِ بِثَلَاثَةِ أَمْدَادٍ. وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ امْتِرَادُهَا بِأَلَمِّ هَذَا الشَّعْرِ، وَيَكُونُ مَوَاقِفُهَا لِحَدِيثِ الْفَرَقِ (١).

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَاعْتِسَالًا مِنْ إِيَّاهُ يَسَعُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ وَزَادَ ذَلِكَ مَرَّةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ إِنَّهُ وَقَعَ فِي هَذَا لِحَدِيثِ (ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ أَوْ قَرِيباً مِنْ ذَلِكَ) وَفِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى (كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ هُوَ الْفَرَقُ) وَفِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى (مَدَّهَا بِإِيَّاهُ قَدْرَ الصَّبَاحِ فَاعْتَسَلَتْ فِيهِ) وَفِي الْآخَرَى: (كَانَ يَغْتَسِلُ بِحُمْسٍ مَكَانِكَ وَيَتَوَضَّأُ بِشَكْوَاكَ) وَفِي الْآخَرَى (يَعْمَلُهُ الصَّبَاحُ، وَيُوضَّئُهُ الْمَدَى) وَفِي الْآخَرَى (يَتَوَضَّأُ بِالْمَدَى وَيَغْتَسِلُ بِالصَّبَاحِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ).

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ: الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ أَنَّهَا كَانَتْ اخْتِصَالَاتٍ فِي أَحْوَالٍ وَجُدَّ فِيهَا أَكْثَرُ مَا سَتَعْمَلُهُ وَأَقْبَلُهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا حَدَّ فِي قَدْرِ مَاءِ الطَّهَارَةِ يَجِبُ سِتْفَوْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

[٧٣٢] ٤٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ عَصِمٍ لِأَحْوَل، عَنْ مُعَاذَةَ، عَنْ هَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِيَاءٍ - بَيْنِي وَبَيْنَهُ - وَاجِدٌ قِيَادِرُنِي حَتَّى أَقُولَ: دَعْ لِي، دَعْ لِي. قَالَتْ: وَهُمَا جُنُبَانِ. [احمد ٢٤٧٢٣] (لو نظر ٧٣٢).

[٧٣٣] ٤٧ - (٣٢٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي مَيْمُونَةُ أَنَّهَا كُنْتُ تَغْتَسِلُ هِيَ وَنِسِيُّ ﷺ فِي إِدَاءٍ وَاحِدٍ. [احمد ٢٦٧٩٧].

[٧٣٤] ٤٨ - (٣٢٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حَرْبٍ: أَخْبَرْتَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَكْبَرُ عَلَمِي - وَالَّذِي يَخْطُرُ عَلَى بَالِي - أَنَّ أَبَا الشَّعْثَاءِ أَخْبَرَنِي، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ نَحْصِلَ مَيْمُونَةَ. [احمد ٢٤٦٥].

[٧٣٥] ٤٩ - (٣٢٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلَانِ فِي إِلْئَاءٍ الْوَاحِدِ مِنَ الْجَنَابَةِ. [احمد ٢٦٤٩٨، وبحري ١٩٢٩] (لو نظر ٦٨٣).

قوله: (عن أبي الشعثاء) اسمه جابر بن زيد.

قوله (علمي - والذي يخطر على بالي - أن أبا الشعثاء أخبرني) يقال: يحصر، بصم لطاء وكسره، لغتن، الكسر أشهر^(١)، معناه: يشر ويجري. (والبال) القلب والذهن قال الأوهري يقال: يخطر ببالي وعني بلي كذا، يخطر خطوره إذا وقع ذلك في باله وهلك^(٢). قال غيره: لحاطر لهاجر، وجمعه حواصر.

وهذا الحديث ذكره ميسرة مشرعة، لا أنه قصد لاعتماده عليه، والله أعلم

(١) سم يذكر صاحب «المصباح» ولا انضم، وذكرهما غيره، وقد في أراج لغوس^(١)، قال شيخنا [ابن خليل العسلي] وقد فرق بينهما صاحب «لا تصحيف» [الرعي] حيث قال: خصر لشيء ياله يهتفون، بانضم، وخطر رجس يحصر، بالكسر، وخصر في ثوبه «لا تصحيف» قاله ابن الفطوح وابن سبويه من ذكر لعتين، وهو أن تكسر في (خطر في مشقة) أعرف

(٢) التهذيب المنها، (٧/ ١٠٣).

[٧٣٦] ٥٠ - (٣٢٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَغْنِي عَنْ مَهْدِيٍّ - قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِخَمْسِ مَكَائِكَ وَيَتَوَضَّأُ بِمَكُوكٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى بِخَمْسِ مَكَائِيٍّ. وَقَالَ ابْنُ مُعَاذٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ جَبْرِ. [حسب ١٢١١٥ روى ٧٣٧].

[٧٣٧] ٥١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ وَسْعَرٍ، عَنْ ابْنِ جَبْرِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ. [أبو جبر ١٢١١٥ روى ٧٣٦].

[٧٣٨] ٥٢ - (٣٢٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَذَرِيُّ وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ يَشْرِ بْنِ الْمُقْصِلِ - قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا يَشْرٌ -: حَدَّثَنَا أَبُو رِيحَانَةَ، عَنْ سَقِينَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغَسِّلُهُ الصَّاعَ مِنَ الْمَاءِ مِنَ الْحَنَابَةِ، وَيُوضِّئُهُ الْمُدَّ. [أبو جبر ٧٣٩].

قوله: (عن عبد الله بن عبد الله بن جبر) وفي الرواية الأخرى: (عن ابن جبر) هذا كله صحيح، وقد أنكره عنه بعض الأئمة وقال: صوابه (ابن جبر) وهذا غلط من هذا المعترض، بن بقدر فيه جبر وهو عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك وممن ذكر الوجهين فيه الإمام أبو عبد الله البخاري^(١). وأن مسعراً وأب لعميس وشعبة وعبد الله بن عيسى يقولون فيه: من جبر، والله أعلم.

قوله: (كان رسول الله ﷺ يغتسل بخمس مكايك ويتوضأ بمكوك) وفي رواية (خمس مكاكي) بتشديد الباء و(المكوك) فتح الميم وضم الكاف الأولى وتشديدها، وجمعه مكايك ومككي، ولعل المراد بالمكوك هنا لمد، كما قال في لروية لأخرى. (يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد).

قوله: (حدثنا أبو ريحانة، عن سقينة) اسم (أبي ريحانة) عبد الله بن قنبر، ويقال: زيد بن مطر وأما (سقينة) فهو صاحب رسول الله ﷺ ومولاه، يقال اسمه مهران بن قنوخ، وقيل: سمه نجوان^(٢)، وقيل: عمير، وقيل: رومان، وقيل: قيس، وقيل: شسة. بإسكان الميم بعد شين وبعده

(١) في (التدريج الكبير): (٦٢٦/٥)

(٢) في (مسنن) و(أهمل) و(بحر)، ولعلبت هو قنوخ كما في (المصنف)

[٧٣٩] ٥٣ - (***) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ (ح). وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّبَاحِ وَيَتَطَهَّرُ بِالْمُدِّ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ حُجْرٍ: أَوْ قَالَ: وَيَتَطَهَّرُ الْمُدَّ، وَقَالَ: وَقَدْ كَانَ كَبِيرًا، وَمَا كُنْتُ أَتَقُ بِحَدِيثِهِ. (راحمه - ٢١٩٣١).

بَاءٌ مَوْحَدَةٌ. كَثِيرَةٌ. لِمَشْهُورَةِ أَبِي عَرَبٍ لِرَحْمَنِ، وَقِيلَ: أَبُو الْبَخْتَرِيِّ قِيلَ: سَبَبُ تَسْمِيَةِ سَفِيَّةَ أَنَّهُ حَمَلُ مَدْعَا كَثِيرٍ لِرُفْقَةٍ فِي الْغَزْوِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتَ سَفِيَّةٌ»^(١)

قوله: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن عُثَيْبٍ (ح). وحلشي علي بن حُجْرٍ حدثنا إسماعيل، عن أبي ریحانة، عن سفيّة - قال أبو بكرٍ صاحب رسول الله ﷺ - قال كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصباح ويتطهر بالمد. وفي حديث ابن حُجْرٍ أَوْ قَالَ: ويتطهر المد، قال: وقد كان كبيراً، وما كنت أتق بحديثه).

المشرح:

قوله: (صاحب رسول الله ﷺ) هو يخفهر (صاحب) صفة لـ (سفيّة) و(أبو بكرٍ) القائل هو بن أبي شيبة يعني مسلم رحمه الله أن أبا بكر بن أبي شيبة وصفه، وعلي بن حُجْرٍ لم يصفه، بل يقتصر على قوله: عن سفيّة.

وأما قوله: (وقد كان كبيراً) فهو بكسر باء (وما كنت أتق بحديثه) هكذا هو في أكثر لأصول (أنتق) بكسر الهمزة المثناة، من الوثوق الذي هو لاعتداده، ورواه جماعة: (وما كنت أتق) بياء مثناة تحت ثم نون، أي. أعجب به وأرتضيه. ولقائل (وقد كان) هو أبو ریحانة، والذي كبر هو سفيّة ولم يذكر مسلم رحمه الله تعالى حديثه هذا معتمد^(٢) عليه وحده، بل ذكره متبعة لغيره من الأحاديث التي ذكرها، والله أعلم.



(١) أخرجه أحمد، ٢١٩٢١ من حديث سفيّة رضي الله عنها. وسنده حسن.

(٢) هي (ح) صحيح.

١١ - [باب استحباب إفاضة الماء

على الرأس وغيره ثلاثاً]

[٧٤٠] ٥٤ - (٣٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو يَسْكُرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: تَمَارَوْا فِي الْغُسْلِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ نَعُضُ الْقَوْمَ: أَمَّا أَنَا، فَإِنِّي أُغَسِّلُ رَأْسِي كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَنَا، فَإِنِّي أُفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ أَكْفُفٍ» [صحيح، ٢٥٠ (إسناده صحيح)] [٧٤٠]

[٧٤١] ٥٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

باب استحباب إفاضة الماء

على الرأس وغيره ثلاثاً

فيه (سليمان بن صُرَد) هو بضم، لصد وفتح الراء وبالدال لمهمات، وهو مصروف، وهو صحابي مشهور.

وقوله: (تماروا في الغسل عند رسول الله ﷺ) أي: تبارعوا فيه، فقال بعضهم: صفته كذا، وقال آخرون: كذا.

وفيه جواز المنطرة والمباحث في العلم. وفيه حوار منطوية المفضولين بحضرة الفاضل، ومنطوية الأصحاب بحضرة إمامهم وكبيرهم.

قوله ﷺ: «أما أنا، فإنني أفيض على رأسي ثلاث أكفف» المراد: ثلاث حفات كل واحدة منهن من الكفين جميعاً.

وفي هذا الحديث استحباب إفاضة الماء على الرأس ثلاثاً، وهو ممتنع عليه، والحق به أصحابنا سائر الين، قياساً على الرأس وعلى أعضاء الوضوء، وهو أولى بالثلاث من الوضوء لأن الوضوء مسي على التخفيف والتكرار، فإذا استحَبَّ فيه الثلاث ففي الغسل أولى، ولا نعلم في هذا خلاف إلا ما

أبي إسحاق، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ لُغْسُلُ
مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ: «أَمَّا أَنَا، فَأُفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا». [أحمد ١٦٧٨٦] [ونظر ١٧٤١].

[٧٤٢] ٥٦ - (٣٢٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ
أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ وَفَدَ ثَقِيفَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّ
أَرْضَنَا أَرْضٌ بَارِدَةٌ، فَكَيْفَ بِالْعُسْرِ؟ فَقَالَ: «أَمَّا أَنَا، فَأُفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا». [أحمد ١٤٢٥٩]
قَالَ ابْنُ سَالِمٍ فِي رِوَايَتِهِ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ. أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، وَقَالَ: إِنَّ وَفَدَ ثَقِيفَ قَالُوا:
يَا رَسُولَ اللَّهِ.

[٧٤٣] ٥٧ - (٣٢٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي الثَّقَفِيُّ - . حَدَّثَنَا
جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ جَنَابَةٍ، صَبَّ عَلَى
رَأْسِهِ ثَلَاثَ خَفَافَاتٍ مِنْ مَاءٍ. فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: إِنَّ شَعْرِي كَثِيرٌ، قَالَ جَابِرٌ: فَقُلْتُ لَهُ
يَا ابْنَ أَخِي، كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ شَعْرِكَ وَأَطْيَبَ. [أحمد ١٥٠٥٢، وبحري ٢٥٦].

يُسْتَحَبُّ لَتَكَرَّارِ فِي لُغْسُلٍ^(١)، وهذا شاذٌ متروك، وقد قُتِبَ في الباب قبله بِإِنْ أَقْلَ الْغُسْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
قوله: (وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ
أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ وَفَدَ ثَقِيفَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّ أَرْضَنَا أَرْضٌ بَارِدَةٌ، فَكَيْفَ بِالْعُسْرِ؟ فَقَالَ: «أَمَّا أَنَا، فَأُفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا».) قَالَ ابْنُ سَالِمٍ فِي رِوَايَتِهِ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ حَدَّثَنَا
أَبُو بَشِيرٍ

هذا فيه فائدة عظيمة من دقائق هذا العلم ولطائفه، وهي مضبوحة بغررة عدم مسلم ودقيق نظره،
وهي أن هُشَيْمًا مدلسًا، وقد قال في الرواية لمتقدمه (عن أبي بَشِيرٍ) والمدلس إذا قال: (عن) لا يُحْتَجُّ
به إلا إذا ثبت سماعه ذلك الحديث من ذلك لشخص الذي عنعن عنه، وبين مسلم أنه ثبت سماعه من
جهة أخرى، وهي رواية أبي سالم؛ فإنه قال فيها: (أخبرنا أبو بَشِيرٍ) وقد تقدمت مراتب من مثل هذه
الندقية.

واسم (أبي بَشِيرٍ) جعفر بن إيس، وهو جعفر بن أبي وحشية واسم (أبي سَفْيَانَ) هذا طلحة بن
ناقة، وقد تقدم بيانه^(٢)، والله أعلم.

(١) انظر «المحلى للكبرى»: ١/٢٢٩.

(٢) ٢/٢٥٩.

١٢ - [باب حكم ضفائر الغتسلة]

[٧٤٤] ٥٨ - (٣٣٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ سِنِ عُبَيْنَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ - عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرًا رَأْسِي، فَأَتَقَضُّهُ لِيُغْسَلَ الْجَنَابَةُ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتَنِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَتَيَاتٍ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، فَتَطْهَرِينَ».

[ج ١ ص ٧٦٤٧]

[٧٤٥] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي

باب حكم ضفائر الغتسلة

فيه حديثٌ أُمِّ سَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرًا رَأْسِي، فَأَتَقَضُّهُ لِيُغْسَلَ الْجَنَابَةُ؟ قَالَ «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتَنِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَتَيَاتٍ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، فَتَطْهَرِينَ» وَفِي رَوِيهِ - (فَأَتَقَضُّهُ لِلْجَنَابَةِ؟) وَفِيهِ حَدِيثٌ عَدَّةٌ يَنْحَوُّ مَعْنَاهُ.

الشرح:

قولها: (أَشَدُّ ضَفَرًا) هو بفتح الضاد وسكون الهمزة، هذا هو المشهور المعروف في رواية الحديث والمستفيض عند المحققين والفقهاء وغيرهم، ومعناه: أحكمه قتل شعري وقد لا يمتد إلى بزي في الجزء الذي صنفته في لحي، لفقهاء من ذلك قولهم في حديث أُمِّ سَمَةَ: (أَشَدُّ ضَفَرًا رَأْسِي) بشوونه بفتح الضاد وسكون الهمزة، وصوبه ضمُّ صادٍ ولقاء جمع ضميرة، كسبينة ومُنْ (١) وهذا الذي أنكره رحمه الله تعالى ليس كما رعمه، بل لصواب حوز لأمير، وكل واحد منهما معنى صحيح، ويكره يرجح ما قلّمه بكونه لمروي المسموع في الروايات لكثرة مستصدة، والله أعلم

[٧٤٧] ٥٩ - (٣٣١) وَحَدَّثَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عُثَيْبَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: بَلَغَ عَائِشَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ، فَقَالَتْ يَا عَجَبُ لَا بِنِ عَمْرٍو هَذَا! يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ، أَعَلَّا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَخْلِفْنَ رُؤُوسَهُنَّ! لَقَدْ كُنْتُ أُغْتَسِلُ نَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ وَاحِدٍ وَلَا أُزِيدُ عَلَى أَنْ أُفَرِّغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاقَاتٍ. [الحمد ١٧٤٦٦].

وامرؤ عبدالله بن عمرو^(١) رضي الله عنه سقض النساء رؤوسهن إذا اغتسلن، فيحتمل أنه أراد يحجب ذلك عليهن، ويكون ذلك في شعور لا يصل إليها الماء، أو يكون مذهباً به أنه يحجب التقصير بكل حال، كما حكيناه عن الصحابي، ولا يكون بلغه حديث أم سلمة وعائشة، ويحتمل أنه كان يأمرهن بالثبات على الاستحياء ولا احتياط لا للإيجاب، والله أعلم



(١) في (ص) و(هـ): عمرو، وهو خطأ

١٣ - [باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض

فرصة من مسك في موضع الدم]

[٧٤٨] ٦٠ - (٣٣٢) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ وَأَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ عُمَرُو، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ مُنْصَوِّرِ بْنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضَتِهَا؟ قَالَ: فَذَكَرْتُ أَنَّهُ عَلَّمَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ، ثُمَّ

باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض

فرصة من مسك في موضع الدم

قد قدمنا في الباب الذي قبله أن صفة غسل المرأة والرجل سواء، وتقدمه بيدٌ دلت مستوفى والمواد في هذا الباب بيد أن الشئ في حق المغتسل من الحيض أن تأخذ شيئاً من مسك فتجعلهُ في فُتَّةٍ أو خِرْقَةٍ أو نحوها وتُدلكُها في فرجها بعد اغتسلها، ويُستحبُّ هذا لنفسه أيضاً، لأنه في معنى لِحَافٍ.

وذكر محاولي من أصحابنا في كتابه «المقيع» أنه يُستحبُّ للمغتسل من الحيض ولتغسل أن تطيب جميع المواضع التي أصابها الدَّم من بدنها وهذا الذي ذكره من تعميم موضع الدَّم من البدن غريب، لا أعرفه لغيره بعد لِحَافٍ عنه.

واختلف العلماء في الحكمة في استعمال المسك، فالصحيح المختار الذي قاله الجمهور من أصحابنا وغيرهم أن المقصود باستعمال المسك تطيب محل ودفع رائحة الكريهة وحكى أقصى لقصة الماوردي من أصحابنا في ذلك وجهين لأصحابنا: أحدهما هذا، والثاني: أن المراد كونه أسرع إلى علو الولد. قال: فإن قننا بالأول فقدت المسك، ستعمت ما يخلقه في طيب الرائحة. وإن قننا بالثاني، استعمت ما قدم مقدمه من القسط والظفار وشبهها. قال: وختموا في وقت استعماله، فمن قال بالأول قد استعمله بعد الغسل، ومن قال بالثاني قال: قبله. هذا آخر كلام الماوردي^(١).

(١) الحارثي الكبير (١، ٢٢٦)

تَأْخُذُ فِرْصَةً مِنْ مَسِيٍّ، فَتَطَهَّرُ بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ ..

وهذا الذي حكاه من استعماله قبل الغسل ليس بشيء، وكفي في إبطاله رواية مسند في الكتاب في قوله **عليه السلام**: «تَأْخُذُ أَحَدًا كَيْ مَاءٍ وَسِدْرَتَيْهِ، فَتَطَهَّرُ فَتَحْسَنَ الطَّهْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ عَلَى رَأْسِهَا فَتَذْلِكُهُ» .. ثم تَغْتَسِلُ عَلَيْهَا مَاءً، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مَمْسُوكَةً فَتَطَهَّرُ بِهَا» وهذا نص في استعمال الفرصة بعد الغسل.

وأما قول من قال: إن المراد الإسراع في العرق، فضعيف أو باطل، فإنه على مقتضى قوله ينبغي أن يخص به ذات الزوج الحاضر الذي يتوقع جماعه في الحال، وهذا شيء لم يصير إليه أحد بعده، وإطلاق الأحاديث يرد على من ينزعه، بل الصواب أن مراد تطيب المحض وإزالة أثره نحو تكويبه، وأن ذلك مستحب لكل مختلة من الحيض والنفس، سواء ذات الزوج وغيرها. وتستعمله بعد الغسل، فإن لم تجد بسك فتستعمل أي طيب وجدت، فإن لم تجد طيباً ستحب لها استعمال طيب أو نحوه مما يزيل الكراهة، نص عليه أصحابنا فإن لم تفعل^(١) شيئاً من هذا فإساءة كافي لها، لكنها إن تركت التطيب مع تمكن منه كره لها، وإن لم تتمكن فلا كراهة في حقها، والله أعلم.

وأما (الفرصة) فهي بكسر الفاء وإسكان الراء وبالصمد المعجمة، وهي القطعة.

(والمسك) بكسر الميم، وهو الطيب المعروف، هذا هو الصحيح المختار الذي رواه وقوله المحققون وعليه الفقهاء وغيرهم من أهل العلوم وقيل مسك، بفتح الميم، وهو الجدد، أي: قطعة من حذلقه شعر، وذكر القاضي عياض^(٢) أن فتح الميم هي رواية الأكثرين وقال أبو عبيد بن قتيبة، إنها هو (فرصة من مسك) بقاف مضمومة وصاد معجمة^(٣)، (ومسك) بفتح الميم، أي: قطعة من جلد وهذا كله ضعيف، والصواب ما تقدم، ويدل عليه رواية الأخرى المذكورة في الكتاب. (فرصة) ممسكة) وهي بضمة الميم الأولى وفتح ثنائية وفتح السين المشددة، أي: قطعة من قطن أو صوف أو خرقه مطبوخة بالمسك، كما تقدمنا بيده، والله أعلم.

(١) في (ص) ولها، تجد.

(٢) في الإكمال المعجم: (٢/١٧٧).

(٣) أما أبو عبيد، فقد ذكره في العربية الحديث: (١ - ٦١ - ٦٢) بألف ولام وأما من قتيبة، فقد نقل كلامه قدسي عبيد في الإكمال والمندوب (٢ - ١٥٢) وقد نقل في الأثر في الهدية (فرض) وحكى بعضهم عن من قتيبة، وذكره وقد أبو دود في السنة ٣١٥ بعد أن رأى الحديث عن مسد، عن أبي هو، قال مسد كتابه نوعاً بعول فرجة، وكان أبو لحوص يقول فرجة قباب لاثير أي شيئ يسر عثر الفرصة بطرف لأصبعين وقاب لمؤلف بقاف مضمومة، هو في المشارق وغيره بقاف مفتوحة، والله أعلم.

قَالَ: «تَطْهَرِي بِهَا، سُبْحَانَ اللَّهِ»^(١) وَاسْتَتَرَ - وَأَشَارَ لَكَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِدُفْءِهِ عَلَى وَجْهِهِ - قَالَ: قَالَتْ عَدِيَّةُ: وَاحْتَدَيْتُهَا إِلَيَّ، وَعَرَفْتُ مَا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَاتِيهِ: فَقُلْتُ تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ. [سجدي ٣١٤، وبخار ٢٤٩]

[٧٤٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبْرٌ حَدَّثَنَا وَهَبُ بْنُ حَبْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنصُورٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: كَيْفَ أَعْتَصِلُ عِنْدَهُ الطَّهْرُ؟ فَقَالَ: «الْحَذِي فَرِصَةً مِمَّسَكَةً فَتَوْصِي بِهَا» ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ. [أحمد ٢٤٩٠٧ وسجدي ٣١٥]

[٧٥٠] ٦١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ قَالَ سَمِعْتُ صَفِيَّةَ تُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غَسْلِ الْمَحِيضِ،

قوله ﷺ «تَطْهَرِي بِهَا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ» قد قُدِّمَ أَنْ (سُبْحَانَ اللَّهِ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَأَمَّا لَيْسَ بِهِ التَّعَجُّبُ، وَكَذَا (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَمَعْنَى التَّعَجُّبِ هَذَا كَيْفَ يَخْفَى مِثْلُ هَذَا الظَّاهِرِ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ الْإِنْسَانُ فِي فِهْمِهِ إِلَى فِكْرٍ وَفِي هَذَا جَوَازُ التَّسْيِيحِ عِنْدَ التَّعَجُّبِ مِنَ الشَّيْءِ «وَسَتَعْظِمُهُ، وَكَلِمَتُ يَجُوزُ عِنْدَ تَنْبِيهِ عَلَى الشَّيْءِ وَالتَّسْكِينِ بِهِ. وَفِيهِ مَسْتَحَبٌّ سَتَعْمَالِ لُكْنِيَّاتٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَوَارِثِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيِّنٌ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مَرَّةً^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله^(٣) «تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ» قَالَ جَمَاهُورُ الْعُلَمَاءِ: يَعْنِي بِهِ الْفَرْخُ، وَقَدْ قُدِّمَ^(٤) عَنْ الْمُحَافِلِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «تَطْلُبُ كُلُّ مَوْضِعٍ أَصَابَهُ الدَّمُ مِنْ بَدَنِهَا، وَفِي ظَاهِرِ الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لَهُ

قَوِيَّةٌ: (حَدَّثَنَا حَمَّانُ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَبُ) هُوَ حَبْرٌ بَفَتْحِ لَحْدٍ وَدَلَاءِ لِمَوْحَدَةٍ، وَهُوَ حَبْرَانُ بْنُ هَلَالٍ.

قوله. (غُسْلُ الْمَحِيضِ) هُوَ الْحَيْضُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيِّنُهُ وَضَحًا.

(١) نظري ص ٢٠٩.

(٢) فِي نَسْخِ ثَلَاثِ قَوَائِدٍ وَفِي سَهْوٍ هُوَ كَلَامُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) فِي بَدَلَةِ بَدَلٍ.

فَقَالَ: «تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَبِيدِهَا، فَتَطَهِّرُ فَتْحَسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَذُلُّهُ دَلَكًا شَدِيدًا حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَطَهِّرُ بِهَا» فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: وَكَيْفَ تَطَهِّرُ بِهَا؟ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! تَطَهِّرِينَ بِهَا» فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَأَنَّهُ تُخْفِي ذَلِكَ - تَتَجَمَّنُ أَثَرُ الدَّمِ.

وَسَأَلَتْهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ: «تَأْخُذُ مَاءً فَتَطَهِّرُ فَتْحَسِنُ الطُّهُورَ - أَوْ: تُبْلِغُ الطُّهُورَ - ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَذُلُّهُ حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَغْمَسُ الْمَاءُ يَدَيْهَا الْإِبْصَارَ، لَمْ يَكُنْ يَمْلَأُهَا، لِحَيْاءِ أَنْ يَتَفَقَّهُنَّ فِي الدِّينِ. [٢٧٩٩:٥]

[ر. ط. ١٧٤٩].

[٧٥١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَقَالَ: قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! تَطَهَّرِي بِهَا» وَاسْتَرَى. [ط. ١٧٤٩].

قوله ﷺ «تأخذ إحداكن ماءها وبيدتها، فتطهر فتحسن الطهور، ثم تصب على رأسها فتذله دلكاً شديداً، ثم تصب عليها الماء»،

قال لقاضي عياض: التطهر الأول تطهر من النجاسة وما مشها من دم الحيض^(١). هكذا قال القاضي، والأظهر والله أعلم - أن سمرّد بالتطهر لأول الوضوء، كما جاء في صفة غسسه ﷺ. وقد قدم في أول كتاب لوضوء بين معنى تحسين الطهر، وهو إتمامه بهيئته، فهذا لمرّد بالحديث، والله أعلم.

قوله ﷺ، «حتى تبلغ شؤون رأسها» هو بضم الشين لمعجمة ويعدها همزة، ومعناه: أصول شعر رأسها. وأصل الشؤون لخطوط لتي في عظم الخُمُحمة، وهو مجتمع شعب عظمها، الواحد منها شأن.

قوله: (قالت عائشة - كأيها تخفي ذلك - تتجمن أثر الدم) معناه: قالت لها كلاماً خفياً تسمعه المخاطبة لا يسمعه الحاضرون.

[٧٥٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَكَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ شَكْلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَغْتَسِلُ إِحْدَانَا إِذَا ظَهَرَتْ مِنَ الْخَيْضِ؟ وَرِثَاقُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ غُسْلُ الْجَنَابَةِ. ر. ٢٧٤٩

قولها: (دخلت أسماء بنت شكلي) هو شكلي، بالشين المعجمة والكاف المفتوحين، هذا هو لصحيح المشهور، وحكي صاحب «المصالح» فيه إسكان الكاف^(١) وذكر الخطيب الحافظ أبو بكر البعدي في كتابه «الأسماء المبهمة» وغيره من علماء أن سم هذه السائلة أسماء بنت يزيد بن لسكني لني كان يقال لها: خطية لسماء، وروى الخطيب حديث فيه تسميتها بذلك^(٢)، والله أعلم.



(١) معطالع لأنوار: (٩٥/٦)

(٢) الأسماء المبهمة ص ٢٩

١٤ - [باب المستحاضة وغسلها وصلاتها]

[٧٥٣] ٦٢ - (٣٣٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو حُرَيْبٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَائِثَةَ قَدَلَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى نَبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ نَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْهَبَتْ قَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي». (أحمد: ٦٥٦٢٢ [ويعتمد: ٧٥٤].)

باب المستحاضة وغسلها وصلاتها

فيه (أن فاطمة بنت أبي حُبَيْشٍ ﷺ قالت: يا رسول الله، إني امرأة أستحاض فلا أطهر، أفادع الصلاة؟ فقال «لا، إنما ذلك عرق وليس بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت قاغسلي عنك الدم وصلّي») وفيه غيره من الأحاديث،

الشرح:

قد قدمنا أن الاستحاضة جريان الدم من مَرْج المرأة في غير أوانه، وأنه يخرج من عرق يقال له لعذل، بأعين المهملة وتكسير لذال المعجمة، بخلاف دم الحيض فإنه يخرج من قعر الرحم. وأم حكم المستحاضة، فهو مسوط في كتب فقهاء أهل سبط، وأما أشير، إلى أطراف من مسائلها:

وعدم أن المستحاضة لها حكمه الصهرات في معظم الأحكام، فيجوز لزوجها وطؤها في حال جريان الدم عنده وعند جمهور العلماء، حكاه ابن المنذر في «الإشرف» عن ابن عباس وسالم المصنف والمحسن بصري وعطاء وسعيد بن حبيب وقناة وحماد بن أبي سليمان وبكر بن عبد الله المزني والأوزاعي والثوري ومالك وإسحاق وأبي ثور. قال ابن المنذر: وبه أقول، قال ورهب عن عائشة رضي الله عنها قالت: لا يأتيها زوجها، وبه قال للثوري والحكماء، وكوهه ابن سيرين، وقال أحمد: لا يأتيها إلا أن يصول ذلك بها^(١)، وفي رواية عنه أنه لا يجوز وطؤها، إلا أن يحدف زوجها العنت.

والمختار ما قدمناه عن الجمهور والدين عليه ما روي عنكم عن خمسة بنت حشش رضي الله عنها

كادت مستحاضة وكان زوجها يحامعها رواه أبو داود وأبيهقي وغيرهما بهذا اللفظ بإسناد حسن^(١)
وقال البخاري في «صحيحه» قال ابن عباس: المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت، لصلاة أعظم^(٢)
ولأن المستحاضة كالطاهر في الصلاة والصوم وغيرهما فكذلك في الجماع، ولأن التحريم إنما يثبت
بالشرع، ولم يرد الشرع بتحريمه، والله أعلم.

وأما الصلاة والصيام والاعتكاف وقراءة القرآن ومس المصحف وحمله وسجود التلاوة وسجود
الشكر ووجوب لعبادات عبده، فهي في كل ذلك كالطاهر، وهذا مجمّع عليه.

وإذا أرادت المستحاضة الصلاة، فإنها تؤمر بالاحتياط في طهارة لحدوث وطهارة النجس، فتغسل
فرجها قبل الوضوء واليتميم، إن كانت تتيمم، وتحشو فرجها بقطة أو خرقعة دعة نوحاسة وتقبلاً لها^(٣)،
فإن كان دمها قليلاً يندفع بذلك وحده فلا شيء عليها غيره، وإن لم يندفع بذلك، شدت مع ذلك على
فرجها وتلجمت، وهو أن تشد على وسطها خرقعة أو خيطاً أو نحوه على صورة التكة^(٤)، وتأخذ خرقعة
أخرى مشقوقة الطرفين فتدحنيها بين فحذيها وأليتها، وتشد الطرفين بالخرقة التي في وسطها، أحدهما
فدأها عند شرتها، والآخر خلفها، وتحكم ذلك الشد، وتلصق هذه لخرقة المشدودة بين المخلين
بالقطة التي على الفرج، لصد جيداً وهذا العمل يسمى تلجماً واستشفراً وتعصياً.

قد أوصى به. وهذا الشد والتلجم واجب إلا في موضعين: أحدهما: أن تتأذى بالشد ويحرقها
اجتماع اندم، فلا يزمها؛ لما فيه من الضرر والثبي: أن تكون صائمة، فتترك لحشوق في النهار
وتقتصر على الشد.

قال أصحابنا: ويجب تقديم الشد والتلجم على الوضوء، وتوضأ عقيب الشد من غير إسهال، فإن
شدت وتلجمت وأخرت الوضوء وتطول برمان، فهي صالحة وضوئها وجهه. الأصح أنه لا يصح.

وإذا استوثقت بالشد على لصة التي ذكرناها ثم خرج منها دم من غير تفريط، لم تطل طهارتها
ولا صلاتها، ولها أن تصلّي بعد فرجها، شاءت من النوافل؛ لعدم تفريطها، ولتعذر الاحتراز عن ذلك.

(١) أبو داود: ٣١٠، وأبيهقي: (١/٣٢٩).

(٢) البخاري، قبل الحديث: ٣٣١.

(٣) نهي (ع)؛ (هـ)؛ وفقاً لنوحاسة أو تقبلاً لها.

(٤) تكة: راجع بسريوس، «المقاموس المحمدي»، (تكة).

أما إذا خرج الدم أثناءه يهره في الشدة، أو زالت لعصبة عن موضعها لصعف لشدة فزاد خروج الدم بسببه، فإنه يظل ظهره. فإن كان دث في أثناء صلاة نكثت، وإن كان بعد فريضة، لم تسح الدابة، لتقصيرها.

وأما تجديد غسل الفرج وحشوه وشده لكل فريضة، فينظر فيه، إن زالت العصبة عن موضعها ولو لا له تأثير أو ظهر الدم على جوانب العصبة، وجب التجديد، وإن لم تزل لعصبة عن موضعها ولا ظهر الدم، فيه وجوب لأصحابه، أصحاب وجوب التجديد، كما يجب تجديد الوضوء، والله أعلم.

ثم علم أن مذهبا أن المستحاضة لا تصلي بطهارة واحدة أكثر من فريضة واحدة، مؤداة كانت أو مقبضة، وتستبيح معها ما سعت من التوافل قبل الفريضة وبعد. ولما وجه أنه لا تستبيح الدابة أصلا لعدم ضرورتها إليها، والصبوب الأول. وحكي مثل ما سعت عن عروة بن الزبير وسعيد الثوري وأحمد وأبي ثور، وقال أبو حنيفة: ظهرتها مقدرة بالوقت، فتصلي في الوقت بطهارتها الواحدة ما سعت من القرائن الثلاثة. وقد ربيعة ومالك وداود دم الاستحاضة لا ينقض وضوء، فإذا تطهرت فليد أن تصلي بطهرتها ما سعت من القرائن إلى أن تحدث غير الاستحاضة، والله أعلم.

قل أصحابك، ولا يصح وضوء المستحاضة لفريضة قبل دخول وقتها، وقال أبو حنيفة: يجوز، ودليلك أنها طهارة ضرورية فلا تجوز قبل وقت الحاجة.

قل أصحابك، وإذا نوصأت بدرت إلى الصلاة عقب ظهرتها، فإن أخرت ما نوصأت في أول الوقت وصنت في وضوءه، نطر، إن كان التأخير لا اشتغال سبب من أسباب الصلاة، كستر العورة ولادان والإقامة والاجتهاد في القينة والذهب إلى المسجد الأعظم ومواضع الشريعة والسعي في تحصيل ستره تصلي إليها وانطرد لخمعه وجماعة وما أشبه ذلك، جاز على المذهب لصحح المشهور، ولما وجه أنه لا يجوز، وليس بشيء.

وأما إذا أخرت غير سبب من هذه الأسباب وما في معناها، ففيه ثلاثة أوجه.

أصحها لا يجوز وتظل ظهرتها. ولذا في يجوز ولا تنظر صهارتها، ولها أن تصلي بها ولو بعد خروج الوقت. والثالث لها التأخير ما لم يخرج وقت الفريضة، فخرج الوقت، فليس بها أن تصلي تلك نظهرة.

فَإِذَا قُلْنَا بِالْأَصْحَى، وَأَنْهَى إِذَا آخَرَتْ لَا تُسْتَبِيحُ الْفَرِيضَةُ، فَسَدَرَتْ فَصَلَّاتُ الْفَرِيضَةِ، فَهِيَ أَنْ تَصْنِيَ الْبَوَاقِلَ مَا دَامَ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ بَاقِيًا، فَإِذَا حَرَجَ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَصْنِيَ بَعْدَ ذَلِكَ الْبَوَاقِلَ بِتَسْلِيمِ الطَّاهِرَةِ عَلَى أَصْحَى الْوُجْهِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَكَيْفِيَّةُ نَمَةِ الْمُسْتَحَابَّةِ فِي وَصُوفِهَا أَنْ تَنْوِيَّ اسْتِحَابَةَ الصَّلَاةِ وَلَا تَقْتَصِرَ عَلَى نِيَّةِ رَفْعِ السَّحَنَةِ وَلَمْ وَجْهٌ ثُمَّ يُجَرِّثُهَا، لَا تَقْتَصِرُ عَلَى نِيَّةِ رَفْعِ الْحَدَثِ. وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا لَجْمُ يَسْ نِيَّةِ اسْتِحَابَةِ الصَّلَاةِ وَرَفْعِ الْحَدَثِ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ.

فَإِذَا تَوَضَّأْتَ مُسْتَحَابَةً سَبَّحْتَ لَصَلَاةٍ، وَهَلْ يَقْدَرُ ارْتِفَاعُ حَدِّثُهَا؟ فِيهِ أَوْجَهُ لِأَصْحَابِنَا، لِأَصْحَى أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ شَيْءٌ مِنْ حَدِّثِهَا، بَلْ تُسْتَبِيحُ لَصَلَاةٍ هَذِهِ الطَّاهِرَةِ مَعَ وَجُودِ الْحَدَثِ، كَلَمْ تَيْتُمْ؛ فَإِنَّهُ مُحَدِّثٌ عِنْدَهُ. وَالثَّانِي: يَرْفَعُ حَدِّثُهَا لِسَابِقِ الْمَقْدَرِ لَطَّاهِرَةٍ تَوْنٍ لِمُسْتَقْبَلِ الْوَالْتِ يَرْتَعُ الْمَاضِي وَخَدَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَحَابَةِ الْغُسْلُ لَشَيْءٍ مِنَ الصُّبُوتِ، وَلَا فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي وَقْتِ انْقِطَاعِ حَيْضِهَا، وَهِيَ: قَالَ جَمْعُ الْوُجْهِينَ مِنَ السَّنَفِ وَالْخَلْفِ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ عَلِيٍّ وَبْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ، وَهُوَ قَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ، وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَبْنِ الزُّبَيْرِ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبِيعٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَرُوِيَ هَذَا أَيْضًا عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَازِزِ وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: تَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ صَلَاةً وَاحِدَةً. وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ قَالَا: تَغْتَسِلُ مِنْ صَلَاةٍ لَطَّاهِرَةٍ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْرِ دُثْمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَدَلِيلُ لَجْمِ الْوُجْهِينَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ، فَلَا يَجِبُ إِلَّا مَا وَرَدَ لِشَرْعٍ يَبِيحُهُ، وَلَمْ يَصْخُ عَنْ السَّيِّئِ أَنَّ أَمْرَهُ بِالْغُسْلِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً عِنْدَ انْقِطَاعِ حَيْضِهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ قَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاعْتَسِلِي» وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يَقْتَضِي تَكَرُّرَ الْغُسْلِ.

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي «سُنَنِ» أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ أَبِي عَسَاكٍ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ لَنَبِيِّ ﷺ أَمْرَهُ بِالْغُسْلِ^(١)، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ ثَابِتٌ، وَقَدْ يَبِينُ السَّيِّئُ وَمَنْ قَبْلَهُ ضَعْفُهَا، وَلَمْ يَصْخُ فِي هَذَا مَا رَوَاهُ لِبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي

(١) أَبُو دَاوُدَ: ٢٩٦، وَابْنُ أَبِي عَسَاكٍ: (١/٣٥٠) وَانْظُرْ اسْتِحْبَابَهُ: ٢٦٠١٥.

«صحيحهما»^(١) أن أم حبيبة بنت جحش رضي الله عنها سئحت فقل لها رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق، فاغتسلي ثم صلي» فكانت تغتسل عند كل صلاة. قال الشافعي: إنما أمره رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصلّي، وليس فيه أنه أمره أن تحتلّ لتكثّر صلاة. قال - ولا أشك - «يدشء الله - أن عسها كد تطوعاً غير ما أمرت به، وذلك وسع بها. هذا كلام الشافعي يفتظه. وكلّ قاله شيخه سفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما، وهذا لهم عقارية، والله أعلم.

واعلم أن المستحاضة هي ثمرين:

أحدهما: أن تكون ترى دمًا ليس بالحيض ولا محتلطاً بالحيض، كما إذا رأت دون يوم وليلة، والضرب الثاني: أن ترى دمًا بعضه حيض وبعضه لسر حيض، بأن ترى دمًا متصلاً دائماً أو مجزئاً لأكثر الحيض، وعنده لها ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تكون مستداة، وهي التي لم تر الدم قبل ذلك. وفي هذه قولان مشافعي رحمه الله، أصحهما: تؤدّ إلى يوم وليلة والثاني: إلى يوم أو سبع.

والجواب الثاني: أن تكون معتدة فتؤدّ إلى قدر عدتها في شهر الذي قبل شهر استحاضتها

والثالث: أن تكون مميزة ترى بعض الأيام دمًا قوياً وبعضها^(٢) دمًا ضعيفاً، كالأسود والأحمر. فيكون حيضها أيام الأسود، بشرط ألا ينقُص الأسود عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة عشر يوماً، ولا ينقُص الأحمر عن خمسة عشر. ولهذا كنه تدصيل معروفة لا يرى الإطناب فيها، كون هذا الكتاب ليس موضوعاً لهذا.

فهذه أحرف من أصول مسائل المستحاضة أشرت إليها، وقد بسطتها بشوهد وم يتعمّق بها من المروغ الكثيرة في «شرح المهذب» والله أعلم.

قوله: (فاطمة بنت أبي حبيش) هو بحدٍ مهملة مضمومة ثم باء موحدة مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم شين معجمة. واسم أبي حبيش قيس بن المغلب بن أسيد بن عبد الغري بن قصي. وأمّ قوله

(١) وهو حديث الباب.

(٢) أي (ص): شئت، ولم يثبت موثق لم في «الأم»: (٨٠/١).

(٣) أي (ج): وسيد.

[٧٥٤] (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ (ح).
وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا
خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ وَإِسْنَادِهِ،
وَفِي حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنْ جَرِيرٍ جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَسَدٍ، وَهِيَ

فِي الرَّوِيَةِ الْآخَرَى: (فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَسَدٍ) فَكَذَا وَقَعَ فِي الْأَصُولِ. ابْنُ
عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَتَعَقُّ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ وَهْمٌ، وَالصَّوَابُ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ بِنْتُ لِمُطَّلِبٍ، بِحَذْفِ
لِفْظِ (عَبْدٍ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (امْرَأَةٌ مَنَا) فَمَعْنَاهُ مِنْ بَنِي أَسَدٍ. وَالْقَتْلُ هُوَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، أَوْ أَبُوهُ عُرْوَةُ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ
الْعُزَامِ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ أَسَدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟) فَقَالَ: «لَا» فِيهِ أَدْعَاةُ
الْمُسْتَحَاضَةِ تَصَلِّيَ أَبَدًا، وَلَا يَمِي لِرُفْعِ الْمَحْكُومِ بِأَنَّهُ حَيْضٌ. وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ كَمَا قَدْ مَتَّعَ.

وَفِيهِ جَوَازُ اسْتِفْتَاءِ مَنْ وَقَعَتْ لَهُ مَسْأَلَةٌ، وَجَوَازُ اسْتِعْذَارِ الْمَرْأَةِ بِنَفْسِهَا وَمُسْتَفْتَاهَا لِرَجُلٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ
بِالظَّاهِرَةِ وَأَحْدَاثِ الشَّهَادَةِ وَجَوَازُ اسْتِخَارَةِ صَوْتِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ» أَمَّا (عِرْقٌ) فَهُوَ يَكْسِرُ الْعَيْنَ وَرُسُودُ الرَاءِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ^(١)
أَنَّهُ يُقَالُ لِهَذَا لِحَرْقٍ: الْعَارِيقُ، يَكْسِرُ الدَّالَ الْمَعِجِمَةَ.

وَأَمَّا (الْحَيْضَةُ) فَيَجُوزُ فِيهَا الْوُجْهَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ، أَلَيْسَ ذِكْرُهُمَا مَرَّتَيْنِ.

أَحَدُهُمَا جَدِيدٌ، لِاحْتِدَادِ: كَسْرُ الْعَا، أَيْ: لِحَالَةٍ.

وَالثَّانِي، وَهُوَ لِأَخْلَافٍ: فَتَحُّ الْحَاءِ، أَيْ الْحَيْضُ. وَهَذَا لَوْجَةٌ قَدْ نَقِيَهُ لِحَطَّابِي عَنْ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ
أَوْ كَثِيرٍ، كَمَا قَدْ مَتَّعَ عَنْهُ^(٢). وَهُوَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مُتَعَيِّرٌ أَوْ قَرِيبٌ مِنْ سَمْعَيْنِ: هُوَ لِمَعْنَى يَقْتَضِيهِ،
لَأَنَّهُ ﷺ أَرَادَ إِبْرَاهِيمَ الْأَسْتَحَاضَةَ وَتَقْيَ الْحَيْضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا مَا يَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ انْقَطَعَ أَوْ انْفَجَرَ» فَهِيَ زِيَادَةٌ لَا تُعْرَفُ فِي
الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ لَهَا مَعْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

(١) ص ٢٤٠.

(٢) ص ٢٤٨.

(٣) هِيَ رَوَاهُ عَبْدُ أَحْمَدَ ٢٧٦٣١، لِأَنَّهُ ذَكَرَ كُفَّةً مِنْ شَيْطَانٍ أَوْ عِرْقٍ يَقْطَعُ أَوْ دَاءً عَرَضَ لَهَا.

مَرَأَةٌ مِنَّا. قَالَ: وَفِي حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ رِيَادَةُ خَرَفٍ، تَرَكْنَا ذِكْرَهُ. [البخاري، ٢٦٨] [والظاهر ٧٤٣].

قوله ﷺ: «فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ» يجوز في الحيضة ههنا الوجهان فتح سحاء وكسرهما، جوازاً حسناً وفي هذا بهي لها عن لصلاة في زمن الحيض، وهو نهى تحريم، ويقضي فساد الصلاة ههنا بإجماع المسلمين، وسواء في ههنا الصلاة مفروضة والساقطة: لظاهر الحديث. وكذلك يحرم عليها الطواف وصلاة الجبارة وسجود التلاوة وسجود الشكر، وكل هذا متفق عليه. وقد أجمع العلماء على أنها ليست مكلفة بالصلاة، وعلى أنه لا قضاء عليها، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَإِذَا أَدْرَبْتَ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِي» المراد بالإدبار انقطاع الحيض. ومما ينبغي أن يُعنى به معرفة علامة انقطاع الحيض، وقد اعتنى به جماعة من أصحابنا، وحاصله أن علامة انقطاع الحيض والحصول في الظهر أن ينقطع خروج الدم والصفرة والكدرة، وسواء خرجت رطوبة بيضاء أم لم يخرج شيء أصلاً قال البيهقي^(١) وابن الصبغ وغيرهما من أصحابنا، التريئة رطوبة خفيفة لا صفرة فيها ولا كدرة، تكون على لقطنة، أثر لا لون. قالوا: وهذا يكون بعد انقطاع دم الحيض.

قلت: وهي التريئة، يفتح لثاء المثناة من فوق وكسر الهمزة بعدها ياء مثناة من تحت مشددة. وقد صح عن عائشة ما ذكره البخاري في «صحيحه» عنها أنها قالت للنساء: لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنِ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ. تريد بذلك الظهور^(٢). وهي لقصة، فتح اقاف وتشديد الصاد المهملة، وهي الحص، شبهت الرطوبة النقية الصافية بالحص.

قال أصحابنا: وإذا مضى زمن حيضتها، وجب عليها أن تغتسل في الحال لأول صلاة تذكرها، ولا يجوز لها أن تترك بعد ذلك صلاة ولا صوماً، ولا تمتنع زوجها عن وطئها، ولا تمتنع من شيء يفعل له لظهر، ولا تستظهر شيء أصلاً. وعن مالك رواية أنها تستظهر بالإمساك عن هذه الأشياء ثلاثة أيام بعد عادتها. والله أعلم.

وفي هذا الحديث الأمر بإزالة النجاسة، وأن الدم نجس، وأن الصلاة تجب لمجرد انقطاع الحيض، والله أعلم.

قوله: (وفي حديث حماد بن زيد ريادة خرف تركنا ذكره) قال القاضي عياض: لحرف الذي تركه

(١) في «المسنون الكبرى»: (١/٣٣٦)

(٢) البخاري، في حديثه، «٣٢» تعلّقاً ووصفه مالك ١٣٣، ومن طريقه البيهقي (١/٣٣٥) **الكتاب الثاني في الحيض**

[٧٥٥] ٦٣ - (٣٣٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعْيَدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ هَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَفْتَيْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي اسْتَحَاضُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ حِرْقٌ، فَاغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلْتَهُ هِيَ. وَقَالَ ابْنُ رُمَحٍ فِي رَوَايَةٍ إِنَّهُ جَحْشٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ أُمَّ حَبِيبَةَ. رَحِمَهُمُ اللَّهُ ٢٤٥٢٣، رَوَاهُ ١٧٥٦.

[٧٥٦] ٦٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ - حَتَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَحَتَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - اسْتَحِضَتْ سَبْعَ سَيِّمٍ، فَاسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، وَلَكِنْ هَذَا حِرْقٌ، فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي»

هو قوله: «اغسلي عنك الدم وتوضئي» ذكر هذه الريبة الشافعي^(١) وغيره، وأسقطها مسلم لأنها مما انفرد به حماد. قال الشافعي لا نعلم أحداً قال: «توضئي» في الحديث غير حماد. يعني - والله أعلم - في حديث هشام وقد روى أبو داود وغيره ذكر الوضوء من روية عدي بن ثابت وحبيب بن أبي ثابت وأيوب بن أبي مسكين^(٢)، قال أبو داود: وكلها ضعيفة^(٣)، والله أعلم

قوله: (استفتت أم حبيبة بنت جحش رسول الله ﷺ) وفي رواية: (بنت جحش) وهم يذكر أم حبيبة وفي رواية: (أم حبيبة بنت جحش - حتنه رسول الله ﷺ وتحت عبد الرحمن بن عوف) وذكر الحديث،

(١) عي مسنده ٢١٧

(٢) في (ص) مكين وهو خطأ وروى أبو داود بهذه الألف. ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ موقوف ومرفوعاً وأخرجه أيضاً من رواية عدي بن ثابت لترمذي: ١٢٦، وابن ماجه: ٢٢٥، وأخرجه من رواية حبيب ابن جدجه: ٦٢٤، وأحمد: ٢٤١٤٥.

(٣) إكمال المعجم: (٢/ ٢٧٦) - وكلام أبي داود في مسنده

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي مِرْكَنٍ فِي حُجْرَةِ أُخْتِهَا زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، حَتَّى تَغْلُو حُمْرَةَ الدِّمِ الْمَاءَ

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَحَدَّثْتُ بِدَلِيلِ أَبِي تَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَقَالَ: بَرَحَهُ اللَّهُ هَذَا، لَوْ سَمِعْتُ بِهِذِهِ الْقُتَيْبَةَ، وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَتَسْكِي، لِأَنَّهَا كَانَتْ لَا تُصْنِي.

[أحمد ٢٥٠٩٥، وبخاري: ٣٢٢٧].

وعنه: (قالت عائشة: فكانت تغتسل في مِرْكَنٍ في حُجْرَةِ أُخْتِهَا زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ) وفي الرواية الأخرى: (أَنَّ ابنة جَحْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضِي).

الشرح:

هذه اللفاظ متكدا هي ثلثة في لاصوب؛ وحكى لقاضي عياض في الرواية الأخيرة أنه وقع في نسخة أبي العباس الرزي: (أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ) قال القصي: اختلف أصحاب «الموطأ» في هذا عن مالك، فأكثرهم يقولون: زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، وكثير من الرواة يقولون: عَنْ ابْنَةِ جَحْشٍ، وهذا هو الصواب، ويبر الوهم فيه قوله: (وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف) وزينب هي أم المؤمنين، لم يتروجه عبد الرحمن بن عوف قط، وإنما تروجه أولاً زيد بن حارثة ثم تروجه رسول الله ﷺ؛ والتي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف هي أم حبيبة^(١)، وقد جاء مفسراً على الصواب في قوله (تَحْتَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وتحت عبد الرحمن بن عوف) وفي قوله: (كانت^٢ تغتسل في بيت أُخْتِهَا زَيْنَبَ)

قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله تعالى: قيل إن باب جَحْشٍ الثلاث زَيْنَبُ وَأُمُّ حَبِيبَةَ وَحَمْنَةُ زَوْجٍ طَلَحَهُ بِنْتُ عَمْرِو اللَّهِ. كُنْ يُسْتَحْضَى كُلُّهُنَّ وقيل: إنه لم يُسْتَحْضَ مِنْهُنَّ إِلَّا أُمُّ حَبِيبَةَ^(٣)

وذكر القاضي يونس بن معيذ^(٤) في كتابه «الموعب» في شرح الموطأ مثل هذا، وذكر أن كل واحدٍ منهن سُمِّيَ زَيْنَبَ، وَلَقَّبَتْ بِحَمْنَةَ، وَكُنِيَ لِأُخْرَى أُمُّ حَبِيبَةَ.

وإذا كان هذا هكذا، فقد سَلِمَ مآلُكَ مِنَ الْخَطَأِ فِي تَسْمِيَةِ أُمِّ حَبِيبَةَ زَيْنَبَ. وقد ذكر البخاري من

(١) صحه في (ص) و(هـ) أختها. وهي غير موجودة في إكمال لعدم (٢) (١٧٩) وربما كانت صحيحة

(٢) في (ج) وإكمال «معم»: أنها كانت.

(٣) وحسنه، كذا في «الاستبصار»: (٣٤٣/١) ولا «الاستبصار»: (١٩٦٨/٤). والمؤلف نقل من «إكمال المعلقة»: (١٧٩/٢)

(٤) هو أبو يزيد يونس بن عبد الله بن مغيث قرطبي معروف بابن الصغار. توفي سنة ٤٢٩ هـ. كذا مقدم في عيون السداد

والأدباء، وكان يميل إلى التصوف والعبادة، وسمي «ترويب المداوك». (١٥/٨).

[٧٥٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍاءُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زَيْدٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ مُتَحَيِّضَةً سَنَعٍ سِنِينَ، يَوْسُفُ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ إِلَى قَوْلِهِ: تَغْلُو خُمْرَةَ الدِّمِ الْمَاءِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. (احمد ٢٥٥٤٤، ١، ١٢٧٥٦).

حديث عائشة أن امرأة من أزواجه ﷺ، وفي رواية: أن بعض أمهات المؤمنين^(١)، وفي أخرى: أن النبي ﷺ، عتكف مع بعض سنده^(٢)، وهي مستحاضة. هذا آخر كلام لقاضي^(٣) رحمه الله. وأما قوله: (أم حبيبة) فقد قال الدارقطني^(٤): قال إبراهيم الحربي: الصحيح أنها أم حبيب، بلا هاء، وسميها حبيبة قال الدارقطني. قول الحربي صحيح، وكان من أعمد لدس بهذا الشأن. قال غيره: وقد روي عن عمرة عن عائشة أن أم حبيب. وقال أبو علي الغساني: بصحيح أن اسمها حبيبة، قال وكذلك قاله الحميدي عن سفيان. وقال ابن الأثير يقال لها: أم حبيبة، وقيل: أم حبيب. قال: والأول أكثر، وكانت مستحاضة قال: وأهل السيرة يقولون: لمستحاضة أختها حمنة بنت جحش، قال ابن عبد البر: الصحيح أنهما كانتا مستحاضتين^(٥).

قوله: (أن أم حبيبة بنت جحش حننة رسول الله ﷺ) ونحت عبد الرحمن بن عوف: مستحاضت أم قوله: (حننة) فهو مفتاح الحياء والتدب المثلثة من فوق، ومعناه: قريبة زوج النبي ﷺ قال أهل اللغة: الاختان جمع حنن، وهم أقارب زوجة لرجل، والاحماء أقارب زوج المرأة، والأصهار يعظم الجميع.

وأما قوله: (ونحت عبد الرحمن بن عوف) فمعناه أنها زوجته، فعرفها بشيئين، أحدهما: كونها أخت أم المؤمنين زينب بنت جحش زوج النبي ﷺ ولثاني: كونها زوجة عبد الرحمن وأم والدها (جحش) فهو بفتح الجيم وإسكان الحاء المهملة والشين المعجمة.

قوله في رواية محمد بن سلمة المرادي: (عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب،

(١) البخاري: ٣١٠، ٣٦٦.

(٢) في (نسخ) وإكساب المملى: اعتكف بعض سنده. والمثبت موقوف بما في البخاري: ٣٠٩.

(٣) ثم قال: ووجدت مينة: أن سورة أم المؤمنين كانت مستحاضة. ذكره أبو داود وغيره. قلت: ذكره تعليقاً بعد حديثه. ٢٨٩.

(٤) في (العلل): (١٣/٦٤).

(٥) أسد خديعة: (٦، ٣١٤).

[٧٥٨] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سَعْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ ابْنَةَ جَحْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ سَبْعَ سِنِينَ، يَنْحُو حِدِيثَهُمْ.

[نسخ ٧٥٦]

[٧٥٩] ٦٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَفَّحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ عَرَّالٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا

عن عروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة (رضي الله عنها) هكذا وقع في هذه الرواية: (عن عروة بن الزبير وعمرة) وهو الضراب، وكذلك روه بن أبي ذئب عن الزهري، عن عروة وعمرة، وكذلك روه يحيى بن سعيد لأنصاري، عن عروة وعمرة، كما رواه الزهري، وحاصلهما لأوزاعي^(١) فرواه عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، بأن جعل عروة وأوزاعي عن عمرة.

وأما قول مسلم بعد هذا: (حدثنا محمد بن المني حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة) هكذا هو في الأصول، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع رواة مسلم إلا لسمرقندي، فإنه جعل (عروة) مكان (عمرة)^(٢) والله أعلم.

قوله (عليه السلام) ولكن عند عروقنا فتسلني وصلي، وفي الرواية لأخرى: «اسكنني قدر ما كانت تحت حيفتك ثم اعصلي وصلي» في هذين اللفظين دليل على وجوب الغسل على المستحاضة إذا انقضى زمن الحيض وإن كان الدم جارياً، وهذا مجمع عليه، وقد قدمنا بيانه^(٣)، والله أعلم.

قوله: (كانت تغسل في يركن) هو تكسر الميم وفتح الكاف، وهو لاجنة لتي تغسل فيه الثياب.

قوله: (حتى يعمو حمرة الدم الماء) معناه: أنها كانت تغسل في الميركن، فتحس فيه ونصب عليه الماء فيختلط الماء المستقطب بها بالدم فيحمر الماء، ثم يه لابة أنها كانت تتخلف بعد ذلك عن تلك المسألة المتغيرة.

(١) أي: خلف عمرو بن شعيب وابن أبي شبيب

(٢) كما في المعجم: (٢/ ١٨١)

(٣) ص ٢٩٧.

قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّهِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: رَأَيْتُ مَرْكَبَهَا مَلَأَ دَمًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي»

[حمد ٢٥٨٥٩] [رواه ٢٧٥٦].

[٧٦٠] ٦٦ - (٥٥٥) حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ قُرَيْشٍ الشُّمَيْيُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ. حَدَّثَنِي أَبِي - حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ زَبِيحَةَ، عَنْ عِرَافَةَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بَسَتْ جَحْشَ الْيَمِّ كَانَتْ تَحْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَظْمًا، فَقَالَ لَهَا: «امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. [٢٧٥٦].

قوله (رأيت مركبها مملأ) هكذا هو في الأصول ببلاذ، وذكر القاضي عياض أنه روي أيضاً: (ملأى) وكلاهما صحيح، الأول على لفظ الميراث وهو مسكّر، ولثاني على معناه وهو الإحانة، والله أعلم.



١٥ - [باب وجوب قضاء الصوم على الحائض

دون الصلاة]

[٧٦١] ٦٧ - (٣٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَزِيدَ الرُّشَشِيِّ، عَنْ مُعَاذَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ فَقَدَتْ.

باب وجوب قضاء الصوم على الحائض

دون الصلاة

قوله: (تؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة) هذا لحكم متفق عليه، أجمع المسلمون على أن الحائض والنفساء لا تجب عليهما الصلاة ولا الصوم في الحال، وأجمعوا على أنه لا يجب عليهما قضاء الصلاة، وأجمعوا على أنه يجب عليهما قضاء الصوم. قال العلماء: والفرق بينهما أن الصلاة كثيرة متكررة، فيشترط قضاؤها، بخلاف الصوم، فإنه يجب في سنة مرة واحدة، وربما كان الحيض يوماً أو يومين. قال أصحابنا: كل صلاة نفوت في زمن حيض لا تقضى، إلا ركعتي الطواف. قال الجمهور من أصحابنا وغيرهم: وليست الحائض محاطة بالضبط في زمن الحيض، وإنما يجب عليها القضاء بأمر جديد وذكر بعض أصحابنا وجهاً أنها مخاطبة بأصم في حال الحيض وتؤمر بتأخيرها، كما يخاطب للمحدث بالصلاة وإن كانت لا تصبح منه في زمن المحدث. وهذا الوجه ليس بشيء، فكيف يكون الصيام واجباً عليها ومحرمّاً عليها بسبب لا قدرة لها على ذلك؟ خلاف المحدث فإنه قادر على إزالة المحدث، والله أعلم.

قوله: (عن أبي قلابة) هو بكسر الهمزة وتخفيف اللام وبألفاء الموحدة، واسمه عبد الله بن زيد، وتقدم بيانه^(١).

قوله (عن يزيد الرُّشَشِيِّ) هو بكسر الراء وسكون الشين لمعجمة، وهو يزيد بن أبي يزيد الهشبي، مولاهم البصري، أبو الأزهري^(٢). واختلفه أئمتنا في سبب تقييده بالرُّشَشِيِّ، فقيل: معناه بدلاءسية

(١) في (ج) عنها. في لموصفين

(٢) (١/٣٦٥).

(٣) في (ج) (و) (ص): أبو الأزهري وهو خطأ.

أَتَقْضِي إِحْدَانَا الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِهَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَحَرُّورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قَدْ كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَا تَوُصِّرُ بِقَضَاءِ. [المعتمد: ٢٤٠٣٦، وسحري: ١٣٢١].

[٧٦٢] ٦٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَةَ أُنْهَى سَأَلَتْ عَائِشَةَ: أَتَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَحَرُّورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قَدْ كُنْ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحِيضْنَ، أَفَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَجْزِينَ؟ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: تَغْنِي: يَفْضِلِينَ. [المعتمد: ٢٥٥٢٠، لسانه: ١٧٦١].

القاسم، وفيل: لغبور، وقيل: كثير استحية، وقيل: الرشد بالفرسية اسم للعقرب، وقيل ليريد: برشدك، لأن العقرب دخلت في لحيته فمكثت فيه ثلاثة أيام وهو لا يسري بها، لأن لحيته كانت طويلة عظيمة جد، حكى هذه لأقول صاحب المطالع^(١) وغيره، وحكاها أبو عبيد العباسي، وذكر هذا القول الأخير بإسناده^(٢)، والله أعلم.

قوله: (أحرورية أنت؟) هو بفتح الحاء المهملة وضمة الراء الأولى، وهي نسبة إلى حروراء، وهي قرية بقرب الكوفة. قال السمعاني: هو موضع على ميلين من الكوفة، كان أول اجتماع الخوارج به^(٣) قال لهرؤي: تعقدوا في هذه القرية ففسدوا إليها^(٤).

فمعنى قول عائشة أن طائفة من الخوارج يوجد على الحائض قصة الصلاة الفائتة هي من الحبص، وهو خلاف إجماع^(٥) المسلمين، وهذا لاستفهم الذي استفهمته عائشة هو استفهم إنكار، أي: هذه طريقة الخوارجية وبئست الطريقة، والله أعلم.

قولها: (كانت إحْدَانَا تحيض على عهد رسول الله ﷺ ثم لا تَوُصِّرُ بقضاء) معناه: لا يأمر النبي ﷺ بالقضاء مع عليه بالحيض وتركها الصلاة في رمتها، ولو كان لقضاء وجب لأمرها به.

قوله: (أأأمرهن أن يجزين؟) هو بفتح الياء وتسير لري غير مهموم، وقد فسره محمد بن جعفر

(١) المعتمد لأبي داود: (٢/١٣٣)

(٢) الأذنب: نسخة ونداء في المستند صحيح، ص ٥٦ - ٥٧. وذكر فيه عن عباس بن علي عن يحيى بن معين أنه

قال: كان يزيد يسرع لحية فخرت «تج» عقرباً، فقلت بالوشت

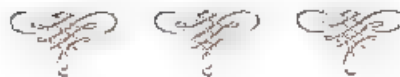
(٣) لأبي داود: (٤/١٣٤)

(٤) الغريين: (٤/١٣٤)

(٥) في (خ). اجتماع

[٧٦٣] ٦٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَدِصِمٍ، عَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحَرُّورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قُلْتُ: لَسْتُ بِحَرُّورِيَّةٍ وَلَكِنِّي أَسْأَلُ، قَالَتْ: كَانَ يُصَيِّتُ ذَلِكَ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ [٢٥٩٥١] [رواه ٧٦١].

في الكتاب أن معنائه: يقضين، وهو تفسير صحيح؛ يقال: جَزَى يَجْزِي، أي: قضى، وبه فسروا قوله تعالى ﴿لَا تَحْزَنْ نَفْسٌ عَنْ شَيْءٍ﴾ [سورة ٤١، الآية ٤١]، ويقال: هذا الشيء نجزي عن كذا، أي: نفوه مقامه كان القاضي عياض رحمه الله: وقد حكى بعضهم فيه الهمز^(١).



١٦ - [باب تستر المغتسل بثوب ونحوه]

[٧٦٤] ٧٠ - (٣٣٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ بَنَتْ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئٍ بَنَتْ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ دَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَمْسُكُهُ بِثَوْبٍ [مكرر ١٦٦٧].
[أحمد، ٢٦٩٠٧ مطبوع، والبخاري، ٢٨١].

[٧٦٥] ٧١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جِي هِنْدٍ، أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ أُمَّ هَانِئٍ بَنَتْ أَبِي طَالِبٍ حَدَّثَتْهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ، أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِأَعْلَى مَكَّةَ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عُسَيْلِهِ، فَسَرَّتْ عَلَيْهِ فَاطِمَةُ، ثُمَّ أَخَذَ ثَوْبَهُ فَالْتَحَفَ بِهِ، ثُمَّ صَلَّى ثَمَانٍ رَكَعَاتٍ مُبْهِحَةِ الضُّحَى.
[بخاري، ٧٦٤].

باب تستر المغتسل بثوب ونحوه

قوله. (عن أبي النصر، أن أبا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ) وفي لُؤْيَةِ الأخرى (أن أبا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلٍ) أما (أبو النَّضْرِ) فاسمه سالم بن أبي أمية القُرشي النخعي الحمصي، مولى عمرو بن عُبيد^(١) الله التميمي. وأما (أبو مَرْثَةَ) فاسمُه يزيد، وهو مولى لأم هانئ، وكان يلزم أخاه عَقِيلًا، فلهذا نُسب في الرواية الأخرى إلى ولاته وأما (أم هانئ) فاسمها هِنْدَةُ، وقيل فاطمة، وقيل: هند، تَكُنِيَتُ سَمِيحًا هَانِئِ بْنِ هُبَيْرَةَ بْنِ عَمْرٍو، وهانئ بهمة آخره. أسلمت أم هانئ يومَ الْفَتْحِ ﷺ، والله أعلم قولها: (دَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَمْسُكُهُ بِثَوْبٍ) هذا فيه دليل على جوار اغتسال الإنسان بحضرة امرأة من محارمه إذ كان يحول بينه وبينها سائر من ثوب أو غيره قولها (ثم صلى ثمان^(٢) ركعات مُبْهِحَةِ الضُّحَى) هذا للفظ فيه فائدة لطيفة، وهي أن صلاة الضُّحَى ثمان ركعات، وموضع الدلالة كونها قالت: (سُبْحَةُ الضُّحَى) وهذا تصريح بأنها سنة مقررة معروفة

(١) في النسخ: ثلاث عهد، ونسخت من المصنف

(٢) في (ج): ثمان.

[٧٦٦] ٧٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ، بِهَذَا الْإِسَادِ، وَقَالَ: فَسَرَتْهُ ابْنَتُهُ فَجَلَمَهُ بِتَوْبِهِ، فَلَمَّا اغْتَسَلَ أَخَذَهُ فَالْتَحَفَ بِهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانٍ سَجَدَاتٍ، وَذَلِكَ ضُحًى. [انظر: ٧٦٦].

[٧٦٧] ٧٣- (٣٣٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَطِيبِيُّ: أَخْبَرَنَا مُوسَى الْقَارِيُّ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً، وَسَرَتْهُ فَأَغْتَسَلَ. [أحمد: ٢٦٨٥٦، وليبدري: ١٢٦٦ كلامه مذكوراً].

وصلاً، بثبة المضحي، بخلاف الرواية الأخرى: (صلى ثمان ركعات، وذلك ضحى) فإن من الناس من يتوهم منه خلاف الصواب فيقول. ليس في هذا دليل على أن الضحى ثمان ركعات، ويزعّم أن النبي ﷺ ضحى في هذا الوقت ثمان ركعات بسبب فتح مكة، لا لكونها ضحى، فهذا الخيال الذي تعلق به هذا القائل في هذا البسط لا يتأتى له في قولها: (سجدة الضحى) ولم يزل ناس قديماً وحديثاً يحتجون بهذا الحديث على إثبات الضحى ثمان ركعات، والله أعلم.

و(الشبهة) بضم السين وإسكان الياء، هي النافعة، سميت بذلك للتسبيح الذي فيها.

قوله (فصلى ثمان سجداً) المراد ثمان ركعات، وسميت الركعة سجدة لاشتدادها عليها، وهذا من باب تسمية الشيء بجزئه، والله أعلم.

قوله: (أخبرنا موسى القاري) هو بهمن آخر، منسوب إلى القراء.



١٧ - [باب تحريم النظر إلى العورات]

[٧٦٨] ٧٤ - (٣٣٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُقْضَى الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُقْضَى الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ». [بخار ١٧٦٩].

باب تحريم النظر إلى العورات

فيه قوله ﷺ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُقْضَى الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُقْضَى الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ». وفي الرواية الأخرى: (عورة الرجل، وعورة المرأة).

الشرح:

ضبطت هذه اللفظة، لأحيرة على ثلاثة أوجه: (عُرْيَة) بكسر العين وسكانٍ وراء، و(عُرْيَة) بضم العين وسكانٍ وراء، و(عُرْيَة) بضم العين وفتح الراء وتشديد الياء، وكلها صحيحة؛ قال أهل اللغة: عرية لرجل، بضم لعين وكسرها، هي متحرّدة، والثالثة على التصغير.

وفي الباب (زيد بن الحباب) هو بضم الحاء المهملة وبالياء الموحدة لمكررة لمحققة، والله أعلم. وأما أحكام الباب، ففيه تحريمُ نظر الرجل إلى عورة لرجل، والمرأة إلى عورة المرأة، وهذا لا خلاف فيه، وكذلك نظر الرجل إلى عورة لمرأة، والمرأة إلى عورة لرجل، حرام بالإجماع. وثَبَّهَ ﷺ بغير الرجل إلى عورة لرجل على نظره إلى عورة لمرأة، وذلك بالتحريم أولى.

وهذا التحريم هو في حق غير الأرواح والسادة؛ أم برّوجان، فلكل واحدٍ منهما النظر إلى عورة صاحبه جميعها، إلا لفرّج نفسه، ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا:

أصحها: أنه مكروه لكن واحدٍ منهما النظر إلى فرج صاحبه من غير حاجة، وليس بحرام.

والثاني: أنه حرامٌ عليهما.

[٧٦٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُوتُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي قُدَيْبٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، بِهَذَا لِإِسْنَادِهِ وَقَالَا: مَكَانُ عَوْرَةِ: عَرِيَةِ الرَّجُلِ، وَعَرِيَةِ الْمَرْأَةِ. [١١٦١]

والثالث: أنه حرم على لرجل مكروه للمرأة، والنظر إلى بطن فرجها أشد كراهة وتحريماً. وأما السيد مع أمه، فإن كان يمدح وطأها فهما كالزوجين. وإن كانت محرمة عليه بسبب، كأخته وعمة له أو أمه، أو برأيه، أو تصهره، كأنهم الزوجة وبنتها، وزوجها ابنه، فهي كما إذا كانت سرية، وإن كانت الأمة مجوسية أو مرتدة أو وثنية أو معتدة أو مكنتة، فهي كالأمة الأحبية. وأما النظر لرجل إلى محارمه ونظرهن إليه، فبالصحيح أنه يحسب فيها فوق السرة وتحت الركبة، وقيل لا يحل إلا ما يظهر في حب لخدمة والتصرف، والله أعلم. وأما ضبط العورة في حق الأحباب، فعورة الرجل مع الرجل ما بين لسرة والركبة، وكذلك امرأة مع المرأة. وفي لسرة والركبة ثلاثة أوجه لأصحابنا: أصحها: ليست بعورة، ولثاني: هما عورة. والثالث: السرة عورة دون الركبة. وأما النظر الرجل إلى المرأة، فحرم في كل شيء من بدنها، فكذلك يحرم عليها النظر إلى كل شيء من بدنها، سواء كان نظره ونظرها بشهوة أم^(١) بغيره. وقال بعض أصحابنا لا يحرم نظرها إلى وجه الرجل بغير شهوة، وليس هذا القول بشيء. ولا فرق أيضاً بين الأمة والحرة إذا كانت أجنبيتين. وكذلك يحرم على الرجل النظر إلى وجه الأمر إذا كان حسن الصورة، سواء كان نظره بشهوة أم لا، سواء آمن من الفتنة أم خافها. هذا هو لمذهب الصحيح لمختار عند العلماء المحققين، نص عليه الشافعي وحذاق أصحابه رحمهم الله تعالى. ودليله أنه في معنى امرأة: قلبه يشتهي كما تشتهي، وصورته في الجمال كصورة المرأة، بل ربما كان كثير منهم أحسن صورة من كثير من النساء، بل هم بالتحريم أولى بمعنى آخر، وهو أنه يتمكن في حقهم من طرق الشرع لا يتمكن من مثله في حق المرأة، والله أعلم.

وهذا الذي ذكرناه في جميع هذه المسائل من تحريم النظر هو فيم إذا لم تكن حاجة، أما إذا كانت حاجة شرعية فيحوز النظر، كما في حالة لبيع واشتراء والتطبيب والشهادة ونحو ذلك، ولكن يحرم النظر في هذه الحال بشهوة، فإن الحاجة تبيح النظر للحاجة إليه، وأما الشهوة فلا حاجة إليها قال أصحابنا: النظر بالشهوة حرام عني^(١) كل أحد غير الزوج والسيد، حتى يحرم على الإنسان النظر إلى الله ورسوله بالشهوة، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «ولا يفصلي الرجل إلى رجل في توب واحد» وكذلك في المرأة مع امرأة، فهو يعني تحريم إذا لم يكن بينهما حائل. وفيه دليل على تحريم لمس عورة غيره بأي موضع من بدنه كانه وهذا متفق عليه.

ومما نعلم به البغى ويساهل فيه كثير من الناس اجتماع الناس في اجتماعهم، فيحب على محاصر فيه أن يصور بصره ويده وغيرها من عورة غيره، وأن يصور عورته عن بصر غيره ويده غيره، من قيم وغيره، ويجب عليه إذا رأى من يخل بشيء من هذا أن ينكر عليه قال العلماء: ولا يسقط عنه الإنكار بكونه بطشاً إلا يقس منه، بل يجب عليه الإنكار، إلا أن يخاف على نفسه أو غيره فتنه، والله أعلم.

وأما كشف لرجل عورته في حال الخبوة بحيث لا يراه آدمي، فإن كان له حاجة جاز، وإن كان لغير حاجة، ففقيه خلافت للمعصية في كراهته وتحريمه، وأصبح عندنا أنه حرام. وهذه المسائل فروع وتتمت وتيسرت معروفة في كتب الفقه، وأشارنا هنا إلى هذه الأحرف لئلا يحوز هذا الكتاب من أصل ذلك، والله أعلم.



١٨ - [باب جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة]

[٧٧٠] ٧٥ - (٣٣٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ؛ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ؛ حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ سَبِيهِ قَالَ؛ هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَدِيثًا، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوْءِ بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى ﷺ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَنْتَعِ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ أَدْرُ. قَالَ: فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ، فَوَضَعَ نَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ: فَجَمَعَ مُوسَى بِإِثَرِهِ

باب جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة

فيه قضية موسى ﷺ

وقد قدّمنا في الباب السابق أنه يجوز كشف العورة في موضع لحدّية في الخلوة، وذلك كحدّة الاغتسال وحبّ البول ومعاشرة الزوجة ونحو ذلك، فهذا كنه جاز في التّكشّف في الخلوة، وأم بحضرة الناس، فيحرم كشف العورة في كلّ ذلك،

قال العلماء: ونسبتم بمزور ونحوه في حال الاغتسال في الخلوة أفصل من التّكشّف، والتّكشّف جائز مدة الحاجة في التّمسّس وبحره، والزيادة على نذر الحاجة حرام على الأصح، كما قلّنا في الباب لسبق أن ستر العورة في الخلوة واجب على الأصح، إلا في قدر الحاجة، والله أعلم

وموضع الدّلالة من هذا الحديث أن موسى ﷺ اغتسل في الخلوة عرياناً، وهذا يثبت على قول من يقول من أهل الأصول أن شرع من قبل شرع لك، والله أعلم.

قوله ﷺ «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءً يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوْءِ بَعْضٍ» يحتمل أن هذا كان جائزاً في شرعهم، وكان موسى ﷺ يتركه تركها، واستحباً وحياءً ومروءةً ويحتمل أنه كان حراماً في شرعهم كما هو حرام في شرعنا، وكانوا يتساهلون فيه كما يتساهل فيه كثير من أهل شرعنا (السّوءة) هي العورة، سمّيت بذلك لأنه يسوء صاحبها كشفها، والله أعلم.

قوله: (أنه أدرك) هو بهمة مدودة ثم دلّ مهمة مفتوحة ثم راء مخففتين قال أهل اللغة: هو عظيم

الحسينين

قوله ﷺ «فَجَمَعَ مُوسَى ﷺ بِإِثَرِهِ» (جمع) مخفّف الميم، معه

يَتَوَلَّى تَوْبِي حَجْرٌ، تَوْبِي حَجْرٌ، حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى سَوَاءِ مُوسَى، قَالُوا وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ يَأْسٍ، فَقَامَ الْحَجَرُ حَتَّى نَظَرَ إِلَيْهِ، قَالَ: فَأَخَذَ تَوْبَهُ فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْباً قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَلَهُ يَنْتَهَى بِالْحَجَرِ نَدْبٌ مِثْلُهُ، أَوْ سَبْعَةٌ، ضَرْبُ مُوسَى بِالْحَجَرِ . [سك ٦١٤٦] [حد ٨١٧٣]

وغيره [٢٧٨]

ويقال: يثره، بكسر الهمزة مع إسكان لثاء، ويقال: أثره، فتحهم، لغتان مشهورتان تقدمت.

قوله ﷺ: «حتى طر إليه» هو بضم الهمزة وكسر الطاء، متي لم لم يُسم قاعله

قوله ﷺ: «فطفق بالحجر ضرباً» هو بكسر الهمزة وفتحها، لغتان، معده جعل وأهين وصدر منتزماً

لذلك، ويحوز أن يكون أراد موسى ﷺ بضرب الحجر إظهاراً معجزة لقومه بأثر ضرب في الحجر، ويحتمل أنه أوحى إليه أن يضربه لإظهار له معجزة، والله أعلم.

قوله (إنه بالحجر نذب) هو بفتح الهمزة ولام، وهو الأثر، والله أعلم.



١٩ - [باب الاعتناء بحفظ العورة]

[٧٧١] ٧٦ - (٣٤٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْطَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ سَيِّمُولٍ، جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَفِيعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنِي عِنْدَ الرَّزَّازِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ ذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَبَّاسٌ يَنْقُلَانِ حِجْرَةَ، فَقَالَ الْغَبَّاسُ لِنَبِيِّ ﷺ: خُذْ إِرَارَكَ عَلَى عَاتِقِكَ مِنَ الْحِجَارَةِ، فَفَعَلَ، فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ وَطَمَحَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: «إِرَارِي، إِرَارِي» فَشَدَّ عَلَيْهِ إِرَارَهُ. قَالَ ابْنُ رَافِعٍ فِي رِوَايَتِهِ: عَلَى رَقَبَتِكَ، وَلَمْ يَقُلْ: عَلَى عَاتِقِكَ.

[أحمد: ١٤١٤٠، ٢٥٠٦٨، و صحيح: ٢٨٢٩.]

باب الاعتناء بحفظ العورة

قوله: (عن جابر قال لما بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ ذَهَبَ لِنَبِيِّ ﷺ...) إلى آخره، هذا الحديث مرسلٌ صحيحٌ، وقد قَدَّمَ أن العلماء من لطوائف متفقون على الاحتجاج بمرسل الصحيح، إلا ما انفرد به الأستاذ أبو إسحاق لإسمريني من أنه لا يحتجُّ به، وقد تقدَّم دليلٌ لجمهور في الفصول المذكورة في أول الكتاب^(١) وسمَّيتِ الْكَعْبَةُ كَعْبَةً لِعَبْوَتِهَا وَارْتِفَاعِهَا وقيل: لاستدارتها وعلوِّها، والله أعلم.

قوله: (احمل إِرَارَكَ عَلَى عَاتِقِكَ مِنَ الْحِجَارَةِ) معناه: لِيَقْبِثِ الْحِجْرَةَ، أو من أجل الْحِجَارَةِ. وقد قَدَّمَ في كتاب الإيماني^(٢) أن العاتقَ ما بين المَنْكِبِ وَالْعُنُقِ، وجمعه: عَوَاتِقُ وَعُنُقُ وَعُنُقٌ، وهو مدكَّرٌ، وقد يؤنَّث.

قوله: (فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ وَطَمَحَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ) معنى (خَرَّ) سقط، و(طَمَحَتْ) بفتح الطاء والميم، أي: ارتفعت.

وفي هذا الحديث بيانٌ لبعض ما أكرم الله سبحانه وتعالى به رسوله ﷺ، وأنه كان مصوناً محمداً

(١) تقديم الكلام في المسألة ذكر الأذلة: (١/٦٤).

(٢) (١/٦٤٠)

[٧٧٢] ٧٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا زَوْحٌ بْنُ عِبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمْ لِحَاجَارَةً لِلْكَعْبَةِ وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عُمَةُ: يَا ابْنَ أَبِي، لَوْ حَلَلْتَ إِزَارَكَ، فَجَعَلْتَهُ عَلَى مَنْكِبِكَ دُونَ الْحِجَارَةِ، قَالَ: فَحَلَلَهُ فَجَعَلَهُ عَلَى مَنْكِبِهِ، فَسَقَطَ مَعْشِيًا عَلَيْهِ، قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ لَيَوْمٍ عُرْيَانًا [الحمد ١٤٣٢٧، وسخري ٣٦٤].

[٧٧٣] ٧٨- (٣٤١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ بْنُ عَبْدِ بْنِ حَنْبَلٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: أَقْبَلْتُ بِحَجَرٍ أَحْمَرَةٍ ثَقِيلَةٍ، وَعَلَيَّ إِزَارٌ خَفِيفٌ، قَالَ: فَانْحَلِّ إِزَارِي وَمَعِيَ الْحَجَرُ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَضَعَهُ حَتَّى بَلَغْتُ بِهِ إِلَى مَوْضِعِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْجِعْ إِلَيَّ تُؤْيِكَ فَخُلِّهِ، وَلَا تَمْشُوا عُرَاءً»

في صغره عن القبائح وأحاديث لجاهلية. وقد تقدم بيان عصمة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم في كتب الإيمان^(١). وجاء في رواية في غير «الصحاحين» أن الملك نزل فشد عليه ﷺ إزاره، والله أعلم. قوله ﷺ: «ولا تمشوا عُرَاءً» هو نهى تحريم، كما تقدم في باب لسبق، والله أعلم.



٢٠ - [باب ما يستتر به لقضاء الحاجة]

[٧٧٤] ٧٩ - (٣٤٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَعَنْدَ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ الضُّبَيْيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُهَبِّيٌّ - وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعْدِ مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَمِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ خَلْفَهُ، فَأَسْرُ إِلَيَّ حَدِيثًا لَا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ، وَكَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَرَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ هَدَفٌ أَوْ حَدِيثٌ نَخْلٍ. قَالَ ابْنُ أَسْمَاءَ هِيَ حَدِيثُهُ يَعْنِي حَائِظُ نَخْلٍ. (١٧٧٤).

باب التستر عند البول^(١)

قوله (شيبان بن فروخ) هو بفتح ساء وتشديد الراء لمصمومة وبالفتح معجمة، غير مصروف؛ لكونه أعجمياً^(٢)، وقد تقدم بيانه مرأت^(٣).

قوله (عبد الله بن محمد بن أسماء الضُّبَيْي) هو بصم للضاد المعجمة وفتح لباء الموحدة.

قوله (وكان أحب ما استتر به رسول الله ﷺ لحاجته هَدَفٌ أَوْ حَدِيثٌ نَخْلٍ. يعني حائط نخل) أم (لهدف) فبفتح هاء وند، وهو ما رُفِعَ من الأرض. وأم (حديث النخل) هاء لمهملة وبالشين المعجمة، وقد فسر في الكتاب حائض النخل، وهو سست، وهو تفسير صحيح، ويقال فيه أيضاً: حَشٌّ وَحُشٌّ، بفتح الحاء وضمها.

وفي هذا الحديث من اللفظ استحباب لا استتار عند قضاء الحاجة لحائط أو وَهْدَةٍ أو هَدَفٍ أو نحو ذلك، بحيث يغيب جميع شخص الإنسان عن أعين الناظرين، فهذه سنة مؤكدة، والله أعلم.



(١) كذا في المسح لثلاث، وفي الصحيح بسهم؛ لأنه ما يستتر به قضاء الحاجة.

(٢) في (ج) عجم.

(٣) نظر (١/٣٤٤).

٢١ - [باب: «إنما الماء من الماء»]

[٧٧٥] ٨٠ - (٣٤٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَعْقِبُ بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ: ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ شَرِيكَ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي نُمَيْرٍ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ

باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لا يوجب الغسل إلا إن نزل المني، وبيان نسخه وأن الغسل يجب بالجماع^(١)

علم أن الأمة مجبئة إلا على وجوب نفس بالجماع وإن لم يكن معه إزال، وعلى وجوبه بالإزال، وكانت جماعة من الصحابة على أنه لا يجب إلا بالإزال، ثم رجع بعضهم ونفذ لإجماع بعد الآخرين.

وفي الباب حديث: «إنما الماء من الماء» مع حديث أبي بن كعب: عن رسول الله ﷺ في الرجل يأتي أهله ثم لا يُزَل، قال: «يغسل ذكره ويتوضأ» وفيه الحديث الآخر: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها، فقد وجب عليه الغسل وإن لم يتزل»^(٢).

قال لعمري العمل على^(٣) هذا الحديث، وأما حديث «الماء من الماء» فالحق هو من الصحابة ومن بعدهم قالوا: به منسوخ، ويعنون: نسخ أن الغسل من الجماع بغير إزال كان مطلقاً ثم صار واجباً، وذهب ابن عباس رضي الله عنهما وغيره إلى أنه ليس منسوخاً، بل امرأته بغيره يغسل بالروية في النوم إذا لم يتزل، وهذا الحكم باقي بلا شك.

وأما حديث أبي بن كعب، ففيه جوابان: أحدهما: أنه منسوخ، والثاني: أنه موقوف على ما إذا بشره فيما سوى الفرج، والله أعلم.

(١) في الصحيحين: «باب: «إنما الماء من الماء»».

(٢) هذا الحديث في الصحيحين: «باب: «إنما الماء من الماء»» وهو منسوخ بعد ما نسخ الجماع من الماء، ووجوب الغسل بالجماع لاختصاصه وقت الجماع، وفي الباب في صحيح ابن ماجه.

(٣) في (نسخ) مع.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ إِلَى قُبَاءٍ، حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي بَنِي مُدَلِّمٍ، وَقَفَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَبِ عَثْبَانَ فَصَرَخَ بِهِ، فَخَرَجَ يُخْرِجُ إِزَارَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعَجَلْنَا الرَّجُلَ» فَقَالَ عَثْبَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُعْجَلُ عَنْ مَوَاتِهِ وَلَمْ يُمَرَّ، مَذَا عَلَيْهِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» (مجموع، ١١١٣٤، ١٧٧٧).

[٧٧٧] ٨٧ - (٣٤٤) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ بْنُ الشَّخِيرِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْسَخُ حَدِيثَهُ بَعْضُهُ نَعْضًا، كَمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنُ نَعْضًا بَعْضًا.

قوله . (حُرِّجَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى قُبَاءٍ) هُوَ نَصْبُ الْقَدَفِ، مَمْدُودٌ مَذْكُورٌ مُصْرُوفٌ وَهَذَا هُوَ الْمَصْبُوحُ لَذِي عَلَيْهِ لِمُحَقِّقُونَ وَلَا كَثُرُونَ، وَفِيهِ لَعْنٌ آخَرُ أَنَّهُ مَوْثٌ عَيْزٌ مُصْرُوفٌ، وَأُخْرَى أَنَّهُ مَقْصُورٌ قَوْلُهُ (عَنْ أَبِي مَالِكٍ) هُوَ بِكَسْرِ الْمَعِينِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَقِيلَ - بِضَمِّهَا - وَغَدَ قَدَمُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ^(١)

قوله (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ بْنُ الشَّخِيرِ قَالَ - كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْسَخُ حَدِيثَهُ بَعْضُهُ نَعْضًا، كَمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنُ نَعْضًا بَعْضًا).

هَذَا الْإِسْنَاءُ كُلُّهُ بِمَعْرُوفٍ، إِلَّا أَنَّ الْعَلَاءَ لِقَائِهِ كَوْنِي . وَأَبُو الْعَلَاءِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، بِكَسْرِ شَيْنٍ وَلِخَاءٍ لِمُعْجَمَيْنِ، وَلِخَاءٌ مُشَدَّدَةٌ^(٢)، وَأَبُو الْعَلَاءِ تَابِعِي وَهُوَ مُسَمَّى بِرُؤُوسِهِ هَذَا لِكَلَامِ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ أَنَّ حَدِيثَهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَنَاقِبِ مَنَسُوخٌ.

وَقَوْلُ أَبِي الْعَلَاءِ أَنَّ لِسْتَهُ تَنْسَخُ السُّنَّةَ، هَذَا صَحِيحٌ؛ قَالَ عَمْرُوهُ، تَنْسَخُ السُّنَّةَ لِسْتَهُ يَقَعُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ

أَحَدُهُمْ تَنْسَخُ السُّنَّةَ مَتَوَاتِرَةً بِمَتَوَاتِرَةٍ، وَالثَّانِي: تَنْسَخُ حَبْرَ لَوَاحِدٍ بِمِثْلِهِ وَتَكُنْ تَنْسَخُ لِأَحَدٍ بِمَتَوَاتِرَةٍ، وَالرَّابِعُ: تَنْسَخُ لِمَتَوَاتِرٍ بِالْأَحَادِ.

أَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ، فَهِيَ حَادِرَةٌ بِلَا خِلَافٍ، وَأَمَّا الرَّابِعُ، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحْمَدَ هِيرَ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ نَظَاهِيرَ: يَجُوزُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (٣٤٥/١)

(٢) عَمِي (ص) وَ(هـ): الْمَشْدَدَةُ

[٧٧٨] ٨٣ - (٣٤٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنْ الْأَنْصَارِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَخَرَحَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَقَالَ: «لَعَلَّنَا أَغْعَلْنَاكَ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِذَا أَغْعَلْتَ أَوْ أَقْحَطْتَ، فَلَا تُغْسِلْ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ» وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: «إِذَا أَغْعَلْتَ، أَوْ أَقْحَطْتَ».

[أحمد: ١١١٦٢، وصحاح: ١٨٠]

[٧٧٩] ٨٤ - (٣٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو غَرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْرُوفٍ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِرْجُلٍ يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ ثُمَّ يُكْسِلُ؟ فَقَالَ: «يُغْسِلُ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْمَرْأَةِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي».

[أحمد: ٢١٠٨٨ و ٢١٠٩١ و ٢١٠٩٢، وصحاح: ٢٩٣]

[٧٨٠] ٨٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

قوله ﷺ: «إِذَا أَغْعَلْتَ أَوْ أَقْحَطْتَ، فَلَا تُغْسِلْ عَلَيْكَ» وفي رواية ابن بَشَّارٍ: «أَغْعَلْتَ»^(١) أَوْ أَقْحَطْتَ.

أم «أَغْعَلْتَ» فهو في الموضوعين بضم الهمزة وإسكان لعين وكسر الجيم. وأم «أَقْحَطْتَ» فهو في الأولى يفتح همزة والحاء، وفي رواية ابن بَشَّارٍ بضم الهمزة وكسر لاء، مثل «أَغْعَلْتَ» والروايتان صحيحتان. ومعنى الإقحاط هنا غديم ينزال المني، وهو استعارة من تحوط المطر، وهو تعبهامة، وقحوط، لأرض، وهو غديم، أخرجهما الثبات، والله أعلم.

قوله: (ثم يكسل) ضبطناه بضم ياء، ويجوز فتحها، يقال: أكسل الرجل في جماعه إذا صغف عن الإنزال، وتكسل أيشاء، يفتح الكاف وكسر السين، والأول أفصح، والله أعلم.

قوله ﷺ: «يغسل ما أصابه من المرأة» فيه دليل على نجاسة رطوبة فرج المرأة، وفيه خلافاً معروفة، الأصح عند بعض أصحابنا نجاسته، ومن قال بلطهوه يحمل الحديث على الاستحباب، وهذا هو الأصح عند أكثر أصحابنا، والله أعلم.

(١) في (ح)، عجبت. وهو غلط.

(٢) في (ح): ولأولى.

٢٢ - [باب نسخ: الماء من الماء]

وفجوب الغسل بالتقاء الختاني

[٧٨٣] ٨٧ - (٣٤٨) وَحَدَّثَنِي رُفَيْدٌ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو عَسَّانَ الْمُسَمَّعِيُّ (ح) - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ وَمَطَرٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَّهَا، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ» وَفِي حَدِيثِ مَطَرٍ: «وَلَا تَمُوتُ» قَالَ زُهَيْرٌ مِنْ بَيْنِهِمْ «بَيْنَ أَشْعُبَيْهَا الْأَرْبَعِ». راجع ٩٨، ٧، وسجدي ٢٩١ -

قوله: (أبو عسان المسمعي) هو بفتح الغين المعجمة وتشديد السين لمهمة، وجوز صرفه وتركه صرفه (والمسمعي) بكسر سيم الأولى وفتح لثنية، واسمه مالك بن عبد الواحد، وقد تقدم بيانه مرات^(١)، لكنني أنه عبه وعى مثله لعلول لجه به كما شرطته في لُحْصَة

قوله: (أبو رافع، عن أبي هريرة) سم أبي رافع ثقيف، وقد تقدم أيضاً^(٢)

قوله ﷺ: «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَّهَا» وفي رواية: «أَشْعُبَيْهَا».

اختلف العلماء في المراد بالشعب الأربع، فقيل: هي اليدين والرجلان؛ وقيل: الرجلان والرجلان، وقيل: الرجلان والرجلان^(٣). واختار القاضي عياض^(٤) أن المراد شعب افرج الأربع، ولشعب النواحي، وحديث: شعب وأما من قال: «أشْعُبَيْهَا» فهو جمع شعب.

ومعنى «جَهَّهَا»: حَفَرَهَا، كذا قاله الخطابي^(٥)، ونال غيره بفتح مشقها، يقال: جَهَّته وأجهته، بلغت مشقته. قال القاضي عياض رحمه الله: لأولى أن يكون «جَهَّهَا» بمعنى بفتح جَهَّته في عمله فيها،

(١) انظر (١/٢٩٤)

(٢) (١/٢١٢)

(٣) اشعر: خرقة مخرج: القاموس المعجم: ٤، (شعر).

(٤) في كتاب المعجم: (٢/١٩٧).

(٥) في «أعلام الحديث»: (١/٣١٩)، برهنتي جرد: جرد.

[٧٨٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ بْنِ جَبَلَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ (ح).
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كَلَاهِمَ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا
الْإِسْنَادِ وَثَلَّةٌ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ «ثُمَّ اجْتَهَدَ» وَأَمْ يَقُلْ: «وَأِنْ لَمْ يُنْزَلْ». [ع ١٠٧٥]
[نظر ١٧٨٣]

واجتهد. لصدقة. وهو شدة إلى الحركة وتمكّن صورة العمل، وهو نحو قول من قال: حَفَرَهَا، أي
كَلَّهَا بجركته، ولا فائز مشقة بلغ بها في ذلك^(١) والله أعلم.

ومعنى الحديث أن يسهل العسل لا يتوقف على نزول الهَيِّ، بل متى عبت الحشفة في الفرج
وجب العسل على رُحْلٍ والمرأة. وهذا لا خلاف فيه اليوم، وقد كان فيه خلاف لبعض الصحابة ومن
بعدهم، ثم انعقد الإجماع على ما ذكرناه، وقد تقدّم بيّن هذا^(٢)، والله أعلم.

قال أصحابنا: ولو غُيِبَ الحشفة في دُبُرِ امرأةٍ أو ظهر رجلٍ أو فرجٌ بهيمةٍ أو دبرها، وجب للعسل،
وسواء كان المولج فيه حَيًّا أو ميتاً، صغيراً أو كبيراً، وسواء كان ذلك عن قصدٍ أم عن نسيانٍ، وسواء
كان محتاراً أو مكرهاً، أو استدخنت المرأة ذكره وهو نائم، وسواء نُشِرَ لذكر أم لا، وسواء كان
مختوناً أم أغلفه.

فيجب للعسل في كل هذه الصور على ما عدل والمنعول به، لا إذا كان العسل أو المفعول به صبيّاً
أو صبيّة، فإنه لا يقاب: وجب عليه؛ لأنه ليس مكلفاً، ولكن يقال: صار جُنّاً، فإن كان مميّزاً وجب
على الوسي أن يأمره بالعسل كما يأمره بالوضوء، فإن صنى من غير غسل لم تصحّ صلاته، وإن لم
يعتسل حتى بلغ، وجب عليه العسل، وإن اغتسل في الطّب ثم بلغ، لم تَلزمه عادة العسل، والله أعلم.
قال أصحابنا، والأعبار في الإجماع بتغيب الحشفة من صحيح الذكر لا لتدق، فإذا غُيِبَ بكمالها
تعنّت به جميع الأحكام. ولا يشترط تعيّن جميع الذكر لا لتدق، ولو غُيِبَ بعض الحشفة، لا يتعلّق
به شيء من الأحكام لا لتدق، إلا وحهاً شذاً ذكره بعض أصحابنا أن حكمه حكم جميعها، وهذا
الوجه غلط منكّر متروك.

وأما إذا كان الذكر مقطوعاً، فإن بقي منه دون الحشفة، لم يتعلّق به شيء من الأحكام، وإن كان

(١) في كتاب المعجم: (١٩٨/٢)

(٢) ص ٣١٩

[٧٨٥] ٨٨ - (٣٤٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَنٍ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ هِلَالٍ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى - وَهَذَا حَدِيثُهُ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ : وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ رَهْطٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ : لَا يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا مِنَ الدَّفْقِ ، أَوْ مِنَ الْمَاءِ ، وَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ : بَلْ إِذَا خَلَطَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ ، قَالَ : قَالَ أَبُو مُوسَى : فَأَنْ أَشْفِيَكُمْ مِنْ ذَلِكَ ، فَقُمْتُ ، فَاسْتَأْذِنتُ عَلَى عَائِشَةَ ، فَأَذِنَ لِي ، فَقُمْتُ لَهَا : يَا أُمَّاهُ ، - أَوْ : يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ - يَئِي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ ، وَإِنِّي أَسْتَحْيِيكَ ، فَقَالَتْ : لَا تَسْتَحْيِي أَنْ تَسْأَلَني عَمَّا كُنْتُ سَائِلًا عَنْهُ أُمُّكَ الَّتِي وَلَدَتْكَ ، فَإِنَّمَا أَنْ أُمُّكَ ، قُلْتُ : فَمَا يُوجِبُ الْغُسْلُ ؟ قَالَتْ : عَلَى الْخَيْرِ سَقَطَتْ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَمَسَّ الْخِتَانِ الْخِتَانِ ، فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ» . (المعجم: ٢٤٦٥٥ مستدرجاً) .

البقي قدر الحشفة فحسب ، تعينت ، لا حكم بتغييره بحكمه ، وإن كان زائداً على قدر لحشفة ، ففيه وجهان مشهوران لأصحابنا ، أصحهما : أن الأحكام تتعلق بقدر لحشفة منه والثاني لا يتعلق شيء من الأحكام ، لا بتغيير جميعه لبقا ، والله أعلم .

وسوف على ذكره خرقه وأولجه في فرج امرأة ، ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا . صحيح منها والمشهور أنه يجب عليهما الغسل . والثاني . لا يجب ؛ لأنه أولج في خرقه . والثالث : إن كنت لخرقه غيظة تمنع وصول الدماء والرطوبة سم يجب لغسل ، وإلا وجب ، والله أعلم . ولو استدخنت المرأة ذكر بهيمة ، وجب عليها لغسل ، ولو استدخنت ذكراً مقطوعاً ، فوجهان ، أصحهما : يجب عليها الغسل ، والله أعلم .

قولها . (على الخير سقطت) معناه : صدقت خبري بحقيقة ما سألت عنه ، عارفاً بخبره وخبره ، حاذقاً فيه .

قوله ﷺ : «ومس الختان الختان» ، فقد وجب لغسل ، قال نعم : معناه : عيئت ذكرتك في فرجها ، وليس المراد حقيقة المس ، وذلك أن ختان المرأة في أعلى لفرج ولا يمتسه لذكر في الجماع ، وقد أجمع لعلماء على أنه لو وضع ذكره على ختانها ولم يوجهه لم يجب الغسل ، لا عند

[٧٨٦] ٨٩ - (٣٥٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ؛ قَالَا حَدَّثَنَا بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ كُلْثُومَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّحْلِ نَحْمَعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ. هَلْ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ؟ وَعَائِشَةُ جَالِسَةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ أَنَا وَهَلِهُ ثُمَّ نَغْتَسِلُ». [الأحمد: ٢٣٩١، مسند أحمد: ٢٣٩١].

على أن المراد من ذكره، والمراد بالعمدسة المحادة، فكذلك الرواية الأخرى: «إني انقضى الختانان» أي: تحادوا، والله أعلم.

قوله (عن جابر بن عبد الله، عن أم كلثوم، عن عائشة) (أم كلثوم) هذه تابعية، وهي بنت أبي بكر صديق ﷺ، وهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر؛ فإن جابراً صحابي، وهو أكبر من أم كلثوم بنتاً وموتبة وفضلاً؛ رضي الله عنهم أجمعين.

قوله ﷺ «إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل» فيه جواز ذكر مثل هذا بمحضة الزوجة إذ ترتبت عليه مصلحة ولم يحصل به أذى، وإنما قال له ﷺ بهذه لعدمه ليكون أوقع في نفسه. وفيه أن فعله ﷺ للوجوب، ولولا ذلك لم يحصل جواب لسائل، والله أعلم.



٢٢ - [بَابُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ]

[٧٨٧] ٩٠ - (٣٥١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ النَّيْتِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي:

بَابُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ

ذَكَرَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْبَابِ الْأَحَادِيثَ الْوَاردَةَ بِالْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، ثُمَّ عَقَبَهَا بِالْأَحَادِيثِ الْوَاردَةِ بِتَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، فَكَأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْوُضُوءَ مَسْخُوحٌ، وَهِيَ عَادَةٌ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، يَذْكُرُونَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي يَرَوْنَهَا مَسْخُوحَةً ثُمَّ يُعَقِّبُونَهَا بِالنَّاسِخِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» فَذَهَبَ حَمْدُهَا الْعُلَمَاءُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِأَكْلِ مَا مَسَّتِ النَّارُ، مِمَّنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو تَكْرٍ الصَّدِّيقُ وَعَمْرُ بْنُ الْحَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَدَدٌ مِنْ مَسْعُودٍ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ وَأَبُو عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أُنْسٍ بِنِ دَالِكٍ وَحَبِزُ بْنُ سَمُرَةَ وَبُرَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو مُوسَى وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَأَبُو طَلْحَةَ وَعَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ وَأَبُو أُمَامَةَ وَعَدَّةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ صَحَابَةٌ. وَذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاهِيرُ التَّابِعِينَ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهُويَةَ وَيَحْيَى بْنَ يَحْيَى وَأَبِي ثَوْرٍ وَأَبِي خَيْثَمَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى وَجُوبِ الْوُضُوءِ لِشَّرْعِيٍّ وَضُوءِ صَلَاةٍ بِأَكْلِ مَا مَسَّتِ النَّارُ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحَسَنِ الْمَصْرِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَأَبِي قِلَابَةَ وَأَبِي مَجْنَرٍ. وَاحْتَجَّ هَؤُلَاءِ بِحَدِيثٍ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ».

وَاحْتَجَّ لِمَجْمُورٍ بِالْأَحَادِيثِ الْوَاردَةِ بِتَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذَا مِنْهَا جُمْلَةً، وَاقْتَبَا فِي كُتُبِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورَةِ، وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ «الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» بِجَوَابَيْنِ:

أَحَدُهُمْ أَنَّهُ مَسْخُوحٌ بِحَدِيثِ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: كَذَبَ الْآمَرِينَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ. وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَّمِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ السُّنَنِ بِأَسْنَدِهِ الصَّحِيحَةِ^(١).

(١) ١٩٥٨: ١٩٩، وَالتَّيَّمِيُّ: ١٩٨٥.

حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ أَبُو شَهَابٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، أَنَّ حَارِجَةَ بْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَاهُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَوَضَّؤُا وَمِمَّا مَسَّتِ النَّارُ». [٣٥٢] [٧٨٨]

قَالَ أَبُو شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قَارِظٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَخَدَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ عَلَى الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: إِنَّمَا اتَّوَضَّأُ مِنْ أَتَوَارِ أَقِطَ أَكَلْتُهَا؛ لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَوَضَّؤُوا وَمِمَّا مَسَّتِ النَّارُ». [أحمد ٧٦٧٥]

والجواب الثاني: أن المرأة بالوضوء تحسب المقيم والمكثف.

ثم إن هذا الخلاف اسدي حكيده كل في صدر الأول، ثم أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يوجب الوضوء بكل ما مسته المرأة والله أعلم.

قوله في أول الباب: (قال: قال أبو شهاب: أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) هكذا هو في جميع الأصول. عبد الملك بن أبي بكر، وكذا نقله الحافظ أبو علي العسائي عن جماعة رواة الكتاب. قال أبو علي: وفي نسخة من لحداء مما أصبح بيته فأسفده. قال أبو شهاب: أخبرني عبد الله بن أبي بكر جعل عبد الله موضع عبد الملك، قال أبو علي: والضرث عبد الملك، وكذلك رواه الجلودي، وكذلك هو في نسخة أبي زكريا عن ابن مهاب، وكذلك رواه لؤي بن عبد الله عن عبد الملك بن أبي بكر، وهو أخو عبد الله بن أبي بكر. والله أعلم.

قوله: (أن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ) هكذا هو في «المسلم» هنا وفي باب الجمعة وبيعوع^(١)، ووقع في باب الجمعة من كتاب مسلم من رواية ابن جريح، إبراهيم بن عبد الله بن قارظ^(٢)، وكلاهما قد قبل. وقد ختلف الحفاظ فيه على هذين القولين، فصار يسكن^(٣) وحر منهما جماعة كثيرة (وقارظ) بلفظ وكسر لاء وبلفظ المعجمة.

قوله: (أنه وجد أبا هريرة يتوضأ على المسجد، فقال: إنما اتوضأ من أتوار أقط أكلتها) قال

(١) مسلم: ١٩٦٦، ولم يوجد في البيهقي، وهو في الصحيح: ٣٣٧٦ و٣٣٧٧.

(٢) مسلم: ١٩٦٧.

[٧٨٩] (٣٥٣) قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ وَأَنَا أُحَدِّثُهُ هَذَا، لِحَدِيثٍ أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بِنَ الزُّبَيْرِ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا هَيَسَتْ النَّارُ؟ فَقَالَتْ عُرْوَةُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «تَوَضَّؤُوا مِمَّا هَيَسَتْ النَّارُ» - [أحمد: ٤٢٤٥٨/١].

الهروي وغيره: الأثر جمع نؤر، وهو القطعة من لَأْفُطْ^(١)، وهو^(٢) بالثاء لَمْثَلَةٌ، ولَأْفُطْ معروف، وهو من هَيَسَتْ النار.

قوله: (يتوضأ على المسجد) دليل على جور الوضوء في المسجد، وقد نقل بن المنذر إجماع العلماء على جوازها من لم يؤذي به أحداً^(٣).



(١) لغويين (نور).

(٢) في (لغ) وهي

(٣) الأوسط، (١٣٩/٥ - ١٤٠).

٢٤ - [باب نسخ الوضوء مما منعت الناز]

[٧٩٠] ٩١ - (٣٥٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسَمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَتَفَ شَاةٍ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ
[أحمد: ١٩٨٨، والبخاري: ٣٠٧].

[٧٩١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (ح) وَحَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عَرْقًا - أَوْ: لَحْمًا - ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً - [أحمد: ٢٠٠٢، والنظر: ٧٩٠].

[٧٩٢] ٩٢ - (٣٥٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ غَفْوٍ عَنْ أُمِّهِ الضُّمَيْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتَفٍ يَأْكُلُ مِنْهَا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [أحمد: ١٧٢٥٠، وبيهقي: ٢٩٢٣].

[٧٩٣] ٩٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بِنِ شَهَابٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أُمِّهِ الضُّمَيْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا، فَدَعَانِي إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ وَطَرَحَ السَّكْبِينَ، وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ [نظر: ٧٩٢].

قوله: (أكل عرقاً) هو بفتح العين وإسكان الراء، وهو انقطع عليه قليل من اللحم، وقد تقدم بيانه في آخر كتاب الإيمان مبرحاً^(١)

قوله (يحتر من كنف شاة) فيه جواز قطع اللحم بالسكين، وذلك تدعو إليه الحاجة؛ لصلاة اللحم أو كبر القطعة. قالوا: ويكره من غير حاجة.

قوله: (فدعي إلى الصلاة، فقام وطرح السكين، وصلى ولم يتوضأ) في هذا دليل على جواز، من استحباب استدعاء الأئمة إلى الصلاة إذا حضر وقتها.

(١) تقدم في كتاب الحيض ج ٢٤٩.

[٧٩٤] قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي غَالِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ. . . نظر [٧٩٠].

[٧٩٥] (٣٥٦) قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَّجِ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عِنْدَهَا كَيْفَاءً، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. (أحمد: ٢٦٨١٣ و= ري: ٢٦١).

[٧٩٦] (٥٠٠) قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ زَبِيْعَةَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ. . . نظر ٧٩٥.

[٧٩٧] ٩٤ - (٣٥٧) قَالَ عَمْرُو وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي عَطْفَانَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: أَشْهَدُ لَكُنْتُ أَشْوِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَطْنَ الشَّوْءِ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. (أحمد: ٢٣٨٥٥).

وفيه أن الشهادة على لثفي تقبل إذا كان الممتعي محصوراً مثل هذا .

وفيه أن الوضوء مما مسّت النار ليس هو واجب .

وفي (السُّكَيْن) لغتان . التذكير والتأنيث ، يقال . سكين جيد وحيدة ، سميت سكيناً لتسكينها حركة لمذبح ، والله أعلم .

قوله : (عن أبي عَطْفَانَ ، عن أبي رَافِعٍ) قال : أشهد لَكُنْتُ أَشْوِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَطْنَ الشَّوْءِ ، ثم صلى ولم يتوضأ) .

أم (أبو عَطْفَانَ) بفتح لغين المعجمة ولطاء المهملة ، فهو ابن طريف لمُرِّي المدني ^(١) قال الحاكم أبو أحمد لا يعرف اسمه ^(٢) ، قال : ويقال في كنيته أيضاً : أبو مالك

وأم (أبو رافع) فهو مولى رسول الله ﷺ ، واسمه سلم ، وقيل : إبراهيم ، وقيل : هُرَيْرٌ ، وقيل .

ثابت .

(١) في (خ) : لميري ، والتأنيث موافق لمصدره .

(٢) وفي نسخة سعد ، وقيل : يزيد

[٧٩٨] ٩٥ - (٣٥٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَتَمَضَّضَ وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا» [الحديث ١٣١٧٢، بخاري ٢٠١]

[٧٩٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا بَنُ وَهَبٍ: وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو (ح) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (ح) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، بِإِسْنَادٍ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِثْلَهُ. [مسند ١٩٥١ و ٣٥٣٨، و بخاري ٥٦٠٩]

وقوله. (بطل لشدة) يعني الكيد وما معه من حشوها وفي الكلام حذف تقديره: أشوي بطل الشدة فيأكل منه ثم يصلي ولا يتوضأ، والله أعلم.

قوله (أن النبي ﷺ شرب لبنًا، ثم دعا بماء. فتمضض وقال «إن له دسمًا»).

فيه استحباب المضمضة من شرب اللبن. قال العمدة وكذلك غيره من المأكول والمشروب تستحب له المضمضة، لئلا تبقى فيه بقايا يستعجزها في حال الصلاة، ولتنقطع لزوجته ودمه ويتطهر همه وحلف العمدة في استحباب غسل اليد قبل الطعام وبعده، ولا ظهر استحبابه أولاً، إلا أن يتيقن نظافة اليد من النجاسة ولو سخر، واستحبابه بعد الفراغ، لا ألا ييمى على اليد أثر الطعام، بأن كان يداً و"لم يمس به". وقال مالك رحمه الله تعالى: لا يستحب غسل اليد بالطعام إلا أن يكون على اليد أولاً قدر يبقى عليها بعد الفراغ راحة، والله أعلم.

قوله (وحدثني أحمد بن عيسى قال حدثنا بن وهب قال وأخبرني عمرو) هكذا هو في الأصول: (وأخبرني عمرو) قالوا في (وأخبرني) وهي و"أو لعطف، والقيل: وأخبرني عمرو، هو ابن وهب، ويأتى بالواو لأنه سمع من عمرو وأحدث فروها وعطف بعضها على بعض، فقال بن وهب: أخبرني عمرو بكذا، وأخبرني عمرو بكذا، وعقد تلك الأحاديث، فسمع أحمد بن عيسى لفظ بن وهب هكذا بالواو، فأداه أحمد بن عيسى كما سمعه، فقال حدثنا بن وهب قال يعني بن وهب: وأخبرني عمرو، والله أعلم.

[٨٠٠] ٩٦ - (٣٥٩) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ خَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ عَلَيْهِ يَتَابَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَتَى بِهَدِيَّةٍ خُبْزٍ وَلَحْمٍ، فَأَكَلَ ثَلَاثَ لُقْمٍ، ثُمَّ صَلَّى بِالنَّاسِ وَمَا مَسَّ مَاءً. [بعض ٧٩٠]

[٨٠١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَاقِ الْحَدِيثِ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ خَلْحَلَةَ، وَفِيهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ شَهِدَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ صَلَّى، وَلَمْ يَقُلْ بِالنَّاسِ. [بعض ٧٩٠]

قوله: (حدثنا محمد بن عمرو^(١) بن خلحلة) هو باحد من المهملتين المفتوحتين بينهما اللام الساكنة

قوله. (وفيه أن ابن عباس^(٢) شهد ذلك من النبي ﷺ) هذا فيه فائدة لطيفة، وذلك أن الرواية الأولى فيها عن ابن عباس أن النبي ﷺ جمع يتابه، وليس فيها أن ابن عباس رأى هذه القضية، فيحتمل أنه رأى ويحتمل أنه سمعها من غيره، وعلى تقدير أن يكون سمعها من غيره يكون مرسلاً صحابياً، وقد مع الاحتجاج به الاستدلال أبو إسحاق الإسفريني، والصواب قول^(٣) الجمهور الاحتجاج به، فلم كانت هذه الرواية محتملة هذا الذي ذكرناه، ثم مسلم رحمه الله تعالى على ما يزيل هذا كله فقال: شهد بن عباس ذلك، والله أعلم.



(١) غي (خ) عمرو. وهو عها

(٢) غي (ح) وقوف

٢٥ - [باب الوضوء من لحوم الإبل]

[٨٠٢] ٩٧ - (٣٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ قُضَيْبُ بْنُ حُسَيْنٍ الْحَذَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو غَوَانَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ؟» قَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوَضَّأْ». قَالَ: «أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟» قَالَ: «نَعَمْ. فَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ» قَالَ: أَصْلِي فِي مَرَايِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: أَصْلِي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «لَا». [١ - ٩٧٥ - ٢٠٢]

باب الوضوء من لحوم الإبل

في إسناده (مَوْهَب) هو بفتح الميم والهاء وفيه (أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ) هما الشَّعْثَاءُ المَثْنَةُ، وسم أبي الشَّعْثَاءِ سُلَيْمُ بْنُ أَسَدٍ.

أما أحكام الباب، فاختلف العلماء في أكل لحم الجوزور:

فذهب الأكثرون إلى أنه لا يتقص الوضوء، من ذهب إليه لحدود الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعبيد وأبو مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة، وجمهير التابعين، ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم.

وذهب إلى استفاض الوضوء به أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبو بكر بن المنذر وابن خزيمة، وحاتره لحافظ أبو بكر البيهقي، وحكى عن أصحاب الحديث مطلقاً، وحكى عن جماعة من الصحابة واحتج هؤلاء بحديث الباب.

قوله ﷺ «نعم، فتوضأ من لحوم الإبل» وعن إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ وَضُوءٍ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ فَأَمَرَهُ^(١) قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ: صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا حَدِيثٍ، حَدِيثُ جَابِرٍ وَحَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَقْوَى دَلِيلًا وَإِنْ كَانَ جَمْعُهُمْ عَلَى خِلَافِهِ وَقَدْ أَجَابَ الْجَمْعُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِحَدِيثِ جَابِرٍ، كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوَضُوءَ مَعَ مَسَّتِ

(١) أخرجه أبو داود: ١٩٨٤، والترمذي: ٨٨١، وابن ماجه: ٤٩٤، وأحمد: ١٨٥٣٨

[٨٠٣] (***) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ
يَحْيَى (ح). وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَّةَ: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ
عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ وَأَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، كُلُّهُمَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ
جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي كَابِلٍ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ [الحمد ٢٠٩٥٦ و ٢٠٩٥٩].

السرا^(١)، ولكن هذا لحديث عام، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص، والخاص مقدم على
العام، والله أعلم.

وأما رباحته ﷺ الصلاة في مريض الغنم دون مبارك الإبل، فهو متفق عليه، ونهيه عن مبارك
الإبل - وهي أعطنها - نهى تنزيه، وسبب الكراهة ما يُخاف من بمارها وتهويشها على لمصلي،
والله أعلم.



قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ فِي رَوَايَتِهِمَا : هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ .

لَوَاقِعُهُ فِي حَالِ لُشْكٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِ، أَصَحُّهُمَا عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا تُجْرَثُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُتَوَكِّفًا فِي بَيْتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا إِذَا تَيَقَّنَ الْحَدِيثَ وَشَهِدَ فِي ظَهْرِهِ، فَتَنَ بِلَزْمِهِ الْبَرُودُ بِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ.

وأما إذا ثبت أنه وُجد منه بعد طلوع الشمس شيئاً حَدَّثَ وطهارة ولا يعرف السديق منهم ، فيكون كمن لا يعرف حاله قبل طلوع الشمس ، ألزمه الوضوء ، وقد عرف حاله ، ففيه أرجح لأصحابنا .

أَشْهَرُهُمْ عِنْدَهُمْ - أَنَّهُ يَكُونُ بَصْدُ كَنْ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا مُحْدِثٌ فَهُوَ لَآنَ مُتَطَهِّرٌ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا مُتَطَهِّرٌ فَهُوَ الْآنَ مُحْدِثٌ .

والثاني، وهو الأصح عند جماعات من المحققين أنه يلزمه لوضوء بكلّ حال.

والثالث: يبنى على مخالف طه.

والرباع: يكون كما كان قبل طلوع الشمس، ولا تأثير للأميرين لواقعين بعد طلوعها. وهذا الوجه غلط صريح، وبطلانه أظهر من أن يستدل عيه، وإما ذكرته لأني عسى بصلاته لئلا يفتربه، وكيف يحكم بأنه على حانه مع تيقن بصلاتها به، وقع بعدها، والله أعلم.

ومن مسائل القاعدة المذكورة: أن من شئت في طلاق زوجته، أو عتق عبده، أو سجد المذنب
لضهره أو ظهره لنجسه أو نجاسة الثوب أو الطعام أو غيره، وأنه صنى ثلاث ركعات أم أربعاً
أو أنه ركع وسجد أم لا، أو أنه نوى الصوم أو الصلاة أو الوضوء أو الاعتكاف وهو في أثناء هذه
العبادات، وما أشبه هذه الأمثلة، فكلُّ هذه لشكوك لا تأثير لها، والأصحُّ عدمُ هذا الحدث

وقد استثنى لعلماء مسائل من هذه القاعدة، وهي معروفة في كتب لفقهاء لا يتسع هذا الكتاب لبسطها، فإنها مستثناة وعليها اعتراضات، ولها أجوبة، وسبب مختلف فيه، فلهذا حلفتها هنا، وقد أوضحته بحمد الله تعالى في باب مسح الخُفِّ وباب الشُّبِّ في نجاسة الماء من «المجموع في شرح المهذب» وجمعت فيها متفرق كلام الأصحاب وما تمس إلى إلحاحه منها، والله أعلم.

قوله: (عن سعيد، وعبد بن تميم، عن عمه سُكَيِّ إلى النبي ﷺ الرجل يخيل إليه الشيء في الصلاة) ثم قال مسلمٌ في آخر الحديث: (قال أبو بكر ورهير بن حرب في روايتهما هو عبد الله بن

وَمِنْهُ

[٨٠٥] ٩٩ - (٣٦٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْئًا أَمْ لَا، فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ السُّجُودِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». راجد ٩٣٥.

معنى هذا أن في رواية أبي بكر وزهير سمع عمَّ عباد بن تميم؛ فإنه رواه أولاً عن سعيد - هو ابن المسيب - وعن عباد بن تميم، عن عمِّه^(١)، ولم يسمه، فسمَّه^(٢) في هذه الرواية فقال: هذا العلم هو عبد الله بن زيد، وهو بن زيد بن عديهم، وهو راوي حديث صفه الوصوء وحديث صلاة الاستسقاء وغيرهما، وليس هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه الذي أرى الأذان.

وقوله (شكي) هو بضم الشين وكسر كاف، و(الرجل) مرفوع، ولم يسم هذا^(٣) الشاكي، وجاء في رواية البخاري أن السائل هو عبد الله بن زيد الراوي، وينبغي ألا يتوهم بهذا أن (شكي) مفتوحة الشين والكاف، ويُجعل الشاكي هو عمُّه المذكور؛ فإن هذا الوهم غلط، والله أعلم^(٤).



(١) في (خ): عمه عباد ولعبه سهل.

(٢) في (خ)، تسبيحه.

(٣) في (خ): هذا.

(٤) قلنا قال رحمه الله تعالى: «رواية البخاري (شكا) مفتوحة لشين والكاف

٢٧ - [باب طهارة جلود الميتة بالدباغ]

[٨٠٦] ١٠٠ - (٣٦٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِذُ وَابْنُ أَبِي عَمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ . تَصَدَّقَ عَلَى مَوْلَاؤِ لِمَيْمُونَةَ بِشَاوٍ، فَمَاتَتْ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِمَاهِبَهَا فَدَبَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟» فَقَالُوا : «نَهَى مَيْمُونَةُ فَقَالَ : «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا» .

باب طهارة جلود الميتة بالدباغ

فيه قوله ﷺ في الشاة الميتة . («هَلَّا أَخَذْتُمْ إِمَاهِبَهَا فَدَبَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟» فقالوا : «إِنَّمَا مَيْمُونَةُ فَقَالَ : «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا»» وفي الرواية الأخرى : («هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِجُلْدِهَا؟» قالوا : «نَهَى مَيْمُونَةَ، فَقَالَ : «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا»» وفي الرواية الأخرى : «أَلَا أَخَذْتُمْ إِمَاهِبَهَا فَاسْتَفَعْتُمْ بِهِ؟» وفي الأخرى : «أَلَا انْتَفَعْتُمْ بِإِمَاهِبِهَا؟» .

وفي الحديث الآخر : «إِذَا دَبَغَ الْإِمَاهِبُ فَقَدْ طَهَرَ» وهي الرواية الأخرى . (عن ابن زغبة قال سألت ابن عباس قلت : إِنَّا نَكُونُ بِالْمَعَرِبِ فَيَأْتِينَا الْمَجُوسُ بِالْأَسْقِيَةِ فِيهَا لَمَاءٌ وَالْوَدَّكَ، فَقَالَ اشْرَبْ . فَقُلْتُ : أَرَأَيْتَ تَرَاهُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «دَبَاغُهُ طَهُورُهُ» .

الشرح:

اختلف العلماء في دباغ جلود الميتة وطهارتها بالدباغ على «سبعة مذاهب» : أحدها مذهب الشافعي أنه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا للكلب والخنزير والعتوذ من أحدهم وغيره . ويطهر بالدباغ ظاهر الجدد ويطهونه ، ويجوز استعماله في الأشياء المائعة واللبسة ، ولا فرق بين مأكول للحم وغيره . وروى هذا المذهب عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود والمذهب الثاني . لا يطهر شيء من الجلود بالدباغ . وروى هذا عن عمر بن الخطاب ورواه عبد الله وعائشة ، وهو أشهر لروايته عن أحمد بن حنبل ولروايته عن مالك . والمذهب الثالث . يطهر بالدباغ جميع مأكول اللحم ولا يطهر غيره . وهو مذهب الأوزاعي وأبي المبروك وأبي ثور وإسحاق بن راهويه .

والمذهب الرابع: يظهر جلود جميع لغتات إلا الحزير . وهو مذهب أبي حنيفة .
والمذهب الخامس : يظهر لجميع ، إلا أنه يظهر ظهره دون بطنه ، فستعص في آيسات دون
المنعت ، ويصلى عليه لا فيه . وهذا مذهب مالك المشهور في حكاية أصحابه عنه .
والمذهب السادس : يظهر الجميع والكلب والخزير ، ظهراً وباطن . وهو مذهب داود وأهل
نظيره ، وحكي عن أبي يوسف .

والمذهب السابع . أنه يفتنح بجلود الميتة وإن لم تدع . ويجوز استعمالها في المنعت والبسات
وهو مذهب الزهري ، وهو وجه شاذ لبعض أصحاب ، لا تفرغ عليه ولا لغتات إليه
واحتج كل ضائقة من أصحاب هذه المذاهب بأحاديث وغيرها ، وأجاب بعضهم عن ذيل بعض ، وقد
أوضحت دلائلهم في أوراق من «شرح المذهب»^(١) والعرض هنا يدلل الأحكام والاستنباط من الحديث
وعني حديث ابن زينة عن ابن عباس دالة لمذهب الأكثرين أنه يظهر ظهره وبطنه ، فيجوز
استعماله في المنعت ؛ فإن جلود ما ذكاه لمجوس حسنة ، وقد صرح على ظهره بالتبايع واستعماله
في الماء ولودك . وقد يحتج الزهري بقوله ﷺ «ألا انتفعت بيهديه» ولما يذكر دباغ ، ويحجب عنه بأنه
مطلق ، وجاءت الروايات الباقية بين الدباغ ، وأن دباغه طهوره ، والله أعلم .

واحتج أهل لغة في (الإهاب) فقيل هو الجلد مطلقاً ، وقيل : هو الجلد قبل الدباغ ، فأما بعده
فلا يسمى بهماً وجمعه أهيب ، يفتح الهمزة والهاء وبضمهم ، لغتان .
ويقال ظهر الشيء وظهر ، يفتح الهمزة وضمها ، لغتان ، يفتح أفصح ، والله أعلم .

فصل

يجوز الدباغ بكل شيء يشبه فصلاص الجلد ويصيبه ويمنع من ورود الفساد عليه ، وذلك كاللثة
ولشب والقرط وقشور الرمد وما أشبه ذلك من الأدوية الظاهرة . ولا يحصل بالشمس^(٢) عندئذ ،
وقد أصحاب أبي حنيفة يحصل . ولا يحصل عندئذ بالثرب والرمد والملح ، على الأصح في
الجميع .

(١) (المجموع ٤: ٢١٧/٦) قبل بعد

(٢) في (خ) بالشمس

قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثِهِمَا : عَنْ مَيْمُونَةَ . [احمد ٢٦٧٩٥]

[٨٠٧] ١٠٦ - (. . .) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ؛ قَالَا : حَدَّثَنَا بْنُ وَهَبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ شاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «هَلَا انْتَفَعْتُمْ بِحِلْيَتِهَا» قَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ فَقَالَ - «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا» [سعي ١٤٩٢] [انظر ٨٠٨] .

وهو يحصل بالأدوية السجسة كدُزْق الحَمْدَم والسَّبِّ لمتنجس؟ فيه وجهان، أصحُّهما عند الأصحاب حصوله، ويجب غسله بعد الفراغ من الدباغ بلا خلاف، ولو كان ديبغه بظاهره، فهل يحتاج إلى غسله بعد الفراغ؟ فيه وجهان. وهو يحتاج إلى استعمال الماء في أول الدباغ؟ فيه وجهان. قل أصحُّهما ولا يقتصر الدباغ إلى فعل فعل، ولو أطردت الرِّيح حُلَّت ميتة فوقع في مذبذبة، طهر، والله أعلم. وهذا طهر بالدباغ جاز الانتفاع به بلا خلاف.

وهو يجوز بيعه؟ فيه قولان للمشافعي، أصحُّهما: يجوز.

وهو يجوز أكله؟ فيه ثلاثة أوجه، أو أقوال^(١)، أصحُّها: لا يجوز حبل، والشافعي: يجوز، ولثالث. يجوز أكل حبل مأكول اللحم ولا يجوز غيره، والله أعلم.

وإذا طهر الجلد بالدباغ، فهل يظهر الشعر الذي عليه تبعاً لجلده؟ إذا قد بالمحتار في مذهب أن شعر الميتة نجس، فيه قولان للمشافعي، أصحُّهما: أشهرهما: لا يظهر؛ لأن الدباغ لا يؤثر فيه، بخلافه للجلد.

قال أصحابنا لا يجوز استعمال جلد الميتة قبل الدباغ في لأشياء مَرُطْبَةٍ، ويجوز في اليابسات مع كراهية، والله أعلم.

قوله ﷺ «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا» رويناه عن وجهين: «حَرَّمَ» بفتح الحاء وضمة الراء، و«حَرَّمَ» بضم الحاء وكسر الراء المشددة. وفي هذا اللفظ دلالة على تحريمه أكل جلد الميتة، وهو الصحيح كما قدمته، وللقائل الآخر أن يقول: المراد تحريم لحمها.

قوله (قال أبو بكر واس أبي عمر في حديثهما عن ميمونة) يعني نهم ذكرنا في روايتهم أن ابن عباس روى عن ميمونة.

[٨٠٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ضَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ يَسُخَرُ رَوَايَةِ يُونُسَ. [الحمد ٢٣٦٩
البيروني ٢٢٢٦].

[٨٠٩] ١٠٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّهَوِيُّ - وَالنَّفْطُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاؤٍ مَطْرُوحَةٍ أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَلْيَبْعُوهُ فَاتَّسَعُوا بِهِ!». [الحمد ٢٥٠٢، السجدة، [وسمى ٨٠٨].

[٨١٠] ١٠٣ - (٣٦٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثَمَانَ النَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ مُدَّحِينَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَنَ عَبَّاسٍ، أَنَّ مَيْمُونَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ دَاجِجَةَ كَانَتْ لِبَعْضِ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَاتَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ!». [الحمد ٢١٨٥٢].

[٨١١] ١٠٤ - (٣٦٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِشَاؤٍ لِمَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ فَقَالَ: «أَلَا اتَّخَذْتُمْ بِإِهَابِهَا!». [عمر ٨٠٨].

[٨١٢] ١٠٥ - (٣٦٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعْلَةَ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا دُبِعَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ». [المنظر ٨١٣].

قوله. (أن داججة كانت) هي بالمدال المهملة والحيم والون قال أهل اللغة: دوجج الميوس م أيغها من الطير والشاة وغيرهما، وقد دجج في بيته إذا لزمه^١ ولمراد بادحة عند الشاة.

قوله (عبد الرحمن بن وعلة السني) هو بفتح الواو واسكوب العين المهملة، (والسني) بفتح السين لمهملة ويحدها البدء المحوطة ثم الهمزة ثم ياء النسب.

[٨١٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو لَنَا قَدْ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَينَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِسْهَافٍ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمْ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَّابٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، يَعْنِي حَدِيثَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى

[أحمد ١٨٩٥ و ٢٤٣٥]

[٨١٤] ١٠٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ، عَنْ يَرِيمَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى ابْنِ وَهَّابٍ السَّبْخِي فَرَوًا، فَمَسِسْتُهُ، فَقَالَ: مَا لَكَ نَفْسُهُ؟ قَدْ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قُلْتُ: إِنَّ نَكُونُ بِالْمَغْرِبِ وَمَعَنَا الْبَرْبَرُ وَالْمَحُوسُ،

قوله: (مِثْلُهُ، يَعْنِي حَدِيثَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى) هكذا هو في الأصول: (يعني) بلباء المثناة من تحت، ولعله من كلام الراوي عن مسلم، ولو روي بالنون في أوله على أنه من كلام مسلم، لكان حسنًا، ولكن لم يرو.

قوله (أَبَا الْخَيْرِ) هو بالخاء المعجمة، وسمه مَرْثَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِي، بفتح ياء والزي.

قوله (يَأْتُونَا بِالسَّقَاءِ يَجْعَلُونَ فِيهِ الْوَدَّ) هكذا هو في الأصول ببلاذنا: (يَجْعَلُونَ) بالعين بعد الجيم، وكذا نقله القاضي عياض عن أكثر الرواة؛ قال: ورواه بعضهم (يَجْعَلُونَ) بدميم، ومعه: يُدِيمُونَ، يقال بفتح ياء وضمهم، لغتان، يقال حَمَمْتُ لِسَحْمٍ وَأَجْمَلْتُهُ: أَدَبْتُهُ^(١)، والله أعلم.

قوله: (رَأَيْتُ عَلَى ابْنِ وَهَّابٍ السَّبْخِي فَرَوًا) هكذا هو في النسخ: (فَرَوًا) وهو التصحيح المشهور في اللغة، وجمع الفرو: فُرُوءٌ، ككعب وكعاب، وفيه لغة بليدة أنه يقال: فُرُوءٌ، بدلهم كما نقله لعمري، حكاه ابن فارس في «المُحْمَل»^(٢) والرُّيْدِيُّ في «مختصر العين».

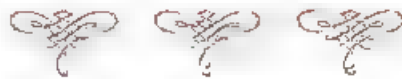
قوله: (فَمَسِسْتُهُ) هو بكسر السين، الأولى على اللغة المشهورة، وفي لغة قليلة بفتحها، فعلى الأولى المصبرح: يَمَسُّهُ، بفتح الميم، وعلى الثانية بضمها.

(١) (الكاتب المعجم: ٢/ ٢١٤).

(٢) (تكميل اللغة: ١/ ٧١٩).

مُوتَى بِالْكَبْشِ قَدْ دَبَّحُوهُ وَنَحْرٌ لَا نَأْكُلُ ذُبَابِيحَهُمْ، وَيَأْتُونَ بِالسَّقَاءِ يَحْعَلُونَ فِيهِ الْوَدَّكَ، فَقَالَ
ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ سَأَلَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «دِيَاغُهُ طَهُورَةٌ»، [نظر ٨٣].

[٨١٥] ٦٠٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
الرَّبِيعِ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ، حَدَّثَنِي قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ
وَعْدَةَ السَّبَّيْ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قُلْتُ: إِنَّا نَكُونُ بِالْمَغْرِبِ فَيَأْتِينَا الْمَجُوسُ
بِالْأَسْقِيَةِ فِيهَا الْمَاءُ وَالْوَدَّكَ، فَقَالَ: اشْرَبْ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْ تَرَاهُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «دِيَاغُهُ طَهُورَةٌ»، [نظر ٨١٣].



٢٨ - [باب التيمم]

باب التيمم

التيمم في لغة هو القصد، قال الإمام أبو منصور الأزهري التيمم في كلام لعرب القصد، يقال تيممت فلاناً، وتيممته وتأممته وأتممته، أي: قصده^(١)، والله أعلم.

واعلم أن التيمم ثابت بالكسب ولسنة وجميع الأمة، وهو تخصيصه خص لله سبحانه وتعالى به هذه الأمة رادها لله تعالى شرفاً. وأجمعت الأمة على أن التيمم لا يكون إلا في لوحه واليدين، سواء كان عن حدث أصغر أو أكبر، وسواء تيمم عن الأعصاء كلها أو بعضها، والله أعلم.

واعتلّف العلماء في كيفية التيمم، فمذهب ومذهب، لأكثرين أنه لا بد من ضربتين: ضربة للوجه، وضربة لليدين، إلى الجرفقين، ومن^(٢) قال بهذا من علماء علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وحسن البصري والشعبي وسلم بن عبد الله بن عمر وسفيان الثوري ومالك وأبو حنيفة وأصحاب الرأي وألقون رضي الله عنهم أجمعين.

ودعت جماعة إلى أن الوجب ضربة واحدة للوجه والكفين، وهو مذهب عطية ومكحول وأوزاعي وأحمد وإسحاق وابن لمدر وعامة أصحاب الحديث. وحكى عن الأزهري أنه يجب مسح ليدني إلى الإبطين، هكذا حكاه عنه أصحاب في كتب المذهب، وقد قال لإمام أبو سفيان الحطاي لم يختلف أحد من العلماء في أنه لا ينزله مسح ما وراء الجرفقين^(٣) وحكى أصحاب أيضاً عن ابن سيرين أنه قال: لا يحوته أقل من ثلاث ضربات، ضربة للوجه، وضربة ثانية لكفيه، وثالثة لبرأيه، والله أعلم.

وأجمع علماء على جواز التيمم عن الحدث الأصغر، وكذلك أجمع أهل هذه الأعصار ومن قسمه على جوازه لتجنبه ولحائض النفساء، ولم يحالف فيه أحد من خلف ولا أحد من السلف، إلا ما جاء عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود، وحكى مثله عن إبراهيم النخعي لإمام التابعي^(٤)

(١) لسان العرب: (١/٣٤٤)

(٢) في (ج) دس

(٣) المعجم: (١/١٦٣)

(٤) في (ج): "لقد بقي وهو سهر"

وقيل: إن عمر وعبد الله رجعا عنه وقد جاءت بجواره لمُحْضِبُ الأحاديثُ الصحيحة المشهورة، والله أعلم.

وإذ صُنِيَ الحِسْبُ بِتَيِّمُ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ، وَجِبَ عَلَيْهِ، لَا غَتْسُلَ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِلْإِمَامِ التَّبَعِيِّ^(١) أَنَّهُ قَالَ: لَا يَلْزَمُهُ وَهُوَ مَذْهَبُ مَتْرُوكٍ بِإِجْمَاعٍ مِنْ قَبْلِهِ وَمِنْ بَعْدِهِ، وَبِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي أَمْرِهِ ﷺ لِحُجُبِ بَعْضِ بَدَنِهِ بِإِدَائِهِ وَحَدِّ الْمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَجُوزُ لِلْمَسَافِرِ وَالْمُعْزِبِ^(٢) فِي الْأَيْلِ وَغَيْرِهِمَا أَنْ يَجْمَعَ رُوحَتَهُ وَبَيْنَ كِلَا هَذَيْنِ الْمَاءِ، وَيَتَسَلَّلَ قَرَجِيهِمَا وَيَتَيَمَّنَّ وَيَصْنُبُ، وَيُحْزِنُهُمَا لَتَيِّمُ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِمَا إِذَا غَسَلَا قَرَجِيهِمَا. فَإِنْ لَمْ يَغْسِلْ لِرَحْلِ ذَكَرِهِ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَصُنِيَ بِالتَّيِّمِ عَلَى حَالِهِ، فَإِنْ قَلَتْ: إِنْ رَطَبَتْ فَرَجَ الْمَرْأَةِ نَجَسًا، لَزِمَهُ إِهَادَةُ الصَّلَاةِ^(٣) وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى بَعْضِ أَعْضَاءِ الْمُحْدِثِ نَجَسٌ فَأَرَادَ التَّيْمَ بِدَلٍّ عَنْهَا، فَمَذْهَبُ وَمَنْهَبُ جَمْعٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: يَجُوزُ أَنْ يَتَيَّمَ إِذَا كَانَتْ النِّجَاسَةُ عَلَى بَدَنِهِ، وَلَمْ يَنْجُسْ^(٤) إِذَا كَانَتْ عَلَى ثَوْبِهِ. وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي وَجوبِ إِعَادَةِ الصَّلَاةِ، وَقَالَ بَنُ الْمُنْذِرِ: كَانَ الثَّوْبُ وَالْأَوْرَعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ يَقُولُونَ: يَمْسَحُ مَوْضِعَ النِّجَاسَةِ بِتَرَابٍ وَيَصْلِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا إِعَادَةُ الصَّلَاةِ الَّتِي يَفْعَلُهَا بِالتَّيْمِ، فَمَذْهَبُنَا أَنَّهُ لَا يَعِيدُ إِذَا تَيَّمَ لِلْمَرَضِ أَوْ الْجَرَاخَةِ وَنَحْوِهِمَا، وَأَمَّا إِذَا تَيَّمَ لِلْحَجَرِ عَنِ الْمَاءِ، فَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ يَعْذَمُ فِيهِ مَاءٌ غَائِبًا كَسُفَرٍ، لَمْ تَجِبِ الْإِعَادَةُ، وَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَعْذَمُ فِيهِ مَاءٌ إِلَّا نَادِرًا، وَجِبَتْ الْإِعَادَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا جَنْسُ مَا يَتَيَّمُ بِهِ، فَخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ: فَهَذَا الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ الْمُبَرِّكِ وَدُوْدٌ لِقُطَيْبٍ وَأَكْثَرُ الْمُفْقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّيْمُ إِلَّا بِتَرَابٍ صَدْرَ لَهُ غَدَرٌ يَتَلَقَّى بِالْعَضْوِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ يَجُوزُ لَتَيِّمُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْأَرْضِ حَتَّى بِالصُّخْرِ الْمَقْسُولَةِ، وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ فَجُوزَهُ كُلِّ مَا اتَّصَلَ بِالْأَرْضِ مِنَ الْخَشَبِ وَغَيْرِهِ. وَعَنْ مَالِكٍ فِي الْكُحْلِ رَوَيْتَنَ، وَدَهَبَ لِأَوْرَعِيٍّ وَسَفِيْدُ الثَّوْبِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ بِالتَّلَاجِ وَكُلِّ مَا عَلَى الْأَرْضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ج) لَا يَصِحُّ

(٢) الْمُعْزِبُ. مَذْهَبٌ يَمِيزُ

(٣) فِي (ج) يَجُوزُ

[٨١٦] ١٠٨ - (٣٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ - أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ - انْقَطَعَ عَقْدُ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَاسِيهِ، وَأَقَامَ لِنَاسٍ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالُوا:

وَأَمَّا حَكْمُ التَّيَمُّمِ، فَمِنْهُمَا وَمِنْهُمَا الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ لِحَدَّثِ بِلِ يُبَيِّحُ لَصَلَاةٍ؛ فَيُسْتَبِيحُ بِهِ فَرِيضَةٌ، مَا شَاءَ مِنَ النَّوَافِلِ، وَلَا جَمْعٌ مِنْ فَرِيضَتَيْنِ تَتِمُّمٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ نَوَى تَتِمُّمَهُ الْفَرَضَ، اسْتَبَاحَ الْفَرِيضَةَ وَالْفَلَاحَةَ، وَإِنْ نَوَى النَّفْلَ، اسْتَبَاحَ النَّفْلَ وَلَمْ يَسْتَبَحْ بِهِ الْفَرَضَ، وَلَهُ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى حَدَثٍ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ، وَلَهُ أَنْ يَصَلِّيَ بِتَيَمُّمٍ أَوْ حِدٍ فَرِيضَةً وَحَدَّثًا. وَلَا يَتَيَمَّمُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ، وَإِذَا رَأَى التَّمَتُّمَ لَعَقْدِ الْمَاءِ مَاءً وَهُوَ فِي لَصَلَاةٍ، يَتَضَلَّ صَلَاتُهُ، بَلْ لَهُ أَنْ يُتِمَّهَ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ تَعَرُّفٌ لِلْإِعَادَةِ، فَإِنْ صَلَاتُهُ تَبْطُلُ بِرُؤْيَا الْمَاءِ.

قوله، (عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره) فيه جواز مسافة زوج بزوجه الصخرة.

قولها، (حتى إذا كنا بالبيداء - أو: ذات الجيش - انقطع عقد لي، فأقام رسول الله ﷺ على التماسه، وأقام الناس معه، وليس معهم ماء وليسوا على ماء) وفي الرواية الأخرى: (عن عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت).

أم (البيداء) فبفتح الباء الموحدة في أولها وبالمدة وأم (ذات الجيش) فبفتح الجيم وبسكان اياء وبالشين المعجمة والبيداء وذات الجيش موضعان بين المدينة وخيبر. وأم (للعقد) فهو بكسر العين، وهو كل ما يُعقد ويعلق في العنق، فيسمى عقدًا وقلادة.

وأم قولها: (عقد لي) وفي الرواية الأخرى: (استعارت من أسماء قلادة) فلا مخالفة بينهما، فهو في الحقيقة يندل لأسماء، وأضافته في الرواية لأولى إلى نفسها لكونه في يده.

وقولها: (فهلكت) معناه: صارت

وفي هذا الفصل عن الحديث فوائد:

منها: جواز العرية. وجواز عرية الحلي. وجواز المسافرة بالعارية إذا كان يرد للمعير. وجواز

اتخاذ البسمة للقلادة.

أَلَا تَرَى إِلَى مَا صَنَعْتَ غَائِشَةً؟ أَقَامَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضْبَعُ رَأْسَهُ عَلَى فَخْذِي فَقَالَ: خَبَسَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ: فَعَاثَنِي أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ بِيَدِهِ فِي خَصْرَتِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخْذِي، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التِّيْمَمِ، فَتَيَمَّمُوا، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ - وَهُوَ أَحَدُ الثَّقَفِيَّةِ -: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَبَعَثَ الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَحَدَنَا الْعَقْدَ تَحْتَهُ. ٢٠٥٥٥.

وسحري ٢٣٤.

وفيه لا غناء بحفظ حقوق المسلمين وأموالهم وما قلت، ولهذا أقام نبي ﷺ على التماسه وحوار الإقامة في موضع لا ماء فيه وإن احتاج إلى التيمم. وفيه غير ذلك، والله أعلم.

قولها (عائشي أبو بكر) وقال ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعن بيده في خاصرتي

فيه حوار تأديب الرجل ولده بالقول والفعل والصرب ونحوه. وفيه تأديب الرجل سنه وإن كنت كبيرة مزوجة حرجة عن بيته

قولها. (يطعن) هو يضم معين، وحكي فتحها. وفي الضعن في المعاني عكسه.

قوله. (فقال أسيد بن حضير) هو يضم اسمرة وفتح السين، و(حضير) يضم الحاء المهملة وفتح لضم الميم، وهذا وإن كان ظاهراً فلا يضر بيبانه لمن لا يعرفه.

قولها. (فبعثنا البعير الذي كنت عليه، فوحدنا العقد تحته) كذا وقع هنا، وفي رواية لبخاري: فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها^(١). وفي رواية: (وحسين)^(٢) وفي رواية: (دسا)^(٣) وهي قضية واحدة. قال النجاشي: المبعوث هو أسيد بن حضير وأتبع له، فذهبوا فلم يجدوا شيئاً، ثم وجدوا أسيداً بعد رجوعه تحت البعير، والله أعلم.

(١) لخاري ٣٣٦.

(٢) فميد حميدي ١٦٥.

(٣) هي رواية لأبي

[٨١٧] ١٠٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ وَابْنُ يَسْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً، فَهَلَكَتْ. فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَسَاءً مِنْ أَصْحَابِهِ فِي طَلِبِهَا، فَأَذْرَكْتَهُمْ الصَّلَاةَ، فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فَلَمَّ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ شَكَوُوا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ، فَقَالَ أَسْبَدُ بِنِ خُضَيْرٍ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، قَوْلَاهُ مَا نَزَلَ بِهِ أَمْرٌ قَطُّ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكَ مِنْهُ مَخْرَجًا، وَجَعَلَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ بَرَكَةً. (المعجم: ٢٤٢٩٩، والبيهقي: ٤٣٧٧٣).

قوله (فصلوا بغير وضوء) فيه دليل على أن من غيم لماء ولثرب يصلي على حاله. وهذه المسألة فيها خلافت للسنن والخلف، وهي أربعة أقوال للشافعي: أصحها عند أصحابنا أنه يجب عليه أن يصلي ويحب أن يعيد الصلاة، أم الصلاة؛ فلعله ﷺ: «وإذا أمرتكم بأمر فاعملوا منه ما استطعتم»^(١). وأما الإعادة؛ فلأنه علل بادر، فصار كما لو نسي عضوًا من أعضائه طهارته وصلى، فإنه يجب عليه الإعادة.

والقول الثاني: لا يجب عليه الصلاة ولكن يستحب، ويجب القضاء سواء صلى أم لم يصلي.

والثالث: يحرم عليه الصلاة؛ لكونه محدثًا، ويجب الإعادة.

والرابع: يجب الصلاة ولا يجب لإعادة وهذا مذهب الثوري، وهو أقوى الأقوال دليلًا، ويعضده هذا الحديث وأشباهه؛ فإنه لم يقل عن النبي ﷺ يجب إعادة مثل هذه الصلاة.

والمختار أن القضاء إنما يجب بأمر جديد، ولم يثبت الأمر، فلا يجب، وهكذا يقول الحزني في كل صلاة وجبت في لوقت على نوع من الحثل، لا تجب إعادتها، وللقائلين بوجوب الإعادة أن يجيبوا عن هذا الحديث بأن الإعادة بسبب على الفور، ويجوز تأخير البيّن إلى وقت الحاجة على المختار، والله أعلم.

قوله ﴿تَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ النساء ١٥٨ اختلف في (الصعيد) على ما قدمناه في أول الباب، فلاكتروا على أنه ما لثرب، وقد لاخرون: هو جميع ما صعد على وجه الأرض وأم (الطيب) فالأكثر على أنه الطاهر وقيل: النحل، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري: ٧٢٨٨، ومسلم: ٣٢٥٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في المعجم أحمد.

[٨١٨] ١٢٠ - (٣٦٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَحُلًا أَجْتَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، كَيْفَ يَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَتَيَمَّمُ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَكَيْفَ بِهِ؟ الْآيَةُ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ ١. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُحِصَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، لَأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا بِالصَّعِيدِ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عُمَارٍ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَحْبَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّضْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا» ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاجِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ، وَوَجْهَهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَوَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَفْتَحْ يَقُولُ عُمَارٍ؟ ٢. أحمد ١٨٣٢٨، صحيح ١٢١٧.

وَحُتِّجَ أَصْحَابُ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنْ الْقَصْدُ إِلَى الصَّعِيدِ وَاجِبٌ؛ قَالُوا: فَبَوَّأْتُ الرِّيحَ عَلَيْهِ تَرَاءُ فَمَسَحَ بِهِ وَجْهَهُ، لَمْ يُجْزِئْهُ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ بَقْلِهِ مِنَ الْأَرْضِ أَوْ غَيْرِهَا. وَفِي لِمَسْأَلَةٍ مُرَوِّعَةٍ كَثِيرَةٍ مَشْهُورَةٍ فِي كِتَابِ «الْفَقْه» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله (أَوْشَكَ إِذَا يَرُدُّ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا) معنى (أَوْشَكَ) قَرَّتْ وَأَسْرَعَ. وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ اللَّعَةِ أَنَّهُ لَا يَقُولُ. أَوْشَكَ، وَبِمَا يُسْتَعْمَلُ مُصَارَعَةً فَقِيلَ: يُوْشِكُ كَذَا^(١)، وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ هَذَا الْقَائِلُ، بَلْ يَقُولُ: أَوْشَكَ، أَيْضًا، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ مَعَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ فِي الصَّحِيحِ مِنْهُ وَقَوْلُهُ، (تَرَدَّ) هُوَ يَفْتَحُ الْبَدَّ وَالرَّءَا، وَقَدْ لُجَّوْهُرِي تَرَدَّ، بِصَمِّ الرَّءَا^(٢)، وَالْمَشْهُورُ لَفْتَحَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) نقله النجاشي عنه في «المشرك» لأبي رزق: (٢/٢٩٦) عن الأصمعي.

(٢) «الصحاح» (برد).

[٨١٩] ١١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَيْلٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ: وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِفَضْلِهِ لِحَقِّ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا» وَضَرَبَ يَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، فَفَضَّصَ يَدَيْهِ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ. [أحمد: ١١٨٣٢٩، و: ٢٨٨٨]

[٨٢٠] ١١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ - عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ، عَنْ ذُرٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَلْتُ، فَلَمْ أَجِدْ مَاءً، فَقَالَ: لَا تُضِلَّ، فَقَالَ عُمَارٌ: أَمَا تَذَكَّرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَنَا وَأَنْتَ فِي سَرِيَّةٍ، فَأَجْنَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ مَاءً، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُضِلَّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَكْتُ فِي الثَّرَابِ وَضَلَيْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تُضْرِبَ بِيَدِكَ الْأَرْضَ، ثُمَّ تَنْفُخَ، ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَّيْكَ؟» فَقَالَ عُمَرُ: أَتَيْتُ اللَّهَ يَا عُمَارُ، قَالَ: إِنْ شِئْتَ لَمْ أُحَدِّثْ بِكَ. [أحمد: ١٨٣٣٢، و: ٣٣٨، و: ٣٣٨]

قوله ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا» وَضَرَبَ يَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ فَفَضَّصَ يَدَيْهِ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ. فيه دلالة لمذهب من يقول: يكفي ضربة واحدة للوجه والكفين جميعاً، ولآخرين أن يجيبوا عنه بأن المراد من صوره الصرب للتعليم، وليس المراد بياناً لجميع ما يحصل به التيمم؛ وقد أوجب الله تعالى غسل اليدين إلى المرفقين في الوضوء، ثم قال تعالى في التيمم: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [سورة ٢٣] والظاهر أن اليد المطلقة هنا هي لمقيدة في الوضوء في أول لاية، فلا يترك هذا الظاهر إلا بصريح، والله أعلم.

وقوله: (فلفص يده) قد حتم به من جواز التيمم بالحجارة وما لا عبار عليه، فالمراد بذلك لو كان لغباراً محترماً لم يفض اليد. وأجاب الآخرون بأن المراد بالنفس ه تخفيف الغبار الكثير، فإنه يستحب إذا حصل على اليد غبار كثير أن يحقق بحيث يبقى ما يعم العصور، والله أعلم

قوله: (عبد الرحمن بن أبي) هو يفتح الهمزة واسكان الباء الموحدة ويعدها (أي) ثم ياء، وعبد الرحمن صحابي.

قوله: (فقال عمر رضي الله عنه) قال إن شئت لم أحدث به معه. قال عمر لعمر

أنتي الله تعالى فيه ترويه، وثبتت، فلعبت نسيته أو اثبتت عليك الأمر.

قَالَ الْحَكَمُ : وَحَدَّثَنِيهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَنُزَى عَنْ أَبِيهِ بِشَرْحٍ حَدِيثِ ذَرٍّ .
قَالَ : وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ ذَرٍّ فِي هَذَا الْإِسْنِدِ الَّذِي ذَكَرَ الْحَكَمُ : فَقَالَ عُمَرُ : تَوَلَّيْتُكَ فَا تَوَلَّيْتُ .
[ح ١٨٣٣٣]

[٨٢١] ١١٣ (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ : حَدَّثَنَا الثَّغَرِيُّ بْنُ شُمَيْلٍ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ،
عَنِ الْحَكَمِ قَالَ : سَمِعْتُ ذَرًّا ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَنُزَى قَالَ : قَالَ الْحَكَمُ : وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَنُزَى : عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ فَقَالَ : إِنِّي أَجَنَّبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً ، وَسَأَلَ
الْحَدِيثَ ، وَزَادَ فِيهِ : قَالَ صَبَّارٌ : يَا أَمِيرَ الْمُؤَسَّسِينَ ، إِنِّي شِئْتُ لِمَا حَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ حَقِّكَ - لَا
أَحَدٌ بِهِ أَحَدٌ . وَلَمْ يَذْكُرْ : حَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ ذَرٍّ . [تَجَرِي مَعْلُومَاتُ الْحَدِيثِ ٣٣٩ ، رَوَاهُ ٨٢٠]
[٨٢٢] ١١٤ (٣٦٩) ■ قَالَ مُسْلِمٌ : وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ

وَأَبِي قَوْلٍ عُمَرَ . (إِن شِئْتُ لَمْ أَحْدَثْ بِهِ) فَمَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - . إِن رَأَيْتَ الْمَصْحُوحَةَ فِي إِمْسَاكِ عَنِ
التَّحْدِيثِ بِهِ رَاجِعَةً عَلَى مَصْلُوحَةِ تَحْدِيثِي ، أَمْسَكَتُ ، فَإِنْ طَعَنْتَ وَحَبْلُ عَمِي فِي غَيْرِ لِمَعْصِيَةٍ وَأَصْلُ
تَسْبِيغِ هَذِهِ السَّنَةِ وَأَدَاءِ الْعِدَّةِ قَدْ حَصَلَ ، هُوَ أَمْسَكَتُ بَعْدَ هَذَا لَا يَكُونُ دَاخِلًا فِيمَنْ كَتَمَ الْعَمَلُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ
أَوْ د : إِن شِئْتُ لَمْ أَحْدَثْ بِهِ تَحْدِيثًا شَدَّاعًا بِحَيْثُ يَشْتَهَرُ فِي النَّاسِ ، بَلْ لَا أَحْدَثُ بِهِ إِلَّا دَفْعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلَمْ يَكُنْ قِصَّةُ عَمَارٍ جَوَازًا لِاجْتِهَادِي فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِنَّ عَمَارًا جَاهِلِيٌّ فِي صِفَةِ تَسْبِيغِهِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ
أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ فِي أَهْلِ الْأَصُولِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجٍ

أَصَحُّهَا : يَجُوزُ لِاجْتِهَادِي فِي زَمَنِ ﷺ بِحَضْرَتِهِ وَعَمِي غَيْرَ حَضْرَتِهِ وَلِثَنِي لَا يَجُوزُ بَعْدَهُ .
وَالثَّلَاثُ : لَا يَجُوزُ بِحَضْرَتِهِ وَيَجُوزُ لِي غَيْرَ حَضْرَتِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قَوْلُهُ (وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ) هَكَذَا وَقَعَ فِي «الصَّحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ
مَنْقُصَةً بَيْنَ مُسْلِمٍ وَلَيْثٍ ، وَهَذَا لِنَوْعٍ يُسَمَّى مَعْلَقًا^(١) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيْنَهُ وَيَصْخُحُ هَذَا الْحَدِيثُ وَغَيْرُهُ مِنْهُ
فِي مَعْنَاهُ فِي الْعَصُوفِ السَّابِقَةِ فِي مَقَدِّمَةِ الْكُتُبِ ، وَذَكَرْتُ أَنَّ فِي «الصَّحِيحِ مُسْلِمٍ» أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ
حَدِيثًا مَنْقُطَةً هَكَذَا وَيَتَنَاهَا^(٢) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي (ج) ، مَعْلَقٌ .

(٢) (١) ٤١ ، (٢) ٤١ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ، عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجَ لَنِيِّ ﷺ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْخَثَمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ لُثُمَةَ

قوله في حديث لثيث هذا: (أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة) هكذا هو في أصول «صحيح مسلم» قال أبو عدي لغساني وجميع المتكلمين على أسانيد مسلم: قوله: (عبد الرحمن) خطأ صريح، وصوابه: عبد الله بن يسار، وهكذا روى البخاري وأبو داود والنسائي^(١) وغيرهم عن عدي بن حصيب، فقالوا: عبد الله بن يسار، قال القاضي عياض رحمه الله: وقع في روايته «صحيح مسلم» من طريق شمرقندي، عن إسماعيل، عن الجلودي: عبد الله بن يسار، على نصوب^(٢). وهم أربعة إخوة: عبد الله وعبد الرحمن وعبد الميث وعطاء، مولي^(٣) ميمونة، والله أعلم.

قوله: (دخل على أبي الخثعم بن الحارث بن الصمة) أم (الصمة) فبكسر الصاد المهملة وتشديد الميم.

وأما (أبو لحيمة) ففتح الحيم وبعده هاء ساكنة، هكذا هو في «مسند» وهو غلط، وصوابه ما وقع في «صحيح البخاري» وغيره. أبو الجهمية، بضم الجيم وفتح الهاء وزيدويه، هذا هو المشهور في كتب الأسماء، وكذا ذكره مسلم في كتابه في أسماء الرجال^(٤)، والبخاري في «تاريخه»^(٥) وأبو داود والنسائي وغيرهم، وكل من ذكره من المصنفين في الأسماء والكنى وغيرهم، وسمي أبي الجهمية بعبد الله، كذا سماه مسلم في كتابه «الكنى» وكذا سماه أيضاً غيره.

واعلم أن أبا الجهمية هذا هو المذكور أيضاً في حديث لم يروى بين يدي المصلي، واسمه عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري الشجري^(٦)، وهو غير أبي لحيمة المذكور في حديث الحبيصة ولأبي حنيفة، ذلك فتح الجيم بغير ياء، وسمه عامر بن حليفة بن عاصم القرشي العدوي، من بني عدي ابن كعب، وسنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى^(٧).

(١) البخاري: ٣٣٧، وأبو داود: ٣٢٩، والنسائي: ٣١٢.

(٢) إكمال المعجم: (٢ - ٢٢٤).

(٣) في (ص) و(هـ): مولى.

(٤) الكنى وأسماء: (١٠٤، ١٩٥).

(٥) التاريخ الكبير: (٢٠/٩).

(٦) في (ص) و(هـ): البخاري، وهو خطأ.

(٧) ص ٥٤٦.

الأنصاري، فقال أبو الجهم: أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل، فلقية رجل فسلم عليه، فلم ير رسول الله ﷺ عليه حتى أقبل على الجمار، فمسح وجهه وبديه ثم رد عليه السلام.

[وصفه الحديث من طريق أبيه، ٣٣٧، وأخرجه أحمد: ١٧٥٤١ من طريق عبد الرحمن بن عمر بن زهري].

[٨٢٣] ١١٥ - (٣٧٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ

قوله: (أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل) هو نفتح لجيم ولميم، وفي رواية النسائي: (شر الجميل) بالالف واللام، وهو موضع بقرية المدينة، والله أعلم.

قوله: (أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل، فلقية رجل فسلم عليه، فلم ير رسول الله ﷺ [عليه] حتى أقبل على الجمار، فمسح وجهه وبديه ثم رد عليه السلام).

هذا الحديث مسموع على أنه ﷺ كان عادماً للماء حال التيمم، عند التيمم مع وجود ماء لا يجوز لقادر على استعماله، ولا فرق بين أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتسع، ولا فرق أيضاً بين صلاة الجنازة والعيد وغيرهما، هـ مذهبت ومذهب الجمهور، وقبأ أبو حنيفة: يجوز أن يتيمم مع وجوه الماء للصلاة الجنازة والعيد إذ خاف فوتهما وحكى البيهقي عن أصحابنا عن بعض أصحابه أنه إذا خاف فوت لفريضة لضيق الوقت، صلاًه بالتيمم ثم توضأ وقصاها، والمعروف الأول، والله أعلم.

وفي هذا الحديث جواز التيمم بالجماد إذ كان عليه غبار، وهذا جدت عندنا وعند الجمهور من السلف والخلف، واحتج به من حوز التيمم بغير ثياب، وأجاب الآخرون بأنه مسموع على حدري عليه تراب.

وفيه دليل على جواز التيمم للتوابع والفضائل، كسجود التلاوة والشكر ومس بمصحف ونحوه، كما يحوز لبغراض، وهذا مذهب العلماء كافة، إلا وجهاً شافداً مكرراً لبعض أصحابه أنه لا يجوز التيمم إلا للفريضة، وليس هذا الوجه بشيء، والله أعلم.

فإن قيل: كيف تيمم بالجماد بغير إدراكه؟ فالجواب: أنه مسموع على أن هذا لجد ركان مباحاً أو مسموك لإسباب كان يعرفه، فأدل عليه البيهقي ﷺ وتيمم به لعمه أنه لا يكره ذلك، ويجوز مثل هذا والحال هذه لأحد الناس في البيهقي ﷺ أولى، والله أعلم.

الصَّخَّاءُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَلَّى، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَلَّى، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ) فيه أن المسلم في هذا الحال لا يستحق جواباً، وهذا متفق عليه. قال أصحابنا: ويكره أن يسلم على المشتغل بقضاء حاجته البواب وانغاط، فإن سلم عليه كره له رد السلام.

قلوا: ويكره سقاعده على قضاء حاجة أن يذكر الله تعالى بشيء من الأذكار. قالوا: فلا يسبح ولا يهلل، ولا يرد السلام، ولا يشمت العاطس، ولا يحمد الله تعالى إذا عطس. ولا يقول مثل ما يقول المؤذن. قلوا: وكذلك لا يأتي بشيء من هذه الأذكار في حال الجمع، وإذا عطس في هذه الأحوال يحمد الله تعالى في نفسه ولا يحرك به لسانه.

وهذا الذي ذكرناه من كراهة الذكر في حال البواب واجتماع هو كراهة تنزيه لا تحريم، فلا إثم على فاعله.

وكذلك يكره الكلام على قضاء الحاجة بأي نوع كان من أنواع الكلام. ويستثنى من هذا كونه موضع الضرورة، كما إذا رأى ضريراً يقع في شدة أو رأى حياً أو عقرباً أو غير ذلك يقصد إساقاً ونحو ذلك، فإن الكلام في هذه المواضع ليس بمكروه، بل هو واجب.

وهذا الذي ذكرناه من كراهة في حال الاحتياط هو ملهنا ومذهب لأكثرين، وحكه ابن سمنر عن ابن عباس وعطاء ومعه لجهمي وعكرمة، وحكى عن ابن هبة السحفي وابن سيرين أنهما قالا لا بأس به^(١)، والله أعلم.



٢٩ - [باب الدليل على أنَّ المسلم لا يتنجس]

[٨٧٤] (٣٧١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - قَالَ: حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا (ج). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَالْقَطُّ لَهُ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوَيْسِ، عَنْ أَبِي زَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ حُنْتُ، فَأَنْسَلُ، فَذَهَبَ فَاعْتَسَلَ، فَتَقَفَّذَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا حَاوَاهُ قَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَيْتَنِي وَأَنَا جُنْبٌ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ حَتَّى أَغْتَسِلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ». - أحمد ١٨٥ - وسنن ٢٨٣ .

باب الدليل على أن المسلم لا يتنجس

فيه قوله: «سبحان الله إن لمؤمن لا يتنجس» وفي لروية الأخرى: «إن المسلم لا يتنجس».

هذا الحديث أصل عظيم في طهارة المسلم حيًّا وميتًا، فأما الحيُّ فطاهرٌ يجمع المسممين، حتى لجنينٍ إذ ألقته أمه وعليه رطوبة فرجها، قال بعض أصحابي: هو طاهرٌ يجمع المسممين. قال ولا ينجس فيه الحلاف المعروف في نجاسة رطوبة فرج المرأة، ولا لخلاف المذكور في كتب أصحابي في نجاسة طاهرٍ يفيض الدجاج وسجود؛ فإن فيه وجهين بدءاً على رطوبة فرج، هذا حكم المسلم الحي وأما الميت، ففيه خلافٌ للعلماء، ولشافعي فيه قولان، الصحيحُ منهما أنه طاهر، ولهد غسل، ولقوله ﷺ: «إن المسلم لا يتنجس» وذكر البخاري في الصحيحين^١ عن ابن عباسٍ تعليقاً: المسلم لا يتنجس حيًّا ولا ميتًا. هذا حكم المسلم.

وأما الكافر، فحكمه في الطهارة والنجاسة حكم المسلم. هذا مذهبا ومذهب جمهير من الشافعي والخلف، وأما قول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ الْكُفْرُ بِالنَّجَسِ﴾^٢ الآية ٢٨. وللمرأة نجاسة لا اعتقاد والاستعداد، وليس للمرأة أن أعضاءهم نجاسة البول ولعائط وسجودهما.

فإذا ثبت طهارة الأدي، مسلماً كان أو كافراً، ففرقه ولعابه ودمه طهرت، سواء كان مُحْدِثًا أو جُنُبًا أو حائضًا أو نكسًا. وهذا كله يجمع المسممين كما قدمته في باب الحيض وكذلك الصَّيِّبَن.

[٨٢٥] ١١٦ - (٣٧٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ
مِسْعَرٍ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُلَيْفَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَهِ وَهُوَ جُئِبٌ، فَخَذَّ عَنْهُ
فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: كُنْتُ حُبًّا، قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَتَجَسَّسُ». [المصدر: ١٢٣٤١٧].

أبدانهم وثيابهم ولعابهم محمولة على الطهارة حتى تتيقن النجاسة، فتحوز اصلاً في ثيابهم والأكل
معهم من الممنوع إذا غمسوا أيديهم فيه ودلائل هذا كله من أسنن والإجماع مشهورة، والله أعلم.

وفي هذا الحديث استحباب احترام أهل الفضل، وأن يوقرهم حديثهم ومصحبهم، فيكون على
أكمل الهيئات وأحسن الصفات. وقد استحبت العلماء لطلب العلم أن يحسن حاله في حال مجلسه
شيخه، فيكون منظره منتظماً، إزالة الشحور المأمور بإزالتها، وقص الأظفار وإزالة الروائح الكريهة
والملايس المكروهة، وغير ذلك؛ فإذن ذلك من إجلال لعلم والعلماء، والله أعلم.

وفي هذا الحديث أيضاً من الآداب أن لعالم إذا رأى من تبعه أمراً يحاف عليه فيه خلافت
الصواب، سأله عنه وقال له: هو به وبيّن له حكمه، والله أعلم.

وأما ألفاظ الباب، ففيه قوله ﷺ: «المؤمن لا يتجسس» يقال بصمّ الحميم وفتحها، لعدن، وفي ماضيه
لغتان نجس ونجس، بكسر لجرم وضمتها، فمن كسرها في الماضي فتحها في المضارع، ومن صمّتها
في الماضي صمّتها في المضارع أيضاً، وهذا قياس مطرد معروف عند أهل العربية، لا أحرف مستتة
من تمكسور، والله أعلم.

وفيه قوله: (فاسأل) أي: ذهب في خفية.

وفيه قوله ﷺ: «سبحان الله! إن المؤمن لا يتجسس» وقد قدم في مواضع أن (سبحان الله) في هذا
الموضع وشبهه يرد به لتعجب، وسقط الكلام فيه في باب وجوب الغسل على المرأة إذا أنزلت
المني.

وفيه قوله: (فخاد عنه) أي: حال وعذر.

وفيه: (أبو رافع، عن أبي هريرة) واسم أبي رافع ثعيب. وفيه (أبو وائل) واسم شقيق بن سلمة.

وأما ما يتعلق بأسانيد الباب، ففيه قول مسلم في الإسناد الثاني: (وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة
وأبو كريب، قالا: حدثنا وكيع، عن مسعر، عن واصل، عن أبي وائل، عن حليفة) هذا الإسناد كله
كوثون، ولا أن حليفة كان معظم مقدمه بالمعائن.

وأما قوله في الإسناد الأول: (حدثني زهير بن حرب قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حميد حدثنا (ح). وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة - واللفظ له - قال: حدثنا سماعة بن عتبة، عن حميد الطويل، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، فقد يستبس على بعض الناس قوله (د). حميد حدثنا) وليس فيه ما يوجب اللبس على من له أدنى الشغف بهذا القرن؛ فإن أكثر ما فيه أنه قدّم (حميداً) ^(١) على (حدثنا) ولعلنا أنهم يقولون: حدثنا حميد، وقد هو. حميد حدثنا، ولا فرق بين تقديمه وتأخيره في المعنى، والله أعلم.

وأما قوله: (عن حميد، عن أبي رافع) فهكذا هو في «صحيح مسلم» في جميع النسخ؛ قل القاصي عيوض - قال الإمام أبو عبد الله المازري: هذا الإسناد متقطع، بما يرويه حميد عن بكر بن عبد الله المزني - عن أبي رافع، هكذا أخرجه البخاري وأبو بكر بن أبي شيبة في «مسنده» ^(٢) هذا كلام مقصي عن المازري ^(٣)، وكما أخرجه البحاري عن حميد، عن بكر، عن أبي رافع، كذلك أخرجه أبو دود والترمذي والنسائي وابن ماجة وغيرهم من الأئمة ^(٤)، ولا يفسح هذا في أصل متن الحديث: فإن المتن ثابت على كل حال من رواية أبي هريرة ومن رواية حذيفة، والله أعلم.



(١) في (ع)، حميد، على التحكية

(٢) البخاري: ٢٨٣، و«مسند» بن أبي شيبة: ٩٨٣٤، ولم أجده في «مسنده».

(٣) مجمع: (١/٣٨٥) و«كتاب المعجم»: (٢/٢٢٦)

(٤) أبو داود: ٢٣٩، وترمذي: ٢٢٩، والنسائي: ٢٦٩، وابن ماجة: ٥٣٤.

٣٠ - [باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها]

[٨٢٦] ١١٧ - (٣٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو غَرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى . قَالَ حَدَّثَنَا
ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ شُرْقَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ
النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ. [أحمد: ٢٤٤١٠، وجرى معناه في ٦٣٤].

باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها

قول محدثه: (كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه).

هذا الحديث أصل في جواز ذكر الله تعالى بالتسبيح والتلهيل والتكبير والتحميد وشبهها من
الأذكار، وهذا جائز بإجماع المسلمين، وإنما اختلف العلماء في جواز قراءة القرآن للجنب والحدثن
عالمهم على تحريم لقراءة عليهما جميعاً. ولا فرق عندنا بين آية وبعض آية، فإن الجميع يحرم، ولو
قال الجنب: باسم الله، أو الحمد لله، ونحو ذلك، إن قصد به القرآن حرام عليه، وإن قصد به الذكر أو
لم يقصد شيئاً، لم يحرم. ويجوز للجنب والحدثن أن يجزوا القرآن على قلوبهم، وأن ينظروا في
المصحف، ويستحسبوا له إذا أرادوا لاغتسال أن يقولوا: باسم الله، على قصد الذكر. والله أعلم.

وعلم أنه يكره السكر في حالة الحوس على البول والعض، وفي حالة الإجماع، وقد قلنا بيان هذا
قريباً في آخر باب التيمم، وبيناً لحالة التي تستثنى منه، وذكرنا هناك اختلاف العلماء في كراهته، فعلى
قول الجمهور أنه مكروه يكون^(١) الحديث مخصوصاً بمسوى هذه الأحوال، ويكون المقصود^(٢)
أنه ﷺ كان يذكر الله تعالى متطهراً ومُحَلِّثاً وَجَبَّاً وَفَتَمّاً وقاعداً ومضطجعاً ومشيئاً، والله أعلم.

قوله في إسنده حديث الباب: (حدثنا النبي، عن عروة) هو بفتح ليد الموحدة وكسر الهمزة وتشديد
الياء، وهو لقب له، واسمه عبد الله بن يسار^(٣)، قاله^(٤) يحيى بن معين وأبو هنيئ التميمي وغيرهما،
قالا: وهو معدود في الطبقة الأولى من الكوفيين، وكنته أبو محمد، وهو موسى مصعب بن الزبير،
والله أعلم.

(١) هي (خ)؛ ويكون.

(٢) هي (ص) و(هـ) معطوف للمقصود.

(٣) في (ص) و(هـ) يسار، وهي محبة في (خ) ولحمية بن الجعد.

(٤) في (ص)؛ ذات، وهو خطأ.

٣١ - [باب جواز أكل المحدث الطعام، وأنه لا كراهة في ذلك،

وأن الوضوء ليس على الفور]

[٨٢٧] ١١٨ (٣٧٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو الرَّبِيعِ لُزْهَرِيُّ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، فَأَتَى بِطَعَامٍ، فَذَكَرُوا لَهُ الْوُضُوءَ، فَقَالَ: «أُرِيدُ أَنْ أَصَلِّي فَأَتَوَضَّأُ» ١١٩. [ج ١ ص ٨١٨]

[٨٢٨] ١١٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ. سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ مِنْ لَعَائِطٍ، وَأَتَانِي بِطَعَامٍ، فَقِيلَ لَهُ: «أَلَا تَوَضَّأُ؟» فَقَالَ: «لِمَ؟ أَأَصَلِّي فَأَتَوَضَّأُ» ١٢٠. [ج ١ ص ١٩٣٢]

باب جواز أكل المحدث الطعام، وأنه لا كراهة في ذلك،

وأن الوضوء ليس على الفور

عنه أن لعبداء مجتمعين على أن لمحدث أن يأكل ويشرب ويأكل الله تعالى ويشرباً يقرأ أن ويجامع، ولا كراهة في شيء من ذلك، وقد تضرعت على هذا كنه دلائل لسة الصحيحة لمشهورة مع إجماع الأمة.

وقد قدمت أن أصحابنا احتفتوا في وقت وجوب الوضوء: هل هو بخروج المحدث ويكون وجوباً موسعاً؟ أم لا يجب إلا بالقيام إلى الصلاة؟ أم يجب بالحروج والقيام؟ فيه ثلاثة أوجه: أصحها عندهم الثالث والله أعلم.

قوله: (وأي طعام، فقيس له ألا توضحاً؟ فقد «لم؟ أصلي فأتوضأ» ١٢٠) أم «لم؟ فكسر اللام وفتح لاميم» و(أصلي) يثبت ياء في آخره، وهو استفهام بذكر، ومعه الوضوء يكون لمن أراد الصلاة وأما لا أريد أن أصلي الآن.

والمراد بالوضوء الوضوء الشرعي، وحمده انفاضي عيصر على الوضوء

[٨٢٩] ١٢٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْخُوَيْرِثِ مَوْلَى آلِ السَّائِبِ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : دَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْخَائِطِ ، فَلَمَّا جَاءَ قَدَّمَ لَهُ طَعَامًا ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا تَوْضَأُ؟ قَالَ : «لَمْ؟ أَلَيْسَ لَا؟» . [ص ٨٢٨] -

[٨٣٠] ١٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبَّادٍ بْنِ حَبَلَةَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي جُرَيْجٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ خُوَيْرِثٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَضَى حَاجَتَهُ مِنَ الْخَلَاءِ ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامًا ، فَأَكَلَ وَلَمْ يَمْسَسْ مَاءً . قَالَ : وَرَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْخُوَيْرِثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ : إِنَّكَ لَمْ تَوْضَأْ ، قَالَ : «مَا أَرَدْتُ صَلَاةً فَأَتَوْضَأُ» وَرَعِمَ عَمْرُو أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْخُوَيْرِثِ . [ص ٢٥٧٠] -

عسل الكفمين ، وحكى اختلاف العلماء في كراهة غسل الكفمين قبل الطعام واستحبية^(١) ، وحكى الكراهة عن مالك والثوري ، والظاهر ما قدمناه أن لمراد الوضوء الشرعي ، والله أعلم .



(١) يذهب في (خ) : وجهه . وانظر إكمال المعجم : (٢/ ٢٢٨)

[٨٣٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عُثْمَةَ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

[أحمد: ١٩١٨٨٣] [ونظر: ٨٣٦] ،

عند أهل العربية، وهو بابٌ معروفٌ من أبواب التصريف لا يمكن إنكاره، ولعل لخطابي رد الإنكار على من يقول: أصله الإسكان، فمن كان أو د هذا فعارضه موهمة، وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا سكتة، منهم لإمام أبو غنيد، وإمام هذا الفرع، ولعمدة فيه

وختفوا في معناه، فقليل هو أشتر، وقيل: الكفر، وقيل: الخُبث الشياطين^(١)، واختبأت: لمعصي. قال ابن الأعرابي: الخُبثُ في كلام العرب لمكروه، فوجد كان من الكلام فهو الشُّبْه، وإن كان من الجمل فهو الكفر، وإن كان من لظلم فهو الحرَم، وإن كان من الشر فهو الصار، والله أعلم. وهذا الأدب مُجمَع على استحبابه، ولا فرق فيه بين البين والمصحح.



٣٣ - [باب الدليل على أن نوم الجالس

لا ينقض الوضوء]

[٨٣٣] ١٢٣ - (٣٧٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ (ح). وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَجِي لِرَجُلٍ - وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ: وَبَيَّ اللَّهُ ﷻ يَنْجِي الرَّجُلَ - فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ. [جم: ١١٩٨٧ : صحاري ٦٤٢].

باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء

فيه قول مسلم: (وحدثنا شيبان بن قروخ حدثنا عبد الوارث، عن عبد العزيز، عن أنس قال أقيمت الصلاة ورسول الله ﷺ يساجي الرجل) وفي رواية: (نجي لرجل، فما قام إلى الصلاة حتى نام القوم).

قال مسلم - (حدثنا عبد الله بن معاذ يعقوب - حدثنا أبي - حدثنا شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، سمع أنس بن مالك قال أقيمت الصلاة واسني ﷻ يساجي رجلاً، فلم يزل يساجيه حتى نام أصحابه، ثم جاء فصلى بهم).

قال مسلم: (وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي: حدثنا خالد - وهو ابن الحارث -: حدثنا شعبة، عن قتادة قال سمعت أنس يقول كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون، ثم يصلون ولا يوصلون، قال قلت: سمعته من أنس؟ قال: إي والله).

الشرح:

هذه الأسانيد ثلاثة رجالها بصريون كلهم، وقد قلتم مرت أن شعبة واسطي بصري، وقد تم بين كون قروخ ولد شيبان لا ينصرف للمعجمة، وقد تم بين الفائدة في قوله. وهو ابن الحارث، وأوضحنا ذلك في الفصول المستقلة وفي مواضع يعبها (١).

(١) في (ع) ورسول الله ﷻ

(٢) (١، ٨٣، ١١٧، ٣٥٤، ٤٣٤، ٤٥٩).

[٨٣٤] ١٢٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَدْجِي رَجُلًا، فَلَمْ يَزَلْ يَنْدَجِيهِ حَتَّى دَمَ أَضْحَاهُ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى بِهِ. [احمد ١٢٣١٤، وسجدي ٦٢٩٢].

وَأَم قَوْلُهُ: (قُلْتُ: سَمِعْتُهُ مِنْ أَسِيٍّ؟ قَالَ: بِي وَفِيهِ) مع أنه قال أولاً: (سَمِعْتُ أَنَسًا) فأراد به الاستنباط؛ فإن قَدَدَهُ كَانَ مِنَ الْمَدْلُوسِينَ، وَكَانَ شُعْبَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَشَدِّ الدَّسِ دُفْعًا لِلتَّدْلِيسِ، وَكَانَ يَقُولُ: «الزُّنَى أَهْوَنُ مِنَ التَّدْلِيسِ»، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَدْلُوسَ إِذَا قَالَ عَمَّا لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَإِذَا قَالَ سَمِعْتُ، حُتِّجَ بِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَارِ، فَأَرَادَ شُعْبَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْإِسْتِثْبَاتَ مِنْ قَدَدَةٍ فِي لَفْظِ السَّمْعِ. وَظَاهِرٌ أَنَّ قَدَدَهُ عَمَّ ذَلِكَ مِنْ حَالِ شُعْبَةَ، وَلِهَذَا حَفِظَ لَهُ بِاللهِ تَعَالَى، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَأَم قَوْلُهُ: (نَجِيٌّ لِرَجُلٍ) فمعناه: مُسَارٌّ لَهُ. وَالْمُجَادَّةُ: التَّحْدِيثُ بَرًّا، وَيُقَالُ رَجُلٌ نَجِيٌّ، وَرَجُلَانِ نَجِيٌّ، وَرَجُلَانِ نَجِيٌّ، بِفَتْحٍ وَاحِدَةٍ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَقَرَيْنَهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَحْكُمُوا بِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٨٠] وَفِيهِ أَعْلَمُ.

وَأَم فَهْمُ الْحَدِيثِ، فَفِيهِ جَوَارُ مُنَاجَاةِ الرَّجُلِ الرَّحْمَنِ بِحَضْرَةِ الْجَمَاعَةِ، وَنَمَّا نَهَى عَنْ ذَلِكَ بِحَضْرَةِ الْوَاحِدِ.

وَفِيهِ جَوَارُ الْكَلَامِ بَعْدَ قِيَامَةِ الصَّلَاةِ، لَا سِيَّمَا فِي الْأُمُورِ الْمُهِيْمَةِ، وَلَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ فِي غَيْرِ الْمُهِيْمِ.

وَفِيهِ تَقْدِيمُ الْأَهَمِّ فَلَا أَهَمُّ مِنَ الْأُمُورِ عِنْدَ إِزْدِحَامِهَا؛ فَإِنَّهُ ﷺ إِنَّمَا نَحَاهُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ فِي أَمْرِ مُهِمٍّ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ مَصْلَحَتُهُ وَاجِبَةٌ عَلَى تَقْدِيمِ الصَّلَاةِ.

وَفِيهِ أَنَّ نَوْمَ الْجَالِسِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ. وَهَذِهِ هِيَ الْمَسْأَلَةُ الْمَقْصُودَةُ بِهَذَا لِبَدَبٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا عَلَى مَذْهَبٍ:

أَحَدُهُمْ: أَنَّ النَّوْمَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ، وَهَذَا سَحَكِيٌّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي حَبِيٍّ وَشُعْبَةَ الْأَعْرَجِ وَشُعْبَةَ.

الْمَذْهَبُ لثَانِي: أَنَّ النَّوْمَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِكُلِّ حَالٍ. وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ

[٨٣٥] ١٢٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - وَهُوَ بْنُ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كُنْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ، ثُمَّ يَصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ، قَالَ: قُلْتُ: سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: إِي وَآلِهِ [ج ١ ص ١٣٩].

القدس بن سلام وإسحاق بن راهويه، وهو قولٌ غريبٌ للشافعي - قال بن المندر^(١) - وبه أقول، قال وزوي معناه عن ابن عباس وعائش وأبي هريرة رضي الله عنهم.

لمذهب الثالث أن كثيرَ النوم ينقص بكلِّ حال، وتغيُّله لا ينقص بحال. وهذا مذهبُ إرْهري وبريعة والأوزاعي ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه.

لمذهب الرابع أنه إذا دم على هيئة من هيئة المصلين كالأربع والساجد والقائم والقاعد، لا ينقص وضوءه، سواءً كان في الصلاة أو لم يكن، وإن نام مضطجعا أو مستقباً عمى قفاه انتقض وهذا مذهبُ أبي حنيفة وداود، وهو قولٌ غريبٌ للشافعي.

المذهب الخامس: أنه لا ينقص إلا نومُ الركع والساجد، روي هذا عن أحمد.

المذهب السادس: أنه لا ينقص إلا نومُ الساجد، وروي أيضاً عن أحمد.

المذهب السابع: أنه لا ينقص النومُ في الصلاة بكلِّ حال، وينقص خارجُ الصلاة. وهو قولُ ضيعقة للشافعي.

المذهب الثامن: أنه إذا نام حالاً ممكناً متعديته من الأرض لم ينقص، ولا انتقص، سواءً قلَّ أو كثر، وسواءً كان في الصلاة أو خارجها. وهذا مذهبُ الشافعي؛ وعنده أن النومَ ليس حَدَثٌ في نفسه، وإنما هو دليلٌ على خروجِ الرِّيح، فإذا لم يخرجْ ممكناً المتعدي، غلب على الطَّنْ خروجُ الرِّيح، فتجسَّرَ لشَرِّ هذا الغلبِ كالمحقق، وأمَّا إذا كان ممكناً، فلا يغلب على الطَّنْ الخروجُ، ولا يصحُّ بقاءُ لطهرة

(١) في الأوسط: (١٤٣/٩).

[٨٣٦] ١٢٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَنَّانٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: أُقِيمَتْ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، فَقَالَ رَجُلٌ: لِي حَاجَةٌ، فَقَامَ السَّيِّئُ ﷺ يُنَاجِيهِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ - أَوْ: بَغَضُ الْقَوْمِ - ثُمَّ صَلَّوْا - الْحَدِيثُ ١٢٦٣٣.

وسنن أبي ٦٤٣ - ج ١ -

وقد رددت أحاديث كثيرة في هذه المسألة يُستدل بها لهذه المذهب، وقد قرّرت لجمع بينها ووجه الدلالة منها في «شرح المذهب»^(١) وليس مقصودي هنا الإضباب، بل الإشارة إلى المقاصد، والله أعلم.

وتفقوا على أن رواية لعقل بلجون وإغماء ولسكر بالحر أو النيبذ أو لهنح أو لدواء ينتقض الوضوء، سواء قل أو أكثر، سواء كان ممكن المقعدة أو غير ممكن، والله أعلم.

قال أصحابي. وكان من خصائص رسول الله ﷺ أنه لا ينتقض وضوؤه بالنوم مضطجعا؛ للحديث الصحيح عن ابن عباسٍ قال: نام رسول الله ﷺ حتى سمعت غطيطه، ثم صلى ولم يتوضأ^(٢).

فرع:

قال الشافعي والأصحاب: لا ينتقض الوضوء بالنعاس، وهو السّنة. قالوا: وعلامة نوم أن فيه غلبة على العقل وسقوط حاسة البصر وغيره من الحواس وأما النعاس، فلا يغلب على العقل، وإنما تنفّر فيه الحواس من غير سقوطها، ولو شك هل نام أم نعى، فلا وضوء عليه، ويستحب أن يتوضأ. ولو تيقن النوم وشك هل نام ممكن مقعده من الأرض أم لا، لم ينتقض وضوؤه، ويستحب أن يتوضأ.

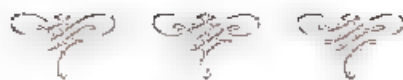
ولو نام جالسا ثم زالت ألبته أو إحداهما من الأرض، فإن زالت قبل الانساقض وضوؤه، لأنه مضى عليه لحظة وهو نائم غير ممكن المقعدة، وإن زالت بعد الانتباه أو معه أو شك في وقت رواها، لم ينتقض وضوؤه، ولو نام ممكن مقعده من الأرض مستندا إلى حائط أو غيره، لم ينتقض وضوؤه، سواء كنت بحيث لو رفع الحائط لسقط أو لم يكن.

(١) المجموع ٤/٢٤٦ (قما بعد).

(٢) أخرجه يلعوه البخاري. ١٣٨، ومسلم: ١٧٨٨ وهو في مسند أحمد: ١٩١٢

ولو نام «حنيأ» ففيه ثلاثة أوجو لأصحابها: أحدها: لا ينقص، كالمترفع. والثاني: ينقص، كالمسطوح. والثالث: إن كان محيط البدن بحيث لا تنطق الماء على الأرض، تنقص، وإن كان لحيم بدن بحيث ينطبقان، لم ينقص، والله أعلم.

آخر كتاب الطهارة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤ - [كتاب الصلاة]

١ - [باب بدء الأذان]

[٨٣٧] ١ - (٢٧٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَطَّيْنِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا خُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ أَبُو جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعُ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَوَاتِ.

كتاب الصلاة

خفف العناء في أصل الصلاة؛ ف قيل: هي الدعاء؛ لاشتغالها عليه وهذا قول جمهور أهل العربية وبغهاء وغيرهم. وقيل: لأنها ثالثة لشهادة التوحيد، كالمصني من السبق في غيل الحنية. وقيل: هي من الصَّوْنين، وهما عرقان مع الرَّدْف، وقيل: هما عَقْظان ينحنيان في الرُّكُوع والسُّجُود، قالوا: ولهم كُنْيت (الصَبُوة) ^(١) بالواو في المصحف وقيل: هي من الرُّحمة. وقيل: أصلها الإقبال على الشيء. وقيل غير ذلك، والله أعلم.

باب بدء الأذان

قال أهل اللغة: لأذان لإعلام؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ لَدُنْكَ وَبُشْرًا﴾ [سورة: ١٢] وقال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلْعَذَابِ﴾ [الأعراف: ٤٤] ويقال: لأذان والتأذين والتأذين. قوله: (كان المسلمون يجتمعون فيتحيئون الصلوات) قال القاضي عياض، معناه: يقدرون حينها ليأتوا إليها فيه، والحين: الوقت من الزمان ^(٢).

(١) في (خ): الصلاة

(٢) (أحمد بن محمد): (٢/٢٣٧).

وَلَيْسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّجِدُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قُرْأًا مِثْلَ قُرْآنِ الْيَهُودِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا لَيْلًا، قُمْ فَتَنَادِ بِالصَّلَاةِ». (أحمد ٣٧٢، مسند أحمد ٢، ١١٢).

قوله: (فقال بعضهم اتجدوا ناقوساً) قال أهل اللغة: هو الذي يصرب به النصارى لأوقات صلواتهم، وجمعه: ناقيس، وناقس: ضرب الناقوس.
قوله: (كان المسلمون حين قدموا المدينة يحتمعون ويتحسرون الصلوات، وليس ينادي بها أحد، فتكلموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم اتجدوا ناقوساً، وقال بعضهم قرأاً، فقال عمر رضي الله عنه: أولا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة؟) قال رسول الله ﷺ: «يا ليل، قم فناد بالصلاة».
في هذا الحديث فوائد منها منقبة عظيمة لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في إصابتة الصواب.

وفيهِ التدوير في الأمور لاسيما المهمة، وذلك مستحب في حق الأمة بوجه العلم،
وختلف أصحابك هل كانت المشاورة واجبة على رسول الله ﷺ، أم كانت سنة في حقه ﷺ، كما في حقه؟ والصحيح عندهم وجوبها، وهو المختار، قال الله تعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران ١٥٩). والمختار الذي عليه جمهور الفقهاء ومحققو أهل الأصول أن الأمر لوجوب وفيه أنه ينبغي للمتدبرين أن يقول كل منهم ما عنده، ثم صاحب الأمر يفعل ما ظهرت له مصلحته، والله أعلم.

وأما قوله: (أولا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة؟) فقال القاضي عياض: ظاهره أنه إعلام ليس على صفة الأمان الشرعي، بل إخبار بحضور وقتها^(١).

وهذا الذي قاله محقق أو متعبد فقد صح في حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه في «سنن أبي داود» ولترمذي وغيرهم أنه رأى الأذان في المنام، فجاء إلى النبي ﷺ يخبره به، فجاء عمر رضي الله عنه فقال: يا رسول الله، والذي بعث بالحق لقد رأيت مثل الذي رأي. وذكر الحديث^(٢) فهذا ظاهره أنه كان في مجلس آخر، فيكون لواقع لإعلام أولاً، ثم رأى عبد الله بن زيد الأذان، فشرعه النبي ﷺ.

(١) الإكمال ج ١، (٢٣٧، ٢).

(٢) أبو داود ٤٩٩، وترمذي ١٨٧، وابن ماجه ٧٠٦، وأحمد ١٦٤٧٨.

بعد ذلك، إنا بوحى، وبما اجتهد به ﷺ على مذهب الجمهور في جواز الاجتهاد له ﷺ، وليس هو عملاً بمحذور المنع، هذا ما لا شك فيه بلا خلاف، والله أعلم.

قال الترمذي ولا يصح لعبد الله بن زيد بن عبد الله هذا عن النبي ﷺ شيء غير حديث الأذان، وهو غير عبد الله بن زيد بن عاصم المصنف، ذلك له أحاديث كثيرة في الصحاحين وهو عم عباد بن تميم والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «يا بلال، قم فناد بالصلاة» فقال القاضي عياض: فيه حجة لشرع الأذان من قيام، وأنه لا يجوز الأذان فعلاً - وهو ملحق العلماء كافة، إلا أنا شور فيه جوزه، وواقعه أبو الفرج المالكي^(١)

وهذا الذي قاله ضعيف لو جهين ، أحدهم : أن قدمت عنه أن المراد بهذا سداء لإعلام بالصلاة لا الأذان المعروف . والثاني : أن المراد : قم وذهب إلى موضع بارز فتدفيه بالصلاة ليسمعت الناس من البعد . وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان ، لكن يحتاج للقيام في الأذان بأحد شيء غير هذا .

وأما قوله: **مذهبُ العلماء كدفةُ أن لقيامُ وجب، فليس كما قل، بل مذهبنا المشهور أنه سنة، فلو**
أدّٰن قعداً بغير عذر، صحَّ أذانه، لكن فادته الفضيلة، وكذا لو أدّٰن مضطجاً مع قدرته على القيام، صحَّ
أذانه على الأصح؛ لأن المراد بالإعلام وقد حصص، ولم يثبت في شترائط القيّد شيء، والله أعلم

وأما لسبب في تخفيضهم بلالي بالندبة والأذن^(٦)، فقد جاء مبين في «سُنن أبي داود» والترمذي وغيرهما، في الحديث الصحيح حديث عبد الله بن ربيعة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال له: «ألقه على بلال - فإنه أنذَى صوتاً منك»^(٧) قيل - معاً: أرفع صوتاً، وقيل: أظيب. فيؤخذ منه استحباب كون المؤذن رفيقاً بصوت وحسنه، وهذا متفق عليه.

قال أصحابنا: فهو وجدنا مؤذناً حسن الصوت يطلب على أدامه رزقاً وآخر يتبرع بالأذن لكنه غير حسن الصوت، فأتيهما يؤخذ في وجهان، أحدهما: يُرزق حسن الصوت، وهو قول بن شريج وذكر العلماء في حكمة الأذان أربعة أشياء: إظهار شعار الإسلام وكلمة التوحيد، والإعلاء بدخول وقت الصلاة، وبمكائنها، والدُّعَاءُ إلى الجماعة، وإظهاره أعلم.

(١) هو القاضي أبو الفتح عمر بن محمد بن أبي الخلد دي المتوفى سنة ١١٢١هـ لإمام تقيته بحفظه ثقة بالقاضي سمعته
وكان من كتبه له مساجدي في الملعب مائة، وسمع في أضرب تعلقه «شجرة ثور الركبة» (١١٨، ١)

(٢) في (ص) و(هـ): للإعلام.

(۳) تلمیح قیاس قلیل

٢ - [باب الأمر بشفع الأذان، وإيتار الإقامة]

[٨٣٨] ٢ - (٣٧٨) حَدَّثَنَا حَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، جَمِيعًا عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤْتِيَ الْإِقَامَةَ. رَأَى يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ: فَحَدَّثْتُ بِهِ أَبُوبَ، فَقَالَ: إِلَّا الْإِقَامَةَ. (المعجم: ١٢٩٧١، والنسخة: ٤٦١٧).

باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة إلا كلمة الإقامة فإنها مثناة^(١)

فيه (خالد الحداء، عن أبي قلابة، عن أنس قال: أمر بلال أن يشفع الأذان ويؤتي الإقامة، إلا الإقامة).

أم (خالد الحداء)، فهو خالد بن مهران، أبو المأول، بصم لميم وبلتون وكسر الزي ولم يكن حداء وإنما كثر يجلس في الحدائين، وقيل في سببه غير هذا، وقد تقدم بيانه^(٢). وأم (أبو قلابة) فبكسر لثاقف وبلد الموحدة، اسمه عبد الله بن زيد الحرمي تقدم بيانه أيضا^(٣). وقوله (شفع) هو يفتح الياء والفاء.

وقوله (أمر بلال) هو بصم الهمزة وكسر الميم، أي: أمره رسول الله ﷺ. هد هو انصوب الذي عليه جمهور العلماء من الفقهاء وأصحاب الأصول وجميع المحدثين، وشذ بعضهم بقول: هذا اللفظ وشبهه موقوف؛ لاحتمال أن يكون الأمير غير رسول الله ﷺ. وهذا خطأ، وانصوب أنه مرفوع؛ لأن إطلاق ذلك إنما بمصرف إلى صاحب الأمر والنهي، وهو رسول الله ﷺ. ومشر هذا، لقطع قول الصحابي أمرت بك، وبهيا عن كذا، وأمر الناس كذا، ونحوه، فكله مرفوع، سواء قال الصحابي ذلك في حياة رسول الله ﷺ أو بعد وفاته ﷺ والله أعلم.

(١) في (ص) و(م): متى

(٢) (٣١٥/١)

(٣) (٣٦٥/١)

[٨٣٩] ٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِثْرَةَ هَيْمَ الْخَطَّابِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ:

وأما قوله: (أمر بلال أن يشفع الأذان) فمعناه: يأتي به متى وهد معجم عليه ليوم، ويحكي في إفراذه خلاف من بعض السلف، واختلف العلماء في ثبات لتوجيه كما سأذكره في الباب الآتي إن شاء الله تعالى.

وأما قوله: (ويوتر الإقامة) فمعناه: يأتي به وترأ ولا يثنى، بخلاف لأذان وقوله: (إلا الإقامة) معناه: إلا لفظ الإقامة، وهي قوله: (قد قامت الصلاة) فإنه لا يوترها بل يثنى.

واحتسب العلماء في لفظ الإقامة، فالمشهور من مذهبا الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي وبه قول الإمام أحمد وجمهور العلماء أن الإقامة إحدى عشرة كلمة الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله.

وقال مالك في المشهور عنه: هي عشر كلمات، ولم يثن لفظ الإقامة، وهو قول قديم للشافعي، وإن قول شاذ أنه يقرب في الأول: الله أكبر، مرة، وفي الآخر: الله أكبر، ويقول: قد قامت الصلاة، مرة، فتكون ثمان كلمات، والصواب الأول.

وقال أبو حنيفة: الإقامة سبع عشرة كلمة، فيثنى كلها، وهذا المذهب شاذ^(١).

قال الخصبي: مذهب جمهور العلماء والذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام ولبي ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الإسلام أن الإقامة فرادى. قال الإمام أبو سليمان الخطابي: مذهب عامة العلماء أنه يكرر قوله: (قد قامت الصلاة) إلا ملكاً، فإن المشهور عنه أنه لا يكررها^(٢)، والله أعلم.

والحكمة في إفراد الإقامة وتثنية الأذان أن الأذان لإعلام الغائبين، فيكرر ليكون أبلغ في إعلامهم، والإقامة لحاضرين، فلا حاجة إلى تكرارها؛ ولهذا قال العلماء: يكون رفع لصوت في الإقامة دونه في الأذان، وإن كرر لفظ الإقامة خاصة لأنه مقصود الإقامة، والله أعلم.

(١) وفيه حديث أبي معوية رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ علمه لأذن سبع عشرة كلمة، وإقامة سبع عشرة كلمة، أخرجه أبو داود ٤٥٠٤، وترمذي ١٩٠، والنسائي ٦٣٠، وابن ماجه ٧٤٩، وأحمد ١٥٣٨١، قال الترمذي: هذا حديث

حسن صحيح

(٢) معالم سنن ٢٢٨/١، ٢٣٠

حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: ذَكَرُوا أَنْ يُعْلِمُوا وَقْتُ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُونَهُ، فَذَكَرُوا أَنْ يَنْوُزُوا نَارًا، أَوْ يَضْرِبُوا نَاقُوسًا، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ. [بحري ٦٠٦] [نظر: ٢٨٣٨].

[٨٤٠] ٤ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا وَهَبُ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ ذَكَرُوا أَنْ يُعْلِمُوا، بِوَشْرِ حَلِيثِ الثَّقَفِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَنْ يَنْوُزُوا نَارًا. [نظر: ٨٣٨].

[٨٤١] ٥ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ سُمَرَ الْقَوَابِرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ. [احمد ٧٠٠١، وبحري ٦١٥].

فإن قيل قد قلتم: إن لمختار الذي عليه لجمهور أن الإقامة إحدى عشرة كلمة، منها: الله أكبر الله أكبر، أولاً وأجراً، وهذا تشبيه فاسجوب، أن هذا وإن كان صورة تشبيه فهو بالنسبة إلى الأذان بفراد، ولهذا قل أصحابنا يستحب للمؤذن أن يقول كل تكبيرتين نفس واحد، فيقول هي أول لأذان. (الله أكبر الله أكبر) بنفس، ثم يقول: (الله أكبر الله أكبر) بنفس آخر، والله أعلم. قوله: (ذكرُوا أَنْ يُعْلِمُوا، وقت الصلاة) هو بصّة الباء وإسكان العين، أي يجعلون له علامة يعرف بها.

قوله: (فذكرُوا أَنْ يَنْوُزُوا نَارًا) وهي الرواية الأخرى: (يوزون نارا) نصب الباء وإسكان الواو، ومعهما متقدوس، فمعنى (يَنْوُزُوا) أي يظهرها نورها، ومعنى (يوزون) أي: يوقدون ويشتعلون، يقال: أوقيت النار، أي: أشعلتها؛ قال الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ (الواقعة: ٧١) والله أعلم.



٣ - [باب صفة الأذان]

[٨٤٢] ٦ - (٣٧٩) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسَمْعِيُّ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَبُو عَسَانَ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ صَاحِبُ الدُّسْتَوَائِي، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَامِرِ الْأَحْوَلِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَبَّرٍ، عَنْ أَبِي مَحْذُودَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ عَمَّهُ هَذَا الْأَذَانَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»

باب صفة الأذان

قوله (أبو غسان المسمعي) قد تقدم مراتب أن (عسان) مختلف في صرفه، و(المسمعي) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية، عتسوب إلى يسمتع جدًا قبيلة^(١).

قوله: (أخبرنا معاذ بن هشام صاحب الدستوائي) قوله: (صاحب) هو مجرور صفة لـ (هشام) ولا يقال: إنه مرفوع صفة لـ (معاذ) وقد صرح مسلم رحمه الله بأنه صفة لهشام، ذكره في أو حر كندب لإيمان في حديث الشفاعة، وقد بينته هناك، وأوصحت أقول فيه، وذكرت أنه يقال فيه: لدستواني، بالثول، وأنه متسوب إلى دسثوا، كقوة من كوز الأهواز.

قوله (عن عامر الأحول، عن مكحول، عن عبد الله بن محبّر) هؤلاء ثلاثة تابعون بعضهم عن بعض. و(عامر) هذا هو عامر بن عبد الواحد البصري.

قوله: (عن أبي محذورة) اسمه سمرة، وقيل: أوس، وقيل: جابر، وقال من قتيبة في «المعروف»: اسمه سلمان^(٢) بن سمرة وهو غريب. وأبو محذورة قرشي جُمحي، أسلم بعد حنين، وكان من أحسن الناس صوتًا، توفي بمكة حرمها الله سنة تسع وخمسين، وقيل: سنة تسع^(٣) وسبعين، ولم يرل مقيمًا بمكة، وتو رشت ذريته الأذنة، رضي الله تعالى عنه.

قوله: (عن أبي محذورة أن نبي الله ﷺ علمه هذا الأذن «الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن محمدًا رسول الله»

(١) (١، ١٦٧، ٢٩٤).

(٢) في النسخ ثلاث: سليمان، وإليه عن المعرفه ص ٣٠٦ وغيره.

(٣) في (ص): سبع. ولم يثبت موافق لها في مصدر.

ثُمَّ يَعُودُ فَيَقُولُ «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» مَرَّتَيْنِ «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» مَرَّتَيْنِ. زَادَ إِسْحَاقُ «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» [الحمد ١٥٣٨١]

ثم يعود فيقول «أشهد أن لا إله إلا الله» مرتين «أشهد أن محمدًا رسول الله» مرتين «حي على الصلاة» مرتين «حي على الفلاح» مرتين «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله».

الشرح:

هكذا وقع هذا الحديث في «صحيح مسلم» في أكثر لأصوب في أوله: (الله أكبر الله أكبر) مرتين فقط. ووقع في غير «مسلم» (الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر) أربع مرات قال القاضي عياض رحمه الله^(١) ووقع في بعض طرق الفارسي في «صحيح مسلم» أربع مرات

وكذلك اختلف في حديث عبد الله بن ربيع في الثانية و«لربيع»^(٢) ولمشهور في الترمذي. وبالترجيح قال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء، وبالثنية قال مالك، واحتج بهذا الحديث، وبأنه عمر أهل المدينة، وهم أعرف بالشئ واحتج الجمهور بأن ربيعة من ثقة مقبولة، وبالترجيح عمل أهل مكة، وهي مجمع لمسلمين في المواسم وغيرها، ولم يسكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم، والله أعلم.

وفي هذا الحديث حجة بيّنة ودلالة واضحة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء أن الترجيع في الأدان ثلث مشروع، وهو العود إلى لشهادتين مرتين بربع الصوت بعد قولهم مرتين بحضض الصّوت. وقد أبو حنيفة والكوفيون: لا يُشرع لترجيح، عملاً بحديث عبد الله بن زيد؛ فإنه ليس فيه ترجيع

وحجة لجمهور هذا الحديث الصحيح، والزينة مقدّمة، مع أن حديث أبي محذورة هذا متأخر من حديث عبد الله بن زيد؛ فإن حديث أبي محذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حنين، وحديث بن ربيع في أول الأمر، وانضم إلى هذا كله عمل أهل مكة والمدينة وسائر الأمصار، والله التوفيق واختلف أصحابنا في الترجيع، هل هو ركن لا يصح الأدان إلا به، أم هو سنة ليس ركناً، حتى لو

(١) في إكمال المعجم: (٢/٢٤٤)

(٢) تقدم حديثه في باب هذه الأدان.

تركه صحَّ الأذان مع موت كمالِ القضية؟ عبي وجهين. والأصحُّ عندهم أنه سئة. وقد ذهب جماعةٌ من المحدثين وغيرهم إلى التحجير بين فعلِ استرجيع وتركه. ولصوائثُ ثمانية، والله أعلم.

قوله: (حيَّ على الصلاة) معناه: تعالوا إلى الصلاة وأقبلوا بها. قالوا: وفتحت الياء لسكونها وسكون الياء السابقة لمعجمة ومعنى (حيَّ على الفلاح) هلمُّوا^(١) إلى الفلاح والنَّجاة، وقيل: إلى الفداء، أي: أقبلوا على سبب الفداء في لحنة. والفتح بفتح الماء وللام لعة في الفلاح، حكاهم الجوهري^(٢) وغيره. ويقال لـ (حيَّ على كذا) الخبث^(٣)؛ قال الإمام أبو مصور الأزهري^(٤) قال لخبيل بن أحمد^(٥) الحاء والعين لا يأتان في كلمة أصنية الحروف، لقرب مخرجيهما، إلا أن يؤلف فعلٌ من كلمتين، مثل: حيَّ على، فيقال منه خبعل، والله أعلم.



(١) في (ض) و(هـ): هلم.

(٢) في المصحح: (فتح).

(٣) في تهذيب هجعة: (١٩/٤٧).

(٤) في لابعين: (١/٦٠).

٤ - [باب استحباب اتِّخَاذِ مُؤَذِّنِينَ لِلْمَسْجِدِ الْوَاحِدِ]

[٨٤٣] ٧ - (٣٨٠) حَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَا ، كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَذِّنَانِ : يَلَالُ ، وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى . (مسند: ٥٦٨٦).

باب استحباب اتِّخَاذِ مُؤَذِّنِينَ لِلْمَسْجِدِ الْوَاحِدِ

فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما (كان لرسول الله ﷺ مؤذنان يلال، وابن أم مكتوم الأعشى) في هذا الحديث فوائد:

منها: جوِّرُ وصف الإنسان بعيب فيه لتعريف أو مصلحة ترتب عليه لا على قصد التثقيص، وهذا أحد وجوه الغيبة المباحة، وهي سنة مواضع يباح فيها ذكُّ الإنسان بعيبه وبقصه وما يكرهه، وقد بيَّنتها بدلائلها واضحة في أواخر كتاب «الأذكار»^(١) الذي لا يسغي مدني عن مثله، وسأذكره إن شاء الله تعالى في كتاب التَّكْحِينِ عند قول النبي ﷺ «أَسَا مَعَاوِيَةَ فَصُغْلُوكُ» وفي حديث: «إِنَّ أَبَا مَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ» وفي حديث «بَشِّرْ أَخُو الْعَشِيرَةِ»^(٢) وأنه على تطاثره في مواضعه إن شاء الله.

واسم (ابن أم مكتوم) عمرو بن قيس بن رائدة من الأصم من هزم بن ربيعة. وهذا قول الأكثرين وقيل اسمه عبد الله بن رائدة واسم أم مكتوم عاتكة. توفي ابن أم مكتوم يوم القديسية شهيداً، والله أعلم.

وقوله (كان لرسول الله ﷺ مؤذنان) يعني بالمدينة وهي وقف وحده، وقد كان أبو محذورة مؤذن لرسول الله ﷺ، وسعد لقرظ أذن لرسول الله ﷺ ثقباً مرات.

وفي هذا الحديث استحبابُ اتِّخَاذِ مُؤَذِّنِينَ فِي الْمَسْجِدِ الْوَاحِدِ، يؤذن أحدهم قبل طلوع الفجر، والآخر عند صلاته، كما كان يلال وابن أم مكتوم يفعلان. قل أصحابنا فإذا احتاح إلى أكثر من مؤذنين، اتخذ ثلاثة وأربعة وأكثر، بحسب الحاجة، وقد اتخذ عثمان بن عفان رضي الله عنه أربعة للمحاجة عند كثرة الناس، قال أصحابنا: ويستحب ألا يزيد على أربعة إلا لحاجة ظاهرة.

(١) ص ٣٥٧ ٣٥٨

(٢) نظره: (٥/٣٠٩ و ٨/٥٩ و ٦٢)

[٨٤٤] (***) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ،
مِثْلَهُ - لِأَحْمَدَ: ٢٥٥٢١ مَجْرُلاً.

قال أصحابنا . وإذا تَرُتَّبَ للأذان اثنان فصاعداً ، فلم يستحبُّ ألا يؤذَّنوا دفعةً واحدة ، بل إن اتَّسع
لوقت تَرُتُّبِهِ ، فإن تَدَرَّعُوا فِي لابتداءه أفرع بينهم ، وإن صَاقِ الوقت ؛ فإن كان المسجدُ كبيراً ،
أَذَّنوا متفرقين في أقطاره ، وإن كان صِيقاً ، وقفوا معاً وأَذَّنوا ، وهذا إذا لم يؤدِّ اختلاف الأصوات إلى
تُهْوِيش . فإن أَدَّى إلى ذلك لم يؤدَّن إلا واحد ، فإن تَدَرَّعُوا أفرع بينهم
وأما الإقامة ، فإن أَذَّنوا على ترتيب ، فالأوَّلُ أحقُّ بِهِ إنْ كَانَ هو المؤدِّن الرَّتَّبُ أو لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ
مؤدِّن رَتَّب ، فإن كان الأوَّلُ غيرَ المؤدِّن الرَّتَّب ، فأيهما أَوَّلَى بِالْإِقَامَةِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا ،
أَصَحُّهُمَا ؛ أَنَّ الرَّتَّبَ أَوَّلَى ، لِأَنَّهُ مُنْصَبٌّ .

ولو أَفَاءَ فِي هَلَاكَ لَصُورٍ غَيْرٍ مِنْ لَهُ وَلَايَةُ الْإِقَامَةِ ، عُدَّ بِهِ عَلَى الْمَلْهَبِ لِصَحِيحٍ لِمَخْتَرٍ لَدُنِي عَلَيْهِ
حَمِيٌّ أَصْحَابِنَا ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يُعْتَدُّ بِهِ ، كَمَا لَوْ حَطَّ بِهِمْ وَحَدَّ وَأَمَّ بِهِمْ غَيْرُهُ ، فَلَا يَجُوزُ
عَلَى قَوْلٍ وَءَمَّ بِذَلِكَ أَدَّنُوا مَعَهُ ، فَإِنْ تَقَفُوا عَلَى إِقَامَةِ وَاحِدٍ وَلَا يَنْفِرُ
قَالَ أَصْحَابُنَا . وَلَا يُقِيمُ فِي الْمَسْجِدِ الْوَاحِدِ إِلَّا وَاحِدٌ ، إِلَّا إِذَا لَمْ تَخْصُصِ الْكُفَيَّةُ بِوَاحِدٍ وَقَالَ
بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا بَأْسَ أَنْ يَقِيمُوا مَعَهُ إِذَا لَمْ يُوذَّنْ إِلَى التَّهْوِيشِ .



٥ - [باب جواز أذان الأعمى إذا كان معه بصير]

[٨٤٥] ٨ - (٢٨١) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَغْنِي ابْنُ مَخْلَدٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يُؤَدِّنُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ أَعْمَى.

[٨٤٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

باب جواز أذان الأعمى إذا كان معه بصير

فيه حديث عائشة رضي الله عنها: (كان ابن أم مكتوم يؤذن لرسول الله ﷺ وهو أعمى) تقدم معظم فقهاء الحديث في الباب فيه ومتصوّد الباب أن أذان الأعمى صحيح، وهو جائز بلا كراهة إذ كان معه بصير، كما كان بلال وابن أم مكتوم؛ قال أصحابنا. ويكره أن يكون الأعمى مؤذناً وحده، والله أعلم.



٦ - [باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر

إذا سمع فيهم الأذان]

[٨٤٧] ٩ - (٣٨٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - بَغْيَنِي - بْنُ سَعِيدٍ - عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبْعِرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَكَانَ يَسْتَمِعُ، لِأَذَانٍ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أُنْسِكَ، وَلَا أَغَارَ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْفِطْرَةِ» ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ» فَنَظَرُوا، فَإِذَا هُوَ رَاعِي مِعْرَى. ح ١٢٣٥١.

والسجدة ٢٩٤٣ فضحه

باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر

إذا سمع فيهم الأذان

فيه (كان رسول الله ﷺ يُبْعِرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَكَانَ يَسْتَمِعُ لِأَذَانٍ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أُنْسِكَ، وَلَا أَغَارَ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْفِطْرَةِ» ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ» فَنَظَرُوا، فَإِذَا هُوَ رَاعِي مِعْرَى).

الشرح:

قوله ﷺ: «عَلَى الْفِطْرَةِ» أي: على الإسلام وقوله: «خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ» أي: بالتوحيد.

وقوله: (فَنَظَرُوا، فَإِذَا هُوَ رَاعِي مِعْرَى) احتج به في أن الأذان مشروع للمنفرد، وهذا هو الصحيح المشهور في مذهبنا ومذهب غيرنا.

وفي الحديث دليل على أن لأذان بمنع الإغارة عن أهل ذلك الموضع، فإنه دليل على إسلامهم.

وفيه أدلة لتطيق بالشهادتين يكون إسلاماً وإن لم يكن باستدعاء ذلك منه، وهذا هو الصواب، وفيه خلافة سبق في أول كتاب الإيمان، والله أعلم.

٧ - [باب استحباب القول مثل قول المؤذن لن سمعه.

ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يسأل الله له الوسيلة]

[٨٤٨] ١٠ - (٣٨٣) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ - قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ بَرِّ شَهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ». [أحمد ١١٢٠، وصححه ٦١١].

[٨٤٩] ١١ - (٣٨٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ حَبِوَةَ وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ وَعَمْرِو بْنِ عَتَمَةَ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُلْفَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْجَنَّةِ لَنَا تَتَّبِعُنِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ. فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ، حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ». [أحمد ٤٦٥٦٨].

باب استحباب القول مثل قول المؤذن لن سمعه،

ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يسأل له الوسيلة

فيه قوله ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْجَنَّةِ لَنَا تَتَّبِعُنِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ، حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ».

وفي الحديث الآخر: «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ أَحَدُكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الْمَلَاحِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مِنْ قَلْبِهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ».

[٨٥٠] ١٢ - (٣٨٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسَافٍ، عَنْ خَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مِنْ قَلْبِهِ، فَخَلَ الْجَنَّةَ».

وفي الحديث الآخر: «من قال حين يسمع المؤذن: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وصلى الله ربنا، وبمحمد رسولا، وبالإسلام ديننا، عقر له دبه».

الشرح:

أما أسماء الرجال، ففيه (خبيب بن عبد الرحمن بن إساف) (خبيب) بضم الخاء المعجمة، و(سندف) بكسر الهمزة.

وفيه (حكيم بن عبد الله) هو بضم الحاء وفتح الكاف. وقد سبق في الفصول التي في مقدمة الكتاب أن كل ما في «لصحيحين» من هذه الصورة فهو حكيم بفتح الحاء، لا اثنين بالصم، حكيم هذا ووريق^(١) بن حكيم.

وأما قول مسلم رحمه الله: (حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا أبو جعفر محمد بن جهمص الثقفي، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن عمارة بن غزيرة...) إلى آخره، فقال الدارقطني في كتاب «الاستدراك» - هذا الحديث رواه الدارقطني وغيره مرسلًا^(٢) وقال الدارقطني أيضاً في كتاب

(١) في (ص) و(ج) - ربيع، وهي ميمنة في (خ) - وقال بن حجر في «تقريب» ١٩٣٥، ربيع، بالتصغير، بن حكيم، كذلك، ويقال فيه بتقديم لوزية وفي آية بالتكبير، وانظر في تعميم (٨٦/١)

(٢) والآخر مرسل، والتبعه بن ٢٦٥ - ويقصد بالمرسل أن جهمص بن عاصم رواه عن النبي ﷺ.

[٨٥١] ١٣ - (٣٨٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُجَّحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ
الْمُرْسِيِّ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ

«الجليل». هو حديث متصل، وصنه سمعيل بن جعفر، وهو ثقة حافظ، وزيد بن عتيق مقبولة، وقد رواه
ليخاري ومسلم في «الصحاحين»^(١). وهذا الذي قاله إسناده فني في كتاب «الجليل» هو الضوابط،
ولحديث صحيح، وزيادة الثقة مقبولة، وقد سبق أمثال هذا في هذا الشرح، والله أعلم.
وأما لعنه، ففيه: (لوسيلة) وقد مرهده النبي ﷺ بأنها منزلة في الجنة قال أهل اللغة: وسيلة:
المنزلة عند الميت.

وقوله ﷺ: «لحلت له الشفاعة» أي: وجبت، وقيل: خالته.

وقوله ﷺ: (إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال: أشهد أن
محمدًا رسول الله، ثم قال: حي على الصلاة) إلى آخره، معناه: كل نوع من هذا منى، كما هو
مشروع، فاختصر ﷺ من كل نوع شرطه شيئاً على باقيه.

ومعنى (حي على كذا) أي: تعالوا إليه (والفلاح): لفوز والنجاة وصدقة لخبر قلوا: وليس في
كلام عرب كلمة أجمع لخبر من لفظة الفلاح، ويترتب منها نصيحة. وقد سبق بيّن هذا في حديث
«الذين النصيحة»^(٢) بمعنى (حي على الفلاح) تعالوا إلى مسبب الفوز والبقاء في الجنة والخير في
النعيم. والفلاح والفلح تطبقهما العرب أيضاً على البقاء.

وقوله: «لا حول ولا قوة إلا بالله» يجوز فيه خمسة أوجه لأهل العربية مشهورة: أحدها: لا حول
ولا قوة، يفصحهما بلا تبيين. والثاني: فتح. الأول ونصب الثاني مؤن. والثالث: رفعهما متروكين
والرابع: فتح الأول ورفع الثاني مؤن. والخامس: عكسه.

قال الهروي قال أبو الهيثم لحوّل الحركة، أي لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله^(٣).
وكذا قال ثعلب وآخرون وقيل: لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصين خير إلا بالله. وقيل لا حول

(١) انظر مدارقطني: (١٨٧/٢)

(٢) (٣٩٧/١).

(٣) «تغريب» (حول).

سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، تُفِيرَ لَهُ ذَنْبُهُ».

عن معصية الله، لا معصية له، ولا قوة على طاعته إلا بمعونته، وشككي هذا عن ابن مسعود. وحكي لجوهري لغة غريبة ضعيفة أنه يقال: لا خير، بلياء، قال: والحوول والحيل بمعنى^(١).

ويقال في التعبير عن قولهم (لا حول ولا قوة إلا بالله) الحوقلة، هكذا قاله الأزهري^(٢) ولأكثرهم، وقال لجوهري: الحوقلة^(٣) فعلى لأو، وهو المشهور - الحاء والواو من الحول، ولقاء من القوة، واللام من اسم الله تعالى. وعلى الشيء لحده وللام من الحول، والقاء من القوة ولأو أولي، لثلاثا يفصل بين الحروف^(٤).

ويش الحوقلة^(٥) الحيلة في: حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على كذا، والبسطة في: بسم الله، والحمد لله في: الحمد لله، والهيلمة^(٦) في: لا إله إلا الله، والمبعدة في: سبحان الله، والله أعلم.

أب أحكم لب، فبه استحباب قول سامع المؤذن مثل ما يقول، إلا في لجعلتين فإنه يقول لا حول ولا قوة إلا بالله

وقوله ﷺ في حديث أبي سعيد **إِذَا سَمِعْتُمُ الْمَدَّةَ فَقُولُوا** مثل ما يقول المؤذن، عادة مخصوصين بحديث عمر **ﷺ** أنه يقول في الجعشتين (لا حول ولا قوة إلا بالله).

وفيه استحباب الصلاة على رسول الله ﷺ بعد فراقه من متابعة المؤذن، واستحباب قول الوسيلة له.

وفيه أنه يستحب أن يقول السامع كل كلمة بعد فراغ المؤذن منها، ولا ينتظر فراقه من كل الأذان

(١) (الصحيح): (خير).

(٢) ذكر في ثلاثة مواضع من التهذيب نسخة: (٣١/٤، ٤١/٤، ١٣/١٨) أنه من خزائن. وقد في موضع ربيع (٥/٢٤٢):

حولى روجل وحوقل. ثم قال: أخبرني سعد بن أبي الربيع أنه قال: الحوقلة والبسطة، إلخ.

(٣) (الصحيح): (حلي) نقلاً عن ابن السكيت

(٤) لعله قصد أن يكون في الثاني من القوة، ولكن إذا جعلت من الحوقة، لم يكن لفصل بين الحروف هذا، وقد نقل سيوطي

في (المعجم) (١/٣٧٣) عن ابن دحية في (التشديد) لا نقل حوقل، بتقديم القاف؛ فإن خوفه مشقة تشيع بصحيف

(٥) في (ص) و(ج): (لحوقلة)

(٦) في (ج): (الهيئة)، وهو خطأ

فصل

قال القاضي عياض قوله عليه السلام : «إِذَا قَالَ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ» فقال أحدكم : لله أكبر لله أكبر . «إلى آخره» ثم قال في آخره : «هِيَ قَلْبُهُ دَحَلُ الْجَنَّةِ» إنما كان كذلك ؛ لأن ذلك توحيد وثناء على الله تعالى وتقيّد بطاعته وتمويص إليه بقوله ^(١) «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» فمن حصل هذا فقد حصل حقيقة الإيمان «كمال» لإسلامه ، وفتح الجنة بفضل الله تعالى ، وهذا معنى قوله في الرواية الأخرى : «رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا» .

قال : وعلم أن لأدأ كسمة جامعة لعقيدة الإيمان . مشتقة على نوعيه من العقائد والشمعيات ، فأولها إثبات الذات وما يستحقه من الكمال ولتنويه عن أصداده ، وذلك بقوله لله أكبر ، وهذه لفظة مع احتصار لفظها دالة على ما ذكره . ثم صرح بإثبات اوحداية وفي ضدها من لشركة المستحبة في حقّه عز وجل ، وهذه عمدة لتوحيد والإيمان المقدمة على كل وظائف الدين . ثم صرح بإثبات النبوة ولشهادة بالرسالة لتبين عليه السلام ، وهي قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوحدانية ، وموضعها بعد لتوحيد ؛ لأنها من باب الأفعال لجائزة الوقوع ، وتلك المقدمات من باب الواجبات .

ويعد هذه لقواعد كملت . لعقائد العقبات فيما يجب ويستحيل ويجوز في حقّه سبحانه وتعالى . ثم دعاه إلى ما دعاهم إليه من العبادات ، فدعاهم إلى الصلاة ، وعقبتها بعد إثبات النبوة ؛ لأن معرفة وجوبها من جهة النبي عليه السلام لا من جهة العرف . ثم دعاه إلى الفلاح . وهو لقور والبقاء في النعيم المقيم ، وفيه إشعار بأمور الآخرة من المبعث والجزاء ، وهي آخر ترجم عقائد الإسلام . ثم كرر ذلك بوقفة الصلاة للإعلام بالشروع فيها ، وهو متضمن لتأكيد الإيمان وتكرار ذكره عند شروع في عبادة بالقلب واللسان ، ولإدخال المصلي فيها على سنة من أمره وصيرورة من يديه ، ويستشعر عظيم ما دخل فيه وعظمة حق من بعده وجزيل ثوبه . هذا آخر كلام القاضي ^(٢) ، وهو من الشرائع الجديدة ، وبالله التوفيق .

(١) في (ص) و(هـ) أقوله

(٢) [كمال المعلم] (٢/ ٢٥٣ - ٢٥٤)

٨ - [باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه]

[٨٥٢] ١٤ - (٣٨٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ يَدْعُوهُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَغْنَاءًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

[أحمد ١٦٨٦١].

[٨٥٣] (٢٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مُصْبِرٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

[مسند ٨٥٢].

[٨٥٤] ١٥ - (٣٨٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَاهُ وَقَدْ أَخْبَرَنَا: وَحَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ، ذَهَبَ حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرُّوحَاءِ» [بخاري ٨٥٥].

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الرُّوحَاءِ؟ فَقَالَ: هِيَ مِنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ مِيلًا.

[٨٥٥] (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [أحمد ٦٤٤٠٤].

باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه

فيه قوله ﷺ: «الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَغْنَاءًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وقوله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ، ذَهَبَ حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرُّوحَاءِ» قال البخاري: (هي من المدينة ستة وثلاثون ميلاً).

وفي رواية: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ، أَحَالَ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَكَتَ رَجَعَ فَوْسُوسٌ، فَإِذَا سَمِعَ لِإِقَامَةِ، ذَهَبَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَكَتَ رَجَعَ فَوْسُوسٌ».

[٨٥٦] ١٦ - (٣٨٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَالْبُقَظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ، أَحَالَ لَهُ ضُرَاطَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَكَتَ رَجَعَ قَوْسُوسٌ، فَإِذَا سَمِعَ الْإِقَامَةَ، ذَهَبَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَكَتَ رَجَعَ قَوْسُوسٌ» [المكرر، ١٧٦٥] [أحمد، ٩١٧٠] [بخاري، ٢٨٥٩].

[٨٥٧] ١٧ - (٣٩٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ يَزِيدَ لَوْاسِطِي: حَدَّثَنَا حَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، أَكْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ حُصَاصٌ» [المكرر، ٢٨٥٩].

[٨٥٨] ١٨ - (٣٩١) حَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ سَيْطَمَ: حَدَّثَنَا يَزِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا رَوْحٌ،

وفي رواية: «إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، أَكْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ حُصَاصٌ».

وفي رواية: «إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ، أَكْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْمِينَ، فَإِذَا قُصِيَ التَّأْمِينَ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا قُصِيَ التَّنْوِيلُ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ لَهُ اذْكُرْ كَذَا، وَذَكَرْ كَذَا، لَمَّا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ مِنْ قَبْلُ، حَتَّى يَفْشُرَ الرَّجُلُ مَا يَدْرِي كَيْفَ صَلَّى»

الشرح:

أما أسماء الرجال، ففيه (طلحة بن يحيى، عن عمه) هذا العم هو عيسى بن طلحة بن عبيد الله، كما بيّنه في الرواية الأخرى.

وقوله (الأعمش، عن أبي سفيان) اسم أبي سفيان طلحة بن دافع، سبق بيّنه مرات^(١).

وقوله: (قال سليمان) فإسناده عن الروحاء (سليمان) هو الأعمش سميان بن يهران. ومسؤول، أبو سفيان طلحة بن دافع.

وفيه (أمية بن سيطم) بكسر الهمزة وفتحها، مصروف وغير مصروف، وسبق بيّنه في أول الكتاب

مرات^(٢).

(١) انظر (٢/٢٥٩).

(٢) انظر (١/٢٩٠).

عَنْ شَهِيلٍ قَالَ: أُرْسِلَنِي أَبِي إِلَى بَنِي حَارِثَةَ، قَالَ: وَمَعِيَ عَلَامٌ لَنَا - أَوْ: صَاحِبٌ لَنَا - فَتَدَاهُ مُنَادٍ مِنْ حَارِيطٍ بِاسْمِهِ، قَالَ: وَأَشْرَفَ الَّذِي مَعِيَ عَلَيَّ الْحَارِيطُ، فَلَمَّ يَرُ شَيْئًا، فَلَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي، فَقَالَ: لَوْ شَعَرْتُ أَنَّكَ تَلْقَى هَذَا لَمْ أُرْسِلْكَ، وَلَكِنْ إِذَا سَمِعْتَ صَوْتًا فَتَدِ بِالصَّلَاةِ، فَلَمَّ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا نَادَى بِالصَّلَاةِ وَلَّى وَكَهْ خُصَّاصٌ» . [٨٥٩] .

[٨٥٩] ١٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ - يَعْنِي الْجَزَامِيَّ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ،

قوله: (أرسلني أبي إلى بني حارثة) هو بالحاء.

قوله: (الجزامي) هو بالحاء المهملة والزاي.

وأما لعنه وألفاظه، فقولُه ﷺ «المؤذنون أصول لناس أعناق» هو مفتاح هجرة «أعناق» جمع عُقُق . وختف سبغ والخدغ في معناه، فقليل: معناه، أكثر لناس نشؤوا إلى رحمة الله تعالى؛ لأن المشتوف يطيل عنقه لما يتطلع إليه، فمعناه: كثرة ما يؤذنه من الكواكب. وقيل: المشتوف شميم: إذا ألجم لناس العرق يوم القيامة صالت أعناقهم؛ مثلاً يذنبهم ذلك لكرب والعرق. وقيل: معناه: أنهم سادة ورؤساء، والحرب تصف السادة بطول العنق. وقيل: معناه: أكثر أتباعاً. وقال ابن الأعرابي: معناه: أكثر الناس أعمالاً.

قوله أمص عياض وغيره: ورواه بعضهم: (بعناق) بكسر الباء، أي: إسراع إلى الجنة، وهو من سمر لعنق^(١).

قوله: «مكان الرواح» هي مفتاح الرء وهو بالحاء المهملة وياءه.

قوله: «إذ سمع الخيصال الأذن آجال» هو بحاء مهملة، أي: ذهب هرباً.

قوله: «ونه خصاص» هو بحاء مهملة مصمومة وصادين مهمتين، أي: صراط، كما في الرواية الأخرى. وقيل: الخصاص: شدة العدو. قسهما أبو عبيد^(٢) والأئمة من بعده.

(١) إكمال لتعليمه: (٢/٢٥٥)

(٢) في الغريب، حديثه: (٤/١٨٠ - ١٨١)

عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ، أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ صِرَاطَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأَذِينَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّأَذِينَ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّوْبُّ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْحَرَمِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ لَهُ اذْكُرْ كَذَا، وَادْكُرْ كَذَا، لَعَلَّكَ يَكُونُ يَذْكُرُ مِنْ قَبْلُ، حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ مَا يَذْهَبُ كَمَا صَلَّى» [أحمد ٩٩٣١، ومحدثي ٦١٠٨].

قال العلماء: وربما أذبر الشيطان عند الأذان لئلا يسمعه فيضطرب حتى أن يشهد له بذلك يوم القيامة؛ لقول النبي ﷺ: «لَا يَسْمَعُ صَوْتَ الْمُؤَذِّنِ جِنَّ وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

قال القاضي عياض رحمه الله: وقيل: إنما يشهد له المؤمنون من الجن والإنس، وأما الكافر فلا شهادة له. قال: ولا يقبل منه من قائله؛ لما جاء في الآثار من خلافه. قال: وقيل: إن هذا حين يصح منه الشهادة ممن يسمع، وغيره. بل هو عدم في الجن والجماد، وأن الله تعالى يحق لها ولها لا يعقل من الحيوان إدراك للأذن وعقلًا ومعرفة. وقيل: إنما يذبر الشيطان؛ ليحطم أمر الأذان، كما استمر عليه من قواعد التوحيد وظهور شعائر الإسلام وإعلانه. وقيل: ليأسه من وموسة الإنسان عند الإغلاب بآئنه حين^(٢).

وقوله ﷺ: «حتى إذا تَوَبَّ بالصَّلَاةِ» المراد بالتَّوْبِ، الإقامة، وأصله من تَبَّ إذا رجع، ومقيم صلاة راجع إلى الدعاء إليها، فإذ الأذن دعاء إلى الصلاة، والإقامة دعاء إليها.

قوله: «حتى يَخْطُرَ بَيْنَ الْحَرَمِ وَنَفْسِهِ» هو بضم الحاء وكسرها، حكاهم القاضي عياض في «المشارق» قال: صبطاه عن لمتقين بكسر، وضمعه من أكثر لرؤية الصم. قال: والكسر هو الوجه، ومعناه يوسوس، وهو من قلوبهم. حَطَرَ لفعل بنية، إذ حركة فحذف به فحذفه، وأما بالضم فمن السلوك وبمرور، أي يدور منه فيمر بنية وبين قلبه فيشتغل عنه هو فيه، ويهمل فسره الشرحون له «الموظف» وبالأول فتوة المختل^(٣).

قوله: «حتى يَظُلَّ الرَّجُلُ مَا يَذْهَبُ كَمَا صَلَّى» كيف صلتى «إن» بمعنى (هـ) كما في الرواية الأولى، هذا هو المشهور في قوله: «إن يذري» أنه يكسر همزة لإن.

(١) أخرجه بخري. ١١٠٣٢ من حديث أبي سعيد مخرجه في مسنده وهو في المسند أحمد، ١١٣٠٥.

(٢) في نسخة بعضهم: (٢/٢٥٧ ٢٥٨).

(٣) «المشارق» الأورد: (١/٢٣٤-٢٣٥).

[٨٦٠] ٢٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «حَتَّى يَطْلُ الرَّجُلُ إِنْ يَلِدِي كَيْفَ صَلَّى». [٨١٣٩] رَوَاهُ أَبُو بَرٍّ.

قال القاضي عياض: «وروي مفتوحاً». قال: وهي رواية ابن عبد البر، وأدعى أنها رواية أكثرهم^(١). وكذا ضبطه لأصيني في كتاب البخاري، والصحيح الكسر^(٢)، والله أعلم. أم فقه باب، ففيه ضربان للأذان والمؤذن، وقد جاءت فيه أحاديث كثيرة في «الصحيحين» مصرحة بوعظ فظه.

وختلف أصحابه من الأفضل للإنسان أن يردد نفسه للأذان أم للإمامة؟ على أوجه أصحها أن الأذان أفضل، وهو نص الشافعي في «الأم» وقول أكثر أصحابه. ولثاني: الإمامة أفضل. وهو نص الشافعي أيضاً^(٣). والثالث: هم سواء. والرابع: لا عدم من نفسه القيام بحقوق الإمامة وجميع حصصها، فهي أفضل، ولا للأذان. قاله أبو عبي لطيري وأبو القاسم بن كح^(٤) والمسعودي^(٥) والقاضي حسين من أصحابنا.

وأما جمع الرجل بين الإمامة والأذان، فقال جماعة من أصحابنا: يستحب ألا يفعله، وقد بعضهم: يكرهه. وقال محققوهم وأكثرهم لا بأس به. بل يستحب، وهذا أصح، والله أعلم.



(١) «الاستذكار» (٣٨٩/١)

(٢) «إكمال المعجم»: (٢٦٩/٢)

(٣) قال في «الأم» (٣٠٥ ٢) وأحب لأدب: لقول النبي ﷺ «هو لمعودس» وأكره للإمامة: لمعبدن وبه على الإمام فيه. وهذا أم رجح النبي له أن يقضي الله عز ذكره، ويؤذي ما عمية في الإمامة، فيه: فمن رجوت أن يكون خيراً جلاً من غيره.

(٤) هو أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كح، توفى سنة ٥٤١٥ هـ. أحد لأئمة المشهورين وحدثه لمعبد بن معصين وأصحابه الموجودين. «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة: (١٩٨/١)

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مسعود المسعودي توفى سنة ثمان وعشرين وأربع مئة. كان يوماً قاصداً رهذاً ورعاً حسن نسبه، شرح «مختصر نوري» فاحس به التهذيب لأسماؤه.

٩- [باب استحباب رفع اليدين عند التكبير مع تكبيرة الإحرام

والركوع، وفي الرفع من الركوع، وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود]

[٨٦١] ٢١- (٣٩٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّوْبِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو نَجْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الرَّهْزِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَادِيَ مَنْكِبَيْهِ، وَقَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُهُمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. (أحمد: ٤٥٥٠) (رواه: ٨٦٣).

[٨٦٢] ٢٢- (٥٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ

باب استحباب رفع اليدين عند التكبير مع تكبيرة الإحرام والركوع،

وفي الرفع من الركوع، وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود

فيه (ابن عمر رضى الله عنهما) قال رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحادي منكبيه، وقبل أن يركع، وإذا رفع من الركوع، ولا يرفعهما بين السجدين) وفي رواية: (ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود) وفي رواية: (إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه. ثم كبر)

وفي رواية ماثلة بن الخويرث. (إذا صلى كبر، ثم رفع يديه) وفي رواية له. (إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه، وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه) وفي رواية: (حتى يحاذي بهما فروع أذنيه).

الشرح:

أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، و اختلفوا فيما سواها؛ فقال الشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم. يستحبّ وفعيها أيضاً عند الركوع وعند لرفع منه، وهو رواية عن مالك.

ولشافعي قول أنه يستحبّ رفعهما في موضع رابع، وهو إذا قام من السجود أو

لِبِضَالَةٍ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ كَثَّرَ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ. وَلَا يَفْعَلُهُ جِئَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ. (بط ٨٦١، ٨٦٣).

المصنوب، فقد صحَّ فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أَنَّهُ كَذَبَ يَفْعَلُهُ، رواه البخاري ^(١)، وصحَّ أيضاً من حديث أبي حميد السعدي، روه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح ^(٢)، وقال أبو بكر بن لمضر وأبو عبيد لطبري من أصحابنا وبعض أهل الحديث. يُسْتَحَبُّ أَيْضاً فِي السُّجُودِ

وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة. لا يستحبُّ في غير تكبيرة الإحرام، وهو أشهر الروايات عن مالك.

وأجمعوا على أنه لا يجب شيء من رفع، وحكي عن داود يجنبه عند تكبيرة الإحرام، وهذا قال الإمام أبو الحسن أحمد بن سبَّار السبَّاري من أصحابنا أصحاب لوجوه ^(٣)، وقد حكاه عنه في الشرح مذهب ^(٤)، وفي التهذيب للثقات ^(٥).

وأم صفة رفع، فالمشهور من مذهبنا ومذهب أصحابنا أنه يرفع يديه حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ بحيث تحاذي أطراف أصابعه فروع أذنيه، أي: أعلى أذنيه، وإبهامه شحمتي أذنيه وراحته فكبيه. فهذا معنى قولهم: حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وبهذا جمع الشافعي بين روايات الأحاديث، وسنحس الناس ذلك معه. وأم وقت ارفع، ففي الرواية الأولى (رفع يديه ثم كثر) وفي الثانية (كثر ثم رفع يديه) وفي الثالثة: (إذا كثر رفع يديه) ولأصحابنا فيه أوجه:

أحدها: يرفع غير مكثراً، ثم يبتدئ التكبير مع إرساء يديه ونهيه مع شمله.

والثاني: يرفع غير مكثراً، ثم يكثُر ويعدله قارئان ثم يُوسِّعهما.

والثالث: يبتدئ لرفع مع يديه للتكبير ونهيهما معاً.

(١) البخاري ٧٣٩

(٢) أبو داود: ٧٣٠، والترمذي: ٣٠٤، وأخرجه ابن ماجه: ٨٦٧، وأحمد: ٢٣٥٩٩.

(٣) توفي سنة ٢٩٨هـ، وكان يلقب بـ"ابن القيرك" في زمانه.

(٤) مجمع: (٣/٣٠٥).

(٥) التهذيب للأسماء والصفات: ص ٨٤.

[٨٦٣] ٢٣- (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَّيْنٌ - وَهُوَ ابْنُ الْمُثَنَّى -: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَادٍ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهِذَا الْإِسْنَادِ كَمَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ. كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَ حَتَّى مَكِّيَّةً، ثُمَّ كَبَّرَ. ١- حريق ٧٣٦ [وطر ٨٦١].

والرابع: يتدعى بهما معاً وينتهي التكبير مع انتهاء الإحرام.

والخامس وهو الأصح يتدعى لرفع مع ابتداء التكبير، ولا استحب في الانتهاء، فرب فرع من التكبير قبل تمام رفع أو بالعكس ثم باقي، وإن فرغ منهما حظ يديه ولم يستتم لرفع.

ولو كان أقطع اليدين من المعصم أو إحداهما رفع الساعد، وإن قطع من الساعد، رفع المعصم على لأصح، وقيل لا يرفعه. ولو لم يقدر على الرفع إلا بزيادة على المشروع أو نقص منه، فعمل الممكن، قليل أمكده^(١)، فعل الزائد.

ويستحب أن يكون كفاه إلى القبلة عند الرفع، وأن يكشفهما، وأن يفرق بين أصابعهما تفرقاً وسطاً ولو نوك الرفع حتى أتى ببعض التكبير، وفهما في لباقي، فلو تركه حتى أتمه، ثم يرفع يده ولا يقصر التكبير بحيث لا يفهم، ولا يبالغ في مدّه دستطيد، بل يأتي به ميئاً وهل يمدّه أم يخفّفه؟ فيه وجهان، أصحهما: يخفّفه، والله أعلم.

وبذا وضع يديه خطهما تحت صدره فوق شُرته. هذا مذهب الشافعيّ ولأكثرين، وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي: تحت شُرته. ولأصح أنه إذا أرسلهما، أرسلهما إرسالاً حقيقاً إلى تحت صدره فقط، ثم يضع أيمن على اليسار. وقيل: يرسلهما إرسالاً بديعاً ثم يستأنف رفعهما إلى تحت صدره، والله أعلم.

وختلفت عبارات العلماء في الحكمة في رفع اليدين، فقال الشافعي: فعبته إعظاماً لله تعالى وأتباعاً لرسول الله ﷺ وقدر غيره: هو استكانة واستسلام وانقياد، وكان لأسير إذا عُتِبَ مَدُّ يديه علامة لاستسلامه. وقيل: هو إشارة إلى استعظام ما يدخل فيه وقيل: إشارة إلى طرح أمور الدنيا والإقبال

(١) في (ص) و(هـ) أمكن بعبارة المجموع (٣/ ٣٠٨-٣٠٩) وقد قرأ على لزيدة ولعص وسم يقرأ على مشروع،

أبي ماريّة

[٨٦٤] ٢٤ - (٣٩١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي فِلَالَةَ أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ إِذَا صَلَّى كَبَّرَ ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ هَكَذَا . [بخاري ٧٣٧]

[٨٦٦] .

بكَيْتِهِ عَلَى صَلَاتِهِ وَمُتَّحِدَةً رُتَبِهِ سَبَّحَهُ وَتَعَالَى . كَمَا تَضَمَّنَ ذَلِكَ قَوْلُهُ ' اللَّهُ أَكْبَرُ ، فِطَاقٌ مَعَهُ قَوْلُهُ ' (١) .
« قل : بشارة إلى دجوله في الصلاة . وهذا الأخير يحتضن المرفوع لتكسرة الإحرام . وقد غُضِرَ ذلك . وفي أكثرها نظر ، والله أعلم »

وقوله : (إذا قام إلى الصلاة رفع يديه ثم كَبَّرَ) فيه إثبات تكبيرة الإحرام . وقد قال ﷺ : « صلُّوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري من رواية مالك بن الحُوَيْرِثِ (٢) . وقال ﷺ : « للذي عممه الصلاة : » إذا قُمتَ إلى الصلاة فكَبِّرْ » (٣) .

وتكبيرة الإحرام وجبة عند مالك والثوري والشافعي وأبي حنيفة وأحمد ولعلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، إلا ما حكاه القاضي عياض (٤) وجماعة عن ابن المسيب وحسن وزهري وقتادة والحكم ولاوزاعي أنه سنة ليس بواجب ، وأن الدخول في الصلاة يكفي فيه النية ولا أظن هذا يصح عن هؤلاء الأعلام مع هذه الأحاديث الصحيحة ، مع حديث عليّ ﷺ ، أن رسول الله ﷺ قال : « مفتاح الصلاة الظهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » (٥)

ولفظ التكبير الله أكبر فهذا يجزئ بالإجماع قال الشافعي : « لا يكبر ، لا يحرك غيرهم . وقال مالك : لا يجزئ إلا الله أكبر وهو الذي ثبت أن النبي ﷺ كان يقول ، وهذا قول منقول عن الشافعي في القديم . وأجاز أبو يوسف - الله أكبر ، وأجاز أبو حنيفة لاقتصاراً على كل لفظ

(١) في (ج) : عيطيؤ قوبه وقصه .

(٢) البخاري ٦٣١ .

(٣) أخرجه البخاري . ٧٥٧ ، ومسلم : ٨٨٥ من حديث أبي هريرة ﷺ وهو في «مسند أحمد» ٩١٣٥

(٤) في «إكمال المعجل» ٢٥ (٢/٢٦٤)

(٥) أخرجه أبو داود ٦١ ، وترمذي ٣ ، وسنن ماجه ٢٧٥ ، وأحمد ١٠٠٦ قال ترمذي . هذا حديث أصح شيء في

هذا الباب وأحسن .

[٨٦٥] ٢٥- (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَدَادَةَ، عَنْ نَضْرٍ بْنِ عَصِيمٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَعَرَّ بِمِثْلِ ذَلِكَ. [نظر ٨٦٤ و ٨٦٦].

[٨٦٦] ٢٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّهُ رَأَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ. [نظر ٨٦٤ و ٨٦٦].

رواه [٨٦٤].

فيه تعظيم لله تعالى، كقوله: الرحمن أكبر، أو الله أجل، أو أعظم^(١)، وحاشه جمهور العلماء من تسف والخلف.

والحكمة في بدء الصلاة بالتكبير فتحتها بالتعظيم لله تعالى، ومعناه تصديقه لكمال، والله أعلم.



(١) وللمقصور بالجواز هذه الصيغة، فلا ينبغي كونه وجباً بقرينة الله أكبر

١٠ - [باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة،

إلا رفعه من الركوع فيقول فيه: سمع الله لمن حمده]

[٨٦٧] ٢٧ - (٣٩٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ، فَيَكْبِرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، عِنَّمَا انْصَرَفَ قَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ٧٢٢٠، وبيهقي: ٧٨٥].

[٨٦٨] ٢٨ - (٤٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ - أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي نَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَكْبِرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَقُولُ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» حِينَ يَرْفَعُ صَلَاتَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَقْعُدُ وَثَلَتْ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَفْضِيَهَا، وَيَكْبِرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّمَنِيِّ بَعْدَ الْجُلُوسِ، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ٧٢٥٩، وبيهقي: ٨٦٩].

باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة،

إلا رفعه من الركوع فيقول فيه: سمع الله لمن حمده

فيه (أن أبا هريرة ؓ كان يصلي لهم، فيكبر كل حين خفض ورفع، فلما انصرف قال: والله إنني لأشبهكم صلاة رسول الله ﷺ).

وفي رواية عنه: (كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكر حين يقوم، ثم يكر حين يركع، ثم يقول «سمع الله لمن حمده» حين يرفع صلاته من الركوع، ثم يقوم وهو قائم «ربنا لك الحمد» ثم يكر حين يهوي ساجداً، ثم يكر حين يرفع رأسه، ثم يكر حين يسجد، ثم يكر حين يرفع رأسه، ثم يفعل [مثل] ذلك في الصلاة كلها حتى يفضيها، ويكر حين يقوم من الثماني بعد الجلوس).

الشرح:

فيه إثبات لتكبير في كل خفض ورفع إلا في رفعه من الركوع، فيه يقول

[٨٦٩] ٢٩- (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَّيْنٌ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْبٍ، عَنْ
 بْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ
 أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنِّي أَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ٩٨٥٩، وسنن أبي داود: ٧٨٩٠]

[٨٧٠] ٣٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ
 شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَذَبَ حِينَ يَسْتَحْلِفُهُ مَرْوَانُ عَلَى
 الْمَبِينَةِ، إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ كَبَّرَ فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَفِي حَدِيثِهِ: فَوَإِذَا
 قَضَاهُ وَسَلَّمَ، أَقْبَلَ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ قَالِ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أحمد: ٧٦٥٧، وسنن أبي داود: ٨٠٠٠]

[٨٧١] ٣١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرُّزِّي: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسَيْمٍ: حَدَّثَنَا

وهذا مجتمع عليه ليوم ومن لأعصار مستقدمة، وقد كان فيه خلاف في زمن أبي هريرة ؓ، وكان
 بعضهم لا يرى التكبير إلا للإحرام، وبعضهم يزيد عليه بعض ما جاء في حديث أبي هريرة ؓ. وكان
 هؤلاء لم يبعهم فعرض رسول الله ﷺ، ولهذا كذب أبو هريرة بقول: بي لأشبهكم صلاة رسول الله ﷺ

واستقر العمل على ما في حديث أبي هريرة هذا، ففي كل صلاة ثنائية، حتى عشرة تكبيرة، وهي:
 تكبيرة لإحرام، وخمس في كل ركعة، وفي ثلاثية سبع عشرة، وهي: تكبيرة لإحرام، وتكبيرة القيم
 من تشهد الأول، وخمس في كل ركعة، وفي ربعة ستة عشر وعشرون، ففي لمكتوبات الخمس أربع
 وتسعون تكبيرة.

وعلم أن تكبيرة لإحرام واجبة، وما عداها سنة لو تركه صححت صلاته، لكن منته الفصل وموافقة
 لسنة هدهد العلماء كافة، إلا أحمد بن حنبل في إحدى الرويتين عنه أن جميع التكبيرات
 واجبة. ودليل الجمهور أن النبي ﷺ علم الأعرابي الصلاة^(١)، فعلمه واجباتها، فذكر منها تكبيرة
 الإحرام ولم يذكر ما زاد، وهذا موضع البيان ووقته، ولا يجوز التأخير عنه، والله أعلم

قوله: (يكبر حين يركع، ثم يكبر حين يهوي ساجداً، ثم يكبر حين يرفع، ويكبر حين يقوم من
 سجدة)، هذا دليل على مقدرة التكبير لهذه الحركات وسطه عليها، فبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال

(١) ذكر لسوء فهم قبل قصة من حديثه، وهي: إذا قمنا إلى الصلاة فكبروا

الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة أن أبا هريرة كان يكبر في الصلاة كلما رفع ووضع، فقلنا: يا أبا هريرة، ما هذا التكبير؟ قال: إنها لصلاة رسول الله ﷺ. [ص ٨٦٧]

[٨٧٢] ٣٢ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَكْبِرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. [حد: ٩٤٠٢] [وغيره: ٨٦٧].

[٨٧٣] ٣٣ - (٣٩٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ غِيْلَانَ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: ضَلَّيْتُ أبا وَعْمَرَ ابْنَ حُضَيْنٍ حَلَفَ عَلَيَّ بِأَبِي طَالِبٍ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَثَرَ. وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَثَرَ. وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ: أَخَذَ عُمَرَانُ يَدَيَّ ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ صَلَّيْنَا هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ قَالَ: قَدْ ذَكَرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ. [حد: ١٩٩٥٢ ر: ٧٨٦].

إلى الركوع ويمدّه حتى يصل حد الركعتين، ثم يشرع في تسييح الركوع، وبدأ بالتكبير حين يشرع في النهي إلى السجود ويمدّه حتى يضع جبهته على الأرض، ثم يشرع في تسييح السجود، وبدأ في قومه. سمع الله لمن حمده، حين يشرع في الرفع من الركوع ويمدّه حتى ينتصب قائماً، ثم يشرع في ذكر لا عندل، وهو: ربنا لك الحمد. إلى آخره. ويشرع في التكبير للقيام من السجود لأول حين يشرع في الانتداب ويمدّه حتى ينتصب قائماً. هذ مذهبنا ومذهب لعلماء كفته، لا ما زوي عن عمر بن عبد العزيز. وبه قال مالك أنه لا يكبر للقيام من الركعتين حتى يستوي قائماً، ودليل لجمهور هذه الحديث.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وطائفة أنه يستحب لكل مصل من إمام ومأموم ومنفرد أن يجمع بين (سمع الله لمن حمده) و(ربنا لك الحمد) فيقول: سمع الله لمن حمده، في حال ارتفاعه، ورب لك الحمد، في حال استوائه وانتصابه في الاعتدال؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ فعلهما جميعاً، وقال ﷺ: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»^(١) وسيأتي بسط الكلام في هذه المسألة وطرويعها وشرح ألفاظها ومعانيها حيث ذكره مسلم رحمه الله تعالى بعد هذا^(٢)، إن شاء الله تعالى.

قوله. (لقد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ) فيه إشارة إلى ما قدمناه أنه كان هجر استعمال التكبير في الانتقالات، والله أعلم.

(١) سبق تفصيله في الجذب السابق.

(٢) ص ٥٧٨.

١١ - [باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة،

وانه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها، قرأ ما تيسر له من غيرها]

[٨٧٤] ٣٤ - (٣٩٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ لُقَيْدٍ وَشُعْبَةُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». [حد: ٢٣٦٧٧، بحري: ٧٥٦].

[٨٧٥] ٣٥ - (٤٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ (ح). وَحَدَّثَنِي حَرِثَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْتَرِئْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ». [انظر: ٤٧٧٨].

باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة،

وانه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها، قرأ ما تيسر له من غيرها

فيه قوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

وفي رواية: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم لقرأن فهي جدحٌ ثلاثاً - غير تمام» فقبل لأبي هريرة. إنا نكون وراء الإمام، فقال اقرأ بها في نفسك؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول «قال الله عز وجل قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَضْمَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَيَا قُلُوبَ الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». (٥) إلى آخره.

وفي حديثك الأعزائي المسمى بـ «صلاته».

الشرح:

أما ألفاظ الباب، فلا جدح (نكسر لخد المعجمة، قال الحبل بن أحمد والأصمعي وأبو حنيفة الشجستاني ولقروى وأحمرود) لجدح. المقصود، يذر: حَدَّجَتْ لِدَقَّةً، إِذَا أَلْقَتْ وَلَدَهَا قَبْلَ أَنْ تَلِدَ، وَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ، وَإِذَا وَلَدَتْهُ بِقَصَّةٍ وَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ، وَ...

[٨٧٦، ٣٦ - (٠٠٠)] حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ السَّخْلَوِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَافِيلَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الرَّبِيعِ - الَّذِي مَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ مِنْ بَثْرِهِمْ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ». [المجموع: ٢٧٧٤٣، يونس: ١٨٧٤].

[٨٧٧، ٣٧ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَافِيلَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا، لِإِسْنَادٍ مِثْلِهِ، وَرَأَى: «قَصَاصًا»، [المجموع: ٢٧٧٤٩، (١٨٧٩)]

فُجِّحَ الْبَدَنُ، أَي: قَصِبَ قَدْلُوا، فَقَوْلُهُ ﷺ: «فُجِّحَ» أَي: ذَاتُ جِدَجٍ (٢١). وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: فُجِّحْتُ وَأُفْجِحْتُ؛ إِذْ وَلَدْتُ لغير تَهْدِيمٍ.

و(أُمُّ الْقُرْآنِ) اسْمٌ لِفَاتِحَةِ، وَسُمِّيَتْ أُمًّا لِمِنْ لَأَنَّهُا فَاتِحَتُهَا، كَمَا سُمِّيَتْ مَكَّةُ أُمًّا لِقُرَى لَأَنَّهُا أَصْلُهَا. قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «مُجِّدُنِي عَبْدِي» أَي: عَظُمَنِي.

قَوْلُهُ: (أَنْ أَبَ السَّائِبِ أَحْمَرَهُ) أَبُو السَّائِبِ هَذَا لَا يَعْرِفُونَ لَهُ اسْمًا، وَهُوَ ثَقَفٌ

قَوْلُهُ (حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمُعْقَرِيُّ) هُوَ نَفِثَ الْمِيهَ وَاسْكَبَ بَعِينَ وَكَسَرَ الْقَدَفَ، مَنْسُوبٌ إِلَى الْمُعْقَرِ، وَهِيَ نَاحِيَةٌ مِنْ لَيْمَنَ.

وَأَمَّا الْأَحْكَامُ، فَفِيهِ وَجُوبُ قِرَاءَةِ لِفَاتِحَةِ، وَأَنَّهَا مَتَعَيَّنَةٌ لَا يَجُزِّي غَيْرُهَا، وَلَا لِعَاجِزٍ عَنْهَا، وَهِيَ مَدْعُوتٌ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاهُورُ الْعِدَاءِ مِنَ الصُّحَابَةِ وَالتَّبَعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَطَائِفَةٌ قَبِيلَةٍ: لَا تَحِبُّ فَاتِحَةَ، بَلْ لَوْ جِئْتُ بِآيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ (٢٢) لَقَوْلُهُ ﷺ: «قُرْأْتُهَا تَبَسَّرْتُ»

وَدَبِيرُ الْجَمْهُورِ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ». فَمَنْ قَالَ الْمُرَدُّ لَا صَلَاةَ كَمَدَّةٍ، قَتَلَ هَذَا خِلَافَ ظَاهِرِ النُّصْطِ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُجْزِي صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ حُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو حَاتِمٍ

(١) دُرُ الْقُدِيَّةِ مِنَ الْبَحْرِ رَجَّ، قَتَلَهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَنَقَلَ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، ٢٤٦٥، وَاسْتَدْرَجَ أَحْمَدُ: ٦٢٦.

(٢) مُعْرَدِيَّةٌ - (حَدَّثَ)

(٣) مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ (الْمُرَكَّنَ) قِرْعَةً يَدًا مِنَ الْقُرْآنِ، وَمَا قِرْعَةٌ لِمَاتِحَةٍ مُوَجَّهَةٍ، فَإِذَا تَرَكَهَا تَدَايَا

بِغَيْرِ مَسْجُودٍ أَوْ مَسْجُودٍ، وَبِأَنَّ تَرَكَهَا عَمْدًا أَحَادَ الصَّلَاةِ

[٨٧٨] ٣٨ - (٣٩٥) وَحَدَّثَهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ
الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ
الْقُرْآنِ فَهِيَ خَدَاجٌ - ثَلَاثًا - خَيْرٌ نَعَامٌ»، فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ - إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ إِمَامٍ، فَقَالَ: اقْرَأْ
بِهَا فِي نَفْسِكَ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: فَسَمِعْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ
عَبْدِي يَضْفِقُنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَتَنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ:
مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ، قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي - وَقَالَ مَرَّةً: قَوَّضَ إِلَيَّ عَبْدِي - فَإِذَا قَالَ: إِنَّكَ تَعْبُدُ
وَأَنَا تَسْتَعِينُ، قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: اهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، قَالَ: هَذَا
لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ» قَالَ سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي بِهِ لَعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْقُوبَ، دَخَلْتُ
عَلَيْهِ وَهُوَ مَرِيضٌ فِي بَيْتِهِ، فَسَأَلْتُهُ أَنَا عَنْهُ رَاحِدَ [٧٢١١]

ابن جبار^(١). وأما حديث: «قرأ ما تيسر» لمحمول على الفاتحة؛ فروعها متيسرة، أو على ما زاد على
الفاتحة بعدها، أو على من عجز عن الفاتحة.

وقوله ﷺ، «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» فيه دليل للمذهب الشافعي ومن وافقه أن قراءة
الفاتحة واجبة على الإمام والمأموم والمفرد. ومما يؤيد وجوبها على المأموم قول أبي هريرة: اقرأ بها
في نفسك، ومعناه: اقرأها سرا بحيث تسمع نفسك وأمام من حمله عليه بعض المالكية وغيرهم أن
لهما أن تدبر ذلك وتذكره، فلا يُقبل؛ لأن لقراءة لا تُصلق إلا على حركة اللسان بحيث يسمع نفسه،
ولهذا انفقوا على أن الحُجُب لو تدبر القرآن بقلبه من غير حركة لسانه، لا يكون قدراً مرتكباً لقراءة
المحترمة.

وحكى القاضي عياض^(٢) عن علي بن أبي طالب وربيعة ومحمد بن أبي صفرة^(٣) من أصحاب مالك
أنه لا يجب قراءة أصلاً وهي رواية شاذة عن مالك.

(١) الصحيح بن حريصة: ٤٩٠، والصحيح بن حبان: ١٧٨٩ وقد سجد لم يقرأ في خبر لعلاء هذا ولا نجوى
صلاة ولا شعبة، ولا عنه ولا وجوب بن جرير ومحمد بن كثير

(٢) في الإكمال: ٢٧٤/٢

(٣) هو محمد بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة لمؤلف سنة ٤١٦ هـ سمع من الأصمعي والقيسي وأخيه محمد. صحيح

لمذهب: ٢٢٧/٢ والشعبة الثوري: ١٦٠/١

[٨٧٩] ٣٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (ح). [أحمد: ٩٩٣٢].

[٨٨٠] ٤٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، أَنَّ أَبَا السَّائِبِ مَوْلَى ابْنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً فَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ بِسْمِ اللَّهِ خَدِثَ سُفْهَانٌ، وَفِي حَدِيثِهِمْ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَنِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي». [أحمد: ١٧٨٣٦].

وقال الثوري والأوراعي وأبو حنيفة: لا تجب القراءة في الركعتين الأخيرتين، بل هو بالخيار. إن شاء قرأ، وإن شاء سكت. والصحيح لذوي عليه جمهور العلماء من السلف والحقب وجوب افتتاحه في كل ركعة؛ لقوله ﷺ للأعرابي: «ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» فوله سبحانه وتعالى: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ» الحديث، قال العلماء: المراد بالصلاة افتتاحه، سُمِّيَتْ بذلك لأنها لا تصح إلا به، كقوله ﷺ «الحج حُرْفَةٌ»^(١) فيه دليل على وجوبها بعينها في الصلاة. قال العلماء: والمراد: قَسَمْتُهَا مِنْ جِهَةٍ لِمَعْنَى: لَأَنْ يَصَلِّيَهَا الْأَوَّلُ تَحْمِيدًا لِلَّهِ تَعَالَى وَتَمْجِيدًا لِدُنَّةِ عِلِّيهِ وَتَفْوِضًا إِلَيْهِ، وَنِصْفٌ لِكُنْيَةِ مَوْلٍ وَطَلَبٌ وَتَضَرُّعٌ وَاقْتِدَارٌ.

واحتج القائلون بأن البسملة ليست من افتتاح هذه الحديث، وهو من أوضح ما احتجوا به، قالوا لأنها سبع آيات بالاجتماع، ثلاث في أولها، ثناء، أولها: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» وثلاث دعاء، أولها: «هَدَى الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» والسابعة مقوسمة، وهي: «يَا كَرِيمُ يَا كَرِيمُ» قالوا: ولأنه سبحانه وتعالى قال: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَبِذَلِكَ قَالَ لِعَبْدِهِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وهم يذكر البسملة، ولو كانت منها لذكرها.

وأجاب أصحابه وغيرهم ممن يقول: إن البسملة آية من افتتاحه، بأجوبة: أحدها: أن المتصيف عائد إلى حملة الصلاة لا إلى افتتاحه، هذا حقيقة يفظ. والثاني: أن لتصنيفه عائد إلى ما يختص

(١) أخرجه أبو داود: ١٩٤٩، وإسناده: ٩٠٤، وإسناده: ٣٠١٦، وابن ماجه: ٣٠١٥، وأحمد: ١٨٧٧٤ من حديث

عبد الرحمن بن يعقوب الليثي رحمه الله. واللفظ أبي داود الحج يوم عرفة. وهو حديث صحيح.

[٨٨١] ٤١ - (٢٠٠) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ لَمَعَرِيُّ. حَدَّثَنَا النُّصْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ قَالَ سَمِعْتُ مِنْ أَبِي وَمِنْ أَبِي الشَّائِبِ - وَكَانَا جِيسِي أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَا: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ» يَقُولُهَا ثَلَاثًا، يَجْثِلُ حِدِيثُهَا. [٨٨٢]

بالفاتحة من الآيات الكاملة. والثالث معه: فَوَيْلٌ لِلْعِبَادِ فِي قُرْآنِهِ إِلَى. الحمد لله رب العالمين قال العلماء: قوله تعالى: «لَحْمَدُنِي» عدي، وأثنى علي، ومجدي» إنما قاله لأن تحميد الله بجميع القدر، والتمجيد الله بصفات الجلاله ويقال: أَثْنَى عَلَيْهِ في ذلك كله، ولهذا جاء جواباً لـ ﴿تَكْرُرُ كَرَّةً﴾ لاشتمال المصطفين على صفات لدنية والنعبة وقوة. وربما قال: «فَوَيْلٌ لِي عَبْدِي» وجه مطابقة هذا لقوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ يَا رَبُّ» أن الله عز وجل هو المنفرد بالملة في ذلك اليوم، ويجزء العباد وحسبهم، ولئلا يحسبوا الحزاء، ولا دعوى لأحد ذلك اليوم ولا مجازة، وأما في الدنيا، فليس بعض العباد مدك محاري، ويدعي بعضهم دعوى باطلة، وهذا كله ينقطع في ذلك اليوم. هذا معه، ولا فائده سبحانه وتعالى هو المالك والمثبت على الحقيقة لدرجاتهم ومن فيهما، وكل من سواه مهبوط له عبد مسخر. ثم في هذا الاعتراف من العظيم والتمجيد وتفويض الأمر لا يخفى.

وقوله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلْعِبَادِ» هذا لصرط. «إلى آخر السورة» فهذا لعدي» هكذا هو في «صحيح مسلم» وفي غيره: «فهؤلاء لعدي»^(١) وفي هذه الرواية دليل على أن «أهلنا» وما بعده إلى آخر السورة ثلاث آيات لا يتدن، وهي المسألة خلاف مبنية على أن ليسمة من الفاتحة أم لا؟ فلهذه مذهب الأكثرين أنها من الفاتحة، وأنه آية، وأن «أهلنا» وما بعده آيتان ومذهب مالك وغيره ممن يقول: إنها ليست من الفاتحة، يقول: «هذا» وما بعده ثلاث آيات وللاكثرين أن يقولوا: قوله «هؤلاء» لمراد به لكمات لا الآيات، بدليل رواية مسلم: «فهذا لعدي» وهذا أحسن من الجواب بأن لجمع محمول على اثنين، لأن هذا معجزة عند الأكثرين، فيحتاج إلى دليل على صرفه عن الحقيقة إلى المجازة والله أعلم.

(١) في (ص) حطبي.

(٢) أبو داود: ٨٢٦، والنسائي: ٩٠٩، وأحمد: ٩٩٣٢.

[٨٨٢] ٤٢ - (٣٩٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءً يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ » قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَمَا أَعْلَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْنَاهُ لَكُمْ . وَمَا أَخْفَاهُ أَخْفَيْنَاهُ لَكُمْ .
[٨٨٣] ٤٣ - (٤٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّافِثِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فِي كُلِّ الصَّلَاةِ يَفْرَأُ ، فَمَا أَسْمَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعَكُمْ . وَمَا أَخْفَى سِرَّ أَخْفَيْنَا مِنْكُمْ . فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنْ لَمْ أَرِدْ عَلَى أُمَّ الْقُرْآنِ فَقَالَ : إِنْ زِدْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ خَيْرٌ . وَإِنْ انْتَهَيْتَ إِلَيْهَا أَجْرَأْتُ عَنْكَ .
[٨٨٣] ٤٤ - (٤٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْجٍ - عَنْ حَبِيبِ الْمُعَلَّمِ ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ ، فَمَا أَسْمَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَسْمَعْتُكُمْ . وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَاهُ مِنْكُمْ . وَمَنْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ فَقَدْ أَجْرَأَتْ عَنْهُ ، وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ . [٨٨٣] .

[٨٨٣] ٤٣ - (٤٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّافِثِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فِي كُلِّ الصَّلَاةِ يَفْرَأُ ، فَمَا أَسْمَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعَكُمْ . وَمَا أَخْفَى سِرَّ أَخْفَيْنَا مِنْكُمْ . فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنْ لَمْ أَرِدْ عَلَى أُمَّ الْقُرْآنِ فَقَالَ : إِنْ زِدْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ خَيْرٌ . وَإِنْ انْتَهَيْتَ إِلَيْهَا أَجْرَأْتُ عَنْكَ .
[٨٨٣] ٤٤ - (٤٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْجٍ - عَنْ حَبِيبِ الْمُعَلَّمِ ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ ، فَمَا أَسْمَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَسْمَعْتُكُمْ . وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَاهُ مِنْكُمْ . وَمَنْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ فَقَدْ أَجْرَأَتْ عَنْهُ ، وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ . [٨٨٣] .

[٨٨٤] ٤٤ - (٤٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْجٍ - عَنْ حَبِيبِ الْمُعَلَّمِ ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ ، فَمَا أَسْمَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَسْمَعْتُكُمْ . وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَاهُ مِنْكُمْ . وَمَنْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ فَقَدْ أَجْرَأَتْ عَنْهُ ، وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ . [٨٨٣] .

وقول أبي هريرة (إن رسول الله ﷺ قال « لا صلاة إلا بقراءة » قال أبو هريرة . فما أعلن رسول الله ﷺ أعلناه لكم ، وما أخفاه أخصياه لكم) معناه . ما جهر فيه بقراءة جهرة به ، وما أسر أسرهم به . وقد أجمعت الأمة على الجهر بالقراءة في ركعتي الصبح والمغرب والأوليين من المغرب والعشاء ، وعلى الإسرار في الظهر والعصر وثالثة المغرب والآخرين من العشاء . واختلفوا في العيد والاستسقاء ، وملكيت النجف فيهما . وفي ثواب الليل ، قيل . يجهر فيها . وقيل : بين الجهر والإسرار . ووافق النهار يسر بها . والكسوف يسر بها نهاراً ويجهر ليلاً . ونجدة يسر بها ليلاً ونهاراً ، وقيل : يجهر ليلاً . ولو فاته صلاة ليلية كالعشاء ، فقصده في ليلة أخرى . جهر . وب قضاء نهار فوجدها ، الأصح : يسر ، والذي يجهر وإن فاته بهدية كالمغرب ، فقصده نهاراً ، أسر . وإن قضاه ليلاً فوجدها ، الأصح : يجهر ، والثاني : يسر . وحيث قصا يجهر أو يسر ، فهو سنة ، فلو تركه صححت صلاته ولا يسجد للشهر عندنا ، والله أعلم .

قوله . (ومن قرأ بأَمِّ الكتاب فقد أجرات عنه . ومن زاد فهو أفضل) فيه دليل لوجوب العتحة وأنه لا

يجزئ غيرها

[٨٨٥] ٤٥ - (٣٩٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ :
حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ،

وفيه ستحب أسورة بعدها وهذا مجمع عليه في لصبح والجمعة ولأولين من كل الصلوات ، وهو سنة عند جميع العلماء ، وحكى لقصبي عيصر عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة^(١) ، وهو شاذ مردود . وأما سورة في الثالثة والرابعة ، فحذف العلماء هل تستحب أم لا ؟ فذكره ذلك مالك ، واستحبه الشافعي في قوله لجديد دون القديم ، ولقدیم هب أصح . وقال آخرون : هو مخير ، إن شاء قرأ وإن شاء سبغ ، وهذا ضعيف . وتستحب السورة في صلاة لفلة ، ولا تستحب في لصبرة عسى لأصح . لأنها منبهة على لتخفيف ، فلا يزداد على الفاتحة إلا التأمين عقبها .

ويستحب أن تكون السورة في لصبح ولأولين من الظهر من طوال لفصل ، وفي العصر ولعشاء من أو صاعلة ، وفي المغرب من قصارة .

وختلفوا في تصوير لقرءة في لأولى على الثانية ، ولأشهر عندنا أنه لا يستحب ، بل يسوى بينهما ، ولأصح أنه يطول الأولى ؛ لحدیث صحيح : وكذا يطول في لأولى لا يطول في الثانية^(٢) . ومن قال بالقراءة في الآخرين من الرابعية يقول : هي أخف من الأولىين واحتنفوا في تقصير الرجة عن^(٣) الثالثة والله أعلم .

وحيث شرعت السورة فتركها ، فنته المضية ، ولا يسجد لشيء . وقرءة سورة قصرة أفضل من قرءة قدرها من طوية . وقرأ على ترتيب المصحف ، ويكره عكسه ، ولا تبطل به الصلاة ويجوز القراءة بالقراءة انت الشيع ، ولا يجوز بالشراذ . وإذا آخر في الفاتحة بعد تحيل^(٤) ، المعنى : كنهه تاء «أعيت» أو كسر هـ ، أو كسر كـ «بك» طمت صلاته ؛ وإن لم يجر المعنى ، كفتح لبدء من «لمصوب عليهم» ونحوه ، كراء ، ولم تبطل صلاته . ويجب ترتيب قراءة الفاتحة ولو لاؤها . ويجب قرءتها بالعربية ، ويحرم بالعجمية ، ولا تصح للصلاة بها ، سواء عرف العربية أم لا . ويشتد في

(١) الإكمال لمعجم : (٢/ ٢٨٠) وهو كذلك عند الحنفية ، إلا أن لو جوب عليهم دون القرءة

(٢) خرجه بحري ٧٧٦ ، وصمم ١٠١٢ من حدیث أبي قتادة ؓ وهو في المسند أحمد : ٢٢٥٢٠

(٣) في (ص) و(هـ) : عني

(٤) في (ص) و(هـ) : يخل ، لكنه في موضع لآني

فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّلَامَ، قَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ» ثُمَّ قَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَلَدَيَّ بَعَثٌ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَ هَذَا، عَلَّمَنِي، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَقْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَظْمِنَ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا» . ٦٠٦ ٩٦٣٥، وسنن أبي داود ٧٥٧

القرأة وفي كلِّ لا دكر إسماع نفسه؛ والأخرى ومن في معناه يحرك لسانه وشفتيه بحسب الإمكان، ويُجزئه، والله أعلم

قوله: (دخل رجل فصلى، ثم جاء فسلم على رسول الله ﷺ، فرد رسول الله ﷺ السلام، قال: «ارجع فصل، فإنك لم تصل» فرجع الرجل فصلى كما كان صلى، ثم جاء إلى النبي ﷺ فسلم عليه، فقال رسول الله ﷺ: «وعليك السلام» ثم قال «ارجع فصل، فإنك لم تصل» حتى فعل ذلك ثلاث مرات، فقال الرجل «الذي بعثت بالحق، ما أحسن غير هذا، علمني، قال: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تظمئ راکعاً، ثم ارفع حتى نعتد قائماً، ثم اسجد حتى تظمئ ساجداً، ثم ارفع حتى تظمئ جالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها»

وفي رواية: «إذا قمت إلى الصلاة فأسمع الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر» .

هذا حديثٌ مشتملٌ على فوائد كثيرة، ولنعلم أولاً أنه محمولٌ على بيان الواجبات دون السنن

بل قبل لم يذكر فيه كلُّ الواجبات؛ فقد بقي واجباتٌ مُجمَعٌ عندها ومختلفٌ فيها، فمن المجمع عليه: النية، والقعود في تشهدٍ لأخير، وترتيب أركان الصلاة، ومن المختلف فيه: التشهد الأخير، والصلاة على النبي ﷺ فيه، والسلام، وهذه الثلاثة واحدة عند الشافعي، وقد بوجوب السلام لجمهوره وأوجب التشهد كثير من، وأوجب الصلاة على النبي ﷺ مع الشافعي، الشعبي وأحمد بن حنبل وأصحابهما، وأوجب جماعة من أصحاب الشافعي نية الخروج من الصلاة، وأوجب أحمد التشهد الأول، وكذلك التسبيح وتكبيراته الانتقالات.

[٨٨٦] ٤٦ - (٥٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسْفَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح).
وَحَدَّثَنَا بْنُ نُمَيْرٍ (*): حَدَّثَنَا أَبِي؛ قَالَا: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ

فالحوب، أن الواجبات لثلاثة لمجتمع عليها كانت معلومة عند السائل، فلم يحتج إلى بيانها،
وكذا لمختلف فيه عند من يوجبها يحمله على أنه كان معلوماً عنه.

وفي هذا الحديث دليل على أن إقامة الصلاة ليست واجبة

وفيه وجوب لطهارة واستقبال القبلة وتكبير الإحرام والقرعة.

وفيه أن التحوذ، ودعاء الافتتاح، ورفع يدين في تكبيرة الإحرام، ووضع اليد اليمنى على اليسرى،
وتكبيرات الانتقالات، وتسيبحات الركوع والسجود، وعبادة الجلوس، ووضع اليد على الفخذ،
وعبر ذلك مما لم يذكره في الحديث، ليس بواجب، إلا ما ذكره من المجتمع عليه والمختلف فيه.

وفيه دليل على وجوب الاعتدال عن الركوع والجلوس بين السجدين، ووجوب الطمأنينة في
الركوع والسجود والجلوس بين السجدين وهذا مذهب ومذهب لجمهور، ولم يوجبها أبو حنيفة
وطائفة يسيرة، وهذا الحديث حجة عليهم، وليس عنه جواز صحيح

وأما الاعتدال، فالمشهور من مذهب ومذهب العلماء أنه يجب الطمأنينة فيه كما يجب في الجلوس
بين السجدين، وتوقف في إيجابها فيه بعض أصحابنا، واحتج هذا القائل بقوله ﷺ في هذا الحديث
«ثم ارفع حتى تعتدل قائماً» فكيف بالاعتدال ولم يذكر لطمأنينة كما ذكرها في جلوس بين السجدين
وفي الركوع والسجود

وفيه وجوب بقراءة في الركعات كلها، وهو مذهب لجمهور كما سبق

وفيه أن المعنى إذ مثل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه لسائل ولم يسأله عنه، يستحب
له أن يذكره له، ويكون هذا من النصيحة لا من الكلام فيما لا يعني. وموضع الدلالة أنه قال: عني
به رسول الله، أي: علمني الصلاة فعلمته أصلاً، واستقبال القبلة والوضوء، وليس من لصلاة،
لكلهم شرطان له.

وفيه لرفق بالمتعلم ولجهد وملاطفته وإيضاح المسألة له، وتخفيف المقصد، ولاقتصار في
حقه على المهم دون المكملات التي لا يحتمل حاله حفظها والقبض بها

أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَجْوَى، وَسَقَّ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَزَادَ فِيهِ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ».

[سحري ١٢٥١ و ٦٦٦٧] [١٨٨٥]

وفيه مستحباتٌ لسلام عند اللقء ووجوب رُتبه، وأنه يُستحب تكراره إذا تكرر اللقء وإن قُرِبَ لعهد، وأنه يجب رُتبه في كل مرة، وأن صيغة الجواب، وعيكم السلام، أو وعليك، دلوو، وهذه الدلوو مستحبة عند الجمهور، وأوجبها بعض أصحابنا، وبسبب شيء، بر الصوت أنها سنة؛ قال الله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ (هود: ٦٩).

وفيه أن من أخلَّ ببعض وجبات الصلاة لا تصح صلاته، ولا يسمى مصلياً، بل يقال: لم تصل فون قيل، كيف تركه مبرأً يصلي صلاةً فسدته؟^(١) وأجواب: أنه لم يؤذن به في صلاة، سنة، ولا أعم من حله أنه نأني بها في العمرة الثانية ولشائقة سنة، بل هو محصل أن يأتي بها صحيحة. ومن لم يعلمه^(٢) أولاً ليكون أبلغ في تعريفه وتعريف غيره صفة الصلاة لمجرتة، كما أمرهم بالإحرام بالصحة ثم فسدته إلى للعمرة ليكون أبلغ في تقرير ذلك عندهم، والله أعلم.

وعلم أنه وقع في إسناده هذا حديث في «مسند»: (عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله قال حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة) قال لدارقطني في «ستدر كاته»: خالف يحيى بن سعيد في هذا جميع أصحاب عبيد الله، فكأنهم رَوَوْه عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، لم يدكروا أباه؛ قال الدارقطني: ويحيى حافظ^(٣)، يعني فيعتمد ما رَوَاهُ، فحصل أن الحديث صحيح لا بعلّة فيه، ولو كان صحيحاً ما رَوَاهُ لأكثر من، لم يصرف في نسخة المصنفين، وقد سبق بيان مثل هذا مرات في أوّل الكتاب، ومقصودي يذكر هذا ألا يُعْتَرَّ بذكر الدارقطني أو غيره له في «الاستدر كات»^(٤) الله أعلم.



(١) في (ج) يعجزه

(٢) لم قال وشبهه أو يكون عبد الله حدث به عن أبيه

(٣) في (ج) وشبهه أو يكون عبد الله حدث به عن أبيه

(٤) في (ج) وشبهه أو يكون عبد الله حدث به عن أبيه

١٢ - [باب نهى المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه]

[٨٨٧] ٤٧ - (٣٩٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْيَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ - قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - عَنْ قَدَاةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ - أَوْ الْعَصْرِ - فَقَالَ: «أَيُّكُمْ قَرَأَ خَلْفِي بِـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾؟» فَقَالَ رَجُلٌ: «أَنَا، وَلَمْ أَرِدْ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ» قَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَ جَنَّتَهَا» [يعني ٨٨٨].

[٨٨٨] ٤٨ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَدَاةَ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى يُحَدِّثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ، فَجَعَلَ رَجُلٌ يَقْرَأُ خَلْفَهُ بِـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ فَلَمَّا نَصَرَفَ، قَالَ ﷺ: «أَيُّكُمْ قَرَأَ؟» أَوْ: «أَيُّكُمْ الْقَارِئُ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: «أَنَا، فَقَالَ ﷺ: «قَدْ ظَنَنْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَ جَنَّتَهَا» [المعنى: ٤٩٩].

باب نهى المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه

فيه قوله (صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الظهر - أو العصر - فقال «أيكم قرأ خلفي بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾؟» فقال رجل: أنا، ولم أريد بها إلا الخير، قال: «قد علمت أن بعضكم خالجه» وفي لروايتين لأخيرتين أنه كان في صلاة الظهر بلا شك.

الشرح:

قوله: «خالجتها» أي: نزعها. ومعنى هذه الكلام الإنكار عليه، والإنكار في جهره أو رفع صوته بحيث أسمع غيره، لا عن أصل القراءة، بل فيه أنهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة السرية وفيه شك فقرأوا سورة في الظهر للإمام والمأموم، وهكذا الحكم عند ولد وجه شديد ضعيف أنه لا يقرأ المأموم سورة في السرية كما لا يقرأها في الجهرية، وهذا غلط؛ لأنه في الجهرية يؤمر بالإصمات، وهو لا يسمع، فلا معنى لسكوته من غير استماع. وهو كذلك في الجهرية بعيداً عن الإمام لا يسمع قراءته، ^(١) أنه يقرأ السورة كما ذكرناه، والله أعلم.

(١) في (ص) و(هـ)، قال أصح

[٨٨٩] ٤٩ - (٥٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ (رح)، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَلِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ، وَقَالَ: «قَدْ حَبِمْتُ أَنْ بَعْضَكُمْ خَالَجَ نَفْسَهَا» [حد ١٩٨١٥]

قوله: (عن قَتَادَةَ، عن زُرَّارَةَ) وفي الرواية الثانية: (عن قَتَادَةَ قَالَ سمعت زُرَّارَةَ) فيه فائدة، وهي أن قَتَادَةَ مدلس، وقد قال في الرواية الأولى: (عن) ولمدلس لا يُعْتَمَدُ بِعَنْتِهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ سَمَاعُهُ لدلت الحديث مقبول عنده، عنه في طريق آخر، وقد سبق التمهيد على هذا في مواطن كثيرة



١٣ - [باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة]

[٨٩٠] ٥٠ - (٣٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ نَشَارٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عُثْدِرٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَلَمَّ أَسْمَعَ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّخْبَ الرَّخْبَةَ﴾. (أحمد: ٤١٣٨١٠).

[٨٩١] ٥١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ وَزَادَ: قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، نَحْنُ سَأَلْنَاهُ عَنْهُ. (أحمد: ١٣٩٥٧).

باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة

فيه قول أنس رضي الله عنه (صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع أحدا منهم يقرأ. ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّخْبَ الرَّخْبَةَ﴾) وفي رواية: (لمكانوا يستفتحون ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّخْبَ الرَّخْبَةَ﴾) لا يذكرون ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّخْبَ الرَّخْبَةَ﴾ في أول قراءة ولا في آخرها).

الشرح:

في إسناده (قتادة عن أنس) وفي الطريق الثاني (قيل لقتادة: أسمعته من أنس؟ قال: نعم) وهذا تصريح بسماعه، فينتفي ما يخاف من إرساله عنده، وقد سبق مثله في آخر الباب قبله. وقوله. (يستفتحون ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّخْبَ الرَّخْبَةَ﴾) هو يرفع الدال على الحكاية.

استدل بهذا الحديث من لا يرى البسملة من الفائدة ومن يراها منه ويقول. لا يجهر؛ ومذهب الشافعي رحمه الله وطوائف من السلف والخلف أن البسملة آية من الفائدة، وأنه يجهر بها حيث يجهر بالفاتحة، واعتمد أصحابنا ومن قال بأنها آية من الفائدة أنها كُنْتُ هي لمصحف بخط المصحف، وكان هذا يتفق الصحابة رضي الله عنهم على ألا يثبتوا فيه بخط القرآن غير القرآن، وأجمع بعدهم المسلمون كلهم في كل الأعصار إلى يومنا؛ وأجمعوا على أنها ليست في أول البراءة وأنها لا تكتب فيها، وهذا يؤكدهما قلناه.

[٨٩٢] ٥٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ كَانَ يُجَهِّرُ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، تَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

[٨٩٢/م] وَعَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» لَا يَذْكُرُونَ «رِسْمَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا. [حد: ١٣٣٣٧].

[٨٩٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ ذَلِكَ. [حد: ٨٩٢].

قوله (حدثنا محمد بن مهران) عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عبده أن عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، وعن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس رضي الله عنه أنه حدثه قال: صليت خلف النبي ﷺ

قال أبو عبد الله لغساني: هكذا وقع هذا (عن عبدة أو عمر) وهو مرسل، يعني أن عبدة وهو من أبي ألبية - لم يسمع من عمر، قال وقوله عبدة - (عن قتادة) يعني: الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس، هذا هو المقصود من الباب، وهو حديث متصل. هذا كلام العسائي، والمقصود أنه عطف قوله: (عن قتادة) على قوله: (عن عبدة) وإنما فعل مسلم هذا لأنه سمعه هكذا، فأداه كما سمعه، ومقصوده الثاني المتصل دون الأور المرسل، ولهذا نظر كثيرة في «صحيح مسلم» وغيره، ولا إنكار في هذا كله.

وقوله: «سبحانك اللهم وبحمدك» قال خطابي: أخبرني ابن خلدون^(١) قال: سألت الزجاج عن الواو في قوله «وبحمدك» فقال معه: سبحانك اللهم وبحمدك سبحتك ولجذت عظمتك^(٢)، والله أعلم.

(١) هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلدون من مؤرخي المستوفى في حدود ٣٦٠ هـ لإمام يحفظ لدرج حديثه نعيم، وذكر أخباراً مشاهير، ومن أشهر كتبه: «مقدمة» تفصل بين الروي والنوحي قال الذهبي: «وهو أحسن من كتاب السيرة لأعلام النبلاء» (٧٣/١٦) والعمدة لأعلام (٩٢٣/٢).

(٢) المعجم للسبأ (١/٢٨٤). وقد في «غريب الحديث» (١/١٤٩ - ١٤١) أحمر بن جابر بن خلدون قال: سألت الزجاج عن قوله: سبحانك اللهم وبحمدك، وعنه في ظهور نوره فقال: سألت أبا جابر محمد بن يزيد [يعني سمرة] عن سألني عنه فتدبر: سألت أبا عثمان المازني عما سألتني عنه فقال: «يعني: سبحانك اللهم بجميع الألف وبحمدك سبحانك» قال: ويعني سبحتك.

١٤ - إِبَابُ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ: الْبِسْمِلَةُ آيَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ

سوى «براءة»

[٨٩٤] ٥٣ - (٤٠٠) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَيْثُ بْنُ شُهَيْرٍ أَخْبَرَنَا الْمُحَدِّثُ بْنُ فُلَيْلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّمْظَلَةُ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شُهَيْرٍ، عَنِ الْمُحَدِّثِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهُرِنَا إِذْ أَغْنَى إِغْفَاءً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، فَقُلْتُ: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ سُورَةٌ» فَقَرَأَ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ لَكَوْنًا ﴿٢﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْمَرْ ﴿٣﴾ إِنَّكَ شَرِيفٌ هُوَ الْآبَرُ» ثُمَّ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْكَوْنُ؟» فَقُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهُ نَهْرٌ وَعَدْنِيهِ رَبِّي ﷺ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آيَتُهُ عَدَدُ النُّجُومِ، فَيُخْتَلَجُ الْعَبْدُ مِنْهُمْ، فَأَقُولُ: رَبِّ إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي، فَيَقُولُ: مَا تَذَرِي مَا أَحَدَنْتَ بَعْدَكَ» رَدَّ بَنُ حُجْرٍ فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَ أَظْهُرِنَا فِي الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: «مَا أَحَدَنْتَ بَعْدَكَ». [نظر ٨٩٥]

باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة

سوى «براءة»

فيه أَنَسُ ﷺ قَالَ: (بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، إِذْ أَغْنَى إِغْفَاءً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، فَقُلْتُ: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ سُورَةٌ» فَقَرَأَ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ لَكَوْنًا ﴿٢﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْمَرْ ﴿٣﴾ إِنَّكَ شَرِيفٌ هُوَ الْآبَرُ» ثُمَّ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْكَوْنُ؟» فَقُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهُ نَهْرٌ وَعَدْنِيهِ رَبِّي ﷺ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آيَتُهُ عَدَدُ النُّجُومِ، فَيُخْتَلَجُ الْعَبْدُ مِنْهُمْ، فَأَقُولُ: رَبِّ إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي، فَيَقُولُ: مَا تَذَرِي مَا أَحَدَنْتَ بَعْدَكَ» رَدَّ بَنُ حُجْرٍ فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَ أَظْهُرِنَا فِي الْمَسْجِدِ.

الشرح:

قوله (بين) قال لحيوهري: بين، فغنى^(١)، أشيعت المفتحة فصاربت ألفاً، وأصحه: بين، قال -

(١) في (ن) و(ص) فعل وهو خط

[٨٩٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قُلْفُلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ، أَعْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِخَوِّ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «نَهَرٌ وَعَدْنِيهِ رَبِّي ﷺ فِي الْجَنَّةِ، عَلَيْهِ خَوْضٌ» وَلَمْ يَذْكُرْ «زَيْتَهُ هَدَدُ النَّجُومِ» [أحمد: ١١٩٩٦].

وبينما يعمد، زيدت فيه (م) نقول: بينما نحن نرقيه أثناء أي: آتانا بين أوقات رقيت به، ثم حذف المصنف، لذي هو أوقات قال: وكان لأصمعي يحقن م بعد بيت إن ضلح في موضعه بين، وعبره يرفع م حديث ويبقى على الابتداء والخبر (١١) وقوله (بين أظهر) أي بين قوله: (أعفى) أي: نام.

قوله (أعفى) أي: قريب وهو سلمي، ويجوز لقصر في لغة قديمة، وقد قرئ به في السبع (١٢).
(والشبع): المبخض. (والأشر): المنقطع بحيف. وقيل: المنقطع عن كل خير. قالوا: أنزلت في العص بن وثل (الكوثر) هن مهر في الجنة، كد فسره النبي ﷺ، وهو في موضع آخر عذرة عن الخير الكثير.

وقوله (يختج) أي: يتزعزع ويقتطع.

في هذا الحديث فوائد:

منها: أن لسمنة هي أو قل لسور من القرآن، وهو مقصود مسلم يدخل الحديث من.
وفيه حراز الصوم في المسجد، وحوز يوم الإنسان بحضرة أصحابه، وأنه إذ رأى التامع من متوجه تبسماً أو غيره مما يقتضي حديثاً أخره استحب له أن يسأله عن سببه.
وفيه إثبات لحوص، وإيمان به واجب وسيأتي بسطه حيث ذكر مسنداً أحاديثه في آجر الكتب، ين شاء الله تعالى.

وقوله: «لا تدري ما أحدثوا بعدك» تقدم شرحه في أول كتاب الطهارة.

(١) (المصحح: ٢) (بين)

(٢) في قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخَالِفُ بِدِينِهِ لِمَنْ دُونَهُ لَمْ يَلْبِسْ دِينَهُ دِينَ آخَرَ﴾ [محمد: ١٦] مرأى بقصر من كثير في

رواية لاري بحذف عنده، تفسيراً ص ٢٠٠، لا بشرى (٢، ٣٧٤)

١٥ - [باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت

صدره فوق سترته، ووضعهما في السجود على الأرض حذو منكبيه]

[٨٩٦] ٥٤ - (٤٠١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ وَائِلٍ، عَنْ غُلَمَةَ بْنِ وَائِلٍ وَمَوْلَى لَهُمْ، أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِيهِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، كَبَّرَ - وَصَفَ هَمَّامٌ جِيَالَ أَذُنَيْهِ - ثُمَّ التَّحَفَ بِثَوْبِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنَ الثَّوْبِ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا، ثُمَّ كَثَّرَ فَرَكَعَ، فَلَمَّا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَفَعَ يَدَيْهِ، فَمَّا سَجَدَ سَجَدَ بَيْنَ كَفَيْهِ. (الحديث ١٨٨٦).

باب وضع يده^(١) اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق

سترته، ووضعهما في السجود على الأرض حذو منكبيه

فيه (وائِل بن حُجْرٍ رضي الله عنه أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة، كبر - جِيَالَ أَذُنَيْهِ - ثم التحف بثوبه، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى، فما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب، ثم رفعهما، ثم كر ركع، فلما قال: سمع الله لمن حمده، رفع يديه، فما سجد سجد بين كفيه).

الشرح:

فيه (محمد بن جُحَادَةَ) هو بجيم مصمومة ثم حاء مهملة مخففة ثم ألِف ثم دال مهملة ثم هاء. قوله، (جِيَالَ أَذُنَيْهِ) بكسر الحاء، أي قُبُطَتُهُمَا، وقد سبق بيان كيفية رفعهما فتبين فوائد:

منها، أن العملَ القليلَ في الصلاة لا يُبطل الصلاة؛ لقوله: (كَبَّرَ ثُمَّ التَّحَفَ).

وفيه استحبابُ رفع يديه عند المُخَوَّلِ في الصلاة، وعند الرُّكُوع، وعند الرفع منه.

وفيه استحبابُ كشف اليدين عند الرفع، ووضعهما في السجود على الأرض حذو منكبيه

واستحبابُ وضع اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام، ويجعلهما تحت صدره فوق سترته، هذا

هذا الحديث المشهور، وبه قال الجمهور.

وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري وإسحاق بن راهوية وأبو إسحاق المروزي عن أصحابنا: يجعلهم تحت شترته وعن علي بن أبي طالب عليه السلام روايتان كمنهين

وعن أحمد روايتان كمنهين. ورواية ثالثة أنه مخير بينهما ولا ترحيح، وبهذا قال الأوزاعي وابن المنذر.

وعن مالك رحمه الله روايتان: إحداهما: يصعهم تحت صدره. وثانية: يرسيهم ولا يصع إحداهم على الأخرى وهذه رواية جمهور أصحابه، وهي لأشهر عندهم، وهي لمالك لليث بن سعد وعن مالك أيضاً استحباب الوضع في الثغر لإرساله في العرص، وهو الذي رجحه البصريون من أصحابه

وحجة الجمهور في استحباب وضع اليدين على الشغل حديث واثل بمذكور هذا: وحديث أبي حنيفة عن سهل بن سعد قال: كان الناس يؤمرون أن يضع رجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في صلاة قال أبو حنيفة: ولا أعدهم، ألا يسمى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم. رواه البخاري^(١). وهذا حديث صحيح مرفوع كما سبق في مقدمة الكتاب^(٢). وعن هُلب الطائي رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤم، فيأخذ يمينه بيمينه. رواه الترمذي وقال: حديث حسن^(٣). وفي المسئلة أحاديث كثيرة.

ودليل وصعهم فوق الشتر حديث واثل بن حنبل، قال: صحبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره. رواه ابن حزيمة في «صحيحه»^(٤) وأما حديث علي عليه السلام أنه قال: من السنة في صلاة وضع الأكتف على الأكتف تحت لسرة، فصيح متفق على تضعيفه، رواه الدارقطني والبيهقي من رواية أبي شيبة عن عبد الرحمن بن إسحاق بن سطي، وهو ضعيف لا يثق^(٥)

قال العمدة: ولحكمته في وضع إحداهما على الأخرى أنه أقرب إلى الخشوع، ومنعهم من التعبد والله أعلم.

(١) البخاري: ٧٤٠ وهو في نسخة نسخة: ٢٢٨٤٩

(٢) (٦٥/١)

(٣) ترمذي: ٢٥٠ وأخرجه بن حبان: ٨٠٩، وهو في نسخة أحمد: ٢١٩٧٢ (ب) ومعه (ل)

(٤) بن حزيمة: ٤٧٩ وفي نسخة ضعيف، وهو النص في نسخة (٦) ٣١٤ تحقيق شيوخ محمد عروة

(٥) دارقطني: ١١٠٢، والبيهقي (٢) ٣١ وأخرجه أبو داود: ٧٥٦ وهو في نسخة أحمد:

١٦ - [باب الشَّهَد في الصَّلَاة]

[٨٩٧] ٥٥ - (٤٠٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَثُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ نَقُولُ فِي الصَّلَاةِ خُفَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَسَلَامٌ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ، فَقَالَ

باب التشهد في الصلاة

فيه شهيد بن مسعود، وشهيد ابن عباس، وشهيد أبي موسى الأشعري. واتفق العلماء على جوارها كلها، واختلفوا في الأفضل منها:

فمذهبنا لم يفتي رحمه الله تعالى وبعض اصحابنا ان تشهد بن عبسي افضل + لزيادة نفطة
(المباركات) فيه، وهي موافقة لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخَالِفُ بِعِصْمِكَ اَلَّذِينَ عٰمِلُوْا بِرَحْمَةِكَ فَنَحْنُ بِهَا مُنَادُوْنَ﴾ (التور: ١٦١) ولانه
اكد به بقوله: (يعلمنا تشهد كما يعلمنا السورة من القرآن).

وقال أبو حيفة وأحمد وجمهورُ العقهاء وأهل الحديث: تشهد ابن مسعود أفضل، لأنه عند المحدثين أشدُّ صحةً وإن كان الجميع صحيحاً.

وقد حدث. **تَشَهُّدُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ** رضي الله عنه الخوفُ عليه أَفْضَلُ لِأَنَّهُ عَلَّمَهُ اِتِّمَامَ عَلَى الْمَنِيرِ وَلَمْ يَنْزِعْ عَنْ أَحَدٍ، فَدَلَّ عَلَى تَعَصُّدِهِ. وَهُوَ **التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، بِرَأَايَاتِ اللَّهِ، لَطِيفَاتِ اللَّهِ، الصُّبُورُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ، إِلَى آخِرَةٍ** (١١).

واختصروا في التشهد هل هو **حب** أم **سنة**؟ قال الشيخ عفي رحمه الله تعالى وطائفة **تشهد** **لأول**
سنة، **ولأخير** واجب وقال جمهور **لمحدثين** هما **وجيد** وقال **أحمد**، **لأول** و**حب**، **ولثاني**
فرض ^(٢). وقال أبو حنيفة **وبالث** **وجمهور الفقهاء** هما **مستحبان** ^(٣). وعن مالك رواية **بوجوب الأخير**.

وقد وفق من لم يوجب التشهد على وجوب لعمود منته في آخر الصلاة

١) أخرجه حديث: ٢٠٨، ومن طريقه بحاكم - ٩٧٩، وأبو يعقوب (١٢٤/٢) ونظيره 'سلام حديث'.

(٢) **وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ** وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ

(٣) عَدَدِيهِ أَيْ حَبِيشَةُ رَحْمَةِ اللَّهِ أَنَّ تَشْهِيدَ الْأَشْهَادِ وَاجِبٌ أَيْ : دُونَ الْقُرْآنِ

لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ،»

وَأَمَّا اللَّحْظُ الْمَابِ، فَهِيَ لَفْظَةُ (التَّحِيَّاتِ) سَمَّيْتُ بِذلِكَ لِتَطْلُقَ بِالشَّهَادَةِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَالرَّسَالَةِ وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ» فَمَعْنَاهُ: أَوَّ السَّلَامِ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَمَعْنَاهُ: السَّلَامُ مِنَ الْقَدْحِ وَسَبَبِ الْخُذْرِ، وَمِنْ الشَّرِيفِ وَاتَّخَذَ وَقِيلَ: لِمُسْلِمٍ أَوْلِيَاءَهُ وَقِيلَ: نَسَلُهُ عَلَيْهِمْ وَقِيلَ غَيْرُ ذلِكَ.

وَأَمَّا «التَّحِيَّاتُ» فَجَمْعُ تَحِيَّةٍ، وَهِيَ الْمُتَبَدُّ، وَقِيلَ: الْبَقَاءُ، وَقِيلَ: الْعِظْمَةُ، وَقِيلَ: الْحَيَاةُ وَنَمَّا قِيلَ التَّحِيَّاتُ بِالْجَمْعِ؛ لِأَنَّ مَلُوكَ الْعَرَبِ كَانُوا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَحِيَّةُ أَصْحَابِهِ بِتَحِيَّةٍ مَحْصُوصَةٍ، فَقِيلَ جَمِيعُ تَحِيَّاتِهِمْ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْمُسْتَحَقُّ لذلِكَ حَقِيقَةً.

وَالْمَسَارِكَاتُ وَالرَّائِكَاتُ فِي حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَالْبَرَكَةُ كَثْرَةُ الْخَيْرِ، وَقِيلَ: لَتَمَاءُ. وَكَلِمَةُ الرُّكَاةِ أَصْلُهَا التَّمَاءُ.

وَالصَّلَوَاتُ هِيَ الصَّلَوَاتُ الْمَعْرُوفَةُ، وَقِيلَ: الدَّعَوَاتُ وَالتَّصَرُّعُ، وَقِيلَ: الرُّحْمَةُ، أَيْ: اللَّهُ الْمُتَفَضِّلُ بِهَا. وَالطَّيِّبَاتُ هِيَ الْكَلِمَاتُ الْعَلِيَّاتُ.

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ بْنِ عَبَّاسٍ: «التَّحِيَّاتُ الْمَبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ لَطِبَتْ» تَقْدِيرُهُ وَالْمَبَارَكَاتُ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ، وَلَكِنْ خُذْتُ الْوَوَّاحْتِسَارَ، وَهُوَ جَائِزٌ مَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ. وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ لَتَمَاءَ وَمَا بَعْدَهُ مُسْتَحَقَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَا تَصْلَحُ حَقِيقَتُهَا لِغَيْرِهِ وَقَوْلُهُ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»

وَقَوْلُهُ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» قِيلَ: مَعْنَاهُ التَّعْوِيدُ بِاللَّهِ وَالتَّحْصِينُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَرَأَى السَّلَامَ اسْمًا لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، تَقْدِيرُهُ: اللَّهُ عَالِمُكُمْ حَقِيقٌ وَكَافِلٌ، كَمَا يَقُولُ اللَّهُ مَعَكُمْ، أَيْ: بِالْحِفْظِ وَالْمَعُونَةِ وَاللُّطْفِ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ السَّلَامَةُ وَالْجُودَةُ لَكُمْ، وَيَكُونُ مُصَدِّرًا، كَالدَّذَّةِ وَاللَّدَاذِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَسَلِّمْ لَكَ مِنْ أَحْسَنِ الْأَمَانِ﴾، (الرواية ١٩١).

فَإِذَا قَالَهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لَهِ صَلَاحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ. أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ». [بخاري ١٦٣٢٨، وصححه ٩٠٠].

[٨٩٨] ٥٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَتَّصِرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ». [صححه ١٦٧٧] [وصححه ٩٠٠].

واعلم أن السلام الذي في قوله: «السلام عليك أيها النبي، والسلام عليك وعني عبد الله الصالحين» يجوز فيه حذف الألف واللام. فيقال: سلام عليك أيها النبي، وسلاماً عبداً^(١)، ولا خلاف في جواز الأمرين هن، ولكن بالألف واللام أفضل، وهو الموجود في روايت «صحيح» البخاري ومسلم.

وأما الذي في آخر الصلاة، وهو سلام التحليل، فاختلف أصحاب فيه، فمهم من جواز الأمرين فيه كهذا، ويقول: الألف وللأم أفضل، ومنهم من أوجب الألف واللام: لأنه لم يُسَقَلْ إِلَّا بِالْألف واللام، ولأنه تقدم ذكره في التشهد، فيسعي أن يُعيد بالألف واللام ليعود لتعريف إلى سبق كلامه، كما تقول: جاءني رجلٌ فأكرمك الرجل.

قوله: «وعلى عبد الله الصالحين» قل الترجيح^(٢) وصاحب «المطالع»^(٣) وغيرهما: لعبد الصالح هو لقلتم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد والله أعلم.

قوله ﷺ: «فإذا قالها العبد أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض» فيه دليل على أن الألف واللام لداخلتين على الجنس تقتضي الاستغراق والمعموم.

قوله: «وأشهد أن محمداً عبده ورسوله» قال أهل اللغة: يقال: وجُلَّ محمدٌ ومحمودة، إذا كثرت جصله المحموده قال ابن دريس: وبذلك سمي نبينا ﷺ محمداً^(٤). يعني لعلم الله تعالى بكثرة خصاله المحموده أنهم آله تسميته بذلك.

قوله ﷺ: «ثم يتخير من المسألة ما شاء» فيه استحباب الدعاء في آخر الصلاة قبل لسلام.

(١) في (خ). فيقال: سلام عليك يا النبي ورحمة الله عليك وعني عبد الله الصالحين.

(٢) في «معاني قرآن»: (٤٠٧/١).

(٣) «مطالع الأنوار»: (٢٨٢/٤).

(٤) «معجم اللغة»: (٢٥٠/١) و«معجم اللغة»: (١٠١/٢).

[٨٩٩] ٥٧- (٥٥٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَيْدَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِهِمَا، وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ: «لَمْ يُتَخَيَّرْ بَعْدُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ. أَوْ: مَا
أَحَبَّ». [أحمد: ٢٣٩١٩/١ ص ١٩٠].

[٩٠٠] ٥٨- (٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شُعْبَةَ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا إِذَا جَلَسْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَنْصُورٍ،
وَقَالَ: «لَمْ يُتَخَيَّرْ بَعْدُ مِنَ الدُّعَاءِ». [أحمد: ٣٦٩٩، والبيهقي: ٨٣٥].

[٩٠١] ٥٩- (٥١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ. حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ
سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ
يَقُولُ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ كَفَيَّ بَيْنَ كَفَيِّهِ. كَمَا يُعَلِّمُنِي لِسُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَاقْتَصَرَ
لِتَشَهُّدٍ يَوْحَى مَا اقْتَضُوا. [أحمد: ٢٩٩٢٥، والبخاري: ١٦٦٥].

[٩٠٢] ٦٠- (٤٠٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بِ
الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا لِسُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَكَانَ يَقُولُ:
«التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، لِسَلَامٍ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ،

وفيه أنه يحوز مدحاً من شيء من أمور الآخرة والدنيا لم يكن إثمًا. وهذا مذهب ومذهب
الجمهور. وقال أبو حنيفة: لا يحوز إلا بالدعوات الواردة في القرآن والسنة.

واستدل به جمهور العلماء على أن الصلاة على النبي ﷺ هي تشهد لأخيراً ليست بوجه، ومذهب
الشافعي وأحمد وإسحاق وبعض أصحاب مالك وحواشي في التشهد الأخير، فمن تركها بطلت صلاته،
ولقد جاء في رواية من هذا الحديث في غير المسموع زيادة: «فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك» ولكن
هذه الزيادة ليست صحيحة عن النبي ﷺ^(١).

قوله (حدثني عبد الله بن سखبرة) هو بسين مهملة مفتوحة ثم خاء معجمة ساكنة ثم باء موحدة
مفتوحة.

السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ. أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رُمَيْحٍ: كَمَا يَعْلَمُنَا الْقُرْآنُ. [احمد ٢٦٦٥].

[٩٠٣] ٦١ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ طَوْسٍ، عَنِ ابْنِ هُبَيْرٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يَعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ. [احمد ٢٨٩٢].

[٩٠٤] ٦٢ (٤٠٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَمَوِيُّ - وَاللَّمْطُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَدْدَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ صَلَاةً، فَمَدَّ كَانَهُ عِنْدَ الْقَعْدَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَقْرَبْتَ صَلَاةً بِإِلٍ وَلِرَّكَاءَةٍ. قَالَ: فَلَمَّا قَضَى أَبُو مُوسَى الصَّلَاةَ وَسَلَّمَ، انْصَرَفَ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ فَأَرَمَ الْقَوْمَ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُمْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا؟ فَأَرَمَ الْقَوْمَ، فَقَالَ: لَعَلَّكَ يَا حِطَّانُ قُلْتَهَا؟ قَالَ: مَا قُلْتُهَا، وَلَقَدْ رَهَيْتُ أَنْ تُكَلِّمَنِي بِهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَكْ قُلْتَهَا، وَلَمْ أَرِدْ بِهَا إِلَّا الْحَيَرَ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَمَا تَعْلَمُونَ كَيْفَ تَقُولُونَ فِي صَلَاتِكُمْ؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ، فَبَيَّنَ لَنَا سُنَّتَ وَعِلْمًا صَلَاتًا، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ.....»

قوله: (أقرت الصلاة بالإل والزكاة) معناه: أقرت بهما وأقرت معهما وصادر الجميع مأموراً به

قوله: (فأرم القوم) هو بفتح الواو وتشديد الميم، أي: سكتوا.

قوله: (لقد رهيت أن تكلمني بها) معنى (رهيت) خفت. وقوله: (تكلمني) هو يفتح المعشاة في أوله وإسكانها الموحدة بعده، أي: تكلمني بها وتوكلني.

قوله ﷺ «أقيموا صفوفكم» أمر بإقامة الصفوف، وهو مأمور به بإجماع الأمة، وهو أمر سب، ولا يمراد به تسويتها ولا اعتدال فيها. وتنمية الأول فالأول منها، ولتراص فيها. وسباني سبط الكلام فيها حيث ذكرها مسلم إن شاء الله تعالى^(١).

ثُمَّ لِيُؤْمَّكُمْ أَحَدُكُمْ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: ﴿عَنْ الْمُضْطَرِبِّ عَنْهُمْ وَلَا لُصَّالَيْنِ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ.....

قوله ﷺ: «ثم ليؤمكم أحدكم» فيه لأمرٌ بالجماعة في المكتوبات، ولا خلاف في ذلك؛ ولكن اختلفوا في أنه أمرٌ يُدبِّ أم لا يجاب؟ على أربعة مذاهب:

فالأرجح في المذهب - وهو نثر الشافعي وقول أكثر أصحاب - أنه فرضٌ كفاية، إذا فعه من يحصل به إظهارُ هذا شعار سقط الحرجُ عن باقيين، وإن تركوه كلهم أئمو كلهم وقلبت طائفة من أصحابنا: هي سنة.

وقال ابن خزيمة من أصحابنا: هي فرضٌ عينٍ لكن ليست بشروط، فمن تركها وصلى منفرداً بلا عذرة أثم وصحَّت صلاته.

وقال بعض أهل الطاهر هي شرط لصحة الصلاة وقال مكر قول من الثلاثة لمقدمة طوفت من العباد «وستأتي المسألة في بابها إن شاء الله تعالى».

قوله ﷺ: «إذا كبر فكبروا» فيه أمرٌ بالمأموم أن يكون تكبيره عقب تكبير الإمام، ويتضمن مسألتين. أحدهما أنه لا يكبر قبله ولا معه، بل بعده؛ فهو شرعاً مأمومٌ في تكبيرة الإحرام نوباً لا اقتداءً بالإمام وقد بقي للإمام منه حرف، ثم يصح إحرامُ المأموم بلا خلاف، لأنه نوى الاقتداء بمن لم يصير إماماً، بل بمن سيصير إماماً إذا قَرَّحَ من التكبير.

والثانية: أنه يستحبُّ كونُ تكبيرة المأموم عقب تكبيرة الإمام، ولا يتأخر، فهو متأخر جاز، وفاته كمالٌ فصينه تعجيل التكبير، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِذَا قَالَ: ﴿عَنْ الْمُضْطَرِبِّ عَنْهُمْ وَلَا لُصَّالَيْنِ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ» فيه دلالة ظاهرة بما قاله أصحابنا وغيرهم أن تأمينَ المأموم يكون مع تأمينِ الإمام لا بعده، فإذا قال الإمام: «وَلَا لُصَّالَيْنِ» قال الإمام والمأموم معاً آمين وتأولوا قوله ﷺ: «إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا» قالوا: معاً. إذ أراد التأمينَ ليُجمع بينه وبين هذا الحديث، وهو يريد تأمينَ في آخر قوله: «وَلَا لُصَّالَيْنِ» فيعقب برده تأمينته وتأمينكم معاً.

وهي (آمين) بفتح الهمزة والميم، والمد أفصح، ولميمٌ خفيفةٌ يهملها، ومعناه استجب. وسيأتي تمام الكلام في التأمين وما يتعلق به في بابهِ حيث ذكره مسمى.

يُحِبُّكُمْ اللَّهُ ، فَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ ، فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «فَإِنَّكَ بِبَيْتِكَ ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقُولُوا : اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَإِذَا كَبَّرَ وَسَجَدَ ، فَكَبِّرُوا وَاسْجُدُوا ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَسْجُدُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ ، فَقَالَ

قوله ﷺ : «فَقُولُوا آمِينَ ، يُحِبُّكُمْ اللَّهُ» هو للجيم . أي يستحب دعاءكم . وهذا حديث عظيم على لنا آمين ، فيتأكد الاهتمام به .

قوله ﷺ : «(وَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ)» فقال رسول الله ﷺ : «فَإِنَّكَ بِبَيْتِكَ» معناه . اجعلوا تكبيركم للركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه ، وكذلك وفعلكم من الركوع يكون بعد رفعه ، ومعنى «ثَلَاثُ ثَلَاثٍ» أن للحظة التي سبقكم الإمام بها في تقدمه إلى الركوع تسخير لكم تأخيركم في الركوع بعد رفعه لحظة ، فثلاث للحظة ثلاث للحظة ، وصار قدّر ركوعكم كقنور ركوعه ، وقال ﷺ في السجود .

وقوله ﷺ : «وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ . يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ» فيه دلالة لما قلناه أصحنا وغيرهم أنه يستحب للإمام لجهر بقوله : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) وحيثما يسمعون فيقولون .

وفيه دلالة للمذهب من يقول . لا يزيد المأموم على قوله : (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) ولا يقول معه : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) ومذهبنا أنه يجمع بينهما الإمام والمأموم والمنفرد . لأنه ثبت أنه ﷺ جمع بينهما ، وثبت أنه ﷺ قال : «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» وسيأتي بسط الكلام فيه في باب الحمد لله تعالى .^(١)

ومعنى (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أي : أجاب دعاء من حمده ، ومعنى «يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ» . يستحب دعاءكم

وقوله : (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) هكذا هو هت بلا واو ، وفي غير هذا الموضع . (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) وقد

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ، فَلْيَكُنْ مِنْ أَوَّلِ قَوْلِ أَحَدِكُمْ: التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ اللَّهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» [٩٠٥].

[٩٠٥] ٦٣ - (٩٠٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ قَتَادَةَ مِنَ الزِّيَادَةِ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا». وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» إِلَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ وَحْدَهُ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ. راجع ١٩٥٩٥، ١٩٦٦٥، ٩٧٢٣.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا أَبِي التَّمِيمِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ مُسْلِمٌ: تُرِيدُ أَحْفَظَ مِنْ سُلَيْمَانَ؟

جاءت الأحاديث الصحيحة بإثبات لودو وسندهم، وكلاهما جاءت به رويات كثيرة، والمختار أنه على وجه لجوء، وأن الأمرين جدلان ولا ترجيح لأحدهما على الآخر.

ونقل لقاضي عياض رحمه الله اختلافاً عن مالك وغيره في الأرجح منهما، وعلى إثبات لودو يكون قوله (رئنا) متعلقاً بما فيه، تقديره: سمع الله لمن حمده، يركب فاسجج حمداً ودعاءً ولت الحمد على هدايتك لذلك^(١).

قوله: «وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ، فَلْيَكُنْ مِنْ أَوَّلِ قَوْلِ أَحَدِكُمْ: التَّحِيَّاتُ» استدلال جماعة بهذا على أنه يقول هي أول جديده: التَّحِيَّاتُ، ولا يقول: بسم الله. وليس هذا لاستدلال بوضوح؛ لأنه قال: فليكن من أوله، ولم يقل: فليكن أوله، والله أعلم.

قوله: (وفي حديث جرير، عن سليمان التميمي، عن قَتَادَةَ، مِنَ الزِّيَادَةِ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»)، هكذا، قال أبو إسحاق: قال أبو بكر ابن أخي أبي الضمير في هذا الحديث، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟

(١) إكمال المعجم (٢) ٢٩٩

فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ؟ يَعْني: «وَإِذَا قَرَأْتَ فَأَنْصِتُوا» فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ. فَقَالَ: لِمَ لَمْ تَضَعْ هَا هُنَا؟ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُ هَا هُنَا، إِنَّمَا وَضَعْتُ هَا هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ.

فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ؟ يَعْني «وَإِذَا قَرَأْتَ فَأَنْصِتُوا» فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ. فَقَالَ: لِمَ لَمْ تَضَعْ هَا هُنَا؟ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُ هَا هُنَا، إِنَّمَا وَضَعْتُ هَا هُنَا مَا أَجْمَعُوا^(١) عَلَيْهِ.

فَقَوْلُهُ (قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ) هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَفْيَانَ صَاحِبُ مُسْلِمَ، رَاوِيَ الْكِتَابَ عَنْهُ وَقَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ) يَعْني: طَعَنَ فِيهِ وَقَدَحَ فِي صَحَّتِهِ، فَقَالَ لَهُ مُسْلِمٌ أَتُرِيدُ أَحْفَظَ مِنْ سَيِّمٍ؟! يَعْني: أَلَمْ يَكُنْ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا مِنَ الْحَفَظِ وَالضَّبْطِ، فَلَا نَظَرَ مُخْلَافَةَ غَيْرِهِ. وَقَوْلُهُ: (فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ؟) يَعْني: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ؟ فَقَالَ مُسْلِمٌ: هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لِمَ لَمْ تَضَعْ هَا هُنَا فِي «صَحِيحِكَ»؟ فَقَالَ مُسْلِمٌ: لَيْسَ هَذَا مُجْتَبَعًا عَلَى صَحَّتِهِ، وَلَكِنْ هُوَ صَحِيحٌ عِنْدِي، وَلَيْسَ كُلُّ صَحِيحٍ عِنْدِي وَضَعْتُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، إِنَّمَا وَضَعْتُ فِيهِ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَدْ يُنْكَرُ هَذَا لِكَلَامِهِ وَيُقَالُ: قَدْ وَضَعَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً غَيْرَ مُجْمَعٍ عَلَيْهَا؟ فَجَوَابُهُ أَنَّهَا عِنْدَ مُسْلِمَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِصِفَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُهُ تَقْيِيدُ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ. وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا شَرْحَ هَذَا السُّؤْلِ وَجَوَابَهُ^(٢).

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمُرَادَّةَ. وَهِيَ قَوْلُهُ: «وَإِذَا قَرَأْتَ فَأَنْصِتُوا» مِمَّا اخْتَلَفَ الْحَفَظُ فِي صَحَّتِهِ، فَرَوَى إِبْرَاهِيمُ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» عَنْ أَبِي دَاوُدَ السُّجِسْتِيِّ^(٣) أَنَّ هَذِهِ لِعَقْلَةٍ لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ^(٤) وَأَبِي حَاتِمٍ أَرَاوَزِي^(٥) وَابْنِ دُرُفَيْنٍ^(٦) وَاسْحَاقَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّدُورِيِّ شَيْخَ الْحَاكِمِ

(١) فِي (ج) جَمَعُوا

(٢) (١) ٣٩ - ٤٠.

(٣) أَبُو دَاوُدَ، يَنْتَهِي حَدِيثُ ٦٠٤

(٤) الْكَاتِبُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، (٣/ ٤٥٥) رَوَى (سُورِي).

(٥) «عَنْ لُصْبَيْتٍ»: (٣/ ٣٩٥).

(٦) الْعَيْنُ لُذْرُ قِصِي: (١٨/ ١٨٧) قَمَا بَعْدَ

[٩٠٦] ٦٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «لَإِنَّ اللَّهَ ﷻ قَضَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: صَبِّحَ اللَّهُ بِمَنْ حَمَلَهُ». (١) ج ١ ص ١٨٥٠٤.

أبي عبد الله؛ قال البيهقي: قال أبو عبيد الحافظ هذه العبارة غير محفوظة، قد خالف سليمان التيمي^(١) فيها جميع أصحاب قتادة، واجتمع هؤلاء للحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم لها، لا سيما ولم يروها مسندة غير «صحيحه» والله أعلم^(٢).



(١) في المتن تكبيراً؛ (١٥٥/٢)؛ خالف جزي عن تميم

(٢) في (ج) بعد هذا آخر مجيد ثالث من شرح صحيح مسلم، رحمه الله، وحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا

محمد، وصلى آله وصحبه وسلم، ظهر الله لنا لكه ولنا كنهه وللمسلمين أجمعين، بركة منة من الله

١٧ - [باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد

اعلم أن لعلماء اختلفوا في وجوب الصلاة على النبي ﷺ غيب التشهد الأخير في الصلاة؛ ذهب أبو حنيفة ومالك ولجدهم إلى أنها سنة لو تركت صحّت الصلاة، وذهب الشافعي وأحمد إلى أنها واجبة لو تركت لم تصح الصلاة، وهو مروي عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله، وهو قول الشعبي وقد نسب جماعة الشافعي رحمه الله في هذا إلى مخالفة لإجماع، ولا يصح قولهم؛ فإنه مذهب الشعبي كما ذكرنا، وقد روي عنه البيهقي.

وفي الاستدلال لوجوبها خصاء، وأصحابنا يحتجّون بحديث أبي مسعود الأنصاري لمذكورهم أنهم قالوا: (كيف نصلي عليك يا رسول الله؟) قال: «قولوا اللهم صل على محمد». إلى آخره. قالوا: والأمر لتوجبها.

وهذا القدر لا يظهر لاستدلال به إلا إذا ضم إليه لرواية الأخرى: (كيف نصلي عليك يا نبي الله صلى الله عليه وسلم؟) فقال ﷺ: «قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد...» إلى آخره، وهذه الريادة صحيحة، رواها الإمامان الفقيهان أبو حاتم بن حبان - بكسر الحاء - السنن والحاكم أبو عبد الله في «صحيحيهما»^(١) قال الحاكم: هي زيادة صحيحة. واحتج بها أبو حاتم واحتج أبو حاتم وأبو عبد الله أيضاً في «صحيحيهما» بما روي عن فضالة بن عبيد ﷺ: أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي لم يحمد الله ولم يمجده ولم يصل على النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «عجل هذا» ثم دعه النبي ﷺ فقال: «إذا صلي أحدكم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه، وليصل على النبي ﷺ، وليدع بعد بما شاء» قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم^(٢)

(١) صحيح بن حبان: ١٩٥٩، والمستدرک: ٩٨٨. وهذه زيادة في «مسند أحمد»: ١٧٠٧٢.

(٢) «صحيح بن حبان»: ١٩٦٠، والمستدرک: ٨٤٠ و٩٨٩. وأخرجه أبو داود: ١٤٨١، وترمذي: ٣٧٨٤، وسنن أبي

أحمد: ١٢٨٥، وأبو حنيفة: ٢٣٩٢٧. وقال الحاكم في المستدرک: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»

[٩٠٧] ٦٥ - (٤٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التُّومِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَمَّرِ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ - وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هُوَ الَّذِي كَانَ أُرِيَ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ - أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: أَتَانِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي مَجْلِسِ سَعْدِ بْنِ عَدَاةَ، فَقَالَ لَهُ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ؟

وهذا الحديث في إيراد شتملا على ما لا يجب بالإجماع، كالصلاة على الآل، والرسالة، والدعاء، فلا يمتنع الاحتجاج بهما، فإن الأمر لوجود، فإذا خرج بعض ما يتوله الأمر عن لوجوب بدليل، بقي الباقي على لوجوبه والله أعلم.

ولواجب عند أصحابنا (الهم صل على محمد) وما زاد عليه سنة. ولك وجه شدد أنه يجب الصلاة على الآل، وليس بشيء، والله أعلم.

واختلف لعلماء في أن النبي ﷺ على أقوال، أظهرها، وهو اختيار لأزهري وغيره من المحققين أنهم جميع لأمة. وثاني: هو هاشم وسوا المطلب، والثالث: أهل بيته ﷺ وذريته، والله أعلم^{١١}.

قوله: (عن نعيم بن عبد الله المخمر) هو نعيم الميم وسكن لجيم وكسر الميم وقد تقدم بيانه وسبب تسميته لمخمر وأنه صفة لنعيم أو لأبيه في أول كتاب الوضوء^{١٢}.

قوله (عن أبي سمود الأنصاري) هو البصري. واسمه عقبة بن عمرو. وتقدم بيانه في آخر المقدمة وفي غيره.

قوله: (أمرنا الله تعالى أن نصلي عليك يا رسول الله، فكيف نصلي عليك يا رسول الله؟) معناه: أمرنا الله تعالى بقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَىِّ وَبَارِكُوا فِي سَمَائِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٠] فكيف تلفظ بالصلاة؟ وفي هذا أن من أمر بشيء لا يفهم مراقبه يسأل عنه ليتعلم ما يأتي به.

قال القاضي عياض ويحتمل أن يكون سؤالهم عن كيفية للصلاة في غير الصلاة، ويحتمل أن

(١) ذكره لأقول لأزهري في تهذيب نسخة (١٥/٣١٦) دون ترجيع، ونقول ثاني منه عن الإمام الشافعي بسنده إليه.

(٢) ص ١٤٩ - ١٥٠

قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَمَّيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُولُوا: اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ عَزِيزٌ مُجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ». [الحج ٢٥٥]

[٩٠٨] ٦٦ - (٤٠٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ تَسَارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا .
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . عَنِ الْحَكَمِ قَالَ . سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ . لَقِيتُ
كُتُبَ بْنِ هُجْرَةَ فَقَالَ . أَلَا أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةً ؟ حَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَقُلْتُ . قَدْ عَرَفْتُ كَيْفَ
نُسَلِّمُ عَلَيْكَ . فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ ؟ قَالَ : « اقُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ،
كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا
بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ » . (أحمد ١٨١٥٥ - وصحري ٦٣٥٧) .

يكون في الصلاة، قد: وهو الأخير^(١) قلت: وهذا ظاهرٌ احتيجَ إليه، ولهذا ذكره الحديث في هذا الموضع.

قوله: (فسكت رسول الله ﷺ حتى نمينا أنه لم يسأله) معناه: كرهت سؤاله مخافةً من أن يكون النبي ﷺ كرهه سؤاله وشق عليه.

قوله ﷺ: «والسلام كما قد علمتم» معناه: «قد أمرتم الله تعالى بالصلاة والسلام عليّ». فأما الصلاة فهذه صفتها، وأما السلام فكما صحتهم في التشهد، وهو قولهم: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته».

وقوله: «علِّمْتُمْ» هو يفتح العين وكسر اللام لمخففة، ومنهم من رواه بصمَّ العين وتشديد اللام، أي: علِّمْتُمْوه، وكلاهما صحيح.

قوله ﷺ: «قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم» قال لعمري، معنى تبركوا ههنا الزيادة من الخير والكرامة، وقيل: هو بمعنى التطهير والترقية^(٢١).

(١٥) إزكياش للمعشر: (٢/٢٣).

(۶) $\left(\frac{1}{m}\right)$ و $\left(\frac{1}{n}\right)$

٩٠٩، ٦٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ وَمِسْعَرٍ، عَنِ الْحَكَمِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ مِسْعَرٍ: أَلَا أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةٌ؟

[حد: ١٨١٢٧، ١٠، ١٦٩٧، ١٠]

[٩١٠] ٦٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَعَنْ مِسْعَرٍ، وَعَنْ مَالِكِ بْنِ مَعُوذٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الْحَكَمِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ» وَلَمْ يَقُلْ: اللَّهُمَّ. [أحمد: ١٨١١١، ١٠، ١٦٩٧، ١٠].

واختلف العلماء في الحكمة في قوله: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ» مع أن محمدًا ﷺ أفضل من إبراهيم؛ قال القاضي عياض: أظهر الأقوال أن بيت ﷺ سأل ذلك لنفسه ولأهل بيته لبيته المحبة عندهم، كما أتممها على إبراهيم وآله وقيل: من سأل ذلك لأتمته، وقيل: بل لبقى به ذلك دائمًا إلى يوم القيامة، ويجوز له به لسان صليبي في الآخرين، كإبراهيم ﷺ. وقيل: كان ذلك حين أن يعلم أنه أفضل من إبراهيم صلى الله عليه وسلم. وقيل: سأل صلاة يتخذ به غليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً^(١).

هذا كلام القاضي، والمختار في ذلك أحد ثلاثة أقوال:

أحدها: حكه بعض أصحاب عن شافعي رحمه الله تعالى أن معناه: صل على محمد، وتم الكلام هذا، ثم استأنف: وعلى آل محمد، أي: وصل على آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم. فالمسؤول له مثل إبراهيم وآله هم آل محمد ﷺ لا نفسه.

القول الثاني: معناه: جعل لمحمد وآله صلاة عمت كما جعلتها لإبراهيم وآله. فالمسؤول المشاركة في أصل الصلاة لا قدرها.

القول الثالث: أنه على ظاهره، والمراد: جعل لمحمد وآله صلاة بمقدار الصلاة بني لإبراهيم وآله. والمسؤول مقابلة الجملة بالجملة، فإذن المختار في الآل كما قدمناه أنهم جميع الأتباع، ويدخل في آل إبراهيم خلائق لا يحصون من الأنبياء، ولا يدخل في آل محمد ﷺ نبي، فطلب بحق هذه الجملة التي فيها نبي واحد بتلك الجملة التي فيها خلائق من الأنبياء، والله أعلم.

(١) [إكمال المعتمد: ٣١٣/٢].

[٩١١] ٦٩ - (٤٠٧) حَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَعَنْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ (ح). وَحَدَّثَنَا سَهَابُ بْنُ إِسْرَاهِيْمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سُلَيْمٍ أَخْبَرَنِي أَبُو حَمِيْدٍ السَّاعِدِيُّ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَوَدُرَّتَيْهِ. كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِسْرَاهِيْمَ، وَبَارَكْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَوَدُرَّتَيْهِ. كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِسْرَاهِيْمَ، إِنَّكَ حَمِيْدٌ مَجِيْدٌ» [حدید ٢٣٦١١، بحاری ٢٣٢٦٩]

قال المقدسي عياض: ولم يجر في هذه الأحاديث ذكر لرحمة على لبي ﷺ، وقد وقع في بعض الأحاديث الغربية قال: واحتف شيوخنا في جواز لدعاء لنتي ﷺ بالرحمة، فذهب بعضهم - وهو احتياط أبي عمر بن عبد البر^(١) - إلى أنه لا يقال، وأجره غيره، وهو مذهب أبي محمد بن أبي زيدا. وحقه لأكثرين تعيم النبي ﷺ الصلاة عليه وليس فيها ذكر لرحمة^(٢). والمختار أنه لا يذكر لرحمة وقوله: «وبارك على محمد وعلى آل محمد» قيل: لبركة هذا لزيدة من الخير والكرامة وقيل: الحديث على ذلك، من قولهم: بركت الإبل، أي: ثبتت على الأرض، ومنه بركة الماء وقيل: التوكية والتطهير من العيوب كلها.

وقوله: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد» احتج به من أجاز الصلاة على غير الأنبياء، وهذا مما احتف العلماء فيه، فقد سالت ولشافعي ولا أكثر ولا يصلى على غير أنبياء استقلالاً؛ فلا يقال: اللهم صل على أبي بكر أو عمر أو علي أو غيره، ولكن يصلى عليهم بعد، فيقول: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وأصحابه وأزواجه وودرته، كما جاءت لأحاديث

وقال أحمد وجماعة: يصلى على كل واحد من المؤمنين مستقلاً، واحتجوا بأحاديث الباب، ويقولون ﷺ: «اللهم صل على آل أبي أوفى» وكان هذا آية قوم يصدقتهم صلى عليهم^(٣). قالوا: وهو موافق لقول الله تعالى: «يَسْأَلُ كَلِمَةً يُعْطَىٰ فَمِنْهَا مَلَكُوتٌ» [الأحزاب: ٤٣].

واحتج الأكثر بأن هذا لنوع ماخوذ من التوقيف واستعمله لسلف، ولم ينقل استعمالهم ذلك.

(١) في الاستبصار: (٢/٣٢٢).

(٢) إكمال للمصنف: (٢/٣٠٤).

(٣) أخرجه البحاري: ١٤٩٧، ومسلم ٢٤٩٢ من حديث عبد الله بن أبي أوفى ﷺ وهو في المسند

[٩١٢] ٧٠ - (٤٠٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَاسْنُ حُجْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - ثَمَنُ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى وَاحِدَةٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا». [احمد ٢٨٨٥٤]

بل حضوره لأسماء، كما حضوره لله سبحانه وتعالى بالتقديس والتسبيح، فيقول: قل الله سبحانه وتعالى، وقال الله تعالى، وقال عز وجل، وقال الله جئت عظمته، وتقدست أسموه، وتبارك وتعالى، وبحو دلت. ولا يفتى، ما سبي عز وجل، وإن كان عزيزاً جليلاً، ولا يحو دلت.

وأجرو عن قول الله عز وجل ﴿هُوَ الَّذِي يُضِلُّ يَظُنُّ أَنَّكَ وَمَنِيكُمُ﴾ وعن الأحاديث بأن ما كان من الله ورسوله فهو دعاء وشرعهم، وليس فيه معنى التعظيم والتوقير الذي يكون من غيرهما، وأما الصلاة على لال ولأروج ولأزيرة، فبما جاء على سبع لا على الاستقلال، وقد ثبت أنه يقال تبعاً، لأن سبع يُحتمل فيه ما لا يُحتمل استقلالاً.

واختلف أصحابنا في الصلاة على غير لأسماء، هل يقال هو مكروه، أو هو مجرد ترك أدب والصحيح المشهور أنه مكروه كراهة تنزيه.

قال الشيخ أبو محمد الحويطي والسلام في معنى صلاة؛ فإن الله تعالى قرآن بينهما، فلا يفرد به غائب غير لأسماء، فلا يقال أبو بكر وعمر وعبي عبيهم السلام، وإنما يقال ذلك خطاباً للأحباب والأموات، فيقول السلام عليكم ورحمة الله، والله أعلم

قوله ﷺ «مَنْ صَلَّى عَلَى وَاحِدَةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا» قال القاضي عياض: معناه رحمته وتصنيفه حره، كقوله تعالى ﴿مَنْ جَاءَكَ فَكُلْ مِنْ شَرِّ أَمْرِهِ﴾ [الأنعام ١٦٠]، قال: وقد يكون الصلاة على وجهها وضررها تشریفاً له بين الملائكة، كما في الحديث «وإن ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منهم»^(١).



١. [كتاب معجم، (٣٠٦/٢) راجعته أحرجه سعاري ٧٤٠٥، ومسم ٦٨١٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في

معجمه أحسنه: ٧٤٢٢.

١٨ - [باب التسميع والتحميد والتأمين]

[٩١٣] ٧١ - (٤٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»

[أحمد ٩٩٢٣، وصحاحي ٧٩٦،

[٩١٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ سُهَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سُمَيٍّ. [أحمد ٩٤١١] [وصحاحي ٩١٣].

[٩١٥] ٧٢ - (٤١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

[أحمد ٩٩٢١، وصحاحي ٧٨٠،

باب التسميع والتحميد والتأمين

فيه قوله ﷺ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» وفي رواية: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» وفي رواية: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ آمِينَ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» وفي رواية: «إِذَا قَالَ الْقَارِئُ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، فَقَالَ مَنْ حَلَفَهُ آمِينَ، فَوَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وسبق في حديث أبي موسى في باب التشهد: «إِذَا قَالَ: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» فَقُولُوا: آمِينَ».

الشرح:

في هذه الأحاديث استحباب التأمين عقب الفاتحة للإمام والمأموم والمستمر، وأنه ينبغي أن يكون

تأمين المأموم مع تأمين الإمام، لا قبله ولا بعده؛ لقوله ﷺ: «وَمَا ذَا فَب: وَلَا

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «آمِينَ».

[٩١٦] ٧٣- (٠٠٠) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الْحَمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شَهَابٍ. [س ٩١٥].

[٩١٧] ٧٤- (٠٠٠) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ أَبَا يُونُسَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ: آمِينَ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ، فَوَافَقَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، عُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» [س ٩١٥].

[٩١٨] ٧٥- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا الشَّيْخُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي

آمِينَ» وَأَمَّ رَوَايَةً: «إِذَا آمَنَ قَائِمُو» فَمَعْنَاهَا: إِذَا أَرَادَ التَّامِينَ. وَقَدْ قَدَّمَ بَيْنَ هَذَا قَرِيبَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى فِي بَابِ اسْتِشْهَادِ. وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ وَالْمُفَرِّدِ الْجَهْرُ بِالتَّامِينَ، وَكَذَا لِلْمَأْمُومِ عَلَى الْمَذْهَبِ النَّصَحِيِّ، هَذَا تَفْصِيلُ مَذْهَبِنَا.

وقد أجمعت الأمة على أن المفرد يؤمن - وكذلك للإمام والمأموم - في لصلاة السريّة، وكذلك قال الجمهور في لجهريّة، وقال مالك في رواية لا يؤمن للإمام في الجهرية. وقد أبو حنيفة وكوفيون ومالك في رواية: لا يجهر بالتأمين. وقال الأكثرون: يجهر.

وقوله ﷺ: «من وافق قوله قول للملائكة» والمعنى وفق تأمينة تأمين الملائكة معاه. وافقهم في وقت التأمين قائل مع تأمينة، فهذا هو الصحيح والصواب وحكى القاضي عياض قولاً أن معناه. وافقهم في الضمّة والخشوع والإخلاص^(٢).

وحتفلوا في هؤلاء الملائكة؟ فقيل. هم الحفظة، وقيل. غيرهم؛ لقوله ﷺ: «فوافق قوله قول أهل السماء» وأجاب الأولون عنه بأنه إذا قالها المحضرون من الحفظة، قالها من فوقهم حتى ينتهي إلى أهل السماء.

وقول ابن شهاب: (وكان رسول الله ﷺ يقول آمين) معناه أن هذه صيغة تأمين النبي ﷺ، وهو

السَّمَاءِ: آمِينَ، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [احمد ٩٩٢٤]

ريعي، [٧٨١].

[٩١٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مَثْبُورٍ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [احمد ٨١٢٢] [بشر ٩١٥]

[٩٢٠] ٧٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ

سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْقَارِئُ: غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، فَقَالَ مَنْ خَلَفَهُ آمِينَ، فَوَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ

ذَنْبِهِ» [احمد ٩٩٢٢، وسحاري ٧٨٢].

لتفسير لقوله ﷺ «إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا» ورد لقول من رعم أن معناه يد دعا الإمام بقوله: اهلسا

لصراط المستقيم، إلهم آخرها.

وفي هذا الحديث دليل على قراءة الفاتحة؛ لأن التأمين لا يكون إلا غفيتها، والله أعلم



١٩ - [باب ائتمام المأموم بالإمام]

[٩٢١] ٧٧ - (٤١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ سَعِيدٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ - سَقَطَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، فَجَحِشَ شِقَّةُ الْإِيْمَنِ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِنَا قَاعِدًا، فَصَلَّيْتُ وَرَاءَهُ قُعُودًا، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَأَرْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا، فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ» [أحمد ١١٤٠٧٤، وسنن أبي داود ٨٠٥]

[٩٢٢] ٧٨ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: خَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، فَجَحِشَ، فَصَلَّى لَنَا قَاعِدًا، ثُمَّ ذَكَرَ مَخْرَجَهُ. [بخاري ٧٣٣٠، أبي داود ٨٠٥]

[٩٢٣] ٧٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صُرِعَ عَنْ فَرَسٍ، فَجَحِشَ شِقَّةُ الْإِيْمَنِ، بَنَحَوْ حَرِيثِيهِمْ، وَزَادَ، «إِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا». [بخاري ٩٢١]

[٩٢٤] ٨٠ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا، فَصُرِعَ عَنْهُ، فَجَحِشَ شِقَّةُ الْإِيْمَنِ، بَنَحَوْ حَرِيثِيهِمْ، وَفِيهِ: «إِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا» [بخاري ١٦٨٩، أبي داود ٩٢١].

باب ائتمام المأموم بالإمام

عنه أَنَسُ ﷺ قَالَ. (سقط النبي ﷺ عن فرس، فجحش شقّة الإيمان، فدخلنا عليه نعوذ، فحضرت الصلاة، فصلى بنا قاعداً، فصليت وراءه قعوداً، فلما قضى الصلاة قال «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده، فقولوا ربنا ولك الحمد» وإذا صلى قاعداً، فصلوا قعوداً أجمعين) وفي رواية «فإذا صلى قائماً، فصلوا قياماً»

وفي رواية عديّة ﷺ: (صلى حالماً، فصلوا بصلاته قياماً، فأشار إليهم أن يكفوا) [بخاري ٩٢١]

[٩٢٥] ٨٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ سَقَطَ مِنْ فَرْسِهِ، فَجَحَشَ شِقَّةَ الْيَمَنِ، وَسَقَّ الْحَدِيثَ، وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةُ يُونُسَ وَمَالِكٍ. ١ حمد [١٢٦٥٦] (يوه ٩٢١).

[٩٢٦] ٨٧ - (٤١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَعُوذُونَ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَالِسًا، فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ قِيَمًا، فَأَمَّارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَجَلَسُوا، ثُمَّ انْصَرَفَ قَالَ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْقَعُوا. وَإِذَا صَلَّى جَانِبًا فَصَلُّوا جُلُوسًا». (أبو حنيفة ٦٨٨) [ونظر ٩٢٧].

وذكر الحديث آخر معناه.

الشرح:

قوله: (جَحَشَ) هو يجهم مضموية ثم حاء مهملة مكسورة، أي خدش، وقوله (فحضرت الصلاة) ظاهره أنه ﷺ صلى هذه الصلاة مكتوبة. وفيه جواز لإشارة ولعمس بقليل في الصلاة ملحجة. وفيه متابعة الإمام في الأفعال والتكبير.

وقوله: «وَبِئْسَ الْحَمْدُ كَذَا» وقع هنا الولت الحمد بالوزن، وفي رويات حديثه، وقد سبق أنه يجهز الأمراء.

وفي وجوب متابعة المأموم للإمام في التكبير والقيام والعود والركوع والسجود، وأنه يتبعه بعد الإمام^(١)، فيكبر تكبيرة الإحرام بعد فراغ الإمام منها، فلو شرع فيها قبل فراغ الإمام منها، لم تعد صلاته. ويركع بعد شروع الإمام في الركوع وقبل ربعه منه، فإن فارقته أو سبقه فقد أساء، ولكن لا تبطل صلاته، وكذا السجود ويسلم بعد فراغ الإمام من السلام، فإن سبقه قبله بطلت صلاته، إلا أن يتوهم المداخلة، ففيه خلاف مشهور، وإن سبق معه لا فيه ولا بعده فقد أساء، ولا تبطل صلاته على الصحيح، وقيل: تبطل.

وأم قوله ﷺ: «وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قَعُودًا» فختلف أعلامه فيه.

(١) في (ص)، المأموم، وهو خطأ.

[٩٢٧] ٨٣- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، بِغْنِي ابْنِ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ: قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمْعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنِدِ نَحْوَهُ. [ج ١٠ - ص ٧٤٣٠٣، ٧٤٣٩٦، ١٧٤٣٩٦، بعد ١٩٢٦].

فقلت طائفة بطهره، ومن قبله أحمد والأورعي وقال مالك في روية لا يجوز صلاة القدر على القيام خلف القاعد، لا قائماً ولا قاعداً.

وقال أبو حنيفة والشافعي وجمهور السلف، لا يجوز للقادر على القيام أن يصلي خلف القاعد إلا قائماً، وحتّى بأن لسيّ صلّى في موضع وفيه بعد هذا قاعداً وأبو بكر رضي الله عنه والناس من حقه قايماً، وإن كان بعضهم زعم أن أبا بكر رضي الله عنه كان هو الإمام والسيّ مقتدياً به، لكن لصواب أن السيّ كان هو الإمام، وقد ذكره مسلم بعد هذا الباب صريحاً أو كالصريح، فقال في روايته عن أبي بكر بن أبي شيبة، بإسناده عن عائشة رضي الله عنها، قالت، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس عن يسار أبي بكر، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائماً، يقتدي أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «بِمَا حَلَّ لِلْإِمَامِ يُؤْتَمُّ بِهِ» فمعناه عند الشافعي وحدته: هي لأفعال الطهره، ولا يجوز أن يصلي القرض خلف الثملي وعكسه، واشتهر خلف لعصر وعكسه. وقد مرّك وأبو حنيفة وآخرون، لا يجوز ذلك، وقالوا معنى الحديث ليؤتمّ به في الأفعال والتبّات ودلّل لشافعي وموافقه أن سيّ صلى بأصحابه يصير محل صلاة الخوف مرتين بكل فرقة مرة^١، فصلاته الثانية وقعت له تعلقاً وللمقتدين مرضاً. وأيضاً حديث معدّ: كان يصلي الجشاء مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يأتي قومه فيصلّيهم بهم^٢، هي له تطرّع ولهم فريضة. وممّ يدلّ على أن الائتمام إنما يجب في الأفعال الظاهرة قوله صلى الله عليه وسلم في رواية جابر رضي الله عنه: «اتَّبِعُوا بِأَتَمِّكُمْ، إِنْ صَلَّيْتُ قَائِمًا فَصَلُّوا قَائِمًا، وَإِنْ صَلَّيْتُ قَاعِدًا فَصَلُّوا قَاعِدًا» والله أعلم.

قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الْإِمَامُ حُنَّةٌ» أي: ستر لمن حمله وممّ من حلّ يعرض لصلاتهم بسوء أو مرور

(١) أخرجه بمعهده أبو داود: ١٧٤٨، والنسائي: ١٥٥٩ من حديث أبي بكر رضي الله عنه. وأخرجه لمصنفه: ١٥٥٢ من حديث

جابر رضي الله عنه

(٢) أخرجه البخاري ٧١٠، ومسلم ١٠٤١ من حديث جابر رضي الله عنه وهو في المستدرج أحمد: ٤١

[٩٢٨] ٨٤ - (٤١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَأَبُو نَكْرٍ يُسَمِعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ، فَالْتَمَعْتُ إِلَيْتُ فَرَأَيْتُ قِدَمًا، فَأَشَارَ إِلَيْتُ، فَقَعَدْتُ، فَصَلَّيْتُ بِصَلَاتِهِ قُعُودًا، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «إِنْ كِدْتُمْ أَنْفَاءً تَفْعَلُونَ فَعَلَ فَارِسٌ وَالرُّومُ، يَقُومُونَ عَلَى مُلُوكِهِمْ وَهُمْ قُعُودٌ، فَلَا تَفْعَلُوا، انْتُمُوا بِأَيْمَانِكُمْ، إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قَائِمًا، وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا». (الاحمد: ٤١٤٥٩٠).

[٩٢٩] ٨٥ - (٤٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِرُؤُسِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ خَلْفَهُ، فَلِذَا كَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ أَبُو بَكْرٍ، لِيُسَمِعَا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ (ص: ١٩٢٨).

[٩٣٠] ٨٦ - (٤١٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُعْبِرَةُ - يَعْنِي الْحَزَامِيَّةَ - عَنْ أَبِي الرَّبَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِنَّمَا الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ» [بخاري: ٧٣٤، (رواه: ٢٩٣١)].

[٩٣١] (٤٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُسَبِّحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. (الاحمد: ٨١٥٦، والبخاري: ٧٢٢).

أي . كاللجنة، وهي لئلا يسئ من وراءه ويمنع وصول مكروه إليه، والله أعلم.

قوله ﷺ «إِنْ كِدْتُمْ أَنْفَاءً تَفْعَلُونَ فَعَلَ فَارِسٌ وَالرُّومُ، يَقُومُونَ عَلَى مُلُوكِهِمْ وَهُمْ قُعُودٌ، فَلَا تَفْعَلُوا».

فيه لفتة عن قيام الجلمان والفتاح على رأس مشوعهم لجدلس لغير حاجة وأما لفتة بلداخل إذا كن من أهل الفضل والخير، فليس من هذا، بل هو جائز فاجاءت به أحاديث، وأطبق عليه لسفك والخلط، وقد جمعت دلائله وما يرد عليه في جزء^(١)، والله أعلم.

(١) وهو مطبوع بموسسة المدريسة في بعض العزلة عن أهل الإسلام (لقد التكرار) ويعتبر «تراجع في الذكر

بقيامه» (لقد سجدوا) (سلامية)

٢٠ - [بَابُ النَّهْيِ عَنْ مُبَادَرَةِ الْإِمَامِ بِالتَّكْبِيرِ وَغَيْرِهِ]

[٩٣٢] ٨٧ - (٤١٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا يَقُولُ: «لَا تُبَادِرُوا الْإِمَامَ، إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: وَلَا الضَّالِّينَ، فَقُولُوا: آمِينَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» رَحِمَهُ ١٩٦٨٧

[٩٣٣] (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَزِي - عَنْ سَهْمِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ، إِلَّا قَوْلَهُ: «وَلَا الضَّالِّينَ، فَقُولُوا: آمِينَ» وَرَوَاهُ: «وَلَا تَرْفَعُوا قَبْلَهُ». [انظر: ٩٣٦].

[٩٣٤] ٨٨ - (٤١٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح) وَحَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَغْلَى - وَهُوَ ابْنُ غَطَاءٍ - سَمِعَ أَبَا عُلْفَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، فَإِذَا صَلَّى قَائِدًا، فَصَلُّوا قُعُودًا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِذَا وَافَقَ قَوْلَ أَهْلِ الْأَرْضِ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ، عُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». رَحِمَهُ ١٠٠٣٧

[٩٣٥] ٨٩ - (٤١٧) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ - حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ خُبَيْثٍ، أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قَائِمًا، وَإِذَا صَلَّى قَائِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ» [س: ٩٣٦]



٢١ - [باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما

من يصلي بالناس، وأن من صلى خلف إمام جالس لعجزه عن القيام، لزمه

القيام إذا قدر عليه، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قدر على القيام]

[٩٣٦] ٩٠ - (٤١٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ حَدَّثَنَا زَيْدٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ لَهَا: لَا تُحَدِّثْنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: بَلَى، ثَقُلَ الْمَسِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» فَقُلْتُ: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ» فَعَلْنَا، فَغُتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَتَوَضَّعَ فَأَعْجَمِي عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْتُ: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ» فَعَلْنَا، فَغُتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَتَوَضَّعَ فَأَعْجَمِي عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» فَقُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَتْ:

باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما

من يصلي بالناس، وأن من صلى خلف إمام جالس لعجزه عن القيام،

لزمه القيام إذا قدر عليه، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قدر على القيام

فيه حديث استخلاف النبي ﷺ أب بكر، وقد قدمت في آخر الباب لسبق دليل ما ذكرته في

لشرجمة.

قوله (المِخْضَب) هو كسر الميم وباء وصدي معجمتين، وهو ماء نحو لمزكن الذي يغسل فيه

قوله: (ذهب ليتوضأ) أي: يقوم ويتوضأ.

قوله: (فأعجمي عليه) دليل على جواز لاعمد على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ولا شك في

جوازه فإنه مرض، والمرض يجوز عيهم، بخلاف الجنون فإنه لا يجوز عيهم؛ لأنه نقص

والحكمة في حوز المرض عيهم ومصائب الدين كثير أجرحهم وتسيئة الناس بهم، ولذا يفتن الناس

بهم ويصوبهم لما يظهر عيهم من المعجزات والآيات البينات، والله أعلم.

وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، قَالَتْ: فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا -: يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِدَلِكِ، قَالَتْ: فَصَلَّى بِهِمْ أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْآيَةَ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

الإمام عن أول الوقت ورجي مجيئه على قرب، يُتضر ولا يتقدم غيره. وسببُ المسألة في الدار بعدة إن شاء الله تعالى.

قولها: «صعوا لي ماء هي المصحف» ففعلنا، فاعثسل) دليل لاستحباب الغسل من الإغماء، وإذا تكرَّر لأعماء استحباب تكرُّر الغسل لكل مرة، فإن لم يغتسل إلا بعد الإغماء مرَّة، كفى غسل واحد وقد حمى القاضي عياض^(١) لغسله على الرضوء، من حيث إن الإغماء ينقض الوضوء، ولكن لصوب أن العراء غسل جميع لبدن؛ فإنه ظاهر اللفظ ولا مانع يمنع منه؛ فإن الغسل مسح من الإغماء، بل قال بعض أصحابنا: إنه واجب، وهذا شاهدٌ بصحته.

قوله (والناس عكوف) أي: محتشمون منتظرون لخروج النبي ﷺ، وأصل الاعتكاف البروم والحبس قولها (الصلاة العشاء الآخرة) دليل على صحة قول الإنسان: العشاء الآخرة، وقد أسكره الأصمعي، والصواب جوزه، فقد صحَّ عن رسول الله ﷺ وعائشة وأُسَير وليراء وجماعة تحريم إطلاق العشاء الآخرة، وقد سقطت لقول فيه في «تهذيب لأسماء ولغات»^(٢).

قولها: (فأرسل رسول الله ﷺ إلى أبي بكر أن يصلي بالناس، فأتاه الرسول فقال إن رسول الله ﷺ يأمرُك أن تصلي بالناس فقال أبو بكر - وكان رجلاً رقيقاً - يا عمر صل بالناس. فقال عمر: أنت أحقُّ بذلك) فيه فوائد:

سها فضيلة أبي بكر ﷺ ورحيمه على جميع الصحابة، وتفصيله، ونبيه على أنه أحقُّ بحلاقة رسول الله ﷺ من غيره.

ومنها أن الإمام إذا عرض له عذر عن حضور الجماعة استخلف من يصلي بهم، وأنه لا يستحب إلا أفضلهم.

(١) في إكمال المعجم: (٢/٣٢٩).

(٢) مع أجدده فيه.

وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً، فَخَرَحَ بَيْنَ رُجُلَيْنِ - أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ - لِصَلَاةِ الطُّهْرِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا يَتَأَخَّرُ؟» وَقَالَ لَهُمَا: «أَجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ» فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ. وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي وَهُوَ قَائِمٌ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَدَخَلْتُ عَلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ لَهُ: «أَلَا أُعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» قَالَ: هَاتِي. فَعَرَضْتُ حَدِيثَهَا عَلَيْهِ. فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «أَسَمْتُ لَكَ لِرَجُلٍ

ومنها فضيلة عمر رضي الله عنه بعد أبي بكر، لأن أبا بكر لم يعدل إلى غيره.

ومنها أن المفضل إذا عرض عليه العاضل مرتبة لا يقبلها، من يدعها لفواصل إذا لم يمنع مانع.

ومنها جواز الشك في لوجه لمن أمن عليه الإعجاب وفتنة لقوله. أنت أحق بذلك. وأم قول أبي بكر عمر رضي الله عنه (صلى الله عليه وسلم) فقال له للمعذر لمدكور، وهو أنه رجل رقيق القلب كثير الحزن وليك، لا يملك عيبه. وقد تأوَّبه بعضهم على أنه قاله تواضعاً، والمحدثون ذكره.

قولها: (فخرج بين رجلين أحدهما العباس) وقسرت ابن عباس الآخر معالي بن أبي طالب. وفي الطريق الآخر: (فخرج ويد له على الفضل بن عباس ويد له على رجل آخر) وجاء في غير مسلم: (بين رجلين أحدهما أسامة بن زيد) (١).

وطريق الجمع بين هذا، أنه كانوا يتنوبون لأخذ بيده الكريمة ﷺ، تارة هذا وتارة ذاك وذلك، ويتنفسون في ذلك، وهؤلاء هم خواص أهل بيته الرجال الكبار، وكان لعباس أكثرهم ملازمة للأخذ بيده الكريمة المبركة ﷺ، أو أنه آدم الأحذ بيده وإنما يتناوب الباقون في اليد الأخرى، وأكرموا عباساً باختصاصه بيده واستمراره له لما له من لسن ولعمومة وغيرهما، ولهذا ذكرته عائشة مسمى وأبهمت الرجل الآخر، إذ لم يكن أحد الثلاثة الباقيين ملازماً في جميع الطريق ولا معظمه. بخلاف العباس، والله أعلم.

قوله ﷺ: «أجلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ» فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ. فيه جوار وقوف مأموم وحيد بجانب الإمام لحاجة أو مصلحة، كإسماع المأمومين وضيق المكان ونحو ذلك.

قوله: (هات) هو بكسر التاء

(١) أخرجه المازني: ١٥٠٠ عن الحسن بن علي بن فضال عن أبي بكر بن عبد الله بن عباس وأسماء بن زيد

الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَاسِرِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ، رَجُلٌ ۲۷ ۲۶ وَبِهِ ۶۸۷.

٩١ - ٩٣٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَوَّلُ مَا اسْتَسْقَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ، فَاسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمْرَضَ فِي بَيْتِهَا، وَأَذِنَ لَهُ، قَالَتْ: فَخَرَجَ وَيَدُّهُ عَلَى الْفُصْرِ بْنِ عَبَّاسٍ وَيَدُّهُ لَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ، وَهُوَ يَحْطُ بِرَجُلَيْهِ فِي الْأَرْضِ. فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ أَتَدْرِي مَنْ لِرَجُلٍ الْيَمِي لَمْ تُسَمَّ عَائِشَةُ؟ هُوَ عَلِيٌّ رَجُلٌ ۲٧ ۲٦ . ٠٠٠

١ - صحاري ٦٦٠

[٩٣٨] ٩٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ لَمِيبِ بْنِ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَمَّا نَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَدَّ بِهِ وَجْهَهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمْرَضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَحْطُ بِرَحْلَاهُ فِي الْأَرْضِ، بَيْنَ عَاسِرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَبَيْنَ رَجُلٍ آخَرَ.

قوله (استأذن أزواجه أن يمرض في بيتها) يعني بيت عائشة. وهذا يستدل به من يقول: كان المقسم واجباً على النبي ﷺ بين أزواجه في الدوام كما يجب في حقها. ولا يصح حديثه فيه وجهان: أحدهما: أنه وثاني: شئ، ويحملون هذا وقوله ﷺ «اللهم هذا قسمي فيما أملك»^(١) على الاستحباب وسكّارم لأخلاق وجميل العشرة.

وفيه فضيلة عائشة رضي الله عنها ورجحانها على جميع أزواجه الموجودات ذلك الوقت، وكل تسعة رجب من عائشة رضي الله عنها وهذا لا خلاف فيه بين العلماء. وإنما ختموه في عائشة وحبيبة

قوله (يحط برجله في الأرض) أي: لا يستطيع أن يرفعهما ويضعهما ويعتمد عليهما

(١) أخرجه أبو داود ٢٠١٣٤، ومسلم ١١٧٧، والنسائي ٣٩٤٣، وابن ماجه ١٩٧١، وأحمد ٢٥١١١ من حديث عائشة رضي الله عنها. قال أبو داود: هذا حديث صحيح. وأبو داود: هذا حديث صحيح. وأبو داود: هذا حديث صحيح. وأبو داود: هذا حديث صحيح.

عن عائشة رضي الله عنها: «أول ما استسقى رسول الله ﷺ في بيت ميمونة، فاستأذن أزواجه أن يمرض في بيتها، وأذن له، فخرج ويده على الفصير بن عباس ويده على رجل آخر، وهو يحط برجله في الأرض». فقال عبيد الله: فحدثت به ابن عباس، فقال: أتدري من لرجل اليمى لم تسم عائشة؟ هو علي رجل ٢٧ ٢٦. ٠٠٠

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَأَخْبَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالَّذِي قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: هَلْ تَدْرِي
مَنْ الرَّحْلُ الْآخَرُ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ عَيْيٌ.

[بخاري: ٤٤٤٢] [رِبط: ٩٣٧].

٩٣ [٩٣٩] - ٩٣ (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي
حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ
مَسْعُودٍ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَمَا حَمَلَنِي
عَلَى كَثْرَةِ مُرَاجَعَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَ فِي قَلْبِي أَنْ يُجِبَّ لِنَاسٍ بَعْدَهُ رَجُلًا قَامَ مَقَامَهُ أَدَاءً، وَإِلَّا
أَنِّي كُنْتُ أَرَى أَنَّهُ لَنْ يَقُومَ مَقَامَهُ أَحَدٌ إِلَّا تَشَاءَمَ لِنَاسٍ بِهِ، فَأَرَدْتُ أَنْ يَعِدَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَنْ أَبِي بَكْرٍ. [البيهقي: ٢٤٤٥] [البيهقي: ٢٤٤٥].

٩٤ [٩٤٠] - ٩٤ (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّيْثُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ عَبْدُ
أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي حُمْرَةُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتِي قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ
بِالنَّاسِ» قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَنَا بِبَكْرٍ رَجُلٌ رَفِيقٌ، إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَا يَمِدُّكَ ذَمُّهُ،
فَلَوْ أَمَرْتُ عَيْرَ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا بِي إِلَّا كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَسْأَلَنِي لِنَاسٍ بِأَوَّلٍ مَنْ يَقُومُ فِي
مَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: فَرَأَيْتُهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَقَالَ: «لْيُصَلِّ بِالنَّاسِ أَبُو بَكْرٍ، فَإِنَّكُمْ
صَوَاحِبُ يَوْمَئِذٍ». [أحمد: ٢٥٩١٧] [مسند: ٦١١٢].

٩٥ [٩٤١] - ٩٥ (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ (ح) - وَحَدَّثَنَا

قوله ﷺ: «إِنَّكُمْ لَأَنْتُمْ صَوَاحِبُ يَوْمٍ» أي: في التظاهر على ما تُردن وكثرة الاستحسان في طلب
ما تُرغنه وتُحسِن إليه.

وفي مراجعة عائشة حور مراجعة ولي الأمر على سبيل العرض والمشورة والإشارة بها يظهر أنه
مصحة، وتكون تلك المراجعة بعبارة لطيفة، ومثل هذه المراجعة مراجعة عمر ﷺ في قوله: لا
تُبشروهم فيمكنوا^(١). وأشباهه كثيرة مشهورة.

(١) أخرجه بسنده: ١٤٧ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَدِّئُهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَتِمُّ مَقَامُكَ لَا يَسْمَعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» قَالَتْ: فَقُلْتُ لِبَحْفَصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِنَّهُ مَتَى يَتِمُّ مَقَامُكَ لَا يَسْمَعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ، فَقَالَتْ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَا تَنْتَظِرُونَ صَوَابَ يَوْمِئِذٍ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» قَالَتْ فَأَمَرُوا أَنَا نَكْرِي بِصَلَاةِ النَّاسِ، قَالَتْ: فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً، فَقَامَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَرِجْلَاهُ تَحْطَانِ فِي الْأَرْضِ، قَالَتْ: فَلَمَّا دَخَلَ لِمَسْجِدِ سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ جِسْمَهُ، ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ مَكَدَتْ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا، يَتَقَدِّي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَتَقَدِّي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ. [المعجم ٢٥٧٦١ و ٢٥٨٧٦، ومعه ٢٧١٣].

[٩٤٢] ٩٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ، التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسَادِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: لَمَّا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ: فَأَتَى بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَجْلَسَ إِلَى حَنْبِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ وَأَبُو بَكْرٍ يُسَمِعُهُمُ التَّكْبِيرَ، وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ إِلَى حَنْبِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسَمِعُ النَّاسَ. [٩٤٢].

[٩٤٣] ٩٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو تَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ، عَنْ

قوله (لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَدِّئُهُ بِالصَّلَاةِ) فيه دليل بما قاله أصحابنا أنه لا بأس باستدعاء الأئمة للصلاة.

قوله (رَجُلٌ أَسِيفٌ) أي حزين، وقيل: سريع العجز والبكاء، ويقال فيه أيضا: الأسوف

قوله (يهادي بين رجلين) أي: يمشي بينهما متكئا عليهما، يتهدى إليهما.

هشتم (ح). وَحَدَّثَنَا بْنُ نُمَيْرٍ - وَالْفَاطِمَةُ مُتَّفَارِقَةٌ - قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ النَّاسُ فِي مَرَضِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ

قَالَ عُرْوَةُ: فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ حَقَّةً فَخَرَجَ وَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يَوْمَ لَيْلٍ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَّ كَمَا أَنتَ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَدَّةً أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ

رواه أحمد ٢٥٩١٢، وصححه، ومعه ٦٨٣

[٩٤٤] ٩٨ - (٤١٩) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّقْدِ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ عُبَيْدُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - وَحَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فِي رَجْعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي تَوَفِّي فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْإِثْنَيْنِ وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ، كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِتْرَ الْحُجْرَةِ، فَظَرَ إِلَيْكَ وَهُوَ قَائِمٌ كَانَ وَجْهُهُ رَافِقُهُ مُصْحَفٌ، ثُمَّ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا، قَالَ: فَهَيْتَ وَنَحْرُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ فَرَجٍ بِخُرُوجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقْبَيْهِ لِيَصِلَ الصَّغَفَ، وَظَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ لِلصَّلَاةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ أَنْ أَيْمُوا صَلَاتَكُمْ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَرَحَى السِّتْرَ، قَالَ: فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ. [أحمد ١٣٠٣٠، ومعه ٦٨٠]

قوله: (كَانَ وَجْهُهُ وَرَقَةٌ مُصْحَفٌ) عبارة عن الحال البارع وحسن الشبهة وصفه بوجه واستنارته وفي المصحف ثلاث لغات: ضم لميم وكسرها وقتحها.

قوله: (ثُمَّ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا) سبب تبسّمه ﷺ فرحه بما رأى من اجتماعهم على الصلاة وأتبعهم لإمامهم وإقامتهم شريعته واتفق كلمتهم واجتمع قلوبهم، وهذا استدراك وجهه ﷺ على عادته إذا رأى أو سمع ما يشبهه يستنير وجهه. وفيه معنى آخر، وهو تأنيبهم وإعلامهم بتمائل حاله في مرضه. وقيل: يحتمل أنه ﷺ خرج ليصلي بهم فرأى من نفسه ضعفًا فرجع.

قوله: (وَنَكَصَ) أي: رجع إلى ورثته فهوى.

[٩٤٥] ٩٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ عُمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عُثَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: آخِرُ نَظَرَةٍ نَظَرْتُهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَشَفَ الْمَسَدَةَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، وَحَدَّثَنِي صَالِحُ أُمِّ وَأَشْبَعُ. [حد ١٦٠٧٢، روي عنه ٩٤٤]

[٩٤٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ لَمَّا كَانَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، بَنَحُو حَبِيثَيْهِمَا. [أحمد ١٦٣٠٧٨، روي عنه ٩٤٤]

[٩٤٧] ١٠٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُهُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا يُخْرِجُ إِلَيْنَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، فَأَوْبَقَتِ الصَّلَاةُ، فَذَقْتُ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَدَّمُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِالْحِجَابِ فَرَفَعَهُ، فَلَمَّا وَضَحَ لَنَا وَجْهَهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، مَا نَظَرْنَا مِنْظَرًا قَطُّ كَانَ أَعْجَبَ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ السَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَضَحَ لَنَا، قَالَ: فَأَوَّمَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ بِبَيْدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمُ، وَأَرْخَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الْحِجَابَ، فَلَمْ نَقْدِرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ. [أحمد ٢٢٠٤، وسندي ٦٨]

[٩٤٨] ١٠١ - (٤٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاشْتَدَّ مَرَضُهُ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ زَقِيقٌ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ: «مُرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ».

قوله: (حدثنا محمد بن المثنى وهارون؛ قالا حدثنا عبد الصمد فان سمعت أبي يحدث، قال حدثنا عبد العزيز، عن أنس) هذا لإسناد كله بصريون
قوله: (ووضَّح لنا وجهه) أي: بأن وظهر.

قوله: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي بردة، عن أبي موسى) هذا لإسناد كله كوفيون.

قوله: (وأبو بكر يسمع الناس التكبير) فيه حورٌ رفع الصوت بالتكبير ليسمعه الناس ويتبعوه، وأنه يحور لمحتدي تبع صوت المكبر. وهذا مذهب ومذهب الجمهور، ويقولون:

فَإِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ ثَوْبَيْكَ قَالَ: فَصَلَّى بِهِمْ أَبُو بَكْرٍ حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [حمد ١٩٧٠٠].

و بشاري 1678

بصح الإجماع فيه، فقد نقل القاضي عياض^(١) عن منتهيهم أن منهم من أطل صلاة المقتدي، ومنهم من لم يطلها، ومنهم من قال: إن أدرك له الإمام في الإسماع صح الاقتداء به، وإلا فلا، ومنهم من أطل صلاة المسمع، ومنهم من صححها، ومنهم من شرط إذن الإمام، ومنهم من قال: إن تكلف صوتاً بطلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاته. وكل هذا ضعيف، والصحيح حواز كل ذلك وصحة صلاة المسمع والمسامع، ولا يفتقر إذن الإمام، والله أعلم.



(١) في الإكمال للمصنف: (٢/٣١٤-٣١٥).

ولم يخافوا مفسدة بالتقديم]

1. 7. 1. 1.

ولم يخافوا عسكرة بالتقديم

(۱) ای (میں) و (تو): نظم۔

[٩٥٠] ١٠٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ - وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَأَاهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ. [سجدة ١٧٣٥، ص ٢٩٩].

[٩٥١] ١٠٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَزِيرٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: ذَهَبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَرَّقَ الصُّفُوفَ حَتَّى قَامَ عِنْدَ

وفيه أن الفعل القليل لا يبطل الصلاة لقوله: (صلى كذا).

وفيه حوار الالتفات في الصلاة للحاجة، و استحباب حمد الله تعالى لمن تجلّدت له نعمة، ورفع اليدين بسأله، وفعل ذلك الحميد والداعي عقب العمودين كان في صلاة.

وفيه جواز مشي الحصى والحصى في الصلاة. وفيه أن هذا بقدر لا يكره إذا كان للحاجة.

وفيه جواز استخلاف المصلي بالقوم من يؤم الصلاة بهم وهذا هو الصحيح في مله.

وفيه أن التبعية أمره لمتبوع بشيء وفهم منه كرامته بذلك الشيء لا تحتمل الفعل، فله أن يتركه، ولا يكون هذا مخالفة لأمر، بل يكون أدباً وتواضعاً وتحققاً في فهم المقصد.

وفيه ملازمة الأدب مع الكبار.

وفيه أن السنة لمن لديه شيء في صلاته، كإعلام من يستأذن عليه وتبنيه لإمام وغير ذلك؛ أن يسبح ما كان راحلاً فيقول سبحان الله، وأن تصفق - وهو لتصفيح - إن كانت امرأة، فتصرب بطن كفه لا يمر على ظهر كفه، لا يسر، ولا تضرب بطن كفه على بطن كفه على وجه اللعب والمهوى، فإن فعلت حكك على وجه للعب، بطلت صلاتها؛ لمساته للصلاة.

وفيه فضائل كثيرة لأبي بكر رضي الله عنه، وتقديم الصحابة^(١) له، واتفاقهم على فضله عليهم ورؤيته.

وفيه تقديم الصلاة في أول وقتها.

(١) في (ص) و(هـ) كتاب.

(٢) في (ص) و(هـ)، لجماعة.

الصَّفِّ الْمَقْدَمِ، وَفِيهِ أَنَّ أَنَا نَحْنُ رَجَعَ الْقَهْقَرَى . [احمد ٢٧٨١٧] [و نظر: ٩١٩] .

[٩٥٢] ١٠٥ - (٢٧٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْحُلَوَانِيِّ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ خَدِيبِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ السُّفْيَانَ بْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ غَرَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَبَوَّكَ، قَالَ الْمُغِيرَةُ: فَتَرَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ الْعَاطِطِ، فَحَمَلَتْ مَعَهُ إِدَاوَةً قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ أَخَذْتُ أَهْرِيْقَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ، وَغَسَلْتُ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلْتُ وَجْهَهُ، ثُمَّ تَوَضَّعْتُ يُخْرِجُ جُنتَهُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، فَصَاقَ كُفَّ جَبَّتِهِ، فَأَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْجَبَّةِ حَتَّى أَخْرَجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْ أَسْفَلِ الْجَبَّةِ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ عَلَى حُقَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ قَالَ لِمُغِيرَةَ: فَأَقْبَلْتُ مَعَهُ حَتَّى نَجِدَ النَّاسَ قَدْ قَدَّمُوا عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَصَلَّى لَهُمْ، فَأَذْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ، فَصَلَّى مَعَ النَّاسِ الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ، فَلَمَّا سَمِعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتِمُّ صَلَاتَهُ، فَأَقْرَعَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَكْثَرُوا التَّسْبِيحَ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ: «أَحْسَنْتُمْ» أَوْ قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ» يَعْبِطُهُمْ أَنْ صَلُّوا الصَّلَاةَ لِقَوْتِهَا . [بحر ٦٢٦] [احمد ١٨١٩٤]

[و نظر: ٦٢٦ و ٦٢٣] .

وفيه أن الإقامة لا تصح إلا عند إرادة الدخول في الصلاة؛ لقوله (أتصلي فأقيم؟).

وفيه أن المؤذن هو الذي يقيم للصلاة، فهذا هو السنة، ولو أقام غيره كان خلاف السنة، ولكن يعتد بجماعه عند جمهور العلماء.

وفيه جواز خرق الإسم الصموق ليصل إلى موضعه، إذا احتج إلى تحرفه لحروجه لطهارة أو رُعد أو نحوهم ورجوبه، وكذا من احتج إلى الخروج من المأمومين للعدو، وكذا من تحرفها في الدخول إذا رأى قدامهم عرجة؛ فإنهم مقصرون بتركها.

وستدل به أصحابنا على جواز اقتداء لمصلي بمن يحرم بالصلاة بعده - فإن اقتدى به أحرم بالصلاة أولاً ثم قدى بالنبي ﷺ حين أحرم بعده، هذا هو الصحيح في مذهبا

وقوله (ورجع القهقري) فيه أن من رجع في صلاته لشيء يكون رجوعه إلى وراء ولا يستدبر

لقيلة ولا يتحرفه

[٩٥٣] (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَالْحُلْوَانِيُّ، قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ حُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ إِبْنِ سَمَاعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْمُغِيرَةُ: فَأَرَدْتُ تَأْخِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُهُ». [١٨١٩٥ ج ١]

[رد المحتار ٦٣١ و ٦٣٣ .]

وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الطَّهْرَةِ^(١)، وَمِمَّا فِيهِ حَمْلُ الْإِدَاوَةِ مَعَ لِرَجْلِ الْجَلِيلِ وَجَوَارِ الْأَسْتَعَانَةِ بِصُفِّ الْمَاءِ فِي مَوْضِعٍ. وَهَسَّ الْكَفَّيْنِ فِي أَوَّلِهِ ثَلَاثًا. وَجَوَارِ لُحْسٍ لِحَبَابٍ وَجَوَارِ إِخْرَاجِ الْيَدِ مِنَ أَسْفَلِ الثَّوْبِ إِذَا لَمْ يَبَيِّنْ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَرَةِ وَحَوَارِ الْمَسِيحِ عَلَى انْخِلَافٍ. وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي مَوْضِعَةٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



٢٣ - [باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة

إذا نابهما شيء في الصلاة]

[٩٥٤] ١٠٦ - (٤٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو سَرِيحٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَفَرُو الشَّافِعِيُّ وَرُوَيْتُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى؛ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ شِهَابِ بْنِ الْحَسَنِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَنَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ». [رحمہ ٢٨٥، ٨٥، ١]

، س ي ٢٠٣ -

رَأَى حَرْمَلَةَ فِي رِوَايَتِهِ، قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ: وَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَمِ يُسَبِّحُونَ وَيُصْبِرُونَ. [٩٥٥] ١٠٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْقُضَيْلِيُّ، بِعَنِي بْنِ عِبَاضٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُنْهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يُمِثِلُهُ [رحمہ ٧٥٥، ٧٥٥، ٩٥٥].

[٩٥٦] (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمْدَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يُمِثِلُهُ، وَزَادَ: «فِي الصَّلَاةِ». [رحمہ ٨٢١، ٨٢١، ٩٥٦].

باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة

إذا نابهما شيء في الصلاة

قوله ﷺ: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» تقدم شرحه في باب قبله

٢٤ - [باب الأمر بتحسين الصلاة

وإتمامها والخشوع فيها]

[٩٥٧] ١٠٨ - (٤٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو غَرِيبٍ مُحَمَّدُ بْنُ لَعْلَاءَ، أَلْهَمَدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ - يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ - حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ «يَا فُلَانُ، أَلَا تُحَسِّنُ صَلَاتَكَ؟^{١٩} أَلَا يَنْظُرُ الْمُصَلِّي إِذَا صَلَّى كَيْفَ يُصَلِّي! فَإِنَّمَا يُصَلِّي لِنَفْسِهِ، إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَبْصِرُ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَبْصِرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ».

[٩٥٨] ١٠٩ - (٤٢٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الرَّزْدِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبَلِي هَاهُنَا؟ فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلَا سُجُودُكُمْ. إِنِّي لَأَرَاكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي». [حدود ٨٠٢٤ وسجدي ٤١٨].

باب الأمر بتحسين الصلاة

وإتمامها والخشوع فيها

فيه قوله ﷺ: «يا فلان، ألا تحسن صلاتك؟^{١٩} ألا ينظر المصلي إذا صلى كيف يصلي؟ فبما يصلي لنفسه، أي والله لأبصر من ورائي كما أبصر من بين يدي» وفي رواية: «هل ترون قلبي هاهنا؟ فوالله ما يخفى علي ركوعكم ولا سجودكم، إني لأراكم وراء ظهري» وفي رواية: «أقيموا الركوع والسجود، فوالله إني لأراكم من بعدي إذا ركعتم وسجدتم».

قال العلماء: معناه أن الله تعالى خلق به ﷺ يدرك ما في قفاه يُبصر به من ورائه، وقد انحرقت، البعده له ﷺ بأكثر من هذا، وليس يمنع من هذا عقول ولا شرع، بل ورد الشرع بظاهره، فوجب القول به.

قال القاضي عياض: قال الإمام أحمد بن حنبل وجمهور العلماء: هذه الرواية رؤية بالعين حقيقة^(١).

(١) «الإمام أحمد» (٣/٣٣٧).

[٩٥٩] ١١٠ - (٤٢٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ ، فَإِنَّهُ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي - وَرُبَّمَا قَالَ : مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي - إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ » . (أحمد: ١٧٣٢١ وسبعه: ٢٧٤٢).

[٩٦٠] ١١١ - (٥٥٥) حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُسَمَّعِيُّ . حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ سَعِيدٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ ، فَإِنَّهُ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي إِذَا مَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا مَا سَجَدْتُمْ » وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ : « إِذَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا سَجَدْتُمْ » . (أحمد: ١٧٧٣٣ و٢٠٢٨٢١ ، نظر ٢٩٥٩).

وفيه لأمر بحسن الصلاة والخشوع، وإتمام الركوع وسجود وجوز لحذف الله من غير ضرورة، لكن المستحب تركه إلا لحاجة، كتأكيد أمر وتفحيبه ولما لم يبق في تحقيقه وتمكينه من النفوس، وعنى هذا يحتمل ما جاء في الأحاديث من الحلف.

وقوله ﷺ: «إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي» أي: مِنْ وَرَائِي، كما في الروايات الباقية. قال القاضي عياض وحمته بعضهم على ما بعد نوبة، وهو بعد من سياق الحديث^(١)

وقوله: (حدثنا أبو عمار) حدثنا معاذ: حدثنا أبي. وحدثنا محمد بن مثنى حدثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، كلاهما عن قتادة، عن أنس، هذان الطريقان من أبي غسان بن أنس كلهم مصريون.



٢٥ - [باب تحريم سبق الإمام

بركوع أو سجود ونحوهما]

[٩٦١] ١١٢ - (٤٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ ابْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلَيْسٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ بَرْزٍ، فَلَمَّا قُضِيَ الصَّلَاةُ، أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوُجْهِهِ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي إِمَامُكُمْ، فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ، وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ؛ فَإِنِّي أَرَأَيْتُمْ أَمَامِي وَمِنْ خَلْفِي» ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ، لَصَحَحْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا» قَالُوا: وَمَا رَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ». [المع: ٤٩٦١].

[٩٦٢] ١١٣ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ فَضِيلٍ، جَمِيعًا عَنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْخَبَرِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: «وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ»، [المع: ٤٩٦٢].

[٩٦٣] ١١٤ - (٤٢٧) حَدَّثَنَا خَلْفٌ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَادٍ - قَالَ خَلْفٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: «أَمَّا يَحْسَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ». [مع: ٩٦٣].

باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما

قوله ﷺ، «لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف» فيه تحريم هذه الأمور وما في معناها. والمعنى بالانصراف السلام.

قوله ﷺ: «رأيت الجنة والنار» فيه أنهما مخلوقتان.

[٩٦٤] ١١٥ - (١٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِذُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَا يَأْمُرُ
 الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ فِي صَلَاتِهِ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ صُورَتَهُ فِي صُورَةِ حِمَارٍ». [أحمد: ٩٤٩٥]
 ر. ط. ٩٦٥.

[٩٦٥] ١١٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ
 مُسْلِمٍ، حَمِيصُ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ
 (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ خَمَادٍ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْهُمْ عَنْ مُسَمَّرِ بْنِ
 زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ: «أَنْ
 يُجْعَلَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَجْهَ حِمَارٍ». [أحمد: ٩٨٨٤ و ١٠١٠٤ و ٩٦٩١].

رواية: «صُورَتُهُ فِي صُورَةِ حِمَارٍ» وهي رواية «وَجْهَهُ وَجْهَ حِمَارٍ» هذا كله يدين لِعِلْطِ تحريم
 ذلك.



٢٦ - [باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة]

[٩٦٦] ١١٧ - (٤٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ تَوَيْمِ بْنِ صَرْفَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْتَهُنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ». [حد: ٢٠٩٦٥].

[٩٦٧] ١١٨ - (٤٢٩) حَدَّثَنِي أَبُو لَطَّاهِرٍ وَعَمْرُو بْنُ سُوَّادٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ زَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْتَهُنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ حِينَ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى السَّمَاءِ، أَوْ لَتُخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ». [تاجيد: ١٨٤٠٨].

باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة

قوله ﷺ: «لَيْتَهُنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ» وفي رواية: «أَوْ لَتُخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ» فيه النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك، وقد نُقِلَ الإجماعُ في النهي عن ذلك.

قد القاضي عياض: وختلفوا في كراهة رفع البصر إلى السماء في الدعاء في غير الصلاة، فكرهه الباقضي شريح وآخرون، وجوّزه الأكثرون، قسوا. لأن السماء قبلُ الدعاء، كما أن الكعبة قبلُ الصلاة، ولا يُنكر رفعُ الأبصار إليها كما لا يكره رفع اليد؛ قال الله تعالى: ﴿وَقِي لِسَانَ رَبِّكَ وَمَا تُلْوُونَ﴾ [تسويرات: ٢٢] (١).



٢٧ - [باب الأمر بالسكون في الصلاة، والنهي عن الإشارة باليد

ورفعها عند السلام، وإتمام الصفوف الأول والتراتص فيها،

والأمر بالاجتماع

[٩٦٨] ١١٩ - (٤٣٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ؛ قَالَ. حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسِي؟ أَسْكُتُوا فِي الصَّلَاةِ» قَالَ. ثُمَّ خَرَجَ عَبَّتَ فَرَأَانَا جُلُوعًا، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَاكُمْ جُوعِينَ؟» قَالَ. ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ: «أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟» فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ «يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْأُولَى، وَيَتَرَاتُصُونَ فِي الصُّفُوفِ» . (احمد ٢٠٩٦٤).

باب الأمر بالسكون في الصلاة، والنهي عن الإشارة باليد

ورفعها عند السلام، وإتمام الصفوف الأول والتراتص فيها،

والأمر بالاجتماع

قوله ﷺ: «ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس ١؟» هو يسكن الميم وضمه، وهي شي لا تستقر بن تصطرب وتتحرك بأدبها وأرجلها والمراد برفع المنهني عنه هنا رفعهم أيستهم عند لسلام مشيرين إلى السلام من الجانبين، كما صرح به في الرواية الثانية.

قوله (فرأنا جُلُوعًا) هو بكسر الجاء وفتحها، لغتن، جمع حلقة، يسكن اللام، وحكى لجوهري وغيره فتحه في لغة صعبة^(١).

قوله ﷺ: «ما لي أراكم هزين؟» أي متفرقين جمعة جمعة وهو بتخفيف الزاي، الواحدة. عزة: معناه النهي عن التفرق والأمر بالاجتماع.

وفيه الأمر بتمام الصفوف الأول والتراتص في لصفوف. ومعنى بتمام الصفوف الأول أن يتم الأول ولا يشرع في الثاني حتى يتم الأول، ولا في ثلث حتى يتم الثاني، ولا في الرابع حتى يتم الثالث، وهكذا إلى آخره.

(١) حكاه في «المصباح» (حق) عن أبي عمرو بن علاء، وحكى عن ثعلب قوله: كتبهم بجزء غير

[٩٦٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح)، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا هَيْسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَ جَمِيعاً: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَتَحْوَهُ [أحمد ٢١٠٢٧، ٢١٠٢٨].

[٩٧٠] ١٢٠ - (٤٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَسْعَرٍ (ح)، وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مَسْعَرٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَيْطِيبَةِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُتِلَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَانِبَيْنِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَامَ تُؤْمِنُونَ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ؟ إِنْهَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخِذِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ» [أحمد ٢١٠٢٨].

[٩٧١] ١٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ فَرَاتٍ - يَعْنِي الْقَزَّازَ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: صَدَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكُنَّا إِذَا سَلَّمْتُ قُلْتُ بِأَيْدِيَّ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَطَرَّ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ تُشِيرُونَ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ؟ إِنْهَا سَلَّمَ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْتَفِتْ إِلَى صَاحِبِهِ، وَلَا يُؤْمِرْ بِيَدِهِ» [أحمد ٢١٠٢٨].

وفيه أن السنة في السلام من الصلاة أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله، عن يمينه، لسلام عليكم ورحمة الله، عن شماله، ولا يُسَنُّ زيادة (ويركته) وإن كان قد جدد فيها، حظيت بضعف وأشهر إليها بعض العلماء، ولكنها بدعة؛ إذ لم يصح فيها حديث (١)، بل صح هذا الحديث وغيره في تركها. ولو جئ به (السلام عليكم) مرة واحدة، ولو قال السلام عليك، بغير يمين، لم تصح صلاته. وفيه دليل على استحباب تسميتين، وهذا مذهبتنا ومذهب الجمهور.

وقوله ﷺ: «ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله» المراد بالأخ الجنس، أي: إخوته المتحضرين عن اليمين والشمال.

وفيه الأمر بالسكون في الصلاة والخشوع فيها والإنابة عليه، وأن لملائكة يصلون، وأن صفوفهم على هذه لطيفة، والله أعلم.

(١) وردت هذه الزيادة في حديث عبد الله بن مسعود ﷺ لما أخرج من حجة ٩١٤، وهي زيادة زيادة كما ذكر المصنف، لكنه وردت في حديث زيد بن حجر ﷺ فيما أخرجه أبو داود ٩٩٧ بسند صحيح كما ذكر المصنف في خلاصته لأحكام ٤٤٥/١ (إلا أنها في لغة الأوس فقط).

٢٨ - [باب تسوية الصفوف وإقامتها، وفضل الأول فالأول منها،

والازدحام على الصف الأول والمساابقة إليها،

وتقديم أولي الفضل وتقريبهم من الإمام]

[٩٧٢] ١٢٢ - (٤٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ لَثِيمِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَسَحَ مَنَاجِدَ فِي الصَّلَاةِ يَقُولُ: «اسْتَوُوا وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، يَلِينِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: فَأَنْتُمْ الْيَوْمَ أَشَدُّ اخْتِلَافًا ١٧ ١٢

[٩٧٣] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنِي حَرِيرٌ (ح)، قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ حُشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا

باب تسوية الصفوف وإقامتها، وفضل الأول فالأول منها،

والازدحام على الصف الأول والمساابقة إليها،

وتقديم أولي الفضل وتقريبهم من الإمام

قوله ﷺ: «اليلني منكم أولو الأحلام والنهي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»

الشرح:

«اليلني» هو بكسر اللامين وتخفيف التويز من غير ياء قبل النون، ويجوز ياء مع تشديد نون على التوكيد، و«أولو الأحلام»، العقلاء، وقيل «اليلون»، «والنهي» بضم النون: العقول، فعلى قول من يقول: أولو الأحلام العقلاء، يكون السلفون بمعنى، فلما اختلفت السلف عطف أحدهم على الآخر تأكيداً، ومعنى الثاني معناه: «اليلون العقلاء».

قال أهل اللغة: واحدة أنهى: نهيته، بضم النون، وهي العقل، ورجل به ونهى من قوم نهين^(١). وسمي العقل نهية لأنه ينتهي إلى ما أمر به ولا يتجاوز، وقيل: لأنه ينتهي عن لفتحه قال أبو عبيد

(١) في (ج): إليه.

(٢) نهين جمع به، وجمع بهي أنهيه، وقد أيضاً نهى بالكسر على الإتيان، قال ابن جني: هم فداير الحروف بحروف الحلق، كتولت: ويضد، في نهية، وحيوت: في ضوق. انظر «القاموس المحيط»: (نهي) ونهى. **لَكُنْ الدُّرَّةَ الَّتِي رَجَعَهَا رَبِّي**

عيسى، يعني ابن يونس (ح). قال: وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا **ابْنُ عُيَيْنَةَ**، بِهَذَا الْإِسْنَادِ تَحْوَةً. [المعجم: ٢٩٧٢].

[٩٧١] ١٢٣ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا **يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ** **الْحَارِثِيُّ** وَ**صَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ** **بْنُ وَرْدَانَ**، قَالَا: حَدَّثَنَا **يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ** حَدَّثَنَا **حَالِدُ الْحَدَّاءُ**، عَنْ **أَبِي مُعْشَرٍ**، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ**، عَنْ **عُقَيْمَةَ**، عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لِيَلْبِسِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى**، ثُمَّ **الَّذِينَ يَلُونَهُمْ** - ثَلَاثًا **وَأَيَّاكُمْ وَهَيْئَاتِ الْأَسْوَاقِ**». [محمد: ٢٢٧٣]

الفارسي يجوز أن يكون النهى مصدرًا كالمهدى، وأن يكون جمعًا كالظلم قال: ولنهى هي اللغة معه: اثبات والحبس، ومنه لنهى والنهى بكسر نون وفتحها - والنهية^(١): لتمكن الذي ينتهي إليه الماء فيستنقع. قال الواحدي: فرجع القولان في شقاق النهاية إلى قول واحد، وهو الحبس، فالنهية هي التي تنهى وتحبس عن التبعث، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ثم لذين يلودهم» معناه: الذين يعرفون منهم في هذا الوصف قوله: (بمسح منكبتا) أي: يسوي ساكني في الصفوف ويعتد فيهما.

في هذا الحديث تسمية الأفضل فالأفضل إلى الإمام؛ لأنه أولى بالإكرام، ولأنه ربما احتاج الإمام إلى استخلاف، فيكون هو أولى - ولأنه يتفضل لتبسيه لإمام على السهو له لا يتعظن له غيره، وليصبرا صفة لصلاة ويحفظوه وينقلوها ويعلموها الناس، وليقتدي بأفعالهم من ورعهم.

ولا يختص هذا التقديم للصلاة، بل السنة أن يقدم أهل الفضل في كل مجتمع إلى الإمام وكبير المجلس، كمجلس نعم والقضاء ولذكر والمشورة ومواقف القتال وإمامة الصلاة والتدريس وإفتاء وسماع الحديث ونحوها، ويكون لئلا على مراتبهم في تعلم والدين والعقل والشرف والشرف والكفاءة في ذلك الباب، والأحاديث الصحيحة متعاضدة على ذلك.

وفيه تسوية المصغوف، واعتناء الإمام بها والحث عليها، والله أعلم.

قوله ﷺ: «وأيّاكم وهىئات الأسواق» هي بفتح الهاء وسكن الياء وبالشين المعجمة أي: حثاطها والمزعة والخصومات وارتداد الأصوات وللعظ والعتر التي فيها.

قوله: (حدثني خالد الحداء، عن أبي معشر) سمى أبي معشر زيد بن غليب التميمي لحطبي الكوفي

(١) في (ص) و(هـ) نهية رخر خطأ، ولعلبت مرفق ج في نسخة أخرى، تسوية لأبي علي فارسي. (٢٩٧/٣) وغيره.

[٩٧٥] ١٢٤ - (٤٣٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ نَسْرٍ؛ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سُوءُوا صُفُوفَكُمْ؛ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ». [أحمد ١٢٨١٣، وسخري ٧٢٣].

[٩٧٦] ١٢٥ - (٤٣٤) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتِمُّوا الصُّفُوفَ - فَإِنِّي لَأَرَاكُمْ تَخْلِفُ ظَهْرِي». [أحمد ١١٠١١، وسخري ٧١٨].

[٩٧٧] ١٢٦ - (٤٣٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمْدَانَ بْنِ مِثْبَعٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: «أَتِمُّوا الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ». [أحمد ١٨١٥٧، وسخري ٧٢٣، وأبو داود ١٨١٥٧].

[٩٧٨] ١٢٧ - (٤٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ نَسْرٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْحَكَمِ الْعَطْفَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ الثَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «التَّسْوُؤُ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَحْالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ». [أحمد ١٨١٤١، وسخري ٧١٧].

قوله (حدثنا محمد بن مثنى وابن ناسر؛ قالا حدثنا محمد بن جعفر؛ حدثنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن أنس. قال وحدثنا شيبان بن قروخ؛ حدثنا عبد الوارث، عن عبد العزيز - وهو ابن صهيب - عن أنس رضي الله عنه) هذا الإسنادان بصريون.

قوله ﷺ: «إني أراكم تخلف ظهري» تقدم شرحه في الباب قبله.

قوله ﷺ: «أتموا الصف في الصلاة أي - سووه وعدلوه وترصوا فيه».

قوله ﷺ: «التسؤ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَحْالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ» فيل معناه: يمسحهم ويحولهم عن سوؤهم؛ لقوله ﷺ: «يجعل الله تعالى صورته صورة حمراء وقيل: يخبر صفاتها؛ والأظهر والله أعلم -

أن معناه: يوقع بينكم لعداوة والبغضاء وحتلاف مقبوس، كما يقال: تغبر وجهه أي يمسح وجهه».

[٩٧٩] ١٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَبِثَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا لِقْدَاحَ، حَتَّى رَأَى أَنَا قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا، فَقَامَ حَتَّى كَادَ يُكْبِرُ، فَرَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدْرُهُ مِنَ الصَّفِّ، فَقَالَ: «عِبَادَ اللَّهِ، لَتَسَوَّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ».

[أحمد ١٨٤١٠] [رواه ٩٧٨].

[٩٨٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. [أحمد ٩٧٨].

[٩٨١] ١٢٩ - (٤٣٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ، لَاسْتَهْمُوا،».

لي من وجهه كرامة لي وتغير قلبه علي؛ لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم، واختلاف لظواهر سبب لاختلاف البواطن^(١).

قوله: (يسوي صفوفنا حتى كأنما يسوي بها اللداح) القداح، بكسر القاف: هي خَسْبُ لَسْهِم حين تُنَحَّت وتُتْرَى، وحده: قُلْح، بكسر القاف. معناه: يبالغ في تسويتها حتى تصير كأنها بقوم بها السهم لشدة استوائها واعتدالها، والله أعلم.

قوله: (فقام حتى كاد يكبر، فرأى رجلاً بادياً صدره من الصف، فقال: «عباد الله، لتسَوَّنَّ صفوفكم» فيه الحديث على تسويتها.

وفيه جواز الكلام بين لإقامة والدخول في الصلاة، وهذا مذهب جمهير العلماء، ومنعه بعض العلماء، وبصواب لجواز، وسواء كان الكلام لمصلحة الصلاة أو لغيرها أو لا لمصلحة^(٢).

قوله ﷺ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا».

(١) في (ج): الموطأ.

(٢) في (ح): لمصلحة.

وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَوَيَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا. [مسند: ٧٢٢٦، والبخاري: ٦١٥].

[٩٨٢] ١٣٠ - (٤٣٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأْخَرًا فَقَالَ لَهُمْ: . . .

«اللَّيْلَةُ» هُوَ الْأَذَنُ، وَ(الْأَسْتَهْمُ): الْإِقْرَعُ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُمْ يُوَعِّمُونَ قَضِيئَةَ الْأَذَنِ وَقُدْرَتَهُ وَعَظِيمَ حَزَنِهِ، ثُمَّ لَمْ يَحْدُوا طَرِيقًا يَحْضُونَهُ بِهِ - لَصِيقُ الْوَقْتِ عَلَى أَذَانٍ بَعْدَ أَذَنٍ، أَوْ لِكَوْنِهِ لَا يُؤْذَنُ لِلْمَسْجِدِ إِلَّا وَاحِدٌ - لَافْتَرَعُو فِي تَحْصِيهِهِمْ - وَوَيَعْلَمُونَ مِنْ فَصِيلَةٍ بَصَفَ الْأَوَّلُ نَحْوَهُ سَقَى وَحَدَّوْا إِلَيْهِ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَضَاقَ عَنْهُمْ ثُمَّ لَمْ يَسْمَعْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ بِهِ، لَافْتَرَعُو عَلَيْهِ.

وفيه إثبات الفرعة في التحقير التي يردحم عنها وتشرع فيها.

قوله: «ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه» التهجير: لتبكير إلى الصلاة، أي صلاة كانت قال لهروري وغيره، وحصة الخليل - الجمعة^١، ولصوب المشهور الأول، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حثوا» فيه إحتشاح عظيم على حضور جماعة هذين الصلاتين، والفضل الكثير في ذلك، إحداهما من المشقة على النفس من تنغيص أو من نومها، وآخره، ولهذا كانت أثقل الصلاة على المتأقين.

وفي هذا الحديث تسمية لعشاء عتمة، وقد ثبت النهي عنه، وحديثه من وجهين.

أحدهما: أن هذه التسمية بيد المجوز، وأن ذلك النهي ليس للتحريم.

وشاني، وهو الأظهر - أن استعمال العتمة لمصلحة ونفي مفسدة؛ لأن الحرب كانت تستعمل لفظة العشاء في المغرب، ولو قال: لو يعلمون ما في العشاء والصبح، لأحمدوه على المغرب ففسد المعنى وهت المصطلح، فاستعمل العتمة التي يعرفونها ولا يشكون فيها، وقواعد الشرع متطهرة على احتيال آخف المفسدين لدفع أعظميهما.

قوله ﷺ: «ولو حثوا» هو يسكن لباء، وإنما ضبطته لأنني رأيت من الكبار من صحفه

(١) كذا قال مصنف رحمه الله تعالى في «غريب» (هجر) وغيره أن حسن جمعه بمعنى تبكير في صلاة، كما

ذكر مصنف أولاً

«تَقَدَّمُوا فَاتَّبَعُوا بِي، وَلِيَأْتُمْ بِكُمْ مَن بَعْدَكُمْ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخَّرَهُمُ اللَّهُ».

[حد ٤٢، ١١]

[٩٨٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَدَى رِجْلِي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ:

حَدَّثَنَا يَشْرُبُ بْنُ مَنصُورٍ، عَنِ الْجَرِيرِيِّ، عَنْ أَبِي نَصْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا فِي مَوْخِرٍ لِمَسْجِدٍ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ. ر ١٩٨٧.

[٩٨٤] [١٣١ - (٤٣٩)] حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ الْوَأَسِطِيُّ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا

عَمْرُو بْنُ أَهَيْمٍ بَقَطْنِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خَلَّاسٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ لَيْثٍ ﷺ قَالَ: «لَوْ تَعْلَمُونَ - أَوْ - يَعْلَمُونَ - مَا فِي الصَّفِّ الْمَقْدَمِ، لَكَانَتْ قُرْعَةً» وَقَالَ بَيْنَ حَرْبٍ: «الصَّفِّ الْأَوَّلِ، مَا تَكَانَتْ إِلَّا قُرْعَةً». ر ٩٨١.

[٩٨٥] [١٣٢ - (٤٤٠)] حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ شُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوْلَاهَا» [حد ١٨٢٧٨].

قوله: «تَقَدَّمُوا فَاتَّبَعُوا بِي، وَلِيَأْتُمْ بِكُمْ مَن بَعْدَكُمْ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخَّرَهُمُ اللَّهُ» معنى «وَلِيَأْتُمْ بِكُمْ مَن بَعْدَكُمْ» أي: يَتَقَدَّمُوا بِي مُسْتَلْبِينَ عَلَى أَعْمَالِي بِأَعْيُنِكُمْ، ففِيهِ جَوَازُ اعْتِمَادِ الْحَامِومِ فِي مِثْلِهِ لِإِمَامٍ الَّذِي لَا يَوَاحُ وَلَا يَسْمَعُهُ عَلَى مِثْلِهِ عَنْهُ أَوْ صِفَتْ قَدَاتِهِ يَوَاحُ مِثْلَهُ بِإِمَامٍ.

وقوله ﷺ: «لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ» أي: عَنْ الصُّفُوفِ الْأَوَّلِ حَتَّى يُؤَخَّرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ رَحْمَتِهِ أَوْ عَظِيمِ فَضْلِهِ وَرَفِيعِ لَمَنَزَلَةٍ وَعَنِ الْعِلْمِ وَتَحْوِي ذَلِكَ.

قوله (قَتَادَةَ عَنْ خَلَّاسٍ) هُوَ بِكَسْرِ الْحَاءِ لِمَعْجَمَةٍ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ وَدَالِسَيْنِ الْمِهْمَلَةِ

قوله ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا

أَوْلَاهَا»

أَمِ الصُّفُوفِ الرِّجَالِ» فَهِيَ عَلَى عَمُومِهَا، فَخَيْرُهَا أَوْلَاهَا أَبْدَأُ وَشَرُّهَا آخِرُهَا أَبْدَأُ. وَأَمَّا «الصُّفُوفِ لِنِسَاءٍ» فَلَمَّا ذُكِرَ بِالحديثِ صُفُوفُ النِّسَاءِ لِمَوَاتِي يَصْلِيْنَ مَعَ الرِّجَالِ، وَأَمَّا إِذَا صَنَّفَ بِمُتَمَيِّزَاتٍ لَا مَعَ الرِّجَالِ، فَهِنَّ كَالرِّجَالِ خَيْرُ صُفُوفِهِنَّ أَوْلَاهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا.

[٩٨٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَغْيِي الدَّرَاوَرْدِيُّ - عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ: (الطبري: ٩٨٥).

والمراد بشر الصفوف في الرجال والنساء أقلها ثوباً وفصلاً، وأبعداً من مطلوب الشَّرع، وخيرها بعكسه. وإنما فصل آخر صفوف النساء بعد ضربات مع الرجال لتعدهن من محاطة الرجال ورقبتهم وتعلق القلب بهم عند رؤية حركاتهم وسماخ كلامهم وبحو ذلك، ودم أول صفوفهن لعكس ذلك، والله أعلم.

وعدم أن الصف الأول الممدوخ الذي قد وردت الأحاديث بفضله والحث عليه هو الصف الذي يلي الإمام، سواء جاء صاحبه متقدماً أو متأخراً، وسواء تحبته مقصورة أو نحوها أم لا، هذا هو الصحيح الذي تقتضيه ظواهر الأحاديث وصرح به المحققون.

وقال طائفة من العلماء: الصف الأول هو المتصل من طرف المسجد إلى طرفه لا يتخلله مقصورة ونحوها، فإن تحلل الذي يلي الإمام شيء، فليس بأول، بل الأول ما لا يتخلله شيء وإن تأخر. وقيل: الصف الأول عبارة عن مجيء الإنسان إلى المسجد أولاً وإن صلى في صف متأخر. وهذا القولان غلط صريح، وإنما أذكره ومثله لأبيه على إطلاقه لئلا يُعثر به، والله أعلم.



٢٩ - [باب أمر النساء المصليات وراء الرجال ألا يرفعن رؤوسهن]

من السجود حتى يرفع الرجال

[٩٨٧] ١٣٣ - (٤٤١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَزِيمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ لِرَجَالٍ عَادِي أُزْرِهِمْ فِي أَعْتَقِهِمْ مِثْلَ الصَّبَايِ مِنْ ضَيْقِ الْأُزْرِ، حَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ قَوْلٌ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَرْفَعَ الرِّجَالُ. [المطبعة: ١٥٩٦٢، والمخطوطي: ٣٦٢].

باب أمر النساء المصليات وراء الرجال ألا يرفعن رؤوسهن

من السجود حتى يرفع الرجال

قوله: (رايت الرجال عادي أزورهم) معناه: عقدوه لصيقها لتلا ينكشف شيء من لعورة فقيه
لاحتياط في سكر العورة والتوثيق بحفظ الشرة.
وقوله: (يا معشر النساء، لا ترفعن رؤوسكم حتى يرفع الرجال) معناه: لتلا يقع بصر امرأة على
عورة رجل انكشف وشيء فليكن. والله أعلم.



٣٠ - [باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة،

وأنها لا تخرج مطيئة]

[٩٨٨] ١٣٤ (٤٤٢) حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَبْدِ وَرَّهِيرَ بْنِ حَرْبٍ، حَمِيصًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ

زُهَيْرٌ: حَدَّثَ سُلَيْمَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، سَمِعَ سَالِمًا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ،

قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ امْرَأَتَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا يَمْنَعُهَا» راجع ١٤٥٥٦، سنن أبي ٢٥٢٣٨.

[٩٨٩] ١٣٥ - (٥٠٠) حَدَّثَنِي خُرَّمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ

سَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يَقُولُ: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنْتُمْ إِلَيْهَا»

قَالَ: فَقَالَ بَلَّالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهُنَّ، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ فَسَبَّ سَبًّا شَدِيدًا، مَا

سَمِعْتُهُ سَبَّ مِثْلَهُ قَطُّ، وَقَالَ: أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهُنَّ! راجع ٢٩٨٨.

[٩٩٠] ١٣٦ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَابْنُ إِدْرِيسٍ، قَالَا:

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ

مَسَاجِدَ اللَّهِ». راجع ٢٦٥٥، واحد ي ٢٩١٠.

[٩٩١] ١٣٧ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ قَالَ سَمِعْتُ سَالِمًا

باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة،

وأنها لا تخرج مطيئة^(١)

قوله ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» هذا وشبهه من أحاديث الباب طهر في أنها لا تمنع المسجد، لكن بشروط ذكرها العلماء مأخوذة من الأحاديث، وهو ألا تكون مطيئة ولا متريئة ولا ذات خلا حل يسمع صوتها، ولا ثياب فحرة، ولا محتطة بالرجال، ولا شاة ونحوها ممن يفتن بها، وألا يكون في الطريق ما يخاف به مفسدة ونحوها

وهذا النهي عن منعهن من الخروج محمول على كراهة التفتيز إذا كانت المرأة ذات زوج أو سيد ووجدت الشروط المذكورة، فإذ لم يكن لها زوج ولا سيد، حُرِّمَ المنع إذا وجدت الشروط

(١) في (ج): مطيئة

يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتُكُمْ نِسَاءُكُمْ إِلَى الْمَسَاجِدِ، فَأَذِّنُوا لَهُنَّ». [حدود: ٦٣١٣، بحري: ٨٦٥]

[٩٩٢] ١٣٨ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ» فَقَالَ ابْنُ لُعَيْبٍ: اللَّهُ بِنِ عُمَرَ: لَا تَدْعُهُنَّ يَخْرُجْنَ فَيُحْجِدْنَهُ دَعْلًا.

قَالَ: قَرَّبَهُ ابْنُ عُمَرَ وَقَالَ: أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: لَا تَدْعُهُنَّ! [الحمد: ١٥١٦١، ر. م. ٩٩٥]

[٩٩٣] (٥٥٠) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرِمٍ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُوْنُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [ر. م. ٩٩٤]

[٩٩٤] ١٣٩ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَبْنُ زَيْعٍ: قَالَا: حَدَّثَنَا شَمَابَةُ حَدَّثَنِي وَزْعَةُ، عَنْ هَمْرٍو، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّنُّوْا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ» فَقَالَ ابْنُ لُحَيْبٍ: لَمْ يَقُلْ لَهُ وَاقِدٌ: إِذْ يَتَّخِذْنَهُ دَعْلًا، قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِهِ وَقَالَ: أَحَدَّثْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ: لَا! [الحمد: ١٥٠٠١، بحري: ٨٩٩]

[٩٩٥] ١٤٠ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا هَرَوْنُ بْنُ عَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّي: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ - يَغْنِي عَنْ أَبِي أَيُّوبَ - حَدَّثَنَا كَعْبُ بْنُ عُلْقَمَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ حُطُوطَهُنَّ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِذَا اسْتَأْذَنْتُكُمْ» فَقَالَ يَزِيدُ: وَاللَّهِ لَتَمْنَعُهُنَّ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: أَقُولُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ أَنْتَ لَتَمْنَعُهُنَّ! [الحمد: ١٥٦٤٥، ر. م. ٩٩٤]

قوله: (لَتَمْنَعُهُنَّ دَعْلًا) هو يفتح للدال ولغين المعجمة، وهو الفساد والحدع وسريته

قوله: (لَتَمْنَعُهُنَّ) أي: نهيه.

قوله: (فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ، نَسَبَهُ سَأَ سَيْئًا) وفي رواية: (فَرَسَهُ) وفي رواية: (فَضَرَبَ فِي صَدْرِهِ) فيه تعزير لمعترض على السنة والمعارض لها يراه. وفيه تعزير الوالد ولده وإن كان كبيراً

[٩٩٦] ١٤١ - (٤٤٣) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ زَيْنَبَ الثَّقَفِيَّةَ كَانَتْ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ الْعِشَاءَ، فَلَا تَطَيَّبِي تِلْكَ اللَّيْلَةَ» [مع ٩٩٧].

[٩٩٧] ١٤٢ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لَقِطًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍاءَ، عَنْ ثَمِينِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ الْمَسْجِدَ، فَلَا تَمْسُ طَيِّبًا» [مع ٩٩٨].

[٩٩٨] ١٤٣ - (٤٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالِ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قُرَّةٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بَحُورًا، فَلَا تَشْهَدْ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ». [مع ٩٩٩].

«استأذنوكم» وفي بعضها: «ستأذنكم» وهذا صاهر، والأول صحيح أيضاً، وعموم من معاملة المذكور طلبهم الخروج إلى مجلس الذكر.

قوله ﷺ: «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ الْعِشَاءَ، فَلَا تَطَيَّبِي تِلْكَ اللَّيْلَةَ» معناه: إذا أرادت شهوتها، أما من شهوتها ثم عادت إلى بيتها، فلا تمنع من تطيب بعد ذلك.

وكذا قوله ﷺ: «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ الْمَسْجِدَ، فَلَا تَمْسُ طَيِّبًا» معناه: إذا أرادت شهوته قوله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بَحُورًا، فَلَا تَشْهَدْ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ» فيه دليل على جواز قول الإنسان: العشاء الآخرة، وإن ما نقل عن الأصمعي أنه قال: من السُّحَر قول العامة: عشاء الآخرة، لأنه ليس لنا إلا عشاء واحدة، فلا توصف بالآخرة. فهذا ليقول بعد هذا الحديث، وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن جماعة من الصحابة وصفها بالعشاء الآخرة وألقبهم بهذه مشهورة في هذه الأبواب التي بعد هذا.

والبحور، بفتح الباء وتختفب المعناه.

[٩٩٩] ١٤٤ - (٤٤٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنِبٍ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بَلَالٍ - عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عُمَرَ بْنِتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَوْحَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ، لَمَنَعَهُنَّ الْمَسْجِدَ كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَالَ: فَقُلْتُ لِعُمَرَ. أَيْسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُنِعْنَ الْمَسْجِدَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. [حد ٢٤٦١٢].

والشعري ٢٤٦٩.

[١٠٠٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي الثَّقَفِيَّ - قَالَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح) قَالَ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ. كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسَادِ مِثْلَهُ. [حد ٢٩٩٩].

قولها - (لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء. لمنعهن المسجد) تعني من لزينة والطيب

وبخسني الثياب، والله أعلم.



٣١ - [باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين الجهر والاسرار

إذا خاف من الجهر مفسدة]

[١٠٠١] ١٤٥ - (٤٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَغَمْرُو الْأَقْدُ، جَمِيعًا عَنْ هُشَيْمٍ - قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ. حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ - أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُسَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَفِّتُ بِهَا﴾ ١٠٠٠. قَالَ: نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَرِّقٌ مَكَّةَ، فَكَانَ إِذْ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ سَبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ أُنْزِلَتْ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ فَيَسْمَعُ الْمُشْرِكُونَ قِرَاءَتَكَ ﷺ وَلَا تُخَفِّتُ بِهَا عَنْ أَصْحَابِكَ، أَسْمِعَهُمُ الْقُرْآنَ، وَلَا تَجْهَرُ ذَلِكَ لَجَهْرٍ ﷺ وَتَبْغِ بِهِ ذَلِكَ سَبِيلًا ﷺ يَقُولُ: بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْمُخَافَةِ ١ - ١٠٥ - ١٠٠٠ - ٤٧٦

[١٠٠٢] ١٤٦ - (٤٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ هُشَيْمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَفِّتُ بِهَا﴾ ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ٤٧٦ قَالَ: أُنْزِلَ هَذَا فِي الدُّعَاءِ

[١٠٠٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ (ح) - قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ وَوَكَيْعٌ (ح) قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ هُشَيْمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ٤٧٦

باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين الجهر والاسرار

إذا خاف من الجهر مفسدة

ذكر في السب حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وهو ظاهر في ترجمته له، وهو مراد مسلم يداخل هذا الحديث هو وذكر تفسير عائشة أن الآية نزلت في الدعاء، واختاره الطبري وغيره، لكن المختار الأظهر ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما، والله أعلم.

٣٢ - [باب الاستماع للقراءة]

[١٠٠٤] ١٤٧ - (٤٤٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ - عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ سَنَتَكَ﴾ [١٦] قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ، كَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ وَشَفَتَيْهِ، فَيُسْتَنَدُ عَلَيْهِ، فَكَانَ ذَلِكَ يُعَرِّفُ مِنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ سَنَتَكَ لِتُعْجَلَ بِهِ﴾ [١٦] أَيْ: أَخْلَصَهُ ﴿رَبِّ عَيْنَ جَمْعٍ وَفَرَقَةٍ﴾ [١٧] إِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِي صَدْرِكَ وَقُرْآنَهُ، فَتَقْرُؤُهُ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ قُرْآنًا﴾

باب الاستماع للقراءة

فيه حديث ابن عباس ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ سَنَتَكَ﴾ إلى آخره.

قوله (كان النبي ﷺ إذا نزل عليه الوحي، كان مما يحرك به لسانه) إنما كرر لفظة (كان) لطول الكلام؛ وقد قال لعنه: إذ صار الكلام جازت إعادة البقعة ونحوه، كقوله تعالى ﴿لَيُعَذِّبَنَّ اللَّهُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [٣٥] فَأَعَادَ ﴿أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ لطول كلام، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [٨٩] وقد سبق بيّن هذه المسألة مبسوطاً في أول كتاب الإيمان.

وقوله (كان مما يحرك به لسانه وشفتيه) معناه: كان كثيراً ما يفعل ذلك، وقيل معناه: هذا شأنه ودأبه.

قوله عز وجل: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ سَنَتَكَ﴾ [البقرة: ١٨] أي: قرأه جبريل عليه السلام، ففيه إضافة ما يكون عن أمر الله تعالى إليه.

قوله: (فيستند عليه) وفي رواية لأخرى: (يعالج من التزيل شدة) سبب الشدة هبة أمك ومجاء به، ونزل الوحي؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُ عَنِ الْقَوْلِ﴾ [المرس: ٥] والمخالحة: المخالطة للنبي والمشفقة في تحصيله.

[القبالة: ١٨] قَالَ: أَنْزَلْنَاهُ فَاسْتَمِعْ لَهُ ﴿يَا عَيْشَ بْنَ أَبِي عُبَيْدٍ﴾ [قبالة: ١٩] أَنْ تُبَيِّنَهُ بِسَائِرِكَ، فَكَانَ إِذَا أَكَاةُ جَبْرِيلَ أَطْرَقَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَرَأَهُ كَمَا وَعَدَهُ اللَّهُ. [بخاري: ٤٩٢٩، روي: ١٠١٥].

[١٠٠٥] ١٤٨ - (٧٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَبِيرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ سَائِرَكَ لِتَجْعَلَ بِهِ﴾ [القبالة: ١٦] قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَارِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ مَسَّةً، كَانَ يَحْرُكُ شَفَتَيْهِ، فَقَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنْ أُحَرِّكُهُمَا كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُهُمَا، فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنْ أُحَرِّكُهُمَا كَمَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكْتُ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُكَلِّمَ بِهِ﴾ [القبالة: ١٧] قَالَ: جَمَعَهُ فِي صَدْرِكَ، ثُمَّ تَقَرَّؤُهُ. ﴿فَإِذَا قَرَأَهُ فَاسْمِعْ قُرْآنَكَ﴾ [قبالة: ١٨] قَالَ: فَاسْتَمِعْ وَأَنْصِتْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ جَبْرِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِيلُ، قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا أَقْرَأَهُ [أحمد: ٣٦٩١، بخاري: ١٧٥٧].

عائشة. وقد رأيته ينزل عليه في اليوم الشديد لبرد، فيقصم عنه وإن جيبته ليتقطب شرفاً^(١).

قوله (فاستمع له وأنصت) لا استمع. الإصغاء له، والإنصات. السكوت. فقد استمع ولا أنصت؛ فلهذا جمع بينهما، كما قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. قوله الأزهري: يقال: أنصت وأنصت وطمصت^(٢) ثلاث لغات، أفصحهن أنصت، وبها جاء القرآن. لتعزيز



(١) أخرجه البخاري ٧. وهو في مسند أحمد: ٢٦١٩٨

(٢) تهذيب اللغة: (١٠٩/ ١٢٢)

٣٣ - [باب الجهر بالقراءة في الصبح،

والقراءة على الجن]

[١٠٠٦] ١٤٩ - (٤٤٩) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنَةَ، عَنْ أَبِي يَسْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْجِنِّ، وَمَا رَأَاهُمْ؛ انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقٍ عُكَاظٍ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ، فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟

باب الجهر بالقراءة في الصبح،

والقراءة على الجن

قوله: (سوق عكاظ) هو بصم لعين وبالبضه لمعجمة، يُصَرَفُ وَلَا يُصَرَفُ والسوق تؤث وتذكر، لغتان، قيل: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَقِيمَ الدَّاسِي فِيهَا عَلَى شَوْقِهِمْ.

قوله (عن ابن عباس قال) ما قرأ رسول الله ﷺ على الجن، وما رآهم) وذكر بعده حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «أنا نبي داعي الجن، فذهبت معه، فقرأت عليهم القرآن».

قال العلماء: هم قصيذون؛ فحديث ابن عباس في أول الأمر وأول النبوة حين أتوا فسمعوا قراءة ﴿قُلْ أُوْحِي﴾ وختلف المفسرون هل علم النبي ﷺ حال استماعهم حال استماعهم بوحى أوحى إليه أم لم يعلم بهم لا بعد ذلك؟ وأما حديث ابن مسعود ﷺ فقصيدة أخرى جرت بعد ذلك بزمنه، والله أعلم بقدره؛ وكان^(١) بعد اشتداد الإسلام.

قوله: (وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء، وأرسلت الشهب عليهم) ظاهره هذا الكلام أن هذا حدث بعد نبوة نبي ﷺ ولم يكن قبله، ولهذا أنكرته لشبهه وارتعت له وضربو مشارق لأرض ومغربها ليعرفوا خبره، ولهذا كنت الكهنة قشية في العرب حتى قطع بين الشياطين وبين صعود السماء واستراق السمع، كما أخبر الله تعالى عنهم أنهم قالوا: ﴿وَأَنْتَ نَبِيٌّ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ﴾ فَبَدَّلَتْ خَرَّتْ مَوْبِقًا وَنَهَبًا ﷻ وَأَنْ كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِّلشَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ أَكَّانَ يَحْمِلُ لَهَا شَهَابًا ثُمَّ يُنَادِي بِهَا وَهُوَ كَافٍ وَقَدْ

(١) في (خ): وكانه.

قَالُوا: جِبْرَ بَيْتِكَ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُزِيدَتْ غَمِيمًا الشُّهُبُ، قَالُوا: مَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ شَيْءٍ حَدَّثَ، فَأَصْبَرُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبَهَا، فَانْظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي خَالَ بَيْتَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ. فَانْظُرُوا يَضْرِبُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبَهَا، فَمَرَّ النَّفَرُ الَّذِينَ أَخَذُوا نَحْوَهَا مَةً - وَهُوَ يَنْخُلُ - غَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُنْكَطٍ

حاجت أشعار العرب باستعرابهم ربيهم؛ لكونهم لم يعهدوه قبل النبوة، وكان ربيهم من دلائل النبوة.

وقال جماعة من العلماء من أن الشَّيْءَ مِنْهُ كَذِبُ الدُّبِّ، وهو قول أبي عباس وأبي هري وغيرهما، وقد جاء ذلك في أشعار العرب، وروى فيه ابن عباس حديثاً؛ قيل للزهري: لقد قال الله تعالى: ﴿لَمَّا سَمِعَ النَّارُ لَهْجَهُمْ وَهُمْ عَلَى شُكٍّ مِمَّا دَخَلُوا فِيهِ سَكَتَ آلُ آدَمَ وَتُوبُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ وَهُوَ فَضَّلَ الْبَارِئِينَ﴾ فقد كانت لشهب قبيلة، فعُلِّقَ أمرها وكثرت حين بعث نبي الله ﷺ.

وقال المفسرون بحو هذا، وذكر أن الرمي بها وحرقة السماء كانت موحدة قبل نبوة ومعلومة، ولكن لما كانت تقع عند حدوث أمر عظيم، من عذاب ينزل بأهل الأرض أو يرسل رسول إليهم، وعليه تأولو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمِعُ أَشْرَؤَ بَشَرٍ فِي الْآيَةِ أَمْ رَدَّ يَوْمَ رَجَعَتْ رَأْسُهُ﴾، من ١٠ - وقيل كانت لشهب قبل مريئة ومعلومة، لكن رجعت لشمياطين وإحراقهم بها لم يكن إلا بعد نبوة نبي محمد ﷺ.

واختلفوا في إعراب قوله تعالى: ﴿تُحْمَلُهُمُ إِلَىٰ شُكٍّ﴾ ست ٥ وفي معناه "فحين" هو مصدر، فتكون لكونه هي لرحمة محروقة شهب لا بأنفسه. وقيل، هو اسم، فتكون هي بأنفسها التي يُرجم بها، ويكون (رجوم) جمع رجم، يفتح التاء.

قوله (أصبروا مشارق الأرض ومعاربها) معناه سبوا فيها كلها؛ ومنه قوله ﷺ: "لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين من عورتها"١٢ يتحدثان؛ فإن الله تعالى يمقت على ذلك.

(فمر النفر الذين أخذوا نحوها وهو نخل) هكذا وقع في "مسند" (بنخل) بالحاء اسمعجة، وصوته "بنخلة"، وهو موضع معروف هناك، كذا جاء صوته في "صحيح البخاري" ويحتمل أنه يقال فيه: نخل ونخلة.

(١) أخرجه مسلم، ٥٨١٩، وهو في التفسير: ١٨٨٤.

(٢) في (ص) (والماء) عورتها. وبحديث أخرجه أبو زرعة ٦٥، وأحمد ١١٣١٠ من حديث أبي سعيد بخاري.

وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ سَمِعُوا لَهُ، وَقَالُوا: هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ، فَرَجَعُوا إِلَى قُورَيْشِهِمْ فَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا، إِنْ سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا، يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ، فَدَمَتْ بِهِ وَلَوْ تَشْرِكُ بِرَبِّنَا أَحَدًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْمَعُ غَرٌّ مِنَ الْحَيِّ﴾ [ص: ١١، الاحد: ٢٢٧١، وحاري: ١٧٧٧]

وأما (تهمة) فبكسر التاء، وهو اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز، وصكته من تهامة. قال ابن فارس في «المحمل»: سميت تهامة من التهم، بفتح التاء والهاء، وهو شدة لحرٍّ ويؤكد السريح^(١). وقال صاحب «المطالع»: سميت بذلك لشعير هوائها، بقدر تهم الدهن، إذا تغير^(٢) وذكر الحارثي أنه يقال في أرض تهامة: تهائم^(٣).

قوله (وهو يصلي بأصحابه صلاة الصبح) فلما سمعوا القرآن قالوا هذا الذي حال بين وبين السماء) به الجهر بالقراءة في الصباح وفيه إثبات صلاة الجمعة، وأنها مشروعة في السفر، وأنها كانت مشروعة من أول النبوة.

قال الإمام أبو عبد الله سمري: ظاهر الحديث أنهم آمنوا عند سماع القرآن، ولا بد لمن آمن عند سماعه أن يعلم حقيقة الإعجاز وشروط المعجزة، وبعد ذلك يقع له العلم بصدق الرسول، فيكون الجح عديمًا ذلك، أو عيى، من كتب الرسل لمقتدئين ما دلهم على أنه^(٤) هو النبي الصادق المبشر به. واتفق العلماء على أن الجح يعدون في الآخرة على المعاصي، قال الله تعالى: ﴿لَا تُلَاقُوا جَهَنَّمَ مِنْ كَيْفِهِ وَالَّذِينَ لَبِثُوا لَبِثًا﴾ [هود: ٦٤].

واحتنفوا في آب مؤمنهم ومطيعهم هل يدخل الجنة ويتعم فيها ثواباً ومجازاة له على صاعته؟ أم لا يدخلوها بل يكون ثوابهم أن ينحوا من النار بقدر ما كانوا ثواباً كذاهم؟ وهذا مذهب ليت بن أبي مسلم وجماعة، ولصحيح أنهم يدخلونها ويتعمون فيها بالأكل والشرب وغيرهم، وهذا قول الحنفين البصريين والشافعية وهذا بن أنس وابن أبي ليلى وغيرهم.

(١) «معجم اللغة» (١٥١/١)

(٢) «معجم لأثر» (٢٤/٢)

(٣) «الأمكنة» ص ١٦٨

(٤) في (ص) فيكون من كتب الرسل لمقتدئين فيهم على أنه... وفي (هـ) فيكون من كتب الرسل

من كتب الرسل المقتدئين إليهم... المعجزة، والمثبت موافق لما في «المعجم»: (١٥١/٢)

[١٠٠٧] ١٥٠ - (٤٥٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَدَمٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَمْقَمَةَ: هَلْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ قَالَ: فَقَالَ عَمْقَمَةُ: أَنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ فَقُتِلَ، هَلْ شَهِدَ أَحَدٌ مَبْنُوكُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَفَقَدْتُهُ، فَالْتَفَفْنَا فِي الْأَوْدِيَةِ وَالشَّعَابِ، فَقُلْنَا: اسْتَطِيرَ، أَوْ اغْتِيلَ. قَالَ: فَبَشَّرْنَا لَيْلَةَ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا هُوَ جَدٌّ مِنْ قَبْلِ جِرَاءٍ، قَاتٍ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَدْنَاكَ، فَظَلَمْنَاكَ فَلَمْ نَجِدْكَ، فَبَشَّرْنَا لَيْلَةَ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ، فَقَالَ: «أَتَأْنِي دَاعِي الْجِنِّ، قَدْ هَمَّتُ مَعَهُ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ» قَاتٍ: فَانْطَلَقَ بِنَا فَأَرَانَا أَثَارَهُمْ وَآثَرَ نِيرَانِهِمْ. وَسَأَلُوهُ الرَّدَّ، فَقَالَ: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَفْعُ فِي أَيْدِيكُمْ، أَوْ قَرَر

قوله: (سألت ابن مسعود: هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا) هذا صريح في إبطال الحديث المروي في «سنن أبي داود» وغيره^(١) المذكور فيه الوصوف بالنبذ، وخصوصاً بن مسعود معه ﷺ ليلة الجن، فإن هذا الحديث صحيح، وحديث سيده ضعيف يتناقض المحدثين، ومدركه على أبي زيد^(٢) مولى عمرو بن حُرَيْث، وهو مجهول.

قوله (استطير، أو اغتيل) معنى (استطير) صارت له الجن، ومعنى (اغتيل) قُتِلَ سِرّاً والغيلة - بكسر الغين - هي القتل في خفية.

قال الدارقطني: انتهى حديث ابن مسعود عند قوله: (فأرانا آثارهم وآثر نيرانهم) وما بعده من قول الشعبي، كما رواه أصحاب دود - الراوي عن الشعبي - بن عتبة^(٣) وابن زريق وابن أبي زائدة وابن دريس وغيرهم هكذا قاله الدارقطني^(٤) وغيره ومعنى قوله أنه من كلام الشعبي أنه ليس سروب عن ابن مسعود بهذا الإسناد، ولا فاشعبي لا يقول هذا بكلامه، ولا توقيف عن النبي ﷺ.

قوله: «لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه» قال بعض العلماء: هذا لمؤمنينهم، وأم غيرهم، فجاء في حديث آخر أن طعناهم ما لم يذكر اسم الله عليه^(٥).

(١) أبودود: ٨٤، والترمذي: ٨٨، وابن ماجه: ٣٨٤، وأحمد: ٣٨٩.

(٢) في (ص) و(هـ) على زيد. وفي رواية عند أبي دود: عن أبي زيد أبو زيد.

(٣) في (ص) و(هـ) بن عتبة وهو خطأ.

(٤) في (ل) ابن مسعود وسبع: ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٥) روى هذا في عند الحديث ذاته أبو داود، الترمذي: ٣٥٤٠، وروى في بعض الأحاديث الصمد.

مَا يَكُونُ لِحَمَاءٍ وَكُلُّ بَعْرَةٍ عُلْفٌ لِذَوَابِكُمْ» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا تُسْتَنْجَوُ بِهِمَا؛ فَإِنَّهُمَا طَعَامٌ لِخَوَائِكُمْ». [بط ١٠٠٨]

[١٠٠٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ، بِهَذَا إِسْنَادٍ، إِلَى قَوْلِهِ: وَأَنَارَ نِيرَانِهِمْ. قَالَ الشَّعْبِيُّ وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، وَكَتُبُوا مِنْ جِرِّ الْجَزِيرَةِ، إِلَى أَخِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ، مُفَضَّلًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ، (العمد ١٤٩٤).

[١٠٠٩] ١٥١ (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِلَى قَوْلِهِ: وَنَارَ نِيرَانِهِمْ. وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. [بط ١٠٠٨]

[١٠١٠] ١٥٢ (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمْ أَكُنْ لَيْلَةَ الْجَنِّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَهُ. [بط ١٠٠٨]

[١٠١١] ١٥٣ (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرُمِيُّ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَدٍ، عَنْ مَسْعُورٍ، عَنْ مَعْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَأَلْتُ مَسْرُوقًا مَنِ ذَا النَّبِيِّ ﷺ بِالْجَنِّ لَيْلَةَ سَتَمَعُوا الْقُرْآنَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبُوكَ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ - نَهَ أَذَنَهُ بِهِمْ شَجَرَةٌ. [بخاري ٣٨٥٩]

قوله (وددت أني كنت معه) فيه الحرص على مصاحبة أهل القصر في أسفارهم ومهماتهم ومشاهدتهم ومجالستهم مطلقاً والتألف معهم في وقت ذلك.

قوله: (أدبت بهم شجرة) هذا دليل على أن الله تعالى يجعل في كل شيء من اجساد تمييزاً، وبطريقه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا لَذَّةٌ لِّمَنْ يَّهْتَدِ مِنْ خَلْقِهِ أَتَىٰهُ﴾ [البقرة ٧٤] وقوله تعالى ﴿وَمِنْ شَرِّهِ لَا يَصِيحُّ تَحِيَّةً وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُ لَسَانَهُمْ﴾ [البقرة ١٤١] وقوله ﷺ: «إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم عليَّ»^(١) وحديث شجرتين

(١) "حرجه مسلم ٥٩٣٩ من حديث حابر بن مسعدة روى وهو في (العمد ٢٠٨٩٨).

بثني أئته ﷺ، وقد ذكره مسلم في آخر الكتاب^(١)، وحديث حبر الجذع^(٢)، وتسيح الصدم^(٣)،
وغير حجر موسى عليه السلام بثوبه^(٤)، وزجفان جبر^(٥) وأخذ^(٦)، والله أعلم

بثني أئته ﷺ

(١) رقم ٧٥١٨

(٢) أخرجه البخاري: ٩١٨ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ. وهو في مسند أحمد: ١٤١١٩.

(٣) أخرجه البخاري: ٣٥٧٩ من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ. وهو في مسند أحمد: ٤٣٩٣.

(٤) أخرجه البخاري: ٢٧٨، ومسلم: ٢٧١ من حديث أبي هريرة ﷺ. وهو في مسند أحمد: ٨١٧٣.

(٥) أخرجه مسلم: ٦٢٤٧ من حديث أبي هريرة ﷺ. وهو في مسند أحمد: ٩٤٣٠.

(٦) أخرجه البخاري: ٣٦٧٥ من حديث أبي بن ميثم ﷺ. وهو في مسند أحمد: ١٢١٠٦.

٣٤ - [باب القراءة في الظهر والعصر]

[١٠١٢] ١٥٤ - (٤٥١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ الْحَجَّاجِ - يَعْنِي الصَّوَّافَ - عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا، فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَيُسَمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَكَانَ يُطَوِّلُ الرَّكَعَةَ الْأُولَى مِنَ الظُّهْرِ وَيُقْصِرُ الثَّانِيَةَ، وَكَذَلِكَ فِي الصُّبْحِ أَحْمَدُ ٨ ١٩٢، وَشُعَيْبٌ، ٤١٠١٣.

[١٠١٣] ١٥٥ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ وَابْنُ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةً، وَيُسَمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَيَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. (أَحْمَدُ ٢٢٩٢٩، وَشُعَيْبٌ، ٢٧٧٦).

[١٠١٤] ١٥٦ - (٤٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعًا عَنْ هُشَيْمٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ، عَنْ

باب القراءة في الظهر والعصر

قوله في حديث أبي قتادة ؓ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَيُسَمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَيَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ).

وفي رواية أبي سعيد ؓ: (كَانَ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنَ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ قُلْ هُدًى لِّلنَّاسِ إِلَى سُبُلِ الْحَقِّ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قُلْ هُدًى لِّلنَّاسِ إِلَى سُبُلِ الْحَقِّ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قُلْ هُدًى لِّلنَّاسِ إِلَى سُبُلِ الْحَقِّ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قُلْ هُدًى لِّلنَّاسِ إِلَى سُبُلِ الْحَقِّ).

وهي حديث سعد: (أَرَكْتُ فِي الْأُولَيَيْنِ، وَأَحَدَ فِي الْآخِرَتَيْنِ)

وهي حديث أبي سعيد الآخر قال: (لَقَدْ كَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ تَقَامُ بِمِثْلِهَا الْذَاهِبُ إِلَى لِقَاحِ مِقْطَعِي حَاجَتِهِ لَمْ يَتَوَضَّأْ لَمْ يَأْتِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى، مِمَّا يَطْوِلُهَا).

أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَ: كُنَّا نَحْزِرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَمَهُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ قِرَاءَةِ ﴿الْمُرُ ①﴾ تَبَرُّكُ السَّجْدَةِ، وَحَزَرْنَا قِيَمَهُ فِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ التَّصْفِي مِنْ ذَلِكَ، وَحَزَرْنَا قِيَمَهُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ قِيَامِهِ فِي

نَمَام. وَأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسْمَعُ بَكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَنْجُوهُ فِي صَلَاتِي مَخَافَةَ أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ» ②

قَالَ الْعَلَمَاءُ: كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَخْتَلِفُ فِي الإِطَالَةِ وَالتَّخْفِيفِ بِإِخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ، فَإِذَا كَانَ الْمَأْمُومُونَ يَتَوَيَّرُونَ التَّصَوُّبَ وَلَا شُغْلَ هَدَاكَ لَهُ وَلَا سَهْمَ طَوَّلٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ خَفَّفَ، وَقَدْ يَرِيدُ الإِصْلَاحَ ثُمَّ نَعُوضُ مَا يَفْتَضِي التَّخْفِيفَ، كَبَكَاءِ الصَّبِيِّ وَنَحْوِهِ، وَيَصْنَعُ إِلَى هَذَا أَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فِي أَثْنَاءِ الْمَوْتِ فَيُخَفِّفُ، وَثَبِيلٌ: إِنَّمَا طَوَّلَ فِي بَعْضِ الْأَوَاقِطِ وَجَمْعُ الْأَقْلُ، وَخَفَّفَ فِي مُعْظَمِهَا، فَإِطَالَةُ لِبَدِ جَوْزِهِ، وَالتَّخْفِيفُ لِأَنَّهُ لَا مَضَى، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالتَّخْفِيفِ، وَقَالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مَنَافِرِينَ، فَأَيُّكُمْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ السَّقِيمَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ» ③. وَثَبِيلٌ: طَوَّلَ فِي وَقْتٍ وَخَفَّفَ فِي وَقْتٍ، لَيْسَ أَنْ لَقِيَ سَامِعًا زَادَ عَلَى الْفَتْحَةِ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ لَا شَرْطَ، بَلْ يَجُوزُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَإِنَّمَا الْمَشْتَرُطُ لِفَاتِحَةٍ، وَلِهَذَا أَثَبَتَ الرُّوَيْدُ عَلَيْهَا وَاخْتَصَفَ ④ فِيمَا رَأَى. وَعَنِ الْجَمَلَةِ السَّنَةِ التَّخْفِيفُ كَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَعْنَى الَّتِي بَيَّنَّهَا، وَإِنَّمَا طَوَّلَ فِي بَعْضِ الْأَوَاقِطِ لِتَحْقِيقِهِ نَفَاقَةً لِمَعْنَى، فَإِنَّ تَحْقِيقَ أَحَدِ انْتِفَاءِ الْعَلَّةِ طَوَّلَ.

قَوْلُهُ: (وَكُلٌّ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ) فِيهِ دَلِيلٌ لِمَا قَدْ أَصْحَابُنَا وَعِيَرُهُمْ أَنْ قَرَأَهُ سُبُوحَ تَصْوِيرَةٍ بِكَمَالِهِمْ، أَهْضَمُ مِنْ قَرَأَهُ قَدْرَهُ مِنْ صَرِيحَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَبَّ لِمَقَارِئِهِ أَنْ يَبْدَأَ مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ الْمُرْتَبِطِ وَيَقِفَ عَدَانِهَا الْمُرْتَبِطِ، وَقَدْ يَحْفَى الْإِرْتِدَادُ عَلَى أَكْثَرِ سَبَبٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنْهُمْ. فَكُلُّهُنَّ إِكْمَالُ السُّورَةِ لِيَحْزَرَ عَنِ الْوُقُوفِ دُونَ الْإِرْتِبَاطِ.

وَأَمَّا اخْتِلَافُ لِرَوَايَةِ فِي السُّورَةِ فِي الْآخِرِينَ، فَمِنْ سَبَبِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اخْتِلَافِ طُلُوعِ الصَّلَاةِ وَتَخْفِيفِهَا بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ.

① سَيَاقِي الْحَدِيثَانِ قَرِيبًا بِرَفْعِهِ: ١٠٥٣، ١٠٥٦.

② سَيَاقِي قَرِيبًا بِرَفْعِهِ: ١٠٤٤.

③ فِي (عَصِي) وَ(عَصِي) بِرَفْعِهِ.

الْأَخْرَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَفِي الْأَخْرَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو بَكْرٍ فِي رَوَاتِهِ **﴿آلَةَ﴾** تَبَيَّنَ وَقَالَ: قَدَرُ ثَلَاثِينَ آيَةً. (ماحد ١٠٩٨٦)

وقد اختلف العلماء في استحباب قراءه السورة في الأخيرين من لربعية والثالثة من المغرب، فبين بالاستحباب وعنده، وهذا قولان لشافعي، قال لشافعي ولو أدرك لمسبق الأخيرين، أتى بالسورة في الباقيتين عليه، لتلا تحنو صلاة من سورة.

وأما اختلاف قدر القراءة في الصلوات، فهو عند العلماء على ظاهره، قالوا: **«فلسنة»** ^(١) أن يقرأ في الضحى وظهر بطوال لمعصر، وتكون لصبح أطول، وفي العشاء وعصر بأوساطه، وفي المغرب يقصره قالوا: والحكمة في طالة لصبح وظهر أنهما في وقت عقدة باليوم آخر حين وفي القعدة، فيطوئهما ليسرركهما المتأخر بغدة ونحرهما، والعصر ليست كذلك، بل تعمل في وقت تعب أهل الأعمال، فحفظت عن ذلك، والمغرب صيفة لوقت، فاحتيج إلى زيادة تحفيها بذلك، ولحاجة الناس إلى عشاء صائبهم وصيفهم، ولعشاء في وقت غلبة النوم والتعب، ولكن وقتها واسع فأشبهت العصر، والله أعلم.

وقوله: (وكان يطوئ الركعة الأولى ويقصر الثانية) هذا مما اختلف العلماء في العمل بظاهره، وهما وجهان لأصحاب، أشهرهم عندهم. لا يطوئ، والحديث متأول عندهم على أنه قول بدعاء لا افتتاح وتعوذ، أو لسمع ^(٢) دخول بداخل في الصلاة ونحوه، لا في القراءة وإثاني: أنه يستحب تطويل القراءة في الأولى قصد، وهذا هو الصحيح المحذور المرفق لظاهر السنة.

ومن قال بقراءة السورة في الأخيرين تفقوا على أنها أحق منها في الأوليين. وحنف أصحاب في تطويل الثالثة على الرابعة، فإذا قلنا بتطويل الأولى على الثانية.

وفي هذه الأحاديث كلها دليل على أنه لا بد من قراءة الفاتحة في جميع الركعات، ولم يوجب أبو حنيفة في الأخيرين قراءة، من حيوة بين القراءة والتسبيح والشكوت، والمجهور على وجوب القراءة، وهو الصواب الحوافق للسنة الصحيحة.

وقوله: (وكان يسمع الآية أحياناً) هذا محمول على أنه أراد به بيد جوار الجهر في قراءة

(١) أي (ج) في سنة

(٢) أي (ج) أبو إسحاق

[١٠١٥، ١٥٧ - (٠٠٠)] حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْوَلِيدِ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّدَاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةً - أَوْ قَالَ: يَضْفُفُ ذَلِكَ - وَفِي الْعَصْرِ فِي لَرَكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ يَضْفُفُ ذَلِكَ. ر. ح. ١١٨١٢.

[١٠١٦، ١٥٨ - (٤٥٣)] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ شَكُّوا سَعْدًا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ...

الشرقية، وأن الإسراة ليس بشروط صحة الصلاة، بل هو سنة، ويُحتمل أن الجهر بالآية كان يحصل سبق الناس للاستغراق في التضرع، والله أعلم.

قوله: (أخبرنا هُشَيْمٌ، عن منصور، عن الوليد بن مسلم، عن أبي الصديق، عن أبي سعيد)

أم (منصور) فهو بن سماعة. وأم (الوليد بن مسلم) فليس هو الوليد بن مسلم الدمشقي أب لعبس الأموي مولاهم، الإمام الحليل المشهور المتأخر صاحب لأوزاعي، بل هو الوليد بن مسلم لعنبري لبصري أبو بشير الكوفي.

واسم (أبي الصديق) بكر بن عمرو، وقيل: ابن قيس الناحي، منسوب إلى ناحية قبيلة.

قوله: (كنا نحذر قيامه) هو بضم الزاي وكسر هاء، لغتان.

قوله: (الأولين) و(الآخرين) هو بياض من متدين تحت.

قوله: (فحذرنا قيامه قدر) **فأمر** (السجدة) يجوز جر (السجدة) على البدل، ونصبها بأعني، ورفعها خبر مبتدأ محذوف.

قوله (على قدر قيامه من الآخرين) كذا هو في معطى الأصول (من الآخرين) وفي بعضها: (في الآخرين) وهو معنى رواية (من).

قوله: (أن أهل الكوفة شكوا سعداً) هو سعد بن أبي وقاص (والكوفة) هي البصرة المعروفة، ودار الفضل ومحض الفضلاء، بناها عمر بن الخطاب **عليه السلام**، أعني: أمر نوابه ببنائها، هي والبصرة. قيل: سميت كوفة لاستمدارها، تقول العرب: رأيت كوفاً وكوفاً، لرمل مستدير. وقيل: لاجتماع الناس فيها، تقول العرب: تكوف الرمل إذا امتدار وزكت بعضه بعضاً. وقيل: لأن

فَذَكَرُوا مِنْ صَلَاتِهِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ، فَقَدِمَ عَلَيْهِ، فَذَكَرَ لَهُ مَا عَدُّوهُ بِهِ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَصْلِي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا خَرِمَ عَنْهَا، إِنِّي لَا أَرْكَدُ بِهِمْ فِي الْأَوَّلِينَ وَأُخْرَى فِي الْآخِرِينَ، فَقَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ أَبَا إِسْحَاقَ. [١٧٥٨] رطب [١١٧]

[١٧٥٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَبِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرِو، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أحمد [١٥٥٧] رطب [١٠٦].

[١٧٥٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا

وَكُنْ مَا كَانَ كَذَلِكَ سُمِّيَ كُوفَةً. قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ لِحِزْمِي وَغَيْرُهُ: وَيُقَالُ لِلْكُوفَةِ أَيْضاً: كُوفَانٌ، بِصَمِّ الْكَافِ^(١).

قوله: (فَذَكَرُوا مِنْ صَلَاتِهِ) أي: أنه لا يُحَسِّنُ الصَّلَاةَ.

قوله: (فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ) فيه أن الإمام إذا شُكِيَ إِلَيْهِ نُدْبُهُ نَحَثَ إِلَيْهِ وَاسْتَمْسَرَ عَنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِذَا خَفَ مَفْسَدَةً سَاسِمَةً فِي وَلَايَتِهِ وَوُقُوعَ فِتْنَةٍ، عَرَبُهُ فَبِهَذَا عَرَّلَهُ عُمَرُ ﷺ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُلٌّ وَلَمْ يَثْبُتْ مَا يَقْدَحُ فِي وَلَايَتِهِ وَأَهْلِيَّتِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ ابْنِ حَرِيرٍ» فِي حَدِيثٍ مَقْتَلٍ عُمَرُ ﷺ وَلِشُورَى أَنَّهُ عَمَرَ قَدْرَ أَنْ أَصَابَتْ الْإِمَارَةَ سَعْمًا هَذَاكَ، وَلَا يَسْتَعْنِ بِهِ أَهْلُكُمْ مَا أَمَرْنَا فَيَايَ لَمْ أَعُولُهُ مِنْ هَجَرٍ وَلَا خِيَانَةٍ^(٢).

قوله (لَا أَرْكَدُ بِهِمْ) هو يَفْضَحُ الْهَمزةَ وَكَسَرَ الرَّاءِ، أَي: لَا أَنْقُصُ

قوله: (إِنِّي لَا أَرْكَدُ بِهِمْ فِي الْأَوَّلِينَ) يعني: أَطْوِيهِمْ وَأَدِيمُهُمْ وَأَمْدُهُمْ، كَمَا قُلْنَا فِي رَوَايَةِ الْآخِرَى، مِنْ قَوْلِهِمْ: رَكَدَتِ السَّفِينُ وَالرَّيْحُ وَالْمَاءُ، إِذَا سَكَنَ وَمَكَّتَ.

وقوله: (وَأُخْرَى فِي الْآخِرِينَ) يعني: أَقْصَرُهُمْ عَنِ الْأَوَّلِينَ، لَا أَنَّهُ يُجَلُّ بِالْقِرَاءَةِ وَيُحَدِّثُهَا كُلُّهَا.

قوله: (ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ أَبَا إِسْحَاقَ) فيه مدحٌ لِرَجُلٍ الْجَلِيلِ فِي وَجْهِهِ إِذْ لَمْ يُحَفِّ عِنْدَهُ فِتْنَةٌ بِإِعْدَابٍ وَنَحْوِهِ، وَلَنْهَيْ عَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ حَيْفَ عَلَيْهِ الْفَسَةُ، وَقَدْ حَادَّ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ فِي «الصَّحِيحِ» لِلْأَوَّلِينَ، وَجَمَعَ لَعَلَّهُمْ بِهِمْ بِمَذْكُورَتِهِ، وَقَدْ أَوْضَحْتُهُمْ فِي كِتَابِ «الْأَذْكَارِ»^(٣) وَفِيهِ خُطَابُ الْمَرْجُلِ الْجَلِيلِ بِكُنْيَتِهِ هُوَذَا سَمِيحُهُ.

(١) لا يمكنه من ٨١٠

(٢) نبحري. ٣٧٠٠

(٣) باب المدح، ص ٢٩١ ٢٩٤

شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَزْزٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ قَالَ قَالَ عُمَرُ لِسَعْدٍ. قَدْ شَكَّوْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَمُتُ فِي الْأَوَّلِيِّ وَأَخِيفُ فِي الْأُخْرِيِّ، وَمَا أَلَوْا فَنَدَّيْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ، أَوْ: ذَاكَ ظَنِّي بِكَ. (أحمد ١٤٩١، مسند ٧٧٠)

[١٠١٩] ١٦٠ - (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشِيرٍ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ وَأَبِي عَزْزٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: فَقَالَ: تُعَلِّمُنِي الْأَعْرَابُ بِالصَّلَاةِ؟ [مسند: ١٠١٨].

[١٠٢٠] ١٦١ - (٤٥٤) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُسَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ - بِمَعْنَى ابْنِ مُسْلِمٍ - عَنْ سَعِيدٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - عَنْ غَصِيَّةِ بِنْتِ قَيْسٍ، عَنْ قُرْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: لَقَدْ كُنْتُ صَلَاةَ الظُّهْرِ تَقْدِمُ فَيَذْهَبُ الدَّاهِبُ إِلَى الْبَقِيعِ فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَأْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، مِمَّا يُطَوَّلُهَا. [مسند: ١١٠٦]

[١٠٢١] ١٦٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زَيْغَةَ قَالَ حَدَّثَنِي قُرْعَةُ قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ وَهُوَ مَكْتُورٌ عَلَيْهِ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ قُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ عَمَّا يَسْأَلُكَ هَؤُلَاءِ عَنْهُ، قُلْتُ: أَسْأَلُكَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي ذَاكَ مِنْ حَيْرٍ، فَأَعَدَّهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: كُنْتُ صَلَاةَ الظُّهْرِ تَقَامُ فَيَنْصَلِقُ أَحَدُنَا إِلَى الْبَقِيعِ فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَأْتِي أَهْلَهُ فَيَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى. [أحمد ١١٣٠٧، مطروك].

قوله (وما ألو ما اقتديت به من صلاة رسول الله ﷺ) (ألو) بالمد هي أوله وضمة للام، أي لا أقصُر في ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتُوكُمْ خَلَاةٌ﴾ [المر: ١١٨]، أي لا يقصرون في إفسادكم. قوله (حدثنا الوليد) يعني بن مسعم، هو صاحب لأور عي. قوله (عن قرعة) هو فتاح الزري وسكابها. قوله: (وهو مكثور عليه) أي: عنده ناس كثير ولا استفادة منه.

قوله - (أَسْأَلُكَ^(١) عن صلاة رسول الله ﷺ، فقال ما لك في ذلك من حير) معناه إنك لا تستطيع إلا أن تمشي؛ لطولها وكمال خشوعها، وإن تكلمت ذلك شق عليك ولم تحط به، فتكول قد علمت الشئ وتتركتها.

(١) في (خ) ألبانه.

٣٥ - [باب القراءة في الصبح]

[١٠٢٢] ١٦٣ - (٤٥٥) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَايِدٍ - وَتَفَارَتَا فِي لَفْظِهِ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عُبَادٍ بْنَ جَعْفَرٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَمَةَ بْنُ سُهَيْبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْعَدَنِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ الصُّبْحَ بِمَكَّةَ، فَاسْتَفْتَحَ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ، حَتَّى جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ - أَوْ: ذِكْرُ عِيسَى، مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ يَشْكُ، أَوْ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ - أَخَذَتِ النَّبِيُّ ﷺ سَعْلَةً، فَرَكَّعَ، وَعَبَّدَ اللَّهُ بِنِ السَّائِبِ حَاضِرٌ ذَلِكَ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: فَحَذَفَ فَرَكَّعَ.

وَفِي حَدِيثِهِ: وَعَبَّدَ اللَّهُ بِنِ عَمْرِو، وَلَمْ يَقُلْ: ابْنِ الْعَاصِ. (أحمد ١٥٣٩٤ و ١٥٣٩٥، وبيهري معلق من ٧٧٤/٤).

باب القراءة في الصبح

قوله (أحبرني أبو سلمة بن مهران وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العدني) قال الحافظ: قوله: (ابن العاص) غلط، والصواب حذفه، وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص لصحبه، بل هو عبد الله بن عمرو لحجازي، كذا ذكره لبخاري في «تاريخه»^(١) وبن أبي حنيفة^(٢) وخلافه من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين^(٣).

وأما (أبو سلمة) هذا فهو أبو سلمة بن سفيان بن عبد الأشهل المحزومي، ذكره الحاكم أبو أحمد فيمن لا يعرفه اسمه. وأما (العدني) فبالهاء الموحدة.

قوله: (أخذ النبي ﷺ سَعْلَةً) هي يفتح سين.

وفي هذا الحديث حوار قطع القراءة، والقراءة ببعض السورة، وهذا حائر بلا خلاف، ولا كراهة فيه إن كان المقصع للعدن، وإن لم يكن عنده فلا كراهة فيه أيضاً، ولكم خلاف الأولى، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقد قال مالك في رواية عنه، وإنه مشهور عنه كراهته.

(١) تاريخ كبير: (١٥٤/٥)

(٢) في «البحر والعميق»: (١١٧/٥)

(٣) وذكره مسلم أيضاً عن روايه عبد الرزاق

[١٠٢٣] ١٦٤ - (٤٥٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَجِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ يَسْرِ، عَنْ مَسْعَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ سَرِيحٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَتَعَسَّ﴾ [١٧٧]، [١٧٦] [١٧٥] [١٧٤] [١٧٣] [١٧٢] [١٧١] [١٧٠] [١٦٩] [١٦٨] [١٦٧] [١٦٦] [١٦٥] [١٦٤] [١٦٣] [١٦٢] [١٦١] [١٦٠] [١٥٩] [١٥٨] [١٥٧] [١٥٦] [١٥٥] [١٥٤] [١٥٣] [١٥٢] [١٥١] [١٥٠] [١٤٩] [١٤٨] [١٤٧] [١٤٦] [١٤٥] [١٤٤] [١٤٣] [١٤٢] [١٤١] [١٤٠] [١٣٩] [١٣٨] [١٣٧] [١٣٦] [١٣٥] [١٣٤] [١٣٣] [١٣٢] [١٣١] [١٣٠] [١٢٩] [١٢٨] [١٢٧] [١٢٦] [١٢٥] [١٢٤] [١٢٣] [١٢٢] [١٢١] [١٢٠] [١١٩] [١١٨] [١١٧] [١١٦] [١١٥] [١١٤] [١١٣] [١١٢] [١١١] [١١٠] [١٠٩] [١٠٨] [١٠٧] [١٠٦] [١٠٥] [١٠٤] [١٠٣] [١٠٢] [١٠١] [١٠٠] [٩٩] [٩٨] [٩٧] [٩٦] [٩٥] [٩٤] [٩٣] [٩٢] [٩١] [٩٠] [٨٩] [٨٨] [٨٧] [٨٦] [٨٥] [٨٤] [٨٣] [٨٢] [٨١] [٨٠] [٧٩] [٧٨] [٧٧] [٧٦] [٧٥] [٧٤] [٧٣] [٧٢] [٧١] [٧٠] [٦٩] [٦٨] [٦٧] [٦٦] [٦٥] [٦٤] [٦٣] [٦٢] [٦١] [٦٠] [٥٩] [٥٨] [٥٧] [٥٦] [٥٥] [٥٤] [٥٣] [٥٢] [٥١] [٥٠] [٤٩] [٤٨] [٤٧] [٤٦] [٤٥] [٤٤] [٤٣] [٤٢] [٤١] [٤٠] [٣٩] [٣٨] [٣٧] [٣٦] [٣٥] [٣٤] [٣٣] [٣٢] [٣١] [٣٠] [٢٩] [٢٨] [٢٧] [٢٦] [٢٥] [٢٤] [٢٣] [٢٢] [٢١] [٢٠] [١٩] [١٨] [١٧] [١٦] [١٥] [١٤] [١٣] [١٢] [١١] [١٠] [٩] [٨] [٧] [٦] [٥] [٤] [٣] [٢] [١] [٠]

[١٠٢٤] ١٦٥ - (٤٥٧) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَعْفَرِيُّ قُضَيْبُ بْنُ حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَدَّثَنِي وَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَتَعَسَّ﴾ [١٧٧]، [١٧٦] [١٧٥] [١٧٤] [١٧٣] [١٧٢] [١٧١] [١٧٠] [١٦٩] [١٦٨] [١٦٧] [١٦٦] [١٦٥] [١٦٤] [١٦٣] [١٦٢] [١٦١] [١٦٠] [١٥٩] [١٥٨] [١٥٧] [١٥٦] [١٥٥] [١٥٤] [١٥٣] [١٥٢] [١٥١] [١٥٠] [١٤٩] [١٤٨] [١٤٧] [١٤٦] [١٤٥] [١٤٤] [١٤٣] [١٤٢] [١٤١] [١٤٠] [١٣٩] [١٣٨] [١٣٧] [١٣٦] [١٣٥] [١٣٤] [١٣٣] [١٣٢] [١٣١] [١٣٠] [١٢٩] [١٢٨] [١٢٧] [١٢٦] [١٢٥] [١٢٤] [١٢٣] [١٢٢] [١٢١] [١٢٠] [١١٩] [١١٨] [١١٧] [١١٦] [١١٥] [١١٤] [١١٣] [١١٢] [١١١] [١١٠] [١٠٩] [١٠٨] [١٠٧] [١٠٦] [١٠٥] [١٠٤] [١٠٣] [١٠٢] [١٠١] [١٠٠] [٩٩] [٩٨] [٩٧] [٩٦] [٩٥] [٩٤] [٩٣] [٩٢] [٩١] [٩٠] [٨٩] [٨٨] [٨٧] [٨٦] [٨٥] [٨٤] [٨٣] [٨٢] [٨١] [٨٠] [٧٩] [٧٨] [٧٧] [٧٦] [٧٥] [٧٤] [٧٣] [٧٢] [٧١] [٧٠] [٦٩] [٦٨] [٦٧] [٦٦] [٦٥] [٦٤] [٦٣] [٦٢] [٦١] [٦٠] [٥٩] [٥٨] [٥٧] [٥٦] [٥٥] [٥٤] [٥٣] [٥٢] [٥١] [٥٠] [٤٩] [٤٨] [٤٧] [٤٦] [٤٥] [٤٤] [٤٣] [٤٢] [٤١] [٤٠] [٣٩] [٣٨] [٣٧] [٣٦] [٣٥] [٣٤] [٣٣] [٣٢] [٣١] [٣٠] [٢٩] [٢٨] [٢٧] [٢٦] [٢٥] [٢٤] [٢٣] [٢٢] [٢١] [٢٠] [١٩] [١٨] [١٧] [١٦] [١٥] [١٤] [١٣] [١٢] [١١] [١٠] [٩] [٨] [٧] [٦] [٥] [٤] [٣] [٢] [١] [٠]

[١٠٢٥] ١٦٦ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ وَابِئٍ عَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَتَعَسَّ﴾ [١٧٧]، [١٧٦] [١٧٥] [١٧٤] [١٧٣] [١٧٢] [١٧١] [١٧٠] [١٦٩] [١٦٨] [١٦٧] [١٦٦] [١٦٥] [١٦٤] [١٦٣] [١٦٢] [١٦١] [١٦٠] [١٥٩] [١٥٨] [١٥٧] [١٥٦] [١٥٥] [١٥٤] [١٥٣] [١٥٢] [١٥١] [١٥٠] [١٤٩] [١٤٨] [١٤٧] [١٤٦] [١٤٥] [١٤٤] [١٤٣] [١٤٢] [١٤١] [١٤٠] [١٣٩] [١٣٨] [١٣٧] [١٣٦] [١٣٥] [١٣٤] [١٣٣] [١٣٢] [١٣١] [١٣٠] [١٢٩] [١٢٨] [١٢٧] [١٢٦] [١٢٥] [١٢٤] [١٢٣] [١٢٢] [١٢١] [١٢٠] [١١٩] [١١٨] [١١٧] [١١٦] [١١٥] [١١٤] [١١٣] [١١٢] [١١١] [١١٠] [١٠٩] [١٠٨] [١٠٧] [١٠٦] [١٠٥] [١٠٤] [١٠٣] [١٠٢] [١٠١] [١٠٠] [٩٩] [٩٨] [٩٧] [٩٦] [٩٥] [٩٤] [٩٣] [٩٢] [٩١] [٩٠] [٨٩] [٨٨] [٨٧] [٨٦] [٨٥] [٨٤] [٨٣] [٨٢] [٨١] [٨٠] [٧٩] [٧٨] [٧٧] [٧٦] [٧٥] [٧٤] [٧٣] [٧٢] [٧١] [٧٠] [٦٩] [٦٨] [٦٧] [٦٦] [٦٥] [٦٤] [٦٣] [٦٢] [٦١] [٦٠] [٥٩] [٥٨] [٥٧] [٥٦] [٥٥] [٥٤] [٥٣] [٥٢] [٥١] [٥٠] [٤٩] [٤٨] [٤٧] [٤٦] [٤٥] [٤٤] [٤٣] [٤٢] [٤١] [٤٠] [٣٩] [٣٨] [٣٧] [٣٦] [٣٥] [٣٤] [٣٣] [٣٢] [٣١] [٣٠] [٢٩] [٢٨] [٢٧] [٢٦] [٢٥] [٢٤] [٢٣] [٢٢] [٢١] [٢٠] [١٩] [١٨] [١٧] [١٦] [١٥] [١٤] [١٣] [١٢] [١١] [١٠] [٩] [٨] [٧] [٦] [٥] [٤] [٣] [٢] [١] [٠]

قوله: (حدثني الوليد بن سريح) هو يفتح السين وكسر الراء.

قوله: «سمع لبي ﷺ يقرأ في الفجر» [١٧٧]، [١٧٦] [١٧٥] [١٧٤] [١٧٣] [١٧٢] [١٧١] [١٧٠] [١٦٩] [١٦٨] [١٦٧] [١٦٦] [١٦٥] [١٦٤] [١٦٣] [١٦٢] [١٦١] [١٦٠] [١٥٩] [١٥٨] [١٥٧] [١٥٦] [١٥٥] [١٥٤] [١٥٣] [١٥٢] [١٥١] [١٥٠] [١٤٩] [١٤٨] [١٤٧] [١٤٦] [١٤٥] [١٤٤] [١٤٣] [١٤٢] [١٤١] [١٤٠] [١٣٩] [١٣٨] [١٣٧] [١٣٦] [١٣٥] [١٣٤] [١٣٣] [١٣٢] [١٣١] [١٣٠] [١٢٩] [١٢٨] [١٢٧] [١٢٦] [١٢٥] [١٢٤] [١٢٣] [١٢٢] [١٢١] [١٢٠] [١١٩] [١١٨] [١١٧] [١١٦] [١١٥] [١١٤] [١١٣] [١١٢] [١١١] [١١٠] [١٠٩] [١٠٨] [١٠٧] [١٠٦] [١٠٥] [١٠٤] [١٠٣] [١٠٢] [١٠١] [١٠٠] [٩٩] [٩٨] [٩٧] [٩٦] [٩٥] [٩٤] [٩٣] [٩٢] [٩١] [٩٠] [٨٩] [٨٨] [٨٧] [٨٦] [٨٥] [٨٤] [٨٣] [٨٢] [٨١] [٨٠] [٧٩] [٧٨] [٧٧] [٧٦] [٧٥] [٧٤] [٧٣] [٧٢] [٧١] [٧٠] [٦٩] [٦٨] [٦٧] [٦٦] [٦٥] [٦٤] [٦٣] [٦٢] [٦١] [٦٠] [٥٩] [٥٨] [٥٧] [٥٦] [٥٥] [٥٤] [٥٣] [٥٢] [٥١] [٥٠] [٤٩] [٤٨] [٤٧] [٤٦] [٤٥] [٤٤] [٤٣] [٤٢] [٤١] [٤٠] [٣٩] [٣٨] [٣٧] [٣٦] [٣٥] [٣٤] [٣٣] [٣٢] [٣١] [٣٠] [٢٩] [٢٨] [٢٧] [٢٦] [٢٥] [٢٤] [٢٣] [٢٢] [٢١] [٢٠] [١٩] [١٨] [١٧] [١٦] [١٥] [١٤] [١٣] [١٢] [١١] [١٠] [٩] [٨] [٧] [٦] [٥] [٤] [٣] [٢] [١] [٠]

قوله: (زيد بن علقاة) هو بكسر عين و(قطبة بن مالك) بضم قاف وابداء الموحدة، وهو عم زيد
قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَتَعَسَّ﴾ [١٧٧]، [١٧٦] [١٧٥] [١٧٤] [١٧٣] [١٧٢] [١٧١] [١٧٠] [١٦٩] [١٦٨] [١٦٧] [١٦٦] [١٦٥] [١٦٤] [١٦٣] [١٦٢] [١٦١] [١٦٠] [١٥٩] [١٥٨] [١٥٧] [١٥٦] [١٥٥] [١٥٤] [١٥٣] [١٥٢] [١٥١] [١٥٠] [١٤٩] [١٤٨] [١٤٧] [١٤٦] [١٤٥] [١٤٤] [١٤٣] [١٤٢] [١٤١] [١٤٠] [١٣٩] [١٣٨] [١٣٧] [١٣٦] [١٣٥] [١٣٤] [١٣٣] [١٣٢] [١٣١] [١٣٠] [١٢٩] [١٢٨] [١٢٧] [١٢٦] [١٢٥] [١٢٤] [١٢٣] [١٢٢] [١٢١] [١٢٠] [١١٩] [١١٨] [١١٧] [١١٦] [١١٥] [١١٤] [١١٣] [١١٢] [١١١] [١١٠] [١٠٩] [١٠٨] [١٠٧] [١٠٦] [١٠٥] [١٠٤] [١٠٣] [١٠٢] [١٠١] [١٠٠] [٩٩] [٩٨] [٩٧] [٩٦] [٩٥] [٩٤] [٩٣] [٩٢] [٩١] [٩٠] [٨٩] [٨٨] [٨٧] [٨٦] [٨٥] [٨٤] [٨٣] [٨٢] [٨١] [٨٠] [٧٩] [٧٨] [٧٧] [٧٦] [٧٥] [٧٤] [٧٣] [٧٢] [٧١] [٧٠] [٦٩] [٦٨] [٦٧] [٦٦] [٦٥] [٦٤] [٦٣] [٦٢] [٦١] [٦٠] [٥٩] [٥٨] [٥٧] [٥٦] [٥٥] [٥٤] [٥٣] [٥٢] [٥١] [٥٠] [٤٩] [٤٨] [٤٧] [٤٦] [٤٥] [٤٤] [٤٣] [٤٢] [٤١] [٤٠] [٣٩] [٣٨] [٣٧] [٣٦] [٣٥] [٣٤] [٣٣] [٣٢] [٣١] [٣٠] [٢٩] [٢٨] [٢٧] [٢٦] [٢٥] [٢٤] [٢٣] [٢٢] [٢١] [٢٠] [١٩] [١٨] [١٧] [١٦] [١٥] [١٤] [١٣] [١٢] [١١] [١٠] [٩] [٨] [٧] [٦] [٥] [٤] [٣] [٢] [١] [٠]

(١) في (خ): أهل الفقه

(٢) قال في «المحكم»: ٥/ (٧٩/ ١٧٠): عيسى اللين صعدة، أقس، وعيسى بن عيسى بن علي بن أبي طالب

(٣) معاني الخرافة: ٥/ (٢٤٢/ ٣)

[١٠٢٧] ١٦٨ - (٤٥٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ:

حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ يَوْمَئِذٍ الْكَافِرُ﴾ وَكَانَ صَلَاتُهُ بَعْدَ تَخْفِيفٍ [أحمد: ٢٠٨٤٥]

[١٠٢٨] ١٦٩ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَيْعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ زَيْعٍ -

قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ سِمَاكٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: كَانَ يُخَفِّفُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُصَلِّيُ صَلَاةَ هَؤُلَاءِ.

قَالَ: وَأَنْبَأَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ يَوْمَئِذٍ الْكَافِرُ﴾ وَنُحْوَاهُ.

[أحمد: ٢٠٨٤٣]

[١٠٢٩] ١٧٠ - (٤٥٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا

شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ لِنَبِيِّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِ: ﴿وَلَيْدٍ إِذَا يَسْتَنِي﴾ وَفِي الْعَصْرِ نَحْوَ ذَلِكَ، وَفِي الصُّبْحِ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ [أحمد: ٢٠٩٦٣].

[١٠٣٠] ١٧١ - (٤٦٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَوْدَ الطَّيْلَبِيُّ، عَنْ

شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِ: ﴿سَجَّ أَمْرَ رَبِّكَ لَا تَعْلَى﴾، وَفِي الصُّبْحِ بِأَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ. [أحمد: ٢٠٨١٨].

[١٠٣١] ١٧٢ - (٤٦١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَرْبُودُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ النَّبِيِّ،

عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي مَرْزُوقَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنَ الْمُسْتَيْنِ إِلَى الْمَتَةِ. [أحمد: ١٩٧٦٤، وسنن أبي داود: ٥٤١ مطروكاً].

[١٠٣٢] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ وَلِمُصْرُوفٍ: مَعْنَاهُ: مَنْصُودٌ مُتْرَاكِبٌ بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ. قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ، هَذَا قَبْلَ أَنْ

يَنْشَقَّ، فَلِذَا انْشَقَّ كَمَا هُوَ وَتَفَرَّقَ، فَهِيَ هِيَ بَعْدَ ذَلِكَ بِتَصْدِيقِ^(١).

(١) الغريب: قرآن من ٤١٨. والغمام: وعاء لطبخ. ووقع في (ج) كلمة.

أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ مَا بَيْنَ السُّتَيْنِ إِلَى الْجُمُوءِ آيَةً. [أحمد: ١٩٧٩٣، (و) تقرر: ٤١٣١].

[١٠٣٣] ١٧٣ - (٤٦٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْفًا﴾، فَقَالَتْ: يَا نُسَيَّ، لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاعَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّهَا لَأَجْرٌ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ. [أحمد: ٢٦٨٨٤، وسحري: ٧٦٣].

[١٠٣٤] ١٧٤ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّقْدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ أَوْزَاقٍ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّقْدِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، كُنْهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِدَ، الْإِسْنَادُ، وَزَادَ فِي حَلِيفِ صَالِحٍ: ثُمَّ مَا صُنِيَ بَعْدَ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ ﷻ. [أحمد: ٢٦٨٦٨ و ٢٦٨٨٠] [و) سحري: ١٠٣٣].

[١٠٣٥] ١٧٤ - (٤٦٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِالْقُلُوبِ فِي الْمَغْرِبِ. [أحمد: ١٦٧٨٣، وسحري: ٧٦٥].

[١٠٣٦] ١٧٤ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، كُنْهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِدَ، الْإِسْنَادُ مِثْلَهُ. [أحمد: ١٦٧٣٥ و ١٦٧٣٦، وسحري: ٣٠٥٠ و ٤٨٥٤].

قولنا (عن أبي المنهال، عن أبي برزة) اسم (أبي المنهال) سِيدَارٌ^(١) من سلامة لربحي (و) أبو

برزة: بقوله بن عبيد^(٢) الأسطحي.

(١) في (خ). يسير. وهو خطأ.

(٢) في (ص) و(هـ) عبيدة وهو خطأ.

٣٦ - [باب القراءة في العشاء]

[١٠٣٧] ١٧٥ - (٤٦٤) حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَسْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَصَلَّى لِعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَقَرَأَ فِي إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ - [أحمد ١٨٥٠٣، وسنن أبي داود ٧١٧].

[١٠٣٨] ١٧٦ - (٤٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَرَبٍ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، فَقَرَأَ بِ: **الَّذِينَ وَالَّذِينَ**، [أحمد ١٨٥٧٧، سنن أبي داود ١٠٣٧].

[١٠٣٩] ١٧٧ - (٤٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْعَرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَرَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ بِ: **الَّذِينَ وَالَّذِينَ**، فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ، [أحمد ١٨٥٦٦، وسنن أبي داود ٧١٩].

[١٠٤٠] ١٧٨ - (٤٦٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ قَوْمَهُ، فَصَلَّى لَيْلَةً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِعِشَاءٍ، ثُمَّ أَتَى قَوْمَهُ فَأَمَّهُمْ، فَافْتَتَحَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَتَحَرَّفَ رَجُلٌ فُسِّمَ، ثُمَّ صَلَّى وَحْدَهُ وَانْصَرَفَ، فَقَالُوا: لَهُ: **أَتَأْتِي يَا فُلَانُ؟** قَالَ: لَا وَاللَّهِ، وَلَا يَتَّبِعَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَا تُخْبِرُهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

باب القراءة في العشاء

فيه حديث البراء بن عازب^(١): (ان معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يأتي قومه قومه، فصلّى ليلة مع النبي ﷺ العشاء، ثم أتى قومه فأمهم، فافتتح بسورة البقرة، فاحرف رجل فسم، ثم صلى وحده وانصرف، فقالوا: أتأفقت؟) إلى آخره.

في هذا الحديث جواز صلاة لمقتضى خلف المثلث، لأن معاذاً كان يصلي لفريضة مع رسول الله ﷺ فيسقط فرضه، ثم يصلي مرة ثانية بقومه، هي له بطوع ولهم فريضة، وقد جاء هكذا مصرحاً به في غير «مسند» وهذا حديث عند الشافعي وأحمد، ولم يجزه ربيعة ومالك وأبو حنيفة.

(١) كذا في السبع الثلاثة، وهو من حديث جابر رضي الله عنه.

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصْحَابُ نَوَاصِحٍ، نَعْمُرُ بِالنَّهْرِ، وَإِنَّ مُعَاذًا صَلَّى مَعَكَ الْعِشَاءَ ثُمَّ أَتَى فَفُتِّحَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مُعَاذٍ فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ، أَفَتَأْنُ أَنْتَ؟» أَقْرَأُ بِكَذَا، وَأَقْرَأُ بِكَذَا» قَالَ سَقِينٌ فَقُلْتُ لِعَمْرٍو: إِنَّ أَنَا الرَّبِيبُ حَدَّثَنَا عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَقْرَأُ

والكوهيون، وتأولوا حديث معاذٍ رضي الله عنه على أنه كان يصلي مع النبي ﷺ تَفْلًا، ومنهم من تأوله على أنه لم يعلم به النبي ﷺ ومنهم من قال: حديث معاذٍ كان في ثوب الأمر ثم نسخ وكل هذه لتأويلات دعوي لا أصل لها، فلا بُدَّ من ظهور الحديث بها، والله أعلم.

واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أنه يجوز للمأموم أن يقطع للقدوة ويقيم صلاته معزداً وإن لم يخرج منها وفي هذه المسألة ثلاثة أوجه لأصحابنا، أصحها: أنه يجوز لعذر ولغير عذر وثاني: لا يجوز مطلقاً والثالث: يجوز لعذر ولا يجوز لغيره. وعلى هذا العذر هو ما يسقط به عنه الجمعة ابتداءً ويحذر في التحلف عنها بسببه، وتطويع لقراءة عذرٍ على الأصح؛ لعصاة معاذ.

وهذا الاستدلال ضعيف؛ لأنه ليس في الحديث أنه فرقه بين عني صلاته، بل في الرواية الأولى أنه سئم وقصص الصلاة من أصعب ثم استأنفها، وهذا لا دليل فيه للمسألة المذكورة، ويجب بدلاً على جواز قطع الصلاة وليلطأ لها لعذر، والله أعلم.

قوله: (فافتتح بسورة البقرة) فيه حواشٍ قول: سورة البقرة، وسورة النساء، وسورة المائدة، ونحوها، وسعه بعض لسفوف وزعم أنه لا يقل إلا: السورة التي يذكر فيها لقرة، ونحو هذا، وهذا خطأ صريح، والنصواب حواشيه، فقد ثبت ذلك في «الصحیح» في أحاديث كثيرة من كلام رسول الله ﷺ وكلام الصحابة والتابعين وغيرهم.

ويقال: سورة، بلا همز وبالحمز، لغتان، ذكرهما ابن قتيبة^(١) وغيره وتركوا لهمة هنا هو المشهور الذي جاء به لقراء العزيز. ويقال قرأت السورة وقرأت بها، وافتتحها وافتتحت بها.

قوله (إنا أصحاب نواصح) هي الرابن التي يستقى عليها، جمع نصح، وأراد: إن أصحاب عمل وتعبد، فلا نستطيع تطويل الصلاة.

قوله ﷺ: «أفتأنت يا معاذ؟» أي: متفر عن الدين وصاد عنه؟ فقيه الإكثار على من ترك ما ينهي عنه وإن كان مكروهاً غير محرماً.

(١) في غريب الحديث ١: ٢٤١/١.

﴿وَالشُّنْسُ وَصَحْبَهَا﴾ ﴿وَالصَّحْنُ﴾ ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾ ﴿وَسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ فَقَالَ عُمَرُو وَنَحْوُ هَذَا. أحمد. ١٤٣٠٧. وسجود. ١١١٦.

[١٠٤١] ١٧٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ أَخْبَرَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي اسْوَيْبَرٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ صَلَّى مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ الْأَنْصَارِيُّ لِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ قَطَوَلٌ عَلَيْهِمْ، فَتَصَرَّفَ رَجُلٌ مِنَّا فَصَلَّى، فَأَخْبَرَ مُعَاذٌ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ مُدْفِقٌ، فَبَدَأَ يَبْغِي ذَلِكَ لِرَجُلٍ، فَخَلَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ مَا قَالَ مُعَاذٌ، فَقَالَ لَهُ لَيْثٌ ﷺ «أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ قَتَانًا يَا مُعَاذُ؟ إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ قَافِرًا بِالشَّمْسِ وَضَحَاها، وَسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَافِرًا بِاسْمِ رَبِّكَ، وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى». [بصر ١٠٤٠].

[١٠٤٢] ١٨٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مِثْصَرٍ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ. [بصر ١٠٤٠].

[١٠٤٣] ١٨١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ زَابُو لَرِيحِ الزُّهْرَانِي، قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ [سجدي ٧١١] [بصر ١٠٤٠]

وفيه جواز الاكتفاء في التعزير بالكلام.

وفيه الأمر بتخفيف الصلاة والتعزير على إطلتها إذ لم يرصن المأمومون

قوله (عن جابر أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ عشاء الآخرة) فيه حوار قول عشاء الآخرة، وقد سبق قريباً بيته وقول الأصمعي بالكراهة وإبطال قوله (١)، والله أعلم.

قوله: (حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو الربيع الزهراني، قال أبو الربيع: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، عن جابر ﷺ) قال أبو مسعود الممشقي: قتيبة يقول في حديثه: عن حماد عن عمرو، ولم يذكر فيه أيوب، وكان ينبغي لمسلم أن يبيته، وكأبه أهمه لكونه جعل الرواية مسوقة عن أبي الربيع وحده، والله أعلم.

٣٧ - [باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام]

[١٠٤٤] ١٨٢ - (٤٦٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ، مِمَّا يُطِيلُ بَنَاءً، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ فِي مَوْعِظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ مِنِّي غَضَبِ يَوْمَئِذٍ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُتَفَرِّقِينَ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُوجِزْ؛ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ» . [مسند: ١٧٠٦٥، ص ٢٩٠]

[١٠٤٥] (٤٦٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ وَرُوَيْعٌ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ فِي هَذَا، الْإِسْنَادِ بِمِثْلِ حَدِيثِ هُشَيْمٍ، [نظر: ١٠٤٤].

[١٠٤٦] ١٨٣ - (٤٦٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُخْبِرَةُ - وَهِيَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَائِمِيِّ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَالْمَرِيضَ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ» . [المسند: ١٧٣١٦، والبخاري: ١٧٠٣].

باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام

فيه قوله ﷺ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالْمَرِيضَ وَالْمَرِيضَ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ» وفي رواية: «وَذَا الْحَاجَةِ» .

معنى أحاديث الباب ظهر، وهو الأمر للإمام بتخفيف صلاة بحيث لا يُجِلُّ سَنَّتَهُ وَمَقْصِدَهُ، وَأَنَّهُ إِذَا صَلَّى نَفْسَهُ طَوَّلَ مَا شَاءَ فِي الْأَرْكَانِ الَّتِي تَحْتَمِلُ التَّطْوِيلَ، وَهِيَ الْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ وَالتَّسْلِيمُ وَكَوْنُهُ الْأَعْتَدَابِ وَالْمَجْلُوسِينَ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان، مما يطيل بآء) فيه جواز التأخر عن صلاة الجماعة إذا عسى من عدة لإمام التطويل الكثير وفيه جواز ذكر الإنسان بهذا وبحويه في معرض الشكوى والاستفتاء.

قوله: (فما رأيت النبي ﷺ غصب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ، فقال: «يا أيها الناس، إن

[١٠٤٧] ١٨٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمْدٍ بْنِ مُنْبٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا قَامَ أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفِ الصَّلَاةَ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ وَفِيهِمُ الضَّعِيفَ، وَإِذَا قَامَ وَحْدَهُ فَلْيُطِلْ صَلَاتَهُ مَا شَاءَ» [أحمد ٨٢١٨] [نسخة ٠٤٦].

[١٠٤٨] ١٨٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَنَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِي النَّاسِ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَذَا الْحَاجَةَ» [أحمد ١٠٥٢٢] [نسخة ١٠٤٦].

[١٠٤٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ يَذَلُّ السَّقِيمَ - الْكَبِيرَ. [نسخة ٢١٠٤٦].

[١٠٥٠] ١٨٦ - (٤٦٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ لُثَعْلِيُّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أُمَّ قَوْمَكَ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي شَيْئًا، قَالَ: «إِنَّهُ» فَجَلَسَنِي بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ فِي صَدْرِي بَيْنَ ثَدْيَيْ، ثُمَّ قَالَ: «تَحَوَّلْ» فَوَضَعَهَا فِي ظَهْرِي بَيْنَ كَتِفَيْ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «أُمَّ قَوْمَكَ، فَمَنْ أُمَّ قَوْمًا فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ، وَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ، وَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ، وَإِنَّ فِيهِمُ ذَا الْحَاجَةَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ وَحْدَهُ فَلْيُطِلْ كَيْفَ شَاءَ» [أحمد ١٦٢٧٦] [مختصر].

قوله: (عن عثمان بن أبي العاص أن النبي ﷺ قال له: «أُمَّ قومك» قال: قلت: يا رسول الله، إني أجد في نفسي شيئاً، قال: «إنه» فجلسني بين يديه، ثم وضع كفه في صدري بين ثديي، ثم قال: «تحول» فوضعها في ظهري بين كتفي، ثم قال: «أُمَّ قومك.»).

قوله: (ثديي) (وكتفي) تشديد الياء على تشنية. وفيه إطلاق اسم لثدي على حلمة للرح، وهذا هو الصحيح، ومنهم من منه، وقد سبق بيانه في كتاب الإيمان (١).

[١٠٥١] ١٨٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ قَالَ - سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ : حَدَّثَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ قَالَ : أَخْبَرُ مَا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - « إِذَا أَمَمْتَ قَوْمًا فَأَخِفْ بِهِمُ الصَّلَاةَ » .

[ج ١ ص ١١٧٧]

[١٠٥٢] ١٨٨ - (٤٦٩) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْزَانِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ لَنَبِيِّ ﷺ كَانَ يُوجِرُ فِي الصَّلَاةِ وَيُثَمِّمُ [ج ١ ص ١١٩٩ ، و ص ٧٦]

[١٠٥٣] ١٨٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنَةَ ، عَنْ قَنَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ مِنْ أَخَفِّ النَّاسِ صَلَاةً فِي ثَمَامٍ . [ج ١ ص ١٢٣٤ ، و ص ١٠٥٢]

[١٠٥٤] ١٩٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُو ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَعْمٍ ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ . مَا صَنَيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَنْتُمْ صَلَاةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . [ج ١ ص ٣٧٥٨ ، و ص ٧٠٨]

وقوله : (جثمتي) هو بتشديد اللام .

وقوله : (أجد في نفسي شيئاً) قيل : يحتمل أنه أراد الحروف من حصول شيء من البكر والإعجاب له بتقدمه على الناس ، فأذهب الله تعالى ببركة كثرة رسول الله ﷺ ودعائه ، ويحتمل أنه أراد الوسوسة في الصلاة ؛ فإنه كان موسوساً ، ولا يصلح للإمامة الموسوس ؛ فقد ذكر مسلم في « الصحيح » بعد هذا (١) عن عثمان بن أبي العاصي هذا قال قلت : يا رسول الله ، إن شيطاناً قد حال بيني وبين صلاتي وقراءتي ، يلبسني عني . فقال رسول الله ﷺ - « ذاك شيطانٌ يقال له خَتَرَبٌ ، فإذا أحسسته فتعوذ بالله ، واتَّقِلْ مِنْ يَسَارِكَ ثَلَاثًا » ففعلت ذلك ، فأذهب الله عني .

(١) برقم . ٥٧٣٨

[١٠٥٥] ١٩١ - (٤٧٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتِ
الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ أَنَسٌ: كُنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ مَعَ أُمِّهِ وَهُوَ فِي
الصَّلَاةِ، فَيَقْرَأُ بِالسُّورَةِ الْخَفِيفَةِ، أَوْ بِالسُّورَةِ الْقَصِيرَةِ. [أحمد ١٢٥٨٧ روي ١٠٥٦].

[١٠٥٦] ١٩٢ - (٤٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الصُّرَيْمِيُّ: حَدَّثَنَا يَرْبُودُ بْنُ رُزَيْعٍ. حَدَّثَنَا
سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ
الصَّلَاةَ أُرِيدُ إِطْلَاقَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَخْخَفُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ». [أحمد ١٢٠٦٧].

وسجري ١٠٩

قوله: (كان النبي ﷺ يسمع بكاء الصبي مع أمه وهو في الصلاة، فيقرأ بالسورة الخفيفة) وفي
رواية. (أن النبي ﷺ قال «إني لأدخل في الصلاة أريد إطلانها، فأسمع بكاء الصبي، فأخفف من شدة
وَجْدِ أُمِّهِ»).

(الوَجْدُ) يُضَلَّقُ عَلَى الْحُزْنِ، وَعَلَى لَحَبِّ أَيْضًا، وَكَلاهما سَائِعٌ هُنَا، وَالْحُزْنُ أَظْهَرُ، أَيْ: مِنْ
حُزْنِهَا وَشِدَّةِ قَلْبِهَا بِهِ.

وفيه دليلٌ على الرِّفْقِ بِالْعَامُرِينَ وَسَائِرِ الْأَتْبَاعِ، وَمُرَاعَاةِ مَصْنَحَتِهِمْ، وَأَلَّا يُدْخِلَ عَلَيْهِمْ مَا يَشُقُّ
عَلَيْهِمْ - وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا - مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

ومنه جوازُ صلاةِ النساءِ مع الرُّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ لَصَبِيٍّ يَجُوزُ دُخْلُهُ الْمَسْجِدَ، وَإِنْ كَانَ
الْأَوَّلَى تَنْزِيهِ الْمَسْجِدِ عَنِ الْيَرْمَنِ مِنْهُ حَدَّثَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (حدثنا محمد بن يهال حدثنا يربود بن رزيق حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن
أنس) هذا لإسناد كلِّه بصريون



٣٨ - [باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام]

[١٠٥٧] ١٩٣ - (٤٧١) وَحَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ تُمْمَرٍ الْكِرَاوِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، كَلَاهُ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ - قَالَ حَمْدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ - عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حَمْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: رَمَقْتُ الصَّلَاةَ مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ فَرَكْعَتَهُ، فَأَعْتَدَلَهُ نَعْدَ رُكُوعِهِ، فَسَجَدْتُهُ، فَحَلَسَتْهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَسَجَدْتُهُ، فَحَلَسَتْهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْإِنْصِرَافِ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ. [الحدوث ١٦٨٥٩٨] (بعض ١٦١٥٨).

[١٠٥٨] ١٩٤ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْعَبْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام

قوله (حدثنا حماد بن عمر الكراوي) هو يفتح الباء، مسبوب إلى جده لأعني أبي بكر الصديق ﷺ، وقد سبق بيته مراراً^(١)

قوله: (رمقت الصلاة مع محمد ﷺ)، فوحدت قيامه فركعته، فأعتدله بعد ركوعه، فسجدته، فحلسته بين السجدين، فسجدته، فحلسته ما بين التسليم والانصراف، قريباً من السواء)

فيه دليل على تخفيف القراءة والتشهد، وإطالة نظامية في الركوع والسجود، وفي الاعتدال عن الركوع وعن السجود، ونحو هذا قول أنس رضي الله عنه في الحديث الذي بعده: (ما صليت خلف أحد أوحز صلاة من صلاة رسول الله ﷺ في تمام).

وقوله: (قريباً من السواء) يدل على أن بعضها كان فيه طول يسير على بعض، وذلك في القيام ولعله أيضاً في التشهد.

وعلم أن هذا الحديث محمول على بعض الأحوال، ولا فقد ثبتت الأحاديث السابقة بتطويل القيام، فإنه ﷺ كان يقرأ في المصحح بالسُّنَنِ إلى المئة، وفي الظهر - لا آية - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لسجدة؛ وأنه كان تمام الصلاة فيذهب لدهاب إلى لبيع فيقضي حاجته ثم يرجع إلى أهله فيتوضأ ثم يأتي المسجد فيبكي الركعة الأولى؛ وأنه قرأ سورة المؤمنین حتى بلغ ذكر موسى وهرون؛ وأنه قرأ في المغرب

الْحَكَمَ قَالَ غَلَبَ عَلَى الْكُوفَةِ رَجُلٌ - قَدْ سَمَّاهُ - رَمَنْ ابْنُ الْأَشْعَثِ، فَأَمَرَ أَبُ عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَكَانَ يُصَلِّي، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَامَ قَدَرًا مَا أَقُولُ. اللَّهُمَّ رَبِّ لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَبِئْسَ الْأَرْضِ، وَهَرَّةٌ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ أَهْلِ لُثْنَاءٍ وَالْمَجْبِ، لَا مَنَعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَتَقَعُ ذَا الْحَدِّ وَثْقَ الْجَدِّ.

قَالَ الْحَكَمُ قَدْ كَرِهْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْسَى. فَقَالَ: سَمِعْتُكَ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كُنْتُ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرُكُوعَهُ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَسُجُودَهُ، وَمَ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ، قَرِيبٌ مِنَ السَّوَاءِ. [أحمد ١٨٥٧١، وسنن أبي داود ٤٨٠٩].

قَالَ شُعْبَةُ: قَدْ كَرِهْتُ لِعَمْرٍو بِمَرَّةٍ، فَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي سَيِّئٍ، فَلَمْ تَكُنْ صَلَاتُهُ هَكَذَا.

[١٠٥٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْنِي وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ أَنَّ مَطَرِ بْنَ نَاحِيَةَ لَمَّا طَهَّرَ عَلَى الْكُوفَةِ أَمَرَ أَبُ عُبَيْدَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ. [أحمد ١٨٤٦٩، لوط ١٠٥٨].

[١٠٦٠] ١٩٥ - (٤٧٢) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَيَّ لَا أَلُو أَنْ أَصْبِي بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِهِ.

بِالْظُّوَرِ وَبِالْمُرْسَلَاتِ، وَفِي «الْبُخَارِيِّ» بِالْعَرَفِ^(١)، وَأَمْسَاهُ هَذَا، وَكُنْهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَدَتْ لَهُ فِي إِطْلَاقِ الْقِيَمِ أَحْوَالٌ بِحَسَبِ الْأَوْقَاتِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي مَحْنٌ فِيهِ حَرَى فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، وَفَدَّ ذَكَرَهُ مَسْنَدُهُ فِي لَرُوَايَةِ لِأَحْرَى وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْقِيَمَ، وَكَذَلِكَ «الْبُخَارِيُّ»، وَفِي رُويَةٍ لِابْنِ خَارِي: مَا تَخَلَّاهُ لِقِيَمٌ وَلَقِيَمُ^(٢)، وَهَذَا تَفْسِيرُ الرُّوَايَةِ لِأَحْرَى.

قَوْلُهُ: (فَجَلَسَنَاهُ بَيْنَ تَسْلِيمٍ وَالْإِنْصَرَفِ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَجْلِسُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ شَيْئًا يَسِيرًا فِي صَلَاتِهِ.

قَوْلُهُ (غَلَبَ عَلَى الْكُوفَةِ رَجُلٌ فَأَمَرَ أَبَا عُبَيْدَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ) هَذَا الرَّجُلُ هُوَ مَطَرُ بْنُ سَدِجَةَ، كَمَا سَمَّاهُ فِي الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، وَأَمَّا عُبَيْدَةُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

(١) البُخَارِيُّ ٧٦٤

(٢) سَنَنِ ابْنِ خَارِي ٧٩٢

قَالَ: فَكَانَ أَنَسٌ يَضَعُ شَيْئًا لَا أَرَاهُمْ تَصْنَعُونَهُ، كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ لِرُكُوعٍ انْتَضَبَ قَائِمًا حَتَّى يَقُولَ الْقَدِيلُ قَدْ نَسِيَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ مَكَثَ حَتَّى يَقُولَ الْقَدِيلُ قَدْ نَسِيَ

[الجمعة: ١٣٣٩٥، والبخاري: ١٨٢١]

[١٠٦١] ١٩٦- (٤٧٣) وَحَفَّانِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ دَفْعٍ لِعَبْدِيٍّ حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَحَبُّونَا حَدَّثَنَا، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ أَحَدٍ أَوْ خَرَّ صَلَاةً مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نِصْفِ نِصْفٍ، كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتْقَدِّرَةً، وَكَانَتْ صَلَاةُ أَبِي بَكْرٍ مُتْقَدِّرَةً، فَلَمَّا كَانَ عَمْرُ بْنُ الْحَطَّابِ مَدَّ فِي صَلَاةِ الْفَخْرِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» قَامَ حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَوْفَاهُمْ، ثُمَّ يَسْجُدُ، وَيَقْعُدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَوْفَاهُمْ [الجمعة: ١٣٥٧٧]

[الوسط: ١١٦١]



٣٩ - [باب متابعة الإمام والعمل بعهده]

[١٠٦٢] ١٩٧ - (٤٧٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا رُحَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَ أَبُو حَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ - وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ - أَنَّهُمْ كَانُوا يَصَلُّونَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَدَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ أَرِ أَحَدًا يَحْيِي ظَهْرَهُ حَتَّى يَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ يَخْرُ مِنْ رَأْيِهِ سَجْدًا. [انظر ٢١٠٦٣].

باب متابعة الإمام والعمل بعهده

قوله. (عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن يزيد قال حدثني البراء - وهو غير كذوب - أنهم كانوا يصلون خلف رسول الله ﷺ، فإذا رفع رأسه من الركوع لم أر أحدا يحيي ظهره حتى يضع النبي ﷺ جبهته على الأرض، ثم يخر من وراءه سجدًا).

قال يحيى بن معين: القائل (وهو غير كذوب) هو أبو إسحاق؛ قال: ومروته أن عبد الله بن يزيد غير كذوب، وليس المراد أن البراء كذوب؛ لأن البراء صحابي لا يحتاج إلى تركه، ولا يحسن فيه هذا القول.

وهذا الذي قاله يحيى بن معين خطأ عند العلماء؛ فقلوا: بل الصواب أن القائل: (وهو غير كذوب) هو عبد الله بن يزيد، ومروته أن البراء غير كذوب، ومعناه تقوية لحديث ونفي عنه، والمبغاة في تركه من الناس، لا التوكيد لتي تكون في مشكوك فيه، ونظيره قول من مسعود^(١) ﷺ: حدث رسول الله ﷺ وهو الصدوق، وعن أبي هريرة مثله^(٢)، وفي صحيح مسلم^(٣) عن أبي مسلم الحولاني: حدثني الحبيب الأمين عوف بن مالك الأشجعي^(٤)، وقلته كثيرة بمعنى الكلام: حدثني البراء وهو غير عنهم كما علمتم، فقلوا بعد أخباركم عنه.

(١) عم (ج) و(ع) بن عباس وهم خطأ، ولحديث أخرجه البخاري ٣٢٠٨، ومسلم ٦٧٢٣ وهو في مسند أحمد: ٣٦٢٤.

(٢) أخرجه البخاري ٣٦٠٥ وهو في مسند أحمد: ٧٨٧١.

(٣) مسلم ٢٤٠٣.

[١٠٦٣] ١٩٨- (**) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ السَّهْلِيُّ حَدَّثَنَا بِحْيَى - يَعْنِي بَنَ سَعِيدٍ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ - وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ - قَالَ: كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لَمْ يَحْرِ أَحَدٌ مِنْ ظَهْرِهِ حَتَّى يَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ يَقَعَ سُجُودًا بَعْدَهُ [أحمد ١٨١٥٧، مسند ٢١٩٠]

[١٠٦٤] ١٩٩- (**) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ لُسَبَانِيٍّ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دَدْرٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ عَلَى الْمَسْرِ: حَدَّثَ الْمَوَاءُ أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَفَعَ رُكُوعًا، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لَمْ تَرَوْا فَيَأْمَأُ حَتَّى تَرَاهُ قَدْ وَضَعَ رُجُلَهُ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ تَبِعَهُ. [الترمذي ٤١٠٣٣]

[١٠٦٥] ٢٠٠- (**) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ: قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا أَنَا وَغَيْرُهُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كُنَّا مَعَ


قُلُوبُ . وَقَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّ الْبَرَاءَ صَحَابِيٌّ فَيَنْزِعُهُ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ، لَا وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ صَحَابِيٌّ أَيْضًا مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ.

وَمِنْ هَذَا حَدِيثُ هَذَا الْأَدَبُ مِنْ آدَابِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ أَنَّ السُّنَّةَ أَلَّا يَسْحَتِي الْمَأْمُومُ لِلْسُجُودِ حَتَّى يَضَعَ الْإِمَامُ جِهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ، لِأَنَّهُ يَلْعَنُ مَنْ خَالَه أَنْ يُوَافِقَ إِلَى هَذَا الْحَدِّ لِرَفْعِ الْإِمَامِ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ مَعْجُودِهِ. قَالُوا أَصَحَّاحُنَا. فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ مَا يَقْتَضِي مَحْمُومُهُ أَنَّ لِسُنَّةَ الْمَأْمُومِ تَحَابِيرُ عَنِ الْإِمَامِ قَلِيلًا حَيْثُ يُسْرِعُ فِي الرُّكْنِ بَعْدَ شُرُوعِهِ وَقَدْ فَرَّغَهُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَغَيْرِهِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ) هَذَا مِمَّا تَكَلَّمَ فِيهِ الدَّارِقُطِيُّ وَقَالَ: «حَدِيثٌ مَحْفُوظٌ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْبَرَاءِ»، وَمِمَّا يَنْقُلُ أَحَدُهُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، غَيْرُ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ عَنْ الْحَكَمِ، وَقَدْ حَالَفَهُ بِنَ عَرُورَةَ فَقَالَ: «عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْبَرَاءِ، وَغَيْرِ أَدَبٍ أَحْفَظَ مِنْهُ. هَذَا كَلَامُ الدَّارِقُطِيِّ (١)، وَهَذَا لَا عَرُورَةَ لَا يَقْبَلُ، بَلْ أَدَبٌ ثَقُلَ نَعْلُ شَيْئًا فَوْجِبَ قَبُولُهُ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ كَلْبُهُ وَغَطُّهُ، وَلَا مَتْنٌ فِي أَنْ يَكُونَ مَرْوِيًّا عَنْ ابْنِ يَزِيدَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(١) فِي الْإِسْنَادِ مَعْدُودٌ فِي السُّنَنِ ٢٦٥

النَّبِيِّ ﷺ لَا يَحْنُو أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى نَرَاهُ قَدْ سَجَدَ، فَقَالَ رُهْبِيرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا
الْكُوفِيُّونَ - أَبَانٌ وَغَيْرُهُ - قَالَ: حَتَّى لَوْ أَدَّ يَسْجُدَ. [المعبر: ٥١٠٦٣].

[١٠٦٦] ٢٠١ - (٤٧٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ عَنْ أَبِي عَوْنٍ: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَبِيقَةَ
الْأَشْجَعِيُّ أَبُو أَحْمَدَ، عَنْ لَوْلِيدِ بْنِ سَرِيحٍ مَوْلَى أَبِي عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ
قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ الْفَجْرَ، فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ: ﴿لَا أُقِيمُ بِالْحَسَنِ﴾ [البوار الكس] 
[الكس: ١٥ ١٦] وَكَانَ لَا يَحْنِي رَجُلٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَنْتَهِيَ سَجْدًا [معبر: ٥١٠٢٣].

قوله (لا يحنو أحد منا ظهره حتى نراه قد سجد) هكذا هو في هذه الرواية الأخيرة من روایات
لواء (يحنو) بسو و، وبقي روايته ورواية عمرو بن حُرَيْثٍ بعد كذا (يحنو) بسو و، وكلاهما
صحيح، فهما لغتان حكهما الجوهري^(١) وغيره: حَنَيْتُ وَحَنَوْتُ، كُنْتُ لِبَاءً أَكْثَرُ، وَمَعْنَاهُ عَطَفْتُهُ،
وَمِثْلُهُ: حَنِيتُ الْعَوْدَ وَحَنَوْتُهُ؛ عَطَفْتُهُ.

قوله: (عن الوليد بن سريح) هو يفتح السين المهملة وكسر الراء.

قوله تعالى: ﴿لَا أُقِيمُ بِالْحَسَنِ﴾ [الكس: ١٥] قال المفسرون وأهل لغة - هي لنجوم الخمسة
المشتري، وعطارد، والزهرة، والمريخ، وزحل - هكذا قال أكثر المفسرين، وهو مروي عن علي بن
أبي طالب عليه السلام، وفي رواية عنه أنها هذه الخمسة والنسب والفمر وعن الحسن، هي كل النجوم.
وقيل غير ذلك.

والحسن) التي تحسن، أي: ترجع في مجراها (والكس) التي تكس، أي: تدخل بكسها، أي:
تعب في مواضع التي تعيب فيها، والكس جمع كاس، والله أعلم.



(١) غير صحيح: (معبر).

٤٠ - [باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع]

[١٠٦٧] ٢٠٢ - (٤٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو شُعَيْبَةَ وَوُكَيْعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ ظَهْرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءَ الْأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَهُ». [إسناده: صحيح، ١٩٥١ و ١٩٥٢].

باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع

قوله: «احمدنا ابو بكر بن ابي شيبة قال: حدثنا ابو شعيبه ووكيع، عن الاعمش، عن عبيد بن الحسن، عن ابن ابي اوفى قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع ظهره من الركوع قال: «سمع الله لمن حمد»، اللهم ربنا لك الحمد ملاء السموات وملء الارض، وملء ما شئت من شيء بعد» هذا لإسناد كوفيون.

وقوله: «وملاء» هو ينصب لهجرة ورفيعها، واسبب أشهر، وهو الذي اختاره ابن خلدون، ورجحه وأطلب في الاستدلال له، وجوز الرفع على أنه مرحوح، وحكى عن الرجح أنه يتعش لرفع ولا يجوز غيره، ويبلغ في إكثار نصب، وقد ذكرت كل ذلك بدلائله مختصرة، في «تهذيب الأسماء والمعاد»^١. قال العلماء: معناه: حمد لو كان أجساماً كملأ السموات والأرض.

وفي هذا الحديث فوائد: منها استحباب هذا الذكر

ومنها وجوب الاعتداد ووجوب الظمانية فيه، وأنه يستحب لكل مصل من إمام ومأموم ومنعز أن يقول: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، ويجمع بينهما، فيكون قوله: «سمع الله لمن حمد»، في حال ارتفاعه، وقوله: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، في حال اعتداله لقوله ﷺ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» روى البخاري^(٢).

(١) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خلدون الهندي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ بمصر، روى عن من لا يدرى وأبي بكر بن محمد بن زيد، ونفعويه به الشرح بمقتضى طريقة «اللسان الكريم» وغير ذلك. نسخة في تراجيم أئمة النحو ونسخة في ١٢١.

(٢) بم أحده فيه، وقد ذكر مصنف هذه المسألة في التحرير ألفه سنة ٦٧٠ هـ، وذكر أن لابن خلدون بها نصيباً.

(٣) برقم: ٦٤١.

[١٠٦٨] ٢٠٣- (٥٥٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى زَابُنُ بَشِيرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُمَيْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلءُ الْأَرْضِ، وَمِلءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ». [ح ١٩١٩].

[١٠٦٩] ٢٠٤- (٥٥٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٌ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَجْرَاءَ بْنِ رَاهِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ مِلءُ السَّمَاءِ وَمِلءُ الْأَرْضِ، وَمِلءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بِالنَّجْلِ وَالْبَرْدِ وَالْمَاءِ الْبَارِدِ، اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي مِنَ الذُّنُوبِ وَالْحَطَايَا.....

قوله: (سمع الله لمن حمده، ربك لك الحمد) قد اعدناه: معنى (سمع) هذا. أجب، ومعه: أن من حمد الله تعالى متعرضاً لثوبه، استجاب الله فأعطاه ما تعرض له، وإن أقول^(١) ربك لك الحمد؛ لتحصيل ذلك.

قوله: (حدثنا شعبة، عن مجرأة بن راهر) هو بضم الميم مفتوحة ثم حيم ساكنة ثم راي ثم همزة تُكتب ألفاً ثم هاءٌ وحكى صاحب «المطالع» فيه كسر الميم أيضاً، ورجح الفتح، وحكى أيضاً ترك الهمزة فيه: قال: وقوله أنجيتني بلهمز^(٢).

قوله ﷺ: «اللهم طهرني بالنجل والبرد وماء بارد» مستعارة للمبالغة في تطهيره من الذنوب وغيرها. وقوله: «ماء البرد» هو من صفة الموصوف إلى صفته، كقوله تعالى: ﴿يَجِبُ الْحَقِيقُ﴾ انصص^(٣) وقولهم مسجد الجامع، وفيه المذهبان^(٤): مذهب الكوفيين أنه جازم على ظاهره، ومذهب البصريين أنه تقديره: ماء الطهور البرد، وجب مكان العربي، ومسحذ الموضع الجامع.

قوله ﷺ: «اللهم طهرني من الذنوب والخطايا» يحتمل أن يكون الجمع بينهما كما قال بعض

(١) في (ص) (و) (ع): فريد نقول.

(٢) المطالع لأور: ٥٠٤ (٩٤).

(٣) انظر (١) (٢٦٨).

كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْوَسَخِ. [أحمد ١٩٩٦٨]

[١٠٧٠] (***) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح) قَالَ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي رِوَايَةِ مُعَاذٍ: «كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّرَنِ» وَفِي رِوَايَةِ يَزِيدَ: «مِنَ الدَّنَسِ». [خط ١٠٦٩].

[١٠٧١] ٢٠٥ - (٤٧٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ قَبِيصٍ، عَنْ قَزْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ لُرْكُوعٍ قَالَ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلَّةَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِلَّةَ مَا بَيْنَتْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ أَهْلِ السَّاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ - وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ - اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». [أحمد ١١٨٢٨].

لمفسرين في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَكَلَّبْ خِطَّةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] قال: الخطيئة: المعصية بين العبد وبين الله تعالى، والاثم: بينه وبين آدمي.

قوله: «كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْوَسَخِ» وفي رواية: «مِنَ الدَّرَنِ» وهي رواية: «مِنَ الدَّنَسِ» كله بمعنى واحد، ومعناه: اللهم طهرني طهارة كاملة معتنى بها، كما يعتنى بتقية الثوب الأبيض من الوسخ.

قوله: «أَهْلَ السَّاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ - وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ - لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

أم قوله: «أَهْلَ» فمنصوب على النداء، هذا هو المشهور، ويجوز بعضهم رفعه على تقدير: أت أهل الساء، ومحتزr نصب، و«ثناء» الوصف الجميل واسمحه، و«مجدا» المعظمة وبهية لشرف هذا هو المشهور في الرواية في «مسم» وغيره لا قال قاضي عياض^(١) ووقع في رواية ابن مهران: «أهل الساء والحمد»^(٢) وله وجه ولكن الصحيح المشهور الأول.

(١) [الكاتب المسم: (٢/ ٣٩١)]

[١٠٧٢] ٢٠٦ - (٤٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَمَّادٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِنْ السَّمَاوَاتِ وَمِنْ الْأَرْضِ وَمِمَّا بَيْنَهُمَا، وَمِمَّا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ قَدَّ الْجَدِّ وَتِلْكَ الْجِدَّةُ». [الترمذی: ٢١٠٧٣].

وقوله: «أحسُّ ما قال العبد، وكشاً لك عبد» هكذا هم في «مسلم» وغيره: «أحسُّ ما لآلف «وكشاً» بالواو، وأما ما وقع في كتب الفقه «أحسُّ ما قال العبد، كشاً لك عبد» بحذف لآلف والواو، فغير معروف من حيث الرواية وإن كان كلاماً صحيحاً^(١).

وعنى الرواية المعروفة بتقديره: أحسُّ قول لعبد: لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت. إلى آخره، وعترض بينهم قوله: «وكشاً لك عبد» ومثل هذا الاعتراض في القرآن قول الله تعالى: ﴿فَمُحَمَّدٌ اللَّهُ مَحْمُودٌ تَسْتَبِشُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعِنْدَ وَبَيْنَ نُطُورٍ ﴿١٨﴾﴾ [الروم ١٧-١٨] اعترض قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم ١٨] ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِنَّكَ لَآتِنُنِي﴾ [الحجرات ٢٦] على قراءة من قرأ ﴿وَضَعْتَ﴾ بفتح العين ويسكن الراء^(٢)، ونظائره كثيرة، ومنه قول الشاعر^(٣)

ألم ياتيك والانباء تلمي
بما لاقت لبون بمسي ربي
وقول الآخر^(٤):

ألا هل أتاه والحوادث حممة
بأن امرأ القيس بن ثعلبة ينفرا^(٥)

(١) تعقبه بن حجر رحمه الله تعالى في التلخيص بحبره^(١) (٤٤٢) أنها رواية شاذية قلب في أصل لسانه، ١٠٦٨ الحبر وكتبه وقد يمحى في نسخة: أحسُّ ولي ليس تكبرى^(٢) ٢٥٩، «أحسُّ» كتب قال لمحقق.

كأن في الأصل، وفي نسخة: أتحسُّ

(٢) هي قراءة الجمهور، وقرأ بن جابر وشعبة ويعقوب ويسكن الراء، وضيم الراء: «تضعط» «تعيض» من الراء، ولا شذوذ^(٣) (٢٢٩/٢).

(٣) عن قيس بن رزبه بن جذيمة عيسى

(٤) هو مرثد القيس

(٥) تصحط: جذبه، ويقرأ: «هجر» من أرعى إلى أرعى، وقيل: «لنى يقر» وهو موضع بالعرافى وقيل: تعرض بهيكه.

[١٠٧٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ. حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِلَى قَوْلِهِ: «وَمِلَّةٌ مَا تُشْتَمُ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ» وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. [الحديث: ٤٢٤٩٨].

وطائفة كثيرة، وإسم يعترض ما يعترض^(١) من هذا السب؛ لاهتمام به وارتباطه بالكلام لسبق، وتفسيره هذا: أحق قوب العبد لا مانع ما عصيت، وكنت بك عبد، فتسعي بك أن بقوله وقد أوضحت هذه المسألة بشواهدها في آخر صفة الوضوء من «شرح الجهد».

وفي هذا الكلام دليل صاهر على قصيدة هذا السقط، فقد أجبر النبي ﷺ الذي لا ينطق عن كهوى أد هذا أحق ما قاله لعبد، فيسعي أن يحافظ عبده؛ لأن كل عبد، ولا نهمه، وإسم كذا أحق ما قاله العبد؛ لما فيه من التفويض إلى الله سبحانه وتعالى ولا ذناب له ولا عارف بوحده، والتصريح بأنه لا حول ولا قوة إلا به، وأن غير الشئ منه، ولحق على الزيادة في الذنب، والإقرب على لأعصر الصلحة

وقوله. «ذا الجهد» لمشهور فيه فتح الجيم، هكذا ضبطه علماء المتقدمون والمتأخرون؛ قال ابن عبد البر: ومنهم من روى بالكسر^(٢) وقال أبو جعفر محمد بن خريز لطيفي هو السفتح. قال: وقاله لثيب^(٣) بالكسر. قال: وهذا خلاف ما عرفه أهل سفل، قال: ولا أعلم من قاله غيره، وصعف لطيفي ومن بعده لكسر. قالوا: ومعه على ضعه. لاجتهاد، أي لا يتفع د لاجتهاد، منك جتهذه، إسم يتفعه ويُنْجيه رحمتك وقيل: المراد ذا الجهد والسعي الدء في الحرص على الذنب. وخيل: الإسراع في الهرب، أي لا يتفع ذا الإسراع في الهرب منك هزئه؛ فإنه في قبضتك وسيطيت.

ولصحيح المشهور «لجهد» السفتح، وهو الحط ولغى والغضمة والسلطان، أي لا يتفع ذا الحط في السب بالصل ولولد والغضمة والسلطان، منك حظه، أي لا ينجيه حظه منك، وإسم يتفعه ويُنْجيه المعمل الصالح، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا لِلَّذِينَ آمَنُوا بِرَحْمَةِ الْخَيْرِ وَالْغَيْثِ وَالْغَيْثِ وَالْغَيْثِ وَالْغَيْثِ﴾ [الكهف: ٤٩] والله أعلم.

(١) في (ج) يعترض، في النسخة.

(٢) النسخة (٨٢/٢٣)

(٣) هو أبو عمرو ثيباني.

٤١ - [باب النهي عن قراءة القرآن

في الركوع والسجود]

[١٠٧٤] ٢٠٧ - (٤٧٩) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُحَيْمِرُ بْنُ حَرْبٍ؛ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ؛ أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ شَحِيمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السُّتْرَةَ وَالنَّاسُ ضُفُوفٌ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ. فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مَبَشَرَاتِ النَّبِيِّ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ، أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً، فَأَمَّا الرُّكُوعُ، فَعُظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ ﷻ، وَأَمَّا السُّجُودُ، فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ، فَقَمِنُ أَنْ يَسْتَجَابَ لَكُمْ». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ أَحَدَ ٢١٩٠٠.

باب النهي عن قراءة القرآن

في الركوع والسجود

قوله: (قال أبو بكر حدثنا سفيان، عن سليمان) هذا من ورع مسلم ودهر علمه، لأن في رواية اثنين عن سفيان بن عيينة أنه قال: (أخبرني سليمان بن شحيم) وسفيان معروف بالتدليس، وفي رواية أبي بكر عن سفيان (عن سليمان) فيه مسلم على اختلاف رؤية في عبارة سفيان

قوله: (كشف الستارة) هي بكسر السين، وهي ستر الذي يكون على باب البيت والدار.

قوله ﷺ: «نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً، فَأَمَّا الرُّكُوعُ، فَعُظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ، فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ، فَقَمِنُ أَنْ يَسْتَجَابَ لَكُمْ» وفي حديث عبيد بن ربيعة (بهاج رسول الله ﷺ أن أقرأ راکعاً أو ساجداً)

فيه نهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، وإنما وظيفة الركوع التسييح، ووظيفة السجود التسييح والدعاء، فلو قرأ في ركوع أو سجود غير الفاتحة، كره ولم يُقْطَلْ صلاته، وإن قرأ الفاتحة، ففيه وجهان لأصحابنا، أصحهما: أنه كغير الفاتحة، فيكره ولا تبطل صلاته. والثاني: يحرم وتبطل صلاته. هذا إذا كان عمداً، فإن قرأ سهواً لم يكره. وسواء قرأ عمداً أو سهواً يسجد لسهو عنه. وإذا قرأ سهواً لم يكره.

[١٠٧٥] ٢٠٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا شَمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي سَيْمَانُ بْنُ سُهَيْمٍ، عَنْ يَرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ بْنِ عَبْدِ سَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السُّتْرَ وَرَأَاهُ مُعْصُوفٍ فِي مَرَضِهِ الْيَدِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ:

وقوله ﷺ «أَفَاتُ الرُّكُوعَ، فَعُظِمُوا فِيهِ الرَّبُّ» أَي: سَبَّحُوهُ وَتَزَمُّدُوهُ وَمُجَدِّدُوهُ.

وقد ذكر مسلمٌ بعد هذا الأذكارُ أنني نقلتُ في الرُّكُوعِ والسُّجُودِ، واستحَبَّ الشافعيُّ وغيره من العلماء أن يقول في ركوعه: سَبَّحْتُ رَبِّي عَظِيمًا، وفي سجوده: سَبَّحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، ويكرر كل واحدٍ منها ثلاث مرات، ويضمُّ إليه ما جاء في حديثٍ عني ﷺ الذي ذكره مسلمٌ بعد هذا: «اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتَا، اللَّهُمَّ لَكَ سَجْدَتَا» إلى آخره. وإنما يُسْتَحَبُّ التَّجَمُّعُ بَيْنَهُمَا لِغَيْرِ الْإِمَامِ، وَالْإِمَامُ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّ أَمَامَهُ يَرْتَدُّونَ الْإِطْلَاقَ، مِنْ شَيْءٍ يَرُدُّ عَلَى النَّاسِ، وَإِنْ أَقْبَصَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَنْفِرْهُ عَلَى تَبِيحَةٍ وَحِدَةٍ فَقَدْ سَبَّحَنَاهُ، حَصَلَ أَصْلُ سُنَّةٍ لِلنَّبِيِّ، لَكِنْ تَرَكَ كَمَنْهَا وَأَفْضَلُهَا.

واعلم أن لتبسيح في الركوع والسجود سنةً غيرُ واجبٍ، ههذه مذهب مالكٍ وأبي حنيفةٍ والشافعيِّ والجمهور، وأوجهُ أحمدٌ وطائفةٌ من أئمة الحديث: لظاهر الحديث في الأمر به، ولقوله ﷺ: «هَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» وهو في «صحيح البخاري» (١) وأجاب الجمهورُ بأنه محمولٌ على الاستحباب، واحتجوا بحديث المسيء صلواته (٢)؛ فإن السيء ﷺ له يأمره به، ولو وجب لأمره به، فَوَيْلٌ لِمَنْ يَأْمُرُهُ بِأَمْرٍ وَلَمْ يَشْهَدْهُ لِمُسْلِمٍ؟ فَقَدْ سَبَقَ جَوَابُهُ عَنْهُ شَرِيحَةً.

قوله ﷺ: «فَقُوتٌ» هو بفتح القاف وفتح الميم وكسر هاء، لعدَّة مشهورات، فمن فتح فهو عنده مصدرٌ لا يثنى ولا يُجمع، ومن كسر فهو وصفٌ يثنى ويُجمع. وفيه لغةٌ ثالثةٌ قوين، بزيادة ياءٍ وفتح القاف وكسر الميم، ومعناه: حَقِيقٌ وَجَدِيدٌ.

وفيه لحٌ غيرُ الدُّعاء في السجود، فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْمَعَ فِي سَجُودِهِ مِنَ الدُّعَاءِ وَالتَّبَسُّعِ، وَسُتَانِي الْأَحَدِيثِ فِيهِ.

قوله: (وَرَأَاهُ مُعْصُوفٌ) فِيهِ عَظْبُ الرِّأْسِ عَقْدٌ وَتَجَعَةٌ.

(١) رقم ١٨١٢.

(٢) رقم: ٦٣١.

«اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟» - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُبَشِّرَاتِ التَّيُّوَةِ إِلَّا الرُّؤْيَا، بَرَاهَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ أَوْ تَرَى لَهُ؟ ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُفْيَانَ. [ط ١٠٧٤].

[١٠٧٦] ٢٠٩ - (٤٨٠) حَدَّثَنِي أَبُو لَطَّاهِرٍ وَحَرَمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَنِي شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ رَكْعَةً أَوْ سَاجِدًا. [ط ١٠٧٦، ١٠٧٧].

[١٠٧٧] ٢١٠ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ يَعْقِبٍ، عَنْ كَثِيرٍ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَأَنْ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ. [ط ١٠٧٧].

[١٠٧٨] ٢١١ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسَلَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَلَا أُقُولُ: نَهَاكُمْ. [ط ١٠٧٦].

قوله: (عبد الله بن حنين) هو يقسم الحجة وفتح النون.

قوله: (نهاني ولا أقول نهاكم) ليس معناه أن نهني مختص به، وإنما معناه: أن اللفظ لدي سمعته بصيغة الخطاب لي، فإن أنقذه كما سمعته وإن كان الحكم يتناول لدس كهم.

ذكر مسلم الاختلاف على إبراهيم بن حنين في ذكر ابن عباس عن عبد الله بن حنين، قال الدارقطني: من أسقط بن عباس أكثر وأحفظ^(١). قلت وهذا خلافاً لا يؤثر في صحة الحديث، فقد يكون عبد الله بن حنين سمعه من بن عباس عن علي، ثم سمعه من علي بن فقيه. وقد نقلت هذه المسألة في أوائل هذا الشرح مبسوطاً^(٢).

(١) الأثر امانت و مستحق من ٢٨٤ ٢٨٥

(٢) مظهر (١/ ١٦١).

٤٢ - [باب ما يقال في الركوع والسجود]

[١٠٨٣] ٢١٥ - (٤٨٢) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زُهَيْبٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا صَالِحٍ ذَكَرَ يَحْدُثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ؛ فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ». [١٤٦١]

باب ما يقال في الركوع والسجود

قوله ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، فأكثروا الدعاء» معناه: أقرب ما يكون من رحمة ربه وقضيه. وفيه الحديث على الدعاء في السجود.

وفيه دليل لمن يقول إن لسجود أفضل من لقيه وسدتر أركان الصلاة وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن تطويل السجود وتكثير الركوع والسجود أفضل، حكاه ثرمذي ولبعوي^(١) عن جمعة، وممن قال بتفضيل تطويل السجود ابن عمر^(٢).

للمذهب الثاني: مذهب الشافعي وجمعة أن تطويل القيام أفضل؛ لحديث جابر في «صحيح مسلم» أن لبي^(٣) قال: «أفضل الصلاة طول القنوت»^(٤) وأمره بالقنوت لقيام، ولأن ذكر القيام القراءة، وذكر السجود التسبيح، والقراءة أفضل، ولأن المنقول عن النبي ﷺ أنه كان يطول القيام أكثر من تطويل السجود.

المذهب الثالث: أنهم سواء.

وتوقف أحمد بن حنبل في المسألة ولم يقض فيها شيء.

وقال إسحاق بن راهويه: أم في النهار، فتكثير الركوع والسجود أفضل، وأم في الليل، فتطويل القيام، إلا أن يكون للرحل حزنه بالليل يأتي عليه، فتكثير الركوع والسجود أفضل؛ لأنه يقرأ جراه

(١) الثرمذي بإثر الحديث: ٣٩٠، والبعوي في الشرح المستطوع: (١٥١/٢) - (١٥٣).

(٢) عيسى: ١٧٦٨. وهو في المستند لأحمد: ١٤٣٦٨.

[١٠٨٤] ٢١٦ - (٤٨٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّةَ وَجِلِّهِ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ».

[١٠٨٥] ٢١٧ - (٤٨٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الصُّحَيْ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ. [المعجم ٢٤٩٦٧، والمختار ٤٤٩٦٨].

ويربح كثرة الركوع والسجود وقد لترسي في هذا دل إسحاق هذا لأهم وصعوا صلاة النبي ﷺ بالليل بطول لقيام؛ ولم يوصف من تطريه بشهر ما وصف بالليل، والله أعلم. قوله ﷺ «اللهم اغفر لي ذنبي كله، دقه وجله» هو بكسر أولهم، أي، قبيته وكثيره. وفيه تأكيد الدعاء وتكثير المعاقلة وإن أغنى بعضها عن بعض، والله أعلم.

قولها: (كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن) وفي لرواية الأخرى: «أستغفرك وأتوب إليك» معنى (يتأول القرآن): يعمل ما أمر به في قول الله: «وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا» [المصر: ٣] وقد ﷺ يقول هذا الكلام سبع في الجزالة المستوفى ما أمر به في الآية، وقد يأتي به في الركوع والسجود لأن حائصة صلاة أفضل من غيرها، فكان يختارها لأداء هذا الواجب له في أمر به ليكون أكمل.

قال أهل العربية وغيرهم: لتسبح السرية وقولهم: سبحان الله، منصوب على المصير، يقدر سبحت لله تسبيحاً وشهداً (سبحان الله) معه براءة وتبرها له من كل نقص وصمة لشخصه. قالوا: وقوله: «وبحمدك سبحتك» أي، وبحمدك سبحتك، ومعناه: بتوفيقك لي وقد ثبت وقضيت علي سبحتك، لا بحولي وقوتي، ففيه شكر الله تعالى على همه للنعمة والاعتراف بها والتفويض إلى الله؛ وإن كل لا فضل له، والله أعلم.

وفي قوله ﷺ: «أستغفرك وأتوب إليك» حجة أنه يجوز - بل يستحب - أن يقول

[١٠٨٦] ٢١٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ: «سُبْحَانَكَ وَيَحْمَدُكَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ» قَالَتْ: قُتِبَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذِهِ لِكَيْمَاتٍ لَتِي أَرَاكَ أَحَدُثَهَا تَقُولُهَا؟ قَالَ: «جُعِلَتْ لِي عَلَامَةٌ فِي أُمِّي إِذَا رَأَيْتَهَا قُلْتُهَا» ﴿يَا حَكَّةَ نَصَرَ اللَّهُ وَالْفَتْحُ﴾. [مسر ١] إِلَى آخِرِ السُّورَةِ. [١٠٨٧]

[١٠٨٧] ٢١٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِنْذُ نَزَلَ عَلَيْهِ: ﴿يَا حَكَّةَ نَصَرَ اللَّهُ وَالْفَتْحُ﴾ [المسمر ١] يُصَلِّي صَلَاةً إِلَّا دَعَا - أَوْ قَالَ فِيهَا - «سُبْحَانَكَ رَبِّي وَيَحْمَدُكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي». [أحمد ٢٦١٦١، والبخاري ٤٩٦٧]

[١٠٨٨] ٢٢٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَنِي. حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ مِنْ قَوْلٍ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَيَحْمَدُهُ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ» قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَاكَ تُكْثِرُ مِنْ قَوْلٍ. سُبْحَانَ اللَّهِ وَيَحْمَدُهُ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ: «خَبَرَنِي رَبِّي أَنِّي سَأَرَى عَلَامَةً فِي أُمِّي، فَإِذَا رَأَيْتَهَا أَكْثَرْتُ مِنْ قَوْلٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَيَحْمَدُهُ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ. فَقَدْ رَأَيْتُهَا

فيه^(١). وحكي عن بعض لسدس كراهته - لئلا يكون كذبا، فاب. بن يقول: اللهم غفر لي وتب علي. وهذا الذي قلته من قوله: اللهم غفر لي وتب علي، حسن لا شك فيه، وأم كراهته قوله: أستغفر الله وأتوب إليه، فلا يوافق عليها، وقد ذكرت المسألة بدلائلها في باب الاستغفار من كتب الأذكار^(٢) والله أعلم.

وأم استغفره ﷺ وقوله: «اللهم اغفر لي ذنبي كله» مع أنه مغفوره، فهو من باب العبودية والإذعان والافتقار إلى الله تعالى. والله أعلم.

قوله. (عن مسلم بن صبيح) هو بضم الصاد، وهو أبو الضحى المذكور في الرواية الأولى.

(١) في (ص) و(هـ): أستغفر الله وأتوب إليك. والرواية هي التي في نسخة مسنوني.

(٢) ص ٢٣٣ & ٢٤٤.

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (انصر: ١)، فَتُحْ مَكَّةُ ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِيسِ اللَّهِ أَقْوَامًا

﴿فَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرُوا إِلَهُكَ كَانَ ثَوَابًا﴾ ١ - ٧ ١٣. (أحمد ٢٤٠٦٥ [برهه ١٠٨٧].

[١٠٨٩] ٢٢١ - (٤٨٥) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُرُجُ بْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِبَعْضِهِ: كَيْفَ تَقُولُ أَنْتَ فِي الرُّكُوعِ؟ قَالَ: أَمَّا سُبْحَانَتُ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، فَأَخْبَرَنِي أَبُو أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: افْتَقَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ دَهَبَ إِلَيَّ تَغْضِ نِسَائِهِ، فَتَحَسَّنْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ، فِذَا هُوَ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» فَقُلْتُ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي! إِنِّي لِنَبِيِّ شَانٍ وَإِنَّكَ لَنَبِيٍّ آخَرٍ. (أحمد ٢٤٠٨١).

[١٠٩٠] ٢٢٢ - (٤٨٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. حَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْدِيَهُ مِنَ الْفَرَاشِ، فَالْتَمَسْتُهُ، فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُمَا مَنْصُورَتَانِ، وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمَعْفَاةِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ». (أحمد ٢٤٠٦٥).

قولها: (فحسنت) هو بالحاء. وقولها: (افتقدت) وفي الرواية الأخرى (فقدت) هما لغتان بمعنى

قوله: (محمد بن يحيى بن حبان) يفتح الحاء ويألفه الموحدة.

قوله: (فوقعت يدي على بطن قدمه وهو في المسجد وهما منصورتان) استدلال به من يقول: ليس المرأة لا يتنقص الوضوء، وهو مذهب أبي حنيفة وأخريين. وإدلال مسلم ولشافعي وأحمد، لا أكثر من يتنقص، ويختلفون في تفصيل ذلك. وأجيب عن هذا الحديث بأن الممنوس لا يتنقص، على قول الشافعي وغيره، وعلى قول من قال ينتقص - وهو الراجح عند أصحابنا - يحمل هذا المنس على أنه كان فوق حائل فلا يضر.

وقولها: (وهما منصورتان) فيه أن الشئ نصيبهما في السجود.

قولها: (وهو يقول «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك

منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»).

[١٠٩١] - ٢٢٣ - (٤٨٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسِيرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مَطْرِفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، أَنَّ عَائِشَةَ تَبَيَّنَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ».

[حد ٢٥٦٠٦].

قال الحطاي: في هذا معنى لطيف، وذلك أنه استعذ بالله وسأله أن يجبره برضاه من سخطه، وبعدائه من عقوبته، وترضه ولسخطه صدق متقبلان، وكذلك لمعافاة والمعافية، فلما صار إلى ذكر ما لا صد له - وهو الله عز وجل - استعذ به منه لا غير، ومعناه الاستغفار من التقصير في بلوغ الواجب من حق عبادته ولثناء عليه^(١).

وقوله: «لا أحصي ثناء عليك» أي: لا أطيقه ولا أتبي عليه. وقيل: لا أحيط به وقد مر^(٢) معناه: لا أحصي نعمتك وإحسانك والثناء بها عيب وإن اجتهدت في الثناء عيب.

وقوله: «أنت كما أثبت على نفسك» اعتراف بالعجز عن تفصيل الثناء، وأنه لا يقدر على بلوغ حقيقته؛ ورد الثناء إلى الجملة دون التفصيل والإحصاء^(٣) وانتعيس، فوكل ذلك إلى الله سبحانه وتعالى المحيط بكل شيء جملة وتفصيلاً، وكما أنه لا نهاية لصفاته؛ لا نهاية للثناء عليه؛ لأن الثناء تابع للمثنى عليه، وكل ثناء أثني به عليه وإن كثر وحال وبلغ فيه، فقدّر الله أعظم، وسبطه أحرز، وصفته أكبر وأكثر، وفضله وأحسنه أسخ وأوسع.

في هذا الحديث دليل لأهل السنة في جواز إضافة الشر إلى الله عز وجل كما يضاف إليه لخبر؛ لقوله: «أعوذ بك من سخطك ومن عقوبتك» والله أعلم.

قوله: «عن مطرف بن عبد الله بن الشخير» هو بكسر الشين والخاء للمعجمتين.

قوله: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ» هما بضم السين والتخفيف ويفتحهما، والضم أفصح وأكثر. قال الجوهري في فصل (درج): كان سيبويه يقولهما بالفتح. وقال الجوهري في فصل (سبح): سُبُّوح من صفات الله تعالى قال تعالى: كل اسم على فَعُول فهو مفتوح الأول. لا السُّبُّوح والقُدُّوس؛ فإذ الضم فيهما أكثر، وكذلك السُّرُوح. وهي دويبة حمراء منقطة بسواد تطير، وهي من ذوات السموم.

(١) المعجم سب (٣٠٦/١)

(٢) في (ص) ٢: ولا إحصاء. وهو خطأ.

[١٠٩٢] ٢٢٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ : أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ قَالَ : سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُحَيْشٍ ؛ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَخَدَّثَنِي هِشَامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ - [ج ١ ، ٢٤٠٦٣ ، ٢٤٦٣٠] .

وقد بن فارس^(١) والزيدي وغيرهما : سُجَّحٌ هو الله عز وجل فالمراد بالسُّجَّحِ الله ومن المسيح الممَّسَّح ، فكانه قد : مسَّح مقدس رب الملائكة والروح ومعنى «سُجَّح» المبرأ من الخلق ومن الخلق ومنه وكان ما لا يليق ، لا يهية : «قائوس» المصهور عن كل ما لا يليق بالخالق . وقال الهروي : قيل : القائوس : المبارك^(٢) .
فإن القصي عيَض وفيه فيه سُجَّحٌ قُدُّوسٌ ، على تقدير : أَسْبَحْ سُجَّحًا ، أو أَذْكُرْ أو أعظم أو أَعِدْ^(٣) .
وقوله : «رب الملائكة والروح» قيل : لروح فَتَكْ عَصِيم ، وفيه حَقُّ لا تراهم بملائكة كما لا نرى نحن الملائكة ، وقيل : يحتمل أن يكونَ جبريلَ عليه السلام ، والله أعلم .



(١) في المحجول نسخة ٤٨٧ .

(٢) الغريبي ٥ : (قائوس) .

(٣) في كمال المعجم ٤ : (٤٠٢ / ٢) .

٤٣ - [باب فضل السجود والحث عليه]

[١٠٩٣] - ٢٢٥ (٤٨٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ قَالَ حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ الْمُعْبِطِيُّ. حَدَّثَنِي مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ التَّيْمَرِيُّ قَالَ: تَقِيْتُ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ أَعْمَلُهُ يَدْخُلُنِي اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ - أَوْ قَالَ: قُلْتُ: بِأَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ - فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ لِلَّهِ، فَإِنَّكَ لَا تُسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَكَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ عَنْكَ بِهَا خَطِيئَةً». [الحدود ٢٢٢٧٧].

قَالَ مَعْدَانُ: ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ لِي مِثْلَ مَا قَالَ لِي ثَوْبَانُ.

[١٠٩٤] - ٢٢٦ (٤٨٩) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ: حَدَّثَنِي هِشْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ حَدَّثَنِي رِبْعَةُ بْنُ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيُّ قَالَ: كُنْتُ أُبَيِّتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْبِئْتُهُ بِوَضُوءِهِ وَحَاجَتِهِ، فَقَالَ لِي: «سَلْ» فَقُلْتُ: أَسَأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، قَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟» قُلْتُ: هُوَ ذَاكَ، قَالَ: «فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ» [الحدود ١٦٥٧٨ بحره مصدراً].

باب فضل السجود والحث عليه

فيه قوله ﷺ: «عليك بكثرة السجود لله: فإنك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة، وحطَّ عنك بها خطيئة» وفي الحديث الآخر: (أسألت مرافقتك في الجنة، قال «أو غير ذلك؟» قلت هو ذاك، قال: «فأعني على نفسك بكثرة السجود»).

فيه الحث على كثرة السجود والترغيب فيه و المراد به السجود في الصلاة

وفيه دليل لمن يقول: تكثير السجود أفضل من طله لقيه. وقد تضمنت المسألة والخلاف فيها في الباب الذي قبل هذا. وسبب الحث عليه ما سبق في الحديث الماضي: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [البقره ١٦] ولأن السجود غديّة الشواضع ولعبودية الله تعالى، وفيه تمكين أعز أعضاء الإنسان وأعلاها - وهو وجهه - من لثراب الذي يندس ويصمتهن، والله أعلم.

وقوله: «أو غير ذلك» هو يفتح الواو.

شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ، وَلَا أَكُفُّ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا» [أحمد ٢٥٨٤، وسخري ٨١٠].

[١٠٩٧] ٢٢٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عُقَيْبٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أُمِرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ، وَيَنْهَى أَنْ يَكْشِفَ الشَّعْرَ وَالْيَدَيْنِ. أحمد [١٩٤٠] [١٠٩٦].

والأكثرين، وقال أبو حنيفة وابن القاسم من أصحاب مالك: له أن يقتصر على أيهما شاء^(١)، وقال أحمد وابن حبيب من أصحاب مالك: يجب أن يسجد على الجهة والأنتب جميعاً؛ لظاهر الحديث، قال الأكثرون: بل ظاهر الحديث أنهما في حكم عضو واحد؛ لأنه قال في الحديث: «سبعة» فإن جعلنا عضوين صارت ثمانية؛ وذكر الأنتب استيعاباً.

وأما اليدين والركبتان والقدمان، فهل يجب لسجود عنهما؟ فيه قولان للشافعي: أحدهما: لا يجب، لكن يستحب استحباباً مؤكداً. والثاني: يجب، وهو الأصح، وهو الذي رجحه الشافعي، فلو أخل بعضهم منه لم تصح صلاته. فإذ أوجبه لم يجب كشف القدمين والركبتين وفي سكتين قولان للشافعي، أحدهما: يجب كشفهما كالجهة، وأصحهما: لا يجب.

وقوله ﷺ: «سبعة أعظم أي: أعضاء، فسمي كل عضو عظماً وإن كان فيه عظام كثيرة.

وقوله ﷺ: «لا تكف يديك ولا الشعر» هو بفتح النون وكسر الهمزة، أي: لا نصبها ولا نجعلها، والكفت الجمع ولصبه، ومنه قوله تعالى: «أَلَمْ يَجْعَلْ لِّلْأَرْضِ كِفَاتًا» [سمرات ٢٥] أي: نجعل^(٢) الناس في حياتهم وموتهم، وهو معنى الكف في الرواية الأخرى، وكلاهما بمعنى.

قوله في الرواية الأخرى: (ورأسه معقوص) تفق العلماء على النهي عن الصلاة وثوبه مشر أو كفه أو سجوده، أو رأسه معقوص، أو مردود شعره تحت عمامته، أو نحو ذلك، فكل هذا منهى عنه باتفاق العلماء، وهو كراهة تنزيه، فهو صلى كذا فقد أساء، وصححت صلاته، واحتج في ذلك أبو جعفر محمد بن حريز لطبري بإجماع العلماء، وحكى بن المنذر لإعادة فيه عن الحسن البصري^(٣)

ثم مذهب الجمهور أن النهي مطلقاً لمن صلى كذا، سواء تعمد للصلاة أم كان كذا قبله، لا

(١) مدعى أي حمله الله أن لا يقتصر على لأف صحيح مع لكونه، أي كراهة تحريمية، وبشر به الرجوع عن هذا القول وموافقة لأكثرين.

(٢) في (ص) نجعل

(٣) والأوسد (٣ ١٨٣).

[١٠٩٨] ٢٣٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ: الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ، وَلَا نَكُفُّتِ الثِّيَابَ وَلَا الشَّعْرَ». [أحمد: ٢٦٥٥، والبيهقي: ٤٨١٢].

[١٠٩٩] ٢٣١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو لَدَهَيْرٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ حُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ وَلَا أَكُفُّتِ الشَّعْرَ وَلَا الثِّيَابَ: الْجَبْهَةَ وَالْأَنْفَ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ، وَالْقَدَمَيْنِ». [نصر: ١٠٩٨].

[١١٠٠] (٤٩١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَكْرُ - وَهُوَ ابْنُ سُمْرَةَ - عَنِ ابْنِ الْهَدَدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَافِيلَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجْدًا مَعَهُ سَبْعَةُ أَطْرَافٍ: وَجْهُهُ، وَكَفَّاهُ، وَرُكْبَتَاهُ، وَقَدَمَاهُ». [أحمد: ٢٦٧٨٠].

[١١٠١] ٢٣٢ - (٤٩٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سُوَايدٍ الْعَمَامِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ ثَكْبَرَ حَدَّثَهُ، أَنَّ ثُرَيْبَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّي وَرَأْسُهُ مَغْقُوصٌ مِنْ وَرَائِهِ، فَقَدَّمَ فَجَعَلَ يَحُلُّهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، أَقْبَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: مَا لَكَ وَرَأْسِي؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ». [أحمد: ٢٦٧٦٧].

لها بل لمعنى آخر. وقد السودي: يختص النهي بمن فعل ذلك صلاة، والمختص الصحيح هو لأول، وهو ظاهر لمقول عن الصحابة وغيرهم، ويدل عليه فعل ابن عباس المذكور هـ.

قال لعلاء والحكمة في النهي عنه أن الشعر يسجد معه؛ ولهذا مثله بالذي يصلي وهو مكتوف قوله: (عن ابن عباس أنه رأى ابن الحارث يصلي ورأسه معقوص من وراءه، فقدم فجعل يحلله) فيه لا مر بالمرحوف والنهي عن المكروه، وأن ذلك لا يؤخر؛ إذ لم يؤخره ابن عباس حتى يفرغ من الصلاة. وأن المكروه يكره كما يكره المحرم وأن من رأى منكراً وأمكنه تغييره بيده، غيره به؛ لحديث أبي سعيد الخدري^(١). وأن خبر الواحد مقبول؛ والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم ١٧٧. وهو في المسند أحمد: ١/٦١٠٧٣.

٤٥ - [باب الاعتدال في السجود، ووضع الكفين على الأرض،

ورفع المرفقين عن الجنبين، ورفع البطن عن الفخذين في السجود]

[١١٠٢] ٢٣٣ - (٤٩٣) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي مُبِيَّةٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَدَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اعْتَدِلُوا فِي سُجُودِ، وَلَا تَبْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ». [أحمد: ١٧٨٨٠].

باب الاعتدال في السجود، ووضع الكفين على الأرض،

ورفع المرفقين عن الجنبين، ورفع البطن عن الفخذين في السجود

مفصوذاً حديث الباب أنه ينبغي للساجد أن يضع كفيه على الأرض ويرفع مرفقيه عن الأرض وعن جنبه رافعاً بليغاً بحيث يظهر بطنه يطيه إذا لم يكن مستوراً، وهذا أدنى متفق على استحبابه، فلو تركه كان ميسيراً متركياً لنهي التنزيه^(١)، وبالله صليته، والله أعلم.

قال لعمري: ولحكمة في هذا أنه أشبه بالتواضع، وأنعى في تمكين الجبهة والأفم من الأرض، وأبعد من هبذ الكسبي، فإن المسسط يشبه لكلب، ويشعر حاله بالتهاون وبصلابة وقلة الاعتناء به وإقبال عليه، والله أعلم.

وأما ألفاظ الباب، ففيه قوله ﷺ: «وَلَا يَبْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ» وفي الرواية لأخرى: «وَلَا يَبْسُطْ بِرِجْلَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ».

هذان اللفظان صحيحان، وتقديره: وَلَا يَبْسُطْ ذِرَاعَيْهِ فَيَبْسُطْ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ. وكذا اللفظ الآخر: وَلَا يَبْسُطْ ذِرَاعَيْهِ فَيَبْسُطْ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ. ومثله قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْ ذِرَاعَيْكَ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ﴾ [سج: ١٧] وقوله: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [المرج: ٣٧] وفي هذه الآية الثانية شاهدان^(٢). ومعنى «يَبْسُطُ» بالياء المنة فوق، أي - يتخذهما^(٣) بساطاً، والله أعلم.

(١) في (هـ) «متركاً» والنهي للتنزيه.

(٢) لشاهد أول تقديره «تقبيل» بها، فبها «قبول» حسن والثاني «انبت» فنبت نباتاً حسناً، وهذا التقدير يكون لمصدر «نبت» بوزن فعلة.

(٣) في (ج) «لا يتخذهما» وكلاهما صحيح.

[١١٠٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ: «وَلَا يَتَّبِسُّ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ ابْسَاطَ الْكَلْبِ». [حد: ١٦٨١٧، وسجدي: ٨٢٢].

[١١٠٤] ٢٣٤ - (٤٩٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ نَحْيٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَدٍ، عَنْ إِبَادٍ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدْتَ فَصَبَّحْ كَفَّكَ، وَارْفَعْ مِرْقَئَكَ». [حد: ١٨٤٩١].

[١١٠٥] ٢٣٥ - (٤٩٥) ^(٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا نَكْرٌ - وَهُوَ ابْنُ مُضَرٍّ - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى قَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ يَبَاضٌ يُنْظَى. [حد: ٢٢٩٢٥، سجدي: ٣٥٦٢].

[١١٠٦] ٢٣٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْعَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي رِوَايَةِ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ يُجَنِّحُ فِي سُجُودِهِ حَتَّى يُرَى وَضَحُ إِنْظِيهِ.

قوله: (عن إِيَاد) هو بكسر الهمزة وبالياء المشددة من تحته.

قوله: (عن عبد الله بن مالك ابن بُحَيْنَةَ) لصواب فيه أن يَوْ مالِك، ويُكْتَب (ابن) دالًّا، لأن (ابن بُحَيْنَةَ) ليس صفةً لمالك، بل صفةٌ عبد الله، لأن عبد الله اسمُ أبيه مالك، واسم أم عبد الله بِحَيْنَةَ، فبِحَيْنَةَ، هراءٌ مالِك، وأمُّ عبد الله بن مالك.

قوله: (قَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ) يعني: بين يديه وجنبه.

قوله: (يُجَنِّحُ فِي سُجُودِهِ) هو بضم الجيم وفتح الحيم وكسر الون المشددة، وهو معنى (قَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ) وهو معنى قوله في الرواية الأخرى: (خَوَّى بِيَدَيْهِ) بدخاء المعجمة وتشديد الواو، و(قَرَجَ) و(جَنِّحَ) و(خَوَّى) بمعنى واحد، ومعناه كَلَّهَ بعد مِرْقَئِهِ وَعَصْدِيهِ عن جنبه.

(*) وقع في الصحيح منسباً قبل هذا الحديث ما يجمع حقه لضلاله. إلخ وقد نقلته إلى موضعه بمسند موافق لنسخ ثلاث وسباني بعد قيس.

وَفِي رِوَايَةٍ لَيْثٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ فَرَجَّ يَدَيْهِ عَنْ يَطْيِيهِ، حَتَّى إِذَا لَأَرَ يَبَاضَ يَطْيِيهِ. [حمد ٢٧٩٢٣ (وغيره ١١٠٥)].

[١١٠٧] ٢٣٧ - (٤٩٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ، لَوْ شَاءَتْ بَهْمَةٌ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمُرَّتْ. [حمد ٢٦٨٠٩].

[١١٠٨] ٢٣٨ - (٤٩٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَنُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَزَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُيَيْدٌ، اللَّهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ حَوَّى يَدَيْهِ - يَغْنِي جَنَاحٌ - حَتَّى يُرَى وَضَحُ يَطْيِيهِ مِنْ وَرَائِهِ،

قوله: (يجنح في سجوده حتى يرى بياض يديه) هو بالون في (رى) وزوي الياء لمتئدة من تحت المضمومة، وكلاهما صحيح، ويؤيد الياء لرواية لأخرى عن ميمونة: (إذا سجد حوى يديه حتى يرى وضح يديه) وضبطه وضبطوه من مضم الياء، ويؤيد سنون رواية لثيث في هذا الطريق (حتى يري لأرى بياض يديه).

قوله (لو شاءت بهمة أن تمر) قال أبو عبيد وغيره من أهل اللغة: بهمة واحدة اليهم، وهي أولاد الغنم من ذكر والإناث، وجمع ليهم. بهام، بكسر الباء، وقال الجوهري: اليهم من أولاد الصغار خاصة، ويطلق على الذكر والأنثى، قال: والسخل أولاد الممغرى^(١).

قوله: (أخبرنا ابن عينة، عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصم، عن عمه يزيد بن الأصم) وفي الرواية الأخرى: (أخبرنا مروان بن معاوية القزاري قال: حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن الأصم، عن يزيد بن الأصم).

هكذا وقع في بعض الأصول: (عبيد الله بن عبد الله) بتصغير الأول في الروايتين، وهي بعضها (عبد الله) مكبراً في الموضعين، وفي أكثرها بالتكبير في الرواية الأولى والتصغير في الثانية، وكله

[١١٠٩] ٢٣٩ (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَدِّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ
 وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللُّخْطُ لِعَمْرٍو - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعُ:
 حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ زُرَّادٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصْمِ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ: كَانَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَحَدَ خَافِيَ حَتَّى يَرَى مِنْ خَلْفِهِ وَضَحَ يُظَنُّ قَالَ وَكَيْعُ: تَغْنِي يَبْضُهُمَا

صحيح، وعبد الله وعبيد الله أحوان، وهما ابن عبد الله بن الأصم، وعبد الله بالتكبير - أكبر من عبد الله، وكلاهما روى عن عمه يزيد بن الأصم. وهذا مشهور في كتبه أسماء الرجال، وسيأتي ذكره خلفاً لواسطي في كتابه «أطراف المصحيحين» في هذا الحديث. وعبد الله، بالتكبير في الروايتين، وكذا ذكره أبو داود في مسنده في «تسنيهما» من رواية ابن عيينة، بالتكبير^(١١)، ولم يذكر^(١٢) رواية الفري، ووقع في «شئ نسائي»، «اختلف في الرواية عن نسائي، بعضهم روه بالتكبير وبعضهم بالتصغير»^(١٣)، ورواه البيهقي في «التسعين الكبير» من رواية ابن عيينة بالتصغير. ومن رواية لفري بالتكبير^(١٤)، والله أعلم.

قوله: (حتى يرى وَضْعَ إِبْطِهِ) هي بفتح الضاد، أي: يتألم.

قوله: (وإذا قعد اصمآن على فخذه اليسرى) يعني: إذا قعد بين السجدين أو في التشهد الأول، وأم القعود في التشهد الأخير، هلستة فيه التوراة كما رواه البخاري في «صحيحه» من رواية أبي حمزة، البغدادي، وكذلك رواه أبو داود والترمذي وغيرهما^(*).

قوله: (جعفر بن برقان) يضم الياء الموحدة، والله أعلم.



- $$AA^T = \begin{pmatrix} 1 & -1 \\ 0 & 0 \end{pmatrix}, \quad A^TA = \begin{pmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{pmatrix} \quad (*)$$

- (۲) فی (خبر): یذکر ،

- (٣) أنشأ في ١٩٢٩. وقد أنشأ المحقق في هذا الاختلاف.

- (٤) في مجموعتي من المسائل الجبرية: (١، ٢) كلاهما، يتلصفا.

- (٥) لیسٹری: A78، واپس ڈالو: V4+ والیڈیٹی: ۱۰۶، واپس دیا جا رہا ہے: ۹۸۹

٤٦ - [باب ما يجمع صفة الصلاة، وما يفتح به ويختتم به،

وصفة الركوع والاعتدال منه، والسجود والاعتدال منه،

والتشهد بعد كل ركعتين من الرباعية،

وصفة الجلوس بين السجنتين وفي التشهد الأول]

[١١١٠] ٢٤٠ - (٤٩٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ - يَعْنِي الْأَخْمَرُ - عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، عَنْ بُذَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي الْجَوَّارِ، عَنْ هَانِئَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةِ بِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْجِصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُصَوِّئْهُ، وَلَكِنْ يَبْرُكُ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ، لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ، وَكَانَ يَفْرُشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى.

باب ما يجمع صفة الصلاة، وما يفتح به ويختتم به،

وصفة الركوع والاعتدال منه، والسجود والاعتدال منه،

والتشهد بعد كل ركعتين من الرباعية،

وصفة الجلوس بين السجنتين وفي التشهد الأول

فيه (أبو الجوار)، عن هانئة: كان رسول الله ﷺ يستفتح^(١) الصلاة بالتكبير، والقراءة بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْجِصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُصَوِّئْهُ، وَلَكِنْ يَبْرُكُ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ، لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ سَحِيَّةً، وَكَانَ يَفْرُشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى،

(١) هي (خ): يفتح

وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ أَفْتِرَاشَ السَّبْعِ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالنَّسْلِيمِ

وَفِي رِوَايَةٍ مِنْ نَعْمَانَ عَنْ أَبِي خَالِدٍ: وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ. (الحديث ٢٤٠٣).

وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ أَفْتِرَاشَ السَّبْعِ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالنَّسْلِيمِ (يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ)

(أَبُو الْعَبَّاسِ) بِالْحَجِيمِ وَالزَّيَّ، وَاسْمُهُ أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، بَصْرِيٌّ.

قَوْلُهَا (وَالْقِرَاءَةُ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾) هُوَ يَرْفَعُ الدِّبَ عَلَى الْحَكَايَةِ.

قَوْلُهَا: (وَلَمْ يَصُورْهُ) هُوَ بِضَمِّ الْبَاءِ وَفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَكسْرِ لُورٍ لَمَشْدَدَةٍ، أَيِ لَمْ يَحْفَظْهُ خَفِضًا بَدِيعًا، بَلْ يَسْتَعْدِلُ فِيهِ بَيْنَ الْإِسْحَاقِ وَالْقَصْرِ

قَوْلُهَا: (وَكَانَ يَفْتَرِشُ) هُوَ بِضَمِّ الرَّاءِ وَكسْرِ هاءٍ، وَالضَّمُّ أَشْبَهُ.

قَوْلُهَا: (عُقْبَةُ الشَّيْطَانِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَفِي لِرِوَايَةٍ لِأُخْرَى. (عُقْبَةُ الشَّيْطَانِ) يَفْتَحُ لِعَيْنٍ وَكسْرِ الْقَافِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ فِيهِ، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاشٌ^(١) عَنْ بَعْضِهِمْ ضَمُّ الْعَيْنِ، وَصَوَّغَهُ. وَفَسَّرَهُ أَبُو عِيَّاشٍ^(٢) وَغَيْرُهُ بِالْإِقْعَادِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ^(٣)، وَهُوَ أَنْ يُدْبِقَ أَلْيَهُ بِالْأَرْضِ وَيَنْصَبَّ عَلَيْهِ وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، كَمَا يَفْتَرِشُ الْكَلْبُ وَغَيْرُهُ مِنَ السَّبَاعِ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَمَّا أَحْكَامُ الْبَابِ، فَقَوْلُهَا (كَانَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ) فِيهِ ثَبُوتُ التَّكْبِيرِ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ يَنْعِنُ لَفْظَ التَّكْبِيرِ، لِأَنَّهُ ثَبُوتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ، وَأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصِلِّي»^(٥) وَهَذَا لَدِي ذِكْرَاهُ مِنْ تَعْيِينِ لَتَكْبِيرِ هُوَ قَوْلُ مَا بَدَأَ وَشَافِعِيٍّ وَأَحْمَدُ وَجُمْهُورُ الْعَمَاءِ مِنَ السَّنَفِ وَالْخَلَفِ. وَقَدْ أَبُو حَنِيفَةَ: يَقُومُ غَيْرُهُ مِنَ الْقَافِ الْعَظِيمِ مَقَامَهُ.

وَقَوْلُهَا: (وَالْقِرَاءَةُ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾) اسْتَعْدَلُ بِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ يَقُولُ: إِنَّ الْقِرَاءَةَ

(١) فِي الْإِكْبَادِ (١١/٢).

(٢) فِي (مَرْ) وَغَيْرِهَا أَبُو عِيَّاشٍ. وَالثَّبُوتُ مُوَافِقٌ لَهُ فِي الْإِكْبَادِ وَالْمُعَلِّمِ.

(٣) فِي الْإِكْبَادِ لِمُعَلِّمٍ: بِالْإِقْعَادِ بَيْنَ اسْتِجَابَتَيْنِ. هَذَا أَيُّ: الْجَوْسُ هُمِنْ الْعَشِيرِ.

(٤) هَذَا تَفْسِيرُ الْإِقْعَادِ عِنْدَ أَبِي عِيَّاشٍ كَمَا بَقِيَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي «عَرِيبِ الْحَدِيثِ» (١/٢١٠) مَوْفَقًا لَهُ وَأَمَّا عُقْبَةُ وَلِمْعَلِ،

فَقَدْ فَسَّرَهُ أَبُو عِيَّاشٍ بِوَضْعِ الْأَيْدِي عَلَى الْعَقَبَيْنِ يَوْمَ الْمَسْجِدَيْنِ، وَكَذَا نَقَلَ عَنْهُ الْقَاضِي عِيَّاشُ.

(٥) أَخْرَجَهُ بَيْهَقِيُّ. ٦٠٩ هـ. مِنْ حَيْثُ مَالِكُ بْنُ أَحْمَرَثَ ﷺ.

ليست من لفاتحة، وجوب الشفعي ولأكثرين لفتلبن بأنها من الفاتحة أن معنى الحديث أنه يبتدئ القرآن بسورة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا بسورة أخرى، فالمراد بيان السورة التي يبتدئ بها، وقد قسمت الأدلة على أن البسملة منها.

وفيه أن السنة لم يرفع أن يسوي ظهره بحيث يستوي رأسه ومؤخره.

وفيه وجوب الاعتدال إذا رفع من الركوع، وأنه يجب أن يستوي قائماً، لقوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوِي أَصْلِي». وفيه وجوب الجنوس بين السجنتين.

قولها: (وكان يقول في كل ركعتين التحية) فيه حجة لأحمد بن حنبل ومن وافقه من فقهاء أصحاب الحديث أن التشهد الأول ولأخير واجب. وقال مالك وأبو حنيفة ولأكثرهم هما سنتان ليس واجبين. وقال الشافعي: الأول سنة، والثاني واجب^(١).

ولَحَسَبَتْ هَذَا الشَّافِعِيُّ أَرْبَعُ: الْجُلُوسُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ، وَحَسْبُةُ الْإِسْتِرَاحَةِ عَقِبَ كُلِّ رَكْعَةٍ يَعْقِبُهَا قِيَامٌ، وَالْجُلُوسَةُ لِنَتَشَهُدِ الْأَوَّلِ، وَالْجُلُوسَةُ لِنَتَشَهُدِ الْآخِيرِ، وَالْجَمِيعُ يُسْنُّ مَقَرَّشًا وَلَا الْآخِرَةَ؛ فَلَوْ كَانَ مَسْبُوقًا وَجَلَسَ بِمَاقِهِ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ مَتَوَرِّكًا، جَلَسَ الْمَسْبُوقُ مَقَرَّشًا؛ لِأَنَّهُ جُلُوسُهُ لَا يَعْقِبُهُ سَلَامٌ، وَلَوْ كَانَ عَلَى الْمَصَلِّي سَجُودٌ سَهْوًا، فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يَجْلُسُ^(١) مَقَرَّشًا فِي تَشَهُدِهِ، فَلِذَا سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ، تَوَرَّكْتُ ثُمَّ سَلَّمَ، هَذَا تَفْصِيلُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ

وَاحْتِجَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِإِطْلَاقِ حَدِيثِ عَدَاثَةَ هَذَا، وَاحْتِجَّ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ أَبِي حَنِيفَةَ، سَاعِدِي فِي «صَحِيحِ ابْنِ خَالَوَيْهِ»^(٢) وَفِيهِ التَّصْرِيحُ بِالْأَقْرَبِ فِي سَجُودِ الْأَوَّلِ وَالتَّوَرُّكِ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ، وَحَمَلَ حَدِيثَ عَدَاثَةَ هَذَا عَلَى الْجُلُوسِ فِي غَيْرِ تَشَهُدِ الْآخِرِ، لِمَجْمَعِ^(٣) بَيْنِ الْأَحَادِيثِ.

وَجُلُوسُ الْمَرْأَةِ كَجُلُوسِ الرَّجُلِ، وَصَلَاةُ التَّمَلُّكِ كَصَلَاةِ الْفَرَضِ فِي الْجُلُوسِ. هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَالْجُمْهُورِ. وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّ سُنَّةَ امْرَأَةِ التَّرْتُّعِ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ اِتْرَاعٌ فِي النَّدْفَةِ^(٤)، وَبَصَوَابٌ لِأَوَّلِ. ثُمَّ هَذِهِ الْهَيْئَةُ مَسْنُونَةٌ^(٥)، فَلَوْ جَلَسَ فِي الْجَمِيعِ مَقَرَّشًا أَوْ مَتَوَرِّكًا أَوْ مَرْتَبِعًا أَوْ مُتَعَبِّيًا أَوْ مَاقًا رَجَلَيْهِ صَبَحَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ مُخَالَعًا.

قَوْلُهُ: (وَكَانَ يَمْنَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ) هُوَ الْإِقْعَاءُ الَّذِي فَسَّرْنَاهُ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ بِتَفَقُّهِ الْعُلَمَاءِ بِهَذَا التَّصْطِيرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَ[أَمَّا] الْإِقْعَاءُ الَّذِي ذَكَرَهُ مَسْنُونٌ بَعْدَ هَذَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُنَّةٌ، فَهُوَ غَيْرُ هَذَا كَمَا مَسْتَفْصَرُهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنَّ شَيْئًا لِلَّهِ تَعَالَى

قَوْلُهُ: (وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ السُّعَى) مَسْقُوكُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي لِبَابِ قَبِيهِ.

قَوْلُهُ: (وَكَانَ يَخْتَمُ الصَّلَاةَ بِالنَّسِيمِ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ التَّسْمِيمِ، فَهِيَ ثَبَتَ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٦).

(١) فِي (خ)، لَا يَجُوزُ، وَهُوَ خَطَأٌ

(٢) بِرَقْمٍ: ٨٢٨، وَهُوَ فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ: ٢٣٥٩٩.

(٣) فِي (خ): لِيَجْمَعُ،

(٤) إِكْمَالُ الصَّحِيحِ: (٢/٤١٦).

(٥) فِي (ص): مَسْنُونٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ

(٦) سَبَقَ تَحْرِيْرُهُ قَدْ مَرَّ

واختلف لعلماء فيه، فقد مالئ الشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الشئف والخلف السلام فرض، ولا تصح الصلاة إلا به قال أبو حنيفة وأشوري وأوزاعي هو سنة، لو تركه صحت صلاته فقال أبو حنيفة: لو فعل منافياً للصلاة من حدث أو غيره في آخرها، صحت الصلاة، واحتج بأن لسي لم يعلمه لأعرابي حين علمه واجبت الصلاة^(١). وحنج لجمهور بما ذكرناه وبالحديث الآخر في «سنن» أبي داود والترمذي: «مفتاح الصلاة لظهور، وتحديث التسليم»^(٢). ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وجمهور أن المشروع تسليمتان، ومذهب مالك في طائفة المشروع تسيمية، وهو قول ضعيف عن الشافعي. ومن قال بالتسليم الثانية فهي عنه سنة، وشدة بعض الظاهرية والمالكية فأوجبها، وهو ضعيف مخالف لإجماع من قبله، والله أعلم



(١) تقدم قريباً تحريجه ومذهب أبي حنيفة رحمه الله أن الصلاة واجب وبمس يقصر، على مذهبه في تفريق بينهما

(٢) أبو داود ٦١، والترمذي ٣ من حديث عبي بن جهم وأخرجه ابن ماجه: ٢٧٥، وأحمد ١٠١٦ ومشهوره، هو حديث صحيح

٤٧ - [باب سترة المصلي]

[١١١١] ٢٤١ - (٤٩٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سَمَاعٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ يَدَيْهِ بِمِثْلِ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ، فَلْيُضِلَّ، وَلَا يَبَالِي مَنْ مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ». (مسند: ٥١٧٢).

كتاب سترة المصلي، والندب إلى الصلاة إلى سترة، والنهي عن المرور بين يدي المصلي، وحكم المرور ودفع المار، وجواز الاعتراض بين يدي المصلي، والصلاة إلى الراحلة، والأمر بالدنو من السترة، وبيان قدر السترة وما يتعلق بذلك

قوله ﷺ «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ يَدَيْهِ بِمِثْلِ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ، فَلْيُضِلَّ، وَلَا يَبَالِي مَنْ مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ» (المؤخرة) بضم سين وكسر خاء وهَمْزة ساكنة، ويقال يفتح الخاء مع فتح الهمزة وتشديد الخاء، ومع يسكن الهمزة وتخفيف خاء، ويقال: أَخْرَجَ الرَّحْلَ، بهمزة ممدودة وكسر الخاء. فهذه أربع لغات، وهي: اللغو الذي في أَخْرَجَ الرَّحْلَ.

وفي هذا الحديث الدُّبُّ إلى السترة بين يدي المصلي، ويبدأ أن أقلُّ لسترة مؤخرة الرحل، وهي قُدْرٌ عَظِيمٌ لِدَرَاخٍ وهو نحو ثلثي فراع، ويحصل بأي شيء أقامه بين يديه هكذا، وشروط ما لُتَّ أن يكون في عِظِ الرَّمْحِ قال العلماء: والحكمة في السترة كثُتْ لبصر عم ورائه، ومنع من يعتد بقره.

ويستدل القاضي غياض بهذا الحديث على أن الخط بين يدي المصلي لا يكفي، قال: وإن كان قد جاء به حديث وأخذ به أحمد بن حنبل، فهو ضعيف. واحتج فيه، فقيل: يكون مقوساً كهيئة محراب، وقيل: قائماً بين يدي المصلي إلى لُقْلُقَةٍ، وقيل: من جهة يمينه إلى شماله. قد: ولم ير مالك ولا عامة الفقهاء الخط. هذا كلام لقاضي رحمه الله^(١)، وحديث الخط رواه أبو داود، وفيه ضعف وضطرب^(٢).

(١) أي (من) وإله: باب

(٢) تركها المعجم: (٢/ ٤١٤)

(٣) أبو داود: ٦٨٩، ٦٩٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه في مسنده: ٩٤٣، وأحمد: ٧٣٩٢

[١١١٢] ٢٤٢ (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَشَحَابُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الصَّامِيِّ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَا: كُنْتُ نَصَلِّي وَالِدَوَابَّ تَمُرُّ بَيْنَ أَيْدِي، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ تَكُونُ بَيْنَ يَدَيَّ أَحَدِكُمْ، ثُمَّ لَا يَصُرُهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: «فَلَا يَصُرُهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». [ج ١ ص ١٣٨٩].

[١١١٣] ٢٤٣ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي، فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ».

[١١١٤] ٢٤٤ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا حَبِيبَةُ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ فِي عُرْوَةِ تَبُوكَ عَنْ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي، فَقَالَ: «كَمُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ».

[١١١٥] ٢٤٥ - (٥٠١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ تَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وَاجْتَنَبَ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ فِيهِ، فَاسْتَحَبَّهُ فِي «سِتْنِ خَرْمَلَةٍ» وَفِي الْقَدِيمِ، وَنَفَذَ عِيَالُ الْبُيُوتِ، وَقَالَ جَمَاهُورُ أَصْحَابِهِ بِاسْتِحْبَابِهِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ دَلِيلٌ عَلَى بَطْلَانِ لَحْظِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال أصحابنا يسعي به أن يندو من السُرة ولا يريد ما بينهما على ثلاثة أذرع، فإن لم يجد عصاً ونحوه، جمع أحجاراً أو تراباً أو متاعه، ولا فيسبسط مصلّى، ولا فليحطّ لخط. وإذا صوّى إلى سُرة منع غيره من المرور بينه وبينه، وكذا يمنع من المرور بينه وبين الحطّ، ويحرم المرور بينه وبينه، فلو لم يكن ستره أو تبعّد عنها، فحينئذٍ له معه، ولا يصحّ أنه ليس له؛ لتقصيره، ولا يحرم حينئذٍ المرور بين يديه، لكن يُكره. ولو وجد لما خسر فرجة في لصفّ لأوله، منه أن يمرّ بين يدي لصفّ شاني ووقف فيها؛ لتقصير أهل الصفّ الثاني تركها. والمستحبّ أن يجعل السُرة عن يمينه أو شماليه؛ ولا يصحّ له، والله أعلم.

قوله: (حدثنا الطناقي) هو بفتح الطاء وكسر التاء.

كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ، أَمَرَ بِالْحَرَبَةِ فَتَوَضَّعَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا، وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّعْرِ، فَمَنْ نَمَّ اتَّخَذَهَا الْأَمْرَاءَ. [أحمد ٦٢٨٦ و مسند أحمد ٢٤٩٤].

[١١٦٦] ٢٤٦- (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْكُزُ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَغْرُزُ - الْعِزَّةَ وَيُصَلِّي إِلَيْهَا. رَأَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: قَالَ عُثَيْدُ اللَّهِ: وَهِيَ اسْحَرِيَّةٌ.

[١١٦٧] ٢٤٧- (٥٠٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْرِضُ رَاحِلَتَهُ وَهُوَ يُصَلِّي إِلَيْهَا. اح ٤١٦٨ و ابن جرير، ٥١٧ موطأ.

[١١٦٨] ٢٤٨- (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو حَالِيَةَ الْأَحْمَرُ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِلَى رَاحِلَتِهِ. وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى بَعِيرٍ. [مسند أحمد ٢١١٣].

[١١٦٩] ٢٤٩- (٥٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِمَكَّةَ، وَهُوَ بِالْأَبْطَحِ فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءُ مِنْ أَدَمٍ، قَالَ:

قوله: (يركز العزّة) هو بفتح الباء وضمة الكاف، وهو بمعنى (يغز) المذكور في لرواية الأخرى.

قوله: (كان يعرض راحلته ويصلي إليها) هو بفتح الباء وكسر الراء، وروى بضمة الباء وتشديد الراء، ومعناه: يجعلها معترضة بينه وبين القبلة، ففيه دليل على حوز الصلاة إلى الخوض، وجواز الصلاة بقرب البعير، بخلاف الصلاة في أعطان الإبل فيها، مكروهة. بالأحاديث الصحيحة في النهي عن ذلك، لأنه يخاف هناك نفوذها، فيذهب الخشوع، بخلاف هذا.

قوله: (وهو بالأبطح) هو الموضع المعروف على باب مكة شرقها الله، ويقال له البطحاء أيضاً.

قوله: (فمن نائل ومصح) محذوف: عنده من يتال منه شيئاً، ومنهم من يصبح عليه غيره شيئاً مما ناله ويرش عليه نالاً مما حصل له وهو معنى ما جاء في الحديث الآخر (فمن لم يصب

فَخَرَجَ بِلَالٌ بِوُضُوئِهِ، فَمِنْ نَائِلٍ وَنَاضِحٍ، قَالَ: فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقِيهِ، قَالَ: فَتَوَضَّأَ، وَأَدْنَى بِلَالٌ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَهُ هَاهُنَا، وَهَ هُنَا - يَقُولُ: يَمِينًا وَشِمَالًا - يَقُولُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ.

قوله - (فخرج بلال بوضوئه، فمن نائل وناضح، مخرج النبي ﷺ فتوضأ) فيه تقديم وتأخير، تقديره، فتوضأ، فمن نائل بعد ذلك وناضح تبركاً بآثاره ﷺ، وقد جاء ميت في الحديث الآخر: (عرايت الناس يأخذون من فضل وضوئه) ففيه تبرك بآثار الصالحين، واستعمال فضل ظهورهم وطلوعهم وشرقهم ولبسهم،

قوله: (عليه حلة حمراء) قال أهل اللغة: الحلة ثوبان، لا تكون واحدًا، وهما إزار وورد أو نحوهما. وفيه جواز لباسي لأحمر.

قوله (كأنني أنظر إلى بياض ساقيه) فيه أن الساق لم يستعورة، وهذا محمض عليه، يعني من الرجل، بخلاف الحقرة.

قوله: (فأذن بلال) فيه لأذن في السفر. قال الشافعي: ولا أكره من تركه في السفر ما أكره من تركه في الحضر! لأن أمر المسلمين بمنى على التخفيف.

قوله: (فأذن بلال، فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا، يقول يميناً وشمالاً - حي على الصلاة حي على الفلاح)

فيه أنه يُسنُّ للمؤذن الالتفات في جميعتين يميناً وشمالاً برأسه وعُنقه. قال أصحابنا: ولا يحول قدميه برصده عن لحيته، وإنما يُلوي رأسه وعُنقه.

واختلفوا في كمية لفتته على مذهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا:

أصحها - وهو قول الجمهور أنه يقول: حي على الصلاة، مرتين عن يمينه، ثم يقول مرتين عن يساره: حي على الفلاح.

والثاني يقول عن يمينه: حي على الصلاة، مرة، ثم مرة عن يساره، ثم يقول حي على الفلاح، مرة عن يمينه ثم مرة عن يساره.

قَالَ: ثُمَّ رُكِّزَتْ لَهُ عِزَّةٌ، فَتَقَدَّمَ، فَصَلَّى الطُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحِمَارُ وَالْكَلْبُ لَا يُنْعَمُ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَسْجِدِ.

أحمد، ١٨٧٦٢، والبيهقي، ٦٢٤ مطبوعاً.

[١١٢٠] ٢٥٠- (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمٍ: حَدَّثَنَا يَهُرُّ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ، أَنَّ أَبَاهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ، وَرَأَيْتُ بِلَالاً أَخْرَجَ وَضُوءاً، فَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَدَرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ أَحَدٌ مِنْ تَلْبِيسِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالاً أَخْرَجَ عِزَّةً، فَرُكِّزَ، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مُسَمَّرًا، فَصَلَّى إِلَى الْعِزَّةِ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالِدُوبَابَ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيِ الْعِزَّةِ - أحمد، ١٨٧٦٠، البيهقي، ٢٦٦.

[١١٢١] ٢٥١- (٠٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَنْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَمِيْسٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ ذَكْرِئَةَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ

وَالثَّلَاثِ يَقُولُ عَنْ بَيْتِهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْقِبَةِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْاِتِّصَافِ عَنْ بَيْتِهِ، فَيَقُولُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَسْتَفْتِ عَنْ بَيْتِهِ فَيَقُولُ: حَيَّ عَلَى الْعِلَاحِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْقِبَةِ، ثُمَّ يَسْتَفْتِ عَنْ بَيْتِهِ فَيَقُولُ: حَيَّ عَلَى الْعِلَاحِ.

قوله: (ثم ركزت له عزة) هي عصا في أسفلها حديدة وفيه دليل على حوار استعانة الإمام بمن يركز له عزة ونحو ذلك.

قوله: (فصلى الطهر ركعتين) فيه أن الأفضل قصر الصلاة في السفر وإن كان بقرب بلد، ما لم يوجب الإقامة أربعة أيام فصاعداً.

قوله: (بمر بين يديه الحمار والكلب لا ينعم) معناه: يمر الحمار والكلب وراء لُترة وقدامها إلى القبة، كما قد في الحديث الآخر (ورأيت الناس والدواب يمرّون بين يدي العزّة) وفي الحديث الآخر (يمرّ من وراء المرأة والحمار) وفي الحديث السابق، (ولا يضربه من وراء ذلك).

قوله: (وخرج رسول الله ﷺ في حلة حمراء مسمرة) يعني: رافعه إلى أنصاف ساقيه ونحو ذلك، كما قال في الرواية السابقة، (كأني أنظر إلى يارض ساقيه) وفيه رفع الثوب عن الـ

زائدة قال: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مَعْوَلٍ، بِكَاتَمٍ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِخَوِّ حَدِيثِ سُفْيَانَ وَهَمَرَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، يَرِيدُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَفِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ مَعْوَلٍ: فَلَمَّا كَانَ بِالْهَاجِرَةِ، خَرَجَ بِلَالٌ فَتَدَاى بِالصَّلَاةِ [أحمد: ١٨٧٤٦، وسجدي: ٣١٨-٣١٩].

[١١٢٢] ٢٥٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ إِلَى الْبَطْحَاءِ، فَتَوَضَّأَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عِزَّةٌ قَالَ شُعْبَةُ: وَزَادَ فِيهِ عَوْنٌ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي جُحَيْفَةَ وَكَانَ يَمُرُّ مِنْ ذَوَائِبِ الْمَرْأَةِ وَالْحِمَارِ. [أحمد: ٨٧٦٧، وسجدي: ١٨٧].

[١١٢٣] ٢٥٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ الْحَكَمِ: فَحَقَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ. [أحمد: ١٨٧٤٣، والبخاري: ٤٩٨، لم يسطر: ١١٢٢].

[١١٢٤] ٢٥٤ - (٥٠٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى أَتَانٍ

قوله (خرج رسول الله ﷺ بالهجرة إلى البطحاء فتوضأ، فصلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين. وبين يديه عزة)

فيه دليل على القصر والجمع في السفر وفيه أن لأفضل لمن أورد الجمع وهو نزل في وقت الأولى أن يقدم الثانية إلى الأولى، وأما من كان في وقت الأولى سائراً، ولأفضل تأخير الأولى إلى وقت الثانية، كذا جاء في الأحاديث، ولأنه أرفق به، والله أعلم.

قوله: (أقبلت راكباً على أتان) وفي الرواية الأخرى، (على حمار) وفي رواية البخاري: (على حمار أتان) قال أهل اللغة: الأتان، هي الأنثى من جنس الحمار، ورواية من روى (حمار) ^(١) محمولة على إرادة الجنس، ورواية البخاري مبيّنة للجمع.

(١) في (ج)، حماراً.

وَأَنَّ يَوْمَئِذٍ قَدْ تَهَئَّرَتِ الْأَحْجَالُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنْى، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ الصَّفِّ، فَنَزَلْتُ فَأَرْسَلْتُ، لِأَنَّ تَرْثُعَ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يَنْكُرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ.

أحمد ٣١٨٤، وسبخري: ٢٧٩.

[١١٢٥] ٢٥٥- (٠٠٠) حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا بَنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قُتِلَ يَسِيرُ

قوله: (وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ تَهَئَّرَتِ الْأَحْجَالُ) معناه: قديته. واختلفت العلماء في سبب ابن عباس عند وفاة رسول الله ﷺ، ف قيل عشر سنين، وقيل ثلاث عشرة، وقيل خمس عشرة، وهو رواية سعيد بن جبير عنه: قلت للإمام أحمد: وهو الضوابط.

قوله: (فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْثُعَ) أي: توعى.

قوله (يُصَلِّي بِمَنْى) فيها لحن: الصرف وعذمة، ولهذا نُكْتُبُ بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ، وَلَا جُودَ صَرْفُهَا وَكَتَبْتُهَا بِالْأَلْفِ^(١) سَمَّيْتُ مِنْى لِمَا يُمْنَى بِهِ مِنَ السَّمَاءِ، أَيْ: يُرْفَقُ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ قَرَىٰ﴾ [البقرة ٢٧] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي هذا الحديث أن صلاة نصي صحبة، وأن سترة الإمام سترة لمن خلفه، قال القاضي رحمه الله تعالى. واختلفوا هل سترة الإمام بنفسه سترة لمن خلفه أم هي سترة له خاصة وهو سترة لمن خلفه؟ مع الاتفاق على أنهم يصعدون إلى سترة. قال: ولا خلاف أن السترة مشروعة إذا كان في موضع لا يَمُنُّ العرور بين يديه، وخشعوا إذا كان في موضع يأمن، وهذا قولنا في ملهه ذلك^(٢). ومذهب أهلنا أنها مشروعة مطلقاً؛ لعموم الأحاديث، ولأنها تصور بصره وتمنع الشيطان المروء وتعرض للإفساد صلاته كما جاءت الأحاديث

(١) مشهور في قول الإمام أنها نكتت بالألف لعدم إدراك أصبه ر، ولا لأب ملصق، بل كان أصبه ياء، ولا علاقة لتلك بالعرف وعذمة، والله أعلم
(٢) في كبر المعتمد: (٢١٨).

عَلَى جَمَارٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي بِمَنَى، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، يُصَلِّي بِالنَّاسِ، قَالَ: فَسَارَ
 الْجِمَارَ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، ثُمَّ نَزَلَ عَنْهُ فَصَفَّ مَعَ النَّاسِ، (المعجم في معاني الحديث ١: ٤١٢، ط ١٤٠٧ هـ، ١٠٧٤)
 [١١٢٦] - ٢٥٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمَرُو النَّقْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ
 عُيَيْنَةَ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ - وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِعَرَفَةَ، أَحْمَد ١: ٨٩١، ديسر ١: ١٢٤،
 [١١٢٧] - ٢٥٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعُمَرُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا
 عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَنَى وَلَا عَرَفَةَ، وَقَالَ:
 فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، أَوْ يَوْمَ الْفَتْحِ، (المعجم ٣: ٤٥٤، ط ١٤١٢ هـ، ٢١٢٢).

قوله: (وهو يصلي بمَنَى) وفي رواية (بعرقة) هو محمولٌ على أُنْهَمَا قَضِيَّتَانِ.

قوله: (فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) وفي رواية: (فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، أَوْ يَوْمَ الْفَتْحِ) المصواب: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ،
 وهذا الشكُّ محمولٌ عليه.



٤٨ - [باب منع الماز بين يدي المصلي]

[١١٢٨] ٢٥٨ - (٥٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ، قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصَلِي، فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِيدْرَاهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». ج ٩ ص ١١٢٨.

قوله ﷺ «إذا كان أحدكم يصلي، فلا يدع أحدا يمر بين يديه، وليدراه ما استطاع، فإن أبى فليقاتله»

معنى (يدرا) يدفع، وهذا الأمر بالدفع أمر نهي، وهو نهي متأكد، ولا أعلم أحداً من العلماء أوجبه، بل صرح أصحاب الحديث وغيرهم بأنه مطلوب غير واجب.

قال القاضي عياض: وأجمعوا على أنه لا يلزمه مقتلته بالسلاح ولا ما يؤدي إلى هلاكه، فإن دفعه بما يحوز فهلك من ذلك، فلا قود عليه باتفاق العلماء، وهل يجب دمه أم يكون هدراً؟ فيه مذهب للعلماء، وهذا قولان في مذهب مالك.

قال: وتفقدوا على أن هذا كله لمن لم يفرّج في صلاته، من احتار وصلّى إلى شجرة أو في مكان يأمن بالمرور بين يديه، ومثل عليه قوله في حديث أبي سعيد في الرواية التي بعد هذه: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ، فَأَرَادَ أَحَدًا أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيُدْفَعْ فِي نَحْرِهِ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ»

قال: وكذا اتفقوا على أنه لا يجوز له رمي شيء إليه من موضعه ليردّه، وسدّ يدافعه^(١) ويردّه من مرقعه. لأن مقتله لمشي في صلاته أعظم من مروره من بعيد بين يديه، وإن أتيح له قتر ما تله يده من موقفه؛ ولهذا أمر بالقرب من شترته، وما يرده إذا كان بعيداً منه بالإشارة والتسبيح.

قال: وكذلك تفقدوا على أنه إذا مرّ لا يرده؛ مثلاً يصير مروراً ثيباً، لا شيئاً روي عن بعض السلف أنه يرده، وتأولوه بحفظهم.

هذا آخر كلام القاضي^(٢)، وهو كلام نفيس، والذي قلّه أصحابنا أنه يرده إذا أراد المرور بين يديه

(١) غي (ص) و(هـ) يدفعه.

(٢) في الإكساء: (معجم) ١/ ٤٦٩.

[١١٢٩] ٢٥٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ حَدَّثَنَا ابْنُ هِلَالٍ - يَغْنِي حُمَيْدٌ - قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا وَصَاحِبُ لِي نَتَذَكَّرُ حَدِيثًا، إِذْ قَالَ أَبُو صَالِحٍ السَّمْدِيُّ: أَنَا أُحَدِّثُكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ وَرَأَيْتُ مِنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَبِي سَعِيدٍ يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، إِذْ جَاءَ زُجْرٌ ثَابِتٌ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ، أَرَادَ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَدَفَعَ فِي نَحْرِهِ، فَتَنَظَّرَ، فَدَمَّ يَحْدُ مَسَاغًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي سَعِيدٍ، فَعَدَا، فَدَفَعَ فِي نَحْرِهِ أَشَدَّ مِنَ الدَّفْعِ الْأَوَّلِيِّ، فَمَثَلَ قَائِمًا، فَقَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ: ثُمَّ رَاحَ النَّاسُ فَخَرَجَ، فَدَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَكَ إِلَيْهِ مَا لَقِيَ

قَالَ: وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ عَلَى مَرْوَانَ، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: مَا لَكَ وَلِابْنِ أَخِيكَ جَاءَ بِشُكُوكٍ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيَدْفَعْ فِي نَحْرِهِ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». (الحمد ١١٦٠٧، ر سحري ٥٠٩).

شترته بأسهل لوجهه، فإن أبي فباشدها، وإن أدى إلى غته فلا شيء عليه، كالصائل عليه لأخذ نفسه أو ماله، وقد أباح له الشرع مقتلته، والمقتلة المباحة لا ضمان فيها، والله أعلم

قوله ﷺ: «فإنما هو شيطان» قال القاضي عياض، قيل - معناه - إن حمله على مروره واعتدعه من الرجوع للشيطان. وقيل: معناه - يفعل وعن الشيطان؛ لأن الشيطان بعيد من الخير وقبول لئله. وقيل المراد بالشيطان القرين، كما جاء في الحديث الآخر: «قربن معه القرين»^(١) والله أعلم.

قوله: «فمثل قائما» هو بمنح الميم ويفتح اشد وضمتها، لغنان، حكاهم صاحب «المطالع»^(٢) وغيره الفتح أشهر، ولم يذكر الجوهري^(٣) وأخرون غيره. ومعناه: انتصيه. والمضارع: يمثل، يضم الشاء لا غير، ومنه الحديث: «من أحب أن يمثل الناس له قياما»^(٤)

(١) «إيمان المعلم» (٢٠٢)

(٢) «مطالع لأبوزيد» (١٤/٢)

(٣) في «صحيح» (مثل).

(٤) أخرجه أبو داود - ٥٢٢٩، وترمذي - ٢٩٥٩ من حديث معاوية رضي الله عنه وهو في «مسند أحمد» - ١٦٨٣٠ وحسنه

ليرمذي

[١١٣٠] ٢٦٠ - (٥٠٦) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنَّ أَبِي قَلَيْقَاتِلُهُ، فَإِنَّ مَعَهُ الْقَرِينَ» - [حمد ٥٥٨٥].

[١١٣١] (٥٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنَافِيُّ: حَدَّثَنَا الصَّحَّاحُ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، بِمِثْلِهِ.

[تكملة ١١٣٠].

[١١٣٢] ٢٦١ - (٥٠٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ، قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّظْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْنَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، قَالَ أَبُو جُهَيْمٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

قَالَ أَبُو النَّظْرِ: لَا أَدْرِي قَالَ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً؟ - [حمد ٧٥٤٠، مسند أبي حنيفة ٢٥١].

[١١٣٣] (٥٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَيَّانَ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَانَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّظْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْنَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ الْأَنْصَارِيِّ: مَا سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ؟ فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ [نهر ١١٣٢].

قوله (أرسله إلى أبي جهيم) هو بضم الجيم وفتح نهاء مصغر، واسمه عبد الله بن لحارث بن الصمة الأنصاري لنجاري، وهو المذكور في التيمم، وهو غير أبي جهيم لسي قال النبي ﷺ «اذهبوا بهذه الحمصة إلى أبي جهيم»^(١) فإن صاحب الحمصة أبو جهيم، بفتح الجيم وبغير ياء، واسمه غامر ابن حنيفة القنوي.

قوله ﷺ «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه، لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه» معناه: لو يعلم ما عليه من الإثم، لاختار لوقوف أربعين على ارتكاب ذلك الإثم. ومعنى الحديث التحذير للأيدي والوعيد الشديد في ذلك.

(١) أخرجه البخاري ٣٧٣، ومسلم: ١٢٣٩ من حديث عائشة رضي الله عنها وأمره في مسند أحمد: ٢٥٤٤٥.

٤٩ - [باب دُئِ الْمَصْلِي مِنَ الشُّرَةِ]

[١١٣٤] ٢٦٢ - (٥٠٨) حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ : حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي حَازِمٍ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ . كَانَ بَيْنَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدْرِ مَمَرٌ الشَّاقُّ السَّحَابِيُّ . . .

[١١٣٥] ٢٦٣ - (٥٠٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ إِسْحَاقُ : أَحْبَبْنَا ، وَقَالَ أَبُو الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي عُبَيْدٍ - عَنْ سَلَمَةَ - وَهُوَ ابْنُ الْأَكْوَعِ - أَنَّهُ كَانَ يَتَحَرَّى مَوْضِعَ مَكَانِ الْمُصْحَفِ يُسَّخُ فِيهِ ، وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى ذَلِكَ الْمَكَانَ ، وَكَانَ بَيْنَ الْمِنْبَرِ وَالْقِبْلَةِ قُدْرُ مَمَرٍ الشُّدَّةِ .
راحمه ١١٦٥٤٧ (١١٣٦) .

قوله : (كان بين مصلى رسول الله ﷺ وبين الجدار ممر الشاة) يعني بالمصلى موضع السجود . وفيه أن الشاة قريب المصلى من شُرته .

قوله : (كان يتحرى موضع مكان المصحف يسخ) سراه بالتسبيح صلاة الدافعة ، و الشاة (١) صلاة الدافعة . وفي (لمصحف) ثلاث لغات : ضم الميم وفتحها وكسرها .

وفي هذا أنه لا بأس بدمعة لصلاة في موضع واحد إذا كان فيه فصل ، وأم السهي عن إبطان الرجل موضعاً في المسجد يلازمه . فهو فيه لا فصل فيه ولا حاجة إليه ، فأما ما فيه فصل فقد ذكره ، وأم من يحتج إليه لتدريس علم أو للاقعة أو سماع الحديث ونحو ذلك ، فلا كراهة فيه ، بل هو مستحب ، لأنه من تسهيل طرق الخير ، وقد نقل القاضي عياض (٢) خلافت لسلف في كراهة الإبطان عبر حاجة والاتفاق عليه لحاجة ، نحو ما ذكرناه ، والله أعلم

قوله : (كان بين المنبر والقبة قدر ممر الشاة) لمروفاً بقبة الجدر ، وإنما آخر المنبر عن لجداره لئلا يقطع نظر أهل الصف لأول بعضهم عن بعض .

(١) في (ص) : وسجود . وهو خطأ .

(٢) في (ص) : لمعلم (٢٩٩، ٢)

[١١٣٦] ٢٦٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مَكِّيٌّ قَالَ: يَزِيدُ أَخْبَرَنَا قَالَ: كَانَ سَلَمَةُ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُضْحَفِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ، أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا.

أحمد ١١٦٤١٦، بخاري ٥٠٢.

قوله: (كان يتحرى الصلاة عند الأستوانة) فيه ما سبق أنه لا بأس بإدانة الصلاة في مكان واحد إذا كان فيه فضل.

وفي جوار الصلاة بحضرة الأساطين أمام الصلاة إليها فمستحبة، لكن لأفضل ألا يصعد إليها، بل يجعلها عن يمينه أو شماله كما سبق. وأم صلاة بين الأساطين، فلا كراهة فيها عندنا، واختلف قول مالك في كراهتها إذا لم يكن عذر، وسبب الكراهة عنده أنه يقطع^{١١} الصلوة، ولأنه يصلي إلى غير جدار قريب، والله أعلم.



(١) أي (حي) و(له)؛ أنه يقطع

٥٠ - [باب قُدْر ما يَسْتَر المصلي]

[١١٣٧] ٢٦٥ - (٥١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ (ح) . قَالَ . وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي ، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ . فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الرَّحْمَاءُ وَالْمَرَءَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ» قُلْتُ : يَا أَبَا ذَرٍّ ، مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَخْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَضْفَرِ؟ قَالَ : يَا ابْنَ أَجِي ، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ سَأَلْتَنِي فَقَالَ . «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ» . (أحمد : ١١٣٤٢) .

[١١٣٨] (٥٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ (ح) . قَالَ . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح) قَالَ : وَحَدَّثَنَا

قوله ﷺ : «يقطع صلاته المرأة والمرءة والكلب الأسود» .

خفيف العماء في هذا ، فقال بعضهم . يقطع هؤلاء ، لصلاة ، وقال أحمد بن حنبل : يقطعها الكلب الأسود ، وفي قلبي من الحمار والمرءة شيء . ووجه نوله أن الكلب لم يجر في الترحيص فيه شيء يعرض هذا الحديث ، وأم المرأة ، ففيها حديث عدثة المذكور بعد هذا ، وفي الحمار حديث ابن عباس السابق .

وقد سالت وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء من سلف والخلف : لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم . وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء ، وليس لمراد بطلانها . ومنهم من يدعي نسخ الحديث لآخر . «لا يقطع صلاة المرء شيء» ، وادروا ما استطعتم وهذا غير مرضي ؛ لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعدد الجمع بين الأحاديث وتأويلها وغلبنا الترخي ، وليس هنا تاريخ ، ولا تعدد الجمع والتأويل ، بل يتأول على ما ذكره ، مع أن حديث «لا يقطع صلاة المرء شيء» ضعيف^(١) ، والله أعلم .

(١) أخرجه أبو داود : ٧١٩ من حديث أبي سعيد الخدري ، وهو من هذه كلها ضعيفة .

إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَيْضاً أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَ بْنَ أَبِي الدَّيَّانِ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَادٍ الْمَعْنِي. حَدَّثَنَا زَيْدُ الْبِكَائِي. عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ. كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ بِإِسْنَادِ يُونُسَ، كُنْهٍ حَلِيلِيهِ. [أحمد. ٢١٣٧٨ و ٢١٤٣٠].

[١١٣٩] ٢٦٦ - (٥١١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا عِنْدَ الْوَاجِدِ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ -: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ، وَيَقْيِي ذَلِكَ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ». [أحمد. ٢٧٩٨٣].

قوله (سمعت سُلَيْمَ بْنَ أَبِي الدَّيَّانِ) سمع. يفتح السين واسكدر للاء. والديان: مفتح مدني المعجزة وتشديد الياء.

قوله: (يوسف بن حماد المعني) هو يوسف بن كسر النون وتشديد الياء، مسوب إلى معن.



٥١ - [باب الاعتراض بين يدي المصلي]

[١١٤٠] ٢٦٧ - (٥١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ النَّافِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَأَمَّا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ كَاعْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ [جمد ٢٤٠٨٨ هـ و ١٣٨٣ ق].

[١١٤١] ٢٦٨ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ كُلِّهَا، وَأَنَّ مُعْتَرِضَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَمِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ، أَتَقَطِّي فَأُوتِرْتُ. [جمد ٢٥٥٩٩ هـ و ١١٤٠ ق].

[١١٤٢] ٢٦٩ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ؟ قُلْنَا: الْمَرْأَةُ وَالْجَمَارُ، فَقَالَتْ: إِنَّ الْمَرْأَةَ لِدَانَةٌ سَوِيًّا لِقَدْ رَأَيْتُنِي بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُعْتَرِضَةً كَعْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ وَهُوَ يُصَلِّي. [جمد ٢٤٩٤٧ هـ و ١١٤٠ ق].

قوله: (عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض لجنائز) استدلت به عائشة وعلماء بعده على أن للمرأة لا تقطع صلاة الرجل.

وفيه جورٌ صلاته إليها وذكره العلماء أو جمعة منهم بصلاةٍ إليها، لغير النبي ﷺ؛ لحرف الفتحة بها وتذكُّرها وشتت القرب بها وسنطرها إليها، وأم النبي ﷺ فمنزَّه عن هذا كله في صلاته، مع أنه كان في دليل ولبوث يومئذٍ ليس فيها مصدق.

قولها: (فإذا أراد أن يوتر، أتقطني فأوترت) فيه استحسان تأخير سوتر إلى آخر الليل.

وفيه أنه يستحب لمن وثق باستيقظته من آخر الليل، أن يتنفسه وإما يوقظ غيره، أن يؤخر لوتره ومن سم يكن له تهجد، فإن عذمة كانت بهذه الصفة، وأم من لا يثق باستيقظته ولا به من يوقظه، فيوتر قبل أن يتم.

وفيه استحسان يوقظ الناس للصلاة في وقتها، وقد جاءت فيه أحاديث أيضاً غير هذا والله أعلم.

قولها: (إن المرأة لدانة سوية) تريد به الإنكار عليهم في قولهم: إن للمرأة تقطع

[١١٤٣] ٢٧٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ السُّفْدِ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عِيَّاتٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ. حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، وَذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ لَصَلَاةِ الْكَلْبِ وَالْحِمَارِ وَالْمَرْأَةِ فَقَالَتْ: عَائِشَةُ: قَدْ تَبَيَّنْتُ بِالْخَيْرِ وَالْكَلْبِ! وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَائِمًا عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَ الْقَبْنَةِ مُضْطَجِعَةً، فَنَبْدُو لِي الْحَاجَّةَ، فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُودِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْسَلُ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ [أحمد ٢٥٩٢٩، وحديث ٥٤٥].

[١١٤٤] ٢٧١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا حَبِيبٌ، عَنْ مَتَّصِرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: عَدْتُ مَوَدَّ بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ! قَدْ رَأَيْتَنِي مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ، فَيَجِيءُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرَ فَيُصَلِّي، فَأَكْرَهُ أَنْ أَسْنَحَهُ، فَأَنْسَلُ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْ السَّرِيرِ، حَتَّى أَسْأَلَ مَنْ لِحَافِي. [أحمد ٢٦٣٠٢، وحديث ٥٠٨].

[١١٤٥] ٢٧٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَدُمُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجْلَيْهِ فِي قُبُلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ عَمَرْتَنِي، فَتَبَضُّعْتُ رِجْلَيْ، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا، قَالَتْ: وَالْبَيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحٌ. [أحمد ٢٥١٤٨، وحديث ٣٨٢].

قوله: (فأكره أن أسنحه) هو يقطع الهمة المفتوحة ويسكن السين لهمة مفتوحة وتفتح لنون، أي أظهر له وأعرض، يقدح. منحه لي كذا، أي عرض، ومنه السائح من لطير.

قوله: (فإذا سجد عمرني، فتبضع رجلي) متداول من يقول: لمس لسان لا يقصص لوصوء، والجمهور على أنه ينقص، وحملوا الحديث على أنه غيرها فوق حائل، وهذا هو الظاهر من حديث الباقين، فلا دلالة فيه على عدم التبضع، والله أعلم.

قوله: (والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح) أرادت به الاعتسار، تقول: لو كان فيها مصابيح لقيصت رجلي عند إرادتي السجدة، ولما أسوجته إلى عمري.

[١١٤٦] ٢٧٣ - (٥١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَمَادُ بْنُ الْعَوَامِ، جَوَيْعٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاءَهُ وَأَنَا حَائِضٌ، وَرَبَّتُ أَصْدَقِي ثَوْبَةً إِذَا سَجَدَ. (مكرر: [١٥٠٤] [أحمد: ٢٦٨٠٦] و [أبي داود: ٣٧٩]).

[١١٤٧] ٢٧٤ - (٥١٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا ظَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُهُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا خَنِيئَةٌ وَأَنَا حَائِضٌ، وَعَلَيَّ مِرْطٌ وَعَلَيْهِ تَعْضُهُ إِلَى جَنْبِهِ. (أحمد: ٢٥٦٨٦).

قوله: (كان النبي ﷺ يصلي من الليل وأنا إلى جنبه وأنا حائضٌ، وعليّ ميرط وعليه بعضه إلى جنبه) الميرط كسء.

وفي هذا دليلٌ على أن وقوف المرأة^(١) بجنب المصلي لا يبطل صلاته، وهو مذهبنا ومنهت الجمهور، وأبطلها أبو حنيفة.

وفيه أن ثياب لحائض طاهرة، لا موضعاً ترى عليه دمٌ أو نجاسة أخرى وفيه جواز للصلاة بحضرة الحائض. وجوز الصلاة في ثوب بعضه على المصلي وبعضه على حائض أو غيرها. وأمّا استقبال المصلي وجه غيره. فمذهبتنا ومنهت الجمهور كراهته، ونقده القاضي عياض^(٢) عن عامة العلماء والله أعلم.



(١) في (ح). للمرأة لحائض ولا فرق بين حائض وغيره في هذه المسألة، والله أعلم.

(٢) في التكميل، معجم: ٤٢٩/٢.

٥٢ - [باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه]

[١١٤٨] ٢٧٥ - (٥١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ لَوَاحِدٍ، فَقَالَ: «أَوَّلُكُمْ ثَوْبَانِ» [أحمد ٧٢٥١، والبخاري: ٣٥٨].

[١١٤٩] (٥٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح) قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ، وَحَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ حَدَّثِي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [أحمد ٧٦٠٦، (رواه) ١١٤٨].

باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه

قوله (مثل رسول الله ﷺ عن الصلاة في الثوب الواحد^(١))، فقال: «أَوَّلُكُمْ ثَوْبَانِ»

فيه جواز الصلاة في ثوب واحد، ولا خلاف في هذا، لا ما حكى عن ابن مسعود فيه، ولا أعلم صحته^(٢)

وأجمعوا، أن الصلاة في ثوبين أفضل، ومعنى الحديث أن الثوبين لا يقدر عليهما كل واحد، فلو وجد لَعَجَزَ من لا يقدر عليهما عن الصلاة، وفي ذلك خرج، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْزُكُمْ فِي﴾ أَيُّوبَ مِنْ خَرْجٍ [الحج ٧٨] وأما صلاة النبي ﷺ ولصاحبه ﷺ في ثوب واحد، ففي وقت كذا لعدم ثوب آخر، وفي وقت كان مع وجوده ليدن سجوار، كما قال جابر: ليراي الجهل^(٣)، ولأما فالثوبين أفضل كما سبق، والله أعلم

(١) في (ص) (وهو) ثوب واحد.

(٢) أخرجه أبو داود، عن أبي ثوبان، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ لَوَاحِدٍ، فَقَالَ: «أَوَّلُكُمْ ثَوْبَانِ» [أحمد: ٢١٢٧٦، (رواه) عبد الله].

(٣) أخرجه البخاري: ٣٧٠، وأخرجه بنحوه مسلم: ٧٥١٤، وأحمد: ١٤٥٩٤.

[١١٥٠] ٢٧٦- (٠٠٠) حَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَذَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَيُّصَلِّي أَحَدٌ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: «أَوْكُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ ١٩» [أحمد: ٧١٤٩، ولبخري: ١٣٦٥].

[١١٥١] ٢٧٧- (٥١٦) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَمِيصٌ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ». [أحمد: ٧٣٠٧، ولبخري: ٣٥٩].

فوله ﷺ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» قال العلماء: حكمته أنه إذا ائتمر به ولم يكن على عاتقه منه شيء، لم يؤمن أن تنكشف عورته، بخلاف ما إذا جعل بعضه على عاتقه. ولأنه قد يحتاج إلى إمساكه بيده أو يديه، فيستغل^(٢) بذلك وتفوته سنة وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت صدره، ورفعهما حيث شرع الرفع، وغير ذلك. ولأن فيه ترك ستر أعالي^(٣) البدن وموضع الرينة، وقد قال الله تعالى: ﴿تُحْدُوا رَبِّتَكُمْ﴾ [الأعراف: ٣١].

ثم قال مالك وأبو حنيفة والشافعي والجمهور: هذا النهي لشره لا للتحريم، فهو صلى في ثوب واحد ستر لعورته ليس على عاتقه منه شيء، صحّت صلاته مع الكراهة، سواء قدر على شيء يجعله على عاتقه أم لا. وقد أحمّد وبعض السلف. لا تصح^(٤) صلاته إذا قدر على وضع شيء على عاتقه إلا بوضعه؛ لظاهر الحديث. وعن أحمد رواية أنها تصحّ صلاته ولكن بأثم تركه. وحجّة الجمهور

(١) في (ج) لا يصح

(٢) في (ص) و(هـ): فيض.

(٣) في (ص) و(هـ): أعلى

(٤) في (ج). لا تصح

[١١٥٢] ٢٧٨ - (٥١٧) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ - فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ - وَاصْبَعُ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ [بخاري ٣٥٦] (له زيف ١١٥٣).

[١١٥٣] (٥٠٠) حَدَّثَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ وَكِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: مُتَوَشَّحًا. وَلَمْ يَقُلْ: مُشْتَمِلًا. (١١٥٣) (له زيف ١١٥٢).

[١١٥٤] ٢٧٩ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي ثَوْبٍ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ (له زيف ١١٥٢، ١١٥٣).

[١١٥٥] ٢٨٠ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعِيسَى بْنُ حَمْدٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَّحِمًا مُخَالَفًا بَيْنَ طَرَفَيْهِ. (أحمد ١٦٣٣٥) (له زيف ١١٥٢). رَأَى عِيسَى بْنُ حَمَادٍ فِي رَوَاتِهِ، قَالَ: عَلَى مَنْكِبَيْهِ.

قوله ﷺ في حديث جابر: «فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَانصَحْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَأَتَزَرَّ بِهِ» رواه البخاري، ورواه مسلم في آخر الكتاب في حديثه الطويل^(١).

قوله: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ وَاصْبَعُ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ) وفي الرواية الأخرى: (مُخَالَفًا بَيْنَ طَرَفَيْهِ) وفي حديث جابر: (مُتَوَشَّحًا بِهِ).

المشتمل، ولمتوشح، والمخالف بين طرفيه، معهما وحدهما. قال ابن السكيت: لتوشح: أن يأخذ طرف الثوب الذي ألقاه على منكبيه الأيمن من تحت يده اليسرى ويأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده الأيمن ثم يعقدهما على صدره.

(١) البخاري: ٣٦١، مسلم: ٧٥٦٦، وهو في نسخة أحمد: ١٤٥١٨.

[١١٥٦] ٢٨١ - (٥١٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا بِهِ. [أحمد: ١٤٢٠٣،

إسناده صحيح]

[١١٥٧] ٢٨٢ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). قَالَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، جَمِيعًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي نُمَيْرٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ١٤٢٠٣] [إسناده صحيح]

[١١٥٨] ٢٨٣ - (٥٠٠) حَدَّثَنِي حُزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا اسْمُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ لَمْ يَكُنْ حَدِّثُهُ أَنَّهُ رَأَى جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ مُتَوَشِّحًا بِهِ وَعِجْدُهُ ثِيَابُهُ. وَقَالَ جَابِرٌ: إِنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ. [١١٥٦]

[١١٥٩] ٢٨٤ - (٥١٩) حَدَّثَنِي عَمْرُو التَّافِدُ وَيَسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ - وَلِلْفُظِّ لِعَمْرُو - قَالَ: حَدَّثَنِي جُمَيْسُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَرَأَيْتُهُ يَصَلِّي عَلَى خَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ. قَالَ: وَرَأَيْتُهُ يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا بِهِ. [إسناده صحيح]

[١١٦٠] ٢٨٥ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا

وَفِيهِ جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

توضيح: (فرأيت بصلي على خصير يسجد عليه) فيه دليل على جواز الصلاة على شيء يحول بينه وبين الأرض، من ثوب وخصير وصوف وشعر وغير ذلك، وسواء نبت من الأرض أم لا، وهذا مذهب ومتعبد للجمهور، وقال القاضي عياض: أم ما ينبت من الأرض فلا كراهة فيه، وأم لبسط الثوب وغيرهما مما ليس من نبت الأرض، فتصح الصلاة فيه بالإجماع.

الإِسْنَادُ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ: وَأَضْمَعَ طَرَفِيهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ، وَرِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ وَسُوَيْدٍ:
مُتَوَشَّحًا بِهِ. (تأليف: ١٣٧٤هـ).

أَفْضَلُ مِنْهُ، إِلَّا لِحَاجَةِ حَرٍّ أَوْ رَدٍّ وَنَحْوِهِمَا؛ لِأَنَّ لِمَسَلَةَ سِرِّهِمُ لَتَوَاضُعٍ وَالتَّخَضُّعِ^(١).
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥. [كتاب المساجد ومواضع الصلاة]

[١١٦١] ١- (٥٢٠) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ (ج). قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلُ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى» قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: «أَرْبَعُونَ سَنَةً»، وَأَيْنَمَا أَدْرَكْتَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ؛ فَهُوَ مَسْجِدٌ. وَفِي حَمِيطِ أَبِي كَامِلٍ: «ثُمَّ حَيْثُمَا أَدْرَكْتَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّهْ، فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ». - أحمد ٧١٤٢١.

والجحدري - ١٢٣٦٦.

كتاب المساجد ومواضع الصلاة

قوله ﷺ: «وَأَيْنَمَا أَدْرَكْتَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ؛ فَهُوَ مَسْجِدٌ» فيه جواز الصلاة في جميع مواضع، إلا ما استثناه لشرع من الصلاة في المقابر وغيرها من المواضع التي فيها للنحاسة، كالمزبلة والمجذرة وكذا ما نهي عنه بمعنى آخر، فمن ذلك أعطى الإبل، وسبأتي بيئها قريباً إن شاء الله تعالى^(١)، ومنه فإربعة الطريق والحنائم وغيرها، لحديث ورد فيها^(٢).

(١) أحال فيه سبأتي من ٥٦٦ علي ما تقدم من ٣٣٥.

(٢) هو حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهي أن يمسى في جمعة موطئة في سمرسة، وبمجدرة، وبمجدرة، وبقارعة الطريق، وفي الحمام، وبمجانين الإبل، ووقوف طهر بيت الله، أخرجه الترمذي: ٣٤٦، وابن ماجه: ٧٤٦. وضعه الترمذي وشيخه.

وأصح أبو داود: ٤٩٢، ورمزي ٣١٧، وابن ماجه ٧٤٥، وأحمد ١١٧٨٤ عن أبي سعيد لحدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ، إِلَّا مَقْبَرَةً وَحَمَامَةً».

[١١٦٢] ٢- (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ الشَّعْبِيُّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَى أَبِي الْقُرَّانِ فِي السُّنَّةِ، فَإِذَا قُرِئَتِ السُّجْدَةُ سَجَدَ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَتِ، أَتَسْجُدُ فِي الطَّرِيقِ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوَّلِ مَسْجِدٍ وَصَّعَ فِي الْأَرْضِ، قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى» قُلْتُ: كَيْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: «أَرْبَعُونَ حَامًا» ثُمَّ الْأَرْضُ لَكَ مَسْجِدٌ، فَحَبِطَ مَا أَدْرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ» أخرجه ١١٦٢.

[١١٦٣] ٣- (٥٢١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ سَدْرِ، عَنْ يَزِيدَ الْفَقِيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُعْطِيَتْ حُمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُنْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَيُجْعَلُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَأُجِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَجَلْ لَأَحَدٍ قَبْلِي»

قوله: (كنت أقرأ على أبي القرآن في السُّنَّةِ، فإذا قرأت السُّجْدَةَ سجد، فقلت له: يا أبت، أتسجد في الطريق؟) . . . فذكر الحديث

قوله. (السُّنَّة) هي بضم السين وتشديد الدال هكذا هو في الصحيح مسمًى ووقع في كتاب السنائي. (هي السُّنَّة) (١) وهي رواية غيره (في بعض السُّنَن) وهذا مطابق لقوله: (يا أبت، أتسجد في الطريق؟) وهو مقارن لرواية مسلم؛ لأن السُّنَّة واحدة السُّنَد، وهي الموضع التي تُطْلَقُ حول المسجد وليست منه؛ ومنه قيل لإسماعيل: السُّدِّي؛ لأنه كان يبيع في سُنَّة النجاشي، وليس للسُّنَّة حكم المسجد إذ كانت خارجة عنه.

وأم سجوده في السُّنَّة وقوله: (أتسجد في الطريق؟) فمحمول على سجوده على طهر

قال القاضي واختلاف العلماء في المعنى ولتعلم إذا قرأ السُّجْدَةَ، فحين عليهما لسجود لأول مرة وقيل: لا يسجد (٢)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «وَأُجِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَجَلْ لَأَحَدٍ قَبْلِي» قال العلماء: كانت غنائم من قسما يجمعونها

(١) لسنائي: ٦٩١

(٢) إكمال لمعجم: (٤٣٥/٢).

وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَيِّبَةً ظَهُورًا وَمَسْجِدًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكْنَاهُ الصَّلَاةَ صَلَّى حَيْثُ كَانَ، وَنُصِرْتُ بِالرَّغْبِ بَيْنَ يَدَيَّ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ» [مسند أحمد، ١٤٢٦٤، وصحاح، ١٣٣٥].

[١١٦٤] (***): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَهَابٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ لَقَيْمٌ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. (ص ١١٦٣).

[١١٦٥] ٤- (٥٢٢): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ

ثُمَّ تَأْتِي نَارٌ مِنْ لِسْمَاءٍ فَتَأْكُلُهَا، كَمَا جَاءَ مَبْنًى فِي «الْمُصَحِّحِينَ» مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ لَدَيْ غُرَا وَحَسَنَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ لُشُومٌ^(١).

قوله ﷺ: «وجعلت لي الأرض طيبة ظهوراً ومسجداً» وفي الرواية الأخرى: «وجعلت تربتها با طهوراً».

حتج بالرواية الأولى مالك وأبو حنيفة وغيرهما ممن يجوزون التيمم بجميع أجزاء الأرض. واحتج بالثانية الشافعي وأحمد وغيرهما ممن لا يجوزونه إلا بالتقريب خاصة، وحملوا ذلك المطلق على هذا المعنى.

وقوله ﷺ «ومسجد» معناه: أن من كان قبله إمام أُمِّهم الصلوات في موضع مخصوص، كالبيع والكتف قال القاضي رحمه الله تعالى: وقيل إن من كان قبله كانوا لا يصلُّون إلا فيما يقبوا طهرته من الأرض، ونُحِصَتْ نحن بجوارٍ لصلاة في جميع الأرض إلا ما تيقن نجاسته^(٢).

قوله ﷺ «وأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ» هي الشفاعة العامة التي تكون في المحشر بمنزلة الحلائق إليه ﷺ لأن الشفاعة في المحشة حُجِّلَتْ لغيره أيضاً قال القاضي. وقيل: المراد شفاعة لا تُرَدُّ قال: وقد تكون شفاعة لخروج من في قبضه مثقال ذرة من يمان من النار لأن لشفاعة التي جاءت لغيره إنما جاءت قبل هذا، وهذه محتصة به كشفاعة المحشر^(٣) وقد سبق في كتاب الإيمان بيان أنواع شفاعته ﷺ^(٤).

(١) إسناده: ٣١٢٤، وصحاح: ٤٥٥٥. وهو في مسند أحمد: ٨٢٣٨.

(٢) الوكمة المعجم: ٤٣٧/٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ص ٢٨، ٢٩.

الأشجعي، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ ثَرَبُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَحِدِ الْمَاءَ» وَذَكَرَ خُصْلَةَ أُخْرَى (ص ١٢٢٥١).

[١١٦٦] (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ: حَدَّثَنِي رَبِيعُ بْنُ جَرَّاشٍ، عَنْ حُدَيْقَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِهِ. [معجم ١١٦٥].

[١١٦٧] ٥ - (٥٢٣) وَحَدَّثَ يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَابُوتٍ وَثَّقِيَّةٌ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَ إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ بْنُ حُمْرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَائِزَ الْكَلِمِ، وَتُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كُلِّهِ، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ».

[احمد - ٣٧٣٧ مجمل] [رواه ١١٦٨].

فوله ﷺ. «فضّلنا على الناس بثلاث جعلت صغوفنا كصغوف الملائكة، وجعلت لنا لأرض كلها معجداً، وجعلت تربتها لنا ظهوراً» وذكر خمسة أخرى.

قال العلماء: المذكورُ ههنا خصصت له لأد قصبة الأرض في كونها مسجداً وظهوراً حصنة واحدة، وأما الثلاثة فمحمودة ههنا ذكرها التستائي من رواية أبي مالك الرازي ههنا في «مسلم» قال: «وأوتيت هذه الآيات من خوائم البقرة من كنز تحت العرش، ولم يُعطهن أحد قبلي ولا يُعطاهن أحد بعدى»^(١).

قوله **﴿عَلَّمَهُ الْكِتَابَ﴾** أعطيت جوامع الكلم، وفي الرواية الأخرى: «بعثت بحوامع الكلم».

قال لهروي: يعني به لقرآن، جمع لله في الألفاظ اليسيرة منه المعاني الكثيرة، وكلامه **﴿**كأن

بالجزء اع، قليل المفظ كثير المعنى **﴾** .^(٤٦)

قوله **﴿وَنُفِثَ إِلَىٰ كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ﴾** وفي الرواية الأخرى **﴿إِلَى النَّاسِ كَاغَةَ﴾**.

قِيلَ لِمَ تَدْعُوا بِالْأَعْمَى لِيَصْرُ مِنَ الْعَجْمِ وَعِبْرَهُمْ، وَالْأَسْوَدَ لِعَرَبٍ؛ لَعَلَّكَ تَكُونُ مِنَ السُّمَرَةِ فِيهِمْ، وَغَيْرُهُمْ

٥١٧ R. ١٦٦٨ - ٧٩٦٨. وغيره في التسمية أحادية ٢٣٧٥٦

(۲) ۵۰ لیٹر پین - (۲ جسم)

[١١٦٨] ٦- (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبُعُثُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَتُصْرَثُ بِالرُّغْبِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَقَابِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَسْتَلُونَهَا. [بخاري: ٢٢٩٧٧ أو نظر: ١١٦٧].

[١١٦٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حَاجِثُ بْنُ لَوْلَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، وَثَلَّ حُلِيثُ يُونُسَ. [نظر: ١١٦٧ و ١١٦٨].

[١١٧٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد: ٧٦٣٢ أو نظر: ١١٦٨].

[١١٧١] ٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «تُصْرَثُ بِالرُّغْبِ عَلَى الْعَدُوِّ، وَأُوتِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَقَابِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ» [نظر: ١١٦٧ و ١١٦٨].

[١١٧٢] ٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُصْرَثُ بِالرُّغْبِ، وَأُوتِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ» [أحمد: ٨١٥٠ أو نظر: ١١٦٨].

من لسودن وفيل: لسودن لأسود لسودان، ولأحمر من عدهم من لعرب وعبرهم وقيل: لأحمر: الإنس، ولأسود: الجن. والجميع صحيح، فقد بُعث إلى جميعهم قوله ﷺ: «أُتِيتُ بِمَقَابِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ» هذه من أعلام النبوة فإنه إخبارٌ بفتح هذه البلاد لأئمتها، ووقع كما أخبر ﷺ، والله الحمد والمنة.

قوله (وأنتم تستلونها) يعني تستخرجونها فيها، يعني خزائن الأرض وما فتح على المسلمين من لدن.

قوله: (عن الزُّبَيْدِيِّ) هو بضم الزاي، نسبة إلى بني زُبَيْد.

١ - [باب ابتناء مسجد النبي ﷺ]

[١١٧٣] ٩ - (٥٢٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ - عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضُّسَيْي: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَتَزَلَّ فِي عُلُوِّ الْمَدِينَةِ فِي حَيٍّ يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَأَقَامَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، ثُمَّ إِنَّهُ أَرْسَلَ إِلَيَّ مَلَأَ بَنِي النَّجَّارِ، فَجَاءُوا مُتَقَدِّمِينَ بِشُيُوفِهِمْ، قَالَ: فَكَأَنِّي أَنْفَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَأَبُو بَكْرٍ رَدْفُهُ وَمَلَأُ بَنِي النَّجَّارِ حَوْلَهُ، حَتَّى أَلْقَى بِفَيْءِ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْطَلِي حَيْثُ أَذْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ. وَيُصَلِّي فِي مَرَبِضٍ الْغَنَمِ، ثُمَّ إِنَّهُ أَمَرَ بِالْمَسْجِدِ، قَالَ: فَأَرْسَلَ إِلَيَّ مَلَأُ بَنِي النَّجَّارِ فَجَاءُوا، فَقَالَ: يَا بَنِي النَّجَّارِ، لَأَمْسُوْنِي بِحَايِطِكُمْ هَذَا قَالُوا: لَا وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ، قَالَ أَنَسُ فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ: كَانَ فِيهِ نَخْلٌ وَقُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَخَرْبٌ.....

قوله: (تَزَلَّ فِي عُلُوِّ الْمَدِينَةِ) هو بضم العين وكسر هاء، لغتان مشهورتان.

قوله: (ثُمَّ إِنَّهُ أَمَرَ بِالْمَسْجِدِ) ضبطه (أمر) فتح الهجزة و لميم، (وأبو) بضم الهجزة وكسر الميم، وكلاهما صحيح

قوله (أَرْسَلَ إِلَيَّ مَلَأُ بَنِي النَّجَّارِ) يعني أشرفهم قوله ﷺ: «يا بني النجار، أُمسُوني بحائطكم» أي: يا يعقوبي.

قوله: (قَالُوا لَا وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ) هذا حديث كذا هو مشهور في «الصحيحين» وغيرهما. وذكر محمد بن سعد في «الطبقات» عن الواقدي أن النبي ﷺ اشتراه منهم بعشرة دنانير، دفعها عنه أبو بكر الصديق ﷺ (١).

قوله (كَانَ فِيهِ نَخْلٌ وَقُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَخَرْبٌ) هكذا ضبطه بفتح الخاء المعجمة وكسر الواو

قال القاضي: رويده هكذا، ورويته بكسر الحاء وفتح الواو، وكلاهما صحيح، وهو ما تخرب من لبناء.

فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّخْرِ فَقُطِعَ، وَيُقْبَرُ الْمُشْرِكِينَ فُبُسِثَتْ، وَبِالْخَرِبِ فُسُوِثَتْ، قَالَ :
فَصَفُّوا النَّخْلَ قَبْلَهُ، وَجَعَلُوا عِضَادَتِيهِ حِمَارَةً، قَالَ : فَكَأَنَّهُ يَرْتَجِزُونَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ،
وَهُمْ يَقُولُونَ

لَنُحْمَ إِلَهَ لَا حَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَانْظُرِ الْأَصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

[حط ١٣٢١٨، وسجري ٢٤٢٨]

قال لخطبي : لمن موأته ' خَرِب'، يضم الخاء، جمع خُرْبَةٍ، بالصم، وهي الخروء في الأرض،
أو لعله : جُرْف^(١) قال بقاصي . لا أدري ما اضطره إلى هذا^(٢) يعني أن هذا تكلف لا حاجة إليه ؛
هون الذي ثبت في سرورية صحيح لمعنى لا حاجة إلى تغييره، لأنه كما أمر بقطع أشجار لتسوية
الأرض، أمر بالخرب فرفعت رؤسها وسويت مواضعها ؛ لتصيير جميع الأرض ميسوطة مستوية
للمصبيين، وكذلك فعل بالقبور .

قوله : (أمر رسول الله ﷺ بالنخس فـقُطِع) فيه جواز قطع لأشجار المثمرة لمعاجة وللمصلحة ؛
لا استعمال خشبها، أو ليغرس موضعها غيرها . أو لخوف سقوطها على شيء تُلْفَه، أو لاتخاذ موضعها
مسحداً، أو قطعها في بلاد الكفار إذا لم يُرَجَّ فتحها ؛ لأن فيه بكية فيهم وعطاً لهم وإضعاف وإزعاجاً
قوله : (ويقبر المشركين فُبُسِثَتْ) فيه جواز ببش القبور بالدراسة، وأنه إذا أُربِل ترابها لمحتلظ
بدمائهم وصديديهم، جازت الصلاة في تلك الأرض . وجواز تحديق موضعها مسحداً إذا طيبت أرضه .
وفيه أن الأرض التي دُفِن فيها الموتى وقُرِئَت يجوز بيعها، وأنها باقية على ملك صاحبها وورثته
من بعده إذا لم توقف.

قوله (وجعلوا عِضَادَتِيهِ حِمَارَةً) البضادة، بكسر العين : هي جثث الساب .

قوله (وكأنو يرتجزون) فيه جواز لارتجاز وهو لأشعار في حال لاعمال ولا سفوف ونحوها،
لتشيط الشمس وتسهيل لأعمال والمشي عليها .

وختلف أهل القروض ولأدب في لَرَجَز هل هو شعر أم لا ؟ وتفقوا على أن الشعر لا يكون شعراً

(١) لأعلام الحديث : (١/ ٣٩١)

(٢) إكمال المعجم : (٢/ ٤٤١).

[١١٧٤] ١٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْعَتَمِ قَبْلَ أَنْ يَتَنَى الْمَسْجِدَ .
[أحمد: ١٢٣٣٥، ومجزي: ٢٣٤]

[١١٧٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُوْثِلُهُ إِذَا خَافَ .

ولا بالمقصود، أم إذا جرى كلامٌ موزونٌ بغير قصبة فلا يكون شِعْرًا، وعليه يُحمَلُ ما جاءه من النبي ﷺ من ذلك؛ لأنَّ الشَّعرَ حرامٌ عليه ﷺ.

قوله: (أن النبي ﷺ كان يصلي في مَرَابِضِ الْعَتَمِ) قال أهل اللغة: هي مَبَارِكُهَا ومَوَاضِعُ مَبْنَاهَا ووضعها أجمع. - على الأرمس للاستراحة - قال ابنُ ثريدٍ: ويقالُ لذلك أيضًا لَكُلِّ دَائِئَةٍ من دَوَاتِ الْحَوَافِرِ وَالسَّيَاحِ^(١)

واستدلَّ بهذا الحديث مالكٌ وأحمدٌ وغيرُهما ممن يقولُ بطهارة بُولِ الْمَأْكُولِ وَرَوْنِهِ، وقد سبق بيانُ الْمَسْأَلَةِ فِي آخِرِ كِتَابِ الطَّهَرَةِ^(٢).

وفيه أنه لا كراهةَ في مُصَلَاةٍ فِي مَرَحٍ لَفَتٍ، بخلافه أَعَصَدَ لِابْنِ، وَسَقَتْ الْمَسْأَلَةُ هُنَاكَ أيضًا^(٣).

قوله: (وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هكذا هو في معظم النسخ: (يحيى بن يحيى) وفي بعضها، (يحيى) فقط غير منسوب، والذي في «الأطراف» الخلف: أنه: (يحيى بن حبيب) قيل^(٤): وهو الضُّمَرَانِيُّ، والله أعلم.



(١) - جمهرة لغة (١/ ٣١٤)

(٢) - سياتي بيانها عند الحديث ٣٠٧٣ و ٤٣٥٣.

(٣) - ص ٣٣٥

(٤) - في (خ)، قد.

٢ - [باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة]

[١١٧٦] ١١ - (٥٢٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، حَتَّى بَرَكْتُ الْآيَةُ لِي فِي الْبَقَرَةِ: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [سورة البقرة: ١٤٤]، فَتَوَلَّيْتُ بَعْدَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَمَرَّ بِنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ يُصَلُّونَ، فَخَدَعْتُهُمْ، فَوَلُّوا وُجُوهَهُمْ قِبَلَ لَيْتٍ. [نظر ١١٧٧].

باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة

فيه حديثان إسرائيليان، وهو دليل على جواز النسخ والتحويل.

وفي قول خبر الواحد.

وفيه حوار الصلاة الواحدة إلى جهتين، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، فمن صلى إلى جهة بالاجتهاد ثم تغير جهته في أثناءها، فيستدبر إلى الجهة الأخرى، حتى لو تغير اجتهاده أربع مرّات في الصلاة الواحدة فصلى كل ركعة منها إلى جهة، صحت صلاته على الأصح؛ لأن أهل هذا المسجد لمذكور في الحديث استدلوا في صلاتهم فاستقبلوا الكعبة^(١) ولم يستأنفوه.

وفيه دليل على أن النسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه. قد قيل: هذا نسخ للمقصود به بخبر لو حد، وذلك ممّن عند أهل الأصول فالجواب أنه احتجّت به فرائض ومقدمات فادّعت لعمه وخرج من كونه خبراً واحداً معجّزاً.

وحنف أصحابنا وغيرهم من علماء في أن استقبال بيت المقدس هل كان ثابثاً بقرآن أم باجتهاد النبي ﷺ؟ محكي المودودي في «الحاوي» وجهين في ذلك لأصحابنا^(٢) قال لقاضي عيسى. الذي ذهب إليه أكثر العلماء أنه كان بسنة لا بقرآن^(٣)، فعلى هذا يكون فيه دليل لقول من قال إن قرآنه ينسخ السنة، وهو قول أكثر الأصوليين المتأخرين، وهو أحد قولي لشداعي، ولقول الشافعي له، وفيه

(١) في (ع) بيت المقدس وهو سبيل

(٢) «حاوي كبير» (٢/ ٦٧)

(٣) «إكمال المعجم» (٢/ ٤٤٧).

[١١٧٧] ١٢ - (٥٥٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا - أَوْ: سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا - ثُمَّ صَرَفْتُ نَحْوَ الْكَعْبَةِ. [حدود: ١١٨٥٣٩، بحار: ٢: ٤٩٧].

[١١٧٨] ١٣ - (٥٢٦) حَدَّثَنَا شَسْلُ بْنُ فَرُوحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ (ج) - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَالْبَقُطُ لَه - عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بَقِيَاءَ إِذْ جَاءَهُمْ آيَةُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْبَيْلَةَ، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبَلُوهَا؛ وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدْرَأُوا إِلَى الْكَعْبَةِ. [أحمد: ٥٩٣٤، راجع: ٤٤٩٣ و ٤٤٩٤].

قد طائفة لا يجوز؛ لأن الشَّيْءَ مَبْنِيَةً لِكِتَابٍ فَكَيْفَ يَنْسَخُهَا^(١) وهؤلاء يقولون: لم يكن استقبال بيت المقدس بسنة بل كان بوحي، قال الله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْبَيْلَةَ الْكُبَىٰ كَأَنَّكُمُ تُعَلِّمُونَ﴾ الآية [سورة: ١٦٤] وادخلوها أيضاً في عكسه، وهو نسخُ الشَّيْءِ بغيره^(٢)، فجوزوه الأكثرون، ومنعه الشافعي وطائفة.

قوله (بيت المقدس) فيه لغتان مشهورتان، أحدهما: فتح الميم وإسكان^(٣) لِقَاف، ولثانية ضم الميم وفتح القاف، ويقال فيه أيضاً: يَلْبَاءُ وَالْبَاءُ، وأصل المقدس والتقدس من التطهير، وقد أوضحته مع بيان لغتيه وتصريفه واشتقاقه في «تهذيب لأسماء واللغات»^(٤).

قوله: (بينما الناس في صلاة الصبح بقاء) هو بسمه ومضروف ومذكّر. وقيل: مقصور وغير مضروف. وقيل مؤنث وهو موضع بقرب لمدينة معروف وتقدم قريباً بيان معنى قولهم: بينما وبيناء وأن تغديره: بين أوقات كذا^(٥).

قوله (وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها) روي، (فاستقبلوها) بكسر الباء وفتحها، وللكسر أصح وأشهر، وهو الذي يقتضيه تمام الكلام بعده.

(١) في (ج) - مقرون وهو خطأ.

(٢) في (ج) - وكسر وهو خطأ.

(٣) ص ٧٤٩ - ٧٥١

(٤) ص ٤١٥ - ٤١٦.

[١١٧٩] ١٤ - (٥٠٠) حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنِي حَقِصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَيْنَمَا لِنَاسٍ فِي صَلَاةِ الْعَدَّةِ إِذْ جَاءَهُمْ رَجُلٌ، يَمْثِلُ حَدِيثَ مَالِكٍ. [١١٧٨].

[١١٨٠] ١٥ - (٥٢٧) حَدَّثَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا غَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي نَحْوَ نَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَتَرَلَتْ ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَقَوْلُكَ قَبْلَهُ تَرَصُّعًا قَوْلٌ وَجْهَكَ مَطَرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةٍ لِمَجَرٍّ وَقَدْ صَلُّوا رُكْعَةً، فَذَادِي: لَا إِنْ الْقِبْلَةَ قَدْ حُوِلَتْ، فَمَالُوا كَمَا هُمْ نَحْوَ الْقِبْلَةِ. [أحمد ١٤٠٣٤].

قوله: (بينما الناس في صلاة العدة) فيه حوارٌ تسمية الصبح غداة، وهذا لا خلاف فيه، لكن قال لشاعبي: سمعنا الله تعالى المجر، وسمعا رسول الله ﷺ الصبح، فلا أحب أن تسمى غير هذين لاسمين^(١)، والله أعلم.



٣ - [باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها،

والنهي عن اتخاذ القبور مساجد]

[١١٨١] ١٦ - (٥٢٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا كَنِيْسَةَ رَأَيْتَهَا بِالْحَبَشَةِ - فِيهَا تَصَاوِيرُ - لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوْلَيْكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ قَمَاتٌ؛ تَنَوَّاهُ عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوْرَ، أَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

[حدث: ٢٤٢٥٢، والمختار: ١٤٢٧].

[١١٨٢] ١٧ - (٥٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّافِدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُمْ تَذَاكُرُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَرْصِيهِ، فَذَكَرَتْ أُمَّ سَلَمَةَ وَأُمَّ حَبِيبَةَ كَنِيْسَةَ، ثُمَّ ذَكَرَتْ نَحْوَهُ. [الحدث: ١٦٤٦٥٣، والمختار: ١١٨١].

[١١٨٣] ١٨ - (٥٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: ذَكَرْنَا أَرْوَاحَ النَّبِيِّ ﷺ كَنِيْسَةَ رَأَيْتَهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا مَرْيَةُ، يَجُلسُ حَوْلَهُمْ. [المختار: ١١٨١].

باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها،

والنهي عن اتخاذ القبور مساجد

أحاديث لبيان ظاهرها لدلالة فيما ترجم له.

قولها: (ذكرن أزواج النبي ﷺ كنيسة) هكذا ضبطه (ذكرت) بالنون، وفي بعض لأصول: (ذكرت) بالياء، ولأول أشهر، وهو جائز على تلك اللغة القديمة، لغة أكنوني بمرغيت، ومنها: «يتعاقبون فيكم ملائكة»^(١).

(١) أخرجه البخاري ٥٥٥، ومسلم ١٤٢٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في «مسند أحمد» ١٠٣١٩.

[١١٨٤] ١٩ - (٥٢٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَيْدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا شَيْبَانٌ، عَنْ هَلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» قَالَتْ: فَلَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا.

وفي رواية ابن أبي شَيْبَةَ: وَلَوْلَا ذَلِكَ، لَمْ يَذْكُرْ: قَالَتْ. [أحمد ٢٤٥٦٣، وسنن أبي داود ١٣٣٠]

[١١٨٥] ٢٠ - (٥٣٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَمَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». [أحمد ١٠٧١٦، وسنن أبي داود ٤٣٧].

[١١٨٦] ٢١ - (٥٣٠) وَحَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْفَرَارِيُّ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». [عمر ١١٨٥].

[١١٨٧] ٢٢ - (٥٣١) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَخَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ خَرْمَلَةُ: أَخْبَرَنِي. وَقَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَا: لَمَّا نَزَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، طَفِقَ يَطْرَحُ حَمِيصَةً لَهُ

قوله: (عبر أنه خشي أن يتخذ مسجداً) ضبطه (خشي) بصمّ الحاء وفتحها، وهما صحيحان.

قوله ﷺ «قاتل الله اليهود» معناه: لعنهم، كما في الرواية الأخرى وقيل: معناه: قتلهم وأهلكهم

قولها^(١) (لما نزل برسول الله ﷺ) هكذا ضبطه. (نزل) بصمّ النون وكسر الهمزة، وفي أكثر لأصول: (نزلت) بفتح الحروف الثلاثة لبدء التأنيث الساكنة، أي: لما حصرّت المنية والوفاة، وأم الأول فمعناه: نزل ملك الموت ولما نكته الكرم.

قوله: (طفق يطرح حميصه له) يقال: طفق، بكسر الفاء وفتحها، أي: جعل، ولكسر أفتح

(١) أي (ص) و(هـ): قوله

عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا انْتَهَمَ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ - وَهُوَ كَذَلِكَ - : «لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُعَذَّرُ بِمِثْلِ مَا صَنَعُوا. [أحمد: ١٤١٦١ وسحري ٣٤٥٣/٣٤٥٤]

[١١٨٨] ٢٣ - (٥٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ السَّجَرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي جَدِّي قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِحَنْسٍ وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا مِنْ

وأشهر، وبه جاء القرآن^(١)، وممن حكى الفتح الأحفش^(٢) والجهوري^(٣) و(لحميصة): كساء له أعلام

قوله: (عن عبد الله بن الحارث النجرائي) هو بالثون والهميم.

قوله ﷺ «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل» إلى آخره، معنى «أبرأ» أي: أمتنع من هذا وأنكره.

و(الخليل) هو المصطفع به، وقيل: المختص بشيء دون غيره. قيل: هو مشتق من لَحَلَّ، بفتح الحاء، وهي حادثة، وقيل: من الحُلَّة، بضم الحاء، وهي تخلل لمودة في القرب، فعلى ﷺ أن تكون حاجته وانقطاعه إلى غير الله تعالى. وقيل: لَحَلَّ من لا يتسع^(٤) لقب له غيره.

قال العلماء: إنما نهى ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجداً خوفاً من المبالغة في تعظيمه والافتدائه به، فرمى أدى ذلك إلى الكفر، كما جرى لكثير من الأمم لخالفة ولما حثت الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول الله ﷺ حين كثُر المسمون، وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه، ومنها حجرة عائشة رضي الله عنها مدفون رسول الله ﷺ وصاحبه أبي بكر

(١) من ذلك قوله تعالى: «وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ» [الأنعام: ١٠٢]

(٢) أبي شعيبان القزويني، (١/٣٢٣).

(٣) في الصحيح: (لطف) نقلاً عن الأحفش.

(٤) في (ص)، يتسع.

أُمِّي خَلِيلًا لَا تَخْذُتْ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ
وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ؛ إِنِّي أَنْتَهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ».

وعمر، ثم أتى القبر حيطاً مرتفعة مستديرة حوله؛ لئلا يظهر في المسجد فيصلّي فيه لعمرك ويؤدي
إلى المحذور، ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين وحزوهما حتى التقيا، حتى لا يتمكن أحد من
استقبال القبر؛ ولهم، قل في الحديث: (لولا ذلك لأبرر قبره، غير أنه تخشى أن يتخذ مسجداً) والله
تعالى أعلم



٤ - [باب فضل بناء المساجد والحث عليها]

[١١٨٩] ٢٤ - (٥٣٣) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ، أَنَّ عاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ الْخَوْلَانِيَّ يَذْكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ جِبْرَ بَنَى مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ: إِنْكُمْ قَدْ أَكْثَرْتُمْ. وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ تَعَالَى - قَالَ بُكَيْرٌ - حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: يَنْتَهِِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ - بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

وقال أبو عيسى في روايته: «مِثْلُهُ فِي الْجَنَّةِ» [٧٤٧٠] (مسند أحمد ٤٥، مطبع ١٦٩٠).

[١١٩٠] ٢٥ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا لُصْحَاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَرَادَ بَنَاءَ الْمَسْجِدِ، فَكَرِهَ النَّاسُ ذَلِكَ، فَأَحْبَبُوا أَنْ يَدْعُوهُ عَلَى هَيْئَتِهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ بَنَى اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ مِثْلَهُ». (الحدود ٤٠٦).

[رطب ١١٨٩].

باب فضل بناء المساجد والحث عليها

قوله ﷺ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ مِثْلَهُ» يحتمل قوله ﷺ: «مِثْلُهُ» أمرين.

أحدهما: أَنْ يَكُونَ مَعَهُ بَيْتٌ لِلَّهِ لَهُ مِثْلُهُ فِي مَسْجِدِهِ، وَأَمَّا صِفَتُهُ فِي لَسْعَةٍ وَغَيْرِهَا، فَمَعْلُومٌ فَضْلُهَا وَأَنَّهَا مِمَّا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ شَرٍّ.

الثاني: أَنْ مَعَهُ أَوْ فَضْلُهُ عَلَى بَيْتٍ لِحُجَّةِ كَفَضْلِ الْمَسْجِدِ عَلَى بَيْتٍ لِنَبِيٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٥ - [باب النَّدْب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع

ونسخ التطبيق]

[١١٩١] ٢٦ - (٥٣٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدِيُّ أَوْ كُرَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَعَلْقَمَةَ، قَالَا: أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فِي دَارِهِ، فَقَالَ أَصَلَّى هَؤُلَاءِ خُلُقُكُمْ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: فَقُومُوا فَصَلُّوا، فَلَمْ يَأْمُرْنَا بِأَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ.

باب النَّدْب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع

ونسخ التطبيق

مذهبتُ ومذهبُ العمماء كَقَهْ أَنْ لَسْتُ وَصَعْتُ لِيَدَيْنِ عَلَى رُكْبَتَيْنِ وَكَرِهْتُ تَطْبِيقَهُ، لَا بَيْنَ مَسْعُودٍ وَصَاحِبِيهِ الْأَسْوَدِ وَعَلْقَمَةَ، فَيُنْهَمُ يَقُولُونَ: لَسْتُ لِمَطْبِقِينَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتْلُغْهُمُ الدَّسَخُ، وَهُوَ حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَالصَّوَابُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ لِثَبُوتِ النَّاسِخِ الْمَصْرُوحِ

قوله: (أصلى هؤلاء؟) يعني لأُميرٍ ولتبعين له، وفيه إشارة إلى إنكار تأخيرهم الصلاة.

قوله (قوموا فصلا) فيه جورٌ، فإمعة الجماعة في ليبيوت، لكن لا يسقط به فرض كفاية إذا قلت بامذهب الصحيح أنها فرض كفاية، بل لا بد من حضورهم، وإنما اقتصر عبد الله بن مسعود على فعلها في البيت لأن الفرض كان يسقط بفعل الأمير وعدة الناس وإن أخرجه إلى آخر الوقت.

قوله: (علم يأمرنا بأذان ولا إقامة) هذا مذهبُ بن مسعود وبعضِ سلف من أصحابه وغيرهم: أنه لا يُشرع الأذان ولا الإقامة لمن يصلِّي وحده في الميعة الذي يؤذن فيه ويقدم لصلاة الجماعة العظمى، بل يكفي أذانهم وإقامتهم. وذهب جمهور العلماء من سلفنا وحلفائنا إلى أن إقامة سنة في حق ولا يكفيها إقامة الجماعة.

واختلفوا في الأذان، فقال بعضهم يُشرع به، وقال بعضهم لا يُشرع، ومذهبُ الصحيح أنه يُشرع له. والأذان إن لم يكن سماع أذان الجماعة، وإلا فلا يُشرع.

قَالَ: وَذَهَبْنَا لِنَقُومَ خَلْفَهُ، فَأَخَذَ بِأَيْدِيْنَا فَجَعَلَ أَحَدَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ، قَالَ: فَلَمَّا رَكَعَ وَصَعْنَا أَيْدِيَنَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ، قَالَ: فَضَرَبَ أَيْدِيَّ وَطَبَّقَ بَيْنَ كَتِفَيْهِ ثُمَّ أَدْخَلَهُمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ. قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: إِنَّهُ سَتَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مِيقَاتِهَا، وَيَحْتَفِظُونَهَا إِلَى شَرْقِ الْمَوْتَى، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِمِيقَاتِهَا، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً، وَإِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَصَلُّوا جَمِيعًا، وَإِذَا كُنْتُمْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلْيُؤَمِّكُمْ أَحَدُكُمْ، وَإِذَا

قوله: (ذهبنا لنقوم خلفه)، يأخذ بأيدينا فجعل أحدها عن يمينه والآخر عن شماله وهذا مذهب بن مسعود وصاحبه. وحامله جميع العلماء من الصحابة فمن بعدهم إلى الآن، فقد رأوا هذا كان مع الإمام رجلاً وقف وراءه صفاءً لحديث جدير وجبار بن صخر، وقد ذكره مسلم في «مسحبه» في آخر كتابه في الحديث بطويل عن حابر^١.

وأجمعوا إذا كانوا ثلاثة أنهم يقومون وراءه، وأم الواحد، فيقف عن يمين الإمام عند لعناء كفته، ونقل جماعة لإجماع فيه، ونقل القاضي عياض^٢ عن ابن المسيب أنه يقف عن يساره، ولا أظنه يصح عنه، وإن صح فلعنه لم ينه حديث ابن عباس، وكيف كان فهم ليوم يجعلون على أنه يقف عن يمينه.

قوله: (إنه ستكون عليكم أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مِيقَاتِهَا وَيَحْتَفِظُونَهَا إِلَى شَرْقِ الْمَوْتَى) معناه: يؤخِّرونها عن وقتها لمختار، وهو أول وقتها، لا عن جميع الوقت.

وقوله: (يحتفظونها)، بضم النون، ومعناه: يضيئون وقتها ويؤخِّرون أدها، يقال: هم في خندق من كذا، أي: في ضيق، والمختق: المضييق.

(وشرق الموتى) بفتح الشين والراء، قال ابن الأعرابي: فيه معصن، أحدهم: أن الشمس في ديب الوقت - وهو آخر النهار - إنما تبقى ساعة ثم تغيب، والثاني: أنه من قولهم: شَرِقَ الميت ريقه، إذا لم يبق بعده إلا يسيراً ثم يموت.

قوله: (فصلوا الصلاة لميقاتها، واجعلوا صلاتكم معهم مسحة) (لشحة) بضم السين وإسكان الباء هي الدفعة، ومعناه: صلُّوا في أول الوقت يسقط عنكم لفرض، ثم صلُّوا معهم متى صلُّوا.

(١) برقم ٧٥١٦.

(٢) في الإكمال: (٢٠٥/٢).

رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيُقْرِشْ ذِرَاعَيْهِ عَلَى فِجْدَيْهِ، وَلْيَجْنَأْ، وَلْيَطْبُقْ بَيْنَ كَفْيَيْهِ، فَلْيَكْأَيَّ أَنْظُرْ إِلَى خِتْلَافِ أَصْبَعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَرَاهُمْ. (البيهقي: ٣٥٨٨ و ٣٩٦٧ و ٤٢٢٧٢).

[١١٩٢] ٢٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا وَتَجَبُّ بْنُ لَحَارِثٍ لَتَمِيمِي: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَجَرِيرٍ فَلْيَكْأَيَّ أَنْظُرْ إِلَى اخْتِلَافِ أَصْبَعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ زَاكِعٌ. (البيهقي: ١١٩١).

[١١٩٣] ٢٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مُنْصَوِّرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: أَصَلَّى مَنْ خَلَقَكُمْ؟ قَالَا: نَعَمْ. فَقَامَ بَيْنَهُمَا، وَجَعَلَ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ رَكَعَا فَوَضَعَا أَيْدِيَهُمَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَصَرَبَ أَيْدِيَهُمَا، ثُمَّ طَبَّقَ بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ جَعَلَهُمَا بَيْنَ فِجْدَيْهِ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (البيهقي: ١١٩١).

تُحَرِّزُوا، فَصِيْدَةُ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَفَضِيْلَةُ لُجْمَاعَةٍ، وَلِثَلَا تَقَعُ فِتْنَةٌ سَبَبُ التَّخْلُفِ عَنْ لُصْلَاةٍ مَعَ الْإِمَامِ وَتَخْتَلَفُ كَلِمَةٌ لِمُسْلِمِينَ.

وفيه دليل على أن من صلي فريضة مرتين، تكون الثانية سنة والفرص سقط بالأولى، وهذا هو لصحيح عند أصحابنا وقيل، لفرض أكملهم وقيل: كلاهما وقيل، إحداهما مبهمة. وتظهر فائدة الاختلاف في مسائل معروفة.

قوله: (وليحنأ) هو بفتح الهمزة وإسكان الجيم آخره مهموز، هكذا ضبطه، وكذا هو في أصول بلادنا، ومعناه: ينعطف. وقال القاضي عياض: روي: (وليحنأ) كما ذكرناه، وروي: (وليحنأ) بالحاء المهملة، قال: وهذا رواية أكثر شيوخنا، وكلاهما صحيح في المعنى، ومعناه: الانحناء والاعتصاف في الركوع. قال: ورواه بعض شيوخنا: (وليحنأ) بضم النون، وهو صحيح المعنى أيضاً، يقال: حنأ العود وحنأته: إذ عطفته. وأصل الركوع في اللغة الخضوع والملة^(١)، وسمي الركوع الشرعي ركوعاً لِمَا فِيهِ مِنْ صُورَةِ الْمَلَّةِ وَالْخُضُوعِ وَالْإِسْتِلَامِ.

[١١٩٤] ٢٩ - (٥٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَضْرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِثِقِيَّةٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي يَحْيَى ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : صَلَّيْتُ إِلَى حُبِّ أَبِي ، قَالَ : وَحَلَلْتُ يَدَيَّ بَيْنَ رُكْبَتَيْ ، فَقَالَ لِي أَبِي . اضْرِبْ بِكَفَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ ، قَالَ : ثُمَّ فَعَلْتُ ذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى ، فَضَرَبَ يَدَيَّ ، وَقَالَ : يَا نُهَيْتَا عَنْ هَذَا ، وَأَمَرْتَا أَنْ تَضْرِبَ بِالْأَكْفَفِ عَلَى الرُّكْبِ . [البخاري ، ٧٩٠ (وغيره) ١١٩٦] .

[١١٩٥] (٥٠٠) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ (ح) . قَالَ : وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي يَحْيَى عَنْ أَبِي يَحْيَى ، إِلَى قَوْلِهِ : فَهَبْنَا غَنَّهُ ، وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ . [الطبراني ١١٩٥ و ١١٩٦] .

[١١٩٦] ٣٠ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ . رَكَعْتُ فَقُلْتُ بِسْمِ هَكَذَا - يَعْنِي طَلَّقَ بِهِمَا وَوَضَعَهُمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ - فَقَالَ أَبِي : قَدْ كُنْتَ تَفْعَلُ هَذَا ، ثُمَّ أَمَرْنَا بِالرُّكْبِ . [احمد ١٥٧٦] [وغيره ١٩٩] .

[١١٩٧] ٣١ - (٥٠٠) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى : حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ : صَلَّيْتُ إِلَى حُبِّ أَبِي ، فَلَمَّا رَكَعْتُ . شَكَّتُ أَصْبَعِي وَجَعَدْتُهُمَا بَيْنَ رُكْبَتَيْ ، فَضَرَبَ يَدَيَّ ، فَلَمَّا صَلَّيْتُ قَالَ : قَدْ كُنْتَ تَفْعَلُ هَذَا ، ثُمَّ أَمَرْنَا أَنْ تَرْفَعَ إِلَى الرُّكْبِ . [١١٩٤ ، ١١٩٦] .

قوله . (حدثنا أبو عوانة . عن أبي يحيى يعنور) هو بالراء ، واسمه عند لرحمن بن عبيد بن يسلم ، بكسر الهمزة وهو أبو يعقوب الأصغر . وأما أبو يعقوب الأكر فاسمه واقدا ، وقيل : وقدان . وقد سبق بيانهما في كتاب الإيمان في حديث : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟^(١) .



٦ - [باب جواز الإقعاء على العقبين]

[١١٩٨] ٣٢ - (٥٣٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا حَسَنُ، لَحْلُؤَانِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - وَتَفَارُبَا فِي النَّقْطِ - قَالَا جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، فَقَالَ: هِيَ السَّنَةُ، فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً بِالرَّجُلِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلْ هِيَ سَنَةُ نَيْتٍ (ص).

٢٨٥٣ ح

باب جواز الإقعاء على العقبين

فيه (طاووس) قال قالا لابن عباس في الإقعاء على القدمين، قال هي السنة، فقلنا له إنا لنراه جفأه بالرجل، فقال ابن عباس: بل هي سنة نيت (ص).

عنه أن الإقعاء ورد فيه حديثان، ففي هذا الحديث أنه سنة وفي حديث آخر لنهيه عنه، روى الترمذي وغيره من رواية أبي ^(١)، ورواه من رواية أس ^(٢)، وأحمد بن حنبل من رواية سمرة وأبي هريرة ^(٣)، ولييهقي من رواية سمرة وأمس ^(٤)، وأسنيد كل ضعيف.

وقد اختلف لعامة في حكم الإقعاء وفي تفسيره اختلاف كثير، بهذه الأحاديث، ولصوت الذي لا سعي له عنه أن الإقعاء نوعان:

أحدهما: أن يصبق ألبتة ^(٥) بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كإقعاء المكعب هكذا فسره أبو عبيدة معمر بن لُمثُني وصاحبه أبو عبيد لقسم بن سبلاء وآخرون من أهل سعة ^(٦)، وهذا النوع هو المكروه الذي ورد فيه النهي.

(١) الترمذي: ٢٨١، وأخرجه ابن ماجه: ٨٩٤ و٨٩٥، وأحمد: ١٢٤٤

(٢) بن ماجه: ٨٩٦

(٣) أحمد: ٧٥٩٥ من رواية أبي هريرة (ص)، وفي نسخة عنه من رواية سمرة (ص)، ونظر الحاشية لآلة

(٤) لييهقي: (١٢٠/٢) وذكر أن لأحمد عن سمرة (ص)

(٥) كل في نسخة للحاشية، وانظر به سباني

(٦) نظر من سلف من ٥٣٢.

والنوع الثاني: أن يجعل الله^(١) على عقيقه بين السجدين، وهذا هو سرُّ ابن عباس يقول: (سنة بينكم ﷺ) وقد نصَّ الشافعي في «لُبِّي» و«الإملاء» على استحبابه في الجوس بين السجدين، وخمل حديث ابن عباس عليه جماعة من المحققين، منهم البيهقي^(٢) والقاضي عياض وآخرون قال القاضي وقد روي عن جماعة من الصحابة والسلف أنهم كانوا يمدونه، قال: وكذا جاء مفسر عن ابن عباس: من السنة أن تُمسَّ عقيبك أليتك^(٣).

فهذا هو الصواب في تفسير حديث ابن عباس وقد ذكرنا أن شافعي نصَّ على استحبابه في الجوس بين السجدين، وله نص آخر - وهو الأشهر - أن السنة فيه لا تراش. وحاصله أنهما سُنَّة، وأيهما أصح؟ فيه قولان. وأم حِلْسَة لِشَهِدِ الْأَوَّلِ وجِلْسَة الْاِسْتِرْحَاة، فسُتْهِمَ الْاِفْتِرَاشُ، وخِلْسَة الشَّهِدِ الْآخِرِ اسْمٌ فِيهِ التَّوَرُّكُ. هذا مذهب الشافعي^(٤) وقد سبق بيانه مع مذهب العلماء^(٥)، والله أعلم.

وقوله: (إنما ساء ما دلرجل) ضيعته ففتح الراء وضُمَّ الحيم، أي: بالانسيان، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع رواة مسلم^(٦)، قال^(٧) وضبطه أبو عمر بن عبد سرَّ بكسر الراء وسكون الحيم، قال أبو عمر: ومن صمَّ الحيم فقد غيَّبَ ورُدَّ لجمهور على ابن عبد البر، وقالوا: الصواب لضم، وهو الذي يليق به إضافة الجفاء إليه، والله أعلم.



- (١) في (ص) و(هـ) أليته، نص جوهري في «المصباح» (الي) على أنه لا تحفه وأجاره عبره على قيس نظر «المصباح لمير»: (الي)
- (٢) نظر كلامه في الموضع سابق قريباً
- (٣) في (ص) و(هـ) أليته، ومثل موثق به في «إكمال المعجم» (٤٥٩/٢) والمصنف عبد لرؤف: ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ولا معجم كبير: ١٠٩٥٠ و١١٠١٠، ولا تنقيح: (١٦) ٢٧٤، ٢٧٦. وفي «الأوسط» (١٩١/٣) لابن مسير، ولا استذكار: (٢٧١/٤) أليته.
- (٤) ص ٥٣٣ - ٥٣٤.
- (٥) في «إكمال المعجم»: (٤٦٠/٢).

٧ - [باب تحريم الكلام في الصلاة

ونسخ ما كان من إباحته]

[١١٩٩] ٣٣ - (٥٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - قَالَا - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ حُجَّاجِ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَصَاءِ بْنِ يَسَدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ قَالَ - بَيْنَا أَنَا أَصْلِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَرَمَانِي لِقَوْمٍ بِأَبْصَرِهِمْ، فَقُلْتُ: وَاتَّكَلْ أُمِّيَّةً، مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ؟ فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَادِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمِّتُونَنِي: لَكِنِّي سَكَتُ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَإَبِي هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَلِيلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ،

باب تحريم الكلام في الصلاة

ونسخ ما كان من إباحته

قوله (وَاتَّكَلْ أُمِّيَّةً) التَّكَلُّ، بِصَمِّ التَّاءِ وَسَكَتِ الْكَافِ، وَيَفْتَحُهُمَا جَمِيعًا، لَعْنَتَانِ، كَالْبُخْلِ وَلِئْبُلٍ، حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ قُفُودٌ لِمَرَأَةٍ وَلَدَتْ، وَامْرَأَةٌ تُكَلِّي وَتُكَلِّلُ، وَتُكَيِّنُهُ أُمُّهُ، بِكَسْرِ الْكَافِ، وَتُكَيِّنُهُ اللَّهُ أُمُّهُ^(١)، وَقَوْلُهُ: (أُمِّيَّةً) هُوَ بِكَسْرِ الْمِيمِ.

قوله: (فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَادِهِمْ) يَعْنِي فَعَدُوا هَذَا نَيْسِكْتَوَهُ وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ أَنْ يُشْرَعَ التَّسْبِيحُ لَمَنْ تَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ -

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ انْفِعَالِ الْقَلْبِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ لَا تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ، وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِيهِ إِذَا كَانَ لِحَاجَةٍ.

قوله: (فَبَإَبِي هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَلِيلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ) فِيهِ بَيَانٌ مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَظِيمِ لِحَقِّ الَّذِي شَهِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ بِهِ، وَرَفَقَهُ بِالْجَدِّهِ، وَرَأَفَتُهُ بِأَمَّتِهِ وَشَفَقَتُهُ عَلَيْهِمْ.

قَالَ اللَّهُ مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّنْسِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قُلْتُ

وَفِيهِ التَّحْلُوقُ بِخَدْقِهِ ﷺ فِي الرُّفُقِ بِالْجَهْلِ، وَحُسْنُ تَعْبِيهِ، وَاللُّطْفُ بِهِ، وَتَقَرُّبُ صُورِهِ إِلَى فَهْمِهِ.

قَوْنَهُ: (مَوَافَقُهُ مَا كَهَرَنِي) أَي: مَا انْتَهَرَنِي.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّنْسِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»،

فِيهِ تَحْرِيمُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، سِوَاكَ لِحَاجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَسِوَاكَ كَلَامٍ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِهَا، فَإِنْ احْتِجَّ إِلَى تَنْبِيهِ أَوْ إِذْنٍ لِدَاخِلٍ وَنَحْوِهِ، مَبْنِيٌّ إِنْ كَانَ رَحَلًا، وَصَفَّقَتْ إِنْ كَانَتْ امْرَأَةً. وَهَذَا مَذْهَبُ وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَالْجُمْهُورِ مِنَ السَّنَنِ وَالْخَلْفِ وَقَدْ طَائَفَتْ بِهِمْ الْأَوْرَاقُ بِجُوزِ الْكَلَامِ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ؛ لِحَدِيثِ ذِي الْيَتِيمَيْنِ^(١)، وَسُتَوْضِحَ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

وَهَذَا فِي كَلَامِ الْعَامِلِ لِعَدَمِ، أَمَّا الْمَدِينِيُّ، فَلَا قَبُولَ صَلَاتِهِ بِكَلَامِ ابْنِ قَبِيلٍ عَنْهُ، وَبِهِ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالْجُمْهُورِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْكَوْفِيُّونَ تَبْطُلُ. ذَلِيلُنَا حَدِيثُ ذِي الْيَتِيمَيْنِ، قَوْلُ كَثَرِ كَلَامِ الْمَدِينِيِّ، فَهِيَ وَجْهَانِ مَشْهُورَانِ لِأَصْحَابِهِ، أَصْحَابُهُ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَدْرُسُ.

وَأَمَّا كَلَامُ الْجَاهِلِ إِذَا كَانَ فَرِيقَ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ، فَهُوَ كَكَلَامِ النَّاسِ، فَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِقَلْبِهِ؛ لِحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ هَذَا الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، لِأَنَّهُ سَمِعَ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ، بَلْ كَانَ عَلَّمَهُ تَحْرِيمَ الْكَلَامِ فِيهَا يُسْتَقْبَلُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا هُوَ التَّنْسِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» فَمَعْنَاهُ: هَذَا وَنَحْوُهُ؛ فَإِنَّ التَّشَهُّدَ وَالِدُعَاءَ وَالتَّنَاسُيمَ مِنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَذْكَارِ مَشْرُوعٌ فِيهَا، فَمَعْنَاهُ: لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ وَمَخَاطِبَاتِهِمْ، وَإِنَّمَا هِيَ التَّنْسِيحُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ وَأَشْبَاهِهِمَا مِمَّا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ حَفِظَ لَا يَتَكَلَّمُ مَسْجُوحٌ أَوْ كَثَرُ أَوْ قَلِيلُ لِقُرْآنِهِ، لَا يَحْتَجُّ، وَهَذَا هُوَ صَحِيحُ الْمَشْهُورِ فِي مَذْهَبِنَا.

(١) قَوْلُهُ: وَأَحْمَدُ، يَبْسُ فِي (عَنْ) وَ(هَذَا) وَنَظَرُ مَا سَبَقَ مِنْ ٥٩١

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَرِيزٍ: ٤٨٢ هـ وَرِسْمٌ ١٢٨٨ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ فِي الْمَسْنَدِ لِأَحْمَدَ: ١٠٢٢٠

يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدٌ بِجَاهِلِيَّةٍ، وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، وَإِنْ مِنَّا رَجُلًا يَأْتُونَ
الْكُفَّانَ، قَالَ: «فَلَا تَأْتِهِمْ»

وفيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور أن تكبيرة الإحرام فرض من فروض لصلاة وجزء منها،
وقال أبو حنيفة: ليست منها، بل هي شرط^(١) خارج عنها متقدم عليها، والله أعلم.

وفي هذا الحديث النهي عن تسميت العاطس في الصلاة، وأنه من كلام لندس الذي يحرم في
الصلاة وتسميته به إذا أتى به عدلاً عامداً. قال أصحابنا: إن قال: يرحمك الله، أو يرحمكم الله، بكف
المحطوب، نَقَتْ صَلَاتُهُ؛ وإن عدل يرحمه الله، أو اللهم رحمه، أو رَحِمَ اللهُ فَلَائِي، لم تبطل صلاته؛
لأنه ليس بمحطوب.

وأما العاطس في الصلاة، فيستحب له أن يحمد الله تعالى سرّاً هذا مذهب، وبه قال مالك وغيره،
وعن ابن عمر والنخعي وأحمد أنه يجهر به، والأول أظهر؛ لأنه ذكر، والنسبة في الأذكار في الصلاة
الإسراء، لا ما استثنى من القراءة في بعضها ونحوها.

قوله (إني حديث عهد بجاهلية) قال لعلاء: الجاهلية ما قبل ورود الشرع، سُمُوا جاهلية لكثرة
جهل لايتهم ولعنتهم^(٢).

قوله (وإن منا رجلاً يأتون الكهان). قال: «فَلَا تَأْتِهِمْ» قال لعلاء: إنما ينهي عن إتيان الكهان؛
لأنهم يكتُمون في سعيات قد يصادف بعضها الإصامة، فيحذف الفتنة على الإنسان سبب ذلك؛ لأنهم
يلبسون على الناس كثيراً من أمر الشرع، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن إتيان الكهان
وتصديقهم فيما يقولون، وتحريم ما يُعَقِّفون من سخوان، وهو حرمة إجماع المسلمين، وقد نقل
الإجماع في تحريمه جماعة، منهم أبو محمد البغوي.

قال البغوي: اتفق أهل العلم على تحريم حيوان الكهان^(٣)، وهو ما يأخذه المتكهن على كهنته،
لأن فعل الكهانة باطل لا يجوز أخذ الأجر عليه.

وقال الماوردي في «الأحكام السلطانية»^(٤) ويمنع لمحتسب لاس من لتكسب بالكهانة والذهو،
ويؤتى عليه الأخذ والمعطي.

(١) في (ج): أمر

(٢) في (ص) و(ه): ولعنتهم

(٣) في (ج)، الكهان. ولعنوا هو في (ه) في الشرح لسنة (٢٣، ٨)

(٤) ص ٢٧٣

قَالَ: وَمِنْ رَجُلٍ يَنْطَبِرُونَ، قَالَ: «ذَاكَ شَيْءٌ يَحْدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ؛ فَلَا يَصُدُّهُمْ» - قَالَ ابْنُ

وَقَالَ لَخَطَّابِي حُيَوَانُ الْكَاهِنِ مَا يَأْخُذُ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى كَهَانَتِهِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَفَعَلَهُ بَاطِلٌ - قَالَ -
وَحُلُولُ الْعُرَافِ حَرَامٌ أَيْضًا - قَالَ: وَلَفَرَّقَ بَيْنَ الْعَرَبِ وَالْكَاهِنِ أَنَّ الْكَاهِنَ إِنَّمَا يَنْعَضِي لِأَخْبَرٍ عَنِ
الْكَوْثَانِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَيَسْعَى مَعْرِفَةَ الْأَسْرَارِ، وَالْعُرَافُ يَنْعَضِي مَعْرِفَةَ الشَّيْءِ الْمَسْرُوقِ وَمَكَانِ الضَّالَّةِ
وَنَحْوَهُمَا^(١).

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ أَيْضًا فِي حَدِيثٍ «مَنْ أَنَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ عَلَى
مُحَمَّدٍ^(٢)». قَالَ كَانَ فِي الْعَرَبِ كَهَنَةٌ يَدْعُونَ أَيْهَمَ يَعْرِفُونَ كَثِيرًا مِنَ الْأُمُورِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ لَهُ
زَكِيًّا مِنَ الْجِنِّ يُلْقِي بِهِ الْأَحْصَارَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعِي سَمْسَرَكَ ذَلِكَ بِمِثْلِ أَعْصِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمِي
عَرَّالًا^(٣)، وَهُوَ الَّذِي يَرْعَمُ مَعْرِفَةَ الْأُمُورِ بِمَقْبُوعَاتِ أَسْبَابِهَا يَسْتَدِلُّ بِهَا، كَمَعْرِفَةِ مَنْ سَرَقَ لَشَيْءٍ
الْفُلَانِي، وَمَعْرِفَةِ مَنْ تَنَهَّمَ بِهِ لِمَرْأَةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمِي أَسْمَاءَ كَاهِنًا - قَالَ وَالْحَدِيثُ
يَشْتَمِلُ عَلَى أَسْهِي عَنْ تَبَدُّلِ هَؤُلَاءِ كَدِّهِمْ وَالرَّحُوعِ إِلَى قُوبِهِمْ وَتَصَدِيقِهِمْ فِيمَا يَدْعُوهُ. هَذَا كَلَامُ
الْخَطَّابِيِّ، وَهُوَ نَقِيسٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْه: (وَمَا رَجُلٌ يَنْطَبِرُونَ، قَالَ: «ذَاكَ شَيْءٌ يَحْدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ؛ فَلَا يَصُدُّهُمْ» (١) وَفِي رِوَايَةٍ:
«فَلَا يَصْلُتُكُمْ».

قَالَ الْعَمَاءُ مَعْنَاهُ أَنَّ السُّطْرَةَ شَيْءٌ تَجِدُونَهُ فِي نَفُوسِكُمْ صُرُورَةً وَلَا عَتَبَ عَلَيْكُمْ فِي ذَلِكَ؛ فَهُوَ غَيْرُ
مَكْتَسَبٍ لَكُمْ. فَلَا تَكْلِفُتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ لَا تَمْنَعُوا سَبْعَهُ مِنْ لَتَصْرِفَ فِي أُمُورِكُمْ. فَهَذَا هُوَ الَّذِي تَقْدِرُونَ
عَلَيْهِ، وَهُوَ مَكْتَسَبٌ لَكُمْ فَيَقَعُ بِهِ لَتَكْلِفُتُمْ فِيهِمْ ﷺ عَنِ الْعَمَلِ بِالسُّطْرَةِ وَلَا مَتَاعَ مِنْ تَصْرِفَاتِهِمْ
بِسَبَبِهَا، وَقَدْ تَطَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ لِصِحِّحَةِ فِي السَّهْيِ عَنِ تَصْيِيرِ وَالطَّبِيرَةِ، وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى لَعْنِ
بِهَا، لَا عَلَى مَا يُوْجَدُ فِي النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ عَلَى مَقْتَضَاهُ عَنْدهُمْ. وَسَيَأْتِي بَسْطُ الْكَلَامِ فِيهَا فِي
مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ ذَكَرَهَا مُسَلِّمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(٤)

(١) معجم نيس (٢) ٤٦٧

(٢) أخرجه أحمد: ٩٥٣٦ من حديث أبي هريرة ﷺ وأخرجه برودة أبو داود: ٣٩٠٤، والترمذي: ١٣٥٠، وابن ماجه:

٦٣٩، وأحمد: ٩٢٩٠، وهو صحيح بشواهده

(٣) في (بخ) عرقاً، والمثبت موثق لما في «معجم السنن» (٤) / ١٥٠.

(٤) رقم: ٥٧٩٨

الصَّبَاحُ: «فَلَا يَصَلُّنَكُمْ» - قَالَ: قُتِلْتُ: وَوَيْدًا رَجُلًا يَحْطُونَ، قَاتًا: «كَانَ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَحْطُ، فَمَنْ وَافَقَ حَطَّهُ فَذَاكَ». قَالَ: وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَزْعِي غَنَمًا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَانِيَّةِ،

قوله: «ومما رجال يحطون، قال «كان بي من الأنبياء بخط، فمن وافق خطه فذاك»

اختلف لعلماء في معناه: والصحيح أن معناه من وافق خطه فهو مباح له، ولكن لا طريق إلى عدم اليقين - لموافقة فلا يباح، والمقصود أنه حرام؛ لأنه لا يباح إلا بيقين موافقة، وليس لنا يقين به؛ وإنما قال النبي ﷺ: «الْفَمَرُ وَافَقَ حَطَّهُ فَذَاكَ» ولم يقر: هو حرام، بغير تعقيب على الموافقة؛ لئلا يتوهم متوهم أن هذا سهل يدخل فيه ذاك لبيء الذي كان يحط، فحافظ لبيء ﷺ على حرمة ذاك النبي ﷺ، مع بطلان الحكم في حقه، فالمعنى أن ذلك النبي لا يمنع في حقه، وكذا لو علمتم موافقته، ولكن لا علم لكم به.

وقال الخطابي: هذا الحديث يحتمل السهني عن هذا الخط؛ ^(١) كذا عنه لسوء ذلك النبي، وقد نقصت، فذهبنا عن تعاطي ذلك.

وقال القاضي عياض المختار أن معناه أن من وافق خطه فذاك الذي يجدون بهدته فيه يقول: لا أنه أباح ذلك لعله. قال: ويحتمل أن هذا نسخ في شرعنا ^(٢). فحصل من مجموع كلام لعلماء فيه الاتفاق على أنه منهي عنه الآن، والله أعلم.

قوله: «وكانت لي جارية تزعي غنماً لي قبل أحد والجوانيئة» هي بفتح الجيم وتشديد الواو وبعد الألف نون مكسورة ثم ياء مشددة، هكذا ضبطها، وكذا ذكره أبو عبيد الكري ^(٣) والمحققون. وحكي لقاضي عياض ^(٤) عن بعضهم تخفيف الياء، ولمختار التشديد.

و(الجوانيئة) موضع بقرب أحد في شمالي المدينة. وأما قول القاضي عياض أنها من عمر القرع، فميسر بمقبول؛ لأن الفرع بين مكة والمدينة بعيد من المدينة، وأحد في شمالي المدينة، وقد قال في الحديث: «قتر أحد والجوانيئة» فكيف يكون عند القرع!

(١) في (ص) و(هـ): «ذا». وفي المعجم: (١/٣١٦): «لأن خطه

(٢) إكمال المعجم: (٢/٤٦٤)

(٣) في المعجم ما، مستعجم: (٤/٤٠٨).

(٤) في إكمال المعجم: (٢/٤٦٤).

فَظَلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فِي دَا الذُّلْبِ قَدْ ذَهَبَ بِشِقِ مِنْ عَنِيهِ ، وَأَذْ رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ سَفُ كَمَا
يَأْسُونُ ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَعَظَمَ ذَلِكَ عَلَيَّ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
أَفَلَا أُعْتِقْتُهَا ؟ قَالَ : « أَتَيْتَنِي بِهَا » فَأَتَيْتُهُ بِهَا ، فَقَالَ لَهَا : « أَتَيْتَ اللَّهَ ؟ » قَالَتْ : فِي السَّمَاءِ ، قَالَ :
« مَنْ أَنَا ؟ » قُلْتُ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ « أَعْتِقْتُهَا ، فَإِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ » . [متكرر ٥٨١، ٣] [الحمد ٢٣٧٦٢] .

[١٢٠٠] (...) حَدَّثَنَا بِسْحَاقُ بْنُ يَزَاجِيَةَ : أَخْبَرَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ - حَدَّثَنَا لَأُوْزَاعِيٌّ ،
عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ . ط ٩٩ ١١

وفيه جوانب استخدام السيد جاريته في سرعي وإن كنت تتنهد في القبراني ، وإنما حرّم الشرع مسافرة
المرأة وحدها ؛ لأن السفر مضطّر اطمع فيها ، واسقطر سحرها والدأب عنها وتبعها منه ، بحالها
البراعية ، ومع هذا فإن جيت مفسدة من رعيه ؛ لريبه فيها ، أو لفساد من يكون في الدحية التي توعى
فيها ، أو نحو ذلك ، لم يستوعبها ، ولم تمكن الحرة ولا الأمة من سرعي حيثنذ ؛ لأنه يصير في معنى
السفر الذي حرّمه الشرع على المرأة . فإن كان معها محرّم أو نحوّه ممن نأمن معه على نفسه ، فلا منع
حيثنذ كما ، لا تمنع من المسافرة في « هذا الحال » والله أعلم .

قوله (آسف) أي . أغضب . وهو يفتح لسين قوله . (فصككتها) أي : لطمتها

قوله ﷺ : « (أيس الله ؟ » قالت في السماء ، قال : « من أنا ؟ » قالت أنت رسول الله ، قال « أعتقها
فإنها مؤمنة » هذا الحديث من أحدث المصنفات ، وفيه مذهب نقدم ذكرهم مرّ في كتاب
الإيمان ^(١) .

أحدهم : لإيمان به من غير خصوص في معناه ، مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء وتربيته عن
سمات المخلوق

والثاني : تأويله بما يميّز به . فمن قل يهد قل . كان المراد امتحانها هل هي موحدة تُقر بأن الحاقق
المديّر العدل هو الله وحده ، وهو الذي يدعى لدأعي استقيم السماء كما إذا صوّ المصلي استقبل
الكعبة ، وليس ذلك لأنه منحصر في السماء كما أنه ليس منحصر في وجهه الكعبة ، بل ذلك لأن

[١٢٠١] ٣٤ - (٥٣٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ - وَالْفَضْلُ بْنُ مُتْقِنَةَ - قَالُوا : حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ : حَدَّثَنَا لَأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ

السَّامَاءِ قَبْلَهُ الدَّاعِينَ كَمَا أَنَّ الْكُفَّةَ قَبْلَهُ الْمُصَنِّينَ ، أَوْ هِيَ مِنْ عِنْدِ الْأَوْتَانِ الْعَادِينَ لِلْأَوْتَانِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ؟ فَمِمَّا قُلْتُ . فِي السَّمَاءِ ، عَيْمَ أَلَهَا مَوْحِدَةٌ وَلَيْسَتْ عَابِدَةً لِلْأَوْتَانِ .

قال القاضي عياض : لا خلاف بين المسلمين قاطبة ، فقيهم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن لظواهر الردة بذكر الله تعالى في السماء ، كقوله تعالى : ﴿ هَؤُلَاءِ أَسْمُهُمْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَ بِكُمْ ﴾ [سك ١٦] ونحوه ، ليست على ظاهرها ، بل متأولة عند جميعهم ، فمن قال بإثبات جهة فوق من غير تحديد ولا تكييف من المحدثين والفقه والمتكلمين ، تأول (في السماء) أي على السماء . ومن قال من دهماء النظر والمتكلمين وأصحاب التبرية بنفي الحد واستحالة الجهة في حقه سبحانه وتعالى ، تأولها تأويلات بحسب مقتضاها ، وذكر نحو من سبق .

قال أبو ليت شعري ما الذي جمع أهل السنة ولحق كلهم على وجوب الإمساك عن الفكر في المسائل كما أمرو ، وسكتوا لخيرة لعقل ، وتفقوا على تحريم التكليف والتشكيك ، وأن ذلك من وفودهم وإمساكهم غير شك في الوجود والموجود ، وغير قاذح في اتوحيده ، بل هو حقيقته ^(١) ، ثم تسامح بعضهم بإثبات جهة ^(٢) ، وهم بين التكليف وإثبات لجهة فرق ؟ لكن إطلاق ما أطلقه الشرع من أنه لغيره فوق صايد ، وأنه استوى على العرش ، مع التمسك دلاية المدمعة لتبريه الكني الذي لا يصح في معقول ^(٣) غيره ، وهي قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [البرق ١١] عصمة لمن وثقه الله تعالى وهما هذا كلام القاضي رضي الله عنه .

وفي هذا الحديث أن يعتق المؤمن أفضل من يعتق الكافر . وأجمع العلماء على جواز عتق الكافر في غير الكفارات . وأجمعوا على أنه لا يجرى لكافر في كفارة القتل كما ورد في القرآن .

وختفوا في كفارة الظهر والبرص والجماع في بهار رمضان ، فقال الشافعي ومالك ولحمهور لا يجزئه إلا مؤمنة ، حملاً للمطلق على السقي في كفارة القتل . وقال أبو حنيفة والكوفيون : يجرئه الكافرة ؛ للإطلاق ، لأنها تسمى وثقة ، والله أعلم .

(١) في (سك) والفتح : المعلوم : (٤٦٥/٧) : حقيقة .

(٢) بعده في (سك) و(ص) : حاشياً من مثل هذا التمسك . وهي ليست في (الكامل) لعدم .

(٣) في (ص) و(هـ) : المعقول .

عَلَّقَمَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَبَرَدَ عَلَيَّ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّحَاشِيِّ، سَأَلَنِي عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ فَتَرَدُّ عَلَيَّ فَقَالَ: «إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا». [أحمد ٣٥٦٣، وصححه في ١١٩٩].

[١٢٠٢] (٥٥٥) حَدَّثَنِي ابْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السَّلُولِيُّ: حَدَّثَنِي هُرَيْثُ بْنُ سُبَيْتٍ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، بِهَذَا الْإِسَادِ نَحْوَهُ. [أحمد ١١٩٩، وصححه في ١١٩٩].

[١٢٠٣] ٣٥ - (٥٣٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شَيْلٍ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ رَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ، يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ، حَتَّى نَرَلْتُ: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» [مسند ٢٣٨] فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ وَنَهَيْتَنَا عَنِ الْكَلَامِ. [أحمد ١٩٢٧٨، وصححه في ١٢٠٠].

[١٢٠٤] (٥٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ وَوَكَيْعٌ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُتِبَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، بِهَذَا الْإِسَادِ نَحْوَهُ. [مسند ١٢٠٣].

قوله ﷺ: «(أليس الله؟) قلت: في السماء، قل: «من أم؟» قالت: أنت رسول الله، قل «أعنتها» (فيها مؤمنة) فيه دليل على أن الكفر لا يصير مؤمناً إلا بالإنابة بالله تعالى وبرسالة رسول الله ﷺ.

وفيه دليل على أن من أقر بالشهادتين واعتقد ذلك جزمًا، كده ذلك في صحته بيمده وكونه من أهل القبلة والجنة، ولا يكلف مع هذا، قمة لدليل والبرهان على ذلك، «لا يلزمه معرفة الدليل». وهذا هو الصحيح الذي عليه الجمهور، وقد سبق بيّن هذه المسألة في أوّل كتاب الإيمان مع ما يتعلّق بها، وبالله التوفيق.

قوله في حديث ابن مسعود: (كما نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النحاشي، سلمنا عليه فلم يرد علينا، فقلنا: يا رسول الله، كما سلم عليك في الصلاة فترد علينا فقال: «إن في الصلاة شغلاً»).

وفي حديث ريد بن أرقم: (كن نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة، حتى نزلت: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ وَنَهَيْتَنَا عَنِ الْكَلَامِ).

[١٢٠٥] ٣٦ - (٥٤٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعْيَدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي لِحَاجَةٍ، ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ وَهُوَ يَسِيرُ - قَالَ قُتَيْبَةُ: يُصَلِّي - فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَأَشَدَّرَ إِلَيَّ، فَلَمَّا فَرَغَ دَعَانِي فَقَالَ: «إِنَّكَ سَلَّمْتَ إِنْفًا وَأَنَا أَصَلِّي»

وفي حديث جابر، قال: (إن رسول الله ﷺ بعثني لحاجة، ثم أدركته وهو يصلي، فسلمت عليه، فأشار إلي، فلما فرغ دعاني فقال: «إِنَّكَ سَلَّمْتَ إِنْفًا وَأَنَا أَصَلِّي».)
هذه الأحاديث فيها فوائد:

منها: تحريم الكلام في الصلاة، سواء كان لمصلحتها أم لا وتحريم رد السلام فيها بالنطق، وأنه لا تضر الإشارة، بل يستحب رد السلام بالإشارة. وهذه الجملة قال للشافعي والأكثرين
قال القاضي عياض قال جماعة من العلماء يرد السلام في الصلاة نطقاً، منهم أبو هريرة وجابر وأنس وسعيد بن المسيب وقتادة وإسحاق. وقيل: يرد في نفسه. وقال عطاء ولنجعي ولثوري: يرد بعد السلام من الصلاة. وقال أبو حنيفة: لا يرد بلفظ ولا إشارة بكل حال. وقال عمر بن عبد العزيز^(١) ومالك وأصحابه وجماعة: يرد إشارة ولا يرد نطقاً. ومن قال: يرد نطقاً، كأنه لم يبعه لأحاديث وأما إثناء السلام على المصلي، فمذهب الشافعي أنه لا يسلم عليه، فإن سلم لم يستحق جواباً، وإنه قال جماعة من العلماء. وعن مالك روايتان، إحداهما كراهة سلام، والثانية: جوازها، والله أعلم.
قوله ﷺ: «إِنْ فِي صَلَاةٍ شَعَلًا» معناه: أن المصلي وظيمته أن يشتغل بصلاته فيتدثر ما يقوله، ولا يعرج على غيرها، فلا يرد سلاماً ولا غيره.

قوله: (حدثت هريم) هو يسمي لهاه وفتح الراء.

قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلَّهِ قَسِيمِينَ﴾ (المرء: ١٧٣٨) قيل معناه: مطيعين، وقيل: ساكتين.

قوله (أمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام) فيه دليل على تحريم جميع أنواع كلام لأدنيين وجمع علماء على أن الكلام فيها عموماً عالماً بتحريمه لغير^(٢) مصلحتها ولغير^(٣) نقاذ هالك^(٣) وشبهه مطلق للصلاة. وأم الكلام لمصلحتها، فقد قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور.

(١) في إكمال المعجم: (٤٦٨/٣) بن عمر.

(٢) في (ص): بغير.

(٣) في (ص): هري. وفي (ص): بقاها.

وَهُوَ مُوجَّهٌ جَنُوبًا قَبْلَ الْمَشْرِقِ. [أحمد: ١٤٥٨٨، وصححه: ١٢٠٨]

[١٢٠٦] ٣٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَسَنِيُّ أَبُو الرُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنْطَلِقٌ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى نَعِيرِهِ، فَكَلَّمْتُهُ، فَقَالَ لِي بِيَدِهِ هَكَذَا - وَأَوْمَأَ زُهَيْرٌ بِيَدِهِ - ثُمَّ كَلَّمْتُهُ: فَقَالَ لِي هَكَذَا - فَأَوْمَأَ زُهَيْرٌ أَيْضًا بِيَدِهِ نَحْوَ الْأَرْضِ - وَأَنَا أَسْمَعُهُ يَقْرَأُ، يُرْمِي بِرَأْسِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «مَا فَعَلْتَ فِي الَّذِي أَرْسَلْتُكَ لَهُ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكَلِّمَكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي».

قَالَ زُهَيْرٌ: وَأَبُو الرُّبَيْرِ جَالِسٌ مُسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ بِيَدِهِ أَبُو الرُّبَيْرِ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَقَالَ بِيَدِهِ إِلَى عَمْرِو الْكَعْبَةِ. [أحمد: ١٤٥٨٨، وصححه: ١٢٠٨].

[١٢٠٧] ٣٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو تَمِيمٍ الْجَعْفَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ كَثِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَعَثَنِي فِي خَاجَةٍ، فَارْجَعْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ وَوَجْهُهُ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي».

[١٢٠٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مُنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا كَثِيرٌ بْنُ شَيْطَانٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خَاجَةٍ، يَمْنَعُنِي حَدِيثُ حَمَّادٍ [أحمد: ١٤٧٨٣، وصححه: ١٢٠٧].

يُبطل الصلاة، وحوزة الأوزاعي وبعض أصحاب مالك وصانعة قديمة. وكلام الدوسي لا يُطهر عند
وعند الجمهور ما لم يَظَلْ وقد أبو حنيفة ولكوفيون يُبطل وقد تقدم بيانه.

وهي حديث جابر رد السلام بالإشارة، وأنه لا تبطل الصلاة بالإشارة وبحيوط من الحركات اليسيرة،
وأنه يسغي لمن سَلَّمَ عليه ومعه من رد السلام مانع أن يعتذر إلى المستم ويذكر له ذلك المانع

قوله (وهو موجه قبل المشرق) هو بكسر الجيم، أي موجه وجهه وراحته، وفيه دليل لجواز
لتأخره في السفر حيث توجهت به راحته، وهو مجتمع عليه.

قوله (حدثنا كثير بن شطيير) هو بكسر شين والطاء المعجمتين، والله أعلم

٨ - [باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة والتعوذ منه.

وجواز العمل القليل في الصلاة]

[١٧٠٩] ٣٩ - (٥٤١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا الضَّرِيرُ بْنُ شُمَيْلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَفْرِيئًا مِنَ الْجِنِّ جَعَلَ يَفْتِكُ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلَاةَ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَكَّنَنِي مِنْهُ؛ فَلَدَعْتُهُ، فَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى جَنْبِ سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ حَتَّى تُصْبِحُوا تَنْظُرُونَ إِلَيْهِ أَجْمَعُونَ - أَوْ: كُلُّكُمْ -

باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة والتعوذ منه،

وجواز العمل القليل في الصلاة

قوله: «إِنَّ عَفْرِيئًا مِنَ الْجِنِّ جَعَلَ يَفْتِكُ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ لِيَقْطَعَ عَلَيَّ صَلَاتِي» هكذا هو في «مسلم». «يفتك» وفي رواية البخاري: «فَعَلْتُ»^(١) وهما صحيحان. و(الفتك) لأحد في عقدة وحديعة (والعفريت) لعنني المردة من الجن.

قوله ﷺ: «فَدَعْتُهُ» هو بذال معجمة وتحقيب العين المهمة، أي تخنفته. قال مسلم: وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة: «فَدَعْتُهُ» يعني -لذل المهمة- وهو صحيح أيضاً، ومعه، دفعته دفعاً شديداً، والدَّعْتُ وَلَدَعْتُ. لدع لشديد وأنكر الحادي المهمة وقال لا تصح^(٢). وصححها غيره وهو يوهو وإن كانت المعجمة أوضح وأشهر.

وفيه دليل على جواز العمل القليل في الصلاة.

قوله ﷺ: «فَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ حَتَّى تُصْبِحُوا تَنْظُرُونَ إِلَيْهِ أَجْمَعُونَ، أَوْ كُلُّكُمْ».

فيه دليل على أن الجن موجودون، وأنه قد يراهم بعض الأعمى وأم قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ تَرَكُمُوهُ وَفِيكُمْ مِنْ حَيْثُ لَا تَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف ٢٧] فمحمول على العال، ولو كانت رؤيتهم محالاً لم قال شي ﷺ

(١) في (عين) 'يفتك'، وهو غلط

(٢) لم أفت عليه، ولكنه قد في «عرب حديث» (١/ ١٦٣) في حديث آخر قد يجوز في دفعته، فاعين المعجمة،

وهو غلط، ولصوابه يذهب

ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ أَحْيَى سُلَيْمَانَ: ﴿رَبِّ اعْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مَسْكَاً لَا يَبْعَثُ لِأَحَدٍ مِنْ بَنِيكَ﴾ س ١٣٥
قَوْلَهُ اللَّهُ خَاسِئاً. وَقَالَ ابْنُ مَتَّصُورٍ: شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، (النَّظَرُ) ١٧١٠.

[١٧١٠] (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ (ح). قَالَ:
وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَيْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي
حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ قَوْلُهُ: «فَذَعْنَاهُ» وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ فِي رَوَايَتِهِ: «فَذَعْنَاهُ». ٧٩٦٩ - ٧٩٦٩
وَالْمَصْرِيُّ ١٧١٠، ١٧٤٦٣.

[١٧١١] ٤٠ - (٥٤٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ
مُعَاوِيَةَ بْنِ ضَالِحٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْحَوَلِيِّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ

مَا قَالَتْ مِنْ رُؤْيَاهُ، وَسَ أَنَّهُ كَانَ يَرْبِطُهُ بَيْنَظَرِيهِمْ كُلَّهُمْ إِلَيْهِ وَيَسْعَبُ بِهِ وَلَدَانِ أَهْلَ الْمَدِينَةِ.

قَالَ الْمَصْبِيُّ: وَقِيلَ: إِنَّ رُؤْيَاهُ عَلَى خَلْقِهِمْ وَصُورِهِمُ الْأَصْلِيَّةِ مَمْتَعَةٌ: ظَاهِرُ لَآيَةٍ، إِلَّا لَأَنْبِيَاءِ
صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَمَنْ خُرِقَتْ لَهُ الْعَادَةُ، وَنَمَا بِرَأْسِهِمْ نَوَآءُ فِي صُورِهِمْ غَيْرَ صُورِهِمْ، كَمَا جَاءَ فِي
الْآثَارِ^(١). قُلْتُ: هَذِهِ دَعْوَى مُجَرَّدَةٌ، فَإِنَّ لَهَا يَصِحُّ لَهَا، مُسْتَدٌّ فِيهِ مَرْدُودَةٌ.

قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَرِيُّ: لِحُجِّ أَحْسَنُ لَطِيفَةٍ وَوَحْدَانَةٍ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَصَوَّرَ بِصُورَةٍ يُمْكِنُ رُبُّهُ
مَعَهُ، ثُمَّ يُنْتَفَعُ^(٢) مِنْ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَأَثَّرَ اللَّعِبُ بِهِ، وَإِنْ خُرِقَتْ لِعَادَةٍ أُمْكِنَ غَيْرُ ذَلِكَ
قَوْلُهُ ﷺ: «ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ أَحْيَى سُلَيْمَانَ» قَالَ الْقَاضِي عِيَّاشٌ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُحْتَضَرٌ يَهْدَى، فَامْتَنَعَ بَيْتُ
مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ رِبْطِهِ، إِمَّا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ لِذَلِكَ، وَإِمَّا لِكَوْنِهِ لَمْ تَذْكُرْ ذَلِكَ لَمْ يَتَعَادَ ذَلِكَ؛ لَطَنَهُ أَنَّهُ
لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، أَوْ قَوَّضَهُ وَتَأَذَّبَ^(٣).

قَوْلُهُ ﷺ: «قَوْلَهُ اللَّهُ خَاسِئاً» أَيُّ: ذَلِيلًا صَاحِرًا مُتَعَدًّا مَطْرُودًا.

قَوْلُهُ: (وَقَالَ ابْنُ مَتَّصُورٍ. شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ) يَحْنِي: قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ حَصْبُورٍ فِي رُؤْيَاهُ:
حَدَّثَنَا النَّظَرُ قَالَ أَحْبَبْنَا شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، وَخَالَفَ رَوَايَةَ رُفَيْقِهِ إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ سَابِقَةً فِي

(١) (الكامل للمصنف) ٥٠٠ (٤٧٣/٢)

(٢) فِي (ص) وَ(ح): يَمْتَنَعُ. وَتَمَثَّلَتْ مَوَاقِفُ لَمَّا عَلِي: (٤٦٣/١) (الكامل للمصنف)

(٣) المصنف السلف

قَالَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعَهُ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ» ثُمَّ قَالَ: «أَلَعَنْكَ بِلَعْنَةِ اللَّهِ» ثَلَاثًا، وَيَسْطُ يَدُهُ كَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ شَيْئًا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ سَمِعْتُكَ تَقُولُ فِي صَلَاةٍ شَيْئًا لَمْ نَسْمَعْكَ تَقُولُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَرَأَيْتُكَ بَسَطْتَ يَدَكَ، قَالَ: «إِنَّ عَدُوَّ اللَّهِ إِبْلِيسَ جَاءَ بِشَهَابٍ مِنْ نَارٍ لِيَجْعَلَهُ فِي وَجْهِِي، فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ قُلْتُ: أَلَعَنْكَ بِلَعْنَةِ اللَّهِ الثَّامَةِ، فَلَمْ يَسْتَأْجِرْ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ أَرَقْتُ أَخْلَعُهُ، وَاللَّهِ لَوْ لَا دَعْوَةُ أَخِي سُلَيْمَانَ لَأَصْبَحَ مُوْتَقًا يَلْعَبُ بِهِ وَلَدَانِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ».

شَيْخَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ) وَقَالَ ابْنُ بَرَاهِيمَ: (شُعْبَةُ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) وَلِثَنِي. أَنَّهُ قَالَ: (مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ) وَفِي رَوَايَةٍ مِنْ إِبْرَاهِيمَ: (مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُهُ ﷺ: «أَلَعَنْكَ بِلَعْنَةِ اللَّهِ الثَّامَةِ» قَالَ الْقَاضِي عِيَضُ: يَحْتَمِلُ تَسْمِيَتَهَا ثَامَةً، أَيْ: لَا تَقْضِ فِيهَا وَيَحْتَمِلُ الْوُجُوبَ لَهُ الْمُسْتَحَقَّةَ عَلَيْهِ، أَوْ الْوُجُوبَ عَلَيْهِ لِعَذَابِ سِرِّهِ^(١).

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَضُ: وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَلَعَنْكَ بِلَعْنَةِ اللَّهِ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ» ذَلِيلٌ لِنَجْوَى الدُّعَاءِ لِغَيْرِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ بِصِيغَةِ الْمُحَاطَبَةِ، خِلَافَ مَا بَيْنَ سَعْدَانَ مِنْ أَصْحَابِ سَالِكٍ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ الصَّلَاةَ تَبْقُلُ بِذَلِكَ^(٢).

قُلْتُ وَكَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا: تَبْقُلُ الصَّلَاةُ بِالدُّعَاءِ لِغَيْرِهِ بِصِيغَةِ مُحَاطَبَةٍ، كَقَوْلِهِ لِبَعْضِهِمْ: رَحِمَكَ اللَّهُ، أَوْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ، وَالْمَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، وَأَشْبَاهُهَا، وَلِأَحَادِيثِ السَّائِقَةِ فِي لِبَابِ الدِّيْنِ قَدْ فِيهِ فِي السَّلَامِ عَلَى الْمُصَنِّفِ تَوْيْدٌ مَا قَالَهُ أَصْحَابُنَا، فَيَتَنَاوَلُ هَذَا الْحَدِيثَ، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «وَاللَّهُ لَوْ لَا دَعْوَةَ أَخِي سُلَيْمَانَ لَأَصْبَحَ مُوْتَقًا يَلْعَبُ بِهِ وَلَدَانِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ».

فِيهِ جَوَازُ الْحَلْفِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَافٍ لِتَفْخِيمِ مَا يُخْبِرُ بِهِ الْإِنْسَانَ وَتَعْظِيمِهِ وَالْمُبَالَغَةَ فِي صِدْقِهِ وَصِدْقِهِ، وَقَدْ كَثُرَتْ الْأَحَادِيثُ بِمِثْلِ هَذَا (وَلَوْلَدَانِ): الصَّبِيَّانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْأَكْبَادُ لِجَعْفَرٍ: (٤٧٧/٢).

(٢) الْأَكْبَادُ الْمُعْظَمُ، (٤٧٣/٢) وَابْنُ شُعْبَانَ هُوَ أَبُو سَعْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شُعْبَانَ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٥٥ هـ الْمَعْرُوفُ

بِابْنِ لُحْمِي، مَنِ وَلَدَ شُعْبَانَ بْنَ يَزِيدٍ ﷺ نَهْمُ زَيْنِةَ وَفَاعِلَةَ الْمَسْكِيَّةَ بِمَعْنَى: مَنْ كَتَبَ فِي سِرِّهِ فِي عَقْدِهِ وَالْأَحْكَامُ

نُفَرًا وَغَيْرَ ذَلِكَ. «تَرْيِيبُ الْعُقَدِ وَكَذَا»: (٢٧٤/٥) وَاسْمُ أَعْلَامِ سَلَاةٍ: (١٦/٧٨)

٩ - [بَابُ جَوَازِ حَمْلِ الصَّبِيَّانِ فِي الصَّلَاةِ]

[١٢١٢] ٤١ - (٥٤٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ فَعْمٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ مَعْبُودٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قُتَيْبَةُ لِمَالِكٍ: حَدَّثْتُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُمَرَوِ بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا، وَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا؟ قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ. (حد: ٢٢٥٢٤، ربحري ٥١٦).

[١٢١٣] ٤٢ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَابْنِ عُثْلَانَ، سَمِعَا عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَوِ بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّاسِ وَأُمَامَةُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ - وَهِيَ ابْنَتُهُ زَيْنَبُ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ - عَلَى عَاتِقِهِ، فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ أَعَادَهَا. [الحد: ٢٢٥٣٢، (ونظر: ١٢١٢)].

بَابُ جَوَازِ حَمْلِ الصَّبِيَّانِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنْ ثِيَابَهُمْ مَحْمُولَةٌ عَلَى الطَّهَارَةِ

حَتَّى يُتَحَقَّقَ مِنْهَا، وَأَنْ الْفِعْلَ الْقَلِيلَ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ،

وَكَذَا إِذَا فَرَّقَ الْأَفْعَالُ

فِيهِ حَدِيثٌ حَمَلُ أُمَامَةَ ﷺ

ففيه دليلٌ لصحة صلاة من حمل آدميًّا أو حيوانًا طاهرًا من طير وشد وغيرهما، وأن ثياب الصبي أو جسمه طاهر حتى تتحقق نجاستها وأن الفعل القليل لا يبطل الصلاة، وأن الأفعال إذا تعددت ولم تتوالد لم تفرقت، لا يبطل الصلاة

وعنه استوضع مع الصبي وسائر لصعقة، ورحمتهم وملاطفتهم، والله أعلم

قوله: (رأيت النبي ﷺ يَوْمَ النَّاسِ وَأُمَامَةَ عَلَى عَاتِقِهِ) هذا دليلٌ لمذهب شافعيٍّ ومن وفقه أنه

يجوز حمل الصبي والصبية وغيرهما من الحيوان طاهر في صلاة الفرض وصلاة

[١٢١٤] ٤٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا بَنُ وَهْبٍ، عَنْ مُحَرَّمَةَ بِنِ بُكَيْرٍ (ح). قَالَ وَحَدَّثَنَا هَارُودُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مُحَرَّمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

للإمام والمأموم والمنفرد، وحمه أصحاب مالك على لسففة، ومنعوا جواز ذلك في القريضة، وهذا التأويل فاسد؛ لأن قوله: (بؤم الناس) صريح أو كالصريح في أنه كن في القريضة، ودعى بعض المالكية أنه منسوخ، وبعضهم أنه خاص بالنبي ﷺ، وبعضهم أنه كان لضرورة.

وكل هذه الدعاوى باطلة ومردودة؛ فإنه لا دليل عليها ولا ضرورة إليها، بل الحديث صحيح صريح في جواز ذلك، وليس فيه ما يخالف قواعد الشرع؛ لأن الأدمي طهر، وما هي جنونه من النجاسة معفو عنه؛ لكونه في معيذته، وثبت الأطفال وأجسادهم على لطهارة، ودلائل لشرع متفهمة على هذا، ولأفعال في الصلاة لا تبطل الصلاة إذ قُتِلَتْ أو تعرقت، وفعل النبي ﷺ هذا يثبت للجواز وتبنيها به على هذه القواعد التي ذكرتها.

وهذا يرد ما ادَّعاه الإمام أبو سليمان الخطابي أن هذا لفعل يشبه أن يكون بعير تعبد، فحملها في صلاة لكونها كانت تتعقب به ﷺ، فلم يلفحها، وإذا قام بقيت معه قال: ولا يتوهم أنه حمها ووضعها مرة بعد أخرى عمداً، لأنه حسن كثير ويشغل القلب، وإذا كان علم الحميصة شعله، فكيف لا يشغله هذا؟

هذا كلام الخطابي، وهو باطل ودعوى محدودة، وما يبرئه قوله في «صحيح مسلم» (فإذا قام حمها) وقوله: (فإذا رفع من السجود أعادها) وقوله في رواية غير مسلم (خرج علياً حملاً أممة، فصلت) (٢) وذكر الحديث. وأم قضية لخميسة: فلا يشغل قلب بلا فائنة، وحمل أممة لا نسلم أنه يشغل القلب، وإن شعله فيترتب عليه فوات قواعده وذكره وغيره، فاحتمل (٣) ذلك الشغل لهذه الفوائد بخلاف الحميصة. فالصواب الذي لا تعديل عنه أن الحديث كان ليبين الجواز والتبني على هذه الفوائد، فهو جائز لنا وشرع مستمر للمسلمين إلى يوم الدين، والله أعلم.

(١) في نسخة نسختها (٣١٠/١) وحديث عنه لخميسة أخرجه البخاري ٣٧٢، ومسلم ١٢٣٨ من حديث عائشة رضي الله عنها.

وهو في نسخة أحمد: ٢٤٠٨٧.

(٢) هو في «صحيح البخاري» ٥٩٩٦ سطر خرج عنها النبي ﷺ وحمه بن أبي الحسن على عاتقه، ونظر برويه لأخيرة عند مسلم.

(٣) في (ص): فاحش.

عَمْرُو بْنُ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لِلنَّاسِ وَامَامَةُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ عَلَى عُنُقِهِ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا. (١٧٧٣هـ - ١٧٧٤هـ).

[١٢١٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ، جَمِيعًا عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: بَيْنَ نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ جُلُوسٌ، خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَتَخَوَّرُ حَدِيثَهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَمَّ النَّاسَ فِي تِلْكَ لَعْلَاهُ، [١٧٥٨٤هـ - ١٧٥٨٥هـ].

قوله: (وهو حامل امامة بنت رسول الله ﷺ ولأبي العاص من الربيع) يعني بنت ربيعة من زوجها بي العاص من الربيع وقوله: «بن ربيع» هو الصحيح المشهور في كتب أسماء الصحابة وكتب الأسساب وغيرها، ورواه أكثر رواة «لموطأ» عن مالك، فغان. (ابن ربيعة)^(١) وكذا رواه البخاري من رواية مالك قال القاضي عياض وقد الأصيلي. هو بن ربيع^(٢) بن ربيعة، فنسبه مالك إلى حده قال القاضي وهذا الذي قاله غير معروف، ونسبه عند أهل الأخبار ولأنساب يتفقهم: أبو العاصي بن ربيع بن عبد العزى بن حيد شمس بن عبد مناف، واسم أبي العاصي لقيط، وقيل وهشم، وقيل غير ذلك، والله أعلم.



(١) مسبوحة: ٤٦٢

(٢) في (ع)، ربيع. والمثبت هو الذي له في الإكمال للمصنف: (٤٧٦/٢).

١٠ - [بَابُ جَوَازِ الْخُطُوَةِ وَالْخُطُوتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ]

[١٢١٦] ٤٤ - (٥٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ - عَنْ أَبِيهِ أَنَّ نَفْرًا جَاؤُوا إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَدْ تَمَارَوْا فِي الْمَنَبْرِ مِنْ أَيِّ عُوْدٍ هُوَ؟ فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَعْرِفُ مِنْ أَيِّ عُوْدٍ هُوَ، وَمَنْ عَمِلَهُ، وَرَأَيْتُ

بَابُ جَوَازِ الْخُطُوَةِ وَالْخُطُوتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَ لِحَاجَةٍ،

وَجَوَازِ صَلَاةِ الْإِمَامِ عَلَى مَوْضِعٍ أَرَفَعَ مِنَ الْمَأْمُومِينَ لِلْحَاجَةِ؛

لِتَعْلِيمِهِمُ الصَّلَاةَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ

فِيهِ صَلَاتُهُ ﷺ عَلَى الْمَنَبْرِ وَنَزُولُهُ الْمَهْقُورَى حَتَّى سَجَدَ فِي أَصْلِ الْمَنَبْرِ، ثُمَّ عَدَّ حَتَّى فَرَغَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ. قَالَ لَعَلَّمَهُ: كَانَ الْمَنَبْرُ الْكَرِيمُ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ، فَزَوَى النَّبِيُّ ﷺ بِخُطُوتَيْنِ إِلَى أَصْلِ الْمَنَبْرِ ثُمَّ سَجَدَ فِي جَنْبِهِ.

فَفِيهِ هَوَاتِدُ: مِنْهَا: سِتْحَابُ الْخُطُوتَيْنِ وَاسْتِحْبَابُ كُوبِ الْحَطِيبِ وَجُودِهِ عَلَى مَرْتَفَعٍ كَمَنَبْرِ وَغَيْرِهِ. وَحَوَازُ الْفِعْلِ الْيَسِيرِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ الْخُطُوتَيْنِ لَا تَبْطُلُ بِهِمَا الصَّلَاةُ، وَلَكِنْ لَا وَسِيَّ تَرْكُهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ فَإِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ فَلَا كِرَاهَةَ فِيهِ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَفِيهِ أَرُ الْفِعْلِ لِكَثِيرٍ كَلِخُطُوتٍ وَغَيْرِهَا إِذْ تَفَرَّقَتْ لَا تُبْطَلُ؛ لِأَنَّ لِنَزُولَ عَنِ الْمَنَبْرِ وَالصُّعُودَ تَكَرُّرًا وَجَمَلُهُ كَثِيرَةٌ، وَلَكِنْ أَفْرَادُهُ الْمُسْتَفْرَقَةُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا قَلِيلٌ.

وَفِيهِ جَوَازُ صَلَاةِ الْإِمَامِ عَلَى مَوْضِعٍ أَعْلَى مِنْ مَوْضِعِ الْمَأْمُومِينَ، وَلَكِنَّهُ يُكْرَهُ رِثْفُ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِينَ وَارْتِدَاعُ الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ، فَإِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ بَأَنِ أَرَادَ تَعْلِيمَهُمْ أَعْدَلَ لَصَّلَاةٍ، لَمْ يُكْرَهُ، بَلْ يُسَنَّبُ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ. وَكَذَلِكَ إِنْ أَرَادَ الْمَأْمُومُ بِإِعْلَامِ الْمَأْمُومِينَ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ وَحَاجَةٍ إِلَى الِارْتِفَاعِ.

وَفِيهِ تَعْلِيمُ الْإِمَامِ الْمَأْمُومِينَ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ لَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ سَبِّ تَشْرِيفٍ فِي الْعِبَادَةِ؛ بَلْ هُوَ تَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ لِيَسْمَعَهُمْ.

قَوْلُهُ: (تَمَارَوْا فِي الْمَنَبْرِ) أَيُّ: خَتَمُوا، وَتَنَادَعُوا. قَبْلَ أَهْلِ الْمَغَةِ الْمَنَبْرُ مُشْتَقٌّ مِنْ تَنَبَّرَ، وَهُوَ الِارْتِفَاعُ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ، فَحَدَّثْتُ، قَالَ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ - قَالَ أَبُو حَارِمٍ: إِنَّهُ لَيَسْمِيهَا يُؤَمِّدُ -: «انْظُرِي عَلَامَتِكَ النَّجَّارَ يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أَكَلُمُ النَّاسَ عَلَيْهَا» فَعَمِلَ هَذِهِ الثَّلَاثَ دَرَجَاتٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَوُضِعَتْ هَذَا الْمَوْضِعَ، فِيهِ مِنْ طَرَفَاءِ الْعَابَةِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ عَلَيْهِ فَكَبَّرَ، وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، وَهُوَ عَلَى الْمَنْرِ، ثُمَّ رَفَعَ فَزَلَّ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ فِي أَضَلِّ الْمَنِيرِ. ثُمَّ عَادَ حَتَّى قَرَعَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي، وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي». ر. ح. ٢٧٨٠٠ و ٢٦٨٧١ و ٢٦٨٧٢ و ٢٦٨٧٣ و ٢٦٨٧٤ و ٢٦٨٧٥.

قوله: (أرسل رسول الله ﷺ إلى امرأة انظري علامتك النجار يعمل لي أعواداً) هكذا رواه سهل^(١) ر. ح. وفي رواية حابر في «صحيح البخاري» وغيره أن المرأة قالت: يا رسول الله، ألا تجعل لك شيئاً تقعد عليه فإن لي غلاماً نجاراً؟ قال: «إن شئت» فعولت المنر^(٢). وهذه الرواية في طهرها مخالفة لرواية سهل، وانحصر بينهم أن امرأة عرست هذا أولاً على رسول الله ﷺ، ثم بعث إليها لنبي ﷺ يطلب تبريراً ذلك.

قوله: (فعمل هذه الثلاث درجات) هذا مما يُنكره أهل العربية، ومعروف عندهم أن يقول: «ثلاث الدرجات» أو «الدرجات الثلاث»، وهذا الحديث دليل لكونه لغة قسمة وفيه تصريح بأن مشر النبي ﷺ كان ثلاث درجات.

قوله: (فهي من طرفاء العابة) (الطرفاء) ممدودة، وفي رواية لبخاري وغيره: (من أثل العابة) بفتح المهملة، ولأثل الطرفاء. و(العابة): موضع معروف من عوالي المدينة.

قوله: (ثم رفع فترل القهقري حتى سجد) هكذا هو (رفع) بالفاء أي رفع رأسه من الركوع، و(لقهقري) هو المشي إلى خلفه، و(رجع القهقري) لثلاث يستدير القلة.

قوله ﷺ: «ولتعلموا صلاتي» هو بفتح المعين وسلام لمشددة، أي: تتعلمون حينئذ أن صعوده لمنبر وصلاته عليه إنما كان للتعليم؛ ليرى جميعهم أفعاله ﷺ، بخلاف ما إذا كان على الأرض، فإنه لا يراه ولا يحضهم ممن قرب منه.

(١) أي (سهل): وهو خطأ.

(٢) لبخاري: ٤٤٩. وهو في التمسيد أحسن: ١٤٧٠٦ بنحوه.

[١٢١٧] ٤٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْقَارِيُّ الْقُرَشِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ (ج) قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: أَتَى سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ فَسَأَلُوهُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ يُنْبِئُ النَّبِيُّ ﷺ؟ وَسَأَلُوهُ الْحَدِيثَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ. (بخاري ٣٧٧، ٩١٧) [٩١٧] ر. ط. ١٢١٦.

قوله: (يعقوب بن عبد الرحمن القاري) هو بتشديد الياء، سبق بيانه مرات^(١)، ينسب إلى لقارة، لقبيلة المعروفة.

قوله في آخر الباب: (وساقوا الحديث نحو حديث ابن أبي حازم) هكذا هو في النسخ. (وساقوا) بصمير الجمع، وكان ينبغي أن يقول: وساقوا - لأن المراد يدل رواية يعقوب بن عبد الرحمن وسفيان بن عيينة، عن أبي حازم، فهم شريكا ابن أبي حازم في رواية عن أبي حازم، ولعله أتى بلفظ الجمع ومردّه الأئمة؛ وإطلاق الجمع على الاثنين جائز بلا شك، لكن هل هو حقيقة أم مجرد؟ فيه خلاف مشهور، الأكثر أنه مجرد، ويحتمل أن مسمياً أراد بقوله: (وساقوا) الرواة^(٢) عن يعقوب وعن سفيان، وهم كثيرون، والله أعلم.



(١) انظر (١/ ٤٣٤)

(٢) في (ج)، الرواية

١١ - [باب كراهة الاختصار في الصلاة]

[١٢١٨] ٤٦ - (٥٤٥) وَحَدَّثَنِي لِحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَالِدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّحْلُ مُخْتَصِرًا. وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ٧١٧٥، وسنن: ١٢٢٠].

باب كراهة الاختصار في الصلاة

قوله. (الحكم بن موسى القنطري) بفتح القاف، منسوب إلى محلة من محال بعدد تُعرف بقنطرة البرد^(١)، يُنسب إليها جماعات كثيرة، منهم الحكم بن موسى هذا، ولهم جماعات يقار فيهم: القنطري، يُسببون إلى محلة من محال يُسبوز تُعرف برأس القنطرة، وقد أوضح القسمين المحفظ أبو لفصل محمد بن جاهر المقدسي^(٢)

قوله: (نهى أن يصلي الرجل مختصراً) وفي رواية البخاري: (نهى عن الخصر في صلاة)^(٣)

اختلف العلماء في معناه، فالصحيح الذي عليه لمحققون والأكثر من أهل اللغة والغريب والمحدثين فيه قد أصحبت في كتب المذهب، أن لمختصر هو الذي يصلي ويده على خصره. وقال لهروري، هو الذي يأخذ بيده عصاً يثوكتا عليها. وقيل: أن يختصر سورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين^(٤). وقيل هو أن يحذف منها فلا يُمَدَّ^(٥) قيامها وركوعها وسجودها وحدودها. والصحيح الأول

وقيل. نهى عنه لأنه فعل اليهود، وقيل: فعل الشيطان، وقيل: لأن يبتس من الجنة كذلك، وقيل: لأنه فعل المستكبر.

(١) في (هـ): البرون، وفي (ص): البروان، وكلاهما خطأ

(٢) في كتابه الأكتاف: نسخة في مخط لثمانية في الخط والضبط: ص ١١٦ - ١١٧، وبعدها هذا مشهور من نسخة

(٣) البخاري: ٦٢١٩، وفي رواية الأخرى له: ١٢٢٠ كرواية مسلم.

(٤) العريبي: (مختصر)

(٥) في (ص) و(هـ): يؤدي. والمثبت هو في لم في المصدر.

١٢ - [باب كراهة مسح الحصى

وتسوية التراب في الصلاة]

[١٢١٩] ٤٧ (٥٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ،

عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ مُعَقِّبٍ قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْحَ فِي الْمَسْجِدِ

- يَعْنِي الْحَصَى - قَالَ «إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً» [أحمد ٢٢٦١٩ (١) رقم ١٢٢٢].

[١٢٢٠] ٤٨ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ:

حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ مُعَقِّبٍ أَنَّهُمْ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَسْحِ فِي

لِصَلَاةٍ؟ فَقَالَ «وَاحِدَةً» [أحمد ١٥٥٠٩ (١) رقم ١٢٢٢].

[١٢٢١] (٥٥٠) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْفَوَارِيُّ. حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْخَارِثِ -

حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِيهِ: حَدَّثَنِي مُعَقِّبٌ (ح). ١٢٢٢

[١٢٢٢] ٤٩ - (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا

شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَقِّبٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ

يُسَوِّي لُتْرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ، قَالَ «إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً». [أحمد ١٥٥١١ (١) رقم ١٢٠٧].

باب كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة

قوله ﷺ «إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً» معناه لا تفعل، وإن فعلت فافعل واحدة لا تزيد، وهذا

نهي لتزويده كراهة^(١). ونفق العلماء على كراهة المسح لأنه ينافي التوضيح، ولأنه يشغل الحصى

قد الفضي عبصر: وكراهة المسح الجبهة في الصلاة وفيل الانصراف - يعني من المسجد

مما يتعلق بها من تراب ونحوه^(٢) والله أعلم.



(١) في (نصر) و(احد): وهذا نهى كراهة تزيده فيه كراهة.

(٢) في (نصر) و(احد): وهذا نهى كراهة تزيده فيه كراهة.

١٣ - [باب النهي عن البصاق في المسجد

في الصلاة وغيرها]

[١٢٢٣] ٥٠ - (٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الثَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ، فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَبْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى».

أحمد ٥٣٧، وصحاحي ٤٠٦.

[١٢٢٤] ٥٦ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أَسَمَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ غُبَيْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَتْ قُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، عَنِ الْمَلِكِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثَيْمٍ - عَنْ أَيُّوبَ (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هُدَيْبٍ: أَخْبَرَنَا الْمُصَحَّكُ، يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقَّةٍ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى نُحَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ - إِلَّا لَمْصَحَاكَ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: نُحَامَةً فِي الْقِبْلَةِ - بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ [أحمد ٥٥٠، ٥٤٩، ٥٤٨، ٥٤٧، ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٤٤، ٥٤٣، ٥٤٢، ٥٤١، ٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٨، ٥٣٧، ٥٣٦، ٥٣٥، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٧، ٥٢٦، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥٢٣، ٥٢٢، ٥٢١، ٥٢٠، ٥١٩، ٥١٨، ٥١٧، ٥١٦، ٥١٥، ٥١٤، ٥١٣، ٥١٢، ٥١١، ٥١٠، ٥٠٩، ٥٠٨، ٥٠٧، ٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠٤، ٥٠٣، ٥٠٢، ٥٠١، ٥٠٠، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٨٠، ٤٧٩، ٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٨، ٤٦٧، ٤٦٦، ٤٦٥، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٦١، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥٤، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٥١، ٤٥٠، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٤٥، ٤٤٤، ٤٤٣، ٤٤٢، ٤٤١، ٤٤٠، ٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٣٥، ٤٣٤، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤٢١، ٤٢٠، ٤١٩، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤، ٤١٣، ٤١٢، ٤١١، ٤١٠، ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٤٠١، ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٤، ٣١٣، ٣١٢، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١].

باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها:

والنهي عن بصاق المصلي بين يديه وعن يمينه

يقال: «بصق وترق»، لغتان مشهورتان، ولغة قليلة تُسَدَّقُ، بالسَّيْنِ، وعندها جماعة غلطت.

قوله ﷺ: «فَلَا يَبْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ» فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ أَي: لجهة التي عظمها الله، وقيل: فَإِنَّ نُبُوءَةَ اللَّهِ، وقيل: ثَوْبَهُ، ونحو هذا، فلا يقبل هذه الجهة بالبصاق الذي هو لاستخفاف بمن يبصق إليه وإهانته ونحقيره.

قوله (رأى بصاقاً) وفي رواية: (نخامة) وفي رواية: (مُخَامَلًا) قال أهل اللغة

[١٢٢٥] ٥٢ - (٥٤٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي قُبَّةِ الْمَسْجِدِ، فَحَكَّهَا بِخَصَاةٍ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ أَمَامَهُ، وَلَكِنْ يَبْزُقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى

رجد ١١٠٢٥، بحري ٤١٤.

[١٢٢٦] (٥٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، بِإِسْنَادٍ مِنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُحَامَةً، يُمِشُّ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ، (أحمد ١١٨٧٩، بخري ٤١٩، ٤٠٨)

[١٢٢٧] (٥٤٩) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ هِشَامِ بْنِ

وَبَصَاقٍ وَالْمَرَقُ مِنَ لَحْمٍ، وَالنُّحَامَةُ - وَهِيَ النُّخَاعَةُ أَيْضاً - مِنَ الصُّدْرِ^(١)، يُقَالُ نَحَمْتُ وَنَحَعْتُ.

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ أَمَامَهُ، وَلَكِنْ يَبْزُقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى) وَفِي لِرَوَايَةِ لِأُخْرَى: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْهَ يَسَاحِي رِجْلَهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ».

فيه سهي المصلي عن البصاق بين يديه وعن يمينه، وهذا عام في المسجد وغيره. وقوله ﷺ: «وَلْيَبْزُقْ تَحْتَ قَدَمِهِ عَنْ يَسَارِهِ» هَذَا فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ، أَمَّا الْمُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا يَبْزُقُ إِلَّا فِي ثَوْبِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْبَزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ نَخِيبَةٌ» فَكَيْفَ يَأْذَنُ فِيهِ ﷺ! وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ لُصَاقٍ عَنِ الْيَمِينِ تَشْرِيفاً لَهُ. وَفِي رَوَايَةِ الْخُدْرِيِّ: «فَلَا يَبْزُقُ أَمَامَهُ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ؛ فَإِنْ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا»^(٢).

قَالَ لِقَاضِي عِيَّاضٍ: وَالنَّهْيُ عَنْ لِبْصَاقٍ^(٣) عَنْ يَمِينِهِ هُوَ مَعَ امْكَانِ غَيْرِ الْيَمِينِ، فَإِنْ تَعَمَّرَ غَيْرُ يَمِينِ بَلْ يَكُونُ عَنْ يَسَارِهِ مَصْلاً، فَفِي الْبَصَاقِ عَنْ يَمِينِهِ، لَكِنْ الْأَوَّلَى تَرْتِيبُ الْيَمِينِ عَنْ ذَلِكَ مَا أَمُكِنَ.

(١) غِي (ص) وَ(هـ): وَهِيَ النُّخَاعَةُ مِنَ الرُّؤُوسِ أَيْضاً وَهِيَ نَحَسْرُ

(٢) الْخُدْرِيُّ: ٤١٦ عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) غِي (ص) وَ(هـ): الْبَرَقُ وَنَحَسْرُ مَوْاقِفُ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَمَلِ الْمَعْجَمِ (٢/٤٨٤).

عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِنَةِ - أَوْ - مُحَاطًا، أَوْ - نُخَامَةً - فَحَكَهُ. [المعجم، ٢٥١٥٦؛ والبخاري، ٤٠٧].

[١٢٢٨] ٥٣ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ - قَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ - عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهِ فَيَتَنَحَّجُ أَمَامَهُ؟ أَلَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَسْتَقْبِلَ فَيَتَنَحَّجَ فِي وَجْهِهِ؟ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَنْتَحِجَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَحَّجْ عَنْ يَسَارِهِ تَحْتَ قَدْيِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقُلْ هَكَذَا» وَوَصَفَ الْقَاسِمُ فَقَالَ فِي ثَوْبِهِ، ثُمَّ مَسَحَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ. [المعجم، ٢٥١٥٦؛ (١٢٢٨) (٥٥٠)].

[١٢٢٩] (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ (ح) قَالَ. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ (ح)، قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، تَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ وَزَادَ فِي حَدِيثِ هُشَيْمٍ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرُدُّ ثَوْبَهُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ. [المعجم، ٢٥١٥٦؛ (١٢٢٩) (٥٥٠)].

قوله - (رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَحَكَهُ) فيه إزالة ابزاق وغيره من الأقدار ونحوها من المسجد

قوله ﷺ: «(الْيَتَنَحَّجْ عَنْ يَسَارِهِ تَحْتَ قَدْيِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقُلْ هَكَذَا)» ووصف القاسم فتدل في ثوبه، ثم مسح بعضه على بعض) هذا فيه جواز الفعل في الصلاة

وفيه أن البزاق والمُخْطَط والمُخْطَع طهرات، وهذا لا خلاف فيه بين المسممين، إلا ما حكاه الخطابي^(١) عن إبراهيم النخعي أنه قال: الرق نجس، ولا أصبه يصح عنه

وفيه أن البصاق لا يبطل الصلاة، وكذا التنحج إن لم يتبين منه حرمان، أو كان مغلوباً عليه

(١) في معالم السنن: (١/٢١٩)

[١٢٣٠] ٥٤ - (٥٥١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمَيْهِ». [أحمد ١٢٨٠٩، وصححه ١٢١٤]

[١٢٣١] ٥٥ - (٥٥٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَوِيدٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا». [أبو داود ١٢٣٢]

[١٢٣٢] ٥٦ - (٥٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا حَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَأَلْتُ قَتَادَةَ عَنِ النَّفْلِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «النَّفْلُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا». [أحمد ١٢٧٧٥، وصححه ٤١٥]

قوله ﷺ: «إِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ» إشارة إلى إخلاص القلب وحضوره وتقربه إلى الله وتمجيده وتلاوة كتابه وتدبره.

قوله ﷺ: «النَّفْلُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ» هو بفتح لاء المثناة فوق ويسكن الهمزة، وهو الصفاق، كما جاء في الحديث الآخر: «البزاق في المسجد خطيئة».

واعلم أن البزاق في المسجد خطيئة مطلقاً، سواء احتاح إلى لبرق أو لم يحتج، بل يبزق في ثوبه، فود برق في المسجد فقد ارتكب الخطيئة، وعليه أن يكفر هذه الخطيئة بدفن البزاق. هذا هو الصوت أن البزاق خطيئة، كما صرح به رسول الله ﷺ وقوله العلماء: ولنقصني عيضي^(١) فيه كلام باطل^(٢)، حاصله أن البزاق ليس بخطيئة، لا في حق من لم يدعه، وأم من أورد منه فليس بخطيئة، واستدل له بأشياء باطلة. فقولُه هذا عبط صريح مخالف لنص الحديث ولم يقله العلماء، نهت عليه فلا يغتر به.

وأم قوله ﷺ: «وكفارتها دفنها» فمعناه: إن ارتكب هذه الخطيئة فعليه تكفيرها، كما أن الزنى واحمر وقتل نصيب في الإحرام محرمت وخطيئة، وإذا ارتكبها فعليه عفوئها.

(١) في (من) و(ها): وقال العلماء: ولنقصني عيضي.

(٢) في (ها): كلاماً باطلاً. وكلام لنقصني عيضي في الإكمال سبعين: (٤٨٧/٢)

[١٢٣٣] ٥٧ - (٥٥٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْيُّ وَشَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْسُورٍ: حَدَّثَنَا وَاصِلُ مَوْلَى أَبِي عَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ لُذْلِيٍّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ السَّيِّدِ عليه السلام قَالَ: «عَرِضْتُ عَلَيَّ أَعْمَالُ أُمَّتِي، حَسَنُهَا وَسَيِّئُهَا، فَوَجَدْتُ فِي مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا الْأَذَى يُمَاطُ عَنْ اسْطِرْبِي، وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِهَا النَّخَاعَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ» حد ٣١٥٤٩.

[١٢٣٤] ٥٨ - (٥٥٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا كُثَيْبُ بْنُ مَرْثَدَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخْرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَرَأَيْتُهُ تَنْتَضِعُ، فَذَكَرْتُهَا بِتَعْلِيلِهِ ن ١٢٣٥.

وختلف عنه في مراد من ضاع، فجمهور قائلو المراد منها في تراب المسجد ورموه وحصاه ^(١) إن كان فيه تراب أو رم أو حصاة ^(٢) وبحوّه، وإلا فيخرجهم. وحكى شرواني ^(٣) من أصحها قولاً أن المراد إخراجها مطلقاً

قوله. (عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه) وفي الرواية الأخرى (سألت قتادة فقال سمعت أنس بن مالك). فيه تبييه على أن قتادة سمعه من أنس. لأن قتادة مدس. فإذا قرأ (عن) لم يتحقق تصالؤه، وإذا جاء في طريق آخر مصادقه، تحققت به اتصال الأول. وقد سبق ياء هذه القاعدة في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب ثم لم يوضع بعدها ^(٤).

قوله. (عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود لُذْلِيٍّ) أم (يعمر) فبفتح الميم وصحبه، وسبق بيانه في أول كتاب الإيمان، وسبق بعده بغير ياء لخلاف في التلويح ^(٥).

قوله عليه السلام «ووجدت في مساوي أعمالها النخاعة تكون في المسجد لا تدفن» هذا ظاهره أن هذا

(١) في نسخ ثلاث حصته ومثبت من الشرح مشي بن حجة المعلق (١/١٦٨٦) وأسير لسلام (١/٢٣٥).

(٢) في (ص) و(ج) جماعة.

(٣) هو صخر لسلام أبو محمد بن عبد الوحد بن سعد بن يرويني طبري نموني سنة ٥٠٦ هـ عن أصحاب توجه في المذهب الشافعي من كتبه البحر منبه من مصطلحات السكندر، وفتح جيبين ثلثيها وغير ذلك، أمير أعلام لسلام: (١٩/٣٦٠)، وإحياء شافعية لكرى: (١/٥٣٤)

(٤) ص (١/٧٠)

(٥) ص (١/٢٣١، ٤١٥، ٤٧٥، ٤٧٥).

[١٧٣٥] ٥٩- (***) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : فَتَنَحَّجْ ، فَذَلَّكَهَا يَنْعَلُو الْيُسْرَى . [أحمد ٢١٦٣١٣]

الفتح والذم لا يختص بصاحب النجاسة، من يدخل فيه هو وكل من رآها ولا يزيلها مدفن أو حاك ونحوه، والله أعلم.



١٤ - [باب جواز الصلاة في النعلين]

[١٢٣٦] ٦٠ - (٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَسْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ قُلْتُ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ أَكْذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ. رَأْسُهُ ١١٩٧٦، وَمَحَارِجُهُ ٣٨٦.

١٢٣٧، (٥٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ سِ الْقَوَامِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو مَسْلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا بِمِثْلِهِ. انظر: ١١٢٣٦.

باب جواز الصلاة في النعلين

قوله: (كان رسول الله ﷺ يصلي في النعلين؟).

فيه جواز للصلاة في النعلين والخفاف ما لم يتحقق عليها نجاسة، وبو أصاب أسفل الخف نجاسة فمسحه على الأرض، فهل تصح صلاته؟ فيه خلاف ضعيف، وهما قولان لشافعي، الأصح لا تصح، والله أعلم.



١٥ - [باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام]

[١٢٣٨] ٦١ - (٥٥٦) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دَاوُدَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَالْقَاسِمُ بْنُ زُهَيْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ هَاشِمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خُمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، وَقَالَ: «سَغَلَنِي أَحْلَامُ هَذِهِ، فَأَذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَالثَّوْنِيِّ بِأَنْبِجَانِيَّةٍ». [أحمد: ٢٤١٨٧، وصحاح: ٧٥٢.]

[١٢٣٩] ٦٢ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ بَن

باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام

قوله: (في خميصة) هي كساءٌ مربعٌ من صوف.

قوله ﷺ: «والتوبي بأنبجانيَّة» قال القاضي عياض: رويناه بفتح أنبجزة وكسرها، وفتح الباء وكسرها^(١) أيضاً في غير «مسلم» ودلوجهين ذكرها ثعلب. قال: ورويناه بتشديد الباء في آخره وتخفيفها معاً في غير «مسلم» إذ هو في رواية لمسلم: «بأنبجانيَّة»^(٢) مشدّد مكسورٌ على الإضافة إلى أبي جهم وعلى التذكير، كما قال في لرواية الأخرى: (كساء له أنبجانيَّة)^(٣).

قال ثعلب: هو كلُّ ما كُتِفَ، قال غيره: هو كساءٌ غليظ لا عَمَ له، فإذا كان للكساء عَمٌ فهو خميصة، وإن لم يكن فهو أنبجانيَّة. وقال الدودي: هو كساءٌ غليظ بين الكساء والغبقة. وقال القاضي أبو عبد الله^(٤): هو كساءٌ شديد قطنٌ أو كتانٌ، ولحمته صوف.

وقال بن قتيبة: إنه هو مَبْجَاجِي، ولا يقدر: أنبجاني، منسوبٌ إلى مَبْجَج، وفتح الباء في النسب، لأنه خرج مخرج مَخْبَرِ نِي^(٥). وهو قول الأصمعي. قال السجستاني: ما قاله ثعلبٌ أظهر، والنسب إلى مَبْجَج: مَبْجَجِي^(٦).

(١) قوله: وكسرها، سقط من إكمال المعجم: (٤٨٩/٢).

(٢) في إكمال المعجم: بأنبجاني.

(٣) في إكمال المعجم: أنبجانيَّة.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن خلف بن سعيد الأندلسي، من جرحه، متوفى سنة ٤٨٥ هـ بمكة ليلة ثمانية وعشرين، من

كتبه المذنبية، له الفرج صحيح البخاري، «سير أعلام النبلاء»: (١٩/٦٦).

(٥) «أدب الكاتب» ص ٢١٧. والمخيراني، ذو النضر.

(٦) «المستطلى» (١/٦٨٠)، وإكمال المعجم: (٤٨٩/٢) - (٤٩٠).

شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: قام رسول الله ﷺ يصلي في خميصه ذات أعلام، فنظر إلى عديمها، فلما قضى صلاته؛ قال: «أذهبوا بهذا الخميصة إلى أبي جهم بن حذيفة، وأثنوني بأنجانيه؛ فإنها ألهمتني أنفاً في صلاتي». [عدد ٢٣٨].

[١٢٤٠] ٦٣- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ خَمِيصَةٌ لَهَا عَلَمٌ، فَكَانَ يَتَشَاغَلُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ، فَأَعْطَاهَا أَبَا جَهْمٍ وَأَخَذَ كِسَاءً لَهُ أَنْجَارِيًّا. [عدد ٢٥٧٣٤] [وعدد ١٢٣٨].

قوله ﷺ: «شغلني أعلام هذه وفي الرواية الأخرى: «ألهمتني» وفي رواية لبخاري: «لا أخاف أن تموتني»^(١)

معنى هذه الآية يد متغريب، وهو اشتغال القلب بها عن كمال الحضور في الصلاة ونهش أذنه وتلاوته، ومقصده من الانقياد والخصوع. ففيه الحث على حضور القلب في الصلاة ونهش ما ذكره، ومع النظر من لا تمتد إلى ما يشغل، وإزالة ما يحرف اشتغال القلب به وكراهة ترويق محراب المسجد وحائطه ونقشه، وغير ذلك من الشغلات؛ لأن النبي ﷺ جعل لعلته في إزالة لخميصه هذا المعنى.

وفيه أن الصلاة تصح وإن حصص فيها فكر في شغل ويحوه مما ليس متعلقاً بالصلاة وهذا يوجع العلماء، وحكي عن بعض الرقاد والسلف ما لا يصح عن معتد به في الإجماع قال أصحابنا يستحب له النظر إلى موضع سجوده، ولا يتجاوزة. قال بعضهم: يكره تغميض عينيه، وعندني لا يكره إلا أن يضاف ضرراً.

وفيه صحة الصلاة في ثوب به أعلام، وأن غيره أولى وأما بعثه ﷺ بالخميصه إلى أبي جهم وطب أنجانيه فهو من باب الإذلال عليه؛ لعلهم يأنه يؤخر هذا ويفرح به.

وسم (أبي جهم) هذا من بين حذيفة بن غلام القرشي الغدوي المدني صحابي قال أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل ويقال له اسمه شيبه^(٢) بن حذيفة.

وهو غير أبي جهيم بضم الجيم وزيادة ياء على التصغير، المذكور في باب التيمم، وفي مرور المار بين يدي المصلي، وقد سبق بيانه في موضعه.

(١) البخاري، بعد ٣٧٣.

(٢) في (ج): هب. بإحدى مواضع جاء في الأسماء والكنى: (٣/ ٦١٥) بعدكم.

١٦ - [باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال،

وكراهة الصلاة مع مدافعة الأخيثن]

[١٢٤١] ٦٤ - (٥٥٧) أَخْبَرَنِي عَمْرُو النَّاقُذُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ؛ فَاذْبُدُوا بِالْعِشَاءِ». [أحمد: ١٢١٧٦، أبو داود: ١٦٤٢،

[١٢٤٢] ١٢٤٢. (٥٥٨) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُرِبَ الْعِشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَاذْبُدُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عِشَائِكُمْ». ١ ح ٦٧٧،

[أحمد: ١٢٤١، أبو داود: ١٦٤٢،

[١٢٤٣] ٦٥ - (٥٥٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَحَفْصُ وَوَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ [أحمد: ١٢٤٠، ٣، وصحفي: ٥٤٦٥].

باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال،

وكراهة الصلاة مع مدافعة الحدث ونحوه

قوله ﷺ: «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ؛ فَاذْبُدُوا بِالْعِشَاءِ» وفي رواية: «إِذَا قُرِبَ الْعِشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ؛ فَاذْبُدُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عِشَائِكُمْ» وفي رواية: «إِذَا وَصَعَ عِشَاءٌ أَحَدَكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَاذْبُدُوا بِالْعِشَاءِ، وَلَا يَعْجَلَنَّ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ» وفي رواية: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هِيَ يَدَافِعُهُ، لِأَخِيثَانِ».

في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله، إما فيها من اشتغال القلب به ونهيب كماله المشغوع، وكراهتها مع مدافعة الأخيثن، وهما البيوت والغائط. ويصدق بهذا ما كان في معناه مما يشغل القلب وينهيب كماله لخشوع.

وهذه الكراهة عند جمهور أصحاب وغيرهم إذا صلى كذلك وفي الوقت سعة،

[١٢٤٤] ٦٦- (٥٥٩) حَدَّثَنَا بَنُو مُعَيَّرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وُضِعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ؛ فَايْذُؤُوا بِالْعِشَاءِ، وَلَا يَعْجَلَنَّ حَتَّى يَشْرُغَ مِنْهُ». [الحمد ٤٧٠٩، صحيح ٦٧٧].

[١٢٤٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ لُثَيْبِيُّ حَدَّثَنِي أَنَسٌ - يَعْنِي ابْنَ عِيَّازٍ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ سِ جَرِيحٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سُوَيْسٍ، عَنْ أَيُّوبَ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَحْوِهِ. [الحمد ٥٨٠٦، ٦٣٥٩، صحيح ٦٧٤، ١٥٢١٢].

أَكَلَ أَوْ نَظَرَ حَرَجَ وَفِي الصَّلَاةِ، صَلَّى عَلَى حَالِهِ مَحْفُظَةً عَلَى حُرْمَةِ الْوَقْتِ، وَلَا يَجُوزُ بِأَحْيَاهُ وَحَكَى أَبُو سَعِيدٍ^(١)، لِحَتَوَلَّى مِنْ أَصْحَابِهِ وَجْهًا لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ لَا يَصْنَعِي عَلَى حَالِهِ بَلْ يَأْكُلُ وَيَتَوَضَّأُ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودُ الصَّلَاةِ الْخُشُوعِ، فَلَا يَغُورُهُ. وَإِذَا صَلَّى عَلَى حَالِهِ وَفِي الْوَقْتِ سَعَةً، فَقَدْ ارْتَكَبَ الْمَكْرُوهَ، وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْحَمْهُورِ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ إِعَادَتُهَا وَلَا يَجِبُ. وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَّازِي^(٢) عَنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ بَاطِلَةٌ

وَفِي لِرَوَايَةِ الثَّانِيَةِ دَلِيلٌ عَلَى مَتَدَدِ وَقْتٍ لِمَغْرَبٍ، وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعَمَاءِ وَفِي مَذْهَبٍ، مَتَوَصَّحَةٍ فِي أَبْوَابِ الْأَوْقَاتِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَوْلُهُ ﷺ «لَا يَأْكُلُ وَلَا يَعْطَلُ حَتَّى يَمُرَّ مِنْهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَأْكُلُ حَاجَتَهُ مِنَ الْأَكْلِ بِكَمَالِهَا»^(٣)، وَهَذَا هُوَ لَصُّوَابُ، وَأَمَّا مَا بَتَّوَلَّهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ عَلَى أَنَّهُ يَأْكُلُ لِقَمًا يَكْسِرُ بِهَا شِدَّةَ الْجُوعِ، فَيَسِرُ بِصَحِيحٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي إِطْلَاقِهِ.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سُوَيْسٍ) (سُفْيَانُ) هَذَا بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ مَعْرُوفٌ، قَالَ ابْنُ دَرَقَطُوسٍ هُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَمَّاسِيُّ: هُوَ ثِقَةٌ^(٤)، وَأَنْكَرُوهُ عَلَى مَنْ رَوَاهُ أَنَّهُ مَجْهُولٌ

(١) فِي (ح) وَ(ص): سَعِيدٌ. وَهُوَ خَطَأٌ، وَسَلَفَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ٢٢٨

(٢) فِي الْإِكْبَادِ: مَعْلُومٌ: (٤٩٤/٣)

(٣) فِي (ص): بِكَمَالِهِ

(٤) وَقَالَ بَنُو حَجَرٍ فِي التَّقْرِيبَةِ: ٢٤٥٣، عَسَقِي.

[١٢٤٦] ٦٧ - (٥٦٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ . حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ قَالَ: تَحَدَّثْتُ أَنَا وَلِقَاسِمٌ عِنْدَ هَارِثَةَ خَبِيثًا - وَكَانَ لِقَاسِمٌ رَجُلًا سَخَانَةً وَكَانَ لِأُمِّ وَلَدٍ فَقُلْتُ لَهُ عَارِثَةُ مَا لَيْكَ لَا تَحَدَّثُ كَمَا يَتَحَدَّثُ ابْنُ أَجِي هَذَا أَمَا إِنِّي قَدْ عَمِمْتُ مِنْ أَيْمَنِ أُمِّهِ هَذَا أَكْثَرَةُ أُمِّهِ، وَأَنْتَ أَكْثَرُ أُمِّكَ، قَالَ: فَغَضِبَ لِقَاسِمٌ وَأَضْبَعَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى عَارِثَةَ عَارِثَةُ قَدْ أَتَى بِهَا قَهْمًا، قَالَتْ: أَتَيْنَا؟ قَالَ: أَضْلَيْتُ، قَالَتْ: خَيْسٌ، قَالَ: إِنِّي أَضْلَيْتُ، خَالَتْ: لِحَيْسٍ عَذْرَاءُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُوَ يُدَايِعُهُ الْأَخْبَانُ» [نظر ١٢٤٧].

[١٢٤٧] (٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَبْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ بْنُ جَعْفَرٍ -: أَخْبَرَنِي أَبُو حَزْرَةَ الْقَاصِرُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ هَارِثَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَلِيلَةِ قِصَّةَ الْقَاسِمِ. [أحمد: ٢٤٤٤٩].

قوله (وكان لساناً) هو بفتح اللام وتشديد الحاء، أي: كثير لسان في كلامه. قال القاضي عياض: ورواه بعضهم (لُحْنَةً) بضم اللام وسكون الحاء، وهو معنى لسانه^(١).

قوله (ابن أبي عتيق) هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق. و(القاسم) هو لقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

قوله: (فغضب وأضبع) هو بفتح الهيمزة ولضد المعجمة وتشديد لاء الموحدة، أي: حقه.

قولها (اجلس عذراً) هو بضم العين المعجمة وفتح الدال، أي: يا عذرة قد أهل الفتنة الغدر ترك الوفاء، ويقال لمن عذرة: غدر وعذرة، وأكثر ما يستعمل في النداء بسئتم، وإنما قلت له: عذرة؛ لأنه مأموؤ باحترمه، لأنها أم المؤمنين وعمته وأكبر منه ونصحة له ومودة، فكان حقه أن يحتملها ولا يغضب عليها.

قوله: (أخبرني أبو حزره) هو بحد مهملة مفتوحة ثم زاي ساكنة ثم راء، واسمه يعقوب بن مجاهد، وهو يعقوب بن مجاهد المذكور في لإسناد الأول، ويقال: كُتِبَتْهُ أَبُو يُوْسُفَ، وأم أبو حزره فغضب له، والله أعلم.

(١) [أحمد: لمعجم: ٤/٢٤٩٥].

وإخراجهم من المسجد

قَالَ زُهَيْرٌ فِي عُرْفُوهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ خَيْبَرَ. [١٠٨] ٦٧١٥ حيد . بفتح . AGY

حضور المسجد حتى تذهب تلك الرياح، وإخراجه من المسجد

وحجة العجوة: «هلا يقول: المسجد»^(٩).

مَنْ لَا تَجِدُ فِيهِ قُوَّةً يَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ لِيَكُونَ لَهُ مَخْرَجٌ مِنْهَا وَيَكْفُرَ بِمَا كَفَرَ .

لَقَدْ ضَرَىٰ وَيَحْقِرُهُ مِنْ أَكْثَرِ فُجُلًا وَكَانَ يَتَجَمَّعُ^(٢)، قَدْ وَقَفْتُ مِنْ الْمَرْطِ^(٣)

(٤٩٧، ٧) «مكتبة المصطفى» (١)

(۶) نوی (نص) و (هـ): یہ جتنے ہوائی قوت

(۲) مہینہ بہ مہینہ شریک حصہ ۶۰۵

[١٢٤٩] ٦٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَلِلْفُظِّ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرُبَنَّ مَسَاجِدَنَا حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا» يَغْنِي الثُّومَ. (الطبري: ١٢٤٩).

[١٢٥٠] ٧٠ - (٥٦٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ - يَشْرِي ابْنُ عُثَيْبٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ - قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ الثُّومِ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرُبَنَا، وَلَا يُصَلِّيَ مَعَنَا». (الطبري: ١٢٤٩).

[١٢٥١] ٧١ - (٥٦٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرُبَنَّ مَسَاجِدَنَا، وَلَا يُؤْذِنَنَا بِرِيحِ الثُّومِ». (الطبري: ٧٦١).

في فيه، أو به جرح له رائحة قال القاضي وقدس لعمري عن هذا مجامع الصلاة عبر المسجد، كمنه على لعبد ولجائز ونحوها من مجامع العبادات، وكذا مجامع العلم والذكر وتوالات ونحوها ولا يلتحق بها الأسواق ونحوها.

قوله ﷺ «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ» وفي الرواية الأخرى: «مَنْ هَذِهِ يَفْقِدُ» فيه تسمية الثوم شجرةً ويقول: قَالَ أَهْلُ الدِّعَةِ^(١): الْبَقْلُ: كُلُّ نَبَاتٍ اخْضَرَّتْ بِهِ الْأَرْضُ.

قوله ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرُبَنَا وَلَا يُصَلِّيَ مَعَنَا» هكذا ضبطناه. «وَلَا يُصَلِّيَ» على النهي، ووقع في أكثر لأصول: «وَلَا يُصَلِّي» بثبات الياء، على الخبر الذي يُرَدُّ به النهي، وكلاهما صحيح.

وفيهِ نَهْيٌ مِنْ أَكْلِ الثُّومِ وَنَحْوِهِ عَنْ حُضُورِ مَجْمَعِ الْمُصَلِّينَ وَإِنْ كَانُوا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ نَهْيٌ عَنْ سَائِرِ مَجْمَعِ الْعِبَادَاتِ وَنَحْوِهِ، كَمَا سَبَقَ.

قوله ﷺ: «فَلَا يَقْرُبَنَّ مَسَاجِدَنَا، وَلَا يُؤْذِنَنَا» هو تشديد نولي «يُؤْذِنُ» ونحوه بُهت عليه لأنني رأيت من حَقَّقَهُ لَمْ يَشْكُرْ عَلَيْهِ إِذْ بَدَأَ، مَعَ أَنْ إِذْ بَدَأَ لِيَاكُفُّهُ جَانِبُ عَنِ إِوَادَةِ الْخَبَرِ، كَمَا سَبَقَ.

(١) قَبْلَهُ، فِي (خ): قَالَ الْقَاضِي. وَبِهِ أَجْمَعٌ مِنْ كَلَامِهِ.

[١٢٥٢] ٧٢- (٥٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ هِشَامِ الْمَسْنُونِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْبَصْلِ وَالْكُرَاتِ، وَعَلَبَنَ الْحَاجَّةَ؛ فَأَكَلْنَا مِنْهَا، فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْمُثَنِّةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْذَى وَمِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ الْإِنْسُ». [جمعه ١٥٠١٤] (بصر ١٢٥٣).

[١٢٥٣] ٧٣- (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَجْحٍ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ، وَفِي رِوَايَةِ حَرَمَةَ وَرَعِمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا - أَوْ لِيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا - وَلْيَعْتَزِلْ فِي بَيْتِهِ» وَأَنَّهُ أَنَبِي يَقْدِرُ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بَقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا؛ فَسَالَ، فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُثُوبِ، فَقَالَ: «قَرَّبُوهَا» إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَكَلَهَا، قَالَ: «كُلْ؛ فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تَنَاجِي» [١٥٢٩٩] (بصري ٨٥٥).

[١٢٥٤] ٧٤- (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ الثُّومِ - وَقَالَ مَرَّةً: مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكُرَاتِ - فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى وَمِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ». [بصري ١٢٥٥].

قوله ﷺ «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ الْإِنْسُ» هكذا ضبطه تشديد الدال فيهما، وهو ظاهر، ووقع في أكثر لأصول: «تَأْذَى مِمَّا يَأْذَى مِنْهُ الْإِنْسُ» بتشفيف الدال فيهما، وهي لغة، يقال: أَوْذَى يَأْذِي، مثل: عَجِي يَعْجِي، ومعه: تَأْذَى.

قال العلماء: وفي هذا الحديث دليل على منع من أكل الثُّوم وبخوزه من دخول المسجد وإن كان متعاليًا، لأنه محلُّ الملائكة، ولعموم الأخذ به.

قوله (أَنِّي يَقْدِرُ فِيهِ خَضِرَاتٌ) هكذا هو في نسخ «صحيح مسلم» كلها (يقدر) ووقع في «صحيح لبحري» والسنن أبي داود وغيرهم من الكتب المعتمدة: (أَنِّي سَمِعْتُ) (١) بـ «بين مؤخدين» قال

[١٢٥٥] ٧٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَكْرِجٍ (ج). قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَاءِ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَغْتَسِلَ فِي مَسْجِدِنَا» وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَصَلَ وَالْكَرَاتِ.

[أحمد ١٥٠٦٩، ٢٠٠٠٠، ١٨٥٤]

[١٢٥٦] ٧٦ - (٥٦٥) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: لَمْ نَعُدْ أَنْ فُتِحَتْ خَيْبَرُ، فَوَقَعَتْ - أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ الثُّومَ، وَالتَّسْرَ حَيْعٌ؛ فَأَكَلْتُ مِنْهَا أَكْلاً شَدِيداً، ثُمَّ رُحِدَ إِلَيَّ الْمَسْجِدُ، فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّيحَ؛ فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَيْبَةِ شَيْئاً، فَلَا يَقْرَبْنَا فِي الْمَسْجِدِ» فَقَالَ النَّاسُ: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لِي، وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا». [أحمد ١١٠٨٤]

[١٢٥٧] ٧٧ - (٥٦٦) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ يَكْرِجِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنِ ابْنِ خُبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى زُرَّاعَةٍ بَصَلٍ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، فَتَزَلَّ نَاسٌ مِنْهُمْ فَأَكَلُوا مِنْهُ، وَلَمْ يَأْكُلِ

العلماء: هذا هو لصواب، وفسر الرواة وأهل اللغة ولغريب لئلا يظنوا سفي بدرًا لامتدادته كسندوة البند.

قوله ﷺ «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ لَحِيثَةً» سَمَاهُ خَيْبَةً لفتح رائيها قال أهل اللغة. الحديث في كلام لعرب المكروه من قول أو فعل أو ماله أو ضمه أو شرب أو شخص.

قوله ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لِي، وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا»

فيه دليل على أن الثوم ليس حراماً، وهو جماع من يُعْتَدُّ به، كما سبق.

وقد اختلف أصحاب في ثوم، هل كان حراماً على رسول الله ﷺ أم كان تركه تركهاً وظاهر هذا الحديث أنه ليس بمحرّم عليه ﷺ، ومن قال بالتحريم يقول المراد: ليس لي أن أحرم على أمتي ما أحل الله لها.

آخَرُونَ، فَرَحْنَا بِإِلَيْهِ، فَدَعَا الَّذِينَ لَمْ يَأْكُلُوا الْبَصَلَ، وَأَخَّرَ الْآخَرِينَ حَتَّى دَهَبَ رِيحُهَا.
[١٢٥٨] ٧٨ - (٥٦٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ؛
حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي صُلْحَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُكَ نَأْيًا ثَلَاثَ نَفَرَاتٍ.

قوله: (حدثنا هشام فان) حدثنا قنادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة أن عمر
ابن الخطاب خطب يوم الجمعة).

هذا الحديث مما استدركه درقطني عن مسلم وقل: خالف قنادة في هذا الحديث ثلاثة حقاً،
وهم: منصور بن المعتمر^(١)، وخُصيب بن عبد الرحمن، وعُمر بن مرة، فرواه عن سالم عن عمر
مقطوعاً، لم يذكر فيه معدان^(٢)، قال دارقطني: وقنادة وابن ثور ثمة وريادة ثمة معبولة عندنا، فإنه
مدلس، ولم يذكر فيه سماعه من سالم، فأشبهه أن يكون بلغه عن سالم فرواه عنه.

قلت: هذا الاستدراك مردود؛ لأن قنادة وإن كان مدلساً، فقد قدمت في موضع من هذا الشرح^(٣)
أن ما رواه البخاري ومسلم عن المدلسين وعبوه فهو محمود على أنه ثبت من طريق آخر سماع ذلك
المدلس هذا الحديث ممن سمعه عنه، وأكثر هذا أو كثير منه يذكر مسنداً وغيره سماعه من طريق آخر
مقطوعاً به، وقد تفقوا على أن المدلس لا يحتج بسمعه، كما سبق بيانه في لفصوف المذكرة في مقدمة
هذا الشرح^(٤)، ولا شك عندنا في أن مسنداً يعم هذه لفعدة ويعلم تدليس قنادة، فبولا ثبوت سماعه
عنده لم يحتج به.

ومع هذا كله، فتدليس لا ينزه منه أن يذكر معدان من غير أن يكون له ذكر، ونبي يخاف من
المدلس أن يحدث بعض لفروة، أما ريادة من لم يكن، فهذا لا يفعله لمدلس، وإنما هذا فعل الكاذب
المجاهر بتكذيبه، وربما ذكر معدان ريادة ثمة فيجب قبولها، والعجب من دارقطني في كونه جعل

(١) في (ج) - أبي المعتمر. وهو غيب.

(٢) في (ج) و(ص) - عمر. وسقطت موافق له في «الإيضاح» وأنتج من ٣٧.

(٣) في (ج) - معداناً. وكذلك هو في التبع الثلاث قيم سياقي قريباً. مع أنه مسموع من المصنف.

(٤) ص ٧٠.

وإني لا أراه إلا حضوراً أجلي، وإن أقواماً يأمروني أن أستخيف، وإن الله له يكن ليضيع دينه، ولا خلافته، ولا الذي بعث به نبيه ﷺ، فإن عجل بي أمر، فإلخلافه شورى بين هؤلاء السنة الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض، وإني قد علمت أن أقواماً يطعنون في هذا الأمر، أن ضربتهم بيدي هذه على الإسلام، فإن فعلوا ذلك فأولئك أعداء الله، الكفرة الضال، ثم إني لا أدع بعدي شيئاً أهم عني من الكلالة، ما راجعت رسول الله ﷺ في شيء ما راجعته في الكلالة، وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه، حتى طعن بإصبعه في صدري فقال: «يا عمر، ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء؟» وإني إن

النديس موحياً لا حرج ذكر رجل لا ذكر له، ونسبه إلى مثل فتاة الذي محبه من العدة ولحفظ والعلم بالغة العلية، وبالله التوفيق^(١).

قوله: (وإن أقواماً يأمروني أن أستخيف، وإن الله لم يكن ليضيع دينه، ولا خلافته) معناه: إن أستخلف فحسن، وإن تركت الاستخلاف فحسن؛ فإنه لم يستخف، لأن الله عز وجل لا يضيع دينه، بل يقيم له من يقوم به.

قوله: (وإن عجل بي أمر، فالخلافه شورى بين هؤلاء السنة) معنى (شورى) يشاورون فيه ويتفقون على واحد، وهؤلاء السنة: عثمان، وعبيد، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، ولم يدخل سعيد^(٢) بن زيد معهم وإن كان من العشرة؛ لأنه من أقاربه، فتورع عن إدخاله كما تورع عن إدخال أبيه عبيد الله.

قوله: (وقد علمت أن أقواماً يطعنون في هذا الأمر) أي قوله: (وإن فعلوا ذلك فأولئك أعداء الله، الكفرة الضال) معناه: إن استخف ذلك فهو كفرة ضال، وإن لم يستخف فويعلمهم فعل كفرة.

وقوله: (يطعنون) يهينون ويهينونها، وهو لا يصح هنا^(٣).

قوله ﷺ: «ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء؟» معناه: آية التي نزلت في الصيف، وهي قول الله تعالى: ﴿يَسْتَقْبِلُكَ فِي اللَّهِ بِقَبُولِكَ﴾ في الكلالة ﷻ إلى آخرها (النساء ١٧٦)

(١) قد يقاب من يهين قضي أراه أنه من رؤوس هذه فتاة هو الذي رآه في الإسجد، فلا تكون زياده لله.

(٢) في روح سعد وهو خطأ.

(٣) أي: على مدح من يجعل عني في نفس به حرب يعرف بينهم.

أَجْشَرُ أَقْصَرِ فِيهَا بِقَصِيَّةٍ يَقْضِي بِهَا مَنْ يَفْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَفْرَأُ الْقُرْآنَ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ عَلَى أَمْرَاءِ الْأَمْصَارِ، وَإِنِّي إِنَّمَا بَعَثْتُهُمْ عَلَيْهِمْ لِيَعْبُدُوا عَلَيْهُمْ، وَلِيُعَلِّمُوا النَّاسَ دِينَهُمْ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَيَقْسِمُوا فِيهِمْ قِيَمَتَهُمْ، وَيَرْفَعُوا إِلَيَّ مَا أَشْكُرَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ، ثُمَّ إِنَّكُمْ أَتَيْتُمُ النَّاسَ تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لَا أَرَاهُمَا إِلَّا حَيْثَتَيْنِ، هَذَا الْبَصَلُ وَالثُّومُ؛ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَحَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى السَّقْبِ. فَتَرَى أَكْثَرَهُمَا قُلُوبُهُمَا طَبَعَتْ. [صحيح أحمد ١٨٦].

[١٢٥٩] (٤٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُثَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوتَةَ (ح). قَالَ: وَحَدَّثْتُ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَمِيْعٌ عَنْ قَنَادَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ وَثَلْثُهُ. [أحمد ١٧٩، مختصر ٧١١٠]

وفيه دليل على حوزة قول سورة النساء، وسورة البقرة، وسورة العنكبوت ونحوها؛ وهذا مذهب من يُعْتَدُّ به من العلماء، والإجماع اليوم متعقد عليه، وكان في تراجم في العصر الأول، وكان بعضهم يقول: لا يقال: سورة كذا، وإنما يقال: السورة التي يُذكر فيها كذا، وهذا باطل مردود بالأحاديث الصحيحة واستعمال النبي ﷺ وصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء المسلمين، ولا مفسدة فيه؛ لأن المعنى مفهوم، والله أعلم.

قوله (لقد رأيت رسول الله ﷺ إذا وحده ريحهما من الرجل في المسجد؛ أمر به فأخرج إلى السقب) هذا فيه إخراج من وحده ريح البصل والثوم ونحوهما من المسجد، وإزالة المكر بليل لمن أمكنه قوله (من أكههما، فليمنهما طخاً) معاً. من أراد أكههما فليمنهما بالطحخ، وإمالة كل شيء كسر قوته وجذته، ومنه قولهم قُتِلَ الحمر، إذا مرَّحها بالمد وكسر جذتها.



١٨ - [باب النهي عن نشد الضالة في المسجد،

وما يقوله من سمع الناشد]

[١٢٦٠] ٧٩- (٥٦٨) حَدَّثَنَا أَبُو لَظَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ حَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ، عَنْ حَبِيبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هَبْدٍ اللَّهِ مَوْلَى شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا» [المعجم ٢: ٢٩٤٥٧].

[١٢٦١] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا حَبِيبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَّادٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ [المعجم ٨: ٨٥٨٨].

[١٢٦٢] ٨٠- (٥٦٩) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَرِّقٍ: أَخْبَرَنَا لُثُورِيُّ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثِدٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَجَدْتُ» إِنَّمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَ لَهُ» [المعجم ٤: ٢٣٠٤٤].

[١٢٦٣] ٨١- (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَبِي سَنَادٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ

باب النهي عن نشد الضالة في المسجد،

وما يقوله من سمع الناشد

قوله ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا».

قَالَ أَهْلُ الْمَلَّةِ: يَقُولُ: نَشَدْتُ الدَّائِيَّةَ إِذَا طَلَبْتُهَا، وَأَنْشَدْتُهَا إِذَا عَرَفْتُهَا، وَرَوَايَةُ هَذَا الْحَدِيثِ: «يَنْشُدُ ضَالَّةً» مَتَّحَ الْيَدِ وَضَمَّ الشَّيْنِ، مِنْ نَشَدْتُ، إِذَا طَلَبْتُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ فِي لِرَوَايَةِ لِأُخْرَى (أَنْ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَجَدْتُ» إِنَّمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدَ لِمَا بُنِيَ لَهُ») قَوْلُهُ: (إِلَى) هُوَ بِإِسْكَانِ الْيَاءِ^(١).

(١) فِي (جَمْعٍ) وَ(هَـ)، قَوْلُهُ: (إِلَى نَجْعِ الْأَحْمَرِ) فِي هَلِيبِ الْحَدِيثَيْنِ... وَنَجْعٌ.

مرثد، عَنْ مُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى، قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى
الْحَمْلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَجَدْتُ؛ إِنَّمَا بُنِيََتِ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيََتْ لَهُ». (أحمد: ١٧٤٠٥١).
[١٢٦٤] (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ
مَرْثَدٍ، عَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ أَهْرَاسِيُّ بَعْدَ مَا صَلَّى لِنَبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ فَأَدْخَلَ
رَأْسَهُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا. قَالَ مُسْلِمٌ: هُوَ شَيْبَةُ بْنُ نَعْمَةَ أَبُو نَعْمَةَ، رَوَى
عَنْهُ مُسْعَرٌ وَهَشِيمٌ وَحَرِيرٌ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْكُوفِيِّينَ. (بخاري: ١٢٦٢).

في هذين الحديثين فوائد. منها: النهي عن تشد الضالة في لمسجد، ويلحق به ما في معناه من البيع
والشراء والإجارة ونحوه من العقود.

وكراهة رفع الصوت في المسجد قال القاسمي عيصر: قال مالكٌ وجماعة من العلماء يُكره رفع
الصوت في المسجد بالعمم وغيره، وأجاز أبو حنيفة ومحمد بن قيس (١) من أصحاب مالك رفع
الصوت فيه في الخصومة وغير ذلك مما محتج به الناس؛ لأنه محتملهم ولا مد لهم منه (٢)
وقوله ﷺ: «إِنَّمَا بُنِيََتِ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيََتْ لَهُ» معناه: ليُكره الله تعالى والصلاة والعلم والمذاكرة هي
الخير ونحوها.

قال القاسمي: فيه دليل على منع عمل الصنائع (٣) في المسجد، كالخبطة وشبهها قال. وقد منع
بعض العلماء من تعميم لصبيان في المسجد، قال. قال بعض شيوخنا، إنما يُمنع في المساجد من
عمل الصنائع التي يختص ببعضها أحد الناس ويكتسب به، فلا يُتخذ المسجد متجراً، فأما الصنائع التي
يشمل نفعها المسلمين في دينهم، كالمناظرة (٤) وإصلاح آلات الجهاد مما لا يمتنع من مسجد في عمله،
فلا بأس به. قال. وحكى بعضهم خلافاً في تعليم الصبيان فيها.

وقوله ﷺ: «لَا وَجَدْتُ» وأمر أن يقال مثل هذا، فهو عقوبة له على مخالفته وعصيان، وينبغي
لسمعه أن يقول: لا وجدت؛ فإن المساجد لم تُبن لهذا أو يقول: لا وجدت؛ إنما بُنيت المساجد لما
بُنيت له. كما قاله رسول الله ﷺ

(١) هو أبو عثمان محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام المحرومي الموفى سنة ٢١٦ هـ. كان أحد فقهاء المدينة من أصحاب
مالك، وله كتب عدة، أكثرها في الجهاد: (٣/١٣١) و«المبداج لعمدة»، (٢/١٥٦).

(٢) إكمال المعجم: (٢/٥٠٢).

(٣) في (ج) و(ص): الصانع. والمثلث موقوف لما في إكمال المعجم: (٢/٥٠٣).

(٤) المناظرة، الملاعبة بالسلاح. ولعله أراد جهة التقبيل المتولدة أي، تمزيقها وتعميدها.

١٩ - [باب السهو في الصلاة والسجود له]

[١٢٦٥] ٨٢ - (٣٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي

باب السهو في الصلاة والسجود له

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَرِيُّ: أَحَادِيثُ الْمِثَابِ خَمْسَةٌ:

حديث أبي هريرة فيمن شئتَ قدم يدي كم صلى، وفيه أنه يسجد سجدتين، ولم يذكر موضعها
وحديث أبي سعيد غيس شئتَ، وفيه أنه يسجد سجدتين قبل أن يسلم. وحديث ابن مسعود، وفيه لقيام
إلى خامسة، وأنه سجد بعد السلام. وحديث ذي اليلدين، وفيه السلام من ثنتين والمثني والكلال،
وأنه سجد بعد السلام. وحديث ابن ثحية، وفيه القيام من ثنتين، والسجود قبل السلام
وختلف العلماء في كيفية الأخذ بهذه الأحاديث، فقال داود: لا يقاس عليها، بل تستعمل في
مواضعها على ما جاءت. وقال أحمد بقول داود في هذه الصلوات خاصة، وخالفه في غيرها، وقال:
يسجد فيهما سواء قبل لسلام لكل سهو.

وأما الذين قسوا بقياس فاحتفوا، فقال بعضهم: هو محير في كل سهو، إن شاء سجد بعد السلام
وإن شاء قبله، في الزيادة والنقص. وقال أبو حنيفة: الأصل هو السجود بعد السلام، ويتأول بقية^(١)
الأحاديث عليه. وقال الشافعي: الأصل هو السجود قبل السلام، ورد بقية الأحاديث إليه. وقد
مالك: إن كان السهو زيادة سجد بعد السلام، وإن كان نقصاً قبله.

فأما الشافعي رحمه الله فيقول: قال في حديث أبي سعيد فود كدت خامسة شفعها، ونصر
على السجود قبل السلام مع تجوز الزيادة، والمجوز كالموجود، ويتأول حديث ابن مسعود في
القيام إلى خامسة والمجود بعد السلام على أنه ﷺ ما علم السهو إلا بعد السلام، ولو علمه قبله
لسجد قبله، ويتأول حديث ذي اليلدين على أنه صلاة حوى فيها سهو فسها عن السجود قبل^(٢)

(١) في (ص): بعض

(٢) في (ص): وقد وهو خطأ

جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْجُدْ
سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ^(١). [مسكونة: ٨٩٦] [الميجازي: ١٢٣١] [المهر: ٨٢٩٧].

[١٢٦٦] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّقْدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، وَهُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ
(ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ
الرُّهْرِيِّ. هَذَا الْإِسْنَدُ نَحْوُهُ. [مسند: ٣٧٨٦] [١: ١٢٩٧].

[١٢٦٧] ٨٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ
بُخَيْرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

السلام فقد ذكره بعده. هذا كلامُ معاوري^(١)، وهو كلامٌ حسنٌ نفيسٌ.

وأقوى المذاهب هذ مذهب مالك ثم مذهب شافعي، ومذهب علي قول كمنه مالك، وقول^(٢)
بالتحجير، وعلى لقول بمذهب مالك أو جتمع في صلاة سهون: سهو بزيادة وسهو بتقصير، سجد قبل
للسلام.

قال القاضي عياضٌ وجماعةٌ من أصحابنا، ولا خلاف بين هؤلاء لمختلفين وغيرهم من العلماء أنه
لو سجد قبل السلام أو بعده للزيادة أو التقصير، أنه يُجزئه ولا تُفسد صلاته^(٣). وإنما اختلفوا في
الأفضل، والله أعلم.

قال الجمهور: لو سهو سهوين فأكثر، كفاه سجدة واحدة لجميع، ويهدى قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة
وأحمد والجمهور التابعين، وعن ابن أبي ليلى: لكل سهو سجدة واحدة، وفيه حديث ضعيف^(٤)
قوله ﷺ: «جاءه الشيطان فلبس» هو بتخفيف لاء، أي: خلط عليه صلاته وهو مشغول عليه وشككه
فيها.

(١) هي التسمية (٤٢٠/١) وقد اختصر بمصنف تأولاً حر لأصحابنا شافعي لحديث دي لمين. وهو ما قول
بروي (سجد بعد السلام) يعني به سلام ندي في تشهد، وهو قوله، (سلام غبك أي بني ورحمة الله وبركاته)
ومعناه جسد على ذلك بيقين، والله أعلم.

(٢) في (ص): يمين يمين، وثوباء، وهو خطأ.

(٣) [كتاب المساجد: ٥٠٨/٢].

(٤) أخرجه ترمذ: ١٠٣٨، وابن ماجه: ١٢١٤ من حديث ثوبان رضي الله عنه (لكل سهو سجدة واحدة) وهو في

قَالَ: «إِذَا نُودِيَ بِالْأَذَانِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضَرَاظَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ، فَإِذَا نُوبَ بِهَا أَذْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُ، أَقْبَلَ يَحْطِرُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ أَذْكَرُ كَذَا، أَذْكَرُ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَذِرْ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ». [أحمد ١٠٧١٩، وصححه ٢١٢٣١]

[١٢٦٨] ٨٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَّابٍ أَخْبَرَنِي عُمَرُو، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا نُوبَ بِالصَّلَاةِ وَلَّى وَلَهُ ضَرَاظٌ فَذَكَرْ نَحْوَهُ، وَرَدَّ: «فَهَنَاءُ وَمَنَاءُ، وَذَكَرَهُ مِنْ حَاجَاتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ». [أحمد ٩٩٣١، وصححه ٦٠٨] [وسمى ٨٥٩].

[١٢٦٩] ٨٥- (٥٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

قوله ﷺ: «إِذَا نُودِيَ بِالْأَذَانِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ» إلى آخره، هذا لحديث تقدم شرحه في باب الأذن.

قوله ﷺ في حديث أبي هريرة «إِذَا لَمْ يَذِرْ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

ختلف العلماء في لم يذره، فقيل الحسن البصري وطائفة من السلف بطهر هذا الحديث، وقالوا: إذا شئت المصلي فله يذير إذا لم يقصص، فيس عليه إلا سجدتين وهو جالس، عملاً بطاهر هذا الحديث.

وقال شعبي ولا وزاعي وجماعة كثيرة من السلف إذا لم يذير كم صلى، روى أن يعيد الصلاة مرة بعد أخرى أبداً حتى يستيقظ. وقت بعضهم: بعيد ثلاث مرات، فإذا شئت في المرة فلا إعادة عليه. وقت مالك والشافعي وأحمد والجمهور: متى شئت في صلاته هل صلى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً، لزمه البناء على اليقين، فيجب أن يأتي بربعة ويسجد لتسهو، عملاً بحديث أبي سعيد، وهو قوله ﷺ: «إِذَا شِئْتَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ أَنْ يَذِرَ كَمْ صَلَّى، ثَلَاثاً أَمْ أَرْبَعاً؟ فَلْيُطْرَحِ الشَّكُّ وَأَنْتَ عَلَى مَا سَجَدْتَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلُمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْساً، شُغِبَ لَهُ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى أَرْبَعاً لَأَرْبَعِ، كُنْتَ تَرْغِماً لِلشَّيْطَانِ» قالوا: فهذا الحديث صريح في وجوب البناء على اليقين، وهو مفسر لحديث أبي هريرة، فيحسن حديث أبي هريرة عليه، وهذا متعين فوجب لم يصير إليه مع ما في حديث أبي سعيد من موافقة قواعد الشرع في الشك في الأحداث والميراث من المفقود وغير ذلك. والله أعلم.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، ثُمَّ سَلَّمَ. (أحمد: ٢٢٩٢٩، وصحاح: ١٢٢٤).

[١٢٧٠] ٨٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ - حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةٍ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ خُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، وَسَجَدَهُمَا لِنَاسٍ مَعَهُ، مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ. [البخاري: ١٧٣٠] [رواه: ١٢٦٩].

[١٢٧١] ٨٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ الْأَزْدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي الشُّفْعِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَجْلِسَ فِي صَلَاتِهِ، فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ سَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ. (أحمد: ٢٢٩٢٩، والبخاري: ١٢٢٥).

قوله: «نظرنا تسليمه» أي: انتظرناه.

قوله في حديث بن بُحينة (صلى لنا رسول الله ﷺ) إلى قوله: (فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم، ثم سلم) فيه حجة لسلفنا ومالك ولجمهورنا على أبي حنيفة، فإن عنده تسجود لتقص والزيد بعد السلام.

قوله (عن عبد الله بن بُحينة الأسدي حليف بني عبد المطلب) أم (لأسدي) فربما كان السنين، ويق - فيه - الأزدي، كما ذكره في الرواية الأخرى، والأزد والأسد - بوسكن - سنين - قبيلة واحدة، وهما اسمان متوافقان لهما وهم أرض شتوية.

وأم قوله - (حليف بني عبد المطلب) هكذا هو في نسخ «صحيح» البخاري ومسلم، ولدي ذكره ابن سعد^(١) وغيره من أهل السير ولفوا ربح أنه حليف بني المطلب، وكان جدّه حليف المصعب بن عبد مناف.

قوله (عن عبد الله بن مالك ابن بُحينة) لصوات في هذا يسؤل (مالك) وتكتب (اس بُحينة)

(١) في الطبقات الكبرى (٢٤٢/٤)

[١٢٧٢] ٨٨ - (٥٧١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي حَلَفٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذِرْكُمْ صَلَّيْ. ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيُطْرَحِ الشَّكُّ وَلْيَبْنَ عَلَى مَا اسْتَبَقَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّي خَمْسًا، شَفَعَنَ

بِالْأَلْفِ، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ وَابْنُ بَحِينَةَ، فَمَالِكٌ أَبُوهُ، وَبَحِينَةُ أُمُّهُ، وَهِيَ زَوْجَةُ مَالِكٍ، فَمَالِكٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَبَحِينَةُ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ، هَذَا قُرِئَ كَمَا ذَكَرْتَاهُ اتَّعَلَمَ عَلَى الصُّوَبِ، وَلَوْ قُرِئَ بِضَمِّ مَالِكٍ إِلَى (ابْنٍ) فَسَدَ لِمَعْنَى وَفَقَصَى أَنْ يَكُونَ مَالِكٌ ابْنًا لِبَحِينَةَ، وَهَذَا غَلَطٌ، وَإِنَّمَا هُوَ رَوَّحُهَا.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لِمَسَائِلَ كَثِيرَةٍ:

أَحَدُهَا أَنْ سَجُودَ السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ، بِمَا مَطْفَأٌ كَمَا يَقُونَهُ الشَّافِعِيُّ، وَإِنَّمَا فِي الْبَعْضِ كَمَا يَقُولُهُ مَالِكٌ.

لِثَبَتِهِ أَنْ لَشَهَادَ الْأَوَّلِ وَالْجُلُوسَ لَهُ لَيْسَ بِرُكْنَيْنِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا وَجْهَيْنِ، إِذْ لَوْ كُنَا وَاجِبَيْنِ لَمَا جَبَرَهُمَا السَّجُودُ، كَالرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ وَغَيْرِهِمَا، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ، وَقَالَ أَحْمَدُ فِي صَافِيَةٍ قَصِيَّةٍ، هُمَا وَجَدْنِ، وَبِذَا سَبَّحَا خَبَرَهُمَا سُجُودُهُ عَنِ الْمُتَقَضِّي حَدِيثٍ

لِثَبَتِهِ فِيهِ أَنَّهُ يُشْرَعُ لَتَكْتِيرُ لِسَجُودِ السَّهْوِ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَاسْتَحْتَمُوا فِيهِ إِذَا عَمِلَهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ هَلْ يُتَحَرَّمُ وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ أَمْ لَا؟ وَالصَّحِيحُ فِي مَذْهَبِ أَنَّهُ يَسْلَمُ وَلَا يَتَشَهَّدُ، وَهَكَذَا الصَّحِيحُ عِنْدَنَا فِي سَجُودِ التَّلَاوَةِ أَنَّهُ يَسْلَمُ وَلَا يَتَشَهَّدُ، كَصَلَاةِ نُحْدَزَةٍ، وَقَدْ مَاتَ، يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ فِي سَجُودِ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ، وَاسْتَحْتَفَ قَوْلُهُ هَلْ يَجْزِيهِمْ بِسَلَامِهِمْ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يُحْرَمُ لَهُمَا أَمْ لَا؟ وَقَدْ ثَبَتَ سَلَامُهُمَا بِدُعُوتِ بَعْدِ سَلَامٍ فِي حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ وَحَدِيثِ دِي لَيْدِي، وَبِمِثْلِهِ يَتَشَهَّدُ حَدِيثٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجُمْهُورَ يَحْتَمِلُ عَمَى أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ فِي صَلَاةِ التَّنَطُّوعِ كَالْمَرْصِ، وَقَدْ سُرَّ مَسِيرُ وَفَتْحُ لَا سَجُودَ لَتَّنَطُّوعٍ، وَهُوَ قَوْلٌ طَعِيفٌ غَرِيبٌ لَشَّافِعِي.

قَوْنَهُ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ» صَدْرُهُ فِي لَدَّلَالَةِ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ

(١) قَوْلُهُ وَالْجُمْهُورُ - يَسِي فِي (ص) وَ(هـ)، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ هُوَ أَنَّهُ لَا يَتَشَهَّدُ الْأَوَّلَ سَهْوًا وَجُلُوسًا لَهُ وَحْدًا، وَهُوَ

دُونَ مَرْصٍ عَدَّةً، فَيَجْزِيهِمْ بِسَجُودِ السَّهْوِ.

لَهُ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِحْتِمَامًا لِأَرْبَعٍ، كَانَتْكَ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ» [جمد ١٩٨٢ ج ٢]

[١٢٧٣] (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسَمَةَ، بِهَذَا، لِإِسْنَادٍ وَفِي مَعْنَاهُ، قَالَ: «يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلَامِ» كَمَا قَدَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ [سنن ١٢٧٢]

[١٢٧٤] ٨٩ - (٥٧٢) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ وَأَبُو نَكْرٍ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَمِيمًا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ عُثْمَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ زَادَ أَوْ تَقْصُرُ - فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا - صَلَّيْتُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَتَنَى رَجُلِيهِ وَاسْتَقْبَلَ لِقَبِيلَهُ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ - ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ بِوَجْهِهِ فَقَالَ:

- كما سبق في أنه يسجد للزيادة ولتقصير السلام، وسبق تقريره في كلام المازري رحمه الله، واعترض عليه بعض أصحاب مالك بأن ما رواه مرسلاً، وهذا عراض بطل لو جهن. أحدهم أن التفتت الحقاظ الأكثرين زوجه متصلاً، فلا يصح مخالفة واحد لهم في إرساله؛ لأنهم حفظوا ما لم يحفظه، وهم قد شكوا ضابطون حقاظ متقنون

الثاني: أن المرسل عند مالك حجة، فهو وارث عنهم على كل تقدير^(١)

قوله ﷺ: «كانت ترغيماً للشيطان» أي: عداوة له ودلالة، مأخوذة من رُغم، وهو التراب، ومنه أرغم الله أنفه ومعنى أن الشيطان لبس عليه صلاته وتعرض لإفدائه ونقصه، فحسب الله تعالى لمصنعي طريقاً إلى جبر صلاته وتذكرك ما لبسه عليه، وإرغام لشيطن ورده حاسداً مُعَصّاً عن مراده، وكملت صلاة ابن آدم، وامتلأ أمر الله لدي عصي به بليس من متداع من المسجود قوله في سند حديث، من مسعود - حدثنا أبو بكر وعثمان بن أبي شيبة. إلى آخره هذا الإسناد كله كوفيون، إلا إسحاق بن راهوية وحماد بن أبي شعبة. قلت: هذا الإسناد؟ قوله - (سجد سجدتين ثم سلم) دليل من قال، يسلم إذا سجد للمسجود بعد السلام، وقد سبق بيان الخلاف فيه.

(١) وذكر المازري وجهاً آخر فقال: ومما غير قاطع فيه؛ لأنه قد علم من عدة مالك وتحصيله أنه يرس لأحد حديث مسنداً

لأنه يأنه قد علم من حديثه أن ذلك لا يقع في ركوع من سترية

«إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي»

قوله ﷺ: «لو حدث في صلاة شيء أنبأتكم به» فيه أنه لا يؤخر البياض عن وقت سحابة.

قوله ﷺ: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون» فإذا نسيت فذكروني».

فيه دليل على جواز النسيان عليه ﷺ في أحكام الشرح، وهو مذهب جمهور لعلمه، وهو ظاهر القرآن والحديث، وتعقروا على أنه ﷺ لا يُقرُّ عليه، بل يُعلمه الله تعالى به. ثم قال الأكثرون. شرط تنبيهه ﷺ على الفور متصلاً بالحدث، ولا يقع فيه تأخير، وجوزت طائفة تأخيره مدة حياته ﷺ، واختاره إمام الحرمين.

ومنع طائفة من العلماء السهو عليه ﷺ في الأفعال الإبلاعية والعبادات كما أجمعوا على منع استحالاته عليه ﷺ في الأقوال^(١) الإبلاعية، وأجوبوا عن الظاهر الواردة في ذلك، وإليه مال لأمتد أبو إسحاق لإسقاطه، والتصحيح الأول؛ فإن السهو لا ينافي لبؤة، وإذا لم يقو عليه لم يحصل منه مسئلة، بل تحصل به فائدة، وهو بيان أحكام الناسي وتقرير لأحكام.

قال القاضي: وختلفوا في جواز السهو عليه ﷺ في الأمور التي لا تتعلق بإبلاع وبيان أحكام الشرع، من أفعاله وعاداته وأدراكه، مجوزة الجمهور. وأما السهو في الأقوال الإبلاعية فأجمعوا على منعه، كما أجمعوا على منعه في الأفعال. وأما سهو في الأقوال الدنيوية وفيه ليس سببه لبلاع، من الكلام الذي لا يتعلق بأحكام ولا أخبار القيام وما يتعلق به، ولا يضاف إلى وحى، فجوزة قوم إذ لا مقسدة فيه.

قال القاضي: والحق الذي لا شك فيه ترحيح قول من قال بجمع ذلك على أنباء في كل حين من الأخبار، كما لا يجوز عليهم تخفيف في خبر، لا عمد ولا سهواً، لا في صحة ولا في مرض، ولا رضا ولا غضب، وخشيت في ذلك أن أسيرة سيئ ﷺ وكلامه وأفعاله مجموعة شغلتني بها على مر الرماد، يتداولها الموقو والمخفق والمؤمن^(٢) وسرتاب، فله يأتي في شيء منها استراخ غلط في قول، ولا عتاف بوجه في كلمة، ولو كان لغير كما نقل سهوه في صلاة ونومه عنها، واستدراكه رأيه

(١) في (ب) لأفعل وهو خطأ

(٢) هي إكسال المعلم: (٢/ ٥١٤)؛ والموفن.

وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ. (أحمد ٣٦١٢).

وحدري ٢٤١

[١٢٧٥] ٩٠ - (٠٠٠) حَدَّثَهُ أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرٍ (ح). قَالَ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

حَدِّمٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، كِلَاهُمَا عَنْ يَسْعَى، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ بِشْرٍ: «فَلْيَنْتَظِرْ أُخْرَى ذَلِكَ لِلصَّوَابِ» وَفِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ: «فَلْيَنْتَظِرْ الصَّوَابَ».

آ نظر ١٢٧٧٤.

[١٢٧٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَنٍ

حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ حَالِيلٍ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ مَنْصُورٌ: «فَلْيَنْتَظِرْ أُخْرَى ذَلِكَ

لِلصَّوَابِ». [١٢٧٧: ٥٧٧٤].

[١٢٧٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عُثَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَمْوِيُّ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ». (أحمد ٣٩٦٥) به نظر ١٢٧٤

في تنقيح المحل وفي مرويه بأدنى مبدؤ به، وقوله ﷺ: «والله لا أحلف على يمينٍ فأرى غيرها خيراً منها، إلا فعلت الذي هو خيرٌ وكفرت عن يميني»^(١) وغير ذلك

وأما جوار السهو في الاعتقادات في أمور الدين، فغير ممتنع، والله أعلم

قوله ﷺ: «فإذا نسيت فذكرني» فيه أمرٌ التبع بتذكير المتبوع بما ينسأه،

قوله ﷺ: «وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحَرَّ للصواب فليتِمَّ عليه. ثم ليسجد سجدتين» وفي

رواية «فليتنظر أخرى ذلك للصواب» وفي رواية «فليتنظر أقرب ذلك إلى لصواب» وفي رواية:

«فليتنظر الذي يرى أنه الصواب».

فيه دليلٌ لأبي حنيفة وموافقيه من أهل الكوفة وغيرهم من أهل الرأي على أن من شك في صلاته في

عدد ركعت، تحرّج وبنى على غالب طئه، ولا يلزمه الافتصاص على الأقل ولا تبدل بالسريّة، وظاهر

هذا الحديث حجة لهم، ثم اختلف هؤلاء، فقال أبو حنيفة ومات في طائفة. هذا لمن عثره الشك

مرة بعد أخرى، وأما غيره فبنى على اليقين، وقال آخرون: هو على العموم.

(١) أخرجه البخاري، ٣١٣٣، ومسلم، ٤٢٣٣ من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وهو في نسخة

- [١٢٧٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَثُورٍ، بِهَذَا إِسْنَادٍ، وَقَالَ: «فَلْيَتَحَرَّ أَقْرَبَ ذَلِكَ إِلَى الصَّوَابِ» [الحدود ١٢٧٨] [وطر ١٢٧٨].
- [١٢٧٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا قُصَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مَثُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يُرَى أَنَّهُ الصَّوَابُ» [وطر ١٢٧٩].
- [١٢٨٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شُعْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ مَثُورٍ، بِإِسْنَادٍ هَذَا، وَقَالَ: «فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابُ» [سجدي ١٢٧٩] [وطر ١٢٧٩].
- [١٢٨١] ٩١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا هُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

وذهب الشافعي والجمهور إلى أنه إذا شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً، لزمه البدء على اليقين، وهو لأقل، فيأتي بما بقي ويسجد لشك، واحتجوا بقوله ﷺ في حديث أبي سعيد رضي الله عنه «فليطرح الشك ويبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدة قبل أن يسلم، فإن كان صلى حملاً شفع له صلاته، وإن كان صلى تماماً لأربع، كانت ترغيباً للشيطان» وهذا صريح في وجوب البدء على اليقين، وحمسوا لتحري في حديث ابن مسعود على الأخذ باليقين، قالوا: والتحري هو المقصود ومنه قول الله تعالى ﴿تَحَرَّ رُشْدًا﴾ [النحل ١٦] بمعنى الحديث: فليقص الصواب فيعمل به، وقصصه لصواب هو ما بينه في حديث أبي سعيد وغيره.

فإن قاست الحقيقة: حديث أبي سعيد لا يخالف ما قلناه؛ لأنه ورد في شك، وهو ما استوى طرفاه، ومن شك ولم يرجح له أحد الطرفين، بنى على الأقل لإجماع، بخلاف من غلب على خفته أنه صواب أو بعاً مثلاً.

في جواب أن تفسير الشك بمستوي الطرفين؛ إنما هو اصطلاح طارئ للأصوليين، وأما في لغة، فالتردد بين وجود شيء وعدمه كله يسمى شكاً، سواءً المستوي والمزاج والمرحوح، والحديث يحمل على لغة ما لم يكن هناك حقيقة شرعية أو عرفية، ولا يجوز حمله على ما يطرأ بعد التحري من اصطلاح.

الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَقْمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الطُّهْرَ خُمْسًا، فَلَمَّا سَمَّ قِيلَ لَهُ: أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: ضَعِيفٌ خُمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

[أحمد ٣٥٦٦ وسنن أبي داود ٤١٤]

قوله (عن سنده أن النبي ﷺ صلى الطهر خمسا، فلما سلم قيل له أزيد في صلاة؟ قال «وما ذاك؟» قالوا: صليت خمسا، فسجد سجدتين).

هذا فيه دليلٌ منذهب مذهبٍ وشافعيٍّ وأحمد وسننهم من لسف والحلف أن من زاد في صلاته ركعة سبياً لم تبطل صلاته، بل إن غلب بعد السلام فقد مضت صلاته صحيحة، ويسجد لتسهيواً^(١) ذكر بعد السلام بقریب، ورد حال فلا يصح عین أنه لا يسجد، وإن ذكر قبل لسلام عد إلى لقعود، سواء كان في قیاء أو ركوع أو سجود أو غيره، ويتشهد ويسجد لتسهيواً ويسلم. وهل يسجد لتسهيواً قبل السلام أم بعده؟ فيه خلافٌ لعلماء السني، هذا مذهب الجمهور.

وقال أبو حنيفة وأهل الكوفة: إذا زاد في صلاة ركعة سبياً، بطلت صلاته ولزمه إعادتها. وقال أبو حنيفة: إن كان تشهد في لركعة ثم زاد خمسة، أضافت إليها سادسة تشفعها وكانت ثلثاً؛^(٢) بناءً على أصله في أن السلام ليس بواجب^(٣) ويخرج من الصلاة بكل ما ينافيها؛ وأن لركعة الفردة لا تكون صلاة؛ قال: وإن لم يكن تشهد بطلت صلاته؛ لأن الجلوس بقر تشهد واجب^(٤)، ولم يأت به حتى أتى بالخمسة، وهذا الحديث يردُّ كل ما قوه؛ لأن النبي ﷺ لم يرجع من الخمسة ولم يشفعها، وما تذكر بعد السلام، ففيه ردٌ عليهم وحجة للجمهور.

ثم ملهت لشافعي ومن وافقه أن الربدة على وجه السهو لا تبطل الصلاة، سواء قُلت أم كثرت، إذا كانت من جنس الصلاة؛ فسواء زاد ركوعاً أو سجوداً أو ركعة أو ركعت كثيرة سبياً، فصلاته صحيحة في كل ذلك، ويسجد لتسهيواً، مستحباً لا إيجاباً.

وأما مالك، فقد لخص عيص - مذهبه أنه من زاد دون نصف الصلاة لم تبطل صلاته، بل هي

(١) في (خ): وإن. وهو خطأ

(٢) أي: ليس بركن

(٣) أي: ركز

[١٢٨٢] ٩٢ (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ لَحْصَنَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّه، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَدْلَمَةَ أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ خُمْسًا. (١٢٨٢) ج ١ ص ١٧٨١

[١٢٨٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَالدَّقْطُ لَهُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّه، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُؤَيْدٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا عَدْلَمَةَ الظُّهْرَ خُمْسًا، فَدَنَا سَلَّمَ قَالَ لِقَوْمٍ: يَا أَبَا شَيْبَةَ، قَدْ ضَمَيْتَ خُمْسًا، قَالَ: كَلَّا مَا فَعَنْتُ، قَالُوا: بَلَى. قَالَ: وَكُنْتُ فِي تَاجِيَةِ الْقَوْمِ وَأَنَا عَلَامٌ، فَقُنْتُ: بَلَى، قَدْ ضَمَيْتَ خُمْسًا، قَالَ لِي: وَأَنْتَ أَيْضًا يَا أَعُورُ تَقُولُ ذَلِكَ؟

صحيحة، ويسجد للسهو، وإن زاد النصف فأكثر، فمن أصحابه من أطلقه، وهو قول مطرف^(١) وابن القاسم، ومنهم من قال إن زاد ركعتين بطلت، وإن زاد ركعة فلا، وهو قول عبد الملك^(٢) وغيره، ومنهم من قال لا تبطل مطلقاً، وهو مروي عن مالك رحمه الله تعالى، والله أعلم^(٣).

قوله (حدثنا ابن نمير قال حدثنا ابن إدريس...) إلى آخره. وقال في الإسناد الآخر: (حدثنا عثمان بن أبي شيبة...) إلى آخره. هذا الإسناد كله كوفيون.

قوله (وأنت يا أعور...) فيه دليل على جواز قول مثل هذا الكلام لقربته وتلميذه وتابعه إن لم يتأذ به قال القاضي إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، وإبراهيم بن سويد النخعي الأعور آخر، وزعم الداودي أنه إبراهيم بن يزيد النخعي، وهو وهم، فإنه ليس بأعور، وثلاثتهم كوفيون فضلاء. قال البخاري: ابن سويد^(٤) النخعي الأعور الكوفي، سمع علقمة، وذكر سجي^(٥) إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي لفقته، وهذا فيه الأعور، ولم يصفه البخاري بالأعور، ولا رأيت من وصفه به. وذكر ابن قتية في «لعمرو» إبراهيم النخعي^(٦)، فيحتمل أنه ابن سويد كما قال البخاري، ويحتمل أنه إبراهيم بن

(١) هو أبو مصعب مصرف بن عبد الله بن معروف بن زياد بن يسار الهلالي بمصر الكوفي سنة ٢٢١ هـ. نقله على نحوه لإمام مالك رحمه الله تعالى وغيره. قال الإمام أحمد: «هو يعمدونه على أصحابه منشد». «المستدرج للمذهب» (٢/ ٣٤٠) وشجرة لور الزكية: (١/ ٨٦).

(٢) هو ابن عبد جشون، تقدمت ترجمته ص ٢١٤.

(٣) «الكاتب لمجدد» (٢/ ٥٠٩ - ٥١٠).

(٤) في (ص) يزيد. «الكاتب لمجدد» (٢/ ٥١٩) ميمونة وكلامه خطأ، وبشيت هو فقه في (سرخ لكبيره) (٢٩٠/١).

(٥) في كتابه المصنفين والمصنفين فمن خرج له البخاري في المصنفين: (١/ ٣٥٧).

(٦) «معرفة» ص ٨٨٧.

قَالَ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَأُفْتَلَفَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ صَلَّى بِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُمْسًا، فَلَمَّا أُفْتَلَفَ تَوَفَّوْشَ الْقَوْمُ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا زَيْدٌ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «لَا» قَالُوا: فَإِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خُمْسًا، فَأُفْتَلَفَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ» وَزَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي حَدِيثِهِ: «فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» [١٣٨١].

[١٢٨٤] ٩٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ سَلَامٍ، الْكُوفِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْهَشَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى بِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُمْسًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَعَا ذَلِكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ خُمْسًا، قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَذْكَرُ كَمَا تَذْكُرُونَ، وَأَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ» ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ الْمُهَوِّ [١٣٩٨٣] ١٢٨٨.

[١٢٨٥] ٩٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ التَّبِيزِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَدْمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَادَ أَوْ نَقَصَ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَالْمَوْهُمُ مَيَّ - فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرِيدُ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ،

يزيد، هذا كلامٌ لقاضي، والصواب أن الحمد إبراهيم هت إبراهيم بن سويد لأعور النخعي، وليس بإبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه المشهور.

قوله: (نوشوش لقوم) ضبطه النشيش المعجمة، وقد القاضي عياض: روي بجمعمة وبالمهملة، وكلاهما صحيح، ومعناه: تحركوا، ومنه: وسواس سحلي، بالمهملة، وهو تحركه، ووسوسة الشيطان^(١) قال أهل اللغة، النوشوشة بجمعمة، صوت في اختلاص، قال الأصمعي. ويقال رجل نوشوش، أي: خفيف.

قوله: (حدثنا مجاب بن الحارث...) إلى آخره، هذا لإسناد كوفيون.

قوله ﷺ (فراد أو نقص، فقيل: يا رسول الله، أريد في الصلاة شيء؟ فقال: «إنما أنا بشر مثلكم،

أَنَسَى كَمَا تَنَسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ تَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. (أحمد: ٤٠٣٢ [يرى: ٤١٧٤].)

[١٢٨٦] ٩٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ
(ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ
عَقِيْمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ. [يرى: ١٢٧٤]

أنسى كما تنسون، فإذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس ثم تحول رسول الله ﷺ فسجد
سجدتين).

هذا الحديث مما يُستشكل ظاهره؛ لأن ظاهره أن النبي ﷺ قال لهم هذا الكلام بعد أن ذكر أنه زاد
أو نقص قبل أن يسجد للسهو ثم بعد أن قلده سجد للسهو. ومتى ذكر ذلك، فلحكم أنه يسجد ولا
يتكلم ولا يأتي بسايق للصلاة ويحجب عن هذا الإشكال ثلاثة أجوبة:

أحد: أن (ثم) هنا ليست لحقيقة الترتيب، وإنما هي لعطف جملة على جملة، وليس معناها أن
التحول والسهو كانا^(١) بعد الكلام بل إنما كانا^(٢) قبله.

ومما يؤيد هذا التأويل أنه قد سبق في هذا الباب في أوّل طرق حديث ابن مسعود هذا بهذا الاستدلال
(قال: صلى رسول الله ﷺ فزاد أو نقص، فلما سلم قيل له: يا رسول الله، أخذت في الصلاة شيء؟
قال: «لو؟» قالوا: صليت كذا وكذا، فثنى رجليه واستقبل لقمة، فسجد سجدتين ثم سلم، ثم
أقبل عينا بوجهه فقل: «إنه لو حدث في صلاة شيء أباؤكم به، ولكن إنما آت بشيء أنسى كما
تنسون، فهذا نسيته قد ذكروني، وإذا شئ أحدكم في صلاته فليتحرك لصورته فيسجد عليه، ثم ليسجد
سجدتين) فهذه الرواية صريحة في أن التحول والسهو كان قبل الكلام، فتحمل الثانية عليها، جمعا
بين الروایتين، وحمل الثانية على الأولى أولى من عكسه؛ لأن الأولى على وفق القواعد

لحواض الثانية: أن يكون هذا قبل تحريم الكلام في الصلاة.

الثالث: أنه وإن تكلم عامدا بعد سلام لا بضره ذلك، ويسجد بعده للسهو، وهذا على أحد
الوجهين لأصحابه أنه إذا سجد لا يكون بالسجود عائدا إلى الصلاة، حتى لو أحدث فيه لا تبطل
صلاته، بل قد مضت على الصحة.

[١٢٨٧] ٩٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَّا: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَيْدَةَ، عَنْ سُيَمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمِثْ زَادَ أَوْ نَقَصَ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَابْنُ اللَّهِ مَا جَاءَ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قِبَلِي - قَالَ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: «لَا» قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ الَّذِي صَنَعَ، فَقَالَ: «إِذَا زَادَ أَرَجُلٌ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» قَالَ: ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ [١٢٨٧].

[١٢٨٨] ٩٧ - (٥٧٣) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْقَعْقَعِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَبْرِينَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ - إِمَّا الطُّهْرَ وَإِمَّا الْعَصْرَ - فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَتَى جِذْعًا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَاسْتَنَدَ إِلَيْهَا مُغْضِبًا، وَبَعِيَ الْقَوْمُ أَبُو بَكْرٍ وَعَمَرُو، فَهَابَا أَنْ يَتَكَلَّمَا، وَخَرَجَ سَرْعًا الدَّاسِي: قُصِرَتِ الصَّلَاةُ،

ولو حقه الكافي - وهو الأصح عند أصحابنا - أنه يكون عدداً وتبطل صلاته بالحدث والكلام وسائر المنافيات للصلاة، والله أعلم.

قوله في حديث أبي هريرة في قصة ذي الديدس (إحدى صلاتي العشي، إما الطهر وإما العصر) هو مفتاح لعين وكسر الشين وتشديد الياء قال الأزهري: العشي عند العرب: ما بين دوال الشمس وعروبها^(١). قوله: (ثم أتى جذعاً في قبلة المسجد فاستند إليها) هكذا هو في كل الأصوات فاستند إليها، والجذع مذكر، ولكن أنه على إرادة الحشمة، وكذا جاء في رواية البخاري وغيره. (حشبة) قوله: (فاستند إليها مغضباً) هو بفتح المضاد المعجمة.

قوله: (وخرج سراعاً الناس: قُصِرَتِ الصَّلَاةُ) يعني يقولون: قُصِرَتِ الصَّلَاةُ. (والسراعون) مفتاح لسين والراء، هذا هو الصواب لدي قاله الجمهور من أهل الحديث واللغة، وهكذا ضبطه لمتقون والسراعون: المسرعون إلى سفوح ونقل القاضي عياض عن بعضهم إسكان الراء؛ قال: وصطبه لأصبي في البحري بضم السين وإسكان الراء، ويكون جمع سريع، ككثير وقفران، وكثير وكثيران^(٢).

(١) تهذيب نعمة: (٣/٣٨).

(٢) إكمال المعجم: (٢/٥١٩).

فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فَتَطَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِمِثْ وَشِمَاكٍ. فَقَالَ: «مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» قَالُوا: صَدَقَ، لَمْ تُصَلِّ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَسَمَّ. ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ. [احمد ٧٣٧٦.

وسحري ١٧٤].

قَالَ: وَأَخْبَرْتُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ قَالَ: وَسَلَّمَ.

[١٢٨٩] ٩٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

[١٢٨٨] ٩٩ -

[١٢٩٠] ٩٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» فَقَالَ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ بَعْدَ التَّسْلِيمِ. [احمد ١٩٩٢٥] [١٢٨٨] ١٠٠ -

وقوله (قصرت الصلاة) بصم القاف وكسر الصاد، وروي بفتح لقف وضم الصاد، وكلاهما صحيح، ولكن الأول أشهر وأصح.

قوله (فقام ذو اليدين) وفي رواية (رجل من بني سليم) وفي رواية: (رجل يقال له لجرياق، وكان في يده طول) وفي رواية (رجل بسيط اليدين) هذا كله رجل واحد سميته الجرياق بن عمرو، بكسر الجاء لمعجمة وباء لموحدة وآخره قاف، ولقبه ذو اليدين؛ لطوله كان في يديه، وهو معنى قوله: بسيط اليدين.

قوله: (صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر، وسلم في ركعتين، فقام ذو اليدين) وفي رواية: (صلاة الظهر) قال المحققون: هما قضيتان.

[١٢٩١] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَزَّازُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ - وَهُوَ بْنُ الْمُبَارَكِ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ؟ وَسَقَّ الْحَدِيثَ. [١٢٩٢].

[١٢٩٢] ١١٠ (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَا أَنْ أَصْلِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ، سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ أَحْمَد ٩٤٤٤ - بحري ١٢٢٧.

[١٢٩٣] ١٠١ - (٥٧٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُحَيْمِيُّ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ هُكَيْمَةَ

وفي حديث عمران بن حصين: (سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر، ثم دخل منزله، فقام إليه رجل يقال له الجرياق، فقال يا رسول الله، فذكر له صيغه، وخرج عضبان بجر رداءه) وفي رواية له. (سلم في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة، فقام رجل بسيط الیس فقال: أقصرت الصلاة؟) وحديث عمران هذا قضية شاذة في يوم آخر، والله أعلم

قوله (وأخبرت عن عمران بن حصين أنه قال وسلم) لقد دل (وأخبرت) هو محمد بن سيرين

قوله. (أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ: «كل ذلك لم يكن») فيه تأويلان:

أحدهما: أنه جمعة من أصحابنا في كتب المذهب: أن معناه: لم يكن لمجموع، فلا ينهي وجود أحدهم

والثاني، وهو المذهب معناه: لم يكن لا ذلك ولا ذا في ظني، بل ظني أي أكملت الصلاة أربعاً. ويدل على صحة هذا التأويل وأنه لا يجوز غيره أنه جاء في رواية للبخاري^(١) في هذا الحديث: أن النبي ﷺ قال: فلم تقصروا ولم أنس؟ فنفي الأمرين.

قوله (حدثنا هارون بن إسماعيل الخزاز) هو سنده معجمة وراي مكررة.

(١) في (ج) و(ص)، ورواه البخاري وعبارة المذكورة وردت في ثلاث روایات من روايته شعيب، ١٢٢٩، ٤٨٢.

- قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي فَلَانَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ دَخَلَ مَزْلَةً، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يَقُولُ لَهُ: الْخَرَبَاتُ، وَكَانَ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَكَرَ لَهُ ضَيْعَهُ، وَخَرَجَ غَضَبَانُ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «أَصَدَقَ هَذَا؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى رَكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ. [الحديث: ٢٩٨٢٨].

[١٢٩٤] ١٠٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ لَوْهَابِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - وَهُوَ الْحَذَّاءُ - عَنْ أَبِي فَلَانَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ، ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ، فَقَامَ رَجُلٌ بَسِيطٌ لِيَدَيْنِ فَقَالَ: أَقْصَرْتَ لَصَلَاةِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَخَرَجَ مُغَضِبًا، فَصَلَّى الرُّكْعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ السَّهْوِ ثُمَّ سَلَّمَ. [نظر: ١٢٩٣].

قوله: (عن أبي المهلب) اسمه عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: معاوية بن عمرو، وقيل: عمرو بن معاوية ذكر هذه الأقوال الثلاثة في اسمه البحري في «تاريخه»^(١) وأخرون وقيل: اسمه النضر بن عمرو^(٢) لجرمي الأزدي البصري الثبجي الكبير، روى عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وأبي بن كعب وعمران بن حصين، وهو عم أبي فلانة الردوي عنه هنا.

قوله: (وخرج غضبان يجر رداءه) يعني: لكثرة اشتغاله بشأن لصلاة حرج يجر رداءه ولم يتمهل لينبسه قوله في آخر باب في حديث إسحاق بن منصور: (سلم رسول الله ﷺ من الركعتين، فقال رجل من بني سليم، واقتصر الحديث) هكذا هو في بعض الأصول لمعتمدة: (من الركعتين) وهو لظاهر لموفق لباقي الرويات، وفي بعضها: (بين الركعتين) وهو صحيح أيضاً، ويكون المراد: بين الركعتين الثانية والثالثة.

واعلم أن حديث ذي اليمين هذا فيه فوائد كثيرة وقواعد مهمة:

منها: جوهر النسيب في الأفعال والعبادات على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وأهم لا يقرؤن عليه، وقد تقدمت هذه لقاعدة في هذا الباب.

(١) التاريخ الكبير: ٥/٣٢٥

(٢) في لسان التلات: غير، وهو خطأ

ومنها: أن الواحد إذا أدى شيئاً جرى به حضرة جميع كثير لا يخفى عليهم مثبوا عنه، ولا يحسن بقوله من غير سؤال.

ومنها: إثبات سجود السهو، وأنه سجدتان، وأنه يكرر لكل وحقه منهم، وأنهم على هيئة سجود الصلاة، لأنه اطلق سجود، فهو خلف المعتد لئنه، وأنه يسلم من سجود لسهو، وأنه لا تشهد له، وأن سجود السهو في الزيادة يكون بعد السلام، وقد سبق أن لشافعي يحميه على أن تأخير سجود لسهو كان يسائفاً لا حمداً.

ومنها: أن كلام الناسي صلاة والذي يظن أنه ليس فيها، لا يصلها، ويهدى قد جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو قول ابن عباس وعبد الله بن الزبير وأخيه عروة وعطاء و لحسن والشعبي وقتادة والأوزاعي ودانك والشعبي وأحمد وجميع المحدثين

وقد أبو حنيفة وأصحابه والثوري في أصح الروايات عنه: تبطل صلاته بالكلام نسياً أو جاهلاً؛ لحديث بن مسعود وزيد بن أرقم^(١)، ورعوا أن حديث قصة ذي اليمين مسوخ بحديث بن مسعود وزيد بن أرقم قالوا: لأن ذا^(٢) اليمين قُتل يوم بدر، ونقصوا عن الزهري أن ذي اليمين قُتل يوم بدر، وأن قصته هي لصلاة كانت قبل بدر، قالوا: ولا يمسح من هذا كون أبي هريرة رواه وهو متأخر للإسلام عن بدر؛ لأن الصحابي قد يروي ما لا يحضره بأن يسمعه من النبي ﷺ أو صحابي آخر

وأجذب أصحابنا وغيرهم من العلماء عن هذا بأجوبة صحيحة حسنة مشهورة، أحسنها وأتقنها ما ذكره أبو عمر^(٣) بن عبد الرزق في «التمهيد» قدس: أم ادعواهم أن حديث أبي هريرة مسوخ بحديث ابن مسعود فغير صحيح؛ لأنه لا خلافت بين أهل الحديث والتبصر أن حديث ابن مسعود قد مكثه حين رجع من أرض الحبشة قبل الهجرة، وأن حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين كان بالمدينة، وإنما أسلم أبو هريرة عام خيبر سنة سبع من الهجرة بلا خلاف.

وأم حديث زيد بن أرقم^(٤)، فليس فيه بيان أنه قبل حديث أبي هريرة أو بعده، والتطرق يشهد أنه قبل حديث أبي هريرة.

(١) مسند أحمد في بيان برقم: ١٢٠١ و ١٢٠٣.

(٢) في (ج): ذي

(٣) في (ج): عمرو وهو سفيان.

وأما قولهم: إن أب هريرة رضي الله عنه لم يشهد ذلك، فليس بصحيح، من شهوده لها محفوظ من رويات الثقات الحفاظ ثم ذكر بسنده لروية لثبته في الصحيحين البخاري ومسلم وغيرهما أن أب هريرة قال: (صلى لب رسول الله ﷺ حتى صلاتي العشي فسلم من اثنين). وذكر لحديث وقصة ذي اليمين، وهي رواية: (صلى لب) وفي رواية في «مسلم» وغيره: (بينا أن أصلي مع رسول الله ﷺ) وذكر لحديث، وفي رواية في غير «مسلم» (بينا نحن نصلي مع رسول الله ﷺ).

قال: وقد روى قصة ذي اليمين عبد الله بن عمر ومعاوية بن خديج - يضمن لحداء الممهلة - وعمران بن حصين وابن مسعدة رجل من الصحابة، وكثهم لم يحفظ عن النبي ﷺ ولا صحبه إلا بالمدينة متأخراً ثم ذكر أحاديثهم بطرقهم؛ قال: وابن مسعدة هذا يقال له: صاحب الجيوش اسمه عبد الله، معروف في الصحابة، له رواية.

قال: وأما قولهم: إن ذا اليمين قُتل يوم بدر، فمبطل، وإنما المقتول يوم بدر ذو الشمالين، ولست ندمعه أن ذا الشمالين قُتل يوم بدر لأن ابن إسحاق وغيره من أهل السير ذكره فيمن قُتل يوم بدر، قال ابن إسحاق: ذو الشمالين هو عمير بن عمرو^(١) بن عبيد^(٢)، من خزاعة، حليف لبني زهرة. قال أبو عمر: عدو ليدين غير ذي الشمالين لمقتول بدر؛ بل دليل حضور أبي هريرة ومن ذكرنا قصة ذي ليدين، وأد المتكلم رجل من بني سليم كما ذكره مسلم في «صحيحه» وفي رواية عمران بن الحصين سمعته لخبرنا، ذكره مسلم، فلو اليمين الذي شهد السهو في الصلاة سلمى، وذو الشمالين لمقتول ببدر خزاعي، يخالفه في الاسم وسبب، وقد يمكن أن يكون رجلاً وثلاثة يقال لكل واحد منهم: ذو اليمين، وذو الشمالين، لكن المقتول ببدر غير المذكور في حديث المهر، هذا قول أهل الحديث والفهم من أهل الحديث والفقه، ثم روى هذا بإسناده عن مسدد.

وأما قول زهري في حديث اسهوا أن المتكلم ذو الشمالين، فلم يتبع عليه، وقد اضطرب الزهري في حديث ذي اليمين اضطراباً أوجب عند أهل العلم بالنقل تركه من روايته حاضرة ثم ذكر طرقه وبين

(١) قال في نسخ الثلاث والشمهه (١/٣٦٠) وفي «سير» من إسحاق ص ٣٠٨ ومصادر المصادر عند عمرو ووقع فيه

أيضاً: ذو الشمالين عبد عمرو بن لثمة - ولعل لثمة (ابن) سقطت بعد (الشمالين)

(٢) في «سير» بن إسحاق: عن بني عبيد، في نسخة، في (ص) و(هـ) إلى عبيد.

اضطربها في المتى والإسناد، وذكر أن مسلم بن الحجاج^(١) علط الزهري في حديثه قال أبو عمر: لا أعلمُ أحداً من أهل لعلم بالحديث المصنفين فيه عَوَّلَ على حديث الزهري في قصة ذي اليمين، وكلهم تركوه لا اضطرابه. وأنه لم يثبت له إسناداً ولا متناً، وإن كان إماماً عظيماً في هذا الشأن، فالغضب لا يسلم منه بشر، والكمال لله، وكلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ، «مقول الزهري أنه قال يومئذ يبر متروكاً» لتحقيق غلطه فيه.

هذا كلام أبي عمر بن عبد البر مختصراً^(٢). وقد بسط رحمه الله تعالى شرح هذا الحديث بسطاً لم يتسعه غيره، مشتملاً على التحقيق والإثبات والقوائد لجمعة.

فإن قيل: كيف تكلم ذو اليمين والقوم وهم بعد في الصلاة؟ فجوابه من وجهين: أحدهما: أنهم لم يكونوا على يقين من البقاء في الصلاة؛ لأنهم كانوا مجوزين نسيح الصلاة من أربع إلى ركعتين، ولهذا قال: أنصرت الصلاة أم نسيبت؟

والثاني أن هذا كان خطاباً للنبي ﷺ وجواباً، وذلك لا يطل عند وعند غيره، وللمسألة مشهورة بذلك. وفي رواية لأبي داود بإسناد صحيح: أن الجمعة أومؤوا، أي: نعم^(٣). فعني هذه الرواية لم يتكلموا..

فإن قيل: كيف رجع النبي ﷺ إلى قول الحمد وعنده لا يجوز للمصلي الرجوع في قدر صلاته إلى قول غيره إماماً كان أو مأموماً، ولا يعمل إلا على يقين نفسه؟

فجوابه: أن النبي ﷺ سألهم ليتدبر، فلما ذكروه تدبر، فغلب السهو فبنى عليه، لا أنه رجع إلى محردة قولهم، ولو جاز ترك يقين نفسه والرجوع إلى قول غيره، رجع ذو اليمين حين قال النبي ﷺ: «لم تقصر ولم أنس».

وفي هذا الحديث دليل على أن العمل لكثير ولخطوات إذا كانت في لصلاة سهواً لا تطلب، كما لا يصبها الكلام سهواً وفي هذه المسألة وجهان لأصحابنا، أصحهما عند لمترلي: لا يبطها؛ لهذا الحديث، فإنه ثبت في «مسند» أبي النبي ﷺ مشى إلى الجذع وخرج السرعان، وفي رواية: دخل منزله، وفي رواية: دخل الحجرة ثم خرج، ورجع لئلا، وبني على صلاته والوجه الثاني، وهو مشهور في المذهب. أن لصلاة تطل بدلت، وهذا مشكوك، وتأويل الحديث صعب على من يبطها، والله أعلم.

(١) في كتيبه «التحيز» ص ١٨٢ ١٨٣

(٢) في (ج): مختصر، ونظر التمهيد، (١/ ٥٢) (لا بعد)

(٣) أبو داود: ١٠٠٨

فهرس الموضوعات

تتمة كتاب الإيمان

- باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى ٥٠
- باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار ٢٨
- باب دعاء النبي ﷺ لأئمة ويكافئه شفقتهم عليهم ٧٤
- باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار، ولا تناله شفاعة، ولا تنفعه قرابة المقرئين ٧٦
- باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه ٨٢
- باب الدليل على أن من مات على الكفر لا يتفقه عمل ٨٦
- باب موالة لمؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم ٨٨
- باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب ٨٩
- باب يدق كون هذه الأمة نصف أهل الجنة ٩٧

كتاب الطهارة

- باب فضل الوضوء ١٠١
- باب وجوب الطهارة للصلاة ١٠٣
- باب صفة الوضوء وكما له ١٠٧
- باب فضل الوضوء والصلاة عقبه ١١٧
- باب الذكر المستحب عقب الوضوء ١٢٧
- باب آخر في صفة الوضوء ١٣١
- باب الإيتار في الاستنثار والاستحجار ١٣٦
- باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما ١٣٩
- باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل لطهارة ١٤٥
- باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء ١٤٧
- باب استحباب إطالة الثمرة والتججيل في الوضوء ١٤٩
- باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره ١٥٨
- باب السواك ١٦٠
- باب خصال لفطرة ١٦٠

باب الاستنابة	١٧٣
باب المسح على الخفين	١٨٩
باب التوثيق في المسح على الخفين	٢٠٣
باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد	٢٠٥
باب كراهة غمس المتوضئ وغيره بهذه المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً	٢١٨
باب حكم ولوغ الكلب	٢١٢
باب النهي عن البول في الماء الراكد	٢١٨
باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد	٢٢٠
باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، وأن الأرض تطهر بالماء من غير حاجة إلى غيرها	٢٢٢
باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله	٢٢٦
باب حكم استنفي	٢٣٠
باب نجاسة الدم وكيفية غسله	٢٣٤
باب لدليل على نجاسة البول وجوب الاستبراء	٢٣٦

كتاب الحيض

باب مباشرة الحائض فوق الإزار	٢٣٩
باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد	٢٤٤
باب جواز غسل الحائض رأساً ورجلها وترجيلة، وطهارة سورها، والاتكاء في حجرها، وقراءة القرآن فيه	٢٤٦
باب المذي	٢٥١
باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم	٢٥٤
باب حوان نوم الجنب، واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو يتام أو يجمع	٢٥٥
باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المي منها	٢٦٠
باب بيان صفة متي الرجل والمرأة وأن الولد مخلوق من عاتهما	٢٦٧
باب صفة غسل الجنابة	٢٧٠

باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة من إباء واحد

٢٨٤	باب استحب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً
٢٨٦	باب حكم ضمائر المفصلة
٢٨٩	باب استحباب استعمال المفصلة من الحيض لمرصة من مسك في موضع الدم
٢٩٤	باب المستحاضة وعسها وعلاتها
٣٠٦	باب وحوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة
٣٠٩	باب تستر المفصل بثوب ونحوه
٣١١	باب تحريم النظر إلى العورات
٣١٤	باب يجوز الاغتسال قريباً في الخلوة
٣١٦	باب الاعتناء بحفظ العورة
٣١٨	باب التستر عند البول
	باب بيان أن لجماع كان في أول الإسلام لا يوجب العسل إلا إن نزل المني،
٣١٩	وبيان نسخه وأن العسل يجب بالجماع
٣٢٧	باب الوضوء مما مست النار
٣٣٤	باب الوضوء من لحوم الإبل
٣٣٦	باب الدليل على أن من يتيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك
٣٣٩	باب طهارة جلود الميتة بالدماع
٣٤٠	فصل
٣٤٥	باب التيمم
٣٥٦	باب الدليل على أن المسلم لا يتنجس
٣٥٩	باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيره
٣٦٠	باب جواز أكل المحدث الطعام، وأنه لا كراهة في ذلك؛ وأن الوضوء ليس على الفور
٣٦٢	باب ما يقول إذا أراد دخول الخلوة
٣٦٤	باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء
٣٦٩	كتاب الصلاة
٣٦٩	باب بنية الأذان
٣٧٢	باب الأمر بشفع الأذان وإتيان الإقامة إلا كلمة لإقامة فإنها مشاة
	باب صحة الأذان

- باب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد ٣٧٨
- باب جواز أذان الأعمى إذا كان معه بصير ٣٨٠
- باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان ٣٨١
- باب استحباب القول مثل قول المؤذن لعن سمعه، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يسأل له الوسيلة .. ٣٨٢
- فصل ٣٨٧
- باب فضل الأذان وقرب الشيطان عند سماعه ٣٨٨
- باب استحباب رفع اليدين خذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع، وفي الرفع من الركوع، وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود ٣٩٣
- باب نيات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، إلا رقعته من الركوع يقول فيه سمع الله لمن حمده .. ٣٩٨
- باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يُحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلّمها، قرأ ما تيسر له من غيرها ٤٠١
- باب يهيئ المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه ٤١١
- باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة ٤١٣
- باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة سوى «براءة» ٤١٥
- باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سترته، ووضعها بي السجود على الأرض حدود مكبيه ٤١٧
- باب التشهد في الصلاة ٤١٩
- باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ٤٢٩
- باب التسميع والتحميد والتأمين ٤٣٥
- باب إلتزام المأموم بالإمام ٤٤٨
- باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس، وأن من صلى خلف إمام جالس لعجزه عن القيام، لزومه القيام إذا قلّتر عليه، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قلّتر على القيام ٤٤٣
- باب تقليد الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم ٤٥٢
- باب تسيح الرجل وتصفيق المرأة إذا ناهما شيء في الصلاة ٤٥٦
- باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها ٤٥٧
- باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما ٤٥٩
- باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة ٤٦٠

باب الأمر بالسكون في الصلاة، والنهي عن الإشارة باليد ورفعها عند السلام، وتسام الصفوف الأول وتراص فيها، ولأمر بالاجتماع	٤٦٢
باب تسوية الصفوف وإقامتها، وقضي الأول فالأول منها، والازدحام على الصف الأول والمسابقة إليها، وتقديم ذوي الفضل وتقريرهم من الإمام	٤٦٤
باب أمر النساء لمصنعات وراء الرجال ألا يرفعن رؤوسهن من السجود حتى يرفع لرجال	٤٧١
باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يثرب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيئة	٤٧٢
باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين لجهر والإسرار إذا خاف من الجهر مفسدة ..	٤٧٦
باب الاستماع للقراءة	٤٧٧
باب الجهر بالقراءة في الصبح، والقراءة على الجنب	٤٧٩
باب القراءة في الظهر والعصر ..	٤٨٥
باب القراءة في الصبح	٤٩١
باب لقراءة في العشاء ..	٤٩٥
باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام	٤٩٨
باب اعتدال أركان الصلاة وتحفيفها في تمام	٥٠٢
باب متابعة الإمام والعمل بعده	٥٠٥
باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع	٥٠٨
باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود ..	٥١٣
باب ما يقال في الركوع والسجود	٥١٧
باب فضل السجود والبحث عليه	٥٢٣
باب أعضاء لسجود، والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة ..	٥٢٤
باب الاعتدال في السجود، ووضع الكفين على الأرض، ورفع المرفقين عن الجنبين، ورفع البطن عن الفخذين في السجود	٥٢٧
باب ما يجمع صفة الصلاة، وما يقتضيه به ويختتم به، وصفة الركوع والاعتدال منه، والسجود والاعتدال منه، والشهيد بعد كل ركعتين من الرباعية، وصفة الجلوس بين السجدين وفي الشهد الأول	٥٣١
كتاب سترة المصلي، والتدب إلى الصلاة إلى سترة، والنهي عن المرور بين يدي المصلي، وحكم المرور ودفع المار، وجواز الاعتراض بين يدي المصلي، والصلاة إلى الراحلة، والأمر بالدنو من السترة، وبيان قدر السترة وما يتعلق بذلك	٥٣٦
باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه	

كتاب المساجد ومواضع الصلاة

٥٥٩

باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة ٥٦٧

باب النهي عن بناء المسجد على القبور واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد ٥٧٠

باب فضل بناء المساجد والحث عليها ٥٧٤

باب التذنب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق ٥٧٥

باب جواز الإبقاء على العقين ٥٧٩

باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخه كان من إباحته ٥٨١

باب جواز لمس الشيطان في أثناء الصلاة والسجدة منه، وجوز العمل القليل في الصلاة ٥٩١

باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، وأن ثيابهم محمولة على لطهارة حتى يتحقق منها،

وأن العمل القليل لا يبطئ الصلاة، وكذا إذا فرق الأفعال ٥٩٤

باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة، وأنه لا كراهة في ذلك إذا كان لهاجة،

وجواز صلاة الإمام على موضع أرفع من المأمومين للحاجة لتعريضهم للصلاة أو غير ذلك ٥٩٧

باب كراهة الاختصار في الصلاة ٦٠٠

باب كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة ٦٠١

باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، والنهي عن بصاق المصلي بين يديه وعن يمينه ٦٠٢

باب جواز الصلاة في التعلين ٦٠٨

باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام ٦٠٩

باب كراهة لصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال،

وكراهة الصلاة مع مدافعة الحديث ونحوه ٦١١

باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كُرْثاً أو نحوها مما له رائحة كريهة عن حضور المسجد

حتى تذهب تلك الرائحة، وإخراجه من المسجد ٦١٤

باب النهي عن نشد الصلاة في المسجد، وما يقوله من سجع الناشد ٦٢١

باب السهو في الصلاة والسجود له ٦٢٣

٦٤٥ فهرس الموضوعات

الإخراج الفني

تهاني محمد مارييني

الْمَلِكُ

نُزْهُةٌ فِي مُسَلِّمِ بْنِ الْحَجَّاجِ

تأليف
الإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن سرف النُّووي
١٢٣١ - ١٢٧٦ هـ



مَحْفِلُ الْإِسْلَامِ

شَرْحُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ

تأليف
أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن لباب رافوي
١٤٢٢ هـ - ١٤٢٥ هـ



معالم السنن

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف
أبي سليمان جَمْدَن مَحْمُودِ الْخَطَّابِي
ت ٢٨٨ هجري



عَوْنُ الْمُعْتَبِرِ

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تَأَلَّفَ

أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ شَمْسُ الْحَقِّ الْعَظِيمُ أَبَادِي

١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ



